الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et populaire
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعـــة الجيلالي اليابس
سيدي بلعباس

كلية الآداب والعلومالإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم: العلوم الانسانية
شعبة: التاريخ

مسألة رسم الحدود في دول المغرب العربي

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:
حمايدي بشير

تحت إشراف:
الأستاذ .الدكتور : مكحلي محمد

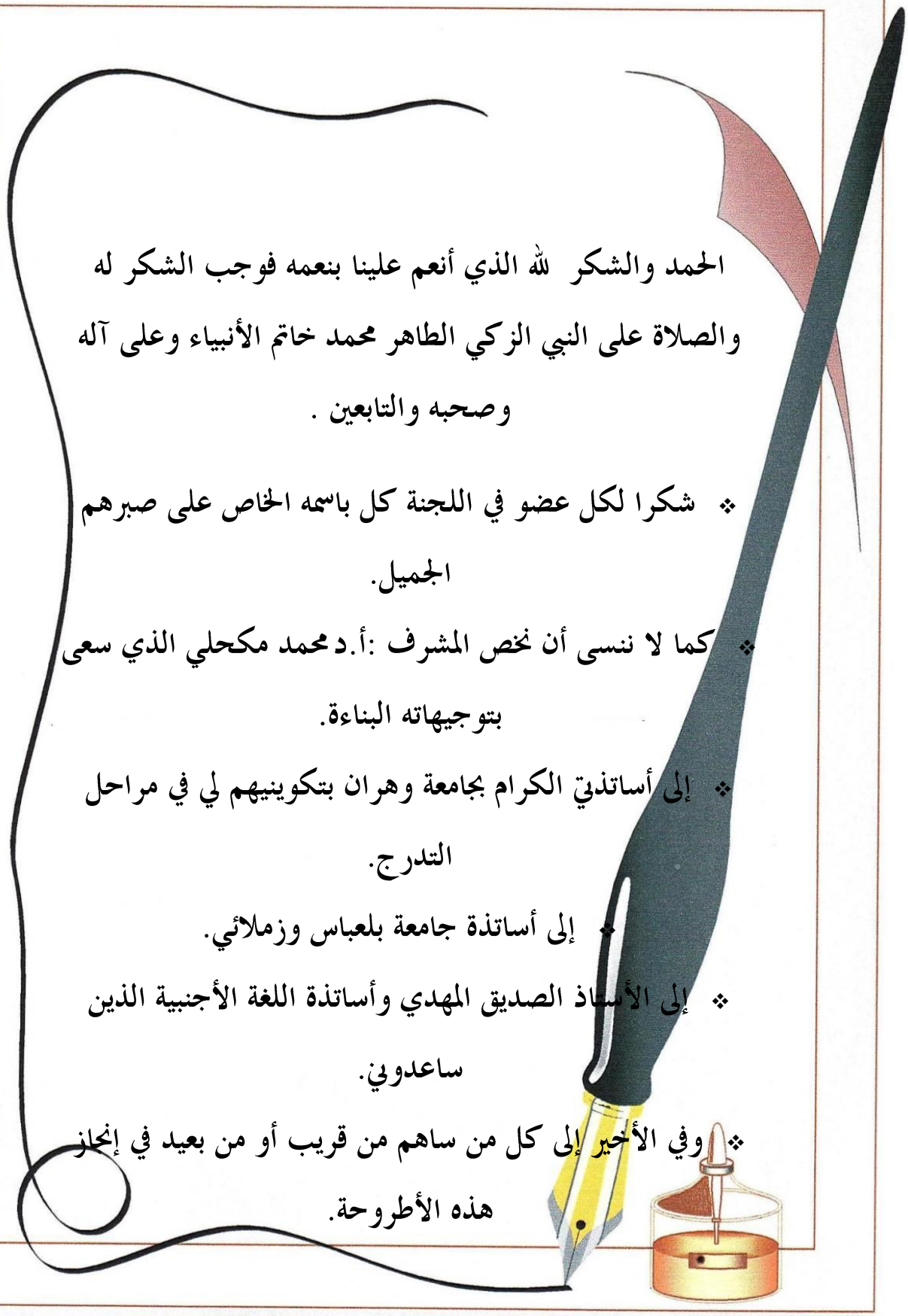
لجنة المناقشة:

أ .د: محمد مجاود	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د: محمد مكحلي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
أ.د: هلايلي حنيفي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
أ.د: فغرور دحو	جامعة وهران	عضوا مناقشا
د: صالح سويلم	جامعة غرداية	عضوامناقشا
أ.د: عويمر مولود	جامعة الجزائر 02	عضوامناقشا

السنة الجامعية 1436-1437هـ/2015-2016م

بسم الله الرحمن الرحيم





الحمد والشكر لله الذي أنعم علينا بنعمه فوجب الشكر له والصلاة على النبي الزكي الطاهر محمد خاتم الأنبياء وعلى آله وصحبه والتابعين .

- شكرا لكل عضو في اللجنة كل باسمه الخاص على صبرهم الجميل.
- كما لا ننسى أن نخص المشرف :أ.د محمد مكحلي الذي سعى بتوجيهاته البناءة.
- إلى أساتذتي الكرام بجامعة وهران بتكويينيهم لي في مراحل التدرج.
- إلى أساتذة جامعة بلعباس وزملائي.
- إلى الأساذ الصديق المهدي وأساتذة اللغة الأجنبية الذين ساعدوني.
- وفي الأخير إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه الأطروحة.

الإهداء

إلى روح جدي رحمهما الله الحافظين لكتاب الله الكريم والثاني الشهيد المدعو نور الدين في ساحة الوغى اللذان هما قدوتي في المثابرة على العلم والتضحية من أجل الوطن.

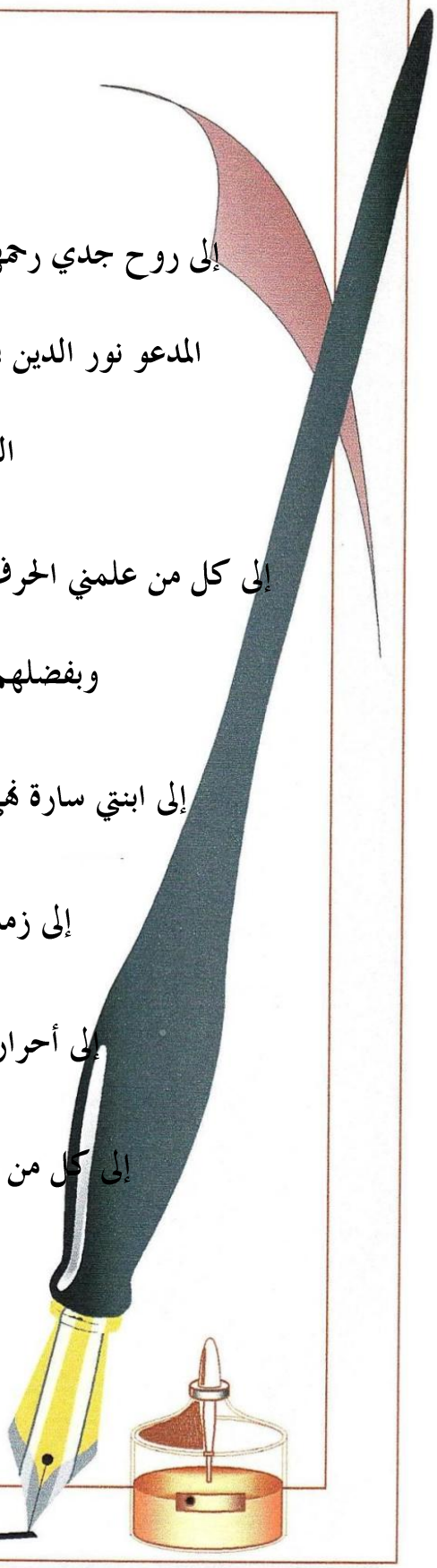
إلى كل من علمني الحرف من الكتاتيب إلى المدرسة حتى ما بعد التدرج، وبفضلهم تعلمت أبجدية القراءة والبحث.

إلى ابنتي سارة نهى وزوجتي التي كابدتا معي مسار هذا البحث.

إلى زملائي في المهنة وإلى كل مخلص لوطنه.

إلى أحرار الوطن الجزائر الحبيبة والمغرب العربي.

إلى كل من يحب تطور الأمة ويسعى لتقدمها وصونها.



مقدمة

مقدمة عامة:

إن عصابة الدولة وقوامها القائمين بها الممهدين لها، لابد من توزيعهم حصصا على الممالك والثغور التي تصير إليهم، ويستولون عليها لحمايتها من العدو، ولمضاء أحكام الدولة فيها من جباية وردع وغير ذلك ...، وقد بلغت حينئذ إلى حد يكون ثغرا للدولة، وتخما لوطنها، ونطاقا لمركز ملكها. فان تكلفت الدولة بعد ذلك زيادة على ما بيدها بقي دون حامية وكان موضعا لانتهاز الفرصة من العدو المجاور، ويعود وبال ذلك على الدولة، بما يكون فيه من التجاسر وخرق سياج الهيبة . وإن وفرة العصابة وتعدادها في توزيع الحصص على الثغور والنواحي بقي في الدولة قوة، على تناول ما وراء الغاية، حتى ينفسح نطاقها إلى غايته. والدولة في مركزها أشد مما يكون في الطرف والنطاق، إذا انتهت إلى النطاق الذي هو الغاية عجزت واقتصرت عما وراءه، شأن الأشعة والأنوار من المراكز والدوائر، ، وإذا أدركها الهرم والضعف فإنما: تأخذ في التناقص من جهة الأطراف حتى الانقراض . وهذا حال كل دولة قائم على نسبة القلة والكثرة بالتوزيع في عددهم وعندها ينقطع الفتح والإستيلاء.

إن هذا النص المقتبس بتصرف من مقدمة ابن خلدون والذي تبين أن قيام الدولة وحدودها مرهون بالعمل والقوة للحماية. وعليه فإن المطالع للكتابات التاريخية القديمة يرى أن الثغور والحدود والنطاق والنواحي مصطلحات لازمت الدول منذ القدم، وهي قاعدة أساسية في قيام الدولة، وإن المغرب العربي عرف عدة تغيرات تاريخية وأصبحت سنة تاريخية متوافقة والغلبة من جهة ومن جهة أخرى نسيان التاريخ اثناء بلوغ الترف كما كتب ابن خلدون في فصل " في أن من طبيعة الملك الإنفراد بالمجد والتوغل في الترف وايثار الدعة والسكون". وكذلك اهتمام الأوائل بالحدود للأغراض التجارية سواء بدافع التسويق أو بدافع الإستيلاء على الارض المجاورة، وهي أمور طبيعية كل هذه المعطيات تعتبر قاعدة انطلاقنا في الموضوع.

لذا فإن إشكالية رسم الحدود تعتبر من المواضيع التي لا تتقادم، وهي متجددة وفق المتغيرات المستحدثة التي تطرح إعادة الدراسة، لتوضيح التساؤلات والجدل التي تفرضه الأجيال، لذا دراسته في دول المغرب العربي الذي مر بمراحل حساسة، خاصة عند نهاية العهد العثماني 1830 بالجزائر ثم تونس ثم ليبيا، فكان هاجس الحدود غير وارد بالشكل الحالي، كون الاسلام هو الرابط ليقدم الاستعمار الفرنسي بالمنطقة .الإسباني الذي كان السباق في تنصيب أول الحدود بسبتة ومليلية وقبلها في الجيوب بالمغرب العربي وترجعها إلى غاية انشاء مجال حدودي بالصحراء الغربية وثبوت الأولى. الإيطالي مع البريطاني شرقا بفترات مقسمة المنطقة لنفوذها وبقوانين خاصة بها مشكلات الدول الحالية وفق إتفاقيات ضبطت التعامل بين الدول المجاورة.

بالرغم من تحقيق الإستقلال وفق النمط الذي عاشته هاته الدول في إدارة إستعمارية مختلفة وضبطت حركة المجتمع فيه بحدود لم تقبل بها في بداية الإحتلال، وكيفت نفسها مع المرحلة تلك وناضلت لتحقيق الحرية في كنف الإقليم، مبرمة إتفاقيات بالصورة التي تشكلت عليها، بل دافعت عن مكتسباتها محققتا الإستقلال. إلا أن المعرفة العلمية لتاريخ رسم الحدود الجزائرية مع دول المغرب العربي لم ترد بالشكل الدقيق، كما توجد بالكتابات والأرشيف الاستعماري وحركته في بناء حدود مضبوطة ودقيقة، وعليه شدنا الموضوع لمعرفة تفاصيل رسم الحدود، كيف رسمت؟ هل بالعشوائية الهمجية أم هناك قواعد إنتهجها الاستعمار بأسلوب حضاري في كل قطر؟ وما هي المعطيات التاريخية التي استندت عليها الدول المحتلة ؟ هل ما وجدته بالمنطقة من انقسام قبلي؟ إذا ما أعتبر مفهوم القبلية كأساس للتركيبة البشرية في المغرب العربي ومتى ولماذا. وليس مفهوم دولة قائمة كانت في حاجة الى توضيح معالم حدودية تضع حد واضح المعالم لكي تسيطر على الوضع وتساعد على الحكم والتسيير، أي فرض السلطة والسيادة على كل اقليم.

هل بالمعيار الديني المحض ؟ملتزم أمام المسلمين كافة دون تمييز سعى لحماية المسلمين بالمغرب العربي؟ أم كان غطاء لحماية مصالح تجارية ضيقة الأفق لا علاقة لها بالرسالة الحضارية القائمة منذ الفتح الاسلامي.

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية للحدود في المغرب العربي في فترة الاستقلال وذلك من خلال تحديد المسؤولية التاريخية، ومن ضبط وإستنباط هوامش التوافق والتنافس بين مختلف وجهات النظر وقد حددت الفترة لكونها تجسد عناصر وإشكالية بحكم التي شهدت فيه عناصر التكامل والتنافر بسبب الفرضيتين، الحدود التاريخية، ومبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار في ظل التكتل وتراجع المبررات .

وقد أفرزت تلك الفرضيات خلفيات تاريخية، ثقافية، قانونية وجيوستراتجية وأن كان الموضوع ينطلق من فرضية دور الاستعمار والتنافس الأوروبي عليه والدول المستعمر في إطار توزيع ضمني بمنطق النفوذ وتقاسم الأدوار الإستراتجية بين المجموعة الغربية، فإن طبيعة الدراسة لهذا الموضوع تقودنا إلى عرض لدور الاستعمار في تقسيم الحدود.

تجدر بالإشارة في هذا البحث إلى أن تحديد الإطار الجغرافي العادي (المغرب العربي)، الذي يشمل الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، الصحراء الغربية، موريتانيا وليس إصطلاح شمال إفريقيا حسب المفهوم الفرنسي المقتصر على شمال إفريقيا الضام الجزائر، تونس والمغرب.

إن الاهتمام بالموضوع يعود لأسباب ذاتية وموضوعية تتمحور حول الطبيعة الحيوية لهذا الموضوع تشكل أحد فترة .

أولا: إن المواقف السياسية، الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المغرب العربي معطلة نتيجة الخلفيات المتراكمة تاريخيا وسياسيا وحتى المتغيرات. لتشكل هذه المعطيات دافعا ذاتيا كافيا للإهتمام بموضوع يهمنا كباحثين في المغرب العربي.

ثانيا: إن تناول هذه الدراسة من زاوية سيئ وتحليل هوامش الرؤى لترسيم الحدود في المغرب العربي، قد تساهم في توضيح الرؤى من حيث تحديد مجالات التحرك والتعامل على مختلف المجالات دون عقدة.

ثالثا: إن الطبيعة الحيوية لهذا الموضوع، رغم عدم إنتهاء ملامحه بحكم الإشكالية وخضوع فرضياته لديناميكية مستمرة على مختلف الأزمة تعرب بشكل كبير لأدخله في دائرة البحث الأكاديمي إلى حين تجاوز العقد التقليدية والإهتمام بتنمية الإنسان للحفاظ على الأرض وأمن المواطنين.

رابعا: إن الإهتمام الأكاديمي بواقع رسم الحدود في المغرب العربي لا سيما من زاوية قد يساهم في ثراء إطار مرجعي أكاديمي فقير في هذا الموضوع بالذات، علما إن الدراسات العربية تكاد تكون منعدمة مقارنة بالدراسات الدقيقة الأجنبية وغير المركزة في هذه الموضوع بالذات، تقودونا هذه النقطة على الهامش المرجعي المتاح في هذا الموضوع.

خامسا: وهل العمل بفرضية ابن خلدون القائلة " إن الدولة الحادثة المتجددة نوعان: نوع من ولاية الأطراف إذا تقلص كل الدولة عنهم وانحصر تيارها، لأن قصارهم القنوع بما في ايديهم وهو نهاية قوتهم، والنوع الثاني الدعاة والخوارج على الدولة، وهؤلاء لابد لهم من المطالبة، لأن قوتهم وافية بها فيقع بينهم وبين الدولة المستقرة حروب وسجال تتكرر وتتصل إلى إن يقع لهم الإستيلاء التي تنطبق على المغرب العربي

إن طبيعة الموضوع تتطلب الإطلاع على وثائق رسمية في وزارات الخارجية ومؤسسات الدول هي من أهم العراقيل، وبالرغم ذلك يوجد ما هو منشور ضمن الدراسات الحدودية في الأمم المتحدة التي ساعدتنا كثيرا في تيسير جانب التفصيل في الرسم الحلي لحدود دول المغرب العربي. بالإضافة إلى سعة الحدود وتشابك القضايا وهو ما حاولنا التعامل معه جاهدين للموضعية سبيل.

إن تحديد الفقر المرجعي في هذا البحث لم يكن مفاجئة، بحكم حساسية الموضوع وكذا التفاعلات وتداعيات الموضوع، ويمكن تغيير الشح المرجعي لهذا الموضوع وان وجدت الدراسات القانونية المتوفرة، والتاريخية لفترة عهد العثماني من الناحية التاريخية، الإستراتيجية أو السياسية لدى بلدان المغرب العربي تحمل الإيديولوجية أو المذهبية في ظل غياب سياسة مغاربية شاملة والنكران

لمشاركة الطرف الأخر أمام خيارات تقبلها المجتمع لفترة وجود الاستعمار وتنكر لها وقت حريته، بقدر ما يتعلق الأمر بتحصيل حاصل لمسار مسالة ترسيم الحدود بين دول المغرب العربي وجيرانها والتي انعكست حتى على تأسيس وحدة المغرب العربي.

ومن المراجع التي تناولت الحدود من الناحية التاريخية نجدها تذكر النزاعات الحدودية دون تدقيق في الطريقة التي بنيت ومتناسية الاسباب الحقيقية (مبينتا انتصاراتها أو حج واهية) التي أدت الى ذلك الرسم الحدودي أو تفاديا لذكر السلبيات التي مرت بها الدولة في باب ان التاريخ يرفع من معنويات القارئ، ودعم الطرح الذي يجيز تصديق النظرية التوسعية عند المغاربة خاصة مثل عكاشة برحاب المتخصص المغربي في الحدود المغربية الجزائرية.

اما الكتابات الفرنسية او الاستعمارية التي نلمس فيها انساب رسم الحدود مقرونة بملاحم الانتصارات والبطولات المشهرة للحضارة الغربية، حتى ان المبدأ الدولي القائل احترام الحدود الموروثة من الاستعمار، متناسيين بذلك الجهد المحلي في اقناع الملاحق بان المجال الحدودي انتهى عند النقطة التي اصبحت معلم حدودي وقيمت به الحدود في معاهدة اصبحت مصدر الحدود بين الدول في المغرب العربي مثل ميشال فوشر، بالإضافة إلى دليل رسم وتخطيط الحدود الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية، دراسة الحدود الدولية لمكتب الجغرافيا والبحث الجغرافي بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما نجد الكتابات الجزائرية التي اهتمت بقضية الحدود في المجال القانوني اصابت الى حد بعيد في توضيح التصور الجزائري المطابق للقانون الدولي مثل المتخصص عمر سعد الله والذي لا ننكر انه ساعدنا في تنوير بحثنا لفهم تنظير مسألة رسم الحدود في مسائل النظريات القانونية.

ودون الإهمال للكتابات التاريخية والدراسات السابقة التي تعرضت الى مسألة الحدود في المغرب العربي، لم تضع دراسة شاملة بموضوعية وانما تتوافق والطرح الذي ناسب الايديولوجية، مثل الكتاب المصريين، العراقيين، وحتى الأفارقة منهم حسب الطرح الغربي وهم قلة خمسة مقارنة بدراسة اللأوروبين ثلاثة عشر موضوع حدود.

بالإضافة الى تلك المراجع التاريخية والمتخصصة في المناطق المحاذية للتخوم او الحدود لم تبين بدقة التداخل البشري بين الحدود وهي العامل الأساسي في التغيرات التي طرأت على الساحة المغاربية أثناء الاستعمار والتي لها صلة بقضية رسم الحدود. لتذليل العقبة كان لابد من الجمع بين الارشيف المتوفر والمراجع الخاصة والعامة، والدراسات الاستعمارية، والموسوعات، المجلات العلمية والحوليات وحتى الإعتماد على المواثيق والمعاهدات لتوضيح الصورة الحدودية الموجودة بالخرائط وما تحصلنا عليه من مادة.

في غياب المراجع العربية الدقيقة والشاملة واقتصار الأطر المتوفرة من مساهمات متعددة التخصصات باللغة الاجنبية في الموضوع والإسناد المرجعي لها، ومن زاوية اشكالية تحديد موضعنا في إطار عرض وتحليل للمعطيات لتحصيل رؤية شاملة لرسم الحدود، وكذا الرؤى السياسية المستثمرة في مسألة السيادة.

إن الإجابة على طرح إشكالية هذه الدراسة المتكونة من فرضيات وتساؤلات تعد من أهم الأساليب العلمية التي تساعدنا في البحث والاستنتاج والتوظيف، إلا أن ذلك يتطلب تحديد المنهج الذي يؤطر منطلقات هذه الدراسة ويرسم مساراتها بما يحقق الفائدة المرجوة. ومن المصادر والمراجع المعتمدة متعددة [1].

---

[1] – ينظر: Jules Cambon G.G.de L'Algérie ;H-M-P. la Martinière ;N .Lacroix ; Document pour srevire à l'étude du nord- Africain ;t1 ;Région limitrophes de la frontière Algérienne-le rif -les Djebala .G.G. de l'Algérie; Service de affaires Indigéne.-T2 ;le sud Algérien et les région limitrophes-Fuigig-l' oued Guir -l'oued Soura.et .- T3 ;;les oasis de l'extrême sud Algérie

2–الموسوعات الاستعمارية الخاصة بالجزائر، المغرب، تونس 1948.

3–برحاب عكاشة، المجال الحدودي بين المغرب والجزائر في مطلع ق 20(1900–1912)، منشورات كلية الآداب بالمحمدية، الدارالبيضاء، 2002.

4–المجلات الرسمية الجزائرية خاصة والفرنسية.

5– ينظر

G. Santter .quelque réflexion sur les frontière africain ,dans les problèmes de frontière dans le tiers monde ,paris ,l'harmattan ; 1982.

6– ينظر

Grandidier ;g .atlas des colonie françaises ;paris .
IAN Brownlie « African Boundaries A lecal AND Diplomatic ENCYCLOPAEDIA ;for the royal of International Affaires ;London; 1979.

إن إشكالية موضوع هذه الدراسة المسوم ب"مسالة رسم الحدود في دول المغرب العربي"، يتطلب الجمع بين عدة مناهج (من بينها الوصفي_التحليلي_كمنهج رئيسي، والمنهج النقدي ومناهج أخرى مساعدة حسب محاور الدراسة إتماما للفائدة وما يفرضه البحث التاريخي.

1-إعتماد المنهج التاريخي باعتباره مركز تحليل المضمون السياسي للوصول إلى فهم الظاهرة التاريخية بالمعنى الراهن.

2-إعتماد المنهج الوصفي _ التحليلي_ وذلك لفهم دوافع الحركة الاستعمارية وتصرفاتها مع القبائل الحدودية وإدراك أسبابها لرسم الحدود.

3-اعتماد المنهج التحليلي التركيبي حتى تتضح الصورة الحدودية التي تمت وفق تراضي الجارين سواء أثناء الاستعمار أو بعد الاستقلال.

والسؤال الاخير والهام هل الاستعمار وحده الذي رسم الحدود ام كانت سلطة قائمة دافعت عن حرمتها آنذاك؟، أليس الحدود الموروثة من الاستعمار هي نفسها هو المبدأ الحق التاريخي؟ لذا تحتاج إلى دراسة علمية ببعدها التاريخي والمعاصر لذا فالموضوع مقسم الى ما يلي:

الفصل الأول: الجانب التنظيري لمسألة رسم الحدود، نتعرض فيه بطبيعة الحال إلى توضيح المعنى العام وضوابط الحدود انواعها ووسائلها المحددة. أي ما هي المفاهيم الكبرى للحدود ومعايير رسم الحدود وآلياته، والفكر النظري العام الذي يحافظ على رسم الحدود وفق شرعية دولية وبالتالي الحفاظ على السيادة. وما هي الآليات التي تتداخل في عملية رسم الحدود عموما.

وهو يقسم إلى خمس مباحث، المبحث الأول يتعلق بالمفاهيم الحدودية والثاني انواع الحدود ومعايير الرسم والثالث القوانين والنظريات القانونية والسيادة والرابع مبدأ الملكية أي السيادة والخامس التعرض للخرائط الحدودية في ظل العولمة.

الفصل الثاني: وهو بعنوان رسم الحدود بين تباين قوة الاستعمار وضعف منطقة المغرب العربي، من الضرورة التي حتمت هذا الرسم القائم والناتج عن مرحلة الاستعمار ومقاومة شعوب المنطقة لها

مما جعل تبيان دور الاستعمار والمقاومة المحلية في رسم الخريطة الجزائرية؟ وفيه نبين هل كانت تجربة او أمنية؟ وما هي المعارك التي دارت على الحدود مع الجيران في المغرب العربي ودول الساحل، ثم ضبط الحدود وكيف تعامل معها الاستعمار أثناء محاولات الهيمنة والسيطرة. ما هي الإجراءات والمعارك التي دارت على الحدود أثناء الثورة وكيف تعاملت معها جبهة التحرير ودور الاستعمار في ضبط الحدود المرسومة مع كل معلم حدودي.

الفصل الثالث: دراسة رسم حدود الجزائر – المغرب الأقصى، نسعى من خلاله إلى متابعة بناء النقاط الحدودية بين الجزائر والمغرب الأقصى عبر مختلف المراحل بعرض المواقف الاستراتيجية، القانونية والمحلية المستوحات من التقارير للقضايا التي طرحت اثناء رسم الخط بينهما، والطريقة العملية والصعوبات التي جابهتهما بمواقع عبر الخط.

وينقسم هذا الفصل إلى أربع مباحث يتعلق الاول بالخلفيات التاريخية في بناء الخط الحدودي واهم الاحداث عبر الخط الحدودي، ويتعرض الثاني إلى بناية الخط في معاهدة لالة مغنية، بينما يتمحور بالمراجعة الثانية ونتائجها، أما الرابع والاخير فيتناول مسألة الحدود الجنوبية والتدخل الأجنبي.

الفصل الرابع: بعنوان: نظرة المغرب العربي لرسم الاستعمار ونتائجه، يتضمن معالجة النتائج التي ترتبت عن تلك المراحل بصفة عامة، من الخلافات والتراعات والتسوية حول نقاط تركها الاستعمار لاستغلالها في الضغط على دول المغرب العربي بغية استنتاج مسألة الرسم وتصور كل دولة لها، ودور الاحتلال الفرنسي في عمومه والإيطالي والإسباني للمنطقة وتركة رسمه في ذلك الوقت برضى الأطراف المستقلة قبل الجزائر، وتطورات التراعات المسلحة، وكيف تعاملت معها دول المغرب العربي لحل الأطروحات الجديدة.

ينقسم إلى خمس مباحث فالأول: الدواعي الحدودية في المغرب العربي بحيث تعرضنا إلى مطالب منها الحدود وأسباب الأزمات، والطابع المركب للحدود كما تعرضنا إلى الجانب التنظيري

للتراع ومبحث ثاني خصصناه للخلافات الحدودية الشمالية البرية. الجزائري- التونسي. الجزائري- الليبي، الليبي- التونسي و المبحث الثالث خصصناه للتراع المسلح العربي-العربي بين المغرب- الصحراء الغربية. الصحراء الغربية—موريتانيا، وللفصل بين التداخل الفرنسي الاسباني بالمنطقة وضعنا المبحث الرابع الذي يتناول التراع الجنوب الغربي العربي-الإفريقي وذلك بمطالب خاصة بالتراع السينغالي – الموريتاني، والمبحث الخامس المتعلق بتدخل دول عدة خصصناه لتراع الحدود الجنوبية الشرقية حرب ليبيا-تشاد.

وعليه، فإنه لا يمكننا القول أن هذا البحث قد استوفى حقه من التدقيق والتمحيص في جميع جوانبه بل على العكس من ذلك تماما، ذلك لأن الموضوع لا يزال بحاجة إلى جهود مجموعة من الباحثين، لإلمام بجميع جوانبه التي تحتاج إلى الوقوف على الوثائق التاريخية التي بحوزة المصالح الخارجية والمؤسسات الاكثر تحفظ على الوثائق التي بإمكانها مساعدة الباحث على التعمق والإحاطة بجميع الجوانب والتي من شانها إثراء الموضوع وإزالة الغموض وتصحيح الاخطاء التي وقعنا فيها والتأكيد في ذات الوقت على المعلومات التي وردت في الموضوع عبر مختلف فصول الدراسة.

كما يجب التنويه إلى أن الموضوع يحتاج في جانبه إنعكاسات رسم الحدود على الوضع في المغرب العربي كموضوع مستقل متمم لهذا البحث ليكون للأجيال مرجعية تاريخية بإمكانها بناء قاعدة لمواصلة وإنهاء الدراسة حتى تتضح الصورة العامة في المغرب العربي لأن الانعكاسات يزيد الموضوع كمالا.

وإن أصبنا فمن فضل الله علينا وإن أخطئنا فذلك من أنفسنا.

والله ولي التوفيق.

الفصل الأول

الجانب التنظيري لمسالة رسم الحدود

إن موضوع مسالة 'رسم الحدود' عموما من المسائل الهامة والمصيرية في حياة الفرد، المجتمع وكيان الدولة، فهي الطبيعة التي تجمع بين الفرد وأرضه التي هي مكان عيشه. للوصول إلي تعريف عام وشامل وجب التطرق إلى التعريف بالحدود ومفاهيمها المختلفة وباعتبار منطقة المغرب العربي تعيض المسألة، لأن تحديد المفاهيم في هذه المنطقة تعد إشكالية حقيقية، انعكست على الممارسة السياسية ببلدان المغرب العربي منذ استقلالها وفق تصور محدود لمفهوم السلطة والسيادة على إقليمها وحماية حدودها.

ونظرا لتعلق مسالة الترسيم الحدودي باحترام التراب المحددة (الرسم) لإقليم الدولة، سواء كان ترسيم استعماري لحدود دول المغرب العربي بالقوة، أو باتباع قواعد العرف السائد للحدودي قبل ترسيم الحدود الحالية المبنية على العلاقة الاجتماعية الدينية التجارية، فإن دول المغرب العربي قبلت هذا الواقع برؤى مختلفة.

ولعل من الواضح أن مسالة الرسم حتى بالنسبة للتنظير لم تكن بالسهولة التي يمكن تصورها او التعليق عليها الآن بدافع الإيديولوجية، ووضع اتفاق حدود يلزم تأمين الحدود في الفترة وما بعدها كما سعت إليه السلطة الاستعمارية مع الدول المجاورة لتأمين سيادة حدودها بمفهومها الجديد.

لذا ضرورة عرض للمفاهيم بالحدود، أنواعها، أنماطها، مجالها الجغرافي، وفق المبادئ المعمول بها لضمان السيادة وتقنية الرسم ووسائلها، وهي المسائل التي توجب الخوض فيها لتمكننا من الدخول في مجريات رسم الحدود التي سارت عليها دول في المغرب العربي.

المبحث الأول: المفاهيم العامة للحدود

مطلب المفاهيم: المفهوم اللغوي:

تعرف الحدود في معاجم اللغة العربية بأنها الحد الحاجز بين شيئين ومنتهى الشيء أو الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، ولكي لا يتعدى أحدهما على الآخر، وفلان حديد فلان إذا كان داره أو أرض جانب أرضه [1]

مفهوم الاصطلاحي:

الحدود الدولية هي الخطوط الوهمية على سطح الأرض التي تفصل بين إقليم دولة عن دولة أخرى وهو حديث نسبيا، حيث كانت الحدود في الماضي عبارة عن حدود عسكرية، و لم يكن معنى الحدود بالمعنى المعاصر شائعا. منذ القرن التاسع عشر ميلادي، بدأ عصر التجديدي فقط وظهرت معاهدات حديثة متعلقة باقتحام الأقاليم بين الدول مثل معاهدة فيدران عام 1843، ومعاهدة فرساي عام 1870[2].

تعريف مصطلح المسألة:

هي عملية حسابية متعلقة حسب الموضوع برسم الحدود، والتي تتطلب آليات وكيفيات مختلفة لضبط أو إيجاد حلول للمشاكل التي تعرف خلافات تعيق الاستقرار وهنا المصطلح يتبع الموضوع الذي يراد معالجته[3].

التعريف اللغوي: يختلف تسميتها من لغة الى لغة فنجدها بالإنجليزية تسمى (Two main procès in boundaryMarking_) كما نجدها كالتالي (Summadivisio) [4]

---

[1]–ينظر، القاموس المحيط الجزء الاول، ط2، 1342 ه ص 268. وينظر: ابن منظور – لسان العرب – ج 3–بيروت، 1300ه – ص 140.

[2]- ينظر:

Michel Foucher ;Front et Frontière ; Fayad ;Paris ; 1988 p 19 ;20.

[3]– تعريف كل الحدود ويعني الاصطناعية، التي عرفت نتيجة ابداع الروح الإنسانية والخط الحدودي هو اجراء طبوغرافية وليس حقيقة طبيعية لان الطبيعة ترفض الخط، ولا توجد بالطبيعة الا الحدود التي نريدها ان تكون انظر. نقسه، 45–48.

[4] – ينظر:

S. B. Jones:1945 ;Boundary ; MAKING. Washington p 165

لذا نجد المصطلح الأول متعلق بالجانب السياسي –القانوني، وفيها أنها عملية أساسية لاختبار وتعيين بتعليمات ترتكز على نقاط في خط متماسك. وتعتمد على إجراءين لتجسيد الخط الحدودي ضمن مقامين.

تعريف الرسم:

هو عملية رسم الخريطة تقنيا بالاستناد على الاتفاق النظري الناتج عن اتفاق البلدين او عن نتائج مفاوضات أي وضع الخط على الأرض التي حددت الحد، كما هي النشاط الذي يؤسس الحدود بين دولة ودولة مجاورة كما هب عملية إجرائية متواصلة تجسد بعمليات متتالية متتابعة ويصطلح عليها بالفرنسية (réalisant par les actes successif une Opération continue)

المقام الأول:

تقام عملية الرسم الحدودي بمراحل المرحلة 1ـ إجراء اختيار بين الخطوط لوضع خط يقسم فضاء أو الأرضية بأرض قابلة لفصل المجال الإقليمي. المرحلة 2- بعدها تحديد المكان المعني لتغير بناء الخط بالاعتماد على الوثيقة القانونية، او اتفاقية حدودية وهذا عن طريق تفاوض، واليات قرار. المرحلة 3ـ ومما سبق يمكن تحديد الخط بعلامات جغرافية أو استغرافية، أو بقطعة مستقيمة انطلاقا من نقطة معينة، أو بقرار سياسي وفق مبدأ "اتو بوسيديتي "(L'Uti Possidetis jurs)[1].

المقام الثاني:

يرسم الخط على العموم بتحويل أو تجسيد الخط الحدودي ميدانيا بوضع علامات حدودية، وتطبيق الطرح النظري فعلا على الحدود على ارض الميدان، كما هي عليه بالوثائق (الخريطة الجغرافية، فسيفساء الصورة الجوية، بمصطلحات الاتفاقية، القرارات القانونية أو التحكيمية[2] ووضع علامات حدودية وهذه المرحلة تقوم بها لجنة مختلطة من الخبراء للبلدين المعنيين برسم حدودهما. وتقوم لجنة الخبراء عملها بناءا على معطيات المحاضر الشفوية (المتعلقة بجلسات الاتفاق

[2] ينظر:

LAW PULITICS and Geography; Martinunijh off publishers 2008 p 143.

[2]- بخصوص اشكال الاتفاقيات الحدودية، ينظر: مجموعة احكام وفتاوي محكمة العدل الدولية 1994 ص 27، ومسؤولية الافعال الدولية غير الشرعية.

او محضر جلسة الخاصة بتحديد الخط الحدودي) مينيتاس (minutes) والخرائط، وبناء على المعاينة العملية ميدانيا (مراقبة جيوديزيائية، عمليات تحرير خرائط جغرافية، وضعية العلامات الواضحة على الأرض كما هي عليه العلامة الحدودية كالحفرة أو إشارات دلالية أخرى[1]. يقوم بجل هذه الأعمال المحافظ وهي عملية تقنية محضة (strictly technical)، وهي في الحقيقة عملية نشاط بسيط يتم أليا وطبيعيا. وتنتهي بدون أي سلطة تقديرية.

إن هذه العملية تعرف تعقيدا في الحالات التالية، أثناء المعاينة والتحديد للخط الحدودي على الميدان في ترجمتها، وبإمكان المحافظ السيطرة على العملية بالحرس على تطبيق الحرفي والنظري، وحسب التعيين، وفي المفاوضات لا تمام الاتفاق حول تحديد المصطلح النظري المتوفر على أرض الميدان.[2]

تعريف الحدود:

إن مفهوم الحدود يتعارض مع الطبيعة الفيزيولجية أو المادية ولا الحياة الاجتماعية وغير متوقف على مسايرة التاريخ. وتحولت من الحدود بمعنى ثغور إلى المعنى تخوم بشكل موازي للتحولات التي عرفتها المجتمعات. ويمكن تفسيرها ماديا وقانونيا[3].

وقبل الدخول في تحديد الإطار النظري لمفهوم الحدود الدولية سواء كانت البرية التي تم الإشارة إليها أو البحرية على وفق سيادة المياه الإقليمية فإنه لابد من تسليط الضوء على المفهوم الإقليمي السياسي والإقليم الجغرافي حتى يمكن تحديد أوجه الاختلاف بين الإقليمين.

---

(1) – ينظر:

D. BARDONNET « de la densification des Frontières terrestre en Amérique latin ;in Mélangescolliard ;;paris ;1983 p 4.2.

(2) – ينظر:

P. de LAPRADELLE. la Frontière pris Edition international ; 1928 ;p 147/et 172

(3) – ينظر:

P. GUICHONNET et C. RAFFESTIN ; Géographie des Frontière ;P. U. F. Paris 1974 p 75

وما يرتبط بأهمية موضوع الحدود من ضرورة تعيينها خاصة في القانون الدولي بسبب ماله من أثار على العلاقات الدولية[1]، ووجود ها يتضمن توافر عنصر آمن إذ يؤدي انتهاك حرمته عادة إلى نشوب حرب، كما يعني استقلال الدولة ومنها تتحرك الدول عادة إلى تعيين حدودها، كما أنه يتربط بقيام سلام على أساس أن تعينها يتم في العادة مع معاهدات الصلح او السلام[2].

الفرق بين التخوم والحدود والثغور:

كلتا المصطلحين يفيدا معنى الفضاء الفاصل بين الدول كارث مشترك بينهما سواء بري أو بحري أو فضائي تعين في شكل نقاط أما عن طريق معاهدة دولية أو قرار تحكيمي أو لجنة الحدود وتفصيلهما كالتالي:

الثغور

أما الثغر فهو مساحة أو منطقة له طول عرضي يحدد دون أن تثبت فيه الحد الدقيق الصارم لنهاية دولة وبداية أخرى، كمجال فاسح لا يقتصر مصطلح التخوم على الحدود الدولية بل يشمل أشكال أخرى من الحدود يستعمل في الدول المركبة، لأن التخوم الثابتة عندها نهاية الإقليم الذي تمارس فيه الدولة سيادتها واختصاصها وحركة شعبها وتطبيق قوانينها، لتشمل البر والبحر والجو والمجالات المحددة دوليا[3].

ويعبر عنها ابن خلدون في الفصل الثالث الخلافة والملك باب اتساع نطاق الدولة أن الثغر هو الطرف الذي انتهى عنده الأقطار والجهات للدولة[4].

---

[1] – وفقا للمادة 23 فقرة 1، يجب أن تحكم العلاقات بين الدول مبادئ التضامن والعلاقات الودية التي يؤكدها ضمنيا ميثاق الامم المتحدة، وتمت إعادة تأطيرها بواسطة منظمة الوحدة الإفريقية، ينظر:

O. U. A Doc C. A. B / LEG/67 /3Rev 1981 Reprinted in 221 LM591982.

[2] – ينظر : المرجع السابق ش , دو فيشار، المرجع السابق ص 13.

[1] ينظر:

Jean-Pierre Bouvert. l'Unité de gisement » logique juridique collection dirigée par Marcow Gérard. l'Harmattan ;2004 ; p 31

[4] ينظر: مقدمة بن خلدون، تأليف عبد الرحمان ابن خلدون، تحقيق ابى عبد الرحمان عادل بن سعد، الدار الذهبية، القاهرة، ص 323.

التخوم:

هي تجمع تخم جغرافيا يحدد المدى الذي يتوقف عنده إقليم دولة، تدل على منطقة تالية أو مساحة واسعة من الأرض متروكة في كثير من الأحيان بسبب عدم صلاحياتها للعيش، ويختلف اتساعها باختلاف الظروف وهذه المنطقة تفصل بين السكان، قد تكون على شكل أحزمة أو مساحات واسعة من الظواهر الطبيعية، وهي في نظر علماء الجغرافية السياسية غير مملوكة وباستطاعة الجماعات المجاورة ضمها إلى إقليمها خشية خطر الجماعات الأخرى[1].

وقانونيا هو عبارة عن منطقة ذات فاعلية لحماية الدولة المعرضة لهجوم خارجي متفق على إقامتها بين الجارتين وهو ظاهرة طبيعية متعلقة بمعالم جغرافية، واختيارها وتخطيطها على الدولتين مما يفسر أنها ظاهرة اصطناعية، التي تمارس السيادة الإقليمية والاختصاص الدولي، كما هو خط يطوق ويثبت الحدود التخوم، كما هناك تعبيرات استخدمت بمعاير مختلفة للدلالة عليه لمنطقة حدودية، فأحيانا يعبر عنها بالمفهوم "برسكوت" وأسماها "التخوم الاستيطانية" وقد يكون لها مفهوم استراتيجي كمناطق دفاعية لحماية الدولة من الاعتداءات أيام الإمبراطوريات وأحيانا سميت بنهاية للحدود التي تنتهي عندها سيادة دولة أخرى. [2] وبعد كل هذه التعريفات ماهي الصعوبات التي تعترض الاتفاق إذن؟

تميز الدبلوماسية الدولية بالنسبة للحدود البرية بين الحدود الاصطناعية والحدود الطبيعية، وفي الأولى إما أن تكون جغرافية محددة بخط الطول والعرض أو إدارية (الدول المستعمرة) شمال إفريقيا على وجه التحديد. وإن كان في الواقع اختبار إنساني لهذا التقسيم التجريدي لا يعبر عن الحقيقة في مجمله، لأن الطبيعة مظهر خارجي (الجبال، الأنهار، والبحيرات) لتكون الحدود البرية كفاصل

---

[1] ينظر: د.حسين عبد الرحمان سليمان، الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها، الإمارات العربية، دبي 2003، ص26. ينظر: عادل عبد الله، التحكيم في منازعات الحدود الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 14.

[2] – ينظر:

De Visscher Charles. Problèmes de confins en droit international public. Paris, Péùone, 1969, p. 26 ; voir aussi Dutheil De La Rochere (Jacqueline), "Les procédures de règlement des différends frontaliers", dans S. F. D. I. , La frontière, Paris, Editions A. Pédone, 1980, p. 112

دائم في اتفاقات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف باتفاقيات فرساي[1]، ومنه اعتبار إرادة الإنسان دليلا على صنع الحدود على اختلاف أنواعها.

التخوم والحدود:

1-إن نقطة التخوم غير محددة وغير واضحة المعالم وتدخل ضمن حدود الدولة، أما الحدود فهي خط واضح اتفاقي يحدد الجدود ويفصل بين الدولة المجاورة.

2-إن التخوم كإقليم طبيعي تتميز بظاهرة الثبات فهي غير قابلة للانتقال من مكان لآخر على عكس خط الحدود الذي ينتقل بسهولة وفق إرادة الدولتين المتجاورتين.

3-التخوم غالبا ما تكون ظاهرة طبيعية لا دخل للإنسان فيها، إما الحدود هي ظاهرة اصطناعية بشرية متفق على اختيارها وتحديدها وتخطيطها غالبا بترسيم هذه الحدود مع الظواهر الطبيعية (جبال، انهار).

4-التخوم في الماضي تعد منطقة دفاعية بحماية الدولة على أساس أنها منطقة واسعة عن كونها مناطق حاجزة وكذلك يعد العمق الجغرافي عكس خط الحدود الذي يعطي الدولة الحماية الواجبة مع التقدم التكنولوجي، لذا أصبحت التخوم لا تؤمن الدفاع و لم تعد مناطق حاجزة.[2].

التخطيط والتعيين: أ- التخطيط

يقصد بالخط الحدودي[3]، وضع الحدود على الطبيعة أو الحدود الموصوفة في المعاهدة أو غيرها والمرسوم على الخرائط على الطبيعة بحيث يتفق في التحديد المتفق عليه بين الأطراف المتعاقدة المتجاورة[4]، كما يجب أن تشمل عملية التخطيط وضع علامات مميزة على طول الخط للحدود

---

[1] ينظر: د. سعد الله، القانون الدولي للحدود، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص98.، اذ يشير الى تخطيط الحدود الدولية بطرق اتفاقيات الصلح مبررا رغم أن اطرافها كثيرا ما ضمنوها نقاطا حول تعيين خط الحدود الفاصل في منطقة معينة بين دولتين متجاورتين.

[2] ينظر :عادل عبد الله حسين، التحكيم في منازعات الحدود الدولية، دار النهضة العربي، القاهرة، ص 42 .

[3] ــ تعرف كل الحدود ويعني بها الاصطناعية، والتي عرفت نتيجة ابداع الروح الانسانية، والخط الحدودي هو اجراء طبوغرافي، وليس حقيقة طبيعية، لان الطبيعة ترفض الخط، ولا توجد بالطبيعة الا الحدود التي نريدها ان تكون، ينظر:

P. de l'Apradelle ; la Frontière pris ; Edition International ; 1928 ;pp 172.

[4] ينظر:

المزمع تخطيطه مع الاتفاق على شكل ونوع العلامة الحدودية، وحتى اللمسات الأخيرة لعمل اللجان المكلفة بالتخطيط [1].

ب–التعيين :

معناه العملي القانوني هو تجسيد المواد او النصوص الناتجة عن اتفاق الطرفين والقائمة حول تبيان خط الحدود بترجمة لفظية بوادنا تحت علن التحكيم القضائي، وعليه تنصب على تعريف تجريدي. أما من الناحية السياسية هو أهم عملية تتطلب تثبيت التوجيهات الكبرى للحدود بين دولتين متنازعتين لدول حديثتي النشأة، ويخفف من حدود النزاعات في تعيين الخطوط العامة للحدود[2]، ويمتاز بأسس منها التمييز بين التعيين والتخطيط لأنه يأخذ باعتبارات عرقية والقوة الناتجة عن الصراعات[3]، مع تأكيد السيادة كأصل للحدود بالفصل في مجال السيادة.

مطلب: الرؤى حول الحدود

خلف البلد:

أستعمل المصطلح كحد على المنطقة التي تجاور البلد في المفهوم الأوروبي للدلالة على أنها منطقة نفوذ بأبعاد منها فضاء النفوذ، لأنها رافقت المعنى السياسي الذي يستعمل دوليا خلف البلد (Hender Land) باللغة الألمانية، وباللغة الفرنسية (derrière pays).وقد تنوعت الاصطلاحات ومعاني اللغات لصعوبة التفرقة بين الفكر القانوني والفكر الجغرافي أ والأراضي الجغرافية[4].

تطور تاريخ الحدود تعريف التقليدي للحدود: الحدود تعرف تقليدا بأنها الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى والذي تمارس الدولة سيادتها ضمن نطاقه، بما يتضمنه من

, De Visscher Charles. Problèmes de confins en droit international public. Paris Péùone1969, p. 26

[1] ينظر: صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص، 45.

[2] ينظر :المبدأ الوحدة الافرقية المبرم في اجتماع القاهرة سبق ذكره.

[3] ينظر:

M Men Delson et S C Hulyon les décisions de la commine des N U de démarcation entre L'Irak et le Koweït; A F D I. 1993 P 178-213

[4] ينظر:

Daniale Nordmand ; frontière ;Région ;Hinterland ;p 13

أرض وسكان وموارد، وتمثيل تأمينه حماية لتلك المقدرات، وعادة ما تتكامل الدول مع مسألة أمن الحدود على أنها قضية أمن قومي، فالحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة (الحدود المصونة، أو الحدود الآمنة أو الخطوط الحمراء)[1].

تعريف الحدود في العهد الروماني:

ظهر في 3100 ق.م مملكة أنتيم ودولة لاقاش الشمالي من الأرض فكان قد قدس الحكام فكرة الحدود، ونظروا لها بنظرة روحية خاصة في عهد أنتيم الثانية، أمر كل من نيما بوصين فرد برسم خط حول أرضه يعين بمقتضى قواعد تنظيمية عن طريق التحكيم بحدود ملكيته ورسمت الحجارة على طول خط الحدود تقديسا للإله الملزم بحماية هذه الحجارة من التلف اوالحدود من التبديل ويترتب على الإخلال بذلك عقوبات صارمة تصل لحد تقديم الإثم قربانا للإله[2].

تعريف الحدود في الشريعة الإسلامية:

يعرف على أنه الرقعة الجغرافية التي تستقر عليها الأمة الإسلامية بصفة دائمة ومستقرة، وهو انتماء عقائدي أكثر من انتماء جغرافي بالمفهوم الديني وليس إقليم بهدف توحيد المجموعات البشرية المختلفة والمنتمية عبر الأقطار[3].و لم يثبت تعيين حدود بين الأقاليم.

فنجدها في الإنجيل أنه يلعن من يحرك حد جارة الحدود. وجاء عبارة الحدود في الإسلام بمعنى المنبع فسميت عقوبات العاص حدودا في قوله تعالى: تلك حدود الله فلا تقربوها "صدق الله العظيم[4]ثم حديث الرسول ص حيث قال: ﴿كل نبي في قومه خاصة، وبعثت إلى كل أحمر وأسود[5].

---

[1] ينظر، د. سمير عبد المنعم ابو العينين، العلاقات الدولية في العصور القديمة، ط 1، 1989، ص 48

[2] ينظر، د. عيد مسعود الجهني، الحدود والعلاقات السعودية اليمنية، د، الناشر، 1994، ص 207 .

[3] ينظر: د. صلاح عبد البديع شلب، اقليم الدولة في الفكر الاسلامي والقانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1996، 10-13.

[4] ينظر: القرأن الكريم، السورة البقرة، الآية رقم 187.

[5] ينظر: رواه مسلم رحمه الله في صحيحه.

أما الحدود بمعنى الخط الحاجز بين شيئين[1]، أو الخطوط الفاصلة بين دولتين فلم يعرفها الإسلام لترعة العالمية واتجاهه نحو تكوين مجتمع إنساني واحد ذا نظام قانوني واحد، أي مفهوم عقائدي مستند على الموضوعية، باعتبار ضم مكان ممارسة الدولة لسيادتها وتبسط حسب التعاليم الدينية المأخوذة وفق قواعد الشرعية الدولية، وليس عن طريق اللجوء الى الحرب والاحتلال العسكري.[2].

كما أنه لا يعترف بانقسام العالم إلى كيانات سياسية ذات سيادة تفصل حدود ثابتة وتستقل عن بعضها البعض بأنظمتها القانونية المتباينة ولهذا فهي توحي بين البشر لعبادة الله وإخضاعهم لنظام التشريع الإلهي، بنصوص في القرآن الكريم ولذا فبلاد الإسلام واحدة مهما امتدت أمصارها وتعددت أقاليمها وتباين حكامها[3].

ثم أن فقهاء الشريعة الإسلامية يقسمون العالم إلى دائرتين أي مجتمعيين متميزين دار الإسلام ودار الحرب، وهوتقسيم فقهي ظهر في العصر العباسي ودار الحرب عند الإباضية دار الشرك دار التوحيد[4]، أما دار الحرب فهي الدار التي لا تطبق فيها الأحكام الإسلامية ولا تلتزم بها لوجود خارج السيادة الإسلامية. وممارسة السيادة الإسلامية على الأغلبية الذي لا تحدده حدود مرسومة وهو ما يجعل إقليم الدولة الإسلامية متموج وحدودها متحركة وجزر الدعوة الإسلامية نفسها[5]. نفسها[5]. كما تعتبر دار الإسلام الإطار المتحرك الذي تعيش فيه جماعة المسلمين أساسا وللأمير

---

[1] وقالو: الشخص الذي يتعرض لحجارة الحدود يعاقب بعقوبات غير طبيعية، ينظر سعد الله، الحدود الدولية ص 12.

[2] ينظر: د. عمر سعد الله، ، الحدود الدولية النظرية والتطبيق، دار النشر، دار هوما، 2007، ص124

[3] – ينظر:

Med RezaDjalili:Territoires et Frontière dans l idiologie islamiste contemporaine, Revue relation international Ne 63 automne 1990,p 307.

[4] –ينظر: هميش، د، عمر سعد الله، في تعريف الدولة من قبل اهل الفقه الاسلامي على انها " الموضع الذي تحت يد المسلمين "، وربما هي ليس دعوة فرقة منا يحلو للنظام الملكي في طرحهم التجزئة، بل يجيز الاسلام الاختلاف اذا كان يحفظ الامن ويصون الانسانية من الاستعباد .

[5] – ينظر:

Mohamed Rezo DJalili: Territoire et Frontièrep 309

والمستأمنين فتشكل الأمة الإسلامية وليس الإطار المحدد التي تمارس فيها لسيادة الدولية، وعليه فالحدود غير ثابتة وتتطور بتطور الأمة وتبقى متحركة[1].

التعريف الحديث للحدود:

أصبحت الحدود دقيقة ومؤكدة، بعد تبلور القوميات داخل الحدود الحاجزة في نهاية العصور الوسطى. وارتباط هذه الدولة بملكية الإقليم والسيادة عليه، لأن الحدود مرتبطة بالملكية، لذا فإن المنطقة التي تسودها الدولة يجب أن تكون معلومة ومعينة بخطوط حدية دقيقة (علامات إسمنتية أو بالحجارة أو منارة تبنى من طرف الدولة، ويتم متابعتها من طرف الدولتين المتجاورتين)[2] وليس بمناطق حدية شاسعة، كالتي تعرف بالتخوم أو معالم طبيعية عكس التخوم. وفي المعاصر عبارة عن مصطلح يستخدم للإشارة إلى الخطوط الحدية التي تعين النطاق الذي يمارس فيه الدول مالها من اختصاصات وسلطات وسلطان. لذا الفواصل ليست بالضرورة تعين إقليم الدولة حصرا على اليابس فقط، وإنما تكون في كل المجال الذي يتحرك فيه الإنسان عموما، لذا قد نجدها في الدول المحاذية للمياه أو الساحلية، فترسم فيها الفواصل على نحو خطوط مستقيمة اتجاه البحر، لتحديد مجال السلطة في النطاق البحري الذي يحدد سيادة هذه الدولة [3] .

كما نجده ترسم الحدود أفقي أو هو التعين الأفقي لإقليم الدولة على المستوى الرأسي. فالحدود ترتفع عموديا عن سطح الأرض لتحدد المجال الجوي، كما تمتد إلى باطن الأرض لتعين النطاق الباطني الصخري الذي يرتكز عليه إقليم الدولة وتستخرج منه الثروات المعدنية[4].ويتم

---

[1]– ينظر: المرجع السابق صلاح، ص 35 .

[2]– هذه الإجراءات يتم الاشارة اليها في كل اتفاقية بمادة خاصة بالصيانة للمعالم الحدودية. ينظر الجريدة الرسمية الجزائرية المتعلقة بالحدود التونسية نموذجا، ص 250، لعام 6 يناير 1970 .

[3] – ينظر:

International Boundary Study Special March 15,1963 , issued by. The Geographer, p30.

[4] – ينظر: طيب شنتوف، المغرب في الحاضر، النشر الجامعية، الجزائر، 2003، 43-49.

التعيين على اليابس وعلى السواحل في خطوط مستقيمة نحو البحر، لتعين النطاق البحري[1]الذي يخضع لسيادة هذه الدولة.

المفهوم الاستعماري:

لقد تطور المفهوم الحدود لدى الأوروبيين في القرن الخامس عشر في عهد نيكولا السابع والكسندر الرابع، خرجت ألمانيا منهزمة وبها أربع حدود متباينة. – حدود عسكرية وهي الثغور المتروعة سلاحا. – الحدود السياسية والإدارية الحدود الدولية لدولتها بسيادتها). – حدود الشعب الألماني وهي الحدود التي تشمل الإقليم التي خسرتها ألمانيا. –الحدود الحضارية وتمتد لعمق أوروبا لتشمل دول البلطيق وأكرانيا وجزء من بولونيا، وأصبحت الحدود ذات مساحات في المجال الوطني لكل تشمله السيادة والسلطة إما مجرد ثغور أو تخوم أو كليهما كحدود[2].

ثم تحدد وفق التوسع لتحديد فضاءات التأثير أو النفوذ في مرحلة الصراع الاسباني-البرتغالي، التطور العلوم الجغرافية، الجغرافية السياسية، ونتيجة بمصطلحات علمية على الحدود كاصطلاح المنطقة خلف البلد. ثم ظهر اصطلاح فضاء التأثير ومنطقة النفوذ، منطقة التوغل، فضاء الحركة، فضاء المصلحة والتي تعني النظرة الاقتصادية والتجارة، والخلفية العقدية، مثل قضية تحديد رسم الحدود خلف بلد طرابلس بين فرنسا وانجلترا.

لذا يعمل بتحديد الحدود البرية وفق ما يجري على الحدود الطبيعية أو الاصطناعية حسب العرف الدولي بالانطلاق من الوضعية السابقة التي كانت عليها الحدود والثغور كمناطق اتصال على حافة الإقليم للدول المجاورة، وبالتالي تمثل الوجه المقابل كمنطقة فاصلة وتعتبر مجال للتعاون الجواري، ونقطة اتصال لعبور بين الدول، وبهذا فالتخوم او الثغور هما عملية واحدة ذات اهمية لا تنفصل عن بعضهما البعض.

---

[1] – ينظر: نبيل صقر، القانون البحري نص وتطبيق، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص ص 05-06.

[2] – ينظر:

Ch ;Rousseau « les Frontières de la France –Revue Générale de Droit International Public ciapparies: R. G/D/I/P VOL 25. 1954 PP28-36/.

ونجد في التعريف السياسي للاستعمار (الكلونيالي) بانه خط إقليم وليس فضاء إقليم، كما يعبر بمعنى ادق إختيار الاختبار السياسي أو وضعية تاريخية. فالفضاء يمتد في شكل إقليم وبجانبها المنطقة ويعرف أحيانا بالمكان، المدينة، مدخل تحكم للمؤسسات وحكمها أو بالوسط عبر تحديد. ثم خلف الادارة مثل الصحراء خلف الجزائر باعتبارها ملكية فرنسية، ونجدها تسمى بالهوية في النظرة الاجتماعية[1].

مفهوم الحدود في القانون الدولي:

مفهوم الفقه القانوني

إن فقهاء القانون المتخصصون في الحدود في نظر لها تعريفات عديدة تعكس في نفس الوقت ليس فقط المدارس التي ينتمون إليها. وإنما فلسفة قوة الدول لما تحمل من جنسية، أفكار ومفاهيم التي سادت في فترات زمنية معينة حسب طرح الإسناد منها المعيار السكاني في تحديده للحدود[2] وذلك على أساس توفير الاحتياجات اللازمة لهم عندما فرض مبدأ وضع الأيدي على الحدود بأنها تبدو باعتبار أبعد حد للمنطقة التي يعيش فيها الناس وبإمكانه ما لحصول منها على احتياجاتهم الضرورية من الطعام[3] .

مفهوم الإقليم السياسي

يؤكد الكثير من المختصين بالجغرافية السياسية بان الاقليم السياسي هو عبارة عن وحدة اقليمية مصطنعة فهو تبعية للمجهودات التي يبذلها السكان لخلق وحدة سياسية قد تختلف اختلافا

---

[1] ينظر المرجع:

Jacquline Beaujeu-Garnier ;et Georgees Chabot ;Traité de Géographie Urbaine paris ;Armand colin 1963 ;p ;135.

[2] ينظر:

Dutheil De La Rochere (Jacqueline), "Les procédures de règlement des différends frontaliers", dans S. F. D. I. , La frontière, Paris, Editions A. Pédone, 1980, p. 112

[3] – ينظر:

V. J. DE VISSCHER. 1969 ; Problèmes confins en Droit International ; Publics 2nde éd ;paris p 26

كليا عن الإقليم الجغرافي، ولكونها فكرة سياسية من صنع السلطة ولكونها تفصل سيادة الدولتين وأصدقها الأخيرة لأنها تجمع بين الوصف بين الطبيعة والارتباط بالدولة[1]. فالإقليم السياسي نسخة منها كونها ذات أساس بشري، ويتميز بتوفير البيانات الإحصائية التي تجمع على أساس الدولة أو الوحدة السياسية[2]، ويمكن أن تحدد أوجه الاختلاف بين الإقليم السياسي أو الدولة والإقليم الجغرافي أو البيئة الطبيعية، بالرغم من أن الأقاليم السياسي ظاهرة حديثة نسبيا بعد نشأة الجماعات السياسية[3]. فيما يلي:

تعدد مفاهيم الحدود الدولية:

ويعرف بأن الحدود بين دولتين ما هي إلا نقطة التقاء وتقارب، أي جانب من جوانب الحوار في العلاقات الدولية لتكون جسر التعاون والسلم، ولهذا تكتسي أهمية خاصة لدفع عملية التنمية إلى الأمام وإبرام معاهدات لتحقيق السلم الدائم. وإن اهتمام الساسة ورجال القانون ما هو إلا ضرورة لمالها من انعكاسات على الأمم والشعوب[4]

التفاسير المختلفة:

عرفت التفسيرات حول الحدود مسايرة عبر التاريخ وحسب التحولات تدريجية بمفهوم الحدود أو الثغور إلى الحدود بمعنى التخوم بشكل موازي للتحولات التي عرفتها المجتمعات ويمكن تفسيرها ماديا وقانونيا[5].

1-**التفسير المادي:** إن تخصيص مناطق حدود آمنة تمتد على مساحات شاسعة، فالإقليم قارة وبه سكان في تزايد مفرط يصل إلى الإطلال على الجارة، وحتى يمنع المواجهة الحدودية بين الأمم،

---

[1] – ينظر: د. عبد القادر محمودي، النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الاقليمي العربي (مع التركيز على القضية الفلسطينية1945-1985، تقديم عبد العزيز بوتفليقة، منشورات م. و. إ. ن. إ. 2001، ص 160-167.

[2] – ينظر: محمد محمود الديب، الجغرافية السياسية: أسس وتطبيقات، القاهرة، 1979، ص 126.

[3] – ينظر:

Holdich ; sir T. H. Political Frontiers and Boundary Making ; London ;1916 p 67.

[4] ينظر: د، علي ابراهيم، النظرية العامة للحدود الدولية، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1995، 19.

[5] ينظر: د، عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 17. الحدود الطولية النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر 2007، ص 07.

اضطرت الأمم اللجوء إلى تنظيم مجال حدودها بتخوم تضم أمن الجارين وتحدد نطاق نشاطات كلا منهما([1]) التفسير المادي، التوسع السكاني المتزايد ويرتبط بالتفسير القانوني: لا بد من وجود حدود مضبوطة، والتنافس على امتلاك المناطق الحدودية والاستقرار بمواردها وإمكانياتها.

2 – **التفسير القانوني:**

إن تطور القانون الدولي جعل من الدولة مجموعة من الاختصاصات، ولتجسيدها يصبح لها وجود يستوجب مزاولته داخل إطار معين. ولتحديده لابد من وجود حدود مضبوطة لا يمكن للدولة تجاوزها، لأن مسألة حدود إقليمها هي مسألة ممارسة الاختصاص، كما تطورت تدريجيا في تاريخ قانون الشعوب.

إنه من الضروري إيراد بعض التعريف لعدد من المختصين لتبين مدى الاختلاف والتباين في التعاريف المطروحة، وحسب "أندارس" في تعريف الحدود من الناحية القانونية هي تحديد الاختصاص المطلق للدولة وتحديد إقليمها. أما الأستاذ "أدمي" فقد عرف الحدود في كتابه "الحد القومي" فيها يتعلق بالقانون الدولي:" بأنه حد الدولة أي هو الخط الذي يعين حدود المنطقة التي تستطيع الدولة أن تمارس حق سيادتها عليها". أما الأستاذ "برسكون" فقد ذهب في كتابه "جغرافية الحدود" بقوله:" أن الحدود تعين حد الإقليم الذي تستغله الدولة وتبسط عليه سلطتها بصفة قانونية([2]).

كما نجد تعريف عند الأستاذ "محمد عبد الغني سعودي" للالتباس في تحديد الحد الفاصل بين مفهوم التخوم ومفهوم الحدود، بالخلط وعدم وضوح مفهومها لدى كثير من الدول، باستثناء

([1])– ينظر: د عمر سعد الله، الحدود الطولية النظرية والتطبيق، دار هوما، الجزائر 2007، ص 07.

([2]) – ينظر:

PAUL Guichonnet ; Claude collab Raffestin ; Géographie des Frontières ; presses Universitaire ; Grance 1974 ; L'harmattan p 76-80

حالات قليلة لنقص معرفتها الجغرافية وعدم وجود خرائط تفصيلية لها، وذلك حتى فترة قريبة لتطور الدولة إلى ما هي عليه الآن[1].

وبناء عليه فإن هذه التعريفات وغيرها تكشف الاختلاف ما بين وجهات نظرهم برؤى تعكس فلسفة كل واحد منهم، وتصور الأفكار والحياة الاقتصادية التي كانت سائدة في العصور القديمة والوسطى بين الدول في طور تكوينها الأولى، مما يؤكد بان الحدود في تلك الفترة تصور لا يحمل نفس المدلول الحالي الدقيق، باعتبارها مناطق تخوم وليست خطا فاصل للحدود بالمفهوم الحالي.

مفهوم الإقليم الجغرافي:

الأقاليم:

ومفردها إقليم وهو ذلك الجزء البري أو الحيز الجغرافي الذي يعيش علي السكان والذي يمتد من أسفل باطن الأرض وحتى الفضاء بامتداد أفقي إلى البحر إن وجد(2).كما يعبر عنه الفضاء الجغرافي، أي الفضاء المعروف. وتقوم النظرية العامة على عنصريين أساسين لمفهومها. سواء تعلق الأمر بالفضاء الاجتماعي (espace vécu) المؤهل للمكان لعلم الفضاء، والمجال الجوي الذي يقع عليه أعلى سطح الإقليم. أو الجمع بينهما، مما يعني هوية جديدة بالفضاء الاجتماعي المربوط بالأرض، بالإضافة للقيمة الثقافية التي تنعكس عن مجموعة بشرية معينة. وضرورة وجود حدود أرضية وبحرية وفضائية للإقليم، مما يعني تحديد مساحة أرضية تميزها وتفصلها عن الدول المجاورة. تتمتع فيه بكامل السلطة المقررة في القانون الدولي، ويكون لها علم وشعار خاص بها، مع ممارسة

---

[1] – ينظر:

Daniel Bardonnet , les Frontières terrestres et la relative de leur trace ,problèmes juridiques recueil des C. A. D. I 1976P 19

[2]–الاقليم هو حالة طبيعية كما عبر عنه (Moscovici)الذي عرفه بالنظر الى عمل الانسان الذي يمارس على جزء من الفضاء لا يرسل الى عمل الإنسان لكنه عملية معقدة بقوة الحركة الميكانيكية، الفيزيائية، الكيميائية، عضوية الخ... الاقليم هو ترتيب لفضاء في اطار منظم، وبالبحث في النظام العشوائي اين يستقر كمالك الثقافة، ويمكن اعتبار الاقليم تقريبا كفضاء مكون شبه فضاء (sémio sphère) هو مجموعة من الرموز وميكانزيم التقاليد، التي تستعمل في الموضوع مع العالم الخارجي الذ ي يملكه البناء في الشبه الفضائي. ينظر:

Claude Raffestin, in:Espaces, jeux et enjeux,1986

مؤسسات تشريعية منتخبة ومجالس وزراية كأساس داخل خطوط محددة على خرائط متفق على أبعادها[1].

1) يوصف بالتأسيس على معطيات جغرافية، وضم كل موضوع في مجموعة مختلفة عن المجموعات الأخرى حتى نهاية المسار، وبمصطلح فرق بين الشخصيات المتجاورة واختيار الانتماء إلى هوية جماعية معينة.

2) الإقليم يترجم عالم التقسيم والمراقبة للفضاء وضمان الخصوصية الدائمة، وإعادة مجموعة بشرية التي تحتلها حسب منظورها السياسي.

لذا نجد المفهوم ليس موحد بل يختلف من منطقة أو بلد لبلد آخر، فعند السكان غير المستقرين مثلا في الصحراء لا يؤمنون بفكرة الخطوط التي تحدد التخوم بل وهي التي تحدد مجال مساحة نشاطاهم من وعي وصيد في مواجهة جيرانهم من البدو، ذلك بإتباع النجوم كظاهرة لتحديد الاختصاص، والمكان يعتمد على عنصر اجتماعي تنظمه سلطة سياسية قبلية تبدوا ركيزة إقليمية ثابتة[2].

بدأت الاهتمام بالحدود الدولية بتطور ابتداء في البرية للمجتمعات ثم بين المياه وبقيعان البحار والأجواء الفضائية باعتبارها ملك عام للإنسانية. شريطة وجود جماعات سياسية متجاورة من الناحية الجغرافية[3] ومتساوية من الناحية القانونية، وهي الفكرة التي ظهرت ظهور الدولة المعاصرة و لم تتداول كمصطلح في القانون الدولي إلا في مطلع القرن 14 في رسائل لويس العاشر (13 نوفمبر 1315) [4].

---

[1] ينظر: حسين ابو طالب، اجتهادات دولية عن الحدود العربية، عدد111، يناير 1993، ص 34 .

[2] – ينظر:

Claude Blumann ; Frontière et limites ; Colloque de Poitiers ;la Frontière ;Pédone ; Paris 1980 p 3.

[3] – ينظر:

Paul Guichonet ,Géographie des Frontière presse Universitaire France,1974 P 12

[4] – ينظر:

Annuaire Français de Droit –International XXXXIII. 1992. édition du C. N. R. S. Paris, p 910.

مطلب: عملية تحديد الحدود:

هناك عدة عوامل تتداخل في عملية إقامة الحدود ويتم تحديد خط الحدود بوصفه وصفا دقيقا سواء كان واردا في معاهدة حدود أو في قرار حكيم أو تحكيم قضائي دولي. أيان التحديد يفصح به التوضيح لخط الحدود كتابة على ورق في معاهدة أو قرار التحكيم أو توضيحي بالرسم على الخريطة المرفقة للاتفاقية[1]، وان رسم الخريطة يتم على ثلاث مستويات متداخلة [2].

شروط الحدود والإقليم:

يرتبط مفهوم الحدود ارتباط وثيق بمفهوم الإقليم[3]، ومعناه العام البري والبحري والجوي فلا يتصور وجود إقليم من دون حدود، فالحدود هي التي ترسم له الإطار بعد التعيين لتخوم الحدود ومنها الثبات، لذا الإقليم في الدولة المعاصرة تحكمه خاصيتين الأولى الثبات والثانية التحديد.

أ–الثبات:

إن المسالة تتعلق بعدم تحرك التخم أو الحد عن مكانه، وذلك لتعلقه تحديد المجال الجغرافي أو الإقليمي، حماية السيادة ومراقبة المجال السيادي فهي ثابتة غير قابلة للتغيير إلا باتفاق في حالات استثنائية.

ب – التحديد: أن يقوم على ثغور وتخوم محددة وثابتة، وعليه فالحدود بالمعنى الدقيق للكلمة تلازم المجتمعات المستقرة والقارة. وهي عملية وضع علامات واضحة في المكان المتفق عليه للفصل بالمجال الإقليمي بعد الاتفاق المشترك بين الجارتين. [4]

---

[1] – ينظر: (C. I. J. , Rec. 1969, p. 22)

[2]–ينظر: ــ ما هو متعارف علي هذه المستويات الثلاث التلية: 1– مسلك فردي: والتي بدون شك تكون على الاقل كتابيا.2– العمل بمراحل ينتهي باكتمال الكل.3– عامل الوقت : بالإضافة الى حجم ووقت الظهور الذي يعطي المعنى. ويسمح بتعيين الرموز الضرورية، وذلك بناء على ما يلي : الكتابات القديمة، دور القادة، الملاحظات المسجلة ميدانيا، ، كناش السياحة، مخطط، قصاصة القراءة، الكتابة المؤقتة، مقال تحليلي، نتائج المؤتمرات، تقرير جماعي، نسخ اصلية، النص النهائي لدى الطبع.كل هذه المعطيات لرسم حدود ما.

[3] ينظرGuy di Méo; الاقليم هو وعاء الدولة في اطار منظومة توازن القوى، ينظر المنقوري حسن عبد الله، الجغرافية السياسية، الخرطوم، جامعة السودان، المفتوحة، 2008، 124.

[4] – ينظر:

Claude Blumann ;Frontière et limites ; Colloque de Poitiers ;la Frontière ;Pédone ; Paris, 1980 p, 19.

الحدود والأمة:

كون الدولة لا يمكنها أن تعيش بمعزل عن الجماعات لأنها ليس إلا إطار دائم النشاط الإنساني بحبسه في مجال محدد ويتكيف معه، لأنها تعكس هذا النشاط لتعيش وتتطور معه، ويكون نظام توازنها بامتدادها الطبيعي ولا تعتمد على صنع الأفراد بل من صنع الجماعة[1]. هوما ساد في الإمبراطورية التحكمية التي لم تكن سوى مجرد قوات إقليمية[2].

إذ نجد معاني جديدة لدى الأمة العربية وهي في معناه الشعوب التي تقطن الإقليم العربي والتي توحدها اللغة والتاريخ والثقافة والمصلحة والآمال، كما هو مشار إليه في الميثاق الوطني الجزائري 1986 تحت باب الجزائر الوطن العربي، أن الجزائر تعتبر جزءا لا يتجزأ من الوطن العرب واستطرد أن مشروع الوحدة العربية وكذا إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي[3].

الحدود والدولة:

لقد تحددت بظهور الدولة ولم تعد ذات خصوصيات طبيعية ولا عاطفية، وأصبحت موزعة بوضوح في الخرائط الجغرافية وبألوان مختلفة، تفصل أقاليمها خطوط حدودية محددة بشكل يشير إلى عدم وجود خلاف، وهي اصطناعية حسب اختلاف وتنوع الشعوب، أو الحدود الواقعية فأصبحت إطار قانوني لممارسة الدولة سيادتها، والذي فرض بحكم الاستعمار مما أضفى عليها مفهوم الحدود ذات الطابع التجريدي النظري[4].هي بطريقة علمية لأجل توحد القيم الطبيعية والإستراتيجية، والاحتلال العسكري[5]

---

[1]– ينظر: د عمر ابو بكر باخشب، النظام القانوني لمفهوم الحدود في القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 44، ص 76

[2] – ينظر:

G. Santter. quelque réflexion sur les frontière africain ,dans les problèmes de frontière dans le tiers monde ,paris ,l'Harmattan , 1982 ;pp 41 -51.

[3] – ينظر:

Yves la Coste, le grand Maghreb et le Conflit du Sahara Occidental in Question Géopolitique , p88.

[4] – ينظر: جعفر عبد السلام، وثيقة انشاء الدولة في المدينة، المجلة المصرية للقانون الدولي، عدد، 1985، 43-82

[5]– ينظر:

Paul GUICHONET, Géographie des Frontière ; presse Universitaire France,1974 P P 6 -7

انطلاقا من عوامل الوحدة وضرورة إقامة الغرب العربي منطقة موطن سلام ومرفأ امن" وسيرا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم". ومنطلق نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وافريقية[1]، القائم على مفهوم وطني معاصر للمفهوم جديد للحدود والمواكبة العصرية[2].

ومما سبق يمكن بناء صورة واضحة وعليه لابد من تحديد مفهوم الحدود الدولية وظروف المعايير التي طرحت من قبل مختلف مدارس نظرا لارتباط مفهوم الرسم بالجانب السياسي.

مطلب المشاكل الحدودية:

لقد تعددت مشاكل الحدود، ومن أهمها :

مشاكل تعيين الحدود: منها مشاكل عديدة ولعل أهمها المتعلقة بأسلوب تعيين الحدود. وتلك الخاصة بعملية التحديد بالذات وأخيرا المشاكل الخاصة بتخطيط الحدود[3].

أ-اختلاف توحيد تعريف الحدود:

كما أشرنا للاختلاف أو عدم توحيد الرؤى القانونية لتعريف الحدود الدولية، بسبب التعدد اللغوي المستعان بها في البحث، رغم التقريب للمفهوم في المعاجم " هي الخطوط الفاصلة بين دولتين بالمنطقة التي تتضمن هذه الخطوط لتمضي في وصف أشكال هذه الحدود بكونها إما تصويرية على الخرائط مثبتة بخطوط العرض والطول الفلكية، أو طبيعية في المياه والجبال. ويعرفها "اشرك كيس" بتعريف الحدود الجوية بقوله أن الحدود الجوية لدولة ما تعرف بأنها حائط عمودي يتخذ الحدود البرية كأساس له، وتشكل من ناحية البحر (حواجز) حسب إجراءات الحماية المعترفة للدولة بها، ونجد "جورج شوارز بنقر" يسرد العوامل التي تعتمد في رسم الحدود التاريخية،

---

[1] – ينظر:

Tayeb chenntouf « le Maghreb au prisent « Office des publications Universitaires, 2003, p5

[2] – ينظر، محمد رضوان، منازعات الحدود في دول العالم العربي، مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، دار النشر افريقيا الشرق 1998، المغرب، ص 09.

[3]-ينظر: د, عمر سعد الله، القانون الدولي، ج2، الاسس والتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 29.

الجغرافية، إستراتيجية، عقائدية، واقتصادية، وبعض المؤثرات الإنسانية المعتمدة في رسم الحدود[1]. وتخص المحافظة على

وحدة المدن، والمناطق المتمتعة بالحكم المحلي، التي تستمد أساسها من فكرة الانصاف الجغرافي[2].

باعتبار الحدود مساس مباشر للدول فإنها تحدد الجوار في العلاقات الخارجية، وبالتالي تجاوز الجوار بحدود تفصلها عنها، حسب النظريات الكلاسيكية، التي حكمتها قواعد حرية الملاحة. وأمدت فيما بعد في المجال الخارجي على السيطرة أو في أعلاه التي تحتم وجود حدد لها[3].

أمام التغيرات التي تعرضت لها الحدود بين دول العالم عددا وعدة، وحق تقرير المصير، الذي أدى إلى تطور المبادئ والمفاهيم القانونية وظهور الانقلاب التكنولوجي الذي يشهده العصر بطرحها تعددية الدولة المدنية، مما أثر في موضوع الحدود.

الخلفية التاريخية لمفهوم الحدود:

سجل الانسان اهتمامه بالحدود عبر التاريخ منذ عرف فكرة الملكية[4]، وانفصاله عن اقليم مجاورة، باحترام السلطات العامة. وتكتسب الصفة التاريخية لعدم تعرضها لتعديل لفترة طويلة، واتساع رقعة الاعتراف بإلزاميتها لكافة الدولة المعنية. وضرورة اكتسابها الصفة القانونية المعترف بحيازتها والممارسة السيادة وصحة السند والشرعية.

---

[1]-ينظر: بوسلطان محمد، بعنوان بعض المشاكل القانونية المتعلقة بالحدود، ملتقى وطني، جامعة عنابة حول منازعات الحدود في افريقيا بالعالم العربي. في ضوء القانون الدولي لمعاصر من 13 الى 14 أفريل 1988 .

[2] – ينظر:

L. Renaud, A. de la Pradelle , et N. Politis, "De l'influence sur la procédure arbitrale de la cession de droits litigieux", R. G. I. P. , 1906,p. 320

[3] – ينظر:

Jacques Levy et Michel lus Sault ; Dictionnaire de la Géographie et de l’espace des sociétés ; Frontière ; 2003 p 34

[4] – ينظر: المرجع السابق ابو العينين، ص 55.

المبحث الثاني: الإقليم والجغرافيا

الجغرافيا: كون الإقليم يأسس على المعطيات الأرضية للجغرافية، وضم كل موضوع في مجموعة لمختلف المجموعات الاجتماعية عن نهاية المسار، بمصطلح اللقب الشخصي وتحدد الانتماء إلى الهوية الجماعية[1].وتوزيعها على تنظيم المساحة الجغرافية وسيلة لتحديد الوصف والتأويل للمعطيات الجغرافية، حسب (النظرية الأكثر دقة وتقريبية لواجهة الأرض والجو) التي تساعد المؤسسات الإنسانية بوضع نظام، ومنه أن تجتمع في مفاهيم أصلية، واستنبطت من علوم أخرى لأجل تحليل الإشكالات الناتجة عنها وفق هذا التنظيم، وبسط محدد للمجالات الفلاحية، والتركيبة البشرية بنواحي الإقليم كمصدر حضاري، وفق مركبتها للمعطيات جيو نظام، والنظام الصناعي وبالإضافة إلى الوسائل التي تؤطر نمط الحياة، الاصطناعية، وتسويتها نحو مركزية موحدة، واستقطاب التركيز على مختلف الأقاليم والتقسيم الفضائي، وتخصيص مساحة حركة اجتماعية في إقليم المفاهيم العامة للجغرافية (فضاء، جغرافي، سلم جغرافي، تقسيم جغرافي، نظام)[2].

الإقليم: عبارة عن وحدة طبيعية تعيش عليها مجموعة بشرية تشمل مساحة كبيرة من سطح الأرض كالإقليم الاستوائي وأقاليم البحر الأبيض المتوسط والإقليم الموسمي، أما الإقليم السياسي فهو منطقة مصطنعة محدودة المساحة. الإقليم الجغرافي غير محدد تحديدا قاطعا، ثابت ودائم بثبات العوامل الطبيعية وقد يفتقر إلى مثل هذه البيانات لعدم وجود جهاز معين مسؤول لجمع المعلومات المماثلة الخاصة بالإقليم الجغرافي، او انه قديم قدم الطبيعة، والإنسان[3].

معايير الإقليم: لكي يسمى إقليم يجب أن يتوفر على معايير منها:

المعيار الأول: على أن الجزء البري أو الحيز الجغرافي الذي يعيش فيه السكان بما فيه الأرض وباطنها والفضاء بامتداد أفقي إلى البحر إن وجد، فلا بد من وجود حدود أرضية وبحرية وفضائية ويقصد به مساحة محددة من الأرض.

---

[1] ينظر: (مقال للأستاذ محمد تومي) مفهوم القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية، جامعة عنابة، ، العدد 6 ديسمبر، 1991، ص 34.

[2] -ينظر: المرجع السابقJacques Levy .، ص 59

[3] -ينظر:

Jacques Ancel. Géographie des Frontières. Paris ; Gallimard 1938 p 28-31

المعيار الثاني: ينبغي رسم حدود مميزة تفصلها عن الدول الأخرى المجاورة وتتمتع فيه بكامل السلطات المقررة في القانون الدولي، ويعني جزء محدود يخضع لسيادة الدولة، او قطعة أرض أو مسطحات مائية محددة ومميزة دوليا تمارس عليها الدولة سيادتها، كما يجب أن يكون محدد بخطوط على خرائط متفق على أبعادها

المعيار الثالث: أن تتوفر على علم وشعار خاص بها وممارسة مؤسسات (تشريعية منتخب)، ومجلس تمثيلية ووزرات تميزها عن باقي الاقاليم المجاورة كمعيار اخير [1]، مما يستوجب الاشارة الى اشكال الأقاليم.

أشكال الحدود الاقليمية: تتعد الأشكال حسب الطبيعة الاقليم الأرضي والمقصود بها الحدود وهي كالتال:

الحدود البرية: هي تلك الحدود التي ترمز الى الحد الاقليمي المرسومة على البرية في شكل علامة حدودية، هو الجزء اليابس به حدود معينة تكون عليها سلطة الدولة، وهو متوفر في كافة الدول هي المجال الذي يقوم على جملة من المبادئ التي تتفرع إلى أحكام تفصيلية. تهدف في مجموعها إلى تحديد الحدود واستقرارها كممارسة السيادة على الإقليم، وتفرض احترام التزامها الواردة في الاتفاقية الحدودية وتحظر المساس بالحقوق المقررة بالمعاهدة المتعلقة بتنظيم الحدود، وتكرير مبدأ الحدود المستقرة، والابقاء على الحدود الموروثة، حرصا على تقليل نزاعات الحدود[2].

لقد طرحت كيفية التحديد بين دول المغرب العربي فكان الطريق الأنسب اختيار المبادئ التي يمكن العمل بها إما بواسطة التعيين الاتفاقي[3] أو بواسطة التحكيم[4] أو عن طريق القضاء. وكان المبدأ الأول هو الأمثل سواء تعلق مع الجارة تونس موريتانيا، مالي، النيجر، ليبيا، المغرب ومستقبلا مع الصحراء الغربية.

---

[1]–ينظر: المرجع السابق، سعد الله، ص 167.

[2]–ينظر : المرجع السابق مارتينيس ص 292.

[3]–تعريفه هو ان يجب اتمام التعيين والتخطيط من خلال الاتفاق والتفاهم المتبادل بين الاطراف المعينة، ينظر عادل عبد الله حسن، التحكيم في المنازعات الدولية، دار الفكر العربي – القاهرة، د ت ص37

[4] – ينظر:

L. Renaud, A. de la Pradelle, et N. Politis, "De l'influence sur la procédure arbitrale de la cession de droits litigieux", R. G. I. P. , 1906,p. 320)

الحدود البحرية: هي عبارة عن مساحة من البحار تتاخم اليابسة وتنحصر بين المياه الداخلية من ناحية وأعالي البحار من ناحية أخرى[1].

البحر: هو الماء الكثير، مالحا كان أو عذبا وهو خلاف البر، وإنما سمي البحر بحرا لسعته وانبساطه، وقد غلب استعماله في الماء المالح

الإقليم البحري: هو الماء الكثير مالحا كان أو عذبا وهو خلاف البر، غلب عليه اصطلاح الماء المالح[2] وسمي البحر لسعته وانبساطه ويقصد بها أقاليم البحار الملصقة لأقاليم الدولة (اليابس) تمارس عليه الدولة سيادتها يتم تحديد حدوده بطرق عدة، منها اقصى مسافة قذيفة مدفعية من الشاطئ أو طريقة 5 أميال ولكن الطريقة الشائعة المتبعة في أغلب الدول هي سيادة على اثنى عشر ميلا بحري لتحديد الحدود البحرية[3]

تقام الحدود بسواحلها الخاضعة لسيادتها، حفاظا لحيوية مصالحها وحمايتها ضد أخطار يمكن أن تهدد سيادتها. وضمان سير السفن بالإقليم هبر السواحل، لذا بنيت النظريات العديدة المؤكدة على أهمية السواحل البحرية الدولية[4].

تعريف الحدود البحرية:

هي الخطوط التي تحدد امتدد سيادة كل دولة وخضوع المياه المجاورة لسيادة إقليمها، بحيث كانت سائدة قديم في القرون الوسطى واستقرت في القرن السادس عشر، أن لكل دولة سواحل بحرية تجاورها طبيعيا مصالح حيوية، تستوجب حمياتها ضد الأخطار التي قد تتعرض له ناحية البحر، وعليه استند فقهاء القانون الدولي بان البحر الإقليمي جزء من السيادة، شريطة الامتداد الطبيعي

---

[1]-المرجع نفسه ص28 .

[2] ينظر المصدر: لسان العرب مادة بحر1، الموسوعة الكويتية ص 8-14.

[3] لسان العرب مادة (بحر)1. 390، والموسوعة الكويتية ص 8-14.

[4] ينظر المرجع:

Djamchid Montaz :L'évolution du droit de la mer ;de la conférence de Genève de 1958 à celle de 1975 in droit de la mer ;1979 ;p p 75-80.

لإقليم الدولة الذي يجاوره، كونها معبر للسفن الدولية، لذا أصبحت حدود السواحل للدولة وعليها بنيت النظريات العديدة التي تؤكد على أهمية السواحل البحرية[1].

لقد تطورت فكرة أهمية الموقع البحري للدولة باعتباره ليس فقط عامل متعلق بمساحة الدولة فقط، وإنما لاتصاله بطبيعة سواحل وخاصية مياهه الإقليمية لممارسة صلاحيتها مثل بناء المرافئ في النطاقات المائية والمنشآت الأخرى، لأنه يمثل أهم عامل جغرافي حيوي تساعد قوة أي أمة من الأمم[2].

الخلفية الاستراتيجية:

هي حدود تتحكم من خلالها في عدة أبعاد جيوسياسية تؤثر في مكانة الدولة على الصعيد الخارجي ببعد حجم الفضاء الإقليمي الذي تؤطره الحدود التي تقوي مناعة الدولة، والمتاحة بمعطياتها الجغرافية ومواردها الاقتصادية زيادة على ذلك إمكانياتها البشرية، ويساعد في تأثير مركز الدولة على الصعيد الاستراتيجي كما يساعدها على أمنها واستقرارها بعد تحديد لمواقف وأطماع العالم الخارجي. كما تلعب محاذات حدودها الإستراتيجية معايير نحو جهات أخرى كما هو حال المغرب العربي في كل الاتجاهات، بالإضافة إلى مكانتها وتفاعلاتها الدولية مما يحتويه إقليمها من فوائد حيوية.

حدود المياه الإقليمية: تعتبر المياه في المنطقة العربية معيارا مهما في تعيين الحدود وقد تكون سببا في إثارة نزاعات الحدود، ومن أبرز الأمثلة عن ذلك، الخلاف الحدودي الساكن بين مصر وليبيا حول واحة جغبوب، والنزاع الحدودي وبريطانيا والسنغال حول مياه النهر[3].

---

[1]- ينظر: Op.Cit; p p 85-90.

[2] – ينظر: باسكال الكبيسي، حركة القوميين العرب 1951-1971، تعريب نادرة الحاصري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط4، ، بيروت، 1985، ص78.

[3] – ينظر:

Stewart, Charles C. , « Une interprétation du conflit mauritano-sénégalais », in Mauritanie, entre arabité et africanité, sous la direction de P. R. BADUEL, Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée, Edisud, 1990. (traduit de l'anglais par la REMMM, revue par P. R. BADUEL). p 90.

أما المياه التي تجاور الساحل[1] العائد لدولة ما وتعود ملكيتها للدولة المجاورة وكجزء من أراضيها تستخدمها لأغراض متعددة منها الحماية والأمن والدفاع عن مجالها وممارسة الإشراف الجمركي، وتنظيم عمليات الصيد والاستثمار للموارد المعدنية ولأغراض الحجم الصحي وغير ذلك من شؤونها، الا أن استقرار القواعد القانونية المتصلة باستقرار فكرة البحر الإقليمي أو المياه الاقليمية[2]. تباينا حسب إخلاف تفسيرات القانون الدولي في دولة، بشأن الكثير من نصوصها المتصلة بشأن وسائل الهجوم والدفاع كمظهر لتطورها.

رغم سعي جهود محكمة لاهاي 1930 لعمل تقنين دولي خاص بالبحر الإقليمي أو المياه الإقليمية لاعتبارات سياسية، إلا انها لم تضع قانون ثابت بخصوص تحديد المياه تتحدد في قواعد خاصة تقبل به الدول جميعا. حول تحديد طبيعة حق كل دولة على بحرها الإقليمي وتعيين حدود هذا البحر ومداه[3]، مكتفيا بتدوين القواعد المستقرة التي لا خلاف بشأنها فضلا عن أن كثيرا من الدول التي أقرتها لم تصادق عليها وأهم في مؤتمر البحار الذي عقد في جنيف عام 1958 والذي أقر اتفاقية خاصة بالبحر الإقليمي التي أغلقت المسائل التي كانت محل خلاف بين الدول وتركتها على حالها[4].

---

[1] – ينظر: يعرف الساحل، حسب المجمع اللغة العربية:انه المنطقة من اليابس التي تجاوز بحرا أو مسطحا مائيا كبيرا، وتتأثر به امواجه. ينظر التهميش لسعد الله ص، 127.

[2] – ينظر: مصطفى سيد عبد الرحمن، قانون استخدام الانهار الدولية في الشؤون الغير ملاحية وتطبيقه على نهر النيل، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص 19-26.

[3]– محمد ابو الوفا محمد، محكمة العدل الدولية في عام 1985، التعليق على قضية الامتداد القاري بين ليبيا ومالطة، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 41، لعام 1945، ص 272 .

[4] – ينظر:

S. P. Jagota ;Maritime Boundary ;I. S. B. N 90-247-3133-X volume 90-247-2616- G series

الاقليم النهري:

النهر عبارة عن مجرى مائي يتخذ عدة منعرجات تسمى ضفتي النهر، وكل ضفة تعتبر حدود دولة التي يحاذي يابستها مياه النهر، كما أن الجزء المائي الذي تمارس عليه السلطة مثل نهر النيل، قناة السويس بمصر، موريتانيا على النهر السنغالي وتمثل والنهر عبارة عن مجرى مائي يتبع المنحدرات عموما يجمع مورده المائي سواء من الأمطار أو الروافد القادمة عموما من الأعالي والأنهار لتجتمع في مكان لتتبع المجرى سواء إلى البحار أو اليابسة حيث ينتهي مصب النهر[1].

تعريف الحدود في النهر والبحيرة:

وهما نوعان والتي تعرف حركة ظاهرية، وانطلاقا من إرادتها فيما يتعلق الطبيعة الاصطناعية كما هو جاري بالبحيرة[2]، وتبعا لإعلان 23 ديسمبر 1908 عن التحديد لخط ميديان[3] وقبول التعريف العام هو مخطط الماء أفقي في العلامة اليومية على تأثير المياه (نسبة المياه)المأخوذة والأدنى بالوحدة، وذلك نتيجة مسألة التخطيط للحروب[4].

أنماط الحدود البحرية:

التسمية والتعاريف: نجد عدة مصطلحات في القانون تستعمل لأغراض تعني الحدود وهذا يكون بالألفاظ والعبارات التالية الواردة فيها لمعاني المبينة إزاء كل منها في مايلي إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك[5].

---

(1) – ينظر:

MICHEL P.). Les Bassins des fleuves Sénégal et Gambie. Étude géomorphologique. Paris:ORSTOM ;1973, p 752

(2) – ينظر:

Pin. Poudaven ;les lacs _ Frontière ; paris. Pédone. 1972 p 212.

(3) – ينظر:

G. F. de Martens Nouveau Recueil General des Traités (N. R. G) 3e Série t6 p344

(4) – ينظر:

Froncoisschroeter les délimitait fluviales – année 1992 volume 38 n 38.P119.79.

(5) ان اكثر التعقيدات التي تجده اللجنة المشتركة اثناء المعاينة الميدانية هي الحرص على التأويل واللفظة المتداولة والمعروفة لدى العام والخاص لتحديد او العلامة الحدودية في المكان والتسمية المتفق عليها والا اصبحت محل مناقشة حتى تثبيت ذلك في محضر رسمي مصادق عليه لذا فالتعبير في الحدود جد اساسي للاتفاقية.

ا – الساحل: السواحل القارية والجزرية المواجهة للبحر الأبيض المتوسط وفق ًالخرائط المعترف بها في القانون الدولي[1].

ب – الجزيرة: مساحة من الأرض تكون طبيعياً محاطة بالماء من كلا الجوانب وتكون فوق مستوى المياه في حالة المد وكذلك الصخور التي تهيئ استمرار السكن البشري واستمرار حياة اقتصادية خاصة بها [2].

ج–المياه الداخلية. المياه التي تقع على الجانب الممتد نحو الإقليم القاري أو الجزر بمناطق الخط الذي يقاس ابتداء منها البحر الإقليمي.

د ـــ الجرف القاري: هو قاع البحر وباطن أرضها الذي يمتد وراء البحر الإقليم يفي جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم الدولة حتى الحد الخارجي للحافة القارية أو إلى مسافة مائتين (200) ميل بحري من الخطوط الأساسية التي يقاس فيها عرض البحر الإقليمي لتلك المسافة[3].

ه– المنطقة المتاخمة لمنطقة المياه تقع خلف الحدود وملاصقة لها وفقاً لتحديد الاتفاقيات.

و– **الخليج:** انبعاج أو تعرج واضح المعالم يكون توغله بالقياس إلى عرض مدخله على نحو يجعله يحتوي على مياه محصورة بالبر ويشكل أكثر من مجرد انحناء للساحل.

---

[1] ينظر المرجع السابق جامشيدمونتاز، ص 40.

[2]–ينظر: اتفاقية الدولية لعام 1982 التي تبين طريقة قياس عرض البحر التي تقاس وتحدد عرض البحر الاقليمي للدولة الساحلية.كما تشير مواده إلى قياس بالمادة الثالثة على المسافة 12 ميل بحريا كاتساع البحر للبحر الاقليمي. كما يشير في المادة الهامسة والسابعة الى نوعين من الخطوط هما:1) حطوط الاساس العادية بالمادة 5، 2) حطوط الاساس المستقيمة:1–1 فيه يكون الخط بالجزر حد ادنى الجزر على امتداد الساحل وهو الذي عملت به المحكمة الدولية في قضية المصايد النرويجية البريطانية عام 1951. وهو ان حط قياس البحر الاقليمي لا يمكن ان ينحرف على اتجاه العام للشاطئ الدولة بطريقة ملحوظة، فالخط يتوازى دائما مع انحناءات الشاطئ. وفي حالة الجزر الواقعة فوق حقلين مرجانيان او الجزء المحاط بشعاب(غار) خط اساسي يكون حد ادنى الجزر للشعب المرجانية باتجاه البحر. المادة 13 من الاتفاقية في الفقرة الاولى الخط خاص بالمرتفعات المنحصرة عنها المياه عن الجزر، واجازة استخدام ادنى للجزر كخط اساس للقياس عرض البحر الاقليمي. 2–1 اما بخصوص الاساس المستقيمة في حالة انعراجات او انبعاجات او اقل عمق، او وجود مجموعة من الجزر القريبة قد اثبتت اتفاقية 1958 وبعدها اتفاقية 1982 المستقيمة هي تلك الخطوط التي تصل بين نقاط مناسبة لدى قياس عرض البحر الاقليمي وفي 1982 هي التي حدد ضوابط ومبادئ الحاكمة التي يجب مراعاتها في هذه الطريقة. – كما يجب ان لا ينحرف الخط في هذه الحالة انحرافا ملحوظ عند الاتجاه العام للساحل، وارتباطها بالمساحات ارتباطا وثيقا وكافيا لإخضاع المساحات المائية لنظام المياه الداخلية. لا ترسم خطوط الاساس المستقيمة من المرتفعات. عند الرسم طبقا لنص فقرة 1 من المادة 9:"لا يجوز الاخذ في الاعتبار عند تقرير الخاص اساس معينة بما تنفرد به المنطقة المعينة من مصالح اقتصادية ثبت وجودها واهميتها ثبوت واضح من هلال الاستعمال. وهذا ما هو موجود في حالة نزاع ليبيا وتونس بخصوص الجرف القاري، ينظر المرجع السابق.

[3]– ينظر د. احمد ابو الوفا محمد، قصية الامتداد القاري بين تونس وليبيا عام 1982، المجلة المصرية للقانون الدولي، 1985، ص ص 75–80.

ر-**الضحضاح:** مساحة من الأرض مغمورة بماء ضحل في حالة أعلى المد وغير مغمورة بالماء في أدنى مستوى الجزر[1].

نظرا لأهمية الأنشطة البحرية بما في ذلك صيد الأسماك والاستخدامات المشروعة الأخرى للبحار والمحيطات، نوعية مياه البحر وقابليتها للاستعمال، وخفض إمكانية استخدام وسائل الترويج.

تعيين الحدود البحرية:

يتم بتعيين قياسه على امتدا البحر الإقليمي فيما يلي: بالمياه الداخلية باتجاه البحر، تقاس من خط الأساس المستقيم أو من مستوى لمياه الجزر المنحصرة على طول الساحل، كما هو موضح في الخرائط ذات المقياس الكبير المعترف بها في الدولة. يكون تحديد الخطوط الاساس التي يقاس منه البحر للدولة على النحو التالي:

أ- إذا كان البر أو شاطئ البحر مكشوفا بأكمله أدنى حد لانحسار المياه عن الساحل.

ب- في حالة الجزر الواقعة في حلاقات مرجانية أو الجزر المحاطة بشعاب مرجانية.

ت- خطوط ترسم من أدنى مستور مياه الجور للشعب المرجانية في اتجاه البحر.

ث- في حالة وجود خليج مواجه للبحر خطوط ترسم في إحدى طرفي الأرض من مد خلال خليج إلى طرف آخر.

ج- في حالة وجود ضخضاخ لا يبعد عن اثنتي عشر ميلا بحريا من البر أو من جزيرة يمينية.

ح- خطوط ترسم من اليابسة أو من الجزيرة على طول الحافة الخارجية للضخضاخ.

خ- في حالة وجود ميناء أو مرفئ في مواجهة البحر فإن الخطوط ترسم على طول الجانب المواجه للبحر من المنشآت الأكثر بعدا أو بروزا من منشآت الميناء او المرفأ، وخطوط ترسم بين أطراف تلك المنشآت.[2]

[1]- ينظر المرجع السابق، عمر سعد الله، ص 161.

[2] ينظر المرجع: نفسه ص241.

المنطقة المتاخمة للبحر الإقليمي:

يخضع قاعه وباطن أرضه والفضاء الجوي الذي يعلوه لسيادة الجمهورية دونما مساس بحق المرور البري للسفن الأجنبية عبر البحر الاقليم يطبق ًالقانون الدولي.

يمتد البحر الاقليمي للدولة في ما يلي: المياه الداخلية كما سبق الذكر باتجاه البحر تقاس من خط الأساس المستقيم أو من أدنى مستوى لمياه الجزر المنحسرة الممتدة على طول الساحل كما هو موضح في لخرائط ذات المقاس الكبير المعترف بها في الدولة.

إذا ترتب على قياس البحر الاقليمي عملاً بأحكام المواد القانونية التي تخلف حيز مما يعتبر من مياه أعالي البحار يحيط بها البحر الاقليمي من جميع الجهات ولا يتجاوز امتداده في أي اتجاه اثنتي عشر ميلاً بحرياً اعتبر هذا الحيز جزءاً من الدولة وينطبق ذات الحكم على أي جيب متميز بوضوح أعلى البحار يمكن أن تتم الإحاطة به برسم خط مستقيم واحد لا يزيد طوله على اثنتي عشر ميلاً بحرياً[1].

يكون تحديد خطوط الأساس التي يتقاسمنه في إقليم البحر للدولة على النحو التالي:

أ—إذا كان البر أو شاطئ البحر مكشوفا ً بأكمله أدنى حد لانحسار المياه عن الساحل.

ب—في حالة الجزر الواقعة في حلقات مرجانية أو الجزر المحاطة بشعا بمرجانية.

خطوط ترسم من أدنى مستوى المياه الجزر للشعب المرجانية في اتجاه البحر.

ث—في حالة وجود خليج مواجه للبحر خطوط ترسم في أ حد طرفي الأرض من مد خلال خليج إلى الطرف الآخر[2].

ج—في حالة وجود ضحضاح لا يبعد كثيراً عن اثنتي عشر ميلاً بحريا ً من البر أو من جزيرة يمنية. انها خطوط ترسم من اليابسة أو من الجزيرة على طول الحافة الخارجية للضحضاح.

---

[1]–قد حدد قبل 1920 ب 3 أميال فقط اعترضت عليه ايطاليا وبعد هذا التاريخ طالبت بمده إلى 12 ميل بحري الميل البحري (الميلالبحري: يعادل اثنان وخمسون وثمانمائة وألف (1852) متر)، إلا أن أكثر الدول لم توافق على هذا الاقتراح. وقد أثبتت هذه المشاكل مرة ثانية خلال الخمسينات بسبب قيام السفن البريطانية بصيد الأسماك قرب سواحل اسيلندة. ليعاد تقديم هذه الدول اقتراح بأن تمد الدول حدودها الإقليمية البحرية إلى 12 ميل.

[2] ان التعرض لهذا التعريق هو كون الاخلاف الذي تعرضت له الحدود الليبية التونسية بخصوص عمق الاستغلال للجرف القاري، نتعرض له بالتفصيل فب الفصل الثالث.

ح – في حالة وجود ميناء أو مرفأ في مواجهة البحر: خطوط ترسم على طول الجانب المواجه للبحر من المنشآت الأكثر بعداً أو بروزاً من منشآت الميناء أو المرفأ وخطوط ترسم كذلك في ما بين أطراف تلك المنشآت[1].

خ–في حالة وجود انبعاج عميق وانقطاع أو تعرجات ومنحنيا ت عميقة للساحل أو حيث سلسلة من الجزر على امتداد الساحل القارئ، خطوط الأساس المستقيمة التي تصل بين النقاط المناسبة في الدولة الارجنتينية.

الإقليم الجوي:

هو مساحة الفضاء الذي يعلو الإقليم البري البحري معا، وأصبح له أهمية نظرا لتطور التكنولوجيا واستخدام مجال عبور الفضاء، ولوجود عدة اتفاقيات دولية حول نشطات الفضاء الجوي الحدود الجوية، هي النموذج الحي لصعوبة التحديد فيه كون كل النظريات والمعايير اختلفت في تخطيط الحدود بين الطبقات الجوية السفلى الخاضعة لنظام السيادة والفضاء الخارجي الخاضع لنظام الجوية العام الخاضعة لاستعمال الدولي رغم استعمال الحدود الرياضية المبنية على القياس الحسابي التي لم تفلح في تحديده، وبذلك أصبح العمل بمعيار الحدود الوظيفية المقدرة ب 70 ميلا ولا الحدود الرياضية المبنية على القياس الحسابي باتجاه الحدود الوظيفية[2].

طبيعة الإقليم الجوي

وما تضمنته القوانين من عدم إمكان حيازة الإقليم الجوي مطابقة لجارة في كل من الإقليم البري والإقليم المائي، أصبح لها الحق الدولة على إقليمها الجوي ومما ساعد على ذلك تطور وسائل التطور العلمي وظهور إمكانيات تكنولوجية للاستعمال الإقليم الجوي والرقابة على هذا الإقليم استعمل الجو تطورا كبيرا يسمح بتوفير حيازة الدول على هذه الأقاليم الجوية. م حيث مر الاقليم

[1]– ينظر المرجع السابق (Montaz Djamchid) ص 50-58

[2] –ينظر المرجع السابق احمد ابو الوفا، ص 56.

الجوي بمرحلتين قانونيتين أساسيتين معيار الطيران أي حسب قدرة الطيران ومعيار المناطق بخطوط وهمية تحدد مجال تطبيق السيادة [1]

معايير تعيينها: إن معايير تعيين حدود المجال الجوي تعتمد على الجاذبية وتتمثل في أربع نقاط هي كالتالي:

1- النقطة التي تكون عندها قوة جاذبية لشمس اشد من قوة جاذبية الأرض.

2- النقطة التي تصل فيها درجة الحرارة لحدها الأدنى.

3- الارتفاع الذي تبقى فيه السماء زرقاء اللون.

4- اقصى ارتفاع يكون في مقدور الجسم الذي يرمى أن يسقط على نفس المكان الذي يرمى منه المتفق عليه الآن للمجال الجوي هو النهاية العليا للغلاف الجوي[2].

مطلب: أنواع ومعايير الحدود.:

أ – أنواع الحدود ومعاييرها: لفهم أنواع الحدود فهما دقيقا يجب الاطلاع على ضمنية الحدود وتعقيداتها والأسباب التي ادت إلى ذلك وهي كالتالي:

اسباب تعقيدات موضوع الحدود: للحدود ابعاد افقية وراسية لذا كانت الاسباب التعقيدات، وهي تداخل الرأي في الحلول السياسية والقانونية والتاريخية، ويلاحظ في القانون الدولي أن هناك تعقيدات في تعامله مع القضايا الحدودية.

1-اسباب تاريخية:

خاصة أن طرق اكتساب الاقليم الكلاسيكية الاكتشافات و"وضع اليد" أمام عهد تقرير الشعوب لمصيرها، والتكنولوجيا التي تدخل ضمن اعتبارات سياسية واقتصادية، مما يصعب وجود

---

[1]- ينظر: معاهدة شياغوا7 ديسمبر 1944 التي أباحت الحريات الخمس للطيران:حرية التحليق والمعروف بالمرور البري، حرية حق الهبوط لأسباب عينية، حرية تجارية أو أخرى قرها المعهودة. حق إنزال الركاب أخذ الركاب والبضائع. ينظر:

P.de la pradéle. les poutiers de l'air R.C.A.D.i ,vol 86 p 195

[2]ينظر: – محمد محمود الريان، بحث في الاهمية للحدود الدولية الاكاديمية العربية للعلوم الأمنية الرياض، يوليو 1999، ص 14.

قواعد موضوعية تنطبق على كل الحالات و لم تتعرض نجاعتها بعد، واسباب اهتمام القانون بنتائج الحدود من ممارسة السيادة والاختصاص أكثر من الحدود نفسها[1].

2-اسباب سياسية:

ان طبيعة النظام الاستعماري بمنطقة المغرب العربي ولد بآلية نمط خاص بكل دولة بالمغرب العربي، فنجد النظام الملكي الذي استولى على الحكم بعد نضال التحرير للحركة الوطنية المغربية باستعمال الجيش المغربي بقيادة علال الفاسي[2] لحزب الاستقلال[3] والعلاقة التي ابقت عليها الدولة الفرنسية بالملك. كما نجد حزب التونسي بقيادة بورقيبة الذي قضى على القيادة التي عملت على تحرير تونس وتوجيه الحكم في صالح النظام الرأسمالي ادت للتطبيع مع الفرنسيين[4].

بخصوص تطور ليبيا لنظامها الملكي من 1952بمساعدة الانجليز الذي انتهى بانقلاب معمر القذافي 1969، الذي أدى بها إلى اتخاذ سياسة الحزب المسمى اللجان الشعبية إلى تذبذب السياسة العدائية التوسعية للسيطرة على الطابع القبلي بليبيا [5].

3-اسباب قانونية:

في تعدد منهجية الفقه الدولي الذي ركز اهتمامه على ممارسة الدول للاختصاصات ونتائج السيادة الإقليمية وتضارب رؤيته في تحديد سلطته على اقلي معين لإثبات المكتوب. معتمدا قاعدة الحلول السلمية أثناء النزاعات، وفق مجموعة من القواعد الموضوعية التي يستعين بها من أجل رسم

---

[1] ينظر: E. NYS. Le Droit International:les principes, les théories les faits t1 , Bruxelles Weissenbruch 1912 p-p423_437.

[2] ينظر: علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، مطوان، 1948 ص 178-199 .

[3] ينظر: بيير قيرموربيت، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة عبد الرحيم حزل، افريقيا الشرق 2010، ص ص 39-55. و

[4] ينظر: MAHJOUBI (A), L'établissement du protectorat français en Tunisie, Publication de l'Université de Tunis, 1977 et« Hommes de religion et pouvoir dans la 'Tunisie de 1'époque moderne », in Annales, E. S. C. , n° 3-4, mai-août, 1980, p. 580-597. t

[5] ينظر:

BISSON Danielle, BISSON Jean, FONTAINE Jacques, La Libye. À la découverte d'un pays. Tome I. Identité libyenne, Paris, L'Harmattan, 1999, 196 p. et MARTEL André, La Libye 1835-1990. Essai de géopolitique historique, Paris, 1991, PUF

الحدود مع الاخذ بالمشاكل السياسية الواقعية[1]. بالاستناد في بحثه عن صاحب الاختصاص ومن له الحق في التشريع بالمناطق المتنازع عليها لحل النزاع الأصلي حول ملكية الإقليم أو جزء منه، كإجراء وقائي في إطاره العام ومخرج وحيد بأنواعه في النزاعات[2].

مختلف النظريات للحدود

حدود ناتجة عن الحروب:

تلعب الحدود الدافع الأساسي لصد المتعدي على تعدي الحدود الإقليمية والأمثلة عديدة في العالم كانت عبر التاريخ لا يمكن حصرها وغلو أوروبا في محاربة الإسلام خاصة بعد سيطرتها على معظم دول المغرب العربي، في سنة احتلال الجزائر وفترة والحرب العالمية الأولى والثانية[3].

بحيث صممت الحرب على أخذ أراضي مثل ما جرى في إمبراطورية النمسا والمجر، وبين البوسنة والهرسك، ورغبة الرايخ أدولف هتلر في ضم مناطق للأقاليم سكانها جرمانيين، وتطبيق المجال الحيوي، ما قام به موسي ليني في ايطاليا لتوسيع على حساب الإمبراطورية على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي.

لذا تعد الحدود في المغرب العربي من بين المشاكل المزمنة والتي قامت وباقية بعضها رهن التشكيك نظرا للاختلاف في تحديد واحترام المفهوم القانوني الذي يسير الحدود كالمغرب والصحراء الغربية، ومصر وليبيا[4] حول منطقتي حلايب وواحة جعبوب وانعكاساتها على الهوية ووحدة التراب وشعوبية المنطقة عبر التاريخ[5].

3–طبيعة الحدود الجغرافية: كان لظاهرة التصحر والجفاف في هذه المنطقة، الأثر الكبير في ضعف القدرة الإنتاجية للأرض وقلة عدد السكان، وبسبب اتساع المناطق الصحراوية تصبح الحدود

---

(1) ينظر المرجع السابق عبد القادر محمودي، ص53–55 .

(2) –ينظر صالح محمدو، التحكيم في المنازعات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص34.

(3)–ينظر المرجع السابق محمودي ص ص113–115. والشقيري أحمد، اربعون عام في الحياة العربية والدولية، دار النهار، بيروت 1969، ص 245.

1–ينظر:

A. RAZAK A. B. K. LE Conflit judio –arabe ;ed ;Maspiro ; Paris ;1982 ,p 296.

(5)–ينظر برحاب عكاشة من قضايا الحدو المرجع السابق

الهندسية والفلكية، من أكثر أنواع الحدود ملائمة للمنطقة العربية[1]. وإن أول من صنف الحدود هو اللورد "كروزون" (1907)، حيث قسم الحدود الاصطناعية إلى ثلاث أقسام وهي كتالي:

1-الحدود الهندسية:

يتمثل في أن يتبع الخط الفاصل الخط المستقيم الواصل بين نقطتين معرفتين أو اقواس مرسومة من مركز دائرة معروف واستخدام هذه الخطوط المستقيمة يناسب الفراغ الصحراوي لمنطقة المغرب العربي الذي يكاد يخلو من أي شكل من أشكال الظواهر الحضارية التي تتطلب الدقة في التحديد ومثال هذا النوع، الحدود القائمة حاليا بين الجزائر وتونس وكل من موريتانيا والصحراء الغربية، ومعظم الدول المجاورة لها. ومعيار الخط المستقيم والمنحني دور هام في ترسيم العديد من الحدود الافريقية بين النيجر –ليبيا، ليبيا-السودان-مصر، الجزائر-مالي.... الخ[2].

2-**الحدود الفلكية:**

وهي الحدود التي تتبع خطوط متوازية متماشية مع الطول ودوائر العرض[*]، وهي أيضا خطوط تتمشى مع خطوط الطول ودوائر العرض، والحدود بين مصر وليبيا والتي تسير مع خط الطول 25 درجة شرقا، وهي سهلة التعيين وتحديدها على الخريطة

3-**الحدود الرياضية:** وهي تلك التي ترتبط بين نقطتين معينتين على خط مستقيم. وفق عملية حسابية جيومتريكية توضع من خلالها العلامات الحدودية.

---

[3]- ينظر:

Jacques Lévy et Michel LUS SAULT ,Dictionnaire de la Géographie et de l'espace des sociétés frontière ;2033 ;p 34-78:

بحيث يعرف جاك ليفي: ان الجغرافية بانها وسيلة لتحديد الوصف والتأويل لتنظيم مساحات الارضية (او نظرية اكثر دقة والتقريبية لواجهة ارض جو)من طرف مؤسسات إنسانية، لذا انتج النظام مفاهيم اصلية استنباطية من علوم اخرى من اجل تحليل اشكال المتوجة من طرف التنظيم في وسط محدد. فلاحية تركيبية، شريط، نواحي، إقليم مصدر حضاري، جيو نظام، نظام قضائي وكذلك الوسائل التي تظهرها نمط الحياة الاصطناعية، وتسويتها ومركزية الاستقطاب والتركيز في مختلف الاقليم والتقسيم القضائي وتخصيص مساحة للاستعمال المفاهيم العامة التي تأخذ معنى خاص حينما يكون متصل بالجغرافية(فضاء جغرافي، سلم جغرافي، تقسيم جغرافي، نظام).

[2]- ينظر صالح محمد محمود، المرجع السابق، ص 153 .

[*]-ينظر عمر سعد الله، المرجع السابق ص، 168

4–الحدود المنحنيات:

وهي تلك التي تربط عدة نقاط في صورة أقواس أو منحنيات أو خطوط مستقيمة وهذه تظهر في تحديد الخطوط في مناطق محدودة وهذا ما نجده في شكل الخطوط الحدودية بالمغرب العربي، وإذا كانت الحدود الهندسية والفلكية يسهل تعيينها وتحديدها على الخرائط، فإن الصعوبة تظهر في تخطيطها على الأرض، وتمييزها بشواهد معلومة، إلا أن عدم استقرار الحدود في المنطقة العربية يرجع إلى عدم مراعاة القبائل – أحيانا- الرعوية الحدود الدولية في حركتها المستمرة وراء الكلأ، سيما وأن النظام القبلي لا يعترف كثيرا بمبدأ السيادة الإقليمية للدول لأن الولاء القبلي هو دليل السيادة فالقبائل (دول متحركة) من وجهة نظر جيو سياسي للصحاري المدارية.

5–حدود ناتجة عن معاهدات:

والأخير هي السائدة نتجت عن مفاوضات سياسية [1]كثيرا ما وقف القانون الدولي موقف سلبيا منها إلا من ناحية الاجراءات التي لجأ فيها القضاء الدولي إلى التقسيم التوفيقي خاصة في قضايا الجرف القاري[2]. وإن ضعف التعاريف حتى اللغوية من ظهور مفاهيم قانونية متعلق بالوضع القانوني للمجالات البحرية والجوية المختلفة، والتي ما زالت تنتظر مسايرة من طرف القواعد التطبيقية، ومنه تظهر عدم مياسرة تعريف الحدود.

6–حدود ناتجة عن حروب: وهي ناتجة عن إنتصارات عسكرية بالنسبة للطرف الذي اكتسب حدود إضافية أو استرجع ما كان مسلوب، ومن الجهة الثانية الذي خسر جزء من أرضه(حد) نتيجة عدم قدرته على الدفاع للحفاظ على حدوده القائمة، أي أن الحرب هي التي أنتجت هذا النوع من الحدود.

1- ينظر:

Rosière S. - Géographie politique et géopolitique, une grammaire de l’espace politique, Ellipses, 2003p,98.

(2)–ينظر: احمد ابو الوفا محمد، المرجع السابق ص 298 .

أنواع حدود مكتبية تاريخيا: وهي التي تحمل مواثيق وإثباتات ميدانية و لم تتعرض لأي تغيير في مراحلها التاريخية، بحيث لا يوجد في المغرب العربي اقليم لم يتعرض لاجتياح الاستعمار الذي تقاسم إقليمه واضعا تغيير وفق المعايير الجديد على انقاض الحدود التقريبية التي كانت عليها معظم الايالات العثمانية، وتحديده تحديدا عصريا[1].

حدود موروثة عن الاستعمار:

كون أنماط الحدود البرية تشمل العنصر الطبيعي والبشري مما اضطر إلى التحديد الهندسي، ولأن هناك طرق شتى عرفتها الدول الحديثة منها حدود مكتسبة ناتجة عن احتلال أو بالتنازل، أو التقادم المكتسب وبالفتح أو الاكتشاف يصبح الإقليم ذا حدود ثابتة ومعينة[2] وهي على النحو التالي:

أ-اكتساب الإقليم هو طريقة اما تعود تاريخيا مع الحفاظ والدفاع عنها والاعتراف بأحقية الاكتساب ارث أو حصول عليها باعتراف الأطراف المجاورة

ب-الاحتلال: وهي بطبيعة الاحتلال التعرض الى احتلال طرف آخر بالقوة

ت -التنازل: أي تنازل طر ف الآخر عن الملكية شريطة الاتفاق

ث-التقدم المكسب: أي من سبق في السيطرة على الارض أي مبدأ الاقدمية الملكية

ج -الفتح: أي ممارسة الفتوحات وهنا متعلقة الدين او التجارة او بالكشوفات الجغرافية للأراضي[3] التي لم تكن معمرة من قبل او مستغلة وممارسة سلطة عليها من قبل الجوار.

الأخذ بالحدود القديمة:

في هذه الحالة للمبدأ المطبق هو مبدأ الوضع الراهن عن سابق الوضع. ويتم بطريقتين مختلفتين:

---

[1]- ينظر: البخاري عبد الله الجعلي، القانون الدولي العام وفقا للفقه والسوابق والتشريع، ج1، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، 1996، ص 34.

[2]-ينظر: -عبد الرؤوف رزق، مبدأ ثبات الحدود الدولية ونهائيتها، مقدمة بجامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1995، 25- 45

[3]-ينظر:- ابرا هيم، عيسى على، الفكر الجغرافي والكشوفات الجغرافية شمال قناة السويس، دار المعرفة الجامعية 2000 ص 27. وينظر المرجع السابق، سعد الله، ص 42..

1 ــ اختيار الحدود الدولية الموروثة قديما و لم يرد عليها أي تغيير، وهذا ما يجري، بنوع خاص، في حال انفصال دولتين عضوين في اتحاد حقيقي مثال ذلك انفصال السويد والنرويج سنة 1905، وانفصال النمسا والمجر سنة 1918، عندما يتبنيان الحدود القديمة التي كانت تفصل بين عضوي إقليمي الاتحاد[1].

2ــ هناك حالة ثانية متعلقة بالحدود الداخلية القديمة. وهذا الوضع نجد في دول أمريكا اللاتينية التي طبقت، في هذا الشأن، مبدأ الاحتفاظ بالحالة الراهنة للأملاك، وقررت منذ إعلان استقلالها في مطلع القرن التاسع عشر، وبين الحدود القديمة كالتي كانت تفصل بين مختلف الدوائر الإدارية في المستعمرات الإسبانية، وهي طريقة بسيطة وسهلة، في ظاهرها، أحيانا ومثيرة أثار إشكاليات بين الدول المتاخمة.

1–المعيار التاريخي: وفيه المطالبة بالإرث التاريخي، الذي نجد المغرب أثناء المحكمة العدل الدولي التي رفضته في ادعاء المغرب بضم الصحراء الغربية على أساس تاريخي، مضيفا أن أقاليمه تمتد حتى نهر السنغال ومدينة تان بوكتو [2].

المبحث الثالث: المعايير العامة لتعيين الحدود:

لقد عرفت البشرية تطورا كبيرا في ما يخص رسم الحدود وتنوعت المعايير سواءا هناك بشرية حضارية، اقتصادية، بالقوة، دينية ومعيار استراتيجي والذي تعتبر من أهم المعايير التي سادت في الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى

1) المعيار البشري والحضاري:

وخصوصا في فترة ما بين الحربين الأولى والثانية، أو ما أطلق عليه باسم الحدود الجغرافية[3] التي تتداخل فيها عنصران، وتلعب دورا كبيرا في تعيين الحدود.

---

[1]–ينظر المرجع السابق برحاب عكاشة، ص 15 .

[2]ينظر الرجع السابق احمد باب ميسكي ص 34.

[3] ينظر:–المرجع السابق ابراهيم عيسى علي، ص 28 .

2) المعيار الاقتصادي:

أضحى الاقتصاد في الوقت الحاضر يثير مشاكل عديدة في تحديد الحدود، وخصوصا في منطقة الجزير والخليج العربي وفي المغرب العربي تونس مثلا في طرحها الأول حول امتدادها في الصحراء. حيث ثروة البترول واهم عامل وخطرها في المناطق الغنية بهذه الثروة بهاته المناطق[1].

3) معيار القوة:

أي استعمال القوة واكتساب الإقليم وهو الذي ساد حقل جيو سياسي اذ يمثل أهمية إستراتيجية جغرافية، مثل ما طرح من طرف العلم الألماني "ريتزل" ومقولته الشهيرة " بأن أفضل الحدود التي تكون لها أهمية عسكرية[2].

4)**معيار الدين:**

أي الاعتماد على الدين كحجة لاكتساب الإقليم مثل ما هناك من يأخذ بمعيار الدين لتعيين الحدود وفصل الجمعات الدينية المختلفة عن بعضها البعض ومثلا على المعيار ما كان يسود في فترات الحضارة الاسلامية كما سبق التعريق للحدود[3].

مطلب: التعين والتخطيط للحدود وقواعدها:

تعيين الحدود:

إن تعيين الحدود في حقيقة الأمر عمل له من الأهمية بمكان في القانون الدولي فهو بكل المقاييس، عنصر سلام، (والدليل على ذلك أن تعيين الحدود بالكاد يتم بموجب معاهدات الصلح)

---

(1) – ينظر:

DIOP A. T. Dynamique écologique et évolution des pratiques dans la zone sylvo-pastorale Du Sénégal: perspectives pour un développement durable. Dakar: Université Cheikh Anta Diop, thèse de octorat, (2007) p 387

(2) ينظر: عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، من نهاية الحرب الريفية الى بناء الجدار في الصحراء، ج 1، مطبعة الرسالة، الرباط ص 221-240.

(3) – ينظر:

Ahmed Baba Miski , Mauritanie , la délicate système Synthèse de l'Afrique et de L Arabité Revue , le nouveaux siècles 03 ,janvier 1933 p 134

ودليل استغلاله هو التحرك العفوي لكل دولة ناشئة تسعى بمبادرة تعيين الحدود)، وعنصر أمن انتهاك حرمة الحدود غالبا ما يؤدي إلى حالة حرب[1].

أساليب وخطوات تعيين الحدود:

هناك عدة أساليب تعتمد في رسم الحدود، كخطوات ضرورية لتطبيق الرسم الحدود وهي كالتالي:

الإعداد لتخطيط الحدود:

عندما تريد دولة ما تعيين حدودها، فإنها تلجأ إلى إتباع أحد الطرق: إما أن تأخذ بالحدود القديمة، أو بشكل اتفاق الجارتين [2]، أي يتم بموجب معاهدات (معاهدات الحدود)، أو بشكل تحكيم أي بقرار تحكيمي أو قضائي دولي في حالة حصول النزاع ومنها اللجوء إلى التحكيم بشأنها). وهو ما تقوم عليه العلاقات الدولية حاليا[3].

إن عملية تثبيت الحدود المعقدة تتطلب ثلاث عمليات متباينة، يتعهد تعيين الحدود أخذ مقياس عنصر سلام، كونه يتم بموجب معاهدة صلح أو معاهدات استقلال. وكيفية تعيين الحدود تتم على ثلاث مراحل متتالية: 1 - الإعداد لتعيين الحدود 2 - عملية تعيين الحدود نفسها. 3 - تنفيذ هذه العملية[4].

التحديد:

تمثل سيرورة قانونية أو إجراء على أساسه تكتتبان الدولتين ذات السيادة على الحدود المشتركة وهي عملية أكثر دقة تدعو الأطراف إلى اختيار بين الحدود الطبيعية والاصطناعية لتحديد

---

[1] ينظر سعد الله، المرجع السابق ج1، ص 82، 83 .

[2] ينظر، محمد محمود الديب، الجغرافية السياسية، ، اسس وتطبيقات، القاهرة، 1979 ص 35 .

[3] – ينظر:

P. de la Pradelle ; La frontière - Etude de droit international, Paris, Les Editions Internationales, 1928, pp. 141-142.

[4] – ينظر: المرجع السابق عمر سعد الله ج1، المفهوم الحدود الدولية ص82.

الخط الفاصل بين إقليمي الدولتين أو الدول المعنية وقد تم باتفاق أو بحكم تحكيمي أو قرار قضائي[1].

1-تعيين التحديد:

هناك عدة مراحل تتبعها الدولة قبل تجسيد إجراء التحديد لتعيين حدودها، التحضير المشترك بين الطرفين أولا للحديث عن الحدود، على المستوى الوطني:

اتخاذ قرار بداية المفاوضات للتحديد من قبل السلطة الادارية المؤهلة، تدقيق الموارد البشرية المالية وتوفير الدعم الضروري للإجراء أثناء التطور بالمفاوضات[2].

وبعد الاتفاق على تعيين الحدود بموجب معاهدة كاملة غير منقوصة وشاملة، أي تطبق رسم الحدود كافة، والتوافق مع المعطيات الطبيعية والجغرافية، بعد وضوح النصوص من أي تعبيرات غامضة أو غير المحددة. (مثل استعمال كلمة حتى في عبارة إن الحدود تمتد حتى المكان المتفق عليه).ليأتي تعيين الحدود بين الدول كعمل من أعمال السيادة وبالتالي ما تلزم به قوانين الدولية[3].

في حالات النزاع والأخذ بالتحكيم عن طريق القضاء أو بتدخل وسيط وفق قوانين العلاقات الدولية، منها تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود وفق العرف الدولي[4].

الإعداد لتعيين الحدود:

أسلوب تعيين الحدود: أما عن الأساليب الخاصة بتعيين الحدود يمكن ان تتم في صورة قرار أو صورة اتفاق وبقرار تحكيمي أو قضائي وهو ما يحدث عادة بعد حصول نزاع على الحدود، ومن

---

[1] – ينظر:

Foucher, M, P169.

الذي يشير الى ان مهام المفاوضات هي مناقشة المعطيات الحدودية من قبل المتخصصين على الحدود

[2] – ينظر:p/f/u/a: Délimitation et Démarcation

بما فيها كتاب ملفات (عملية التحويل لإثباتات)واتفاقيات الدولة ـــ الوثائق القانونية الدبلوماسية، التقنية، ووثائق أخرة ملائمة، اما عن الاشخاص المطلوبين : المحامون ذوي تخصص قانون دولي او خبراء، ، تدوين اتفاقيات دولية، مؤرخين متخصصين في التاريخ الاستعماري الأرشيف جيومتريك، باحثين، مستشارين. ينظر المرجع الخاص بدليل الحدود الافريقية

[3] ينظر المرجع السابق عمر سعد الله، ص 178.

[4] يعطي سعد الله نماذج لحدود تكونت وفق هذا القانون، ينظر 124، 127.

ثم يصدر قرار التعيين ويعتمد ثلاثة أساليب:-احترام الوضع السابق، الأخذ بالحدود القديمة أو أسلوب وضع حدود جديدة، وهو الإجراء الدولي المتفق عليه.

اــ الأسلوب الأول:

يقوم على احترام الوضع الراهن، وتظهر أحد أساليب هذه الصورة في حال انفصال في الاتحاد.

بـــالأسلوب الثاني:

يتمثل في اعتماد الحدود الداخلية القديمة وهي ظاهرة عادت بعد انتهاء الفترة الاستعمارية، وقد طبعت دول أمريكا اللاتينية منذ إعلان استقلالها في مطلع القرن التاسع عشر عن اسبانيا، حيث أخذت بمبدأ الاحتفاظ بالحالة الواقعية، وبالتالي تبنت الحدود القديمة التي كانت تفصل بين مختلف الدوائر الإدارية في المستعمرات الاسبانية، والأسلوب الأخير أنه كان يحمل في ظاهره السهولة والبساطة، ومليء بالغموض وإشكاليته مختلفة في خباياه. على أنها حدود فاصلة وليست حدودا كما كانت عليه أثناء العهد الاستعماري[1].

ج ــ الأسلوب الثالث: يقوم باختيار حدود جديدة قد تكون حدود صناعية او حدود طبيعية ويقصد بها مجاري المياه كالأنهار وسلاسل جبلية والصخور والغابات الكثيفة والبحيرات وتنقسم حسب الطبيعة أو جغرافية[2].

التخطيط:

إنها عملية تطبيقية تتم على الميدان يجسدها المختصون في التخطيط من طرف الدولتين إلى ما انتهت إليه اتفاقات التحديد أو الحكام التحكيم إقرارات المحاكم، وهي عمل فني بحيث وهي عادة

---

[1] ينظر خلدون نويهض، تكوين الحدود العربية، لماذا، وإلى أين ؟ مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 9، سنة 1994، ص 31.

[2] ينظر:

Claude Blumann ,Frontière et Limites ,Colloque de Poitiers ,La Frontière, Pédone ,Paris 1980,p 3.

ما تذيل ببروتوكول لمعاهدات التجديد وتعتمد على التخطيط المادي باستعمال الخرائط ووضع الأعمدة كنصب حدودي بري[1]. في حين الحدود المائية يتم بوضع خرائط بيانية يدويا وبالحاسب الجيو ديزيائي للمنطقة البحرية مع إحداثيات خط الأساس، والأخذ بتحديد المد والجزر في المنطقة البحرية[2] أي أنها تتم بطريقتين ماديا وبواسطة إحداثيات جغرافية.

2-تخطيط الحدود:

لكونها عملية ميدانية هدفها وضع علامات حدودية على الأرض لتكون واضحة وتبدأ عادتا بمسح الأرض كمرحلة أولى، وتعيين أماكن العلامات الفيزيائية لتمثل تدقيق الرسم الحدود. كما أنه ضرورة لتخطيط أيرسم على الأرض، ولجعله بارزة على الميدان وواضح فإنها عملية تمر بمراحل.

مراحل التوضيح: الهدف الأساسي منه تسوية التعريف للحد بتسجيل وضعية العلامة على الميدان، كما ليست كافية ما لم تكون مستوفية النتيجة المستقات جراء العمل الميداني مستوفية، أو بطريقة أخرى مثل ما تنطق به شفويا كتابيا، فتتفحصها وتدقق فيها، لذا نجدها تتعدى عناصر التخطيط كالتالي:

أـــ **مرحلة التحضير** : هي إجراءات أساسية تسبق التنفيذ، بقرار سياسي لتأسيس هيئة قانونية وتحديد مدة عمل اللجنة، تخصيص مورد مالي، بشري ووسائل أخرى مثل، تكوين أشخاص، تحضير اللجنة الحدودية المختلطة وجمع المعلومات المتعلقة بالحدود، تحسيس السكان المحاذية للحدود.

ب ـــ العمل الميداني:1- تقوم باستطلاع ميداني أو معاينة شروط العمل (حضور مسح من قبل فرقة العمل والأمن). 2-تحديد واتفاق على النقاط الحدودية المرجعية مثل النقاط المرجعية الجيوديزيائية.

---

[1] -ينظر خالد السرجاني، ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد ازمنة الخليج، مجلة السياسة الدولية المصرية، عدد 111، يناير 1993 ص 231

[2] -ينظر قرار مجلس الامن رقم 687 (1991) وفي تقرير الامين العام للأمم المتحدة بشان التخطيط .

3-تعريف وضع العلامات الحدودية القديمة المخطط بالحدود.4-ترميم او بناء العلامات القديمة أو تسجيلها أن وجدت.5- غرس علامات جديدة وسيطة.6-رفع كل المعلومات المتعلقة بالطبوغرافية العلامات الحدودية. 7-حساب وتحليل النتائج.

ت –إعداد خريطة قاعدية :1تسليط الضوء، والملاحظات.2- أحذ صور جوية (صور فضائية) وتفتيش.3-عمل تحميض مخبري، ومجال جوي.4- إعادة تأصيل الخريطة بكل الرموز، بما فيها التوصيات على كل المنشآت والتطورات من جهة والخط الحدودي من جهة اخرى.5- التنسيق وإنتاج خريطة قاعدية [1].

ث– مرحلة مركز التخطيط:1- تحضير وثائق مستوفية الشروط القانونية.2- الوصول الى اتفاق قانوني يعكس تثبيت خط الحدود.3- ضمان صيانة الخط الحدودي، عن طريق لجنة مراقبة باستمرار.

ج– تحضير التخطيط: توافق سياسي حول خط من أجل تفادي عدم التفاهم على تحديد رسم الخط وفق القانون الدولي على النقاط المتنازع عليها. صعوبة أثناء التحديد لخط المقترح على الميدان. وجود ثغرات غير واضحة في حينها على الخط، وفي اغلب الحالات، هناك قواعد توضيحية للحدود منها الوضوح، التراضي، الدعم السياسي حتى بعد رسمها.

خ– إنشاء إطار مؤسساتي : هي ضرورة متعلقة بتعيين أعضاء توكل إليها مهام التخطيط الحدود وتحديد مدة عملها، تنظم المؤسسة ثلاث مستويات :- الأولى: لجنة مختلطة متكونة من موظفين ومهمتها إعطاء نظرة وتوجيه سياسي مع سلطة شعبية.- الثانية: لجنة مختلطة تقنية: وتظم كل المسائل، حل كل المسائل التقنية، بما فيها المسائل المالية والعملية. — الثالثة: فرقة طبوغرافية مختلطة التقنية: وتتحمل كل العمليات اليومية في الميدان[2].

---

[1] ينظر:

le Guide de l’Utilisation Programme frontière de l’Union Africain de Limitation et Démarcation des Frontières en Afrique p 24 ،.

[2] ينظر: المرجع السابق :

د–أعمال اللجنة: تقوم بتنفيذ مخططات الجان خاصة ميدانيا وهي تسمى لجان التحديد وهي مكونة من خبراء ومتخصصين، مساحين، ضباط وموظفين مدنيين، وأخذ مصلحة مسح الأراضي بعين الاعتبار خصوصيات ميدانية كونها ليست سهلة المنال نظرا للظروف المناخية.

وأحيانا في الوضعية المتنازع عليها بالميدان تتطلب المرافقة الأمنية، الأخطار الحيوانية المتوحشة، مما يستدعي الحماية. الحاجة لتهيئة المجال الحدودي.– وسائل النقل.– اليد العاملة.– كما أن للجان الحق في تعديل الخط الأساسي للحدود بصورة استثنائية، في الحالات التي تقتضي ذلك عمالا بمبدأ المساواة، ومن المبادئ الأساسية التي تطبق فيها هذه اللجان مبدأ التعويض في الحالات التالية:

احترام ما يقتضه مبدأ وحدة المدن ومبدأ احترام أوضاع المشروعات المحلية، مثل عدم جواز تجزئة مشروع زراعي ووضع الاستغلال المحلي، ومبدأ احترام القبائل وإن كان هذا المبدأ يشير إلى صعوبات تتعدى تخطيط الحدود ذاتها وتتصل بتعيينها.

وفي جميع الأحول تقوم لجان التحديد بوضع علامات الحدود التي تتعين مراقبتها دوريا، والتحقق من سلامتها، ومعاقبة كل عمل تخريبي لهذه العلامات الحدودية أو نقلها من أماكنها[1].

3–تنفيذ عملية تعيين الحدود أو تخطيطها:

إن المرحلة الأخيرة من تعيين الحدود هي تجسيد الرسم الحدود على الأرض بإقامة علامات. وليس لهذه اللجان الحق في تعديل الخط الأساسي إلا في حالات تقتضي تعديل أخضعه لمبدأ المساواة. وغالبا ما تطبق هذه اللجان مبادئ التعويض أوضاع الاستغلال المحلية السابقة الذكر:

وهو مبدأ مشروع في النظام الاستعماري ولكنه صعب التطبيق بسبب سهولة التحرك لهذه الجماعات التي تطالب الدولة المعنية بحق التتبع عليها[1]. وعمل لجان التحديد يتناول إقامة علامات

---

le Guide de l'Utilisation ;démarcation étape par étape op cit ; pp 37-41

[1] ينظر:

B. Guenéev, les limites dans la France et les Français. Encyclopédie de la Pléiade. ; Paris 1972 pp 50-69.

الحدود (وضع التخوم)، التي تقام دوريا، الى التحقق من سلاماتها ويعاقب بصرامة كل عمل تخريبي يلحق بهذه الدعائم، أو ينقلها من أمكنتها.

مطلب المبادئ المعمول بها حدوديا وتصنيفاتها: المبادئ العامة لتعيين الحدود:

يرتبط رسم الحدود بعدة مبادئ اكتسبت نتيجة الممارسة البشرية والتاريخية اختلافات التي نشبت بين الدول المتجاورة أو المتاخمة لحدودها، منها مبدأ استقرار الحدود، مبدأ احترام الحدود القائمة وقت الاستقلال، مبدأ حرمة الحدود الموروثة أو القائمة عل مبدأ المساس بالحدود الموروثة[2]. كما تعتبر توليفة قانونية تسعى إلى ثبات الحدود الموروثة عند الاستقلال، وهو مبدأ نتج عن جهود مبدعة لتعايش الأقطار والاختراقات الحدودية وبعث الحياة بهذه المناطق[3].

يتفرع إلى قواعد منها ما أصبحت ذات تطبيق كبير في التعامل الثنائي كمبدأ حسن الجوار[4].

وطبقا بمبدأ الأخذ الدود القديمة المبدأ المطبق، وهو مبدأ الوضع المادي ويتم بطريقتين الأولى اختيار حدود داخلية قديمة وثانيا حدود موروثة قديما، ضمن مبدأ يتقارب والمبدأ التاريخي كما هو النموذج الأوروبي بين السويد والنرويج وهما دولتا عضوتين في اتحاد حقيقي وانفصال النمسا والمجر 1918[5].

تصنيف الحدود الدولية :

---

[1]ينظر المرجع:

Henri Schirmer : le Touate :étude de géographie physique et économique in annal de géo 1892 ;t1 ;n 4 ;p 404-414.

[1] ينظر: هامش د. عمر سعد، ص 158، بحيث يشير الى احترام الجزائر المبدأ المعلن عنه من طرف رؤساء الدول والحكومات الممثلة لأعضاء الوحدة الأفريقية بتاريخ 17-21 يوليو 1964، في القرار A,G,G 16[2]الناص على:" ان جميع الدول الاعضاء تتعهد باحترام الحدود القائمة ابان حصولها على الاستقلال... ".

[2]ينظر: Foucher, M. ,' Fronts et frontière Paris, Fayard, 1991,p 134.

[3]ينظر:

Nicol Grimand , la Politique extérieure de l'Algérie 1962 -1978 l'héritage historique ; Karthala édition ;1984 p 117:

[4]ينظر: المرجع السابق: فوشار ص79.

الحدود الطبيعية :

وهي قليلة إذ لم نقل منعدمة بشمال المغرب العربي وجلها اصطناعية لتراسي صحاريها.

الحدود الاصطناعية : – وهناك نوعان : حدود هندسية وحدود فلكية والتي يصعب فيها وضع حدود بارزة وعلامات واضحة، فالهندسية عبارة عن خطوط مستقيمة مرسومة بين نقطتين محلومتين أو أقواس مخطوطة من مركز دائرة معروفة. ونجده بين الجزائر، موريتانيا وتونس.

أما الفلكية عبارة عن خطوط متوازية ومتماشية مع خطوط الطول ودوائر العرض وهي خطوط وهمية، وهناك تصنيفان من الحدود المشتركة مستعملة للتعريف بالحدود الدولية :

1- لتعريف الأنواع الآتية من الحدود الدلية يرى احد المختصين سمي باسمه:

أ- ترتيب بوقز : فانه يعتمد على أنواع منها الفيزيائية الطبيعية، وهو نوع ذا طبيعة متصلبة خاصة عكس ما هو عليه النهر، وخط خاص بتقسيم المياه، ويوجد به مجموعة سلسلة جبلية.

ب- جيومتريك : هذه الحدود تكون تبعا لخط مستقيم، أقواس دائرية، سواء بالطول أو بالعرض بحيث تمثل الحدود الإفريقية عموما ب44 و30 خط دائري او منعرج.

ت– انثرو–جيوغرافيا : هذا النوع يقوم بالعلاقة مع مختلف المؤسسات البشرية في مختلف اللغات والثقافة.

ث– المركبة: هو نوع من الحدود يتكون من القواعد التالية:

الحدود الداخلية:

رسمت قبل تطور الجو الثقافي فهي توجد في كل مكان أين يسود الفضاء السياسي وسبق أحيانا التأسيس للمؤسسات البشرية على وتطوره وعوامل تكوينه، بالنمو التدريجي للصناعة

وتمركز الأسواق بحركة تجارية والتنقل البشري، بضمه في إقليم واحد وهو عكس الحدود التاريخية التي لا يمكن ضمها[1].

أ–حدود ناتجة عن تحديد : وهي حدود قديمة التي نتجت عن تحديد قبل انبثاق الفضاء الحدودي كما هو موصوف سابقا وتصادفها مع عملة التواصل الاقتصادي، الاجتماعي الثقافي أو اللسانيات (اللهجة).

ب–حدود اللاحقة :هي التي رسمت بعد التطور الجو الثقافي تبعا للحط الثقافي.

الحدود فوق مفروضة : تم رسمها بعد التطور الطبيعي الثقافي والتي لا تتصادم والقطيعة كما هي الحدود الناتجة بحيث تتميز الحدود الإفريقية من أصل109 حدود افريقية والتي تقسم 117 مجموعة ثقافية أثنية بإفريقيا.

كما أنها رسمت دون اعتبارات اجتماعية ثقافية للشعوب المقسمة، وبهدف إداري محض لخدمة المصالح المستعمرة وقلا ما هي تحكيمية بل اصطناعية[2].

ب ــ مبدأ التوارث الدولي:

لقد استدعت حدود الدول العربية التسوية بتطبيق مبدأ التوارث الدولي، الذي تضمنته اتفاقية فيينا عام 1978 المتعلقة بالتوارث في مجال المعاهدات القاضية على تغيير أنظمة الدول وتعاقبها دون المساس بأنظمة الحدود ولا بأنظمة الحدود أو بالأنظمة المرتبطة بالمجالات الإقليمية الأخرى[3]. كما هناك استثناء لبعض الأنظمة الإقليمية من إمكانية مراجعة أنظمة حددتها على أساس مبدأ

---

[1] ينظر المرجع السابق:

Délimitation et Démarcation des frontières en Afrique p p 46-51

[2] – ينظر:

ernard durand, la justice et le droit: instrument d'une stratégie coloniale, mission de recherche droit B et justice, Montpellier, 2001, 4 volumes1

[3] –ينظر: محمد فاتح عقيل، مشكلات الحدود السياسية، دراسة موضوعية – تطبيقية في الجغرافية السياسية– الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1962، ص 69.

التغيير الجوهري في الظروف، يمكن اعتماده بسبب أنها المعاهدة أو الانسحاب منه، والمنصوص عليه المرة الثانية من المادة 62 المؤكدة على عدم جواز الاستثناء إلى مبدأ التغيير الجوهري[1].

ج- حدود داخلية قديمة:

النموذج الجاري في دول أمريكا اللاتينية، والتي طبقت مبدأ الاحتفاظ بالأملاك الحالية، وتبنى الحدود القديمة مباشرة بعد استقلالها في مطلع القرن التاسع عشر، وكذا بلدان المغرب العربي في القرن العشرين يتبنى الحدود التي أقامتها الدوائر الاحتكارية في المستعمرات الفرنسية والاسبانية والايطالية، رغم وضوحها إلا أنها طرحت إشكاليات بين الدول المتاخمة وهي طريقة الأكثر استعمالا[2].

مبدأ المحافظة على الحدود المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات:

هو مبدأ بحث على المحافظة تطبيق نصوص المعاهدات والاتفاقيات السابقة أي المحافظة على تلك المعاهدات الموروثة عن الدول عن الحقبة الاستعمارية، إذ تعد الجزائر أبرز الدول الناشطة في سعيها لتكريس مبدأ المحافظة على الحدود الموروثة، كونها خاضت حروب حدودية مع الاستعمار طيلة وجودها مع الاستعمار، وكانت محل نقاش أثناء تواجده، ونوع الاستقلال الذي طالبت به الثورة وكان ضمن المفاوضات الجزائر كما هي عليه بوجود الاستعمار وجزء منها يتجزأ وهو ذا المطلب الذي زاد في سنوات الثورة الجزائرية[3].

ج- مبدأ حسن الجوار:

يستعمل أيضا جملة من الأهداف منها التسامح والعايش مع الخيرات في سلام وحسن العلاقة الإخاء والتقليل من حدة الفوارق والخلاف وتعميق روح الوحدة، وله عدة مبادئ فرعية تشمل

---

[1]- ينظر الفصل الثالث في باب الخلافات والنزاع المغرب العربي. وينظر عادل عبد الله حسن، التسوية القضائية للمنازعات الحدود الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1، 1997 ص 63,

[2]- ينظر المرجع السابق، محمد الديب، الجغرافية السياسية، ص 321 .

[3]-ينظر الرجع السابق محمد بجاوي، ص 27 تعتبر الجزائر الرائدة في تثبيت هذا المبدأ ابتداء من مؤتمر الوحدة الأفريقية في المؤتمر التأسيسي للمنظمة الذي عقد في مايو 1963 في اديس بابا. وتاكدت ديباجة ميثاق المنظمة ضرورة تامين استقلال وسيادة ووحدة ار اضي الدول الأعضاء، كما اشرت في المادة الثالثة من الميثاق إلى أن اخذ اهداف المنظمة على المبدأ.

جملة من العناصر، منها- حل المنازعات واستقلال الدول المجاورة.- عدم التدخل في الشؤون الداخلية. -احترام الحدود الدولية وعدم خرقها، التعاون بين الدول المجاورة[1].

أسس نظام الجوار:

إن قيام الحدود يولد نظام الجوار الذي بدأ كظاهرة اجتماعية قبل أن يكون ظاهرة قانونية.

ويمكن أن يدرس النظام القانوني للحوار من ثلاث وجهات نظر:

1- بالنسبة لسكان مناطق الحدود الذين يسمون الحدوديين، أو المتاخمون للحدود يكون هذا النظام ذا فائدة للطرفين في آن واحد(الجارين).

- مصدر فوائد (كمنحهم نظاما إداريا يسهل انتقال العمل اليومي والرعاة الموسميين ويؤلف حركة مرور محدودة عبر الحدود).

- مصدر التزامات (كخضوع السكان لالتزامات عسكرية خاصة، ولاتفاقات بالنسبة للأبنية التي يجب أن يشيدوها على مسافة معينة من الحدود. الخ).

2- وبالنسبة للمرافق العامة، فإن الحدود هي مكان التقاء المرافق العامة، لاسيما طرق المواصلات، وبنوع خاص الخطوط الحديدية. الأمر الذي يستوجب إقامة محطات دولية بتمركز دوائر الجمرك أو الأمن، وتكون هذه المحطات، تارة على طريقة المحطة الدولية الفردية (بال كانفران منذ سنة 1928 وجنيف منذ سنة 1947، الخ...)، وطورا على طريقة محطتين متحاورتين.

3- وبالنسبة للدول المتاخمة فإن الجوار يتسبب إزاء هذه الدول بالواجبات التالية:

- يمنح حقوق خاصة (كحق تعيين الحدود وحق الملاحقة القضائية).- وبالتزامات خاصة تكون تارة مخففة (كاشتراك سويسرا بشكل مخفف في العقوبات الاقتصادية التي قررتها عصبة الأمم المتحدة ضد إيطاليا سنتي 1935- 1936)، وطورا مشددة (كالنظام الاقتصادي الخاص بالمناطق الحرة[2].

---

[1] ينظر: محمد قجالي: ضبط الحدود الاقليمية للدول، ومبدأ حسن الجوار، الحالة الجزائرية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، 1990- ص. 198

[2] ينظر: اتفاقية الجزائر تونس بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الثلاثاء 19 جمادي الاول عام 1404، العدد 8 ص 232-236.

مقاييس الحدود البحرية:

يلعب التسيير الإداري للإنسان دور في رسم المجال الطبيعي للبحر حيث بدايتا من نقطة الصفر إلى 200 ميل وقد مرت ب3 ميل ثم 6 ميل لتستقر في العرض إلى 200 ميل بحري يمثل حدا للمنطقة الاقتصادية الخالصة، بتغيير الطريقة مستوى الجوف القاري بالانطلاق من الصفر حتى 256 ميل بحريفي أسوأ الظروف، وهذه الطريقة استعملت منذ إبتداء من تصريح ترومان وأحيانا 350 ميل بحري في ظل الظروف الحسنة، على إثر إحداثيات المياه الداخلية[1] وكلها تحديدات اصطناعية من صنع الانسان ب وليس تحديدا طبيعيا معاهدة الملاحة البحرية: 1919/10/13 اتفاقية دولية دخلت حيز التنفيذ يوليو 1922[2].

المجال الجوي : وتحديد المجال الجوي لأنه يقوم على تحديد مسؤولية سيادة الدولة على اقليمها الجوي وفق الاتفاق الدولي الناصة على اعتراف الأطراف المتعاقدة بالتمتع بالسيادة الكاملة على فضائها الجوي وبالتالي محلي إقليمي.

قواعد رسم الحدود البحرية: وبعد أن فشل اجتماع جنيف 1958 في تحديد المشكلة كما أعاد مؤتمر 1960 النظر في نفس المطالب والقرارات التي تمثل القواعد التالية:

1-إذا كانت سواحل الدولة مستقبلية فتحدد عرض المياه الإقليمية 12 ميل بحري

2-إذا كان الساحل كثير الخلجان والثنيات أي الالتواءات ويكون مدخل الخليج، بمثابة خط الأساس الذي يطلق عليه أحيانا خط الإغلاق فإذا كانت مياه الإقليمية للدولة كخليج المكسيك مثلا، أما إذا كان طول الفتحة أقل من 24 ميل يعتبر خط إغلاق لقطره نصف الدائرة وترسم في منتصفه بشكل يطوق التثنية أو التعرج الخليجي[3].

---

[1]- ينظر المرجع السابق، عمر سعد الله، الأسس والتطبيقات، ص 183.

[2]- ينظر د، سعد الله، القانون الدولي للحدود، ج 1، المرجع السابق، ص 47-48,

[3]- ينظر المرجع نفسه، 19.

3-فإذا كانت مساحة نصف الدائرة اكبر من مساحة الثنائية المائية لتدخل ضمن منطقة المياه الإقليمية التي تبدأ من الساحل. أما اذا كانت مساحة منطقة الخليج أكبر من مساحة نصف الدائرة فتعتبر من المياه الداخلية وتحتسب خط أساس الساحل الداخلي[1].

4- إذا كان قرب الساحل الجزر يدخل رسم خط الحدود وراء هذه الجزر لتصبح ضمن المياه الإقليمية، ولجزر البعيدة نسبيا عن الساحل فتعود ملكيتها إلى الدول المجاورة لها لتسيرها وفق مبادئ إقليمية خاصة بها. ولذلك فإنها تملك خطوط أساسية من الناحية النظرية لطول سواحلها لكونه شريط مياه محصور بين المياه الداخلية من جهة البحر العالي، ومن جهة أخرى يسمى بالحزام البحري أو الحدودي الذي يحيط بالدولة، وهكذا تضم أجزاء من المياه لبعض الخلجان والمضايق ضمن الحدود الإقليمية.

-طرق تعيين مجاري المياه:

يمكن حصر تعيينها حسب المنطقة، لذا تحصر كما يلي:

1-طريقة مجمع المياه او الخط المتوسط المائي الأساسي للملاحة.2-طريقة الحد من ضفة النهر انطلاقا من إحدى ضفتي مجراه، بحيث يبقى النهر بكامله تحت سيادة دولة واحدة.-وفي حالة الحدود بالبحيرات فالتعيين ينطلق من منتصف البحيرة، وفي حالة وجود الجزيرة بالبحيرة يتخذ مبدأ عدم تجزئة الجزيرة.

-تعيين حدود النهر: صفة النهر المركزي أو ما سمى باللغة الإنجليزية بنك الواد (River Bank) باعتبار الضفة في هذه الحالة تخضع لطرق متعددة.

ووضعت عدة طرق لتخطيط الحدود النهري منها: 1- اعتماد حط مزدوج على طول الحاشية وابقاء المياه في الوسط واعتبار احتياط المياه مشترك، او منطقة ذات سيادة مرفقة او منطقة محايدة.

[1] ينظر محمد محمود الديب، الجغرافية السياسية، اسس وتطبيقات، القاهرة، 1979، ص321,

1- هو إمكانية تثبيت الحدود في وسط حدود على اليابسة، أي وجود الحدود على احد الحواف بترك المجرى تحت سيادة إحدى الدول و لم يقبل هذا النموذج [1].

2- خط ميديان: هناك من يعتبره مثل جونس[2] خط في نقطة متساوية بخط ميديان أي قرب الضفتين على طول مجرى المياه وهي طريقة قديمة سادت في العصور الوسطى ومعمول بها الى يومنا هذا[3]، ويوجد تعريف جيد بالمادة الثانية من اتفاقية 5 مارس 1948بحيث تقوم على عدة امتيازات عن باقي الطرق الأخرى بتقسيم المساحتين متساوية العرض [4].

3- طريقة التلواق: وتعني لغويا طريق الواد ويستعمل على المياه الصالحة للملاحة، وهي طريقة تعتمد على الخط في العمق وفيه يأخذ بمصالح الملاحة وهي المنطقة المعنية بالتحديد[5].

4- طريقة استرونوم جيومتريك: تستعمل في حالة وجود الحدود على مجرى المياه ترسم في المتوسط للخط الاسترونومي على اثر مرجعية وضع خط مستقيم بالجنوب، يرسم على نقاط مبنية على معطيات محددة وفق اتفاق، واستعملت في الحالات الاستثنائية [6].

5- طريقة الحالة الخاصة: وتعتمد على طبيعة النهر، وقد مرت بمراحل ابتداء من نموذج الأرجنتين والأوروغواي ووفق معاهدة 1973 في المادة الثانية [7].

وهناك حالة أخرى للحدود في مجاري المياه فعند تعيينها يكون على أساس:

أ-طريقة مجمع المياه أو الخط المتوسط للممر المائي الأساسي للملاحة.

ب-طريقة الحد من صفة النهر انطلاقا من إحدى ضفتي مجرى المياه بحيث يبقى النهر بكامله تحت سيادة الدولة واحدة.

---

[1] ينظر: د.حسين عبد الرحمان ابو ظبي، ، الحدود الدولية والمياه الاقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها، الامارات العربية المتحدة، 2009، ص 44.

[2] -ينظر:

S. Jones. Boundary _Mahing, AHandbook for Statemen ,Treaty ,Editors and Boundary C0missioners ,WashingtonD. C, CarnegieEnodwment for International Peace ,1945 p 113

[3] -ينظر: الشكل 1 و2 في الصفحات التي تلي:

[4] -ينظر: Martens ;N. R. G. 1er Série t1 p 64. ET Fig3 ,

[5] -لغويا الكلمة مركبة من كلمتين (Thal ET Wag) كلمة المانية وتوجد في عدة لغات منها(Jas Tal) و(Der Weg) ينظر الشكل Fig

[6] ينظر الشكل6 FroncoisSchroeter les Délimitiatre Fluviales – Année 1992 Volume 38 N 38 p 948-982

[7] - ينظر من صنعنا لتوضيح الاوجه الثلاث. وفي المخطط الثاني الصورة5، 6، 7و8 بالصفحة الموالية

وفي حالة الحدود بالبحيرات فإن التعيين انطلاقا من منتصف البحيرة، وفي حالة تواجد جزيرة في البحيرة يعمل بمبدأ عدم تجزأه البحيرة وعليه تعيين الحدود حول هذه الجزيرة[1].

اما الشكل السابع والثامن يبين حالات استثنائية استعملت قديما و لم يؤخذ بها الى في العصور القديمة[2].

4- حدود البحيرات: تمر فيها الحدود في منتصف البحيرة إلا أن إشكال يبرز عند وجود جزر وفيها لتجنب تجزئة جزيرة ما، فالحدود تلتف حول هذه الجزيرة هي كل تخطيط لمشروعات ضبط النيل ولكي يكون لتعيين الحدود قيمة ما، ولا سيما ذلك التعيين الذي تم بموجب معاهدات، ينبغي أن تكون هذه المعاهدات.

- كاملة وأن تطبق على الحدود كافة. - واضحة، مما يؤدي إلى رفض التعبير الغامض وغير المحدد (كقوله مثلا: الحدود تمتد " حتى" المكان كذا) - صحيحة أي أن تتوافق في الواقع مع المعطيات الجغرافية، أي الحدود المبنية على مجاري المياه. وهي ذات ثلاثة أنواع:

أ- طريقة مجمع المياه، أو الخط المتوسط للممر المائي الأساسي للملاحة.

ب-طريقة الحد اعتبارا من ضفة النهر وهي ترتكز على تعيين الحدود انطلاقا من إحدى ضفتي مجرى المياه بحيث يبقى النهر بكامله تحت سيادة دولة واحدة.

ت-طريقة تعيين الحدود بواسطة القنوات، وهي أكثر تعقيدا كانت سائدة في فترات ماضية وبنوع خاص عند تعيين حدود المستعمرات، اختيار حدود طبيعية جغرافية[3]، من فوائد الطريقة، إنها

---

[1]-ينظر عمر سعد الله، القانون الدولي، المرجع السابق، ص 34.

[2] ينظر:-الرجع نفسه بالفرنسية، ص 956، وينظر : Froncoiss chroeter, les délimitait fluviales – année 1992 volume 38 n 38

[3]-ينظر المرجع:

p 54-59Foucher, m.,' fronts et frontière paris, fayard, 1991

أكثر وضوح أو أقلها إثارة للاعتراضات بين الدول وهي تعمد فيما يتعلق بالمناطق الجبلية على رسم خط فاصل يصل بين قمم سلسة من الجبال ويدعى هذا بخط القمم[1].

وتحسب الحدود في ما يتعلق بالمجاري المائية الصالحة للملاحة بخط الوسط للمياه يتبع تعرجات المجرى، أما إذا كان المجرى غير صالح للملاحة في رسم الحد مع خط الوسط عندما تهبط المياه إلى أقصى مستوى لها علما بأنه قد يرسم الحد بحيث ترافق إحدى ضفاف النهر ليدخل هذا الأخير بكامله في حدود دولة دون أخرى ويعد خط الوسط في رسم خط الحد في البحيرات الطريقة أكثر شيوعا وفي حال وجود جزر فغالبا ما يتم الالتفاف حول الجزيرة بغية تجنب تقسيمها.

الجيو السياسي الحدود البرية والبحرية:

إن الإقليم لكل دولة حدود فاصلة على أغلب دولة أخرى مجاورة لها، وتعيين هذه الحدود ذات أهمية لأن عندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي عندها سيادتها، وعليه ضوء هذا يتصف الحدود إلى صنفين حدود طبيعية وقد تكون حدود اصطناعية[2]، لذا نجدها حدود حاصرة للحضارة الإسلامية من جهة، ورابطة للأقاليم بتبعية للمسيطر على أساس الانتفاع. تساعد على مراقبة المجالات الحيوية في بوتقة تسمح بالسيطرة، وتحديد نفوذ المجال حسب طرح فكرة ضمان الحدود ما وراء المجال السادي وهو ما يفسر الجيو سياسي.

الحدود والظواهر الجغرافية الطبيعية:

تعتمد الحدود في ترسيمها على مظاهر السطح وأشكال الأرض والمسطحات المائية والتربة والمناخ والنبات وتوزيع الحيوانات، كون لها علاقة بالحدود وترسيمها كما يلي:

---

[1]-ينظر المرجع السابق، سعد الله، ص 120, منها قمم الجبال، الواقعة بين دولتين، خط تقسيم المياه او الذي تتساقط عنده المياه او ابار مثل الحدود الجزائرية-التونسية. كما هناك قاعدة قديمة خط سفح الجبال.

[2]-ينظر المرجع:

Guichonet p., raffestin c. Géographie des frontières, , coll. Sup, le géographe, paris, 1974 pufp 43-58.

الجبال: هي أفضل الأنواع للظواهر الجغرافية في قدرتها على فصل الحدود بين الدول وذلك للميزات التالية:

التركيبة الجغرافية للمنطقة: بدون التذكير إلى المنطق المؤقت الذي منع الروابط السياسية للاستقرار في الشمال خاصة مع المغرب والجزائر يجب الاعتراف بإرادة عامة دائمة لا تردد في التفكير اتجاه التفكيك، لان العوامل الجغرافية اعتمدت التفصيل بينهما، وذلك كون المعطيات تدور حول البحر الأبيض المتوسط لتصل إلى تونس ناحية الشرق، وبالعكس المغرب المنعزل بنفسه إلى الحاجز الأطلسي المتجه نحو المحيط وخاصة المرتبط بإسبانيا عن طريق سواحل مضيق جبرلتار (Gibraltar)، وان استبس المغرب الشرقي والوهراني[1] في اتجاه سهل، خالي من السكان بين البلدين، وكان معبر تجاري فقط، و لم يكن ذا رابط قوي كما بين الفرنسي(ف. لشبال، F.de la Chappelle)، بل كانت هناك بين البلدين قبائل رحل امتصت في حياتهم الخاصة، وإيمان عميق رافض لأي تسيير. وهو نفس الأشكال بالنسبة للحدود الصحراوية عموما [2]

البنية والذهنية الاجتماعية:

كان البناء الذهني الاجتماعي بين البلدان يدفع بحركة العامل الجغرافي[3] للتقسيم العضوي كالعنصر البربري، العربي الزنجي وان انشغالاتهم كانت تصب في الحفاظ على حريتهم عن طريق الاستقلال التي تعطيهم الأولوية في التحصيل المعيشي، والمغانم للحفاظ على وجودهم، ورفضا للتسيير السابق.

---

[1] –ينظر:

M:Dalloni ,géologie appliquée de l’Algérie ;1939 ; 2e partie et carte pl. VIII.

[2] –ينظر:

L. Lehuraux; le nomadisme et la colonisation dans les hauts plateaux de l’Algérie 1931; notamment la carte. P87.

[3] – ينظر:

L. SABATIE. A PROPOS D’UN Manuel de Géographie L’Etude de la Géographie de l’Algérie par la Carte ;233- 238. revue africain ; même année ;

أما الحدود الشرقية للجزائر بين الجزائر–تونس التكامل التلي وحتى الاستبس التونسي[1] في الجنوب الجاف من الباب الأول المسمات الصراعات (Sraouate) بالجزائر والفرقية (Friguia) بتونس[2]. وبالنسبة إلى ليبيا الرابط الجغرافي الممتد للصحاري بنفس المعطيات البشرية[3].

وقوع جبال ضمن كثافة سكانية قليلة، وقلة الموارد لطبيعتها الجغرافية كما تعتبر مانعا طبيعيا قويا للفصل، وهي أكثر تحديد وأشد وضوح في رسم الحدود وتعيين نقاط مواقعها، لأنها ثابتة نسبيا، ولا تتعرض للتعبير بسهولة مقارنتها بالحدود النهرية، وهي منعدمة في المغرب العربي بل نجدها ممتدة بين الشمال شمالا وليس فاصلة[4].

الصحراء:

هي الظاهرة التي تميز المساحة من غرب مصر وليبيا إلا جزء ساحلي وجنوب تونس مرورا بجنوب جبال الأطلس من تونس حتى المغرب أما باقية الأراضي للمغرب العربي صحراوية وكانت تسمى سابقا بالسودان أو مناطق الساحل حاليا، إذ تقدر نسبة صحرائها ب 80% من مجمل مساحة المغرب العربي بحيث طبيعة المجتمع المغرب العربي لا تشكل أي عائق بالنسبة للسكان وما فكرة الصحراء حاجز بالنسبة للأوربيين سوى ذريعة ورائها مصالح ومآرب هدفها خلق الفرقة وتشتيت قوة المغرب العربي، لذا فالصحراء مجال عاش فيه سكان المغرب العربي سواء بالرعي أو التجارة ومجال حيوي اقتصادي يمكن استغلاله للنهوض الحضاري والتواصل مع مسلمي جنوب الصحراء في إطار دول متجاورة. [5].

---

[1] – ينظر:

Charle monchicourte ,la steppe tunisienne chez les frachiche et les majeur , Bull de la dir de Alger ,Tunis 1906 pp 36 37-.

[2] – ينظر: المرجع السابق روبار، ص 1931، ص 169، وينظر : ,Despoise، ص 343-345.

[3] – ينظر: ينظر المرجع السابق، محمد المسعودي، ص 60.

[4] – ينظر: د. ناظم عبد الواحد الجاسور، اشكالية الحدود في الوطن العربي (دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية – العربية)، دار النشر مجدلاوي، ص، 25 و26

[5] – ينظر: ينظر المرجع السابق : يحيى بوعزيز، حول الصحراء.، ص 216.

الصحراء كمناطق عازلة: رغم قلة المعالم الأرضية في المناطق الصحراوية سبب تحرك الكثبان الرملية وعدم ثباتها لذلك يعتمد ترسيم الحدود فيها على خط الطول والمقياس الفلكي وهي ظاهرة تقريبا في دول المغرب العربي الذي به حدود في الصحراء الكبرى مع الدول الإفريقية جنوبا.

الأنهار والبحار والمحيطات:

وهي تعد حاجز ا فاصل او حدود ابين بعض البلدان إلا أن أهميتها تناقصت لوجود تطور ترسيم الحدود، كما تعتبر البحار والمحيطات هي أفضل أنواع الحدود السياسية لأنها قائمة بشكل دائم ولا يمكن تجاهلها وهي حالة دول المغرب العربي مع أوروبا شمالا. والأخيرة أكثر أمنا لكونها مرتبطة تاريخيا بالطبيعة أي تلك التي تعتمد على التحديد الطبيعي أو الجغرافي، إذ يكون الفاصل بين الأقاليم منطقة جبلية وهضبة، ثم يتم تعيين الحدود إما على أساس خط القمة أي الخط المثالي بين أعلى رؤوس الجبال في سلسلة واحدة، أو خط انقسام المياه الواقع بين حوضين مائيين حيث تمر الحدود بين طرفي مجرى النهر مثل الحدود الفرنسية الايطالية والتي تحددها معاهدة "تورينو" الموقعة 24 مارس 1860. أو خط سفح الجبال حيث تمر الحدود من قاعدة سلسلة الجبال[1].

أولا–الحدود الطبيعية:

وفيها تتماشى الحدود الفاصلة بين الدول مع الظواهر الطبيعية لسطح الأرض، وعليه يكتسب الحد السياسي التي يستند عليها المتعة وقدرة الأداء الوظيفي، وعليه نظرا القيمة العملية لكل ظاهرة طبيعية في مساندة الحد السياسي الذي يعتمد على أمرين:

–الظواهر الطبيعية هي التي تكسب حد متعة، ويؤكد دوره في الفصل بين الوحدات السياسية ليكون سبيلا لترابط وتضامن خصائصها وتفصي أسباب الضعف التي تعجز بها الدول.

–زيادة حجم العلاقات بين الوحدات السياسية في ظل التغيرات الحاصلة في المستويات الحضارية للمجتمعات الدولية، نظرا لتطور المواصلات وزيادة السكانية المستمرة في حجم السكان في العالم بالحدود شبه مستقرة في تحديد الحدود والإقرار بها، إلا أن الحال كما يبدو مختلفة بعض

[1]–ينظر: المرجع السابق ص 4 .

الشيء فيها يتعلق بالحد النهري بأنه حد ثابتا بل قابل للتغيير اتجاه تيار النهر والشبه أما إذا حدث وتغير النهر كلية تدفع إلى مجرى جديد يقع برمته في إقليم إحدى الدولتين أصبح ملكا لهذه الدولة وحدها ويبقى الحد الفاصل بينهما ما كان قد سبق أن حدده التيار في المجرى القديم ويلاحظ أنه ليس هناك ما يمنع الدول من الاتفاق على ما يخالف القواعد المتقدمة وتحديد الحد الفاصل بينهما على أساسا آخر.

لقد اعتمدت الظواهر الطبيعية ضمن اتفاق فرنسا-إسبانيا في معاهدة البارنس 1659، ومنها بروز المدرسة أو النظرية الطبيعية المرتكزة إلى مفهوم الحدود، كالتي يجب أن تتفق مع القوانين الطبيعية أو الظواهر الطبيعية[1]، وهذه النظرية توسعت الأمر الذي أدى إلى تبنى مدارس أخرى مثل المدرسة الجديدة في ألمانيا لتحديد المفهوم الحدودي، والمدرسة القومية هي الأخرى مؤكدتا على الخصائص الحضارية واللغوية لحدود للدولة القومية [2].

ثانيا: الحدود الصناعية:

تختار بعض الإقليم حدودا مصطنعة جديدة تفصل بينها وهي خطوط وهمية ويكون ذلك إما عن طريق إحداثيات فلكية ووفق خطوط العرض والطول وإما عن طريق إحداثيات هندسية تتكون من خط مستقيم يصل بين النقطتين أو من قوس دائرة [3].

وهي الحدود التي تلجأ الدول إلى تحديدها أو رسمها وذلك لعدم وجود حد طبيعي يفصل بين دولها أو رغبة في تعديل هذا الحد، ويمكن تثبيتها بوضع البديل على المناطق غير المتنازع عليها، أو بالفصل عليها ضمن معاهدة أو اتفاق خاص[4].

---

[1]- ينظر عمر سعد الله، القانون الدولي، المرجع السابق، ص 42

2-ينظر :

Alphandery, p., et bergues, m., « territoires en questions: pratiques des lieux, usages d'un mot », in ethnologie française, janvier-mars 2004p 45.

[3]-ينظر المرجع السابق :Foucher : fronts et frontière ;p 156

[4] - ينظر:

Claude blumann; frontière et limites; colloque de poitiers; la frontière; pédone; paris 1980 p 214.

وتبين بعلامات خارجية ظاهرة كأعمدة أو أحجار مرفوقة أو أبراج صغيرة وما شابه ذلك، وقد تكون الحدود الصناعية حسابية بحتة أي تعيين بخط وهمي كخط الطول أو خط العرض، وكانت هذه الطريقة تتبع بالنسبة للأرض المكتشفة، وقد لجأت إليها فرنسا وانجلترا في اتفاق أبرمتها سنة 1890 لتحديد منطقة نفوذ لكل منهما في حوض النيجر وبحيرة تشاد واتبعت كذلك 1907 لتعيين الحد الفاصل بين دول المغرب العربي[1].

كما تفوض رسمها على الخرائط عندما لا توجد ظواهر طبيعية مثل الصحراء في المغرب العربي أو بالمعنى الأدق أو كل الحدود الجنوبية متميزة تعين المكان الذي ينتهي عنده سيادة الدولة أو لأن المناطق المراد تقسيمها ذات قيمة إستراتيجية أو اقتصادية يجعل الدول المتواجدة على جانبيها تتنافس من أجل الحصول عليها.

تكون حدود اصطناعية إما فلكية التي تتبع خطوط الطول والعرض كما أسلفنا ومن الأمثلة على ذلك الحدود ما بين الجزائر وليبيا، فقد تكون حدود فلكية موضوعة وفقا لخطوط العرض أو الطول. أو حدود هندسية تقوم على أساسا وضع خطوط هندسية تصل بين نقطتين معلومتين وهي إما أن تكون خطوط مستقيمة أو منحنية أقواس والأمثلة كثيرة بين دول المغرب العربي والدول الأفريقية. كما أنها تكون حدود هندسية قائمة على خط مستقيم يصل بين نقطتين معروفتين أو قائمة على أساسا قوس دائري.

تظهر علاماتها مسير الخطوط بأعمدة، أحجار، قضبان، بنايات أجسام طافية على سطح الماء كما يفيد الفلكية والهندسية أيضا[2]، ويصطلح على الحدود القائمة مصنوعة من الإنسان، مثل الأسوار والأبراج والأسلاك الشائكة وعلامات الحدود، ويتم عادة عبر عمليتين منفصلتين:

---

[1] – ينظر:

Désert et Montagne au Maghreb , Annales de Géographie , Bibliographie de1897-1898 ; Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée n 41-42 ;1986 pp 35-78

[2] ينظر المرجع السابق كلود بلومن، ص 4 .

صدور قرار قانوني من المحكمة بالتحديد خاص بالعمل المادي لتخطيط الحدود الاصطناعية وهي خطوط وهمية غير مرئية، مثل خطوط الطول والعرض (الحدود بين كوريا الشمالية والجنوبية) كما يمكن أن تكون خطوطا مستقيمة وهمية بين عدة نقاط معروفة، كالتي توجد بالمنطقة الجنوبية للمغرب العربي.

المصادر التقليدية:

أولا: العرف الحدودي:

العرف ممارسة عامة، أو جملة من العادات المشتركة قامت عليها تلك الكيانات بمراعاة النشاط على الحدود المشتركة، ممارسات زاولتها الدول في علاقاتها المتبادلة والتي حازت القبول من طرف الدول حيث طبقت فيما بينها قاعدة ثبات الحدود وتطورت بإقامة أسوار حفر خنادق، وبنتها على أساسا الظواهر المختلفة للطبيعة الجغرافية كالجبال، الأنهار، البحار، البحيرات [1].

قابلة للتطبيق في مجال الحدود حتى تبلورت كقواعد قانونية عبر عملية تاريخية طويلة انتهت باعتراف كامل من قبل المجتمع الدولي. كما نجده يتلاشى في القرن العشرين لتزايد الاتفاقات المبرمة في مجال الحدود ليبقى المصدر الثاني لقواعد القانون الدولي للحدود جاري العمل به.

الأخذ بالحدود التاريخية القديمة:

وهذا ما حصل عند انفصال السويد عن النرويج سنة 1905 بعد الانفصال الذي عرى الاتحاد الحقيقي الذي كان قائما بينهما وفي بعض الأحيان تحتفظ الدول الحديثة الولادة بالحدود الداخلية القديمة كما حصل عند انفصال دول أمريكا اللاتينية إلى مجموعة من الدول.

الأخذ بالحدود الجديدة:وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا واستعماله، وثمة أسلوبان يطبقان، عادة وفق تلك الحدود المختارة مصطنعة أو طبيعية كما سبق التعريف بهما سابقا.

---

[1] ينظر: بيان الولايات المتحدة الأمريكية الذي يشير إلى أن العرف هو ما ينتج عن ممارسة عامة متسقة تتبعها الدول بإحساس من الالتزام القانوني اعتمد في القرن 19 على الممارسات التي زاولتها الدول في السادة التي يستقي منها القانون الدولي للحدود قواعده، ينظر المرجع السابق سعد الله، ص 90.

الرفض للحدود الاصطناعية:

يعتبر البعض من الدول الحدود الاصطناعية العملية إجهاض لحق تاريخي، وفرضت بدون منطق وهذا على حساب البيانات المبنية على الإنسانية والجغرافية، مبررين بقهرية تسيير الحدود من طرف الاستعمار. والتقسيم العشوائي مما نتج عنه آثار سلبية عديدة، أبرزها الهجرة وعدم التوازن السكاني كما بالإضافة إلى الحروب.

إن هذه الفكرة المطروحة من طرف الجغرافيين والأنثروبولوجيين وكذا المؤرخين كالمعيار الوحيد المعترف به وهذا لا يؤدي حتما إلى أي تفكير حول الحدود التي لاقت رفض من أطراف أخرى[1].

تجديد الطرح:

ويرى بعض أصحاب طرح إعادة التقسيم تستطيع من خلالها معرفة الاتجاهات التي تسبق في الموضوع، والمتعلقة بالدول الافريقية التي تحاول لنا المعرف العلمية لهذا التقسيم بحيث يكون آلية التفكير عامة لا خاصة، يتم فيها التقريب الفكري خاضع لمرجع يشمل جميع الدارسين المتخصصين لرسم الحدود، والنظرة الشاملة التي تجمع التخصصات ليكون إحصائية نقدية.

مفاهيم لدى دول المغرب العربي:

هناك مجموعة من المفاهيم تعمل بها دول المغرب العربي ونذكر منهاالتراعات الحديثة: يوجد نوعان من التراعات: 1- التزعة باتجاه التوسع، 2- التزعة نحو التنوع ونجد ليبيا المغرب، ومحاولة تونس التي انتهت بالتسوية بعد الحصول على امتيازات ساعدت على استقرارها.

[1] ينظر: كتاب ميشال فوكا في جزء الخاص الجبهة الحدود الافريقية دورة حول العالم في الجيوبوليتيك، الذي طبع في 1988 بعيد النظر في الطرح السابق، ويطرح تساؤلات جوهرية إذا كانت بعض الدراسات الأنجلو سكسونية بداية 1970 قد سرحت على ضرورة إعادة التفكير في التقسيم الحدودي لإفريقيا.

أ-النزعة باتجاه التوسع:

تعود فكرة التوسع الأوربي في القرون الخمس الماضية كما تعود إلى نظرية المجال الحيوي للشعب الألماني، والحدود الجديدة للولايات المتحدة فأصبحت الفكرة مستهجنة من طرف المجتمع الدولي. تجدد المفاهيم أكثر حرية، واتساع الفضاء كما هو الحال في السوق الأوروبية المشتركة. كما نجدها نموذج في المغرب الأقصى ومحاولته تطبيق الأمر لواقع على الصحراء الغربية ضمن ايديولوجية علال الفاسي المغربي.

ب-النزعة نحو التنوع:

إن التنوع هو الصفة الجوهرية للحدود والمعاصرة مثلا النظرة الألمانية وهي تطرح إشكال الحديث عن حدود موحدة وحدود متعددة، وكلاهما.

هذا لا يمنع من جمعهما لضرورة الفصل بين السيادتين وإنما تؤكد على حتمية التعايش مع الحدود الأخرى الأقل دقة وتحديد والتي تعد هي الأخرى حد وحقيقة، وهذا طبقا للتحول المأثور وبان فكرة الحدود بين الدول التقليدية باعتبارها حجاز حاد يفصل بين كيانين سياسيين متساويين قانونا لا يجب كل الحقائق والمطالب الإنسانية.

ولعل مجال نظرية المجال الحيوي التي يغلب عليها الغموض وعدم الدقة، تعتبر متخاذلة في ما بينها وليس تخوم فاصلة وهي دليل على التوتر والتنافس وكون الحد أمر طبيعي أو اصطناعي يقسم المجموعات البشرية عبر التاريخ وتعتبر عامل فعال في التنظيم والسلم الاجتماعي، كما تعتبر جسر للتعاون وحسن الجوار في نظر دبلوماسية الجزائر.

المبحث الرابع: النظريات والوظائف الحدودية

مطلب النظريات والوظائف

لاتزال الحدود مبهمة بين عدد من الدول من الدول، ليس في أوروبا وعالمنا العربي، وإنما في أمريكا الوسطى والجنوبية وآسيا وإفريقيا بالأخص: حيث تتمدد المساحات الشاسعة، ولا سيما إذا كانت أراضيها نائية وتعيش فيها أقوام مختلفة، وهي حالات تبدو في واقع الحال استثنائية ونادرة، وفي طور من الزوال المتزايد، في العلاقات الدولية بفعل تطور درجة الوعي القومي لدى الأمم الناشئة[1].

وبفعل المواقف والاتجاهات المتباينة لعدد من الدول، نشأة، تبريرات لأطماعها، نظريات هي سياسية في أهدافها، ولا تمت إلى منطق القانون بصلة، ومن بين خصائص هذه النظريات:

النظريات الحدودية: 1- نظرية الحدود الطبيعية. 2- نظرية الحدود الاستراتيجية. 3-نظرية الحدود القومية.

1-نظرية الحدود الطبيعية:

كان أنصار هذه النظرية هم الدول الكبرى التي مارست الاستعمار، فرنسا وإسبانيا وروسيا والولايات المتحدة، فسياسة فرنسا منذ القرن السابع عشر تقوم على المنهجية التي خطها "الكاردينال دي ريشليه"، وهي تحقيق فرنسا ضم نهر الراين إليها كحد طبيعي بينها وبين الدول الألمانية شرقا وهو الهدف الذي تبناه الملك لويس الرابع عشر في القرن السابع عشر، وأضاف نابليون في مطلع القرن التاسع عشر في حروبهما المتواصلة مع سائر أمم أوروبا.

إسبانيا حاولت، طيلة التاريخ الحديث، أن تجعل من جبال البرانس (أو البرينيه)، حاجزها الطبيعي تجاه فرنسا، وذلك بضم المقاطعات الشمالية، ككتالونيا، والنافارا، المختلفة في بعض

1-ينظر: محمد حافظ غانم، الوجيز في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 15.

النواحي، ولاسيما في اللغة والتقاليد، عن الأمة الإسبانية، وهي سياسة جهدت بأن تتبعها قديما إزاء البر تغال بدون جدوى.

روسيا فقد اعتبرت بأن حدودها الطبيعية التي لا تتوقف إلا في بحر اليابان، مما دفعها، طيلة القرن الماضي إلى التقدم بجحافل قواتها وفلاحيها وموظفيها، في مجاهل سيبيريا اللامتناهية، وقامت النظرة الاستعمارية معرجتا على احتلال أقطار إسلامية عموما والمغرب العربي مجال أو محل الدراسة.

الولايات المتحدة الحديث، يلاحظ عليه السياسة الفدرالية في ابتلاعها منطقة (اللويزيانا) العظيمة من نابليون في سنة 1803[1]، والفكرة الدافعة إلى الاستعمار (الفتح)وفكر "جان جاك روسو" [2]، قد بقيت مفتقرة الى نظرية تبررها، على الرغم من سبق الفرنسيين في استخراجها، وخاصة في القول" الى الاعتبار بأن النظام السياسي القائم في هذا القطاع من العالم إنما هو عقد اجتماعي" وقد تبنت الثورة الفرنسية نظريته في إلحاق بعض المقاطعات من أوروبا الغربية، كالسفواي ونيس، إلى الجمهورية الفرنسية.

كما كانت برزت نظرية الحدود الطبيعية سنة 1919، المبرر للبنانيين النصارى إلى المطالبة بإنشاء "لبنان الكبير"، واعتبار أن لجبل لبنان القديم حدودا رسمتها له الطبيعة، والتي تمتد إلى سهول البقاع شرقا والى الساحل ومدنه، بما فيه بيروت.

وإجمالا، إن حدود طبيعية، لا تتماشي مع منطق الطبيعة، إذ أن الجغرافيا لا تفرض ولا تستطيع أن تفرض حدودا بين البشر الذين لم يتوقفوا عبر التاريخ أمام الحواجز الطبيعية، أثناء تنقلاتهم وهجراتهم المستمرة، إن العقبات الناجمة عن الجبال والبحار والأنهار، لم تستطع في الماضي، وما بالك في الوقت الحاضر، أن تفرق بين البشر، وهي قائمة حتى في إقليم الدولة.

---

[1]-قامت حروبها مع إسبانيا للاستيلاء على مستعمراتها الواسعة في التكساس وفلوريدا جنوبا، وكاليفورنيا شرقا، وكان من نتيجة هذا الصراع القاسي مع القبائل الهندية الأصيلة، القضاء على أقوامها المتخلفة والمتنابذة، واستعمار أراضيها البكر، التي منها كانت الانطلاقة الاقتصادية.

[2]-"مشروع عن السلام "(بأنه يبدو أن موقع الجبال في أوروبا، وموقع البحار والأنهار المحيطة بالأمم القاطنة حولها، قد تسبب عنه أمر تعدد أفراد هذه الأمم وأحجامها، مما يدعو الى الاعتبار بأن النظام السياسي القائم في هذا القطاع من بعض وجوهه) .

2-نظرية الحدود الاستراتيجية:

تمثل صورة خلفية لنظرية الحدود الطبيعية آراء وادعاءات سياسية، خاصة بعد اتخاذ شكل نظرية الحدود الاستراتيجية، وتقوم على أساس حماية الدولة من العدوان الخارجي، بإقامة أوسع مناطق من حولها وهيمنة النفوذ ولو بالقوة، وهي نموذج لسياسة نابليون بونابرت، الذي جعلها منهاجا مرسوما في إنشاء الدول الأوروبية.

وفي الإمبراطورية الألمانية الثانية بسياستها الرامية إلى تحقيق "الوثبة نحو الشرق" التي طبقها النازيون، في فترة تسلطهم على الربوع الأوروبية، قبل انهيارها. كما انتهجها الاتحاد السوفيتي (السابق)، باحتلاله دول أوروبا الوسطى والبلقان، عقب الحرب الأخيرة، كدافع معنوي وسياسي على الأقل، ورثها الاتحاد السوفيتي (السابق) عن الإمبراطورية القيصرية، بهدف الاقتراب من أواسط أوروبا ومضايق الدردنيل، باتجاه البحار الدافئة، وما التبشير بعولمة العالم وأمركته، وتوزيع القواعد في كل مكان من الدنيا، وإغداق الأموال على الأنظمة الموالية، سوى صورة حية لتوسيع حدودها الاستراتيجية في العالم.[1]

3-نظرية الحدود القومية:

تقوم على أساس أن تكون حدود كل دولة خاضعة لحدود شعوبها القومية، أي ضم إقليمها كل جماعة تدين بقوميتها، اعتبارها مشتركة مع شعب هذه الدولة بوحدة نمط الحياة، وهي منحدرة عن نظرية السيادة القومية، لكونها تقر بوحدة القومية الأمة، وبالتالي للجزء من هذه الأمة، الذي لا يكون متصلا بها، بحق تقرير مصيره، للانضمام إلى أمته الأصلية [2].

---

[1] ينظر:

Bruno colson ; la culture stratégique française, paris ,stratigique N° 53, revue International.FEDEN ; 1992 ; p28.

[2] -ينظر: ضياء رشوان، مفهوم الحدود في الحطاب القومي العربي، مجلة السياسة الدولية عدد 111

وقد اتبعتها الدول الغربية الحليفة في أعقاب الحرب الأولى، وذلك باستفتاء السكان في المناطق المتنازع عليها من أوروبا، كما يستدل عليه من الأحكام الخاصة بمبدأ هذا الاستفتاء الذي أوضحته ونظمته معاهدة فرساي.

لذا فإن الطريقة في رسم الحدود بين الدول تحمل محاذير وانعكاسات، كما تدل عليه أمثلة معاصرة لايزال فيها الاحتقان قائما، كاليونان والأتراك في قبرص، إلا أذا استبدلت صيغة تعيين الحدود، وفقا للرغبات القومية، بطريقة أخرى، فيها من القساوة، وهي تبادل السكان التي اتبعت على إثر معاهدة لوزان بين تركيا واليونان، وأثناء التعديلات التي أصابت حدود ألمانيا الشرقية (سابقا) لمصلحة الاتحاد السوفيتي (سابقا) بعد هزيمة هتلر[1].

4-نظرية وحدة الإقليم:

ولعل نص اتفاقيات الاتحاد الأوروبي على اعتبارها إقليم واحد يدعى إقليم الجماعة الأوروبية المتوسع بانضمام أوربا الشرقية التي حدثت جعل من مفهوم الحدود يتوسع بأخذ معان أخرى مختلفة بحيث أصبحت الحدود الدولية السابقة مجرد تقسيمات داخلية أي حدود ولائية في المعنى الجزائري ونشأت حدود دولية جديدة من أصناف الدول وسعى الدول العربية في منظورها الخاص بالحدود والمؤسس على اعتبارات خاصة قائمة على المفهوم العربي للقانون الدولي (العولمة) وتأثيرات الشريعة الإسلامية[2].

أهداف نشأة الحدود:

لقد ارتبطت فكرة الحدود في نشأتها بفكرة الملكية الفردية والتجمعات السكانية وما شابهها من قبيلة وعشيرة، كانت تشعر بأن حقوقها وسلطاتها بالقبائل المتجاورة كانت تعرف حدودا

[1]- ينظر المرجع السابق :Front et frontier 322

[2]-ينظر: عكاشة برحاب، المجال الحدودي بين المغرب والجزائر في مطلع ق 20(1900-1912)، منشورات كلية الآداب بالمحمدية، الدار البيضاء، 2002، ص 34.

معلومة للمناطق الخاصة لكل منها، فيها حقوق الرعي، الصيد أو القنص، والتخفيف من تعدي قبيلة على أخرى ومنها تجاوزا الخلاف والخصام ونشوب القتال.

برزت فكرة الحدود الثابتة بعد معرفة فنون الزراعة وما صاحبها من عادات صناعات مترلية وتجارة محلية، وما افتضاه الاستقرار في مكان ثابت غير متنقل (رحل). كما أرتبط بفكرة التملك الفردي والجماعي، والحاجة إلى إقامة حدود أو فواصل تميز الملكيات الزراعية الخاصة عن بعضها وإيجاد نوع من الممارسة السلطوية العلوية، للفصل في الخلافات التي قد تقوم بين المالكين[1].

أضحى تعيين حدود ثابتة وواضحة لمناطق استقرارهم أمرا طبيعيا بل أساسي، لحماية الأملاك والوقاية من العدوان الخارجي، مثل الغارات القبلية عليه. وبهذا التطور دفع ببعض المجتمعات إلى إقامة الأسوار، وحفر الخنادق وبناء الحدود الثابتة تشمل أراضي شاسعة، تتركها هذه المجتمعات خالية حول مناطق استقرارها[2].

اضطر سكان هذه المناطق بمرور الأيام، بعد تزايد البشر وتكاثرهم الطبيعي، إلى التوسع واستغلال المناطق الحدية الخالية في إنتاج الغذاء، سواء بالزراعة أو الصيد أو تربية الحيوان مما أدى إلى تقليص مناطق الحدود واقتراب المجتمعات المستقرة بعضها البعض إلى حد التلامس، وبذلك تجاوزت وظيفة الحدود تنظيم الفصل بين المجتمعات لتمتد إلى تنظيم الاتصال فيما بين المجتمعات.

الوظائف الحدودية: للحدود وظائف عامة ويمكن اعتبارها خاصة أو حيوية وهي كالتالي:

أ–الوظائف العامة للحدود

ولهذا مهما كانت المعايير والاعتبارات التي أصبحت مصدرا لتحديد الحدود وتأكيد رسمها على الأرض والمجسمة في الخرائط فإن لهذه الحدود وظائف تتضح في النقاط التالية:

---

(1) – ينظر:

Délimitation et démarcation des frontières en Afrique.concédiration Général et étude de cas germant coopération.programe on frontières de l'Union Africain.p.f.u.a.p 68-70

(2)– ينظر:

André reynard , projet de restauration des foret et pâturages du sud de la province d'alger (bulletin-soc- geo, alger 1881,P 334.

من وظائفها عموما أنها تشكل حواجز مفصل التجمعات السياسية محميها وتدافع عنها، وكانت قديما هي الوظيفة الأساسية للحدود وبتزايد عدد الدول وتجاورها وعدم التحديد تطلب التوفيق فيما بين الجيران، فأصبحت الحدود الدولية تمثل نسيج أمني يدافع عن الدولة[1].

تشابك العلاقات الاقتصادية (التبادل التجاري، وحركة الأفراد) وبالتالي مع تطور الاتصالات مما أدى الى تنشيط وترتيبها العلاقات الخارجية بين الدول المتاخمة وعليه بنيت النظريات اعتمادا على ما كان متعامل به في الفترات السابقة ويسمى بالعرف الحدودي[2].

أ-الوظائف المركزية :

يرى المختصون ان من بين الوظائف المركزية الشكلية والعلمية تجمع في ان الوظائف هي جمع المناطق في وحدات تتصف ببناء متشابه متجانس لعناصرها الشكلية، وجمعها في وحدات وظيفية تسهل التحكم فيه بنفس التنظيم، وبالتالي يؤدي إلى الترابط الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والقانوني، ومنه وحدات وظيفية مركزية منها الخاص والعام وفيها كل وحدة منها تتكون من محلة مركزية ومنطقة بامتداد متفاوت المساحة لتصبح مكان خدمات مركزية. فالإقليم يتقاسم المراقبة للفضاء، وضمان الخصوصية الدائمة، واعادة مجموعة بشرية التي تحتلها حسب منظورها السياسي.

ب-الوظائف الحيوية:

للحدود وظائف بالإضافة إلى كونها نقاط ومراكز دفاع وأمن الوطن وسلامة فالتاريخ في سجل عدة خطوط دفاعية شهيرة خط "ماجيينوي" فرنسا ضد الغزو الالماني خط برليف ضد مصر والجدار الاسرائيلي على فلسطين، وخط شارل وموريس أثناء الثورة الجزائرية 1957- 1962. والخط الرملي الملغم من طرف المغرب ضد الصحراء الغربية[3] ولهذا فالحدود وظائف أمنية أخرى

---

[1] ينظر: بيير رندفان، تاريخ العلاقات الدولية –أزمات القرن العشرين، دار المعارف، القاهرة، 1997، ص 205 .

[2] –ينظر: محمد مرسى الحريري، دراسات في الجغرافية السياسية، الاسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1993، ص 321.

[3] ينظر الخريطة بالملحق الصحراء الغربية ص 431.

من حماية الوطن من المهربين والارهاب وحماية من دخول الأوبئة والأمراض المعدية (الحجر الصحي)، عن طريق النباتات، الحيوانات والآفات والمخدرات، والأسلحة لدعم الفتن داخل الدولة

ت–الوظيفة الأمنية: وظيفة الحماية:

وهي متعلق بالأمن والسيادة والدفاع عن الدولة وتوفير الحماية لمجتمعها ضبط ومراقبة تنقل الأفراد، ولمنع دخول الأفراد الممثلون خطر على الأمن وكذا تنظيم عملية الهجرة وتدفع السلع والبضائع ورؤوس الأموال وضبط مرور الأفراد والسلع وكذا الصحف المحرضة والمنشورات[1] والكتب التي تتعارض ومبادئ الدولة المسيئة إلى العقيدة أو نظام الوطن لتفادي الأثر السياسي وحتى المساس بالاقتصاد[2].

ث–الوظيفة الاقتصادية:

فيما يتعلق بالاقتصاد وحمايته، باتخاذ طريقة منهج سياسي اقتصادي خاص بها، تتماشى فلسفة الدولة وخططها التنموية الاقتصادية الاستغلال الأمثل للثروات والموارد الطبيعية، لكل دولة تحديد طريقة تستغل بها حسب مصالحها، مصادر ثرواتها الطبيعية وغالبا ما تكون هذه المصادر بمناطق حدودية (المياه، النفط، معادن، الخ) [3].

وتعتبر الدافع الأساسي للنزاعات بهدف استغلال الثروات عموما، ووراء مطامع تونس والمغرب في مناجم المعادن كالفحم والحديد (منجم الفحم بالجنوب الغربي للجزائر)، واستغلال حقول البترول وأباره كما في حالة ليبيا في تشاد أوزو، والمياه الباطنية في ليبيا بناء سد الأعظم بالقرية من الحدود الجزائرية أو استغلال الثروات والصيد البحري، والذي نجد المغرب ومشروع النهر الصنهاجي العظيم في ليبيا المتصل بالأقاليم الصحراوية وهو الدافع الأكبر بالنسبة المعادن

---

[1] ينظر: عادل عبد الله محسن، المرجع السابق ص 56 .

[2] ينظر: محمد عبد الله ن الحدود السياسة كأحد مقومات الدولة، المجلة الديبلوماسية الرياض، العدد 9 لسنة 1978، ص، 133

[3] – ينظر:

TANGARA D. (1998). Les Défis du développement régional et la dynamique des politiques d'aménagement du bassin du fleuve Sénégal. Bordeaux:PUB, 667 p

خاصة في معدن الفوسفات أكبر احتياط بالصحراء الغربية. لحماية الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية.

تستعمل لمنع غزو السلع المنتجة الأجنبية المنافسة للمنتوج المحلي، او بفرض رسوم جمركية لخلق التوازن لذا نجد الوسائل المراكز الجمركية على الحدود سابقا والآن في ظل العولمة[1].

في الجانب الاقتصادي للحدود يذكر أن الصراع الذي قام بين الاستعمار والحدود بين التوسع فقط، وإنما حماية المواقع ذات أهمية استراتيجية، كما نجدها في الممارسة الاستعمارية لمراقبة السوق المحلية بوضع مفارز لحماية التجارة في وسط الصحراء الجزائرية. أما بجانب الحدود فمراقبة تحركات الجزائر بين المقاومين المجاهدين، وأمثلة ذلك معركة فجيج ومقاومة بوحمارة بشرق المغرب.

وكذا اتجاه الأغواط لبسط السلطة الاستعمارية في آخر منطقة نفوذ للأمير وتأمين الطرق التجارية نحو الصحراء في الوقت التي كانت فيه الحرب قائمة بين العميد "لامور سيار" وقوات سي علي بني طيب العنوانوي في معهد عبد الرحمن بلالة مغنية عند وادي التافنة أي الحدود الجزائرية-المغربية، على سبيل المثال لا الحصر.

ج-الوظيفة البشرية:

متعلق بحركة افراد الاقليم او الدولة لتنظيم حركته بشكل قانوني منتظم، وتحددي احصائيات الافراد، والحصول على الجنسية مما يخلط النظام والتسيير الحسن، من أجل العمل على تنمية موارد البشرية بشكل يتطابق وسياستها الاقتصادية.

ح-الوظيفة الدولية:

متعلق بالتبادلات الدولية وهو تنظيم وترتيب التبادلات من خلال الشبكات والمواصلات بالشكل الذ يسهل الحركة الاجتماعية بين مختلف المناطق[1].

[1] - ينظر: فيليب رافلة، عز الدين فريد، الجغرافية العلم السياسي، المكتبة المصرية القاهرة، 1982، ص، 239. ومرجع نافع القصاب، محاضرات في الجغرافية السياسية

خ–الوظيفة القانونية:

وفيها يتحدد انتماء الفرد واكتسابه الجنسية الخاصة بالدولة، وما يترتب عنها من حقوق والتزامات اتجاه الوطن الذي يقيم عليه.

ومما سبق يمكن اخذ هاته الاعتبارات والمعايير التي تتخذ لرسم الحدود مرتبطة بالوظائف التي يقدمها للدولة والمجتمع، وتركها يؤدي خلق أزمات بين دول الجوار لأسباب يجمل فيما يلي: انتقال الأفراد والجماعات، حماية الانتاج الاقتصادي، تنظيم التبادل التجاري، توفير الامن والحماية

فعدم انسجام ممارسة السيادة الوطنية لدولة مع أخرى في نطاق الاقليمي ولمعاهدات الدولية، المتعلقة بحدود السيادة فنجد ليبيا مثلا تصادق بسط نفوذها وسيادتها خارج الخط الحدودي مع الدوائر ليس بدافع الاعتداء ولكن بدافع العادة الممارسة منذ فترات تاريخية طويلة وهذا الفرع الثاني من الخلافات الحدودية مرتبط بالوضعية القانونية خاصة والمتمثلة بين المغرب والصحراء الغربية وليبيا وتشاد وأحيانا ليبيا – الجزائر.

تخفي كل الخلافات للأسباب التاريخية دوافع اقتصادية، وتتمثل خاصة في رغبة الأطراف المتنازع احتكار استغلال الموارد الطبيعية، وخصوصا منها النفطية. نجدها في حالة ليبيا على منطقة تشاد وتونس، الجزائر والمغرب الأقصى، على الصحراء الغربية خاصة الفوسفات ومع الجزائر النقاط النفط بالجنوب وباطن الاقليم والمناطق المتنازع عليها.

كما هناك عدم احترام دولة عربية بالحدود السياسية الدولية، التي تفصلها عن دولة عربية أخرى مجاورة من ناحية ومن ناحية ثانية عن دولة افريقية. في الحالة الأولى نجد حالة المغرب وموريتانيا في الستينات والمغرب والصحراء الغربية قضية تصفية استعمار اسباني ثم احتلال مغربي بحكم المعاهدة الثلاثية في بداية القضية، ثم نجد حالة ليبيا مع تشاد في الثمانينات وتونس الجزائر، في الستينات[2].

---

[1]–ينظر: سعد الله عمر، القانون الدولي للحدود ج 2، المرجع السابق، ص 72.

[2] – ينظر:ملحق رقم 09 المتعلق بمراحل تطور أقاليم موريتانيا ص 438.

مطلب السيادة ركيزة رسم الحدود

كون الحدود أقيمت لتحديد السيادة، هي التسمية التي تميز الدولة عن غيرها من الوحدات ذات الطبيعة السياسية والاجتماعية والمفهوم السياسي تعني القدرة الفعلية بين الدولة المستقلة والدولة التابعة ورفض الإذعان إلى الإجراءات التنظيمية[1].

وهي كلمة مشتقة من اللفظ اللاتيني ومعناه الأعلى ومعناه باللغة العربية تعني يسود أو يقود أو يسيطر ومرادفها السلطة العليا في الدولة تاريخها يعود بجذوره التاريخية إلى نظرية سلطة الباباوات في صراعهم مع الأباطرة والملوك[2].

تعريفها في القاموس القانون الدولي، هي السلطة العليا غير المجزأة التي تمتلكها دولة لسن قوانينها، وتطبيقها على جميع الأشخاص والممتلكات والحوادث ضمن حدودها[3].

لقد تطورت في عصر الملك الفرنسي هنري الرابع(1399- 1413)، لتأكد نظرية السلطة العليا للدولة في مواجهة البابويات ليصيغها المفكر الفرنسي "جان بودان نرية " بمفهومها الحديث، إذ أشار إليها في كتابه الصادر عام 1576 المعروفة بالكتب الست للجمهورية، ويعرفها أنها السلطة العليا التي يخضع لها المواطنين والرعايا ولا يحد منها القانون"، وكان يطلق عليها تسميات في أوروبا بالسلطة العليا وقد استقر الفقه السياسي على أن السيادة هو ما يميز الدولة عن غيرها من الجماعات الأخرى خاصة لما تتصف بها من سلطة عامة.

معايير السيادة: لتحديد مفهوم الحدود حسب طرح الأستاذ "بوجز" الذي ركز في تعريفه على مفهوم السيادة لكل ما تحمله من معنى في الفقه القانوني حد الدولة هو ذلك الخط الذي يميز

A. Touri Rosie , Territoire et Frontière en Medtirannie , les cahiers du monde arabe n 144, 1944,p 14,

[1] ينظر قرار هيئة الامم المتحدة رقم 2131 (د. 20) الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 1965 والمتضمن اعلان حول عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها،

[2]-ينظر: فايد عاشور، العلاقات السياسية بين المماليك والمغول مكتبة الدراسات التاريخية، دار المعارف، 1975 ص 234 .

[3]-ينظر: سهيل هاشمي، تقرير المصير والانفصال في الفكر الاسلامي، في" كورتمرسيلرز" بعنوان النظام العالمي الجديد، ترجمة صادق ابراهيم عودة، دار الفارس للنشر التوزيع، بيروت لبنان، ط 1، ص 45-78.

حدود الاقليم عن اقليم آخر وفيه تمارس الدولة حقوق السيادة عليه، أما التعريف الاجرائي فإن السيادة تعني قدرة على الممارسة لسلطاتها الداخلية والخارجية بشكل مستقل[1].

السلطة السياسية:

يعرفها أنها السلطة العليا التي تعلوها سلطة، وميزة الدولة الأساسية الملازمة لها، والتي تميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز إصدار القوانين والتشريعات، والجهة الوحيدة لوسائل القوة ولها حق استخدامها لتطبيق القانون[2]. ولها خصائص منها سيادة مصلحية سيادة شاملة، سيادة لا تقبل التنازل عنها وتسمى بالسيادة الدائمة، السيادة غير قابلة للتجزئة أي اللاتجزئة[3].

أشكال ومظاهر السيادة:

كون السيادة تعني الدولة العامة والقاهرة على تنظيم نفسها، وعلى غرض توجيهاتها، دون أن تكون خاضعة داخليا، وخارجيا لذا تضيف إلى صنفين رئيسين سيادة داخلية وسيادة خارجية[4].

كما أشرنا إلى تطورها في أوروبا فقد تنور لها عدة مفكرين منهم "توماس هوبز"1588-1679، "منتسكيو"1689- 1755 جان جاك روسو القرن الثامن عشر ميلادي.

كما استجدت نظريات حديثة منها النظرية الماركسية كنظرية ثورية، طالبت بإلغاء السيادة عن طريق القضاء على الدولة البرجوازية التي تستخدم صفات السيادة، عن طريق القضاء على الدولة البرجوازية النظرية الواقعية التقليدية وصاحبها "ريمون أرون" و"مويغارمتو"، مفهومها

---

[1] عصور الإقطاع لم تكن الدولة صاحبة سيادة على أراضيها بانحصار السيادة في شخصية الملك نفسه وكانت وظائف الدولة عبارة عن ملكية خاصة للأفراد يديرونها وفق نزواتهما لخاصة وآرائهم الشخصية. ولكن مع عصور الحداثة حدث انقلاب وصارت الدولة تمتع بالسيادة وأصبحت سيادة الدولة تبرز في كل المجالات الجزئية وتسير الشأن العام. هكذا تمتلك سيادة الدولة جانبين الأول هو الجانب الداخلي ويتمثل في الهيمنة على المجتمع، والثاني هو الجانب الخارجي ويتمثل في سيادة الدولة في مواجهة الدول الأجنبية.

[2] -ينظر: د، عبد العزيز الرفاعي، مشاكل افرقيا في عهد الاستقلال، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، ص 178

[3] - ينظر الرجع نفسه ص 179

[4] - ينظر المرجع السابق، حسن عطية ص 78.

انطلاقا من تحديد الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية نجد كل من القوة والمصلحة القومية التي يحتل الحفاظ على السيادة قمتها، لا يجب المساس بها وتعتبر الحدود ذات أولوية لبناء الدولة، أما في إطاره كسب الدولة سلطة سيادية في ظل معاهدة نظرية لحماية الحقوق الفردية، لأنها قامت أساسا لذلك الغرض، الذي لا يمكن بأي حال من الاحوال تجاوزه، وبالتالي فإن سيادة الدولة ليست مطلقة، وهذا بإلزامها حماية حقوق المواطن[1].

مظاهر السيادة:

1-**المظهر الداخلي:** وهوان تبسط السلطة السياسية سلطاتها على إقليم الدولة، بحيث تكون هي السلطة الآمرة التي تتمتع بالقرار النهائي.

2-**المظهر الخارجي:** يعني استقلالية الدولة وعدم خضوعها لدولة أخرى، وهذه الأخيرة مرتبطة بالاستقلال.

التصور السياسي والقانوني لحدود المغرب العربي:

تشكل قضية المحافظة على الحدود الموروثة عن عهد الاستعمار، أو إزالتها أو مراجعة تخطيطها بالمنطقة موضوع هذا الاختلاف، حيث تطرح الفكرة من حيث التصور السياسي والقانوني في مسالة الحدود باختلاف الرؤي.

ويطرح هذا التصور المتباين من خلال مسألة الحدود، والمواقف التي يطرحونها من التجربة الاستعمارية وأثارها على هذا الجانب، ، مما يسبب رؤى في أبعاد وأسس سياسية وتاريخية أكثر منها قانونية مما يطبع الوضعية الحدودية العربية دوما بحالة أشكال قائم على عدم رسوخ القناعات والمبادئ المرتبطة بها[2]. وبهذا أفرزت الظروف التاريخية والسياسية التي نشأت فيها الحدود في العالم العربي عامة والمغرب العربي خاصة ما بين الرأيين:

[1]- ينظر المرجع السابق، عبد العزيز الرفاعي، 163.

[2]ينظر: المرجع نفسه 184 .

الرأي الأول: الداعي إلى إلغاء الحدود وتجاوزها إلى الحالة السابقة التي كانت عليها المنطقة قبل فترة الاستعمار الأوروبي.

الرأي الثاني: فيعود إلى الحرص على الأخذ بوضعية الحدود وتكريس الواقع المخلف من طرف الاستعمار بعد انسحابه أو التي كانت موجودة.

إن سيمة الرأي اللاغي للحدود يطبعه نزوع سياسي جلي، ينقسم ال حركتان فكريتان لعبتا دورا ملموسا في صياغة عدد من المواقف المرتبطة بالحدود في المنطقة، ويتعلق بشكل الصراع بين مبدأ القانون القاضي بقدسية الحدود وضرورة احترامها وعدم المساس بها والحق التاريخي القاضي بتعديلها ومراجعتها. وما زاد في الحدة هو وجود اصحاب رأيين مختلفين بجوار بعضهما البعض مثل حالة الجزائر صاحبة الرأي الأول والمغرب صاحبة الرأي الثاني، والصحراء الغربية التي وقعت تحت الاحتلال (المغربي-الموريتاني) بسعيه لفرض الرأي الثاني[1].

وهذا الأخير كان قد عرف بمنطقة المغرب العربي، بموقفه المتحفظ على حدوده التي ورثها عن الاستعمار ودعوته الى مراجعة مقابل موقف الجزائر الداعي الى احترام هذه الحدود وعدم مراجعتها، ليس إلا خوفا من فقدانه ادعاءاته الرامية للبقاء في احتلال الصحراء الغربية وما ينجر عنها من أوضاع المغرب الداخلي في حد ذاته (نظام الحكم وشرعيته)[2]

مطلب اوتي بوسيديتي:

التعريف بمبدأ اوتي بوسيديتي: يعود أصل مبدأ (utipossidetis)"وهي عبارة لاتينية تعني ما تملكه (as youpossess) تعود إلى القانون الروماني الذي يقر بأيلولة الممتلكات منقولة والمتنازع عليها بين شخصين إلى الشخص الذي يملكه بحكم الواقع حتى وإن لم تكن لديه وثيقة إثبات الملكية بهدف الحفاظ على الوضع الراهن[3].

---

[1]-ينظر المرجع السابق، عكاشة، ص 9 .

[2]-ينظر: محمد رضوان: منازعات الحدود في العالم العربي، مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسالة الحدود العربية، افريقيا الشرقية ص 69، 70.

[3] - ينظر:

ا–تاريخ ظهور المبدأ:

ظهر استعمال المبدأ في مجال القانون الدولي فبادئ الأمر لإسباغ الشرعية في ملكية الأرض التي تقع في حوزة الأطراف المجاورة بحكم الواقع، وأصبح معيار بعد نهاية الحرب إثر عقد اتفاق سلمي. تطور في العصر الحديث كمعيار هام في القانون الدولي عندما تبنته شعوب أمريكا اللاتينية والتي نالت استقلالها من الاستعمار الاسباني في أوائل القرن 19 لحفظ الوضع للحدود الموروثة من الاستعمار بين الأقطار المستقلة، واعتبار كل أراضي أمريكا الجنوبية مملوكة ولا توجد أراضي خالية terra nulles). بهدف إبعاد القوى الأوروبية الاستعمارية من غزوة القارة واحتلال بعض أراضيها. كما أستعمل المبدأ لدى بلدان المستعمرات الاسبانية عام 1810 حين نالت استقلاليها بمبادئ الدستور والقانون الدولي، وأستعمل في التحكيم في قضية الحدود بين كولومبيا وفترويلا[1].

أهدافه:

–احترام الحدود التي رسمها الاستعمار في الخرائط سواء أكانت رسمية او غير رسمية[2].

–احترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها[3]

–التخفيف زيادة عدد النزاعات الحدودية بين بعض الدول الأعضاء بعد تأسيس المنظمة الإفريقية في المؤتمر في القاهرة في عام 1964 متبنيا مبدأ (أوتي بوسيديتي)، وذلك بإصدار القرار 16[4] الخاص

H. Roby, romanprivate law in the time of ciccero and the autonomies, vol. 1 Cambridge. University press 1902. P 221.

[1] – ينظر:

Malcomshaw " the principal of utipossidetis today "British year book of international law , 67 (ox ford university press 1996) p. 98

[2] – ينظر:

S Touval op cit p 106 Patricia wild "theOAUandAlgeriamaroco border conflict " 20 international organisation 1966 pp 18 36

[3] – ينظر:

T Elias " the charter of OAU "59 American journal of international law 2 april 1965 pp 243- 267.

[4] ينظر: قرار هيئة الامم المتحدة رقم 2131 (د. 20) الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 1965 والمتضمن اعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها.

بالنزاعات الحدودية،والذي اعتبر حدود الدول الإفريقية منذ اليوم الأول لاستقلالها "تشكل حقيقة ملموسة ويستلزم الأعضاء، باحترام هذه الحدود"[1].

يشمل مبدأ الصيانة ووحدة الأرض بعد ما أعيد تغيير منظوره، كما يتضح من صياغة الكلمات في المادة الثالثة فقرة الثالثة من الميثاق وقرار عدم المساس بالحدود[2].

وهو المبدأ المعمول به في أمريكا اللاتينية ليثبت كعرف دولي وقانون دولي، وكون إفريقيا عرفت نفس الاحتجاجات وهي في طريق النمو، ولكن في مجتمع منظم وتكون حدود الأراضي من أكثر المؤسسات استقرارا[3]. ولولا الوضع القانوني للحدود في الدولة المنظم وحتما يؤدي فتحها إلى نتائج وخيمة تهدد بخطر حياة الدولة ذاتها[4].

ب-مميزات المبدأ:

لقد تميز المبدأ العام بوضع حكم مطلق يقيد حكم القانون بعدم وجود أي أرض في أمريكا الاسبانية السابقة بدون سيد رغم وجود العديد من المناطق التي لم يتم احتلالها بواسطة الاسبان وعدة مناطق لم يتم اكتشافها. أو مناطق يسكنها الأقوام الأصليون. وتقرر أن تؤول الملكية بالأحقية إلى الجمهوريات وإلحاقها بحكم قانون ملكي قديم صدر من وطن المستعمرات اسبانيا[5]. منذ اللحظة الأولى، ومنع أي توغل ومحالة للاستعمار من الجانب الآخر للحدود، ورفض احتلال بحكم الواقع، وله ميزات عدة:-

---

(1) - ينظر:

911 LR 543. 578 BOWLET THE Dolai /sayrjah boundary ayrbiyration of 1981 " this year book 65. 1994 p. 103.

(2) - ينظر:

M. Shaw. title to territory in africa1986 p 183.

(3) - ينظر:

Jennings. the acquisition of territory in international law 1963. p 70

(4) - ينظر:

OAU resolution on border disputes among African states OAU document ;AHG/RES 16 See also brownlie / basic documents un Africa affaires 1971 p 360

(5) - ينظر:

H. Roby, roman privaite law in the time of ciccero and the antonomie,vol. 1 Cambridge University press 1902

ا—عدة كما يميز هذا المبدأ باستئصال النزاعات الحدودية بين الدول الجديدة المستقلة حديثا[1]

ب- يؤدي وظيفة ترسيم رقعة الأرض من أجل إكمال تأسيس الدول الجديدة وتقرير استمرار خط الحدود والموجودة من قبل.

ت- يفسح المجال لمبدأ صيانة وحدة الأرض الذي يفر الحماية الدولية للدولة الناشئة الجديدة. وحق ممارسة سكانها في إطار بناء الحدود الاستعمارية المقدسة.

ث- توفير حزمة من الحقوق بعد الاستقلال الفردية منها والجماعية، للمجموعات الإثنية داخل الدولة المستقلة وليس له أثر على سيادة ووحدة أرض الدولة.

ج-افتراض أن حدود الدولة الجديد بنفس الحدود والوحدة الإدارية السابقة لها، مما يستوجب التعامل مع مسائل تقرير المصير وحقوق الإنسان في داخل إطار الأراضي الإقليمية الجديدة.

ح- يؤكد على قدسية الحدود ويعتبر من أهم عناصر المبدأ.

ج-أهمية المبدأ في النزاعات الحدودية الدولية:

يمثل المبدأ أهم عنصر في إيجاد حلول سلمية بتطبيقه على تلك القضايا التي طرحت في الساحة الدولية لحسم قضايا تصفية الاستعمار في امريكا الجنوبية وإفريقيا، مثل قضية هي قضية بوركينافاسو مالي في 22 ديسمبر 1986.، كما استعمل لتغيير أوضاع الحدود الإدارية للاتحاد السوفياتي السابق رغم إعادة رسمها عدة مرات منذ عشرينيات القرن الماضي وفترة الحرب العالمية الثانية. كما وجد بالقضايا المشابهة التي طرحت على المحكمة الدولية، وقد نطق بنص المبدأ " تمجد حق الملكية على الأرض، موقفا الساعة في لحظة الاستقلال ولا يعيد عقارب الساعة إلى الورا[2].

---

[1] – ينظر:

Malcomshaw " the principal of utipossidetis today "British year book of international law, 67 (ox ford university press 1996) p. 98.

[2] – ينظر: د. امين حامد زين العابدين، المجلة السودانية لثقافة حقوق الأنسان، وقضايا التعدد الثقافي، العدد 8، شهر أوت 2008 ص 234.

اتضحت فعاليته بمسائل النزاعات الحدود وصيانة وحدة أراضي، خاصة في قضية يوغسلافيا الفيدرالية ونشوء الوحدات الفيدرالية، وفي الأزمة السياسية بعد ظهور النزاعات الشوفينية للصرب، ومحاولة تهميش الوحدات الفدرالية في ثمانينات القرن الماضي، مما ادى إلى ظهور جمهوريات مثل كرواتيا، سلوفينيا عام 1991 ولاعتراف بهم من طرف أوروبا في يناير1992 وجمهورية مقدونيا[1].

لقد حرص القانون الدولي في كل مرة على علو معياره، وعدم التضحية حين اصطدم ومبدأ تقرير المصير في إصدار مجلس الأمن القرار 169 عام 1961 في قضية الكونغو-" كاتيا نافا"، للحفاظ وسلامة وحدة أراضيها، وفي قضية جزيرة قبرص، وانفصال جزيرة" مايوت" من جزر القمر[2]

التطورات المعاصرة (الدولة القانونية)

يتسم العالم مند أواخر القرن العشرين بظهور تطورات عديدة في مجالات مختلفة، كانت السبب في تجديد آليات العصر، بظهور التكنولوجيا والمعلومات، ممّا أثر في أساليب التغيير والتطوير الإداري، فعادت السيطرة على رعاياها صعبة، نتيجة توحيد المفهوم للعالمية بواسطة الاتصالات الواسعة والسريعة.

إن هذه الجوانب تجعلنا ندرك أن الدولة الوطنية في ظل كل هذه المتغيرات أنها تواجه مجموعة من التحديات لفرض كيانها والحفاظ على سيادتها، إذ أنّ مبدأ سيادة الدولة الوطنية أصبح من المواضيع القابلة للجدل، نتيجة تقليص دورها وبالتالي إن فاعليتها مست حتى القوى الكبرى. إن استجابة الدولة الوطنية إلى مؤثرات البيئة الخارجية والمتمثلة في ظاهرة العولمة، وماهي أساليب التكيف المتاحة مع المفاهيم الجديدة ؟

---

[1] – ينظر:

M ,SHAW ,the principale of utipossidetis p 502

[2] – ينظر: المرجع السابق، سعد الله، ج 1 ص 143.

المبادئ العامة للحدود

المبدأ الأول: الحدود الموروثة:

الجزائر تعترف بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وتأخذ بعين الاعتبار عن المواثيق الصادرة عن المنظمات الإفريقية والعالمية ومنها اتفاقية طنجة، 10 سبتمبر 1844، بين المغرب وفرنسا ورسمت الحدود منها وتحترم العقود التي أمضيت، و، واتفاقية الفرنسية الليبية 10 أوت1955 كما كانت في العهد التركي[1].

مبدأ السيادة الوطنية:

أين الدستور الجزائر يخول كل الصلاحيات السياسية، القانونية للمحافظة على السيادة الوطنية برا بحرا وجوا في إطار المواثيق والعهود الدولية وتعتمد في صيانة الحدود أو السادة على منظومة قانونية لها صلة بالقوانين [2]، العالمية وبشهر الدفاع الجيش الوطني الشعبي على حماية هذه السيادة[3].

مبدأ حسن الجوار:

إن سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير هو مبدأ ثابت للسياسة الجزائرية وأكد عليه الراحل هواري بومدين في خطابه سنوات بعد الاستقلال وهو مضمون نصا وشرعا من طرف الدستور بمادة 07 أين الجزائر تحترم المعاهدات وبنودها.

---

[1]-تعترف الجزائر باتفاقية المنظمة الوحدة الإفريقية سبتمبر 1963 والتي تنص على تسوية الخلافات الحدودية بين البلدان ومنها المغرب، الجزائر 1963- والاعتراف بالتصريح الدول والحكومات المجتمعة بالقاهرية جويلية 1961.وفي المادة 13: من دستور الجزائر المغير 20025- الناصة بصراحة على الحدود الثابتة، والمادة 08 تكلف المؤسسات الجزائرية بالحفاظ على الحدود وتقوية استقلالية الجزائر ووحدة ترابها في إطار منظومة المغرب العربي والعالم العربي والقارة الافريقية، أي مبدأ عدم المساس بالحدود تندرج في إطار السيادة الوطنية. ينظر المرجع السابق.

[2]عرّفها جان بودان بقوله:" أن السيادة تعني السلطة العليا للدولة على المواطنين والرعايا غير مقيدة بالقانون". وعرفها -البريطاني بلاكستون (القرن18)".

[3]-المادة 25 من الدستور الجزائر يخول للبحث الوطني للحفاظ على كل الحدود الجزائرية وحماية الفضاءات البرية البحرية، والمادة 26:تقرر كل الوسائل للحفاظ على الحدود مع استبعاد أولى لجوء إلى الحرب، لذا يسهر الجيش الشعبي الوطني على تقوية سياسة حسن الجوار، وبالنظر للمادة 61 من الدستور، المواطن الجزائر المطالب بالحفاظ على السيادة الوطنية والحدود الجزائر وإلزامه حسب المادة 62- و21.

إن كل هذه المواد القانونية للجزائر يستعمل القوة في حالة نشوب صراع حدودي مع الجيران

أسر في تدخل في شؤون الجزائر من شانه أن يعالج أولا من السلطات الجزائرية سلميا (سياسيا) ونذكر بهذا الصدد الصراع القائم بالصحراء الغربية-المغرب، وصراع التوارق في النيجر. حسب التصريحات الرسمية، مثل الوزير الأول إسماعيل حمداني حين تحدث عن تأمين الحدود وعدم التدخل في شؤون الغير. إن احترام هذا المبدئ الجزائري مكتسب من حق الشعوب في تقرير مصيرها وتسيير شؤونها بنفسها[1].

مطلب العولمة.

أصبح المصطلح شائعا بعد نهاية الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقائد للنظام الرأس-مالي، ويعني نظام جديد للعالم وحركة دمج العالم بإلغاء الفواصل والحدود الجغرافية والزمنية والموضوعية بين الدول والمجتمعات وأثير نقاش المصطلح النظام الاقتصادي (اقتصاد السوق) أي تحرير التجارة وإلغاء القيود[2] على حركة رأس المال، وبالتالي ضرب الجانب الاقتصادي المتداول مما ينعكس على تحكم الدولة في مراقبة التبادل التجاري الذي كان معمولا به في السابق وكلها تمس بالحدود.

مفهوم الدولة الوطنية

كما تعد الدولة من الموضوعات التي أثارت جدلا كبيرا بين فقهاء القانون وعلماء والسياسة، جاء عبر صيرورة تاريخية عرفت قدرا كبيرا من المد والجزر، للقيام بوظائف السيادة كالدفاع الوطني، الأمن، العدالة النشاط الاقتصادي أو التجاري. مفهوم الدولة متعلق بقوة الحكم والأمن، ونظامها يشكل التنظيم الاجتماعي والواقي من المخاطر الخارجية والداخلية، ومنبع لحكم القانون كشرط جوهري مسبق للضبط بوصفها سلطة عمومية نافذة. فهي ضرورية لبقاء المجتمعات القومية التعددية، وتنظيم حماية الفرد والمجتمع[3].

---

[1] ينظر: محاظرة القاه السيد حمداني غير مطبوعة القيت بمجلس الامة حول الحدود 2006، تتعلق بالسياسة الجزائرية حول نطرها للحدود الجزائرية.

[2] ينظر:د. عبد الواحد العفوري، العولمة التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، 2000، 24 .

[3] ينظر المرجع، نفسه، 145.

أما نظرة الفكر الاشتراكي جاءت عكس الفكر الليبرالي، المرتكز على حرية المبادرة حيث أدت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، وقد سار الأمر إلى القطبية الأحادية مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في مهام الدولة من جراء الأزمة لعام 2009 المؤكدة على ذلك.

أما في الفكر الليبرالي الجديد المتميز بالسعي لإيجاد حلول لأزمات الأنظمة الرأسمالية الجديدة، البطالة، التضخم، ارتفاع عجز ميزانيات الدول وتصاعد العنف. فجاءت هذه المرحلة للحد من تدخل الدولة من خلال تبني سياسة أكثر انفتاحا وبعدا عن الدولة، والحد من قيامها بالخدمات الاجتماعية.

تعريف الدولة:

ان الدولة هي شكل السلطة السياسية المتكونة من مجموعة تملك اقليما، وتضم سلطة منضمة. كما نجدها ضمن تعريف المتخصصين مثلا:- فيليب أردان (Philipe Ardan):" فإن الدولة هي فكرة وواقع تجريد وتنظيم إنها ليست حقيقية ثابتة لكن حضورها جد حساس، عرّفها دوجي(Duguit) "أنه توجد دولة في جميع الأحوال التي يثبت فيها تفاوت سياسي (بين حاكمين ومحكومين) في جماعة معينة سواء كان هذا التفاوت في مرحلة فطرية أم في مرحلة معقدة ومتطورة. أما بوردو(burdeau):"يرى أن الدولة هي شكل من أشكال السلطة السياسية[1].

"أما التعريف الإجرائي:" فإن الدولة هي مجموعة دائمة ومستمرة من الأفراد يملكون إقليما معينا وتضم سلطة منظمة بهدف تمكين الجماعات والأفراد من التمتع بحقوقهم وحرياتهم"[2].

1- إطار المفاهيم العولمية للحدود:

بإقصاء دور الدولة وإباحة حق تدخل الشركات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية، في خفض الرسوم الجمركية على البضائع، ومنه المساس بحدود سيادة الدول، والتحكم المطلق في

[1] ينظر المرجع السابق، عبد الواحد العفوري، العولمة التحديات والفرص، ص 12-15.

[2] ينظر: حمدوش رياض، ، تحديات الدولة الوطنية في ظل ثورة المعلومات تكيّف أم انكشاف ـــالملتقى العلمي الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات – حالة الجزائر، ماي 2009 جامعة ورقلة، . ص 45

المجال التجاري، والغاء الحدود في منظمة التجارة الدولية، وعدم تدخل حكومات الدول فيها، لذا تطرح الأبعاد الجديدة للحدود الدولية[1].

2- المفهوم المضاد للسيادة والعولمة:

ويلاحظ من خلال اختلاف الرؤى الدولة والسيادة، التي تتولى أمر تدبير الشأن العام، وفرض النظام القانوني الذي ينبغي أن يتقيد به الأفراد عن طريق هيئة محددتا فيها السلطة المطلقة العليا، أمام دور العولمة الذي يمنع المراقبة، ولا تقوم بنشر الأمن والمحافظة على النظام ". عكس تعريف الفقيه الألماني جللنيك (القرن19) بأنها: تعني ميزة الدولة التي بفضلها لا ترتبط قانونيا إلا بإرادتها، والتي تحد من طرف أية قوة سوى قوتها". والتعريف الإجرائي المؤكد على عدم وجود سيادة مطلقة، ومنه عدم تمتع الحدود بخصائصه السابقة، وممارسة دورها في ظل القيود الجديدة، والسيادة في تعريفها الحديث لا تزال تمتاز بمجموعة من الخصائص منها:

-الدوام إن السيادة ببقاء الدولة وانتهائها مرتبط بالدولة.

-الخصوصية أي وجود شمولية السيادة لكل الإقليم بأشخاص هو ثرواته.

-عدم القابلية للتقادم أي أن السيادة لا تسقط حتى لو نوقف العمل بها لمدة معينة.

-عدم التجزئة أي لا وجود لأكثر من سيادة واحدة[2].

ومجموع هذه الخصائص المتشكلة للسيادة بمظهريها الداخلي والخارجي، المعبر عنهما بتمتع الدولة بالسلطان على الأشخاص والإقليم، السيادة الإقليمية والسيادة الشخصية، وإقامة علاقات مع الدول والأشخاص الأخرين للقانون الدولي كالمنظمات الدولية.

---

[1] ينظر المرجع السابق، عمر سعد الله، الاسس والتطبيقات ص 152.

[2] ينظر المرجع نفسه غربي، ص 49و50 .

وعليه فإن الدولة الوطنية تتمتع بالقدرة على تحديد نمط معين من التطور وفي مختلف المجالات (الثقافية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية....)، ليصبح هذا العامل صعب التحقيق نتيجة انتشار المعلومات وتقلص إمكانية الدولة على الحد منها، مما يؤكد صعوبة التحدث عن سيادة حقيقية[1].

3-اختلاف المفاهيم للعولمة:

أن العولمة مرادف للنيو ليبرالية أو الأمركة أو مظهر من مظاهر تطور الرأسمالية ولها مدلولات عديدة منها الأمركة والكوكبة والكونية والعالمية. لذا طغى تعبيرها في العلاقات الدولية على تعابير الشؤون الدولية مثلا والسياسة العالمية والشؤون العالمية على بقية المصطلحات[2]، وبات التمييز بين العولمة والعالمية كون الأولى مرادفة للهيمنة والثانية تعني للانفتاح، وهي شبيهة بمناقشة مصطلح الحداثة و(الغربنة) في تسعينات القرن العشرين.

تبلور مصطلح العولمة في العلاقات الدولية خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ليتطور ويبرز في مختلف العلاقات الاقتصادية وحقوق الإنسان والبيئة وسيادة الدولة، كظاهرة تتطلب مجموعة من الوسائل " الفكرية"، القادرة على اختراق الحدود والجماعات والمجتمعات والمساس بالميدان الأمني ليؤدي تراجع دور الدولة التقليدي السيادي. ودور الإعلام الموجه لسياسات معينة والكشف عن أخرى الذي كان في القديم حكرا على الدولة[3]. وقد شجعت لتحقيق أهداف مسطرة تخفي ورائها عدة أمور وهي كالآتي:

1-تكوين منظمات مدنية وحكومية سواء إقليمية كانت أم دولية، ومحاولة التنسيق فيما بينها لمواجهة الخطر الذي يهدد البشرية جمعاء كالتلوث البيئي الهائل بسبب التطور الصناعي الكبير الذي صارت تعيشه الدول.

---

(1) ينظر المرجع السابق، العفوري ص 66 .

(2) نظر الدكتور صبري عبد الله، فيعرفها بأنها:" ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والثقافة والاجتماع والسلوك ويكون الانتماء فيه للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول "كما عرّفها محمد عابد الجابري " بأنها الهيمنة وفرض نمط واحد للاستهلاك والسلوك "

(3) ينظر المرجع، فلاح سعيد جبر، مشاكل نقل التكنولوجيا (نظرة الى واقع العالم العربي)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ماي 1972، ص 129.

2- اعتمادها على مصطلح جديد وهو التنمية البشرية المستدامة"، هدفها الإنسان وتطوره وخلق نوع من التساوي بين كل البشر فبالتنمية، أو خلق الإنسان العالمي والفكر الواحد، وخلق ولاء خارجي للفرد لهيآت أخرى غير دولته الوطنية، وبالتالي فقدان السلطة على الأفراد داخل الدولة.

3- تطويرها سياسيا وقانونيا لمفهوم حقوق الإنسان عكس المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية وخصوصية كل حضارة يحدان من عالمية حقوق الإنسان، وأصبحت ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول[1].

4- تطوير ها لمفهوم الأمن البشري وفي كل المجالات، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، أن الأمن الدولي يتحقق من أمن الدول والأمن البشري.

العولمة الاقتصادية:

تشجيع الشركات متعددة الجنسيات، بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة والعولمة الاقتصادية المؤثرة في مستوى التنمية الاقتصادية العالمية بالجنوب الفقير المتخلف والشمال الغني المتطور.

العولمة السياسية:

وهي نوع من التبعية استنادا إلى عامل القوة، ببروز الأشخاص الطبيعيين وتزايد دورهم في صنع السياسة الخارجية، وحتى الداخلية للدول متقدمة أو تابعة، والتحكم في القرار الدولي، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بسبب إستغلال ثورة المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية مما ساعدت على فرض عولمة الأمن الدولي[2].

---

[1] - ينظر:

Rosière S. - Géographie politique et géopolitique, une grammaire de l'espace politique,[1] Ellipses, 2003 p 97.

[2] ينظر المرجع، عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد، الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، 1999، ص 156.

إن التطور التكنولوجي للاتصالات أو مجتمع المعلومات، حيث ظهر مجالات، منها تكنولوجيا الصيد، تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا المعلومات على حد تعبير" ألفين توفلر"، التي رسمت الملامح الأولى لمجتمع المعلومات. مما تولد عنها المعرفة الجديدة، باعتماد مبدأ (المعلومات تولد معلومات)، ممّا يجعلها متجددة ولا تنتهي، ويفسّر أهميتها ومكانتها كمادة أولية أساسية فتجعله مجتمع[1].

التأثير المعلوماتية على الحدود:

بتدخلها في عناصر الدولة، الأرض، الشعب والسلطة المجسدة للسيادة، أمام تراجع دور الدولة سواء في السلطة القانونية أو الهوية أو ممارسة الحكم، ومنه تراجع المفهوم التقليدي للدولة القومية، للاعتبارات الجغرافية، (إلغاء عامل المكان والزمان)، تراجع الدولة الوطنية مقابل بروز مفهوم العالمية الذي لا يعترف بالحدود، مما يأثر على سيادة الدولة بالترويج لسياسة أو ثقافة أو فكرة معينة. وبها أصبح الضغط على الدول الضعيفة فافسد مفهوم الحدود عموما، (عالم بلا حدود)[2].

مطلب الاتفاقيات الضابطة للحدود:

المفهوم الخاص لاتفاقيات الحدود:

هي قاعدة عامة تلزم طرفي الاتفاق، وتمثل قاعدة أساسية كما تعتبر صك تأسيسي للمنظمات الدولية، وبهذا التزاميها لكل دولة ترسم حدودها وفق ما يرد فيها من حدود.

المفهوم الخاص باتفاقيات الحدود:

هي نصوص عقدية شارحة للاتفاق تستخلص من قبل ممثلين للقانون الدولي وتسمي بمسميات عدة (معاهدة، بروتوكول، عقد، اتفاق، دولي أو تبادل رسائل). ومهما تعددت الاصطلاحات فهي تمثل وثيقة معتبرة في إطار القانون الدولي، كما هو الحال بالنسبة للاتفاقية،

[1] ينظر المرجع السابق، المخادمي، ص 33

[2] ينظر المرجع السابق، فلاح سعيد جبر، ص 145.

وهي المعاهدات القائمة بشأن نظام الحدود الدولية في إطار العلاقات الودية مع دول الجوار، ومبينة خطوط ترسيم الحدود في ما بينها، كما تخول الدول بموجبها إنتزاع جزءا من أقاليمها وسيادتها عليها، ويوجد نوعين اتفاقيات شارعة، واتفاقيات عقدية.

الشارعة: هي التي تضع وترسي قواعد طابع عالمي، او عام من حيث التطبيق.

العقدية: هي التي تبرم بين دولتين أو عدد قليل من الدول المعنية، بموضوع تحديد الحدود او موضوع خاص يتعلق بتلك الدول. وتشكل تلك الاتفاقيات مصدرا مهما بالنسبة للأحكام القانون الدولي للحدود تلجأ إليها الدول والمنظمات الدولية والقضاء الدولي دون سائر المصادر الأخرى، بالنظر إلى أثرها القانوني القوى المنشئ للقواعد القانونية وتعهد الأطراف باحترامها[1].

مضمون الاتفاقية الحدودية:

تتميز بدقة المصطلحات ومراسلاتها – التناسب مع الميدان والهدف- الطرق وكذا إمكانية تحقيق الهدف العام. تفصيل الحدود ومعرفة في الاتفاقية، بوصف برسم بدقة للتخطيط من التعريف الشامل إلى التعريف الأساسي، وتعريف الخط الفاصل المرتكز على معطيات أصلية، وتبيان المميزات المختلفة. بما فيها الطبيعة الفيزيائية (النهر، البحيرة، الجبال، الحوض والجيومتريك)[2].

الطابع الإجرائي للاتفاقية:

ما يميز اتفاقيات الحدود هو الإجراء المعقد، حيث تبدأ مفاوضات بين الأطراف المعنية، ثم التوقيع بعد موافقة المندوبين على نتيجة المفاوضات وتحديد المكان والتاريخ التي ستبرم فيه الاتفاقية[3].

الطابع الإجرائي للاتفاقية:

[1] ظهر في اتفاقية كلومبيا البيرو 22 سبتمبر 1829 هذا في القرن 19 وفي اتفاقية الطابق عام 1934 في القرن العرشين، وبين السعودية واليمن في 2000.

[2] ينظر المرجع السابق، Délimitation des frontières étape par étape p 21.

[3] ينظر المرجع السابق عمر سعد الله، ص 56.

1–الإمضاء : حين يتم الانتهاء من ديباجة النص، يقوم الممثلون السامون للدولتين بإمضائها كل حسب شكل دستور كل دولة، وينظم حفل إعلامي بالمناسبة، للإعلام عن انتهاء الرسمي للمفاوضات.

2–المصادقة : إن إجراء التصديق يقصد به إجراء دبلوماسي، يتخذه رئيس الدولة عادة ليؤكد به توقيع مندوبية على الاتفاقية، أو المقبول بصورة رسمية من السلطات التي تملك حق العقد باسم الدولة. مما ينطوي عليها تعتمد الدولة باحترام الاتفاقية ابتداء من انجاز الوثيقة فتصبح الدولة مرتبطة بالاتفاقية لخطر تبادل وثائق التصديق (بروتكول تبادل المذكرات) غير قابلة للاحتجاج[1]. وتتم بإجرائيين واضحين:- الأول المصادقة الناجمة عن دستور داخلي، وفي حالات عديدة يتعلق بالموافقة عن طريق البرلمان الوطني، وفي دول أخرى عن طريق رئيس الدولة.

3–إجراء التسجيل والنشر: يتم على مستويين، الأول على المستوى المحلي والدولي، أي بنشر كل طرف مضمون الاتفاق حول الرسم الحدودي، بهدف معرفة قبول كل الأطراف المعنية سواء السيادة الوطنية، وحتى المواطن المعني بالرسم، ليتم رسمه واحترامه فيما بعد.

3–1النشر على المستوى المحلي: بنشره في الجريدة الرسمية، أو في مرحلة مماثلة بشكل رسمي، وعدم احترامها يمكن أن يترتب عنها إجراء غير مرغوب فيه، كونها اتفاقية وبالتالي المساس بالقانون الدولي، في حين لا تكون ذات فعالية في الأمر القانون الدولي[2].

3–2النشر على المستوى الدولي: يتم على المستوى الخارجي (الدولي)، وهو إجراء تعمل من اجله الدول المعنية بالموافقة وتكون مرتبطة بالالتزام، حيث تقوم أطراف هذه الاتفاقيات بتسجيلها لدى الأمين العام للأمم المتحدة وفقا للمادة (102) من ميثاق الأمم المتحدة. لتقوم الأمانة العامة للمنظمة بنشرها في سلسلة معاهدات الأمم المتحدة في المجلدات الشتوية المتعلقة بذلك. وتوزيعها على جميع

---

[1] اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1965 في مادتها 27:التي ذكرت انه لا يجوز لطرف في معاهدة ان يحتج بخصوص قانونه الداخلي والمادة 46 الناصة على عدم جواز الحق لأية دولة ان تحتج بان التعبير عن رضاها الالتزام بالمعاهدة قد تم بالمخالفة لحكم في قانونها الداخلي متعلق بالاختصاص بعقد المعاهدات لابطال هذا الرضا، الا اذا تعلقت بقاعدة أساسية من قواعد القانون الداخلي.

[2] ينظر المرجع السابق، ص 22-23.

أعضاء المنظمة وكذلك لدى جامعة الدول العربية إلى الأمين العام للجامعة مباشرة. وهي إجراءات مشتركة بين الأطراف المعنية لتأكد تعاونية الإجراءات في اعتماد هذه الاتفاقية[1].وفي كل الأحوال الاتفاقية الثنائية للحدود، تعتبر عمل نهائي عموما وبتبادل الوسائل التصديق[2].

وثائق اتفاقية الحدود: تحتوي الاتفاقية للحدود على الملفات التالية لتكتمل ويتم التصديق عليها:

1- يجب أن تتضمن الخرائط بمقياس 25.0001. مع رسم الخط الحدودي ومكان العلامات، والوصف المفصل لخط الحدود[3].

2- البطاقات البيانية لنقط الارتكاز وعلامات الحدود مع الصور الجوية المزودة بالبيانات الإيضاحية[4].

3- جدول جامع إحداثيات النقط الضابطة للحدود [5].

4-ملف الحدود: وهو ملف تقني يحفظ في المصالح المختصة، ويتكون من ملفات متعددة:

أ- وثيقة العقد (الاتفاقية) – محضر جلسة وزراء الخارجية. -35 خريطة حاملة للرسم مقروءة. -النص والمخطط الاستعماري (مخطط الملحق).

ب-ملف الأعمال التحضيرية: يتضمن صورة فتوغرافية جوية مبينة للعلامات الحدودية. – ورقة قراءة بيانات الخريطة وعلاماتها. – بطاقة تعريف العلامات الحدودية.

ت-ملف خاص بالتقاط صورة جوية بمقياس 35.0001 :. – شفافة. -نسخ ورقية للصور الجوية. -جدول جامع.

---

[1] – ينظر:

(Daniel BARDONNET, "Les frontières terrestres et la relativité de leur tracé", R. CA. D. 1.[2] 1976- V, p. 50).

[2] – ينظر: المرجع السابق :Délimitation p 23

[3]ينظر جدول تحديد النقاط الجيوديزيائية من اتفاقية الجزائر-تونس، ص 101-131

[4]– ينظر نموذج لتونس

001 ,PRV 0 E S I G N A T I 0 N:OUED GHOUND EDEZANA. OBSERVATIONS. PF. COORD EIU:N 468125. 24 et 4087995. 06 et 0. 81. COORD GEG:I NDEF:8'38'31"398. 36'56'24"343. N'DEF:001N F:1.

حتى رقم 131، عند النقطة 249، بئر زيقران .

[5]– ينظر المادة الخامسة من اتفاقية الجزائر تونس المنشورة لدى الامانة العامة للأمم المتحدة طبقا للمادة 12 .

ث–ملف جيوديزيائي[1]:– به شريط وشريط يدوي لملاحظات دوبلي. قائمة حسابات نقاط دوبلي. – ملاحظات وحسابات التوجهات الاسترونومية وأنزيمات المكان.–ورقة الملاحظات حول مدى النشاط بالمجال الحدودي– ورقة حسابات المجال الحدودي. – ورقة معينة للعلامات الجيوديزيائية[2].

ج– ملف خاص معدات الصور الجوية:–ورقة ملاحظات مسجل العمليات. – ورقة حسابات نقاط مقر التسجيل. –صورة جوية كاملة مع النسخة الأصلية. –سجل النقاط للمجسم التحضيري. –قائمة الحسابات المثلث الفضائي. – الصورة المكبرة الكاملة.

ح– ملف تأصيل القراءة للخريطة بمقياس 250001/. – مجسم وقتي من 55 ورقة بقياس السابق موثق. –شيفرة المجسم الوقتي. –ملف الصنع الكامل للطبع النهائي لكل جزء وفيها يختلف العدد حسب الدولة. –الملف الكامل. –النسخة ألام للطبع الخمسة وخمسون ورقة.

خ– ملف تعيين الحدود: بطاقة التعيين. – بطاقة ثانية للتعيين. – ورقة حسابات الاختلالات (الزمنية والمكانية). بطاقة زرع العلامات الحدودية. – ورقة الملاحظات. – ورقة الحسابات.

د– ملف الحسابات التقنية المختلطة(CTM):بطاقة المكتب. –بطاقة الميدان. –وثيقة استقبال محضر الجلسات لرؤساء المشروع. –صورة مكبرة.

ذ– ملف أشغال الرسم:–بطاقة العلامات. – ورقة الملاحظات. – ورقة الحسابات. – صورة طبيعية.

ر– ملف حصيلة محضر الجلسة[3].

ز– ملف الرسم النهائي للحدود:

---

[1] ان اصطلاح الجيوديزيائي: ه هي كلمة اغرقية، تقسم لقسمين بمعنى تقسيم الارض، وان مفهومه العلمي، متعلق برسم الخريطة ومتعلق بالفصل في نقاط الاختلاف. ويقصد به أصلا لرسم البطاقات، استعماله يفيد في ابعاد المشكلة وشكل الأرض، ويعرفه الالماني: فريديريك روبارهالمارت (1843–1917)، بانه علم تمثيل سطح الارض، بشرط ضموله تحديد مجال الجاذبية الخارجي للأرض، وقاع المحيط، وتاريخيا يستند على علم الهندسة، ويلتقي فيه العلوم التالية (علم الفلك–علم الفيزياء–علم المحيطات)، كما انه يدرس حجم وشكل الارض وخطورة الميدان، ويستعمل النظم المرجعية أي مسقط البيانات على الخريطة، وتوحيدها المعطيات الجغرافية، ورسم الخرائط بشكل عام.

[2]– ينظر إتفاقية الجزائر تونس في هيئة الأمم المتحدة، 1996، الورقة الخاصة بتدقيق العلامة جيوديزيائية.

[3]ينظر المصدر اتفاقية الجزائر– تونس المسجلة في هيئة الامم المتحدة بتاريخ اكتوبر 1996 تحت رقم:1936، 2001، برمز 33207–33199. ص3–193.

تقرير الرسم التجريبي ل55 مرة بقياس250001/. – بطاقة المعينة لنقاط الاختلاف. –وصف دقيق للحدود(تفصيل)[1]. –مسجلة التي تحتوي على رقمية الخط الحدودي.

س–الملف النهائي: علبة من 55 بطاقة بقياس المشار إليه ممضاة. –بطاقة معلنة للعلامات ونقاط الحدود (338). –وصف دقيق للحدود تفصيلي. –جدول ملخص لمعطيات الحدود ونقاطها. –جدول ملخص للمعطيات الجيوديزيائية. – صورة للمعلومات بقياس350001/. نسخة من محضر جلسة نهاية الأشغال.

ملحق الثاني: ويحتوي ممثلي اللجنة المشتركة، لكل بلد أعضاء منها متخصص، والدبلوماسي، والعسكري.

مطلب علم الخريطة والحدود.

تعريف الخرائط:

تدخل خرائط الحدود ضمن مواضيع القانون وكما أشرنا أنها توضع لضمان حقوق الدولة، ولهذا يحتم علينا تعريفه لأنه أصبح علما قائما يساعد على توضيح الحدود ومنه مجال السيادة.

تعريف الخريطة:

تعريفها هي عبارة عن تمثيل لسطح الكرة الأرضية أو لجزء منه ويشمل توضيح الظواهر الطبيعية والبشرية التي تبرز على الخريطة من حيث توزيعها الجغرافي والصفات التي تميز بعضها عن بعض[2].

لذا تعتبر الخريطة سند قانوني في القانون الدولي العام وتستعمل كإثبات لحقوق السيادة، فيعرفها اهل الاختصاص على انها تمثيل لظاهرات سطح الأرض أو جزء منها بمستوى معين يدعى مقياس الرسم ومسقط معين يشار إليه برموز معينة، او خيوط ترسم على الخرائط لتبين أراضي

[1] ينظر جدول وصف الحدود نفس المرجع ص، 75-78,

[2]-ينظر:–أحمد بن أحمد بن حمدان، الريعاني، قراءة الخرائط هي الوسيلة لفهم العالم من حولنا، جامعة السلطان قابوس، 2008/2005ص 15

السيادة وهي عبارة عن مخططات توضع من لدن خبراء في سياق اتفاقيات دولية تحد فيها علامات الحدود الفعلية أو الواقعية المتعلقة بنطاق إقليمها الذي يمثل مجال عمل الدولة وممارسة كل مناحي الاختصاص ويصادق عليها في سياق اتفاقيات القانون الدولي*.

دور الخرائط:

تستخدم الخرائط كوسيلة شرعية لتعديل الحدود أو التوسع الإقليمي لدولة معينة، كما تؤدي إلى الثبات والاستقرار القانوني، ومنه تعويض أي أساس آخر في مسألة الحدود الدولية. إن تحديد مسار خط الحدود لا يقوم إلا على استنادا قرارات حكومات الدول، بهذا يطرح الإشكال حول طبيعة الخرائط، وميزاتها والإجراءات المرتبطة بها، وقيمتها القانونية عند تسوية نزاعات الحدود ومقياس رسمها.

الخريطة والحدود:

ان الخريطة عمل ثانوي مقارنة مع ما تمثله وفقا للقوانين الخاصة، كيف هي حتى تسمح لنا راية صورة الخريطة فيما يخص درجة الصورة، رسم، صورة فضائية، لذا الخريطة ليست صورة مسجلة، ولكن صورة مصنوعة من استنتاجات مجهود إبداع إنسان، وتجسيدها ينفذ باختيارات مؤلف ظواهر لتقديمها ثم برمزية كتابية، إذن الخريطة ليس انعكاس شفاف لحقيقة خارجية ولكن بناء موجه ومنتقى قطعة بقطعة صحيحة أو خاطئة. فبناء الصورة الرمزية تجمع وفق مجموعة من العمليات.

1-الإسقاط: بمعنى تشيد متعلق عملية حسابية بين مصادر النقاط للمساحة او مساحة مسطحة أو متطورة كخريطة.

2-التصغير: وهي تطبيق في الظاهرة بكتابة وفق السلم المختار.

3-التعميم: وهو إجراء يسهل المعلومات الفضائية لجعلها ضرورية عن طريق الكتابة.

* - ينظر المرجع نفسه، ص 27.

4-الترميز: بمعنى اختيار الرمز أو الإشارة المتعاهد عليها لترجمة المعلومات المستقات من الميدان.

5-الإنتاج النهائي: ربما هي رسم كنظام سيميائي معقد في فضاء يعاد تسجيله في فضاء آخر باستعمال رموز مختلفة، ايقونية، لسانية، تكتونية (بترجمة العلاقة الفضائية الكتابية بالفضاء جيوديزيائي[1].

تحظى الخرائط الجغرافية المتداولة في العالم اليوم باهتمام كبير، لإظهارها الواقع كأنه مقسم بحدود ثابتة لا نزاع عليها، عكس الواقع المخفي بؤر التوتر، ويعود السبب إلى اختلاف أطرافها على خط الحدود، . للخريطة دور أساسي كمستند للقانون الدولي العام، كإثبات حقوق السيادة عن الأقاليم، كونها تمثل الظاهرات لسطح الأرض[2]، أو جزءا منها على سطح مستوى بمقياس رسم ومسقط معين ورموز معينة وهي عبارة عن مخططات أو خطوط ترسم على الخرائط لتبين أراضي السيادة توضع من لدن خبراء في سياق الاتفاقيات الدولية تحدد فيها علامات الحدود الفعلية أو الواقعية المتعلقة بنطاق إقليمها[3] الذي يمثل مجال عمل الدولة وممارسة كل متاح الاختصاص ويصادق عليها الطرفين في سياق اتفاقيات القانون الدولي، كما هو مفصل في عنوان التخطيط المتعلق بتفصيل الخبراء[4]

تطور الخرائط الحدودية:

لقد تطورت الخرائط الطبوغرافية وأصبحت تنتج في الغطاء عن طريق الأقمار الصناعية التي تعتمد في مجموعة من عوامل منها:

---

[1] ينظر المرجع، بن حمدان اليعان احمد بن احمد، قرائة الخرائط لفهم العالم من حولنا، جامعة السلطان قابس، 2005 ص 129.

[2]-ينظر:

Belhedi A - 1992:L'organisation de l'espace en Tunisie. Pub FSHS,pp49-67.

[3]-ينظر:

Board C "Report of the Working Group on Cartographic Definitions", Cartographic Journa 29 (1), 1992, 65-69l

[4]-عموما موضوع مسألة رسم الحدود في دول المغرب العربي الذي يعتبر جزء من النظام الحدودي في قارة إفريقيا بحكم الجوار وهو جزئها الشمالي وكذا نفس النظام الذي طبقه الاستعمار في الفترة التاريخية الاستعمارية وكما هو معروف الخطاب حول الحدود في إفريقيا بنوع من الذاتية وقد عرف بانه موروث استعماري أو بروليتاري.

أ-وضوح حجم التغطية الأرضية لجهاز الاستشعار التغطية المجسمة، القدرة على تمثيل أبعاد جهاز الاستشعار.

ب-تعتمد دقة الخرائط على كم المعلومات المتضمنة الصورة على درجة الوضوح المكانة للصورة المرئية الفضائية، قامت هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية عام 1941 بصناعة ونشر أو مجموعة مواصفات درجة دقة للخرائط النموذجية والتي عدلت عام 1947.

ج- لازالت تستخدم هذه المواصفات التي تبنتها منظمة حلف الشمال الأطلسي والأمم المتحدة المواصفات النموذجية للإنتاج الكارتوغرافي، الموصي بها لإنتاج الخرائط الأرضية للاستخدام العالمي بالإضافة إلى منظمات تعمل في إنتاج الخرائط بالعالم. (1)

د-وقد حددت المواصفات أقصى خطأ في درجة الدقة الأفقية مسموح به هو 0.02 بوصة لمقاييس الرسم الأصغر من مقياس 1.24000 بينما أقصى خطأ عمودي للارتفاع هو عبارة عن نصف قيمة الفاصل الكنتوري، وبالتالي تعتبر نسبة اختيار 90 نمن النقاط على الخارطة هي المعيار لتحديد درجة الدقة ومطابقتها مع هذه المواصفات القياسية.

تاريخ الخرائط الحدودية:

خريطة المعتمدة "هيراولي" في منتصف القرن 18م، وطبعت في باريس خريطة "كارس ريتر" 1967 وهو عالم الماني يعتبر أحد مؤسسي علم الجغرافية الحديث[2]. والخريطة التي تتعلق بحدود الكيانات السياسية وهي مرسومة في كتابه علم الأرض منشور في بضعة 10 مجلدات اعتبارا من 1818. وأخيرا خريطة وليام بالجريف 1962 الرحالة الانجليزي وهي خريطة لكيانات الجزيرة العربية وتضمنت كتابة وسط وشرق الجزيرة العربية[3].

---

(1)-ينظر: محمود صلاح الدين عرفه، تعليم الجغرافيا وتعلمها في عصر المعلومات، عالم الكتاب، القاهرة، 2005، ص 76.

(2) - ينظر:

Dollfuss O -:L'analyse géographique; Que sais-je? Puf,1971. p 56

(3) ينظر المرجع:

Daniel Bardonat ; les frontiere et la relation de leur tracé ,probleme juridiques, choisis,R.C.A.D.I.1976P 18.

الذي يروي رحلته بالمناطق بين عامي 1862– 1863 وقد نشر الكتاب عام 1868 والخرائط الخاصة بالدول العربية الخريطة التي ضمتها البحرية في مرافعتها أمام المحكمة الدولية عام 1896 فقدمت الخريطة رعتراتش 6 سي، ثم خرائط العهد الاستعماري: تعتمد الدول العربية في نعظم الحدود مثلا على خرائط العهد الاستعماري وعلى تلك التي وضعها أفراد أجانب من الرحالة ومن علماء زاروا المنطقة مثل خريطة الأخوين أوبتر قبل 1717 للدولة العثمانية وفارس تمثل خريطة للمشرق العربي تبين حدود الكريت والدولة العثمانية، كما تضمنت

أنواع الخرائط المعتمدة دوليا:

الخرائط الرسمية:ويعتمدها القانون الدولي للتعبير المادي عن إرادة الدولة أو الدول المعنية، ولأنها ذات قيمة استدلالية، تلحق بها المعاهدات أو قرارات التحكيم المتعلقة بالحدود، أو تقارير لجان لحدود المشتركة، وتصدرها دوائر رسمية للدول، مع توضح الطلب وهي ثلاث أنواع:

الخريطة الملحقة بمعاهدة الحدود:

تعتبر جزأ لا يتجزأ من المعاهدة، الخرائط التي لا يشار إليها في نص المعاهدة، وتتوزع الخرائط الرسمية من حيث القيمة الاستدلالية، الخرائط في أطلس رسمي. ويتم تقييم الخرائط وفقا للمصداقة، الخرائط التالية منها السياسية، العسكرية، والتقنية، وتبين طبيعة الحدود في دول المغرب العربي.

خلاصة:

إن مسالة الحدود في دول المغرب العربي تشكلت في ظل ظروف متصارعة وتحت ضغط استعماري توسعي لذا فالتنظير للقواعد الأساسية تنطلق من الفهم الصحيح والتطرق لجميع المعارف والنظريات التي ترسم القواعد لبناء أي حدود، دون مراعات شكليات لتتحجج بها أي جهة أو طرف يريد ترسيم حدوده. ولعل الأعراف والقوانين الدولية قد تضاربت في بعض الجزئيات إلا أن الاتفاق بدى جليا في النصوص القانون الدولي.

ولعل مبحث المبادئ الأساسية التي كانت الطريقة الوحيدة لتجنب صراعات قد التزم بها الجميع في رسم حدودهم، لأنها تخدم المصلحة الجوارية، وتساعد على تفادي تضحيات أخرى، كما تقر بحسن الجوار والتعاون للتكامل الجهوي أو الإقليمي. سواء تعلق بالبر او البحر أو النهر وحتى الفضاء.

كما أن الدولة ومفهومها العام التي تصهر على تطبيق القوانين الخاصة بها وحماية حدودها، استلزم التطرق أليها لتكون مرجعية أساسية، وذلك للتغيرات الطارئة في كل فترة مما استوجب الوقوف عندها وخاصة في ظل الظروف العولمة والياتها التي حتما ما تلعب دور في المساس ببعض الجوانب التي يمكن أن تِثير جدلا أو خلاف بإمكانه التطور لنزاع حدودي.

ولأن الموضوع متعلق بالرسم للحدود فكان لزاما توضيح، السيادة لأنها جزء من الحدود وهي الأساس الذي يحفظ الحد من التجاوز بالإضافة إلى الخريطة التي يبين الأصل من الفرع وتحدد الالتزام في حالة خراب المعلم الحدودي وفق القانون الدولي.

ولكي تكتمل الفكرة بكل وضوح في رسم الحدود في دول المغرب العربي بالإضافة إلى ما سبق، يجب التعرض إلى أهم نقطة تعرض إليها المغرب العربي سواء كان بمراجل أو في نفس الفترة إلا وهو الاجتياح الاستعماري بمختلف تصوراته وهو ما يكون محل الفصل الثاني.

الفصل الثاني

رسم الحدود بين قوة الاستعمار وضعف منطقة المغرب العربي

اتخذت فرنسا الجزائر نقطة انطلاق نحو المغرب العربي لموقعها الجغرافي الجد هام، بحيث تمثل همزة وصل بين شمال أفريقيا والسودان الكبير، وقد اعتبرت منذ القدم بخصائص مميزة سمحت للشعوب بالمرور إلى أوروبا، بحيث الجزائر يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، تونس وليبيا شرقا، النيجر ومالي جنوبا، موريتانيا، الصحراء الغربية والمغرب الأقصى غربا.

إن اتساع المساحة الجغرافيا يوفر للدولة عمقا استراتيجيا للدفاع امام الغزو الخارجي وكون الجزائر تحتل بموقعها المتميز في منطقة المغرب العربي بين الدول لمجاورة في جنوبها والمطلة على البحار [1]. فالجزائر تحتل المرتبة الاولى بعد انقسام السودان الذي كان يتصدر سابقا العالم العربي، كون الجزائر تتربع على مساحة 2381741 كلم^2 أي 12/1 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ 30000244 كلم^2 مربع وهذا ما يؤهلها للعمق الاستراتيجي المتميز[2].

نجد بمساحتها تضاريس المؤثر في مركزها الدولي، كما نجد بالجزائر طرقات قديمة ومعاصرة في العهد الاستعماري وضمن الدولة المستقلة حيث كانت تقطع الجزائر طرقات وممرات قديمة جدا كانت تستعملها القوافل التجارية والغزوات وحركة الأشخاص في كل الفترات تبحث عن أماكن آمنة للعيش أو طلب العلم وحديثا شبكة طرقات اقتضتها الضرورة وكذا التواصل فيما بين المغرب العربي

ولعل رسم الحدود وفق الاتفاقية الحدودية القائمة على الموروث السابق إلا في بعض النقاط التي عرفت جدلا وصعوبة في رسمها نظرا لتطور المنظور الحدودي الجديد على المنطقة .

الشيء الذي جعل هذه الشعوب لا تنظر إلى الحدود ولا تعطيها قيمة عدا الحدود الطبيعية البحرية التي دافعت عنها شمال افريقيا المغرب العربي وعلى رأسهم الجزائر رائدة الجهاد، في القرون 16 و17و18[3].

---

[1]–ينظر: غضبان المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم عنابة الجزائر، 2007، ص 210

[2]–ينظر:

« Histoire du Sahara et Route et piste du Sahara ;dans « Algérie –Sahara ;Encycl.col.et Marit. II ; 1946 ;p 41-45 et 327-336.

[3]ينظر: –الجيلالي عبد الرحمان محمد: تاريخ الجزائر العام، الجزء الثالث، دار الثقافة، بيروت، 1980 ص ــ32.

المبحث الأول: الاستعمار ورسم الحدود

إن اعتماد فكرة رسم الحدود في المغرب العربي كان أساسه ضرب القوة البحرية الجزائرية وذلك ابتداء من الفكرة الأولى احتلال النقاط الساحلية إلا أن المشروع تخمر لتتوسع القوات الاستعمارية نحو الداخل ومنها بدأ التخطيط لتحديد الملكية التي كانت القوة الجزائرية طرفا أساسيا لرسم الخريطة الجزائرية وبالتالي إن المغرب العربي أساسه الجزائر ولعل حركة القوة الاستعمارية أثبتتها الأحداث من مقاومات كانت متصلة ببعضها البعض سواء شرقا أو غربا أو جنوبا، وإن حركة الاستعمار كانت في ثلاث اتجاهات[1]:

الأول انطلاقا من الجزائر نحو الغرب بالقضاء على مقاومة الأمير وبالتالي الحدود المغربية الجزائرية وناحية الشرق التونسية الجزائرية مما جعل فرنسا تتخذ إجراءات امنية وإدارية وحتى تغير نمط معيشة القبائل الحدودية من جهة ومن جهة اخرى إبرام اتفاقيات سلام مع القبائل المغربية لأجل احترام الحدود[2]. ثم من الشمال إلى الجنوب ابتداء من الجنوب الغربي إلى أقصى الجنوب، ومن أقصى الجنوب الغربي إلى الجنوب الشرقي ثم في اتجاه الجنوب وفي حركة المقاومة الجزائرية الصعود مرة ثانية ناحية الجنوب الشرقي أي الحدود الليبية الجزائرية. ثم هناك حركة من إفريقيا الغربية الفرنسية لرسم الحدود المالية والموريتانية للوصول إلى ربط الجزائر بباقي دول المغرب العربي وكذا الدول المجاورة، بالإضافة إلى دور إيطاليا بعد الاحتلال الليبي وتكاتف قوات الاستعمارية الايطالية الفرنسية ناحية الشرق، وأما ناحية الغرب القوة الفرنسية لحامية للمغرب والمستعمرة لموريتانيا مع القوة الاسبانية في تحديد الصحراء الغربية وبهذا نجد أن حركة رسم الحدود بدأت بالجزائر وانتهت بالجزائر. لذلك ركزنا على الجزائر كمحور في رسم الحدود الجزائرية[3].

---

[1]-ينظر:

L. SABATIE A Propos d'un Manuel de Géographie .L'Etude de la géographie de l'Algérie par la-carte . R.A. PP 227-232,

[2] - ينظر: المرجع السابق، ص 34.

[3]-ينظر: جمال قنان: عنصر في الازمة الجزائرية ــ الفرنسية عام 1827 م، وحدة التراب الوطني، مجلة التاريخ، عدد خاص (الذكرى الثلاثون لأول نوفمبر) 1984 ص 9.

الدور الاستعماري في إنشاء الحدود:

لقد لعب الاستعمار في تقسيم العالم العربي إلى الكيانات القائمة الحالية، إذ سجلت بريطانيا دورها في المشرق، ونجد الاستعمار الفرنسي الذي وضع نفس الديناميكية في جل منطقة المغرب العربي بالرغم من أن جزء منه كان مرسوما قبل قدوم الاستعمار الفرنسي.

وقد سجلت المصادر أن المنطقة عرفت في مراحل سابقة، ظروف وحدة وتجزئة في العالم العربي وعموما عرفت تاريخيا وحدة متماسكة لمكوناتها من مصر حتى حدود الأطلسي[1] مرورا سواحل شمال إفريقيا وصولا على مجريط (اسبانيا) كما عرفت محاولات التجزئة بسبب الزعامات القبلية بالرغم من محاولات توحيدها سياسيا ودينيا. من بعض القبائل الكبرى بالمنطقة تحت غطاء ديني، بالإضافة إلى بقائها منطقة حضارية وكتلة سوسيولوجية متراجعة لا تعرف حواجزا أو حدودا بالرغم من التحولات السياسية ومحاولة التدخلات الأجنبية التي أدت في نهاية المطاف إلى إحراز ظاهرة الحدود خاصة في أواخر الهجومات الصليبية بقيادة إسبانيا[2] ومطاردة المسلمين الذين هجروا من مجريط، والتي تمخض عنها مخروج المغرب من الطاعة إلى الخلافة الإسلامية، وإبعاد دور الجهاد الذي كانت تقوده الجزائر من 1518- 1830[3].

ان آخر بوادر حدود جزائرية مغربية التي تمت باتفاق ممثل حاكم الجزائر بهذه الفترة والممثل المغرب على وضع خط للحدود، بفصل يبين مجالي كل منهما، وهو الخط الأول من نوعه في العالم العربي وبالمغرب العربي خاصة وبإفريقيا كذلك. رغم نظرة المغرب للدور العثماني المعادي، والمسبب في تجزئة المغرب العربي. وهذا يرجع للدوافع التجارية التي كانت تربطه بالدول الأوروبية

---

[1]-ينظر:

Augeust Barnard .L'Atlas Marocain ; d'après les document originaux ; par Paul Schnel 1898; Alger p 329 .

[2]-ينظر: احمد نوفيق المدني، كتاب الجزائر، ط2، البليدة، 1962، ص 12

[3]-ينظر: بوشارب عبد السلام، ثورات الجزائر المعاصر (نماذج من سياسة فرنسا للتوغل في الجنوب الغربي الجزائري، بلاد السنغال من خلال فتوى قورارة 22 جوان 1893)، الجزائر ــ بيروت، دار البلاغ ــ دار ابن كثير 2001. ص 67.

والاتفاقيات التي تمحض عنها في المسائل التالية، مضيق جبل طارق وجربه إلى اقتسام جزء من أراضي المغرب ومليلة والجزر التابعة له[1].

أطماع وأهداف أوروبا (مجال النفوذ) إنشاء الحدود:

لقد لعبت الدول الأوروبية دورا أساسيا بدافع الأطماع دورا معقدا نظرا لأهمية المغرب العربي استراتيجيا لكونها في الواجهة المباشرة للبحر الأبيض المتوسط لذا انعكست عوامل تخطيط الحدود بين أقطار المغرب العربي كما يمثل المنطقة التي تعبر إلى المستعمرات الأوروبية بإفريقيا جنوب الصحراء التي كانت هدف اندفاع القوة الاستعمارية[2].

وللأهمية الاستراتيجية الجهوية بموقعها القريب من القارة الأوروبية، ومحاذاتها شواطئ المحيط الأطلسي والمتوسط، فكانت محط اهتمام أوروبا التي غدت الخلافات بين بعض المكونات الاجتماعية، واعتمد إبرام معاهدات واتفاقيات وضع بمحتواها حدود فاصلة بين كيانات سياسية للمغرب العربي، مما ترسم فيما بعد مرحلة الاستعمار[3].

اتخذت الدول الاستعمارية تعمل على خلق الفرقة فاحتلت الجزائر منذ البداية دون يكون للدول المجاورة التي كانت تمثل وحدة، أي دور ايجابي لمواجهة الاستعمار بل أخذت على عاتقها التنازل للاستعمار الفرنسي بموجب اتفاقيات[4] تضمن لها كيانها السياسي ومصالحها لتصبح الجزائر أولى الضحايا للتوسع الاستعماري[5].

---

(1) ينظر: -مذكرات احمد الشريف الزهار، تحقيق احمد توفيق المدني، ط2، ، الجزائر 1980 ص 34.

(2)ينظر: -ابو القاسم سعد الله، الجزائر والحملة الفرنسية سنة 1830 (ابحاث وآراء في تاريخ الجزائر، القسم الاول) الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ط 2، 1981، ص 254.

(3)ينظر:

DJamal Khachi ; Colonisation et politique d'Assimilation en Algérie 1830 1962 edit ;CABAH 2004 pp 60 et 68 .

(4)ينظر: -بوعزيز يحي، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالیك أوروبا 1500م- 1830- ويليه المراسلات الجزائرية الاسبانية (1780- 1798). ط1- دار البصائر، الجزائر، 2003- ص236.

(5)ينظر- أحمد الجزائري، كيف دخل الفرنسيون الجزائر، بيروت، ط 2، 1962، ص 32.

وعليه نتج عن وجود الاستعمار الفرنسي بالجزائر عقد اتفاقيات وبروتكولات في كل فترة كانت تنصب بصفة مباشرة على مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب، أما الأقطار الباقية بين الليبيين والتونسيين إما نتيجة المبادرات الفرنسية في إطار الإجراءات المتخذة لتنظيم مجالات النفوذ كما هو الشأن بالنسبة للحدود الليبية الجزائرية[1].

فتوسع اسبانيا في الصحراء الغربية المرتبط بإقليم سبتة ومليلية، إفني والصحراء الغربي، مرتبط بمجالها، ذات التأثير على الحدود بالمنطقة بشكل اخل بالاستقرار الاستعماري ودول المغرب العربي على حد سواء. بينما يلاحظ التيارات الايديولوجية في المراجع المغربية تعتبر الصحراء الغربية وحتى موريتانيا جزءا من تراب المغرب، ويتجلى موقف فرنسا واسبانيا على التجاوز القانوني والتاريخي بمنطقة الصحراء الغربية [2].

أهمية الكشوفات الجغرافية:

تعريف الكشوفات الجغرافية: هي التعرف على المكان للحفاظ على الحياة وتحسس لتلبية مطالب الحياة البسيطة والمعقدة، وهي ظاهرة عرفها الفينيقيون، الرومان، الاغريق، الاحباش، الفراعنة الصينيين والمسلمين ومن روادها في إفريقي الذين لعبوا دورا في تعين الكيانات القائمة الحالية، إذ سجلت بريطانيا دورها في المشرق، ونجد الاستعمار الفرنسي الذي وضع نفس الديناميكية في جل

---

[1]– ينظر الملحق رقم 03، المتلق بالتطورات الاستعمارية بالمنطقة ، ص 430.

ينظر: – BALTA ; LE GRAND Megrabe وينظر: مصطفى محمد علي، الكشوفات الجغرافية الاوروبية للقارة الإفريقية، والتطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها، جامعة جوبا، 2008، ص 165.

[1]ينظر:

- LE CONFLIT Franco-Marocaine de 1844p 426/ R ;A

[2]– د عبد القادر الجيلالي، الحدود في المغرب العربي الحديث 1830ـــ1912، الأبعاد التاريخية والجيو استراتيجية، رسالة ماجستير، اشراف أ.د,بلقاسمي بوعلام 2002.

[4]ينظر: – BALTA ; LE GRAND Megrabe وينظر: مصطفى محمد علي، الكشوفات الجغرافية الاوروبية للقارة الإفريقية، والتطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها، جامعة جوبا، 2008، ص 165.

[2]ينظر:

- LE CONFLIT Franco-Marocaine de 1844p 426/ R ;A

منطقة المغرب العربي بالرغم من أن جزء منه كان مرسوما قبل قدوم الاستعمار الفرنسي. في الصحراء الكبرى الانجليزيان (دكسون دنهام، هف كلابرتون 1822-1823) بحيث قاما باختراق الصحراء جنوبا[1]، الألماني هنرج رث 1852-1855 بجمعية ترقية كشف الأجزاء الداخلية في إفريقيا (A.P.D.I.P.A) [2]، والجمعية اللندنية التي تأسست في 1788 م [3]، والمثلث الأطلنطي التجاري.

أسباب الكشوفات:

- **الازمة الاوروبية:** ان مخاض النهضة وصراعها الذي أدى إلى تغلبها على الحضارات الأخرى والاهتمام لأسباب فردية ثم جماعية [4]، التدافع نحو إفريقيا بهدف أداء رسالة الأبيض ومن أهمها جلب الحجارة والمعادن النفيسة، التوسع الإمبراطوري، نشر المعرفة العلمية .نشر الديانة المسيحية . جلب المشتقات الحيوانية (الجلود، الصوف، العاج وخلاقها) .

التنافس الأوروبي على المنطقة: عرفت المنطقة تنافس شديد مما حدد نفوذ الدولة المستعمرة وبالتالي خلق حدود في دول المغرب العربي، للوصول إلى امتيازات اقتصادية وسياسية في جنوب المغرب من طرف بريطانيا، اسبانيا، ايطاليا، ألمانيا[5]، بلجيكا والأخيرتين بدور ثنائي نظرا لمشاريعهم الضيقة وتحالف بريطاني واسبانيا[6] او بالأحرى الفرنسية عموما بهدف فتح طريق بحري للتجارة الأوروبية حتى أواسط إفريقيا الوسطى وبعض الايطاليين في الحصول على موقع على ساحل المغرب الجنوبي دون جدوى والألمان في ساحل المغرب الجنوبي[7].

---

[1]-ينظر: المرجع محمود طه ابو العلا، ، جغرافية العالم العربي. القاهرة -1973، ص 306.

[2]- ينظر: التعريف بكل حرف في الرموز بداية الرسالة .

[3]- A.P.D.I.P.A, أي جمعية لندنية لترقية استكشاف داخل وأجزاء إفريقيا

[4]-ان مخاض النهضة الأوروبية وصراعها الذي أدى الى تغلبها على الحضارات الأخرى مما أدي بها إلى التدافع نحو إفريقيا، ص 3 ويطلق عليها باسم (Scramble for Africa)

[5]ينظر:الجزائر في مؤلفات الرحالين الالمان (1830-1855)، ترجمة ابو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 62، 66.

[6]ينظر:

Henri Fournel, Histoire de l'Afrique et de l'Espagne intitule al-Bayano i – Mogrib ; les Berbère ;paris. 1875, P 215 /ET. Stéphane Gsell ; Histoire ancienne de l'Afrique de Nord; PARIS 1914.PP 125.147 .

[7]ينظر:

Decreane, P. « Les problèmes de frontières. En Afrique les leaders entendent assumer l'héritage des frontières coloniales », Europe-France- Outre-mer, n°396, Paris, janvier 1963, pp 23-28.

1)اسباب اقتصادية: –التأثير الصناعي: كان باديا على السوق الاوروبية مما سبب أزمة اقتصادية والتي لعبت خاصة منها أزمة 1878-1884، والبحث في المغرب العربي عموما عن متنفس لها بربط التكامل في إقامة مشاريع على حساب دول المغرب العربي، نتيجة انهيار أسعار الأسهم الاوروبية واسعار العملة ونتيجة لزيادة الانتهاج والتصنيع، وعدم تمشي التسويق والتوزيع مع سرعة الآلة، فأدى إلى انخفاض أسعار السلع، وإلى إفلاس المصارف والشركات والبيوت المالية، وانخفاض اسعار المنتجات الزراعية والمواد الأولية، وندرة رؤوس الأموال في الأسواق وانخفاض أسعار النقل، مما دفع بالحكومات الاوروبية بتطبيق أنظمة من الحماية الاقتصادية لسلعها على حساب الدول للمغرب العربي بمشاريع احتلالية، في المشرق بفتح قناة السويس للملاحة، منعكسا على تقسيم الدول خاصة في الصحراء الغربية[1]، وموريتانيا لا تمام السيطرة على الشمال والجنوب الغربي الأفريقي[2].

–البحث عن الموارد الاولية: وكانت مهامهم جرد وكشف الموارد بالمفهوم المعاصر، فحرصوا على معرفة الجوانب عدة منها: منابع الأنهار[3]، كشف البحيرات وما حولها، السيطرة على المواقع المواقع الذهب والمعادن النفيسة، إيجاد الطرق البحرية السهلة، السيطرة على المواقع المساعدة في التجارة الدولية أماكن الغنية طبيعيا، الاستعمار عن بعد، السعي في تكوين وحدات سياسية نتج عنها أحداث حدود دولية جديدة[4].

---

[1] –ينظر: ارنو سبير، تعري أنطوان جيداوي، رحلة في الجمهورية الصحراوية الديموقراطية – دار الفرابي – بيروت 1978، ص 28.

[2] ينظر:

J.S QUESNE .Histoire de l'esclavage en Afrique ;pendant trente-quatre ans de P.J /Dumont ;natif de paris 1830

[3] ينظر:

Henri Schimer: La France et les voies de pénetration au soudan: in annales de geographie .1892 ;t1 ;n1 ; pp 22-32

[4] – ينظر: محمد مصطفى على، الكشوفات الجغرافية الأوروبية والتطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها، جوبا، ، وابراهيم عيسى علي، الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية شمال قناة السويس، دار المعرفة الجامعية، القاهرة 2000، ص 45-67.

-الوضعية القديمة لإفريقيا: لقد كانت افريقيا منذ القدم أرض مجهولة لدى أوربا، وبدأ التعرف عليها عن طريق الكشوفات الجغرافية(1) التي قام بها الرحالة العرب ومنهم البكري ابن الفاطمي، الطبري، جون ليون، ونذكر كذلك بعض المكتشفون ومنهم "رولف وبارت" ومشروع التوغل في إفريقيا الوسطى.[2]

اتساع المساحة الجغرافية في وسط الدول العربية والأفريقية السلامية، مما وفر لها عمقا استراتيجيا ابتداء من القرن 11 والثالث عشر من طرف البرتغاليين الخاص بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق جبل طارق نظرا لإستراتيجية، وناحية الأطلس للطريق التجاري [3] للدفاع أمام الغزو الخارجي الصليبي الاسباني خلال القرن الخامس عشر حتى الثامن عشر264 عام في ظل الخلافة الإسلامية[4] بالقسطنطينية(الدولة العثمانية)، وكون الجزائر تحتل بموقعها المتميز في منطقة المغرب العربي بين الدول لمجاورة في جنوبها والمطلة على البحار[5].

-العهد العثماني:

إن أول بوادر حدود جزائرية مغربية التي تمت باتفاق ممثل حاكم الجزائر بهذه الفترة والممثل المغرب على وضع خط للحدود، بفصل بين مجالي كل منهما، وهو الخط الأول من نوعه في العالم العربي وبالمغرب العربي خاصة وبإفريقيا كذلك. رغم نظرة المغرب للدور العثماني المعاد ويرى فيها المسبب في تجزئة المغرب العربي وهذا يرجع للمعالم التجارية التي كانت تربطه بالدول الأوروبية والاتفاقيات التي تمخض عنها مضيق جبل طارق وجربه إلى اقتسام جزء من أرضيه ومليلة والجزر التابعة للمغرب[6].

---

[1]- د.بوباية عبد القادر، دور الرحالة والمستكشفين في حركة التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية، مقال بمجلة عصور، السنة الثالثة، العدد 4-5، الجزائر، 2003، ص 173.

[2]- العربي إسماعيل، تاريخ الرحلة والاستكشاف في البر والبحر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 20-21.

[3]- العنوان، البرتغال والبحر الابيض المتوسط والمغرب تشكيل الحدود البحرية خلال القرن 14 و15 لويس أضادوو دا فونسيكا، ترجمة أ.احمد بوشرب ندوة لجنة التراث، آسفي 7، 9 اكتوبر 2004 ص 259.

[4]-ينظر: المرجع احمد توفيق المدني، حرب ثلاثة مئة سنة بين الجزائر اسبانيا، ط 2، ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 25.

[5]ينظر: - غضبان المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم عنابة الجزائر، 2007، ص 45.

[6] ينظر: - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هوما، الجزائر، ص 147اثناء حملة المولاي اسماعيل سنة 1693، على الغرب الجزائري بهدف الاستيلاء على الماشية وانطلق من منطقة ايزلي بالقرب من وجدة ليهجم قبيلة انقاد، موحيا الى هدف الاستلاء على الجزائر، ويرد الداي شعبان

وفيها توضحت الصورة التي إلى أن جاء الاستعمار الفرنسي الانجليزي، في الفترة التي لم تتوفر فيها الكتابات التاريخية عن أفريقيا رغم وجود امتداد من القرن 10 إمبراطوريات كبيرة تسمى امبراطورية غانا، امبراطورية مالي أو كناح بوربي وعلى رأس الدويلات الأفراد الحرب الثلاث قوة ترهب الذاكرات التاريخية ونذكر منهم أسامة دان فوديو الحاج عمار أو وجود الإمارات مثل إمارة الحوصة، وكانت هناك مساحات شاسعة في إفريقيا مسيرة من طرف إدارات محلية(قبيلة)متخصصة بالاقترار والمجهول[1].

– المؤسسات الاستكشافية:

هي الركن الاساسي في تحديد المنطقة التي تقيد الدولة الاوربية بمنطقة المغرب العربي، ففي عام 1788 جمعية إفريقيا بلندن بدأت دولة الاكتشافات الكبرى و1870 لجنة افريقية الفرنسية بدأ تواجدها في إفريقيا بالتنافس بين الملوك في عهد نابليون 2، الملك المتصف بجنون العظمة ملك بلجيكا بدأ الحكم بوضع مخطط عملات في الكونغو لاستثمار أمواله واقتصاده بحيث وربط الاتصال الحضارة الأوروبية إلى المناطق المتخلفة.

وقد اجتمع بسمارك مع طاقمه في 1848- 1886- بالمحاضرة التي حث فيها على استغلال وتطوير الكثير من المناطق في إفريقيا مع إدخال الحضارة الأوروبية إليها، وكان يريد تحسين الوضعية المالية والحضارية لشعوب الأفريقية الفقيرة لقد وضع العقد العام في الملتقى برلين 26 فيفري 1885 ونتج عنه تنظيم إداري محكم [2]ما يلي:

أي دولة متحضرة لها الحق توسيع مجالها الإقليمي داخليا إلى غاية إيجاد دولة أخرى متحضرة

بقوة ثلاثة عشر الف ومحاولة مواجهة المولاي، توصلا الطرفان الى اتفاق بمصر على اعتبار وادي التافنة هو الحد الفاصل بين الجزائر والمغرب . ليسبيناس، المجلة الإفريقية رقم 29، 1885، ص 146، وفي تعرض الاسبان للرد الجزائري على الحدود، انظر جون كازيناف، حكام وهران خلال الاحتلال الاسباني لهذه المدينة، المجلة الإفريقية، عدد71، 1930 ص، 295.

[1] ينظر:

- Y. Person. L'Afrique noire et ses frontière .revue française d'études politique africaines 1970 p 123 et 134

[2] ينظر:

- Robert Cornevin, Histoire de l'Afrique .Tome II ;l'Afrique précolonial 1500-1900 ;Payot ;paris ;1966 p 285

أو تصدم بحاجز طبيعي. وإن الاستيلاء على الأرض يكون رسميا، ثم وضع على رأس هذه الأرض المحتلة مسئولين لتسييرها، واحترام رجال التأثير مثل ما جرى بين نقاط الضغط. اعتبارا الوجود الألماني الفرنسي، الانجليزي [1].

-دور المؤسسات العلمية في الحدود:

قامت بدراسات أوروبية حين أجمعت الدراسات لكل الدول العربية أصبحت قاموسا ان لم نجزم بأنها كانت قاعدة لبعض الرغبات تحليلية حول بنايتها لطمس الحقائق التاريخية، مناخها بالمناطق المتباينة والمختلفة في التقسيمات السياسية لشمال إفريقيا [2]، تمييز الظواهر الكبرى براية تحليلية خاصة، منها اصلاح الحدود الإقليمية كجزء من التحاليل التي تعد قاعدة لجمع الأعمال الموجهة من طرف "ديفونتان" ومختلف الكتابات بدراسة الغابات، الجبال، المستعمرات، الجزر وعلاقتها بالإنسان ألمغاربي ودراسة العلوم البيولوجية، والحدود الرومانية، وعلى الصناعات الأهلية، والمدن والبلاد وعن الرجال والنساء واللهجة المحلية .وكانت هذه الدروس مطلوبة بشروط[3].

-الحملات الاوربية الاستكشافية:

تزايد اهتمام أوروبا بالصحراء الكبرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبالتحديد السبعينات ومشروعات التوغل في إفريقيا الوسطى للوصول إلى افريقيا الوسطى بأسواقها، والحصول على المواد الخامة الاستوائية منها بكل الطرق الممكنة وبلوغ هدف السيطرة على تجارة السودان الغربي[4]، والطريق البحري، البحر الابيض المتوسط شمالا وعبر المحيط الاطلنطي غرب

---

[1]-ان قول الوزير الفرنسي جيل فيري 1832-1893 في نهاية القرن 19 عن السياسة الاستعمارية هي بنت السياسة الصناعية، لان الاستهلاك الصناعي قد جمد، لذا انبثق عنها اجراء آخر من الكرة الارضية بطبقة جديدة للاستهلاك لوضع المجتمع الاوروبي بعيد عن الافلاس، هذا من جهة ومن جهة فلسفة بسمارك لتسيير حمى الخريطة الذي اجتمع 1884 و85 لتسوية روح الوفاق والتضامن، بشروط اكثر موافقة على تطوير التجارة والحضارة في بعض المناطق الإفريقية وادعاء ضمان وسائل التنمية(التنوع المعنوي والمادي للشعوب الاهلية أي سكان الأصليين بأفريقيا.

[2]ينظر:

- Brunschwig H. Le partage de l'Afrique noire, Flammarion, Paris, 1971, p 186.

[3] -ينظر: المرجع السابق نيكوت، ص60.

[4]- إن كلمة السودان هي اسم اطلقه العرب على سكان الصحراء الكبرى، نسبة الى البشرة السوداء، وهي بذلك بلاد السودان وتقسم الى ثلاث مناطق كالتالي: 1- السودان الشرقي: يشمل مناطق النيل السودان الشمالي والجنوبي الحالي .2- السودان الاوسط: يشمل نواحي نيجيريا، التشاد.3- السودان الغربي ويشمل حوض السنغال، النيجر وفولتا العليا . راجع عبد القادر زيادة، مملكة شنغاي في عهد الاسبقين (1493-1591) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (د.ت)ص 15.

المغرب العربي وفي السودان الغربي والاوسط حتى بحيرة التشاد، لأجل السيطرة وأحكام خنق حركة المسلمين بالمنطقة وحصارها داخل طوق تتحكم فيه القوة المسيحية[1].

-المسالك الاستكشافية وعلاقتها بالطرق:

ان المتتبع للمسالك الاستكشافية يلاحظ ان الطرق التجارية هي الاساس في معرفة المغرب العربي، واساس الخط الحدودي بين كل اقليم أو قبيلة بالمنطقة. ثم تحديد مجال التأثير لرجال الدين وبالتالي الجهاد الذي كان وراء معرفة تفاصيل والتمييز بين المناطق رغم صعوبتها، وتصميم المستكشفين على المغامرة من اجل جمع الثروة، وربط علاقات مصلحية(تجارية محضة) قد تمت الانطلاقة من نقاط اربعة وهي كالتالي كون المغرب الاقصى غربا ومن الجزائر على السواحل، ومن مصر اتجاه الغرب عبر الصحراء الكبرى ومن السنغال إلى الشرق[2] بطريق طرابلس[3] وعن طريق الجزائر المغرب نحو الشرق للمغرب العربي خاصة الساحلية، وصعودا من السنغال نحو الشمال والطريق الثاني نحو الشرق عبر الأنهار (السنغال، النيجر، التشاد) [4]مستخدمين طرق القوافل التي تسير عبر خطين متوازيين وخطوط من الشمال إلى الجنوب[5]. من المغرب الأقصى انطلاقا من موانئه بمخارجها

الطبيعية مع طرق القوافل التي ترتبط بالطرق الجزائرية الصحراوية إلى تومبوكتو وإلى السنغال[6]. إذ بدأ المستكشفون الفرنسيون في سنة 1871 من الشمال بعد مد الاستعمار بالصحراء

---

[1]-ينظر: التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ العربي، 1816-1871، الدار التونسية للنشر، ط1، تونس، 1972، ص28.

[2]- ينظر: الملحق رقم 1، المتعلق بالطرق التجارية ص 428.

[3]-يوجد المتخصص في شمال إفريقيا والتاريخي الليبي على وجه الخصوص المستشرق في العصور الوسطى' تادايو فيتش ليفتسكي ' البولندي، دراسات شمال افريقيا ترجمة احمد بومزكو . دي كلسانثي موتيلنسكي وسومرفسكي، ينظر: مجلة الدراسات الإسلامية. ينظر:

Tadeusz LEWICKI ,Culte du Bélier dans la musulmane, traduit par E.Fgnan.p 123.

[4]ينظر:

BA Oumar (ed .) ;la Pénétration Française au Cayor ;paris 1976 .IFAN .p 75.

[5]ينظر:

Godinho Victorino .L'Economie de L'empire portugais au XVe et XVIe siècle ;paris ;1969/p 239.

[6]-ينظر: الخريطة بالملحق رقم 1،ص 428، التي تبين شبكة تجارة القوافل عبر المنطقة المغرب العربي .اعتمد المستكشفون على الطرق التجارية الإسلامية أي التقليدية التي كانت سائدة قبلهم وعليها بنو خططهم العسكرية والاستطلاعية في دراسة المجتمع المغرب العربي (النفسية، الدينية او الطرقية)، الخلافات الحقيقية، ثم بعدها السيطرة العسكرية، اعتمدوا على السجلات، الضريبية، الزكاة، المواثيق القائمة، الملكيات، أو العرف الذي كان سائدا , وهذا لا يعني إنهم احترموها بل قاموا بحسابات تحمي وتضمن الاستقرار، لذا بنيت الحدود وفق منظور امني الى درجة كبيرة من العناية، وكذا منع أي تحالف يمكنه إثارة الوجود الاستعماري

بالصحراء الجزائرية باحتلال ورقلة والكوليا، بحملة "دورنو دوبريه" ناحية غدامس، وغات بهدف الوصول إلى النيجر والسنغال[1] وقد فشلت في التقدم بعد هضبة تمجنت بسبب اغتيال أعضاء الاستكشاف الأوروبيون[2].

محاولة " سولييه" إيصال الجزائر بالسنغال عن طريق "تومبكتو".و"إروين فون بارى" من طرابلس عام 1876 الذي فكر في الوصول إلى النيجر متوقفا بـــ"غات" متوفيا قبل الوصول إلى الهقار .أوسكار ليتر عام 1880 الذي وصل إلى تومبكتو بطريق القوافل الآتية من المغرب الأقصى حتى النيجر عن طريق تمبكتو[3].الاستكشاف من السنغال إلى الشمال فمن المحاولة التي بدأت عام 1877 الغرب الإفريقي بوصول المستكشفون إلى بماكو 1883 [4].

-دور التجارة والجوسسة:

كما اشرنا إلى التسابق القوات الاستعمارية فرق استكشافية رسمت الطريق حسب تنقلات التجار والجواسيس بأدق العبارات الحديثة والتي يستعملها الاستعمار بالبعثات العلمية في كتاباتهم ومراسليهم السياسيين وأحيانا مبشرين أي تحت الغطاء الديني وبتتبع حركتهم يتضح أن اكتشاف المغرب العربي بدأ من الريف ثم فاس مرورا بغرب الأطلس الكبير مع الأخذ دائما بمسافة 70 إلى 80كلم على سواحل المحيط المارة بالسلسلة الكبيرة الممتدة في الصحراء مارين "بوجدة" ثم واد

باستغلال الرغبات الشخصية وتفعيل الأحقاد القديمة باتخاذ الأسلوب المكر والتدريجي في ترويض السكان حسب تصور العسكريين المبني على الاستراتيجية العسكرية والدبلوماسية التي تضمن التمويل للمواصلة في تثبيت الإمبراطورية وتمنع التنافس الدول الأوربية الأخرى بإيجاد مكانة لها في المنطقة ينظر: المرجع .

[1]ينظر:

- PRUNEAU DE POMMEGORGE Joseph ; 1789 Mémoire sur le commerce de la concession du Sénégal 1752 ;éditeur charles Becker ;kaolack 1983 .p 78.

[2]ينظر:

Le Document C6 15 Mémoire sur le Sénégal ; 1758 ; ainsi le Document C6 18 ; Mémoire sur le Commerce du Sénégal ; Saint Louis 1783.Archive Nationales Français paris p 45.

[3]-هذا هو بيت القصيد للمغرب في تصوره للمغرب الكبير وهو ضمان الطريق التجاري ولعل الغزو الذ يقام به في العهد العثماني بالمنطقة وجمع الاموال دون ان يكون الاعتماد على العناية بالرعية كما هي أحكام الشريعة السلامية، وكذا محاولته جر الطريقة التيجانية الى حضيرته كونها تضمن التجارة نحو السنغال والنيجر وحتى التشاد حسب رأينا وحسب المعطيات للدراسات الاقتصادية والتجارية، وما ا حرس فرنسا في استعمار هذه المناطق بعد التنافس الأوروبي على المنطقة وعليه اصبحت مجال النفوذ الفرنسي من التشاد حتى سان لويس الا دليل على ذاك والسعي الدائم في ترك المنطقة في خلافات حدودية للحماية المصلحة التجارية المجال الجيو استراتيجي ,ينظر: المرجع السابق:

Henri Schimer: La France et les voies de pénetration au soudan. P.19-20.

[4]-ينظر: المتخصص في شمال افريقيا والتاريخي الليبي على وجه الخصوص المستشرق في العصر الوسيط، تادايوش ليفتسكي " البولندي، دراسات شمال افريقيا ترجمة احمد بومزكوو، لعام 1935، ص

درعه ليعيدوا الصعود شمالا بالمرور من 60 إلى 80 كلم في طريقه الأول ولكن في الشرق الذي يغلبه عليها المنطقة الجبلية[1] وتقطع في عدة مرات السلسلتين للأطلس والتي توجب أهمية معرفتها. للوصول إلى تازة والمرور أيضا للمرة الثانية بالريف ولكن في جزئها الجنوبي ينجح عن طريق طنجة. وتعيين ساحل الطرقات الكبرى التي تجمع مدينة الرباط حتى مراكش وبأزمور، وبالرباط إلى وجدة ومنها إلى الجزائر عن طريق مكناس، فاس، تازة، والتي توضح معلومات أورغرافية أو طبوغرافية* والتي تبعد الدقة التي تفرض في الخريطة اليوم والتي توضح رسمها [2].

محاول رحلة الألماني (هورفمان) عام 1800م التي بدئها من مصر في اتجاه النيجر لاستكشاف الصحراء الكبرى، لصالح جمعية اكتشاف إفريقيا منتهيا في تمبكتو، نتيجة مقاومة الطوارق [3] .كما يشير "دانيال نور دموند" على أن هناك تقارير حررت (بحوالي 75 تقرير) من طرف العسكريين والدبلوماسيين ما بين 1860 و1900 .وحركة ديفايري المرافق لشار فيرو وزير فرنسا إلى طنجة عام 1885، والتي سجل فيها حوار الموجه في 19 مارس 1886 والذي احتوى تقاريرها صور مرحلة الاستكشاف بالصحراء الجزائرية وما جاورها. وكل تلك المعلومات استعملت الفصل في الاقاليم وفض الخلافات بواسطة لجان الترسيم.

وعلى سبيل المثال رواية غزو واد "غير " عام 1870 الموجهة من طرف اللواء و"يينب فلار" wilip flen الموجهة إلى رئيس جغرافية المجتمع* توضح جليا في تقرير 1872 طريق الدبلوماسيين من فاس إلى مكناس.

---

[1] سعيدوني ناصر الدين، من التر اث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، تراث مؤرخين ورحالة وجغرافيين، دار الغرب الإسلامي، ط1- بيروت، 1999- ص699.

* – هي تقنية لمعرفة الغطاء الجغرافي أما الأثنوجرافيا هو علم يعتمد عليه في بعض الحالات لمعرفة المجتمع، ينظر:

. , Alliés. l'invention du territoire ; Grenoble puf 1980 ; P 188

[2] مجيب ناهي النجم، «الصومال الجنوبي – دراسة في الجغرافية الإقليمية»، (بغداد: دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات العدد 308، 1982 م), ص 5 – 13.

[3] ينظر:

-Bouquet C. (dir) Frontières du sud, Cahiers d'outre-mer, Revue de géographie de Bordeaux, n°222, 56e année, avril juin 2003, p 256.

استغلال التقنية الحديثة: لقد خلقت الثورة الصناعية وعي أوروبي بنشر المفهوم الجديد للحدود في العالم بصيغة توسعيها بالقوة، وهو ما تطور ليصل اليوم بالمصطلح الجديد العولمة [1]في ثوب جديد ويصاغ على لسان ""وزير العدل الفرنسي" على الانترنت بالوضع الحالي للشكل الجديد من الاستعمار، فيقول "وإذا لم نتحرك فأسلوب حياتنا في خطر"، فالغزو الثقافي تخشاه حتى أوروبا من العالم الثالث كونه يستهدف تتبع المجتمعات وتذيلها للغرب وجعلها هوامش لمركزه، ومكانة إفريقيا في ذلك متأخرة جدا، لذا نجد حالات حروب التي وقعت بالمغرب العربي لتكريس التحديد حتى تتمكن من رسم الحدود بالنموذج الغربي[2].

-شروط التحقيق:

لقد سعت الهيئات الاستعمارية تسعى مسبقا أن لتحقيق الباحثين تحقيقات واسعة في عمق المجتمع، من اجل نتيجة منتظرة، كان هناك ثلاث شروط هي:

1) تنافس عدد من المحققين آو الدارسين حولها.

2) ان كل دارس ومتابع الفكر مرفوق بنقاط أساسية لمعرفتها.

3) إن نتائج الدراسات تجمع بالتنسيق لاستخلاص المعلومات في كل اختصاص من اجل تحضير عمل جماعي[3].

-التوظيف العلمي للاستكشافات ومشروعاتها:

لعب البحث الدور الاساسي في توسيع المعرفة الجغرافية ورسم الخرائط وتصحيح القديمة منها كالتي تتعلق بالرياح التجارية والرياح العكسية، ومعرفة النباتات والحيوانات ونشروا ما عندهم من تقنيات ولغات ومهارات اقتضتها حركتهم لتحقيق أهدافهم[4]، وباكتشاف معرفة أرض جديدة وعلاقتها بالروابط الاجتماعية والتجارية وقوة التأثير فيها، ودراسة نقاط الضعف بكل ناحية

---

[1] ينظر المرجع عبير عبد الخالق، العولمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص 28.

[2]ينظر: -السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1- مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006- ص328).

[3]-نماذج الدراسات: من الدراسات التي كانت محور الدراسات، السكن، صناعة الأهالي، عاداتهم، مستوى المعيشة، النسب، القبائل، الخلافات النطقية، والخريطة للشمال الجزائري. ينظر: المرجع: صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، ص 283، .

[4] ينظر:

Stéphane Gsell ;Op.Cit p 4 p43 et pp 198 – 214 .

لتستغلها في التعديلات الحدودية الميدانية، لذلك تغيرت الخرائط القديمة وعرف الأوروبيون تفاصيل الأجزاء الداخلية للقارات خاصة إفريقيا [1].

مشروعات العملية الاستكشافية:

ظهرت مشروعات باقتراح الجمعية الجغرافية الفرنسية، لإيصال مدينة "جريه بسان لوي" بالسكة الحديدية، واستخدام النهر السنغالي في الملاحة، ووصل بماكو بالسكة الحديدية للسيطرة على تجارة تمبكتو. وكذلك التغلب على الصحراء والسيطرة على السوق إفريقيا السوداء من طرف فرنسا وربط الصحراء الجزائرية. وبالمقابل كان المستكشف الألماني "جيرار رولف" صاحب مشروع وصل السودان الغربي بطرابلس .وقد وجدت هذه المشروعات تأييدا ومعارضة. وفوز فرنسا في الخير بعد ان تولى وزير المعارف العمومية 1879 الاهتمام بمشروع السكة الحديدية من الجزائر إلى السنغال عن طريق السودان الداخلي بطريقين، الأول يمر إلى الشرق على الاغواط والكوليا، والثاني من الغرب يمر عبر توات [2].ومن بين المشروعات أنشاء السكة الحديدية بالمغرب الذي يسيطر على جزء من تجارة المناطق السوداء، وتقاطع طرق القوافل نحو تمبكتو بعث حملة استكشافية بقيادة الكولونيل "فلاترز" في حملة اولى وثانية التي انتهت بقتلهم مما ادى إلى تأجيل المشروع[3].

مشروع الحدود في إفريقيا:

بناء على الاهداف السابقة جاءت تلك الحدود المشابهة لمفهوم الحدود الأوروبية سواء باستعمال الطريقة العسكرية أو السلمية حسب قوة المقاومة في رسم الحدود السياسية، مع ترك بعض النوايا للمطالبة مع مرور الوقت، وهو ما يعكس النشاط الاقتصادي على طول الخط

---

[1]-ينظر: محمد المختار بن السعد، شربيه أو أزمة القرن 17 في الجنوب الغربي الموريتاني، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، 1994

[2] – ينظر: مقال بالفرنسية حول الاصول لوحات تيدكلت واسفل توات: ينظر:

LEON LEHURAUX ,LES ORIGINNE des oasis du Tidikelt et du Bas Touat ,Travaux de l'inst: de recherche sahariennes ;II.1934pp 105-120 . .

[3] ينظر:

RICHARDSON David ; « Slave Exports from west and west-central Africa ; 1700-1810 News Estimates of Volume and Distribution . Journal of Africain History ; 1989. p30: 1-22

الحدودي الافتراضي والمفروض أن يقدم موانع اضطرابات الحدود السياسية والاقتصادية على الخط الحدودي بعد الاستقلال للمطالبة مع مرور الوقت بالتعديل للرسم، اذ يعكس مطالب الدول المستقلة للاستفادة من الرصيد التجاري نحو الجنوب بادعاءات حول رسم يحقق لها الهدف [1].

لقد اعتمد الاستعمار على الطرق التجارية في المغرب الإسلامي من القرن العاشر حتى الرابع عشر ميلادي الجنوبية البرية، كما تشير خريطة الطرق التجارية في العالم الإسلامي إلى امتداد من المغرب الأقصى شمالا من طنجة إلى سبتة وجنوب مليلية على تلمسان إلى الجزائر العاصمة، عنابة تونس، القيروان، إلى طرابلس، مصراته، سرت، اجدابية، برقة، طبرق، حتى تصل عبرا اسكندرية إلى مصر[2].

أما امتداد الداخل فيلاحظ نزولا من طنجة إلى الجنوب مرورا بفاس لتصل إلى سجلماسة في المغرب ومن تلمسان لتلتقي بسجلماسة ثم تنحرف إلى الجنوب شرقا بأدرار حتى تونس. أين يصل الطريق الثاني نزولا من الشمال بالجزائر العاصمة إلى تيهرت ثم غرداية إلى عين صالح ليميل جنوب غرب ويلتقي في توين[3].

كما يسجل الطريق من سجلماسة يواصل غربا ونزولا حتى تاودني، ويزيد شمال غرب إلى ودان ويعود شرقا إلى داكار ثم تمبكتو. ثم طريق من عين صالح الجزائرية إلى غدامس[4] الليبية لنصل شمال بغريان إلى طرابلس وسكوة التي تأتيها طريق من غاو إلى بيراسيو شمالا الشرق إلى مرزوق

---

[1] ينظر: مؤنس حسين، تاريخ المغرب وحضارتهم من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، ج2 – ط1– العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، 1992– ص492.

[2] ينظر:

-Bouquet C. (dir) Frontières du sud, Cahiers d'outre-mer, Revue de géographie de Bordeaux, n°222, 56e année, avril juin 2003, p 256.

[3] ـــ ينظر: المرجع: شوقي الجمل، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها، القاهرة، الانجلو مصرية، 1971، ص 498.

[4] – بناء الخريطة نواحي جنوب تونس وغدامس أثناء توغل القوات الاحتلال انطلاقا من واحات تقورت في تاريخ 1854 وضعت خرائط موقتة مسجلة تحت رقم (1450–1454، واثناء مهمة (Duveyrier) لوضع خلاصة منطقة غات، غدامس ومرزوق ما بين عامي 1859 و1861 تحت رقم 1396–1379–1405 و1466، ينظر الملحق رقم7 ، ص 436.

ليلتقي في سكوة ثم ليصل في خط جغبوب إلى الإسكندرية[1]. دون تسجيل أي حدود سياسية معينة[2].

تقسيم الحدود المغرب العربي:

إن خريطة العالم العربي عموما والمغرب العربي خصوصا نتجت عن اجتماعات الدبلوماسية السرية في عواصم أوروبا، أنجزت هاته الخرائط بعد تحدي ومقاومة وليس من تقديم الاستعمار بل على معطيات ميدانية تنم عن مكنونات وخلافات العروش المبينة المصالح المهددة بينهم، لذا يقر الاستعمار في اتهاماته المتعددة[3]، أين كان ضباط القيادة العسكرية بالعاصمة الجزائرية يرتكزون في ظروف صعبة على رسمها على أسس (المهندسين الجغرافيين العسكريين) لما وراء البحر، رغم جهلها بالجزائر قبل 1830[4]، وكان في رأيهم ارض الجزائر غير مستغل أو مأهوله بالسكان، وقد عملت الفرقتين بالتوازي على الإيالة الجزائرية لرسم خريطة خاصة بالمناطق التي احتلتها من الجزائر. [5]

دوافع الاستكشاف والسيطرة:

لقد كان دافع استكشاف أفريقيا بدافع فتح سوق جديدة وحل سياسي للأزمة الاقتصادية في اوروبا في القرن الثمن عشر والتاسع عشر، مركزين على عنصر الحياة وهو الماء وبالتالي في نهر النيل ثم نهر الكونغو ونهر النيجر، ثم نهر الزمبيري وهو رابع الأنهار الإفريقية وسميت بأنهار الزيوت

---

(1)–ينظر: حلمي عبد القادر، جغرافية الجزائر (طبيعية، اقتصادية، بشرية) ط1– الجزائر، 1968.وعبد السلام بوشارب، الهقار أبجاد وأبجاد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار رويبة 1995– 33– 36.وينظر: محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة على النسب، دار اليقظة العربية، للتأليف والترجمة والنشر، 5 دمشق 1965. ص952.

(2)–ينظر: الخريطة الخاصة بالطرق التجارية للمغرب العربي بالملاحق رقم 01، ص 428.

(3)–من بين الاتهامات المجاهدين بالمتعطشين للدم وهو تعبير ادعائي مغرض لترويض الشعوب لحكمهم، وتسمية المتعاونين بالمتحضرين كالذين استعملتهم في المكاتب العربية بالجزائر، والذين أبرمت معهم الاتفاق بالمتحالفين معهم في المناطق الصحراوية، والاصطلاح الذي استعملته في التفرقة العنصرية بالرغم أن المنطقة وجيرانها الأفارقة لم تكن تربطهم البشرة ولا العرق بقدوم الدين والتاريخ والتجارة في كل الاحوال .ينظر:

Tadeusz le Wichi ‘culte du Bélier dans la Musulmane traduit parE.Fgnan ; Revue des Etude Islamique ;Année 1935 ;pp 27-49. .

(4)–لم يكن لفرنسا اية نية لتكبير الإقليم، ولا حتى ادنى الاحتلال، وان الاحتلال للحيز في افريقيا يكفيها، و لم ترغب في زيادة جزء لآخر من الارض في وضعيتها الأولى، ينظر (Journal des Débats ; 17 juin 1844) .

(5)ينظر: .Stephan Gsal ,Histoire Ancienne de l’Afrique de Nord paris 1914 I pp 44-62-

بالاعتماد على معلومات جغرافية واثنوجرافية[1]وطبيعة وهو المستكشف دفيد ليفينغستون الاسكتلندية الأصل المنظم "لجمعية لندن التنصيرية" المغرب العربي [2] بالإضافة إلى الدول المجاورة مباشرة، نهر النيجر[3] الذي يسير في غرب أفريقيا على شكل قوس من الجنوب الغربي حتى الشمال الشرقي، حتى جنوب بماكو ومن عدد من المجاري تسمى الدلتا الداخلية للنيجر، للتحول إلى بحيرة عظمى في موسم الأمطار، ليواصل النهر إلى "تمبكتو" إلى مصب المحيط الأطلنطي، بالغا اربعة آلاف كلم، ويعد شريان السودان الغربي ويسهل التوغل [4]في المنطقة لأنه يلتقي مع نهر السنغال ويربط نهر تشاد، وبالتالي طريق حيوي يسيطر على كل المنافذ الجغرافية، وكان اسسها المياه[5].والتي مثلت المحور الاساسي في التوسع وضبط الحدود لضمان الاستقرار[6].

مشروع الاستكشافي البريطاني:

ظهر عن طريق المهندس "دونالد ماكنري" في زيارته لسواحل المغرب الجنوبي برأس "بوجادور" و"راس نون " مستكشفا طريق بين هاته المنطقة و"تمبكتو" التي تبعد بـــ640 ميلا، وقد فكر في حفر وانشاء بحيرة داخلية بسبب طبيعة المنطقة المنخفضة على المحيط الاطلسي[7].

---

[1] ينظر:

-DIENE, Niang, A « L'ethnicité comme réalité mais pas comme fatalité », in L'Ouest Saharien n° 4, Paris, L'Harmattan, 2004, p. 20.

[2] ينظر:

-Payfair ; » Episodes de l'histoire de la grande Bretagne avec les Etats barbaresques »Revue AFRICAIN 1878p309.

[3]: مما يشير إلى أن اهتمام الاستعمار بمورد المياه التي تعتبر مصدر الحياة في شمال إفريقيا وجنوبه أي الحدود الجنوبية، وهو ما نجد حتى في بناء الحدود التي عرفت الاستعمار كيف تتخطى وتجد القبول في رسم الحدود بعد رضا الأطراف المقيمة في الخط الحدود بعد ان وزعت استغلال المياه بالتساوي ينظر: خط الحدود وعدد الآبار في الحدود الجزائرية التونسية مثلا في الفصل الرابع، وقيام نزاع المسلح بين موريتانيا السنغال في الفصل الثالث الذي طان نتاج استغلال مياه نهر السنغال في العموم .

[4] :ينظر

H.SCHRMER. les voies de pénétration au saudan ; Annelés de Géographie n 16 ;1981 p 154.

[5] ينظر:

- Lacoste Y. - Dictionnaire de la géographie, de la géopolitique aux paysages, Armand Colin, 2003 ,P 113.ET Lévy J. et Lussault M. - Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, Belin, 2003,P 456.

[6] ينظر: المرجع: هاينري شفون مالتسان. ثلاث سنوات في شمال غرب إفريقيا، قبل 1830، ، المطبعة العربية، الجزائر، 1972، ص 190.

[7] ينظر: د.رشيد الناضوري، د. السيد عبد العزيز سلام، د. جلال يحيا، المغرب الكبير ج، 3، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، 1966، دار القومية للطباعة للطباعة والنشر، ص 425.

المستكشف "ماكترى" 1874: في المنطقة المستقلة والتي تبعد مائة ميل عن آخر حدود أقاليم المغرب، المرتكز على المميزات التي تعود على التجارة المباشرة لهذه المناطق بإنشاء شركة للقيام بمشروعين، هما:

1)محطة تجارية على الساحل بناء قلعة على احدى الجزر المقابل للسواحل بعد ارساء السفن.واتباع تامين التجاري خاصة بناء مشروع السكة الحديدية من الشمال إلى شفي الغربي بالسنغال، والشرقي نحو التشاد[1].

2)اقامة مخازن بوادي نون مرتبطتا من ليفربول او من جزر الكناري استعملت المحطة لبيع الاسلحة والخراطيش والمصنوعات الاوروبية، مقابل الجلود والصوف لشيوخ القبائل بالمنطقة وبالتالي اسست لاحتلال جزء من الساحل الجنوبي بعد عقد اتفاقيات مع الاهالي [2].

الكسندر (الماجور) الانكليزي:

وقد قام المبعوث من قبل الحكومة الانجليزية برحلة إلى الصحراء وبصوله إلى "تمبكتو" مرورا بعين صالح[3] وغات وأدرار، وبعد عودته اتجاه طرابلس اكتشف امره من اهل المنطقة فقتلوه ورفاقه .اذ كان مصير كل المغامرين للبحث عن الماء والماكن الذهب والمعادن كتقديم للاستعمار الذي كان يرسلها

لاكتشاف الطرق والزوايا والواحات بالمنطقة[4]وجواسيس مثل فوجيل ورحلته من طرابلس إلى تومبكتو، "نوغمان"، "دونيري"، "يورهان" .

---

[1] ينظر:

Henri Schimer: La France et les voies de pénetration au soudan.P 23-33.

[2] ينظر:

Henri Fournel ;Histoire de l'Afrique et de l'Espagne inutilée al Bayano I –Mogrib San Dat pp27-38

[3] ينظر:

- J/DESPOISE. Le cinquantaine de la présence française à Ain Saleh ; Alger; Baconnier ;1950p 62 .

[4]– ان اول تاسيس لمدينة تندوف تاريخيا بدأت بزاوية، ثم تحولت الى مركز تجاري ومعبر القبائل مثل قبيلة" تجاكوت" من تندوف الى طرف محمد الى تيارت مرارا على عريب ـــ باجتياز الحمادة والجبال الممتدة نحو الشمال الشرقي، ومن طرف محمد الى محاميد اين يوجد وادي درعة في المكان الذي تخيم فيه قبيلة عريب المقسمة الى فرعين، ومن قرارة سيدي ابراهيم بن رزق الممتدة نحو الغرب، ومن جهة الشرق المرتفعات القريبة من محاميد أين يخيم ايدوبلال من بين القبائل الكبرى لوادي درعة العليا المرتبطة بعريب المتحالفة معهم ضد ايت حوسه في اسفل الواد الى ان يصل إلى قصر محاميد الشيخ المؤثر في منطقة بالجزائر من اولاد ملوك، ثم الى تمسيقيدة اين زاوية سيدي علي بن ناصر وسيد الحاج العربي وحكم مولاي التيب المقدم الذي يأتي اليه المريدين .هذا التفصيل كان بناء على

لقد تجمدت رسوم الحدود في هذه المنطقة وتقسيم عشوائي للدول رغم وجود حركة جهادية بالاستقلال[1].

مشروع الألمان والبلجيكيين:

وهي آخر المحاولات الاستكشافية او التنافس بالمنطقة وكان ورائها رجال الأعمال والمصارف والمستكشفين الجغرافيين الألمان من طرف "ليوبولد الثاني"، ملك البلجيكي .حيث قام الألمان بالاتصال ببعض الشيوخ قرب وادي نون والتي انتهت بعثته بأسر البعثة. مفكرا في أنشاء محطات في الطرق البحرية إلى مركز اهتمامه بالكونغو، وقد حاول شراء شركة راش جوبي البريطانية 1888 بدعوى حاجته مكان إقامة محطة صحية[2].

مشروع اسبانيا بالمنطقة:

إن المشروع البريطاني قيض مصالح اسبانيا التي تملك بعض الحقوق وتقرب من جزر الكناري مستنجدتا بمعاهدة 1860 التي تمنحها حق التدخل بمنحها الأراضي اللازمة لإنشاء محطة صيد السمك قرب سانتا كروس رغم عدم وضوح التحديد للمكان مقابل طلب اسبانيا المغرب منحها اغادير باعتبار انها مكان "سانت كروس "القديمة خاصة وان المكان بالجنوب قرب سيدي أيفني أكثر قربا من أغادير. وقد صممت اسبانيا السيطرة مستغلتا قضية انشغال الدول الأوروبية بالمسألة الشرقية[3]، رافضتا التنازل للمغرب عنها مقابل تعويض مالي وقد عارضت اسبانيا بشدة للمشروع ومنها بدأت في مشروعها انطلاقا من منطقة آيت باعمران مكونة "شركة الاطلس "ثم

المعلومات التي جمعها الاستعمار والتي تؤكدها الخرائط المنجزة نتيجة جمع المعلومات والواصفة للمنطقة، وحتى خريطة المملكة المغربية من قبل رونو(Renou) عام 1844، وكذا خريطة النقيب للقيادة العامة بودوين (Boudouin)المنشورة في مخزن الحرب لعام 1848، والتي كانت نتيجة سفره في وادي درعة، وتبين الخريطة الطريق الفاصل بين جنوب تافيلالت ببلاد توات .ينظر:

Bulletin de la société de Géographique de paris 5e série tome 19 p347.

[1]–ان التوسع كان بسبب التجارة الاوروبية، كونه مصدر الغنا العام للحياة .ينظر:

NOTE sur L'Etat du MAROC .Saint-Pétersbourg le 18-6-1844pp68-70

[2]–ينظر: رشيد الناظور المرجع السابق ص 332–334.وهنري فورنال ص ص 114–157، والمرجع السابق، هنري شريمر، التوغل الفرنسي بالسودان ص 29.

[3] –ينظر: بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، رسالة ماجستير، 1982، ص 14.

شركة مصايد كناريا وإفريقية" وبفشلها بالحصول على اغادير في المنطقة إلا أن نجاحها كان بمنطقة ريودي أورو وأمام تنافس محطة رأس جوبي البريطانية فصممت على الاحتلال للمنطقة[1].

المشروع الفرنسي:

اهتمامات فرنسا في الصحراء الكبرى حتى معاهدة 1899، النشاط التجاري الواسع بالصحراء الكبرى استهوى الأوروبيين أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، فعزموا على غزوها واستعمارها وكان للفرنسيين دورا بارزا في هذا الميدان بعد أن احتلوا الجزائر في الشمال وبعض المناطق في غرب إفريقيا [2] السنغال فاستعدوا زعيم الطوارق الديني الشيخ عثمان لزيارة الجزائر العاصمة وقسنطينة خلال حكم المارشال رادون ثم عوده مرة أخرى في عهد حكم مارشال "ومابلسيسي" لزيارة الجزائر العاصمة وباريس، ثم عقد اتفاقية في 26 تشرين الثاني(نوفمبر 1862) بغدامس مع البعثة الفرنسية التي قادها كل من الضباط "ميرشير" والضباط "بولينان" وكان هدف فرنسا الرئيسي من عقد الاتفاقية رغبتها في فتح أسواق الصحراء للتجارة الفرنسية[3].

إن مشكل المواصلات الصحراوية من الاهتمامات الرئيسية للفرنسيين خلال غزوهم وتوسيعهم في جنوب الجزائر[4] وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

أولا: تشغيل عمليات نقل قواتهم العسكرية الغازية وتسيير ظروف استقرارها في المراكز العسكرية الاستراتيجية الهامة.

ثانيا: ربط مستعمراتهم المختلفة ببعضها البعض في شمال إفريقيا وقربها ووسطها

ثالثا: فتح أسواق القارة لتجارة والبضائع الفرنسية:

---

[1] ينظر:

M.Morineau , Naissance d une domination .Marchands européens ;Marchands et Marchés du levant aux XVIIe et XIXe siècle ;in cahiers de la Méditerranée ;1976 p 147 ;167-168.

[2] هاينريش فون مالتسان. ثلاث سنوات في شمال غرب افريقيا، قبل 1830، ، المطبعة العربية، الجزائر، 1972، ص 217.

[3] -بوعزيز يحي، اهتمامات الفرنسيين جنوب الصحراء الجزائر، مجلة الثقافة، ع58. الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1980- ص188.وجمال قنان نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، 1500-1830، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص71-72.

[4] ينظر: الدراسة: بوعزيز يحي، تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، تحت اشراف، ابراهيم دياب، بغداد العراق، 1984، ص 143-144.

ولتحقيق هذه الأهداف بدأت فرنسا اهتماماتها بالصحراء الكبرى منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم زاد هذا الاهتمام ابتداء من عام 1890 وكانت تصطدم في أغلب الأحيان مع دولة استعمارية أخرى هي بريطانيا.

الجدير بالملاحظة أن الفرنسيين كانوا قد استطاعوا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر أن يقيموا مراكز تجارية في أعلى الساحل القارة الغربي وبعض الجزر الغربية وإرتباط بزعماء هذه المناطق بمعاهدات كفلت لهم الحماية، وقد أنشئ مركزان تجاريين على الجزيرتين قرب مصب نهر السنغال[1].

-**تحقيق التفوق على بريطانيا:** كانت هذه المراكز الفرنسية قد تعرض لحصار الأسطول الانكليزي أثناء الحروب النابليونية واستعادت فرنسا بعد مؤتمر فيينا 1815 نفوذها في هذه المراكز واتخذتها نقطا للتوسع ليدخل ورأت أن مراكزها التجارية المبعثرة على الساحل الغربي للقارة لا يمكن أن تكون نواة الإمبراطورية لتتوسع عبر القارة من الغرب إلى الشرق وفي عام 1854 أن تفرض حمايتها على السنغال[2] والتوغل في الداخل يفتتح الطريق إلى حوض النيجر ومد نفوذهم حتى مدينة بماكو الواقعة على نهر النيجر وانحراف إلى الشمال من هذه الميدان ذا الموقع المميز كقاعدة للتوغل للداخل[3].

الانفراد الفرنسي بالمنطقة:

إن فرنسا محاصرة من قبل بريطانيا التي أخذت ادعاءات لها في تلك المناطق التي تقع في إفريقيا الغربية، وفرنسا كانت حربية على عدم تدخل إلى قوة أوروبية ما بين ممتلكاتها في شمال إفريقيا إمبراطورتيها في النيجر مما أدى إلى عقد معاهدة 1890 بين بريطانيا وفرنسا[4]، نجم عنها تقسيم غربي إفريقيا وحصلت فرنسا على اعتراف الحكومة البريطانية بامتداد مجال النفوذ الفرنسي

---

[1] ينظر: المرجع: ريان محمد رجائي، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، فزان في مخططات فرنسا 1890-1943، ط 1، دار النشر حمادة للدراسات الجامعية، الاردن، 2001، ص 210.

[2] ينظر: المرجع، زاهر رياض، استعمار القارة الإفريقية واستغلالها، القاهرة، 1977، ص 85,

[3] رشيد الناضوري، عبد العزيز سالم، جلال يحي، المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار 1966الدار القومية للطباعة والنشر، ص 50.

[4] ينظر: ميشال فوشر، الجبهة والحدود، دار الطبع فيار، باريس، 1994، ص 367.

على ساحل شمال الغربي من بحيرة تشاد والنيجر وبذلك سوت بريطانيا مشكلاتها مع فرنسا في غرب الجزائر وصار رمزا متفق عليه، وهي أن تستولي فرنسا على المناطق الداخلية فيما وراء الجزائر حتى الجانب الغربي من بحيرة تشاد[1].

المشروع الاستكشافي بالصحراء الغربية والإتفاق الأوربي:

تكونت من شركة شمال غرب افريقيا1874 بمنطقة راس نون، والشركة الثانية عام 1881 المتكونة من تجار المقيمين بموجادور سميت بشركة" شمال افريقيا والسوس " ما بين وادي ماسا ووادي نون التجارية الأولى لاستغلال المناجم. والثانية القيام بعمليات استكشافية لدراسة إقامة البحيرة بالصحراء الغربية وكانت ضمن حملتين متكونة من رجال أعمال، أعضاء مجلس العموم، المهندسين والمفكرين اليمينيين:

1–الحملة الأولى: بدأت من ليفربول في شهر يونيو 1876 لاستكشاف رأس بوجدور ورأس نون باختيار رأس جوبي محطة بها، بحيث أسس مشروعه على فكرة الاستغناء عن أراضي المخزن والوصول إلى مناطق شنقيط موريتانيا[2].

2–الحملة الثانية: عن طريق الساقية الحمراء ووادي الذهب للصحراء الغربية بدون تكلفة الضرائب للمخزن رغم ضعف سلطة الأخير على المنطقة. وخلق منافسة بين الميناءين بوجادور وميناء الجديد في الجنوب وبالتالي القصد في النفوذ السياسي لبريطانيا [3]مقابل النفوذ الفرنسي التي بقيت تراقب المشروع الذي ينافس السلطة الحديدية الفرنسية بالمنطقة والتقليل من مشروع فرنسا بالسنغال وأهمية سان لوي من الناحية الاقتصادية والسياسية[4].

---

[1] ينظر:

BISSON Danielle, BISSON Jean, FONTAINE Jacques, La Libye. À la découverte d'un pays. Tome I. Identities libyenne, Paris, L'Harmattan, 1999, 196 p

[2] ينظر:

WEBB . James L.A Shifting Sands: An Economic History of the Mauritanian Sahara ;1500-1850 »Ph.D. thesis ;Johns Hopkins . Unedited. P215 -218.

[3] ينظر:

F.Bbraude ; la Méditerranée et le Monde Méditerranée à l'époque de Philippe II ; paris ;1966 tI ; pp431-432 rt pp471 -478.

[4] ينظر:

الكشوفات في موريتانيا:

عن كافير كبولاني الذي توصل فيها إلى نتائج من أهمها أن فرنسا يمكن أن تبسط نفوذها وتخضع القبائل عن طريق سياسة الاحتواء السلمي دون أن تطلق رصاصة واحدة، إذا ما طبقت خطته من خلال: الاتصال بمشايخ الصوفية الذين كان يسميهم ب (أصحاب السلم والآداب والتجارة والتأثير المعنوي)

الاتفاق الاوروبي على المنطقة:

بجدر بنا أن نعرف احد بنود معاهدة 1890: " تعترف انجلترا بنفوذ فرنسا من البحر المتوسط حتى على النيجر باردوا وخط "ساي" على الساحل الغربي لبحيرة تشاد، ويقوم مفوضا الدولتين بتحديد الحدود، ويثبت مناطق النفوذ في غرب وجنوب النيجر العليا والوسطى وجنوبها". ولقد فسر هذا البند مع البنود الأخرى للمعاهدة على أساسا أنها لصالح فرنسا من حيث الصحراء الكبرى فأتيحت فرنسا بذلك ضمان الوصول إلى بحيرة تشاد التي تعد مفتاحا للمناطق الإفريقية الأخرى وأصبحت تشاد نقطة التجمع لممتلكات فرنسا الإفريقية[1].

والحقيقة أن بريطانيا لم تخرج خالية الوفاض من هذه الاتفاقية وذلك لأن نتائج المهمة لاتفاقية 1890 أنها تقسم ما تبقى من أراضي افريقية من إمبراطورية الفرنسية والبريطانية فقد سمحت لبريطانيا أن تحصل على بابا لإفريقيا الوسطى مع العلم أن حكومة بريطانيا اعترفت بان المنطقة الواقعة جنوب البحر المتوسط منطقة نفوذ فرنسية.

بدى أن فرنسا تعمل على تنفيذ تلك المعاهدة بالاستيلاء على تلك منطقة فعليا، فالمرور عبر الصحراء يجب أن تكون من الشمال إلى الغرب ولعبورها من الشمال يجب أن تضع يدها على غدامس، غات اللذين يعدان من أهم وأقرب الطرق إلى قلب الصحراء، ولكن تلك البلدان كانت نابعة للحكم العثماني وقد أخذت الدولة العثمانية حيث بدأت فرنسا بتطبيق ما جاء في معاهدة في

SABATIE A LE SENEGAL: sa conquête et son organisation 1364-1925 Saint louis du Sénégal 1925 P: 475 -478.

[1] ينظر: مصطفى محمد علي، الكشوف الجغرافية الأوربية والتطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها، جامعة جوبا، 2009، وكذلك Tadeusz lewiski، مجلة الدراسات الإسلامية عام 1935، ص 117.

تشرين الثاني نوفمبر عام 1890 بينها وبين ايطاليا ومن أجل ذلك ولخوف الدولة العثمانية من تغلغل فرنسا في فزان[1]. والتي تعتبر تشاد من دواخلها حيث تنتمي لكتلة جغرافية واحدة، فقد أخذ أسباب العالي يطالب أن تتنازل له فرنسا عن منطقة جانت، ونتيجة لموقف الدولة العثمانية هذا فقد رأت فرنسا نفسها مضطرة لأن تستعمل أساليب أخرى من اجل الوصول إلى هدفها [2].

ردود الافعال ضد الحملات الاستكشافية:

أما البعثات التي لم يكشف أمرها من اهل المنطقة فكان بعد عودتهم يتم التوسع فيها عن طريق الفرنسيين مثل بعثة "بولينياك"، "خادون"، "هوفمان"، " سيرشيد" التي توجهت إلى غدامس (بليبيا) حيث اعتمدت طريقة عقد معاهدات بل صفقات تجارية مع بعض زعماء التوارق (كاسنوص) تمر بموجبها البضائع الفرنسية، لكن وعدها هذا نفسه معاهدة استلام الجزائر العاصمة من الداي حسين ليتم بعدها الغزو[3].لذا تم قتل كل الاستكشافيين خلال من القرن امثال "دوري رونو"، بين "غات" و"غدامس" قرب" عين ازهار"[4]. كما قضوا على ثلاث قساوسة وبعدها عدد اخر من بينهم "فلاتر" المشهور باستطلاع اماكن الذهب والمعادن والماء، وبهذا وقف اهل التوارق ندا لكل الاستكشافات التي حاول الجواسيس تمهيد لها، إلا بعد أن حل الراهفوكو)[5] بعد وصول خبر غزوه بقيادة "لابيرن "اهل منطقة اولاد الشيخ بالغرب الجزائري 1881[6] .

---

[1] ينظر: المرجع:

(Daniel BARDONNET, "Les frontières terrestres et la relativité de leur tracé", R.CA.D.1. 1976- V, p.50).

[2] ينظر:

MARTEL André, La Libye 1835-1990. Essai de géopolitique historique, Paris, 1991, PUFpp 146 167.

[3] ينظر: احمد ابراهيم، لمحات من التاريخ الإفريقي الحديث، الرياض، 1981، 140-141.

[4] ـــ ينظر: عبد الرحمان تشايجي، الصراع التركي – الفرنسي في الصحراء، ترجمة: علي اعزازي، طرابلس، 1982، ص 192.

[5] هو جاسوس تحت غطاء راهب من مواليد 1916/1858 عسكري برتبة ضابط قام منطقة بنيعبا سقر بالحدود المغربية منذ 1901 وانتقل الى منطقة الهقار ليستقر بتمنراست في 1904، حيث تقر بمن التوارق ليتعلم لغتهم وقام بجبل الاسكرام الذي يبعد 80 كلم من تمنراست اين هاجموه التوارق في عام 1916 بعد كشف امره فاردوه قتيلا كسابقيه

[5] جيلالي صاري، انتفاضة 1880 -1881، الشركة الوطنية للنشر التوزيع، الجزائر 1981، ص 129.

[6] ينظر: توفيق المدني، حرب ثلاث مائة سنة ص مرجع سابق 168

طريقة اكتشاف اقاليم المغرب العربي: لقد سبقت القوات الاستعمارية فرق استكشافية رسمت الطريق حسب تنقلات الجواسيس بأدق العبارات الحديثة والتي يستعملها الاستعمار بالبعثات العلمية في كتباتهم ومراسليهم السياسيين وأحيانا مبشرين أي تحت الغطاء الديني وبتتبع حركتهم يتضح أن اكتشاف المغرب العربي بدأ من الريف ثم فاس مرورا بغرب الأطلس الكبير مع الأخذ دائما بمسافة 70 إلى 80كلم على سواحل المحيط المارة بالسلسلة الكبيرة الممتدة في الصحراء مارين بوجدة ثم واد درعة ليعيدوا الصعود شمالا بالمرور من 60 إلى 0 8كلم في طريقه الأول، ولكن في الشرق الذي يغلبه عليها المنطقة الجبلية وتقطع في عدة مرات السلسلتين للأطلس والتي توجب أهمية معرفتها. للوصول إلى تازة والمرور أيضا للمرة الثانية بالريف ولكن في جزئها الجنوبي ينجح عن طريق طنجة[1].

وتعيين ساحل الطرقات الكبرى التي تجمع مدينة الرباط حتى مراكش وبأزمور . وبالرباط إلى وجدة ومنها إلى الجزائر عن طريق مكناس، فاس، تازة، والتي توضح معلومات اروغرافية أو طبوغرافية* والتي تبعد الدقة التي تفرض في الخريطة اليوم والتي توضح رسمها .

مبحث: نتائج الاستكشاف والظروف المساعدة على الرسم.

مطلب :نتائج الكشوفات المتعلقة بأفريقيا:

وبالنسبة لنتائج فإنها عديدة وديناميكية أي مستمرة حتى الوقت الراهن متمثلة في تداعيات الاستعمار بأشكاله المختلفة والعلاقات السالبة والموجبة التي ينتج من مشاكل من حين لآخر.

أ-**نتائج سلبية:** بذر الأوربيون أوضاعا جغرافية تزكي الصراع والتراع بين القوميات الافريقية المختلفة بوضع تقييم سياسي غريب على المجتمعات وحدود سياسية تشق القومية الواحدة لأكثر من دولة وتأليف بين قوميات متناقضة تشتغل بينها حروب يعمل الأوربيون على تزكيتها،

---

[1] ينظر:

A. Boutaleb ET AUTRE .Histoire du Maroc .paris-Casablanca ; HATIER 1967 P 213

وينظر: Encyclopédie du Maroc 1989.

* – هي تقنية لمعرفة الغطاء الجغرافي أما الإثنوغرافي هو علم يعتمد عليه في بعض الحالات لمعرفة المجتمع .

فالحدود السياسية التي رسمت قصد بها أساس وضع حالة عدم الاستقرار[1].بالرغم من بعض مظاهر التمدن التي تركها الاستعمار منها انتهاء تجارة الرقيق بالرغم من معارضتهم التي كانوا يريدون استمرارها واستغلال الإنسان الإفريقي[2].

ب-**تغيير أوضاع القارة** ولذا تتلخص نتائج الكشوفات في الافريقية حتى تتماشى مع أطماع الدول الأوروبية المتمثلة في الاستعمار عن بعد، والذي أصبح من الصعب التخلص بسبب السيطرة الاقتصادية والسياسية والذي أصبح الاستقرار والتناحر بين القوميات المختلفة والديون والآثار السالبة للعولمة[3].

ج-**تقسيمات جغرافية سياسيا** بذر الأوروبيون أوضاع زكت فيها الصراع والتزاع بين القوميات الإفريقية المختلفة بوضع تقسيم سياسي على المجتمعات، وحدود سياسية لشق القومية الواحدة، وهاته الحدود السياسية التي رسمت لوضع حالة من عدم الاستقرار. بتصميم الحدود السياسية بين الدول في أشكال هندسية وخطوط تساير الخطوط الفلكية في الوقت التي تخلو أوروبا منها تماما لهاذين النوعين من الحدود من التحكم في الطرق الحيوية بالمنطقة والسيطرة على الحدود السابقة.

على العموم كانت الحدود خارج المبلغين بشهادتهم التي كانت وفق السيادة في حدود الدولة وان الاستعمار استعاد هذه الحدود الموروثة من العهد العثماني(الخلافة الاسلامية باسطنبول)، او ما يصطلح عليها الحدود بين الداهومي والسودان الفرنسي، وفق معاهدة بين ايالة الجزائر وتونس،

---

[1] ينظر:

Léon LEURAUX Reconnaissance Sahariennes ;Bull .du Comité de l'Afrique Française ;1928;Renseignement coloniaux ;p p 263-272

[2]. ينظر: محمدو بن محمذن، المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر (قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية)، الرباط، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 2000ص 27_30

[3] ينظر: محمدو بن محمذن، المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر (قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية (، الرباط، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 2000.

ولكن فرنسا جاءت بضبط الحدود فقط، وكذلك مثال معاهدة 1845 بين فرنسا والمغرب[1]، والتي استندت على ترجمة لوسط جغرافي وتاريخي لشمال إفريقيا، لذا قسمت الحدود إلى ثلاث أجزاء:

الشمال: ارتبطت الحدود بالطبوغرافية، من جبال ومجاري مياه .

الشرق: التحديد كان على اساس أجزاء تاثير قبلي مع التراعات .

الجنوب: في الصحراء لم تحدد في البداية كونها غير واضحة واعتمدت الهندسة بعد تدخل قبائلها، لذا يؤكد المتخصصون على أن الحدود قبل الاستعمار كانت عبارة عن منطقة ذات نفوذ قبلي ومع الاستعمار اصبحت حدود "خط"[2] باختيار القبلي للمجال السياسي.

تناسب الأطماع (أوربا –الوصع بالمنطقة) في تحديد الحدود:

الحدود الاستعمارية:

إذا ما اعتبر نظرية الأنثروبولوجيا التي اقترحها "ميشال فوشو "الأنثروبولوجية الحدود التي تفرق بين الحدود الداخلية والحدود الخارجية فتقول ما يلي:

أ–ان الحدود الخارجية ما بين الامبراطوريات التي تفصل ما بين المستعمرات، واخذت بنفس القوة التي استخلصت فيها ربما على معطيات الترابط، بحدود جديدة التي اعادت الحدود قبل الاستعمار مثل امبراطورية العثمانية، اما الحدود ما بين الامبريالية التي تفصل بين الامبراطورية الاستعمارية الجديدة كانت ثابتة كالمغرب الاقصى والامبراطورية العثمانية، وفيه الشعوب اخذت بوعي الاختلاف فيما بينها حول موضوع الحدود[3].

ب –أما الحدود الداخلية فهي مناطق ضد التهريب، وهناك حدود كانت ملجأ في حالة الضغط ويشير بان الحدود الداخلية بما فيها حركة الرحل التي تنقلت إلى الدار المجاورة بتغيير الحدود وتبني الشعب الذي هجر من موطنه الأول إلى الدولة المجاورة، وتثبت الدراسات ان الحدود في

---

[1] نخصص لها فصل كامل لتوضيح طريقة الرسم في القصل الذي يلي. بدراسة الاتفاقية لالاة مغنية ما لها وما هي الاخطار التي ولجهت الاستعمار وماهي خباياه؟

[2] ينظر:

FOUREAU –LAMY ; Les fondateur d'Empire ; Cérémonie en hommage a la mission saharienne. Alger ;Carbonel ;1930 ;p105 .

[3] –ينظر: المرجع: ليون ليرو، ص 234.

دول المغرب العربي هي نتاج فلسفة فرنسية طاغية على الاغلبية، ونزاعات القائمة كان نتاج تداخل مصالح اسبانية، ايطالية وحتى بريطانية سابقا، بالإضافة إلى دول العظمى[1].

تاريخ الاستعمار الإفريقي:

ا –**نظريا:** منذ تم تسجيل التواجد الأوروبي على سواحل المحيط بحيث لم يغامر في الداخل، الا في بعض الجزء التي سجلت في القرن XIX في استعمار إقليم الجزائر، وبعدها في عام 1880 في جزء من بلد السود التي كانت تحت السيطرة الاوروبية في سان لويس بالسنغال وبعد 20 سنة أصبحت المغرب 1912، وبعد اتفاق برلين 1884 التي بنت التقسيم الإقليمي الإفريقية، في ضوء معطيات متقدمة تقنيا والحجة الاقتصادية في الفقرة التي تفسر مرحلة جديدة في العلاقات الأوروبية الإفريقية التي تغيرت باتفاق 1880 باستعمال الأدوية كسلاح، وتجددت بتطوير الأسلحة المتحركة والنصف آلية، مما منحها أولوية عسكرية خاصة، وسياسية، بتبني معارك مفتوحة، وازدادت التدخل بتطور التلغراف الذي سمح بالتغلغل والاتصال بالمراكز المتقدمة لقواعدهم الخلفية المتمركزة في المحيط في المستعمرات[2].

ب – **عمليا:** ان الفرق الأوروبية الغازية بقيت قليلة العدد خلال هذه الفترة الاستعمارية، والقيادات العامة الغربية قامت بالضغط على القيادات السفلى والذين تحالفوا معهم من البلدان المستعمرة كالمغرب وتونس وموريتانيا .والدول الساحلية المجاورة، كما عملت على الاثنية القديمة المهمشة التي كانت تسعى لعطف السلطة السائدة بالتعاطف مع القوة الجديدة في ذلك الوقت.

تناسب الأطماع (أوروبا–الوضع بالمنطقة) في تحديد الحدود:

ليست الدول الأوروبية فقط كانت وراء التحديد أساسا بدافع الأطماع او المجال الحيوي لها بإبرام المعاهدات الحدودية، وانما الفكر الذي كان سائدا الجاهز للتجزئة في المغرب العربي لذا انعكست عوامل تخطيط الحدود بين أقطار المغرب العربي كما ان أهمية الاستراتيجية التجارية

[1]–ينظر: المرجع: المرجع السابق شنتوف الطيب، ص 45.

[2]–ينظر: المرجع السابق، دانيال فيشار، ص 221.

بالمنطقة التي تعبر إلى المستعمرات الأوروبية بإفريقيا جنوب الصحراء[1] التي كانت هدف اندفاع القوة الاستعمارية من جهة ومن جهة أخرى تجنب شعوب المنطقة مجابهة القوة الاستعمارية بالمفاوضات للحفاظ على سلطة محدودة [2] .

بالتحالف مع مشايخ البلاد وتوحيد الجهود بتقسيم الأدوار حتى لا يقضى على القوة المحلية لتيسير المشروع الاستعماري، وبالتالي تراجع أوروبا وانهيار اقتصادها بعد توظيف المعرفة الأوربية بخبايا المنطقة في رسم الحدود، وفتح طريق تجاري في منطقة او السيطرة كمكسب للاقتصاد الأوروبي عامة. وان التحالف على طرف لا يعني ضرب القوة المحلية والإقليمية عامة، وبالتالي اشراك محلي للتبعية بعد التفكيك من جراء النزاع الداخلي، في الفترة التي عزمت اوروبا على محاربة الجهاد بالمنطقة تدريجيا إلى غاية حصاره مراقبته حتى لا تظهر أي توحيد للرفض الوجود الأوربي بالمنطقة[3].

-الظروف المساعدة على الرسم :

1-تصميم الحدود ورسمها:

ساعد الاستعمار على تصميم الحدود السياسية بين الدول في أشكال هندسية وخطوط تساير الخطوط الفلكية حيث ينعدم النمط بالدول الأوربية تماما من هذين النوعين من الحدود، لأنها أصلا من الأشكال الجالية للمشاكل والصراعات بين الدول وقومياتها كون الحدود أقيمت على أساس تفتت الوحدات القومية مثل "الزغاوة "المنقسمين على كل من السودان وتشاد وليبيا[4]. وتقسيم

---

[1] ينظر:

Léon LEURAUX , Histoire du Sahara et Route et piste du Sahara ;dans « Algérie – Sahara;Encycl.col.et Marit. II ; 1946 ;p 41-45 et 327-336 .

[2] ينظر:

BECKER Charles et Mertin Victor (eds);Détails historiques et politique ;Mémoire inédit; 1778.J.A.LE Braseur Bulletin de l'IFAN 39 ;B ;1»1977p 289.

[3] -ينظر: المرجع السابق ليون، ص 137.

[4]- ان البعد القبلي في ليبيا التي يوجد بها حوالي 140 قبيلة وعشيرة، بالإضافة الى الاثنية العربية من 70 بالمئة و75 بالمئة، العربية التي تقطن شمال غربي ليبيا في جبل نفوسة، زوارة، غدامس ولها امتداد في تونس وليبيا، .1)الطوارق، 2) التبو، 3البيضان.الاولى تتوزع على مالي الجزائر، النيجر وليبيا. والثانية تتوزع على مالي، النيجر، ليبيا والتشاد، والثالثة تتوزع على موريتانيا، مالي والنيجر والتمركز في سبها واوباري وغات.. وعليه المحلل لهذه التعديات القبلية والاثنية يرى تواصلها في المناطق الصحراوية مما يجعل الفصل الحدودي شبه رسمي وذلك لطبيعة القبيلة التنقل والتواصل العرقي من التقليد التي تحافظ على السلالة والعيش في

الدولة السابقة ذات التأثير الحضاري إلى عدة دول[1] حتى لا يربط بينها رابط وطني واحد وتعود لتأثيرها الحضاري السابق مثل مالي الاسلامية، وشمال افريقيا (المغرب العربي) المسلم، وكذلك عدم حسم مسألة الصحراء الغربية أثناء الاستعمار لتضليل بؤرة صراع[2].

وهناك عامل الطبيعة الجغرافية والعلاقة البشرية مما ساعد التوسع الاستعماري وعليه بنى الاستعمار خريطته. وقد ساهم كثيرا وضعية العنصر البشري حاصة المقيم بالمناطق النائية التي تتميز بالترحال وعدم الثبات، وعليه بناء الخريطة:

الخلفية السياسية لبناء الحدود:

وقد بنت فرنسا فكرتها من استرجاع الأراضي الرومانية التي كانت في القرن الثالث واستقبال الاحتلال بالشرق في بداية المشروع، ومضادة الاحتلال الفرنسي بالغرب والوسط، وتعميرها بالمعمرين في مناطق الاستبس. وعلى ضوء هذان العاملان ارتسمت خريطة تواجد بعد الرومان من طرف العرب، والتي تبين للعالم بان الاستبس أين تواجد الرحل [3]لا تدخل في التل. لكن الحقيقة التاريخية أثبتت جهل الفرنسيين للجزائر الحقيقية، أثبتت من خلالها المقاومات امتدادها الحضاري والسلالتي في عمق تواجدها، وكرست فرنسا وجدها الاستعماري إلا بعد الحرب العالمية الأولى أي بعد توقف مقاومة التوارق، في حدودها الحالية، وأكدتها الثورة الجزائرية حتى عام طبيعة الحدود للمغرب العربي [4].

ظل الحدود الحديثة. وهو مستغلته القوات الفرنسية بالأساس في المناورة والضغط على مشايخها التعامل وفق مراد الاستعمار. ينظر: المرجع، احمد ابراهيم، لمحات من التاريخ الإفريقي الحديث، الرياض، 1981، ص 140-41.

[1] -ينظر: المرجع السابق اوقستان ارموند ص 56.وينظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية بتاريخ 28 جويلية 1899 المتعلق بالتنظيم الادارة الاستعمارية في طريق حديد للاستقلال الاداري والمالي منذ 1889، وفي افريقيا الغربية بالتجربة من اجل التنظيم وترتيب عام مر بمراحل ضمن المؤسسات الاستعمارية مرحلة 1814-1854 وتضمنت التسوية بطريقة التجربة الفرنسية بحيث تضمن دستور 4 جوان 1814 طريقة تسيير المستعمرات بقوانين وتنظيم خاص ثم عن طريق اوامر في قانون 4 نوفمبر 1848 ينظر: السابق (R0bert Cornevin,l'Afrique précolonial1500-1900 ,p84)

[2]-ينظر: د. مصطفى محمد علي، جامعة جوبا، الكشوف الجغرافية الأوروبية للقارة الإفريقية.ص25,

[3] ينظر:

J.DESPOIS, Le nomadisme et la colonisation en Algérie, paris ,Comite de l'Afrique française 1931 p 238 .et MONCHICOURT Ch., "La steppe tunisienne chez les Fraichich et les Majeur", Bull, de la Direct, de l'Agriculture de Tunis, 1906.P 141 ;

[4] -ينظر: المرجع السابق شنتوف الطيب ص 116

التوغل الاستعماري بالجزائر: وقد قام الماجور (الكسندر) المبعوث من قبل الحكومة الانجليزية برحلة إلى الصحراء وبصوله إلى تمبكتو مرورا بعين صالح [1]وغات وأدرار، وبعد عودته اتجاه طرابلس اكتشف أمره من أهل المنطقة فقتلوه ورفاقه، اذ كان مصير كل المغامرين للبحث عن الماء وأماكن الذهب والمعادن كتقديم للاستعمار الذي كان يرسلها لاكتشاف الطرق وجواسيس (فوجيل) ورحلته من طرابلس إلى تومبكتو، نوغمان، دونيري، يورهان [2].

أما البعثات التي لم يكشف أمرها من أهل المنطقة فكان بعد عودتهم يتم التوسع فيها عن طريق الفرنسيين مثل بعثة "بولينياك"، "خادون"، "هوفمان"، " سيرشيد" التي توجهت إلى غدامس (بليبيا)، حيث اعتمدت طريقة عقد معاهدات بل صفقات تجارية، مع بعض زعماء التوارق ك(اسنوص) تمر بموجبها البضائع الفرنسية، لكن وعدها هذا نفسه معاهدة استلام الجزائر العاصمة من الداي حسين ليتم بعدها الغزو[3].

كما اشرنا إلى معاملة السكان الأصليين مع الغرباء من القرن امثال "دوري "، " رونو"، بين "غات" و"غدامس" قرب" عين أزهار"[4]، كما قضوا على ثلاث قساوسة وبعدها عدد أخر

---

[1] ينظر:

. Laperrine Et Ficheur Emile , les région le saharien ; paris Ed .de l'Encycl. colonial 1947 ;p 157 naturel de l'Algérie A.G..1902 .T.11.N: 58.PP 399 365.

[2] ينظر: المرجع. Ficheur Emile. N: 57 .PP 221: 246.

يشير الى ان الطرق التجارية الأخرى التي تمثل قيمة استراتيجية وأصبحت عامل هام للاستعمار وقد بدأت الأبحاث على الطرق الرومانية القديمة بمراجعة كتاب' بيار سلامة، الطرق الرومانية لأفريقيا الشمالية، نشر من طرف الحاكم العام للجزائر، اتجاه ممر بوزار، مصلحة التاريخ القديم، الجزائر، المطبعة الرسمية، 1951 الجزء الرابع، ص 143، بالإضافة الى الخريطة الجغرافية التي تبين رسم الخطوط التي تبين تراجع الرومان في القرن (III) و(VII) . وهذه الخريطة تتضح فيها الخطوط الحدودية والمراكز الأمامية للحدود، حدود الحكم الروماني في القرن (IV).وخط المقاومة الرومانية انطلاقا من (Dioclétien)، والمنطقة التي تظهر أنها تمثل امتداد سلطة الوندال بعد 439، بدون المدن الحدودية وحدود التحكم البيزنطيين، بدون المراكز الأمامية للمدن المجاورة.

[3] المدني أحمد توفيق، مذكرات أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، ذخائر المغرب العربي (1754، 1830)، ط2- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

[3] ينظر:.

Baconnier Au sahara avec le père Charles de Foucault ; Alger 1945 p247.ET J.DESPOISE ,AUSahara avec le Commandant CHarlet , paris ,Plon , 1932 p 248.

[4] ينظر:

Commandant Lehuraux .Comment je suis devenu saharien , Cahiers Charles de Foucauld ,I.1946p 77 _99.

بينهم "فلاتر" المشهور باستطلاع أماكن الذهب والمعادن والماء، وبهذا وقف أهل التوارق ندا لكل الاستكشافات التي حاول الجواسيس تمهيد لها، إلا بعد أن حل الراهب (فوكو) [1].

السيطرة الفرنسية على الساحة:

لقد حققت فرنسا مجال نفوذ واسع في المغرب العربي بعد توقيعها مع ألمانيا اتفاقية سمحت بموجبها حق التواجد على حدود بحيرة تشاد رغم عدم دخول ألمانيا إلى المنطقة حسب ادعاءات المغرب[2]، أما التنافس الاستراتيجي من طرف الدبلوماسية البريطانية لتنفرد بالسيطرة على النيل، ودفع سير الاحتلال الفرنسي إلى منطقة تشاد حتى يتسنى لها الربط الجغرافي بين المستعمرات الجزائر–السنغال[3]، الكونغو1899[4].

بالوصول إلى نهر تشاد في جانفي 1900 منطلقة من الجزائر بقيادة العقيد "وفورو" عالم مدني لجرد الطريق الآمن بعد مقاومة محلية بالمنطقة، والتي أصبحت فيما بعد عاصمة تشاد تسمى "نجامينا"، وتطور التسمية ابتداء 1958 بإفريقيا الشرقية الفرنسية. وكذلك إفريقيا الوسطى إن احتلال هذه المناطق من طرف فرنسا وانجلترا والذي دام 20 سنة، كانت بمثابة رسم حدود الجنوبية للمغرب العربي ناحية الجنوب الشرقي أي لمنطقة تقدر مساحتها بـــ 20 مرة ضعف مساحة فرنسا ألمانيا مجتمعتا[5].

---

[1] ينظر: المرجع: أعميراوي أحميدة، السياسية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844- 1916)، ط1- دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009- ص.150.

[2] ان الحقيقة التاريخية تشير إلى دور المانيا في نصرة الشعوب المغاربية، ليس حبا في تحرير المنطقة ولكن بايجاد مركز بها، فنرى دعم المنيا لثورة بالمغرب الاقصى وهو الدافع الدي ابعدت فيه نظرة المنيا إلى وسط افريقيا، لتنال حصتها في افريقيا بعد التفاهم الاوروبي.

[3] ينظر: –هاينر يشفونم التسان. ثلاث سنوات في شمال غرب افريقيا، قبل 1830، المطبعة العربية، الجزائر، 1972، ص39، 45.

[4] –ينظر: "اتيميل جونتيل" منطقة الكونغو لقد قطع اتميل إلى أن وصل منطقة شاري ثم اتجه جنوبا لمنطقة بحيرة تشاد، وهذا 1879– أي نفس الصورة قام بها نقيبين حيث نظما رحلة استكشافية على حدود خط 14 الموازي وهذا من أجل احتواء الضغط الانجليزي بالمنطقة، وهو في طريقه أخذته نشوة الحروب فبدأ بعمليات قتل الأهالي وأمام الوضعية الخطرة قامت جماعة من القناصين بقتلها واستبداله بالتنفسيين واصلا إلى نهر تشاد أكتوبر ينظر: الفرد بل: ترجمة هبد الرحمان بدوي الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي، من الفتح العربي حتى اليوم، ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ص 394. وينظر: ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1985، ج 2، ص 216.

[5] ينظر: الفريد بل:، ترجمة عبد الرحمان بدوي، الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي ص 398.

ردود الأفعال لشعوب المنطقة: مقاومة بالحدود السنغالية: ضمن السنغالي "الحاج أعمر تالسيدو" (بدور القائد عام 1797) وأماكن الصراع بين الطرق الصوفية[1] في منطقة غرب إفريقيا واعتناقه الطريقة التيجانية بعد ما كان بالطريقة القادرية، وتكوين حماة الدين او جماعة "تورودو" بمساعدة "محمد شيغو" لمحاربة كل من ليس نجامينا(سكان نجامينا) متخذا مدينة "كانكا" يسار الضفة لنهر السنغال، وبمساعدة العرب في موريتانيا وبعض الطوارق وبمحاولته إرغام الموريتانيين دخول الطريقة التيجانية. ودخولهم في صراع مع الفرنسيين حتى السنغال عام 1659، مؤسسين بذلك مدينة سان لويس مواصلا الحرب ضد الولوف بالسنغال والمور جنوب موريتانيا (العرب والتوارق) بقيادة "جيم بسوف" من قبيلة ولوف (بقيادة محمد الحبيب زناقي للمورو)[2].

ظروف الحدود قبل الاستعمار:

كانت الحدود موجودة في ضل الوجود العثماني تحت الايالات طبيعي(انهار مثلا) مع وجود مد وجزر كون المفهوم القبلي والديني الذي كان غالبا على طبع الحدود، وقد سجلت المصادر أن المنطقة عرفت في مراحل سابقة ظروف وحدة وتجزئة في العالم العربي، عبر التاريخ رغم ظهور طابع الوحدة المتماسكة لمكوناتها من مصر حتى حدود الأطلسي مرورا سواحل شمال إفريقيا وصولا على محيط (اسبانيا).

عرفت محاولات التجزئة بسبب الزعامات القبلية بالرغم من توحيدها سياسيا، من بعض القبائل الكبرى بالمنطقة تحت غطاء ديني[3]، بالإضافة إلى بقائها منطقة حضارية وكتلة سيكولوجية متراجعة لا تعرف حواجز أو حدودا اثناء التحولات السياسية. ومحاولة التدخلات الأجنبية التي أدت في نهاية المطاف، إلى إحراز ظاهرة الحدود خاصة في أواخر الهجومات الصليبية بقيادة إسبانيا

---

[1]-ينظر نقسه، ص 398.

[2]ينظر: الغربي الغالي، ملامح من مقاومة التوارق للتوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية، مجلة الرؤية، ع1- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر 1996م، ص298

[3] ينظر: وضعية المنطقة بالمرجع:

H.Duverier.la confreie musulmane de sidi mohammed ben Ali-es-senouci et son domain géographie ..paris soc.géog.1884.p354

ومطاردة المسلمين الذين هجروا من مجريط، والتي تمخض مخرج المغرب من الطاعة إلى الخلافة الإسلامية وإبعاد دور الجهاد الذي كانت تقوده الجزائر من 1518- 1830[1].

احتلال اسبانيا للسواحل:

ان تواجد اسبانيا في القرن السابع عشر بشمال المغرب في البحر البيض المتوسط، بوضع قاعدة في الساحل "ريودي أورو"1882 الواقع إلى الجنوب من راس "بوجادور" القريبة من جزر الكناري، وذلك بالسيطرة على جزء هام من التجارة لـــ"تمبكتو" عن طريق جمعية الإفريقيين بعقد اتفاقيات مع شيوخ القبائل، ومنها إعلان فرض الحماية الاسبانية في يناير 1885 على الساحل الأفريقي الواقع بين الرأس الأبيض في الجنوب ورأس بوجادور في الشمال، ونزولها إلى الصحراء الغربية لتقابلها مقاومة ماء العينين[2].

مبحث الثالث: بناء الخريطة الجزائرية اساس الحدود المغاربية:

مطلب الخريطة الجزائرية والاستعمار الفرنسي- الأمير عبد القادر:

للإشارة نذكر المقاومات التي اعتمدت عليها فرنسا على الحدود الجزائرية في كل مراحلها ابتداء من الدخول إلى العاصمة الجزائرية كأساس التوسع حسب المقاومات في كل اتجاه كالتالي:

مقاومة الأمير عبد القادر 1832–1847:

رسمت الحدود الغربية واستغلها الفرنسيون في التوسع بالجزائر مع جيرانها, بالدرجة الأولى في الحدود الغربية مع المغرب.

أولا:-1- اعتبارا من معاهدة التافنة يوم 30 ماي 1837 التي احتوت على 15 مادة أهمها حصر مواقع الاحتلال في نقاط محددة على الشواطئ، وكذلك تحديد رقعة موسعة من الحدود المغربية،

---

1 ينظر:

_Leon Lehuraux Reconnaissance saharienne, Bull, du Comité de l'Afrique française .1928 Renseignements coloniaux ;p 263-272 . ,.

(2)- ينظر: الرجع السابق،

BACH DANIAL, Régionalisation, mondialisation et fragmentation en Afrique subsaharienne: Karthala, paris, p 244

وفي اتجاه الداخل حتى ولاية قسنطينة خاصة بعد تحرير مدينة تلمسان وجزيرة آرشقون لتبقى نقاط سوداء (تواجد الاستعمار في وهران والجزائر)[1].

2- محاصرة الأمير عبد القادر: أثناء مقاومته بين القوات الفرنسية واصطفافها على الشريط الحدودي بمشاركة فرقة منها مع المغرب الأقصى في محاصرة مذيق "فربوش" الذي يمكن استعمال الأمير كممر والخروج من الحصار الذي فرضته فرنسا شمالا وشرقا والمغرب غربا إلى الصحراء في الوقت التي كانت تشن المغرب هجوما ضدة المقاومة التي جعلها تتسلل إلى الصحراء جنوبا حتى جبل بني خالد في بني يزناسن[2]، ليجد نفسه محاصرا ومحددا لسلطة الجزائر وعليها بنت فرنسا الحدود الشمالية للغرب الجزائري، وتترك المجال الحدودي في الجنوب الغربي كونه صحراء غير مأهولة و لم تتطرق إلى تحديده إلا بعد مقاومة الشيخ بوعمامة[3].

3- مشاركة قوات مولاي محمد بن السلطان عبد الرحمن لعجزه في مواجهة الاستعمار ومجابهة الوضع العسكري الذي فرضه الأمير على القوتين وفائدة الطرفين(الفرنسي-المغربي)استنتج أنه بالسلام الذي ظهر في 16 أوت 1848 يكتب بنفس الشروط التي أملتها فرنسا بعد "معركة إيسلي" حجة المغاربة في تبرير نظرياتهم، ومنها طرد الأمير عبد القادر من أراضيه وللوصول إلى اتفاق مع فرنسا [4] .

---

[1] ينظر:

G,YVER , les documents relatifs au traite de la Tafna 1837 , collection des documents inédit sur l'Histoire de l'Algérie après 1830 ; publié sous les auspices du G .G de l'Algérie ;1924p 32 .

[2] تشكل هذه المنطقة اكبر عائق اثناء الرسم الحدودي بين الجز-والمغرب، وتركز عليه فرنسا كثيرا في الاستقرار، لذا فالطرح ان الاستعمار بنى الحدود الجزائرية عشوائيا ريمكن أن يصدق، وهو ما يعكس دفاع الجزائريين على الوحدة القبلية قبل ان تحاول القضاء على الامتداد الترابي للجزائر. ينظر القصل الثالث حول سيرة الاستعمار والتراب الجزائري.

[3] ينظر:

E .GRAULLE . Ancien chef du bureau Arabe ; Insurrection de Bouâmama1881-1882 dqns revue Tunisienne 1901 p 129.

[4] -ان الرسالة التي كتبها المارشال بيجو إلى السيد المولاي محمد في الثالث من رمضان 1260 الموافق 17 سبتمبر 1848 والتي كان ردا على مراسلة الأخير لبيجو حول الموضوع الحدودي والمقاومة الجزائريين على أراضيهم، وفحواه: (جوابك على ثبات المهادنة وكف القتال، فلتعلم أني أمرت بذلك حتى يعقد الصلح ويثبت برسم جدي ويخطى نوايب). كما ينظر رسالة من المرشال 24 سبتمبر ويعيد الرسالة في أول سبتمبر بقبول شروط المرشال مع طلب إلغاء الجيش مع الحدود، لتنطلق المفاوضات في طنجة بين الطرفين من قبل فرنسا بلينيو توتيار وقلوشبارغ م.دينيون،ومن طرف المغرب الذي مثله باشا بوسلهام ممثل السلطان الذي توصل إلى اتفاقية 10 سبتمبر 1844ينظر: .

ثانيا: لقد واصلت فرنسا تحديد الحدود بعد اتفاقية رسم الحدود لالة مغنية وتدعمها بعد تحديد الإقليم وتوزيع المكاتب العربية[1] ضمن نص 15 للقرار بتاريخ 16 ديسمبر 1848 والخاص بـــتقسيم الإدارة بدقة تحدد فيها الادارة الجديدة لتسير شؤون المدنيين الأهالي بالاقتراح المريشال فيون "Vaillant" وزير الحرب وإمضاء نابليون الثالث وذلك بسبب توسع الإقليم واعتبارها ادارة الشعب المدني.[2]

وبالنظر إلى الخريطة التي تمثل مقاومة الأمير عبد القادر نرى السهام في الخريطة توضح معرفة الأراضي الجزائرية في فترة العهد العثماني، والتي أقرتها المقاومة واعترف بها الاستعمار على أساس وثائق ومعاهدات تعهد بها المغرب في فترات سابقة قبل تواجد الاستعمار الفرنسي ذاته[3]، كما إن مقاومة التوارق في أقصى الجنوب عامل أساس لتحديد الحدود وتامين الوجود الفرنسي.

الأهمية الجغرافية في بناية رسم الخريطة الجزائرية:

إن دراسة جغرافية الجزائر عن طريق الخريطة والتي يتضمنها أرشيف فرنسا المتكون ما بين عشرة إلى 12 علبة من الخرائط والتي بنيت عليها فرنسا، لتكون الخريطة الفرنسية أو مناطق معروفة نتجت عن معالجة ميدانية من الشمال إلى الجنوب مرورا بالتل سيرا على الإقدام للأطلس التلى والتي توضح صعوبة المرتفعات وبعدها تجعدات الأطلس الصحراوي وفي الأخير الصحراء ليظهر الاختلاف الطبيعي (منطقة خضراء، رمادية جافة حسب التسلسل) [4]. ثم من الشرق إلى الغرب[5] بأعلى المرتفعات والصحراء عبرى القرى اتخذها الفرنسيون للتعرف على التركيبة

---

[1] ينظر:

THESE ,DEX .Zacono , les bureaux arabe a l'évolutions guères de vie indigènes dans l'ouest du tell Algérois ; paris ;1953 ; p 407-424 .

[2] ينظر:

- P. Boyer-la création des bureaux arabes départementaux, revue Africain , Vol 97, P 56-72.

[3] ينظر: أول بند في اتفاقية لالة مغنية التي تقر بالحدود الموروثة في فترة العهد العثماني، و

Azaz Beqaq Annales géographique, ,p 604 ;

[4] ينظر: .العقاد صلاح، المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980- ص564

[5] ينظر:

R.Tinthoin ; les paysages géographiques de l'Oranaise ;extrait du Bull de la soc de géogr.et d'arch. d'Oran déc. 1930p 13 pur la Tunisie: le haute tell en Tunisie 1913 ;p 9-16 ;

الجغرافية لرسم الخريطة الجزائرية التي تضمنت تنوع مركب من المدن، والتي احتاجت فرنسا لتحديدها وإتمامها بآليات عالية من التقنية لأن الخريطة التي بنتها فرنسا كانت على اساس بناء رسم قالب المقاومة في الصحراء وقاعدة الهضاب العليا[1].

وإن انبثاق الخطوط المترابطة والخريطة التضاريسية على الخريطة الهيكلية وهذا لا يعني خط التحول وإنما هو خط التخوم مع الاختلاف السكاني أو المقيمين كما يشير إليها غوتيي[2] إن نظرة العرقية في اعتبار حدود عالمين مختلفين هم سكان الشمال ورحل الجنوب ونهاية الحد .وهي فطرة أوربية بالمغرب العربي على أساس ان الحد الإفريقي نحو الشمال[3]. وهنا لابد من الإشارة إلى أن كلمة الصحراء هي مرادفة للرمل وحتى الرمال بامتياز يختلف مع الأهالي المتواجدين بالتل في حين أن كلمت الساحل هو اسم أطلق على بلد الأهالي الذين يعيشون من الحافة البحرية إلى الاستبس التونسي[4].

وحتى بناية الخطوط التضاريسية وترابط مناطقها المناخية والنباتية والحضارية، مما سمح بعد دراسة مختلف الخرائط لمعاينة الأساسية للتوصل إلى النتيجة، والتي تمثل الخريطة الجزائرية الحالية والتي منها انطلقت حدود دول المغرب العربي المجاورة لها سواء العربية أو الإفريقية مثل مالي، النيجر في الجنوب[5].

---

[1] ينظر:

Etienne Railler, le Djbel Amour et les mont du ouled nayl bull, Service de la carte géogr.de l'Algérie Jourdan 1902 ;in 8e,p 9 et 14 .

[2] ينظر:

- E.F .Gautier, Censeric, roi des vandales, paris, Payot 1932, P 327,-383 L.Sabatié: l'étude de la géographie de l'Algérie par carte P 227-232., Revue africain Vol 79.

[3]– ولعل الكاتب الفرنسي سياسي يشير إلى أن قوتي أعتمد على بن خلدون وجسد الرسم الحدودي وهو الأقرب إلى المنطق على أساس أن الفرنسيين لم يعلموا من التركيبة الاجتماعية والجغرافية وحتى السياسية إلا بعد اطلاعهم على مراجع ومصادر مثل مصدر بن خلدون الذي يعتبر خبيرا بتركيبة المغرب الأوسط والمغرب العربي وعليه تأكد الفرضية.

[4] ينظر: السابق:

Annelés de géographique,1902,t11,n57 ,pp 221_246

[5] شارل اندري جوليان: تاريخ أفريقيا الشمالية، من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830، ، تعريب محمد مزالي، والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر والتوزيع 1978 ص، 322.

وكذا مراحل المأساة الأزلية للبحر الأزرق مصدر الحياة والمعني بها الصحراء القاتلة في تعبير الفرنسيين بصورة زخرفية وإن أحداث الحلبة (ميدان القتال) للمناطق المغلقة أين قاوم الجزائريون برا وبالصحراء وفي الشمال الشرقي بأرضي الأطلس المتشابكة في مرافعاتها ووديان شمال الجنوب وتداخل أراضيها البحرية المتتبعة لودياتها.

وثائق جيش الاحتلال والخريطة الجزائرية وقواعد بناء الحدود:

وعن جمع الوثائق الطوبوغرافية امتدت على مدى قرن من طرف الطوبوغرافيين الفرنسيين لم تكن هذه الوثائق غير مفتوحة للباحثين، إن الخرائط الموصوفة في الكتيب لها مصدرين المصدر الأول تابع الجيش البري وهذا في بداية 1880. كما نجد جميع الوثائق بالمعهد الجيوغرافي الوطن الفرنسي التابع للجيش البري. وبعد الجرد من طرف مهندسين جغرافيين عسكريين وكذلك اشراف ضباط القيادة العامة التي كانت تقوم بغزو الإقليم الجزائري، منذ بداية نزول فرنسا سيدي فرج العاصمة جويلية 1830 حتى الفترة التي أتت بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

معطيات حول جرد الخرائط الجزائرية:

تفيد دراسة من عسكري انه تم جرد الأرشيف الخاص بالجزائر في مصلحة تاريخ الدفاع تحت رموز واكتمل جرد الوثائق لمرحلة 1830- 1843 ،. و بقيت سرية إلى غاية 1880 حتى عام 2002، و لم تشهر مثل الخريطة الملكية للجزائر مع جزء من سواحل اسبانيا[2]، بوضع تعديلات من طرف "روني ولوزيا بأمستردام" [3].

أغلبية هذه الوثائق كانت مصلحة الجغرافيين العسكريين وضباط القيادة العسكرية الخاصة بالأراضي الجزائرية، منذ حلول الجيش حتى حرب العالمية الثانية رهن الارشيف، إلى أن أسست

[1]-بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين 19م و20م، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009- ص576م.

1ينظر: . محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة للنشر، بيروت، ط 2ن 1982 ص 37.

[3] ينظر : ملاحظة من المعروف إن مثل تلك الوثائق لا يطلع عليها إلا المتخصصون. xxxx

على مصدر معلومات المخطط الأول، والتي كانت في متابعة خطوات التوغل الفرنسي على الأراضي الإفريقية الجزائر حتى تين زواتين وتندوف [1]حتى جانيت[2].

وما يفوق معرفة البلدان المذكورة في الماضي صعوبة تاريخية في تجسيد الخريطة التي تعرض أمام أعيننا بطبيعة الحال لا تعني فقط وثائق الأرشيف التي تم عرضها على الشعوب. كما طرحت الخرائط من طرف القيادة العليا العسكري بكل تفاصيل إنتاجها داخل الكتب التخطيط، حسب فترات تدوينها: تخطيط على عجلة من طرف ضباط الجغرافية العسكرية التي رافقت الجيش للإقليم على مستوى الطوبوغرافيا، مرورا بالأعمال العلمية الثلاثية التي جعلتها ممكنة دون ترك وثائق المخططات الحربية[3].

ظروف الانجاز: أنجزت هذه الأعمال في ظروف صعبة، أين كانت ضباط القيادة بالعاصمة يرتكزن على التأسيسية مهندسين الجغرافيين العسكرية ومهندسين كلاسيني ما وراء البحر الأبيض المتوسط الساحل المجهول في الخرائط حتى عام 1830. ويعتبر داخل البلد غير مستغل[4].

وبقدر عدد الوثائق التي تمكن الباحث معرفة دخول فرنسا لمعرفة أرض افريقيا، من الجزائر العاصمة إلى تين زواتين، وتندوف إلى جانيت، كانت هذه الوثائق بشرية غير مكتملة لأنها خططت بسرعة وفق توغل الجيوش الاستعمارية في الأراضي الجزائرية ويجب علينا ان لا تنتمي كذلك المخصصات المعارك وإن هذه الأعمال قد أسست في ظروف صعبة واعتمدت القيادة العامة في الجيوش الفرنسية على هذه الوثائق وإذ كانت الساحل الجزائري معروف باتداء من 1830

---

[1] ينظر:

Bulletin de la Société de Géographie de paris .5em Tome 19.p 347.

[2] ينظر: مياسي إبراهيم، أضواء على معركة ايسين، مجلة المصادر، ع4 – المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر 1998، ص255.

[3] ينظر:

Lois Archinad , Le Soudan français en 1888-1889: Rapport militaire du commandant supérieure le lieutenant – colonel Archinard ;Imprimerie national ; paris ; 1891 ;p 96 et

[4] ينظر:

Cahiers du service Géographie de l'armée N 10 ; Matériaux d'étude Topologique pour l'Algérie et la Tunisie 1er Série ;paris ; 1900 p 10

فإن الداخل الجزائري كان غامض وإن الدراسات الكارتوغرافي لداخل الإقليم كانت تضبط بالتوازي مع سيطرة الجيوش الفرنسية سواء في السهول او في الصحراء[1].

ظروف رسم الخرائط: لقد اقر الجنرال "بارتو" الذي كان ضمن مصالح الجغرافية للجيش اللواء، بالظروف القاهرة والأخطار التي تمر فيها وضع الخرائط عن أخذ النقاط التي تدل على المسالك كان يقوم بها فرق الجيش يوميا وبالتوازي مع التوغل، لقد كان يشرف على العملية ضباط شبان تابعين للقيادة العامة التي لم يكن لهم الوقت الكافي، وكانت تتم على مستوى محيط الفيلق الذي كان يتحرك والحرب قائمة، وهؤلاء الشبان محميين من بعض الخيالة الذين كانوا يقومون بعملية الاستطلاع، وكان يتطلب منهم الرسم المسالك والمناطق ثم الرجوع إلى المخيم في المساء أي سرعة الانجاز[2].

قواعد العمل في بناء المخططات:

نظر لخطورة التي مثلتها المقاومة على التقدم، فكان لا يسمح لأي ضباط الشبان بإعادة النظر أو الخطأ في الرسم، الضابط لا يعمل حسب هواه وكانت طالما يقوم الجيش بعملية المقارنة ما بين المخطط للشبان والروايات للمسافرين وكانت هذه الخريطة تعتبر مصدر يعتمد عليه لمدة طويلة حتى أنهم رجعوا إليها في حرب التحرير1954-1962[3].

رسم الاستعمار وأرشيفه للخريطة الجزائرية

ان السياسة العامة لفرنسا في البداية كانت تشجع لسيطرتها على المناطق القريبة من السواحل فقط، لأنها تدخلت عوامل سياسية وحربية عالمية أثرت على السياسة العامة لفرنسا ودفعتها إلى الجزائر كلها. ونذكر منها اقرار المارشال سولت وزير الدفاع بوضع حكومة مدينة وإدخال قواعد الإدارة العامة الفرنسية في الجزائر، ولقد قسم الإقليم إلى ثلاث مناطق بموجب المرسوم 15 أفريل

[1]-ينظر: زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية دار هوما للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011- ص565.
[2] -ينظر: السابق نيكوت، ص 44.
[3] -ينظر: الرجع نفسه، ص 47.

1854 المتمم من طرف المرسوم 28 سبتمبر 1847[1]، وكل منطقة أديرت من طرف والي، إن البلديات الأولى التي أدربت حسب نمط الإداري الفرنسي هي محاولة الجزائر البلدية وهران، مستغانم، بون عنابة، وكان يتعايش في هذه المناطق الأهالي (الجزائريين) والأوربيين[2].، والتسمية التي أعطاه الكارتوغرافيين إلى الإدارة [3].

وإن اعتماد الجيوش الفرنسية على بعض الوثائق وثقت قبل قبل الغزو 1830 [4] ،منها الخريطة العامة لإفريقيا الشمالية (حملة الجواسيس) (ايالة الجزائر)، التي سمحت لهم بدخول اقليم البايلك الجزائر، بايلك وهران، قسنطينة، دخلوا مع اغتنام فرصة رسم خريطة المدن في أوقات السلم كما يوجد هناك خرائط المسالك التي اعتمدت من طرف الطابور للغزاة[5]، إلى أن وضعت خريطة عامة ربط، حقيقية التي تسمح بمعرفة الإقليم[6].

المصالح المؤسسة لرسم الحدود في المستعمرة:

قامت الحدود الجزائرية بعمل المكاتب العربية التي جمعت المعلومات، الضباط العسكريين، المهندسين الجغرافيين، مع الفصل في كثير من العوائق التي فرضتها المقاومة، بعد أن عرفت البلدان المذكورة في الماضي صعوبة تاريخية في تجسيد الخريطة كما هي الوضعية الحالية . لم تكن الوثائق الأرشيفية بالبساطة التي عرضتها على الشعوب، من طرف القيادة العليا العسكرية وتفاصيل انتاج خرائط جغرافية كما أ نجزت بداخل مكاتب التخطيط، بالخطوات السابقة الذكر امام مقاومة [7].

[7].

---

[1] ينظر: د. جلال يحي، ، المغرب الكبير، العصور الحديثة، وهجوم الاستعمار، القاهرة، 1966، ص 250.و

Bellemare , Abdelkader , sa vie politique et militaire ,paris 1863p 143 .

[2]ينظر:

LOUIS MILLIOT , LE gouvernement et l'administration de l'Algérie collection du centenaire p 56 et suiv.

[3]-ينظر: بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر الحديثة، ج2- ط1- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1- ص505

[4]ينظر: (Dr SHAW , Voyage dans la régence s(XVIIIe , paris, 1830, p 24.

[5]-ينظر:

M .ROSET .Voyage dans la régence ; paris ; 1833 ; volum 3 p 453 .

[6]-ينظر: -زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791- 1830) دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994- ص243

[7]-ينظر: المرجع المتعلق بجرد. الأرشيف العسكري الخاص بالجزائر، ص 26.

Inventaire des cartes d'Algérie conservées aux archives de la guerre du service ا défonce 1830/1950

الادارة والقوانين:

قد اعتمدت السلطة الاستعمارية في تثبيت الحدود وخلق ذهنية مختلفة من إقليم إلى إقليم بسنها نظام إداري منذ 1830، بسعيها سن قانون يتطابق ونظامها على مستوى فرنسا تحت مبدأ المسير jus soli[1]، وحرم الجزائريين من النظام العشائري أو القبلي من معاملته السابقة بخصوص وحدة هويته مع الاحتفاظ بالتقسيم الاداري، وبدلت الاسم العائلي حسب الاختصاص وتوزيع الحقوق مع إعطاء شهادة ميلاد[2]، كما تم سن القانون المدني رابطة بين الوطنية والحقوق المدنية ابتداء من المرسوم الملكي 24 فيفري 1834، التي ألحقت الجزائر رسميا بفرنسا وسمي سكانها بالأهالي بدون حق لا مدني ولا سياسي بل لهم جنسية شكلية فقط ووضعوا تحت السيادة المباشرة والفورية لفرنسا، عكس بنود الاستسلام في احترام حقوق الجزائريين وفق معاهدة 5 جويلية 1830 وبناء عليه وضع قانون قضائي بموجبه ذلك التصنيف*.

ثم قانون 1881، المتعلق بالمخالفات الخاصة والمؤسسة لقانون الأهالي التي حددت حركة الأهالي ووضعت قوانين عقابية لتجاوزاتهم وبالتالي خرق قانون الإقليم الفرنسي[3]، وتطور القانون القانون بعد ذلك تم تفصيل جنسيات أخرى على المسلمين بحيث لهم الحقوق الوطنية الكاملة الفرنسية [4]، وهذا المصطلح وظف من طرف بول "بوردوري" في مقدمته بالعدد الخاص في المجلة، المجلة، وبإصدار قانون 24 افريل 1833 للقضاء على العبودية 29 سبتمبر 1848، قانون 29 سبتمبر

---

[1]-ينظر:

-Peter sahlius, foreiguers into citizens, France, in the old régime and after, princton, princton university press ; 2003, P 14.

[2] - ينظر:

-C.F Patrick well: qu' est ce qu' un français? , histoire de la nationalité française depuis la révolution, paris, grasset, 2002, PP 26-35.

* - ان خصوصية القانون الاستعماري في القرن 19 و20 صنف ضمن مواكبة مختلف المراحل بتسميات مختلفة الإقليم والأسماء عند أهالي، موضوع الإمبراطورية، المحمية، المسلمين، مواطن، لا مواطن، ميتيس، MITIS، ينظر: في هذا الباب باتريك وال تحت عنوان

Faire Régner L'ordre Colonial Dossier 3 .Claude Collot, Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale, 1830-1962, Paris, 1987

[3]-ينظر:

Charles Robert Ageron , les Algérienne Musulman et la Frances 1871-1919. Paris puf ,1968.vol 1, p.171.

[4]- ينظر: مجلة الأهالي رقم 63و64 لشهري جويلية واوت 1911 ص 403.

1916والتي أكدت فيها السياسة الفرنسية بفرض على الجزائريين إجراء أكثر صعوبة ومراقبة شديدة من طرف الدولة عن باقي الأقطار أو الأقاليم التي كانت تحت سيطرتها وبهذا ارتسمت الخريطة البشرية حسب الحدود الإقليمية[1].طبوغرافية. الأكاديمية العلمية

طرق التحديد المستعملة:

لقد اختار الاستعمار مرجعية تاريخية حسب زعمه[2] في القائمة الدولية واعتبرت كم طرفها كحدود، باختيار الأطراف بطريقة تقليدية والمستجيبة للمبادئ المفروضة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في التسوية رقم 392 (7) الذي افترض فيه استعمال الأداة الأفضل الخاص للوصول إلى النهاية، لتحديد الحدود المشتركة. بالاعتماد على النصوص المحددة واعتبارها تعريف للحدود ومنها مصدر للحدود، كذلك نوعية الوثائق للعهود او المعاهدات السابقة المقدمة والمبينة للطبيعة المختلفة والمحددة لجو التأثير، او بمعنى آخر الحدود بالمعنى المعاصر مضيئة للمفهوم لما تحتويه النصوص كوسائل داخلية مبينة او واضعة للحدود وفق القانون[3].

وكذا الرسم الحدودي بدون شك ممكنة وما يوافق مع المبدأ المعاصر لأجل استعماله وفق تعبير الخبير(Gerald Fizmaurice) الإجراءات القانونية الدولي لعام 1951–4[4].إن معاهدة التافنة 1837–1840 والتي مهدت إلى مرحلة سلمية، سمحت بوضع خرائط أخرى لمشارف الجزائر العاصمة والذي يمتد إلى منطقة الشقة والقليعة غربا ويودواو ومنها على واد قدارة شرقا ومن

---

[1] ينظر:

Jeans Claude Vatin ,l'Algérie politique ,Historie et Société , paris presse de la FNSP sans date ,p 133.

[2]– المرجعية هي قائمة تحد العمل او بالأحرى نموذج عام للأحداث الدولية معمول به في تصاعد المعارضة بين الأطراف المعنية بالتحديد بطريقة كافية ودقيقة لتجنب أي اعتراض بعد ذلك . ينظر: مرجع محكمة العدل الدولية / مختلف الأقاليم (الجماهيرية الليبية –تشاد مذكرة الحكومة للجمهورية تشاد، الكتاب الأول، 21 اوت 1991، ص ص116-117 .

[3]– المعروف ان القانون الدولي انه من وضع الدول الأوروبية التي فرضت قوانينها في البداية، لدا يتضمن الدستور الفرنسي لعام 14 جانفي المقنن كيفية تسيير المستعمرات، منها ما يسر بقوانين، ومنها ما سير بمراسيم مثل مرسوم السيناتور كونسيلت 03 ماي 1854 وهذا نجده في المادة 18 . كما تنظم المادة الثالثة منع المساس بالمبادئ القانون الخاص بالشعب، كما هي الحالة المدنية للأشخاص، الممتلكات، والتغييرات لها الا بالتعاقد، الضرورات التعاقدية عموما، وقوانين سياسية بإنشاء مؤسسات قضائية . ينظر: المرجع نفسه ص 100.

[4]–وفيها يبين النموذج الذي اعتمد لتوضيح الطريقة التي بنى عليها الاستعمار حدود مجاله في المناطق الاستعمارية والتي اكدتها القوانين الدولية، وليس الاطروحات التي تحججت بها الدول المستقلة حديثا كليبيا والمغرب. ينظر: مذكرة الجمهورية التشاد لمحكمة العدل الدولية ص 120.

البلدية جنوبا تحت رقم (2-5-4)-(2-5-8).في هذه الفترة استطاعوا وضع المخطط للبليدة وضواحيها تحت مقياس 20.000 1/سنة 1840 ويحمل رقم 179 إلى 182، كما وضع جيود زيك خريطة تشمل ضواحي قسنطينة تحت رقم 1163- 1164.بربط الجزائر قسنطينة من طرف البيبان 1839- بخريطة مسجلة تحت رقم 1176-1179[1].

مطلب: متابعة المقاومات وجمع البيانات 1840- 1844: دعمت فرنسا جيوشها بفرق وضباط القيادة العامة الذين وضعوا الخرائط بمرافقة الحرب ضد الأمير عبد القادر [2]، بدأ الاستعمار في شق الطرق وبناء الجسور ومنشآت حضارية، إن وجود علم الطبوغرافي هو الذي ساهم في خلق خرائط لمناطق جديدة[3].

ونذكر منها في 1840 نظم الجنرال 'فالي' عمليات الهجوم في مارس قام باجتياح منطقة القليعة، البلدية، إلى شرشال مارين بسوق الأربعاء هذا الاجتياح الذي سمح احد العسكريين برتبة نقيب من القيادة العامة. بوضع المسلك الممتد من البليدة لشرشال تحت رقم 319- 322 في الوقت الذي كان مسلك القليعة شرشال تحت رقم 320 معرف من طرف الضابط الطوبوغرافي "دوسان"ومسلك تازة شرشال تحت رقم 321 من طرف النقيب[4].

وفي 1841 نضم "بيجو" و"شونقاربي "بعث قوات عسكرية لا يصل الإمدادات إلى المدية و"مليانة" وواصل الجنرال بيجو إلى "تقدامت" عاصمة الأمير عبد القادر أما في أقاليم الجزائر فقد

---

[1] ينظر: المرجع

Rosset ,L'Algérie de 1830à1840 ;t1 ;paris ;1836 p 185 . :

[2]ينظر:

Geoges Yves ;Documents Relatifs A LA Geurre Franco- Marocain de 1844,et Note sur lEtat du Maroc par M .Rey pp 62-64 .

[3]ينظر:

P . Boyer – la Création des Bureaux Arabes Départementaux ; R.A Vol 97. Pp 56-72 .

لأن المكاتب العربية إلي انشئت بموجب النص 15 للقرار 16 ديسمبر 1848 الخاص بتقسيم الادارة الجديدة للإدارة المدنية للأهالي ,والذي بعمل على التوسع الإقليمي واعتبارها إدارة الشعب المدني، وينظر:

Haedo , Topographie d'Alger. Revue Africaine 1871 p395 ;

[4]- ينظر: السابق، نيكوت، ص 29.

استطاعت حملة عسكرية يوقدها اللواء الجنرال مرفوق بالطوبوغرافيين العبور سيرا في جوان الطريق المسلك الرابط بين الجزائر، البلدية، بوغار، تازة، مليانة، تحت رقم 341- 343[1].

في منطقة وهران "بوجو" و"لمورسيار" و"ديك ديلمور"، التي انطلقت من مستغانم برفقة الطوبوغرافيين مارتن بري وإلى أن وصلت الطابور إلى "تاقدمت" ومعسكر في جوان تحت رقم الوثيقة 612- 614 و770-772[2].

كما وصلت القوافل الحربية من الجزائر العاصمة إلى وهران مارين بوادي الشلف ووادي الفضة إلى منطقة الرويبة (عين الدفلة) وقام بهذه العملية التوغل في المناطق بطوابير برفقة الطوبوغرافي وقوافل بيجو يوسف انطلاقا من معسكر[3] مينا مع الطوبوغرافي تحت رقم (359-356) و364- 366- إلى 779[4].

ولقد تم الربط الجزائر قسنطينة عن طريق الهضاب العليا قد انجز من طرف فيلق انطلاقا من المدية تحت رقم (390-391)، وفيلق سيلاق الذي أنطلق من سطيف مع الطوبوغرافي رقم (1220).أما في عام 1844 العمليات العسكرية بالوصول شرقا ضد المقاومة لأحمد باي إلى المناطق الحدودية المتاخمة لتونس وهذا بين منطقة قالمة وتبسة تحت رقم 1241- 1242 [5]، وعمليات أخرى على الحدود المغربية بعد معركة "ايسلي" تحت رقم 46- 47 (796- 797) التي سجلت نهاية المقاومة

---

[1] ينظر:

De l'établissement des français dans la régence d'Alger ; paris 1839 ; p 49 et suiv .

[2] ينظر:

DEMICHELS .Oran sous le commandement du général Desmichels ;paris ;1835 ;p56 .

[3] -ينظر: زوزو عبد الحميد، مراسلات الأمير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل، المقاومات الشعبية ج3- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010- ص669

[4] ينظر:

E. Pélissier de Raynand ;Annales d'Alger 2edition ; paris ; 1854 ; t III ; p426 et suiv .

[5] ينظر:

L. Pervinquiére .La Tunisie central: Esquisse de géographie physique Annal de géogr.IX.1900P 442.CARTE a 1: 800.000PL.XI.et M .EMERIT. Hadj Ahmed et la résistance constantinois a la conquêt française dans les Africaines t .VIII ;Edition Jeune Afrique 1977 ;p 79 .

الشرسة بين فرنسا والأهالي[1]، كما شهدت 1845-1847 عمليات حربية مع انتفاضة شعبية بلغت الغرب الجزائري ووصلت إلى منطقة التافنة وشملت منطقة القبائل، أشتد البحث عن أشخاص المقاومة المؤثرة في المجتمع، هذه العملية قد عطلت الاهتمام بالخرائط الجغرافية[2].

اما في إقليم وهران اين اغتنم الأمير عبد القادر في وادي التافنة الذي شهد التقتيل الوحشي سيدي ابراهيم اين قام الجنرال بيجو 1846 بتنظيم فرقة إلى 18 فيلق سيطرت أو اجتاحت منطقة التافنة وصولا إلى القبائل تحت رقم (228- 263-402) بعد السيطرة على مقاومة الأمير 1847[3].

في إقليم قسنطينة فيلق تيقري منطلقا من قسنطينة مع الطبوغرافي باتجاه مسيلة تحت رقم 1196- 1200، وبعد مجموعة من المحاولات التي قاموا بها بداية من ديسمبر 1841 إلى غاية 1842

في القطاع الرابط بين البليدة مليانة والمدية قليعة وكذلك المحاولة التي قام بها الجنرال بيجو و"لموريسار" و"بيدو" إلى مشارف تلمسان في شهر فيفري تحت رقم 776[4].إن المعلومات الطبوغرافية المتحصل عليها نتيجة المعارك التي سمحت بوضع خريطة خاصة لمناطق المختلفة تحت مقياس 1/50.000 في ستة أوراق ظهرت في 1858، كما ساعد استتاب الأمن على وضع خرائط منظمة للجزائر بالأسلوب الذي أنشئت لخريطة فرنسا آنذاك، وبعض المواصفات لهذه الخريطة الأولى لم يسمح بإظهار الخريطة المستمدة من الوثائق المحفوظة على مستوى الأرشيف الفرنسي[5].

الفرنسي[5].

---

[1] ينظر:

PELLISSIER de REYNAUD .Annales algérianes; paris; 1854;volume1; p 312.

[2] ينظر: السابق نيكوت، ص 65.

[3] المقصود بالسيطرة هي تحالف المغرب مع فرنسا على مطاردة الأمير عبد القادر وسكان تلمسان بعد أن أصبحوا تحت السلطة الفرنسية بعد عام 1936، وتخصيص المغرب بولديه في قيادة حيش الجهاد الذي كان بقيادة الأمير عبد القادر بعد اعتباره خارج عن القانون، ينظر: رسالة بيجو وشروطه على السلطة المغربية والرد الذي قبل به حصار الأمير عبد القادر، ينظر: المرجع السابق ج، بكوت، ص 19.

[4] ينظر:

M.EMERIT ,les mémoires d'Ahmed Bey de Constantine ; revue Africaine ;1949p 176 . et videl la BLACHE . Atlas historique et Géographique ;paris conquêt de l'Algérie p 52 .

[5] ينظر: الرجع السابق، بيلسي، ص 321.

مراحل ترسيم الحدود الجزائرية: تاريخ رسم الخريطة في الجزائر عموما قد مرت بمراحل حسب التوسع وانتشار المقاومة في بدايتها من 1830 إلى 1834:

كما اشرنا إلى نظرة الاولى للغزو الفرنسي في جويلية 1830 بانها عملية استفزازية مؤقتة، لكن بعد مضي قرن أصبحت منطقة مراقبة من طرف فرنسا، انطلاقا من تونس إلى داكار حتى برازافيل وتمثل الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، المعروفة منذ القدم. وفي حقيقة الأمر لم تكن تملك فرنسا الخريطة الكاملة بعد الغزو بعشرات السنيين لمصر، مما جعل المؤسسة التي منحتهم الخريطة الجزائرية، التي نتجت عن البعثات الاستكشافية من طرف الضباط الفرنسيين لشمال افريقيا، خصوصا بالمغرب الأقصى وضباط في نواحي الجزائر.

وانطلاقا من وثائق أنجزت عام 1808 من طرف الضباط الجواسيس مثل النقيب بوتان " BOUTAIN " الذي آثار نقطة الأنزال قوات الغزو في سيدي فرج من الجزائر .وبهذا فعن ضباط الجغرافيين المراقبين المبعوثين كانوا في بداية المرحلة الأولى على نقاط النزول فقط، التي رسمت تحت معيار 0001 10/ 5000/، أما الخريطة الجغرافية المرافقة للغزوات المغامرين داخل الأراضي والتي سمحت لهم بالسيطرة مثلا " مخطط الجزائر مع استطلاع حتى منطقة المدية التي تبعد عن العاصمة بمدة ساعة[1].

وعن مرسوم 22 جويلية 1834 بحول الإيالة التركية، الخاص بالاحتكار الفرنسي لشمال أفريقيا " والتي لأول مرة الغدارة الحكومة الملكية تتخذ قرار ابقاء اراضي الجزائر . بنمط احتلال عسكري مباشر بقيادة جنرال . ونتيجة المرسوم 25 جوان 1835 . المقرر فيها توجيه مهندس

---

[1]- ينظر: الخريطة تحت رقم 245 في الأرشيف العسكري، والمرجع السابق نيكوت، ص 79.

ينظر: الوثائق الثلاث الخاصة بالموضوع بخزانة الحرب المحافظة بهذه الفترة: أ خريطة خاصة بنواحي الجزائرية عام 1832، تحت رقم 142 .

ب خريطة لنواحي وهران والمرسى الكبير عام 1834 تحت رقم 581 .التي قام بها (Martinière) مدير الديوان والنقيب (Lacroix) مسؤول شؤون الاهالي، الذي عمل بوهران، وقام بخرائط، ومخططات طبوغرافية، رسمت لتسهيل القراءة في الكتاب الأول الذي رسم من البحر حتى ثنية الساسي، والكتاب الثاني الذي وصف بلدان الجنوب ووحاتها الى أقصى الجنوب للأراضي التي لا يملكها المغرب وترتبط بالجزائر منها قورارة، توات، تيدكلت .ينظر:

de la Martinière ;N.Lacroix, Document pour servir a l'Etude du nord Ouest Africain M. Jules Cambon G.G: d'Alger ; t1 ;H.M.P..p14 .

ج خريطة خاصة بنواحي عنابة، عام 1836 تحت رقم 695 .

جيوغرافي إلى القيادة العسكرية لتكوين خريطة إجمالية لشمال أفريقيا من مقياس000 1 1000 والمتكونة من ثلاث ورقات في عام 1838، وخريطة ريجونس المتكونة من أربع ورقات 000500 1 وخريطة بنواحي الجزائر .على المقياس التالي: 0001 150 افقي ب 0001 50 في ورقة واحدة .

فترة النزول إلى الاحتلال المحدود 1830- 1840:

لا أحد كان يضن أن نزول فرنسا في بمنطقة سيدي فرج بالعاصمة يصبح له أبعاد كبيرة ويتطور إلى تواجد بالجزائر ومنها التوسع والسيطرة على تونس حتى داكار ومنها إلى برازفيل وللإشارة انه لم تكن هناك خرائط حقيقية لشمال افريقيا هذا ما بعد نابليون بونابرت بـــ10 سنوات بعد نزوله في القاهرة وبعد وضع أول خريطة علمية للجزائر، بعدها بعث بضابطين للهندسة العسكرية إلى افريقيا الشمالية، وقد طاف أحدهم بمنطقة كبيرة بالمغرب والعاصمة الجزائرية[1]. وابتداء من سنة 1808 وضعت خريطة أولى من طرفهم وهي التي اعتمد عليها النقيب بوتان عليها وأختار منطقة سيدي فرج لنزول الجيوش الفرنسية على التراب الجزائر، أين كانت الأوامر التي قدمت للمهندسين الجغرافيين العسكريين بسيطة، وأخذوا بعين الاعتبار نقاط أول السلم بمعيار 1.5000 [2].على أساس أن المنطقة غير محصنة ولقد أكدت ثلاث خرائط وجدت بعد فترة النزول.

-خريطة لضواحي الجزائر ب1832 وتحمل رقم 142().

-خريطة لضواحي وهران والمرسى الكبير 1834 وتحمل رقم 581.

-خريطة لضواحي عنابة (بون) 1836 تحمل رقم 965.

---

[1] -شارل أندري جوليان،

[2] محفوظة في الأرشيف الحربي حسب الفترة 1834 الى 1840تحت رقم (530 - 525 N)وكذلك من فترة 1836 الى 1837 تحت رقم .(1132 ــ1148) وخرائط يدوية لنواحي قسنطينة تحت رقم (1006ــ1015)،

Charles Féraud les BEN –DJALLAB sultans de Tougourt ; Notes Historiques sur la province de Constantine ; Batna le 2juin 1844 ;

إن التوغل الكرتوغرافي العسكري وضعوا نسخة الأولى مجسد لمخطط نوافذ الجزائر العاصمة مع مدينة "المدية "في سلم لمدة ساعة سير رقم (245).

مرسوم 22 جويلية 1834 حول هذا الإقليم التركي على مستعمرة فرنسية تابعة لشمال افريقيا وأصبحت هذه المنطقة خاضعة لوزير الحربية يتصرف فيها ضابط عسكري بصفة حاكم عام، كما وضعت في 25 جوان 1835 من طرف القيادة العامة خريطة لشمال افريقيا بمقياس(1)/1000.000 1في ثلاث ورقات 1838.وخريطة أخرى تسمى بخريطة الإيالة تحت مقياس 000 500 1 في اربع ورقات.

خريطة لضواحي الجزائر العاصمة تحت مقياس 150.000: 1 أما الفترة 1834- 1837 قد اتصفت بالمعرفة الكبيرة للمسالك الكبرى بمناسبة المفاوضات الأمير عبد القادر الغزاة العسكريين الفرنسيين إلى غاية معاهدة التافنة 20 ماي 1837[2].

أن الوثائق الأولى وهي مجموعها كانت مخططات باليد للمسالك حققت من طرف ماليني وسانت هيوليت في إقليم وهران تحت رقم (719)، وخريطة لضواحي معسكر وضعت من طرف مالين الذي قدم إلى وهران وهيبوليت من الجزائر العاصمة.

ولا تزال هذه المخطوطات محفوظة في المؤسسة لفترة 1834- 1840 تحت رقم 525- 530، وفي نفس الفترة أنشأت المسالك لقسنطينة وعنابة وبون بالشرق، تحت رقم(1148- 1132) إلى غاية وضع لمخطط يدوي لضواحي قسنطينة تحت رقم 1006- 1015([3].وقد تم تصحيح بعض الخرائط

---

[1]لقد تطور المقياس تطور حسب الفترات ابتداء من 915 1.18 الى 1.20000 الى1: 32000 الى 1: 400000 الى 1: 142860 الى 1: 160000 الى 1: 1000000المعمول به في المقياس للخرائط. الحاج موسى بن عمر، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1962/1945 مذكرة نهاية السنة الثانية معهد التاريخ، 93/92. ص8-9.

[1]ينظر:

caratini sophie , désert brisé les frontière du Sahara occidental, Revue d'études interculture. année n 8 et 9 t 2 a 41 ,1994p 34.

[2] -ينظر: اديب حرب، التاريخ العسكري والاداري للامير عبد القادر، ج2، دار الرائد للكتاب ص 520.

[3]-ينظر:

الجزائر، وهران، قسنطينة، ما بين 1837- 1838- إلى غاية الوضع النهائي لخريطة مابين 1881-1914 تحت سلم 1/200.000

مرحلة 1834 إلى 1837:

ترسيم الحدود مع الأمير عبد القادر: كانت لمقاومة الأمير عبد القادر في بداية المرحلة، والتي تمت في البداية بالاعتراف بحكمه يعني المنطقة والحدود الكلية في المفهوم الحديث حسب المقاييس المعاصرة، لكنها كانت سائد المفهوم الإسلامي أي الولاء الديني، فكانت تمتد اين يوجد المسلم عبر التراب الجزائري إلى أقصى الجنوب، التي لم تتوضح بعد، ضمن اتفاقية التافنة 1834 مقاومة الأمير التي حددت ثلثي المساحة حسب المفهوم الفرنسي للحدود الاوروبية [1].

فيها حدد المسالك افقيا نحو الجنوب وتمت بمناسبة المفاوضات التي جرت من 1834– 1835، وبعد الغزو الأول العسكري المنافي لاتفاقية التافنة 20 ماي 1837 عمل الاستعمار الفرنسي على تخصيص وثائق أغلبها في هاته المرحلة بمضمون مسجل في مخطط يدوي للمسالك المنجزة من طرف ملني " MALGNY " وسان هيبوليت " "saint_ HYPPOLITE " في بايلك الغرب وهران والمسجلة تحت رقم 525 و530 ضمن الأرشيف العسكري الفرنسي [2].

في نفس الفترة اشرفت المستعمرة (الجزائر) غزو على الشرق الجزائري على بايلك الشرق قسنطينة، ابتداء من تاريخ الإنشاء 1836-1837، تجسمت فيها مسالك عنابة إلى قسنطينة ويعني بداية انتهاء الحدود الجزائرية التونسية، في اعلى الشمال الجزائري بانجاز "saint_Hyppolite " و " Prébois وكذا خريطة خاصة بنواحي قسنطينة تحت رقم 1006–1015 وبعد هاته المرحلة أجمعت كل وسائل الخرائط الجغرافية ."

REVUE Algérienne Tunisienne et Marocain de l'législation et jurisprudence .F .D'Alger ; libraire Ferraris Alger 1921 ;p 123 .

[1] –ينظر: المرجع السابق اديب حرب، ح1، ص 79.

[2] –ينظر:

colonel G.Trumulet ;les francais dans le desert ;journal gistorique ;militaire et descréption d'une expédistion au limites du sahara Algérienne: 4em édition: 1887.106

الحدود الشرقية

تمتد من الهضاب العليا من التل إلى التل الأطلسي والسهوب، لقد بنت القوات الاستعمارية الفرنسية بعد الدراسة التاريخية للمنطقة (سيرتا) بحولي 11 معلما مستعينتا بالقيادة العامة للخرائط التي سجلت تحت سلم "000. 50. 1" والمعمول بها في الورقة 97 من جهة[1]، ومن جهة أخرى اعتبر الحدود هو انتقال ملكية من طرف القبائل الموجودة بالحدود، وقد بدأ التقسيم الحقيقي مع ظهور المياه، (ويذكر الأنهار الكبرى لتونس "مجردة " ميلاق، بقيش، تجري بالقطر التونسي التي لها امتداد بالجزائر، وتقدر ب20 كلم من ساقية سيدي يوسف إلى وادي اسماعيل ووادي الصفصاف، وهذه المناطق مملوءة بالحلفة، وبجدر القول أن الجزائر وتونس ليس مقسمة بحدود طبيعية كما نعرف بل بحدود تاريخية أقدم حدود على مستوى المعرب العربي، وان الحدود مرسومة ما بين 1614-1628[2]والتي تغيرت عام 1807 [3]وبقيت عهد الاستعمار، وهي حدود قديمة جدا ترجع إلى الفترة النوميدية (دولة الاغلبية تمتد من البحر إلى مجردة إلى تبسة إلى الجريد)، واجتمع الزيرين والحفصيين في منطقة تمتد من القبائل إلى الاوراس، وأخرى تمتد من القيروان إلى بني حماد حتى بجاية ووصلت في كثير من الأحيان إلى قسنطينة هذا ما يؤكد بان الحدود الجزائرية التونسية يفصلها شريط حدود اصطناعي[4] .

---

[1] ينظر:

Maillot, Bonne délimitation dans le Territoire de Cirta N379 2e semestre 1939 revue Africain « 249.

[2] –أن معاينة اتفاقيات التي تظهر المعاكسة التي أوقفت كل طرف في مواجهة الآخر ابتداء من عام 1614 تبين حدود مشتركة ومقبولة من رأس روكس حتى البلد الحالي المسمى فريشيش الممتدة من عين الحافة وجبل غلوب وشيران وجبل الأحبرار ش، واد ميلاغ، وواد غلوب. صرات، حسب تقرير مبعوث لاحظ في عام 1624 أن الإيالتين عرفوا خلافا لتعيين حول أقصى الجنوب التي أصبحت نهائيا تحت رئيس تونس. هذا في اعتقاد بعض الناس من تونس وحصول النمامشة على ناحية الجزائر . واتفاقية لعام 1628 التي نسقت التسوية عام 1614 حول رسم الحدود في السهوب التي تعرف تنقل الرجل من جهة أخرى عرف تنفس في تقسيم الإقليم حسب الملكية منها لتحديد المناطق كل فيما يخصه محاولة الإيالتين حسب رأيهم في فضائهم وقسط من القبائل في انتصار يوم تعيين وتثبيت قادتهم ورفع الضرائب الرسمية

[3] – 1807 بعد هذه المرحلة التي دامت نصف قرن فإن باي حمودة الذي هزه الرغبة الجزائرية نحو الشرق على خط 1614- 1628 الذي يمر على حساب تونس في منطقة الرقبة التي تضم قبيلة وزغة وشارنو أولاد بور حاتم وقرية قلعة سنان وخلاصة السلام 1821 تحت إشراف السلطان القسنطينة بين محمود نائب حمودة وإن داي الجزائر أغلق المرحلة من النزاع الجزائري التونسي.

[4] .ينظر: المرجع السابق:

HAOUAT, M. L., Le problème frontalier de la Tunisie depuis l’époque ottomane jusqu’à nos jours ,p, 209

من التوغل في الجنوب إلى السيطرة على الصحراء

بدأت التفكير جراء الجهاد الذي لم يقتصر على الشمال وامتد بالضواحي لذا بدأت المحاولة للسيطرة على الصحراء الكبرى ابتداء من 1844- 1847- ولقد تم رسم أول خريطة للصحراء الجزائرية في ورقتين (شرق، غرب) تحت مقياس 1000.000/ 1، وهذا في بداية 1845 بحيث تم تحديد الواحات تحت رقم 1386 بناء على معلومات شفاهية في معظمها. ولقد صححت الخريطة ابتداء 1852 عندما دخل المارشال في الجنوب الكبير:

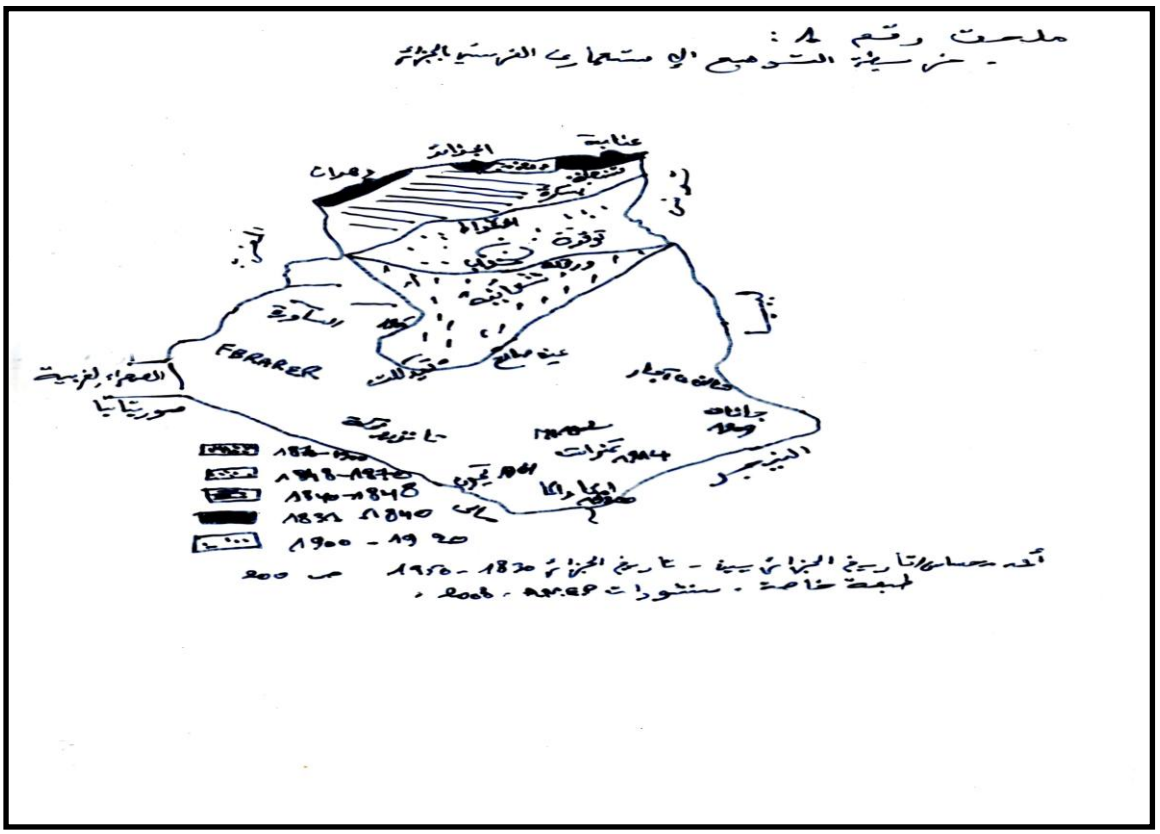
وقد بدأت السيطرة على الواحات شمال الصحراء إلى غاية 1856 في الجنوب العاصمي 1843- 1844 قام الجنرال بحملة في اقليم أولا "شايل" مرفوق لطوبوغرافي "ديريو وديمار باكس"، حتى عين ماضي ومنها إلى الأغواط تحت رقم 392- 394- 1412- والرجوع عن طريق المدية وتيارت 1851- وضع مركز الجلفة الموجود ما بين بوغار والأغواط.[1]

1846- 1852- انطلقت الجيوش العسكرية من بوغار 413، 414، 441 ومن البيض 843 وبوسعادة بقيادة مكماهون في ديسمبر 1852: إلى غاية الاحتلال النهائي لأغواط، ثم 1855 احتلال الكامل لمنطقة غرداية والميزاب، فتوضع لها خريطة تحت رقم 447- 448.ثم مسالك المائية 1845- 1857، بالأغواط، ورقلة، من طرف النقيب والطوبوغرافي تحت رقم 445- 448 [2].

[1] - ينظر: المرجع السابق، مياسي إبراهيم، ص 192-210

[2] - ينظر: المرجع السابق، نيكول، الارشيف العسكري، 76-79.

خريطة مراحل توسع الاستعمار الجزائري[1]



اما في الجنوب الوهراني بدأ في أفريل، ماي 1845 حيث انطلقت الجيوش "فيالد" من منطقة سعيدة وصولا مارين سنتين وغسول تحت رقم 800.بحيث يبدأ من فعالي الاطلس المتوسط بالمغرب شرقا من "دهرة " المغرب، شرق ملوية بالنقطة المعروفة الركام وفي سلسلة عابرة بحيث في الفترة 1846- 1864 تم التوغل في الجنوب الوهراني باتجاه معسكر سعيدة، البيض، سيد الشيخ تحت رقم (809-811) ولقد شهدت هذه السنة أول التحركات في جبال القصور مع احتلال فقيق ووضعت الخريطة تحت رقم (535- 537-655-809-828)[2].

مقاومة أولاد سيد الشيخ 1849- 1853: منذ انطلاق الحملات العسكرية في مارس 1849 من سعيدة بقيادة الجنرال تحت رقم 831 ومن سبدو بقيادة ماكماهون ثم انطلقت الجيوش المجتمعة

[1]- الخريطة من صنعنا حسب الصورة الموجودة بالمرجع المشار في عنوان الخريطة .

[2]- ينظر:

Figuig , notes et impressions , dans la géographie .1903, t VII p 177 et suiv

(مروب) من تلمسان وسعيدة في منطقة القصور وصولا إلى الأغواط رقم (831- 873- 843)(1).الجنوب القسنطيني: ماي- جوان 1842: جيوش عسكرية بقيادة التي وصلت إلى تبسة تحت رقم 1222[2].

1843– 1844: حملة في الجنوب ومن باتنة على القنطرة إلى بسكرة رقم 940- 943- 1230. وفي الفترة ما بين 1844- 1846 وصول فيلق روندو إلى تبسة معتمدا على الحسابات الفلكية إلى غاية سوق أهراس رقم (1246- 1247) تم خلالها تحديد الحدود الجزائرية ـــ التونسية تحت رقم 57[3]. ثم في نوفمبر 1854: العمليات العسكرية لاحتلال بسكرة وتقرت في وادي (الريح) تم التوغل إلى غاية واد سوف[4]، الجنرال تحت رقم(1319- 1450-1454)[5].إن مجموعة هذه الحملات سمحت بوضع خريطة للسيطرة على الجزائر بمراحلها، تحت مقياس 1/800.000 تحت رقم(84-87)[6].

رقم 02: التوغل في الصحراء.

إن السيطرة على مجموعة الواحات الموجودة في شمال الصحراء قد فتحت مسلكين الأول في الغرب، استعمل لربط النيجر من هذه الواحات شمال الصحراء التي ساعدت على التوغل من نقطة

---

(1)ينظر:

Revue d'études interculture.annee 1994 n 8et9 t 2 p 34 a 41 désert brisé les frontière du Sahara occidental par caratini Sophie

(2) ينظر:

MARCEL EMIRIT,,les mémoire bey de Constantine , revue africain 1949, p 198.

(3) ينظر: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق، في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1900، المؤسسة الوطنية للكتاب، ، الجزائر 1984، ص 113-116 .

(4) لقد جعل الاستعمار ثلاث مراكز للمراقبة والتوغل هي كالتالي: 1- مركز إيغلي: الذي يتحكم في وادي غير نحو الغرب وحراسة تافيلالت.2-مركز اقصى نقطة جنوب شرق اتجاه عين صالح .3- مركز نقطة وسط: اختير في وسط البلاد ليتحكم في ربط المركزين . ومركز آحر من غات الى ادرار (ADGHAGHE) في بلد البراشيش للمد نحو السودان ينظر: المرجع

M.Rinn .Nos frontières Saharinnes ; tirage apart ;351

(5)ينظر:

Revue d'études interculture.annee 1994 n 8et9 t 2 désert brisé les frontière du Sahara occidental par caratini Sophie p 39.

(6)ينظر: د. احمد اسماعيل راشد، تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا-تونس- الجزائر-المغرب- موريتانيا)، دار النهضة العربية، 2004، ص 95.

الانطلاق للتوغل في الصحراء باتجاهين[1]، من الغرب والشرق الجزائري بهدف استغلال وربط النيجر بالمستعمرة الجزائرية مارين بتوات.

أما 1853 بقيادة العقيد القائد العام لدائرة سبدو وصل إلى تيميمون منطقة قورارة[2]، حيث تفقد منطقة تافيلالت المغربية ما بين 1859-1861، وبنفس التاريخ استطاعت فرنسا الوصول إلى بني سناسن المتاخمة للحدود المغربية[3]. وفي منطقة القصور التي حددت بدقة خريطة المنطقة تحت رقم 859[4]، بعد عشر سنوات عبر الجنرال وادي غير[5]، أين رسم خطوط مسيرته وتتواجد ضمن الوثائق الطوبوغرافية لهذه العمليات التي مازالت محفوظة في مصلحة في مخزن المغرب[6].

الصعوبات الجغرافية لمنطقة الحدود الجزائرية:

لقد اتجه الاستعمار من الشمال للجنوب ناحية نمور[7] إلى فقيق على مسافة 400 كلم، ومن تحقيق إلى بشار أو بني عباس على مسافة 300 كلم،اين تم تميز الحدود لأربعة أجزاء واضحة في

---

[1] ينظر:

INNOCENTI COLONEL ,Insurrection du sud Oranais 1881_paris.1893, p 65.

[2] ينظر: مخطط او رسم مسيرة بوعمامة، وملاحقة الطوابير الفرنسية له في كتاب، عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، 2011، ص 152-153 . ثم تحسبا للمعاهدة المتعلقة بين فرنسا والمغرب على الحدود الجنوبية الغير مدققة في الجنوب ناحية القصور وامكانية احتلال فرنسا الواحات لتوات وو تيدكلت وقورارة عام 1891، بوضع مركز القليعة ـــ وعام 1892 اين كانت هناك عملية عسكرية مع مقاومة التوارق مع بوعمامة، التي اسفرت الى اخضاع التوارق وتوات تحت التاثير الفرنسي، وبعدها قام الرائد قوردون(Gordon) التزول الى الواد الغربي مجتازا العرق الغربي والوصول الى واحة تبلكوسة (Tabelkosa) في سنة 1895 واضعة بهذا الخريطة تحت رقم 1488-1496، ليقوم بعد ذلك بمهمة تدقيق والتعمق في المعطيات الحدودية فلامون بان (Flammand-Pein) ووضع خريطة تحت الرقم 1502-1503و1526، فهي العملية في المنطقة الغربية الصحراوية بعد التحري للملازم ميسال(Mussel) عام 1905 وتوضيح الرؤية الحدودية نهائيا في الجزء الغربي بالصحراء الجزائرية ووضعت تحت رقم 1595-1597 .ينظر: احصاء خرائط الجزائر المرجع السايق ص 18.ينظر: مقال بالفرنسية

L'Annexe d'in Salah et la compagnie saharienne du Tidikelt depuis leur création ;Bull de la Soc: de géogr. d'Alger 1914pp 292-344 .

[3] غزو الجنرال ديسفو (Desvaux et Durieux) على بني اسناسن في الحدود المغربية في منطقة القصور وهي التي سمحت بتدقيق الخريطة للمنطقة.

[4]- ينظر:

Revue d'études interculture.annee 1994 n 8et9 t 2 p 34 a 41 désert brisé les frontière du Sahara occidental par caratini Sophie

[5] بعد عشر سنوات من تحديد في منطقة بني سناسن قام الجنرال (Wimpffen) الذي جاب وادي غير، وحرر وثائق موجودة بمعهد الجغرافيا الوطني الفرنسي وحتى المغرب .

[6] ينظر: الشيخ محمد ابن عثمان الحشايشي، رحلة الى بلاد السنوسية على طريق طرابلس، وبلاد توارق ـــ ترجمه الى الفرنسية

victor Serres ,lasram , paris 1903,p 230

[7]-ينظر:

الشمال: جبال التل، في الوسط: الهضاب العليا لشط الشرقي في الجنوب اين تكثر الواحات مصدر الضرائب[1] ثم تليها جبال قصور بالجنوب الغربي إلى أقصى الجنوب حمادة "غير".

جبال التل:

تمثل سلسلة غربية شرق غرب على طول البحر، فجبال تراوس (1000 م) تمثل رواق لمدينة ندرومة، وجبال تلمسان تغطى غابة واسعة، وهذه ذروة 1843 في جبل تشوسفي، وما بين السلسلتين الجبلتين تمتد على سهل مغنية أين تزرع الحبوب، الكتان(7).

الهضاب العليا:

تمتد برتابة متناغمة في القاعدة أفقيا، وعرة في بعض الهضاب وشجاعة الخواص، مما يجعلها تبنى مدن مشرية أو العريشة، وميدان صغار الرحل، ومربي المعز والغنم، أين يجدون اقتطاف الحلفة وهو مشروع عاد على فرنسا بدخل ساعدها على التوسع في المنطقة[2].

جبال قصور:

وهذا الجزء من الأطلس الصحراوي يكون سلسلة متتالية صلبة منقطعة والتي تتجاوز 2000 م علوا، جبل مزي: معيز، بوعمود، مكتر وطريق فقيق إلى عين الصفرة كحدود في الجنوب. ونقص الغطاء النباتي لهذه الجبال يجعلها صعبة المراس اما جبال قصور فتمتد حتى الجنوب مع الحدود للمغرب ويشكلون حدا فاصلا بين المرتفعات العليا(الهضاب) للصحاري[3]. الصحراوية[1] حمادة

N 5 ,Rapport mensuel du cercle de Namour sur les nouvelles politiques Extrait A.C.M Registre des Minutes Supplément au rapport de mars1871.R.A N61 1920.p103, et L.RUIN, Histoire de l'insurrection de 1871 ; Alger ;1891 ;p 483 et suiv .

[1]-ينظر:

J.DESPOISE ,LE sahra , ses Oasis .colonel Theodore pein , paris ,Plon ,1935 p 238.

[2] - ينظر:

Cahiers du service géographique de l'armée n10: 1900. Pl11 ;pp 234-267

[3] - ينظر: انظر المرجع السابق د, محمد المسعودي، دراسة لملامحه الجغرافية، ص 56. اما الفرنسيون في دراستهم للخريطة الجزائرية كانت بطريقة مختلفة تخدم الطرح الكولونيالي حتى انهم سعو لتغيير التسمية من المغرب الإسلامي الى الشمال الإفريقي، ينظر: بالتفصيل

غير بين جبال بشار وواحات المغرب لتافليلات يجب عبور حمادة عملاقة لقوير، التي تحد الجنوب معرق الراوي[2].

إن مظهر الأرض التي تم تعيينها بموضوع تعتبر ممر الانسان والعتاد يكمل بتم بالضرورة عن طريق أكبر منطقة جبلية، كجبال تلمسان وجبال قصور، كما نجد ما بين جبال قصور ومرتفعات الأطلس الصحراوي خمسة كتائب على مسار الحدود وكتيبة نوعا ما بعيدة عن حدود[3].

مطلب: الصعوبات الجغرافية لمنطقة الحدود الجزائرية:

ينحصر الصحراوي الشرقي بين الهوامش الجنوبية للأطلس الصحراوي شمالا، وتونس وليبيا شرقا، والنيجر وهضبة "تادميت" غربا، كما يمكن تحديد هذا الإقليم من ناحية الغرب بخط طول شرقا[4].في حين نجد الإقليم الجنوب الغربي يمتاز بمعالم طبيعية واضحة تتمثل في الفوج الجنوبية للسلسلة الأطلسية شمالا وهضبة تادمايت شرقا وكل من المغرب الاقصى والصحراء الغربية وموريتانيا ومالي غربا وجنوبا[5]

تاريخ ارتباط الصحراء بالجزائر: الصحراء الجزائرية باعتراف كل العرف الاجتماعي لتاريخ المغرب العربي في مراحله السياسية اقليم يتمتع بسيادته في ظل التحولات التاريخية والتي بنت عليه السياسة التوسعية[6] القوانين الفرنسية وعلى رأسها القانون الفرنسي الخاص بالجزائر الصادر في

L ;Sabatie ,L'Etude de la géographie de l'Algérie par la carte p. revue africain. Vol 94 ; p318

(1) – ينظر:

Azouz .BEQAQ-,Frontière géographiques et barrières sociales, paris, Annales de géographie _Année 2002 volume 111 ,n 625 , p 84

(2) – ينظر: نفس المرجع كراسة الجغرافية للجيش الفرنسي، ص 312-324 .

(3) – ينظر: المرجع نفسه ص 325.

(4) – ينظر: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية: م .د.د والبحث في م. و. وثورة أول نوفمبر، ملفات ووثائق حول محاولات لفصل الصحراء الجزائرية إعداد: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص125.

(5) – ينظر: حليمي عبد القادر، جغرافية الجزائر، طبيعية، اقتصادية، بشرية، ط1– الجزائر 1968– ص56– 57

(6)–في سنة 1884 انعقد المؤتمر الدولي وفيه دعا بسمارك لتحقيق حدة التنافس بين الدول الاوروبية وانتهى بوضع قواعد عامة لتأسيس مناطق الهيمنة التجارية منها عقد معاهدات مع ممالكها، بعد ايهام الممالك ان المعاهدات نوع من التحالف او تدعيم الصداقة، وعليه تأسيس سلطة استعمارية، ثم انشاء هياكل ادارية، وعليه نتج دول معاصرة في نتاج استعماري . ينظر: المادة الرابعة من الدستور الاستعماري في المادة الرابعة: المنظمة للقانون التجاري للمستعمرات مثل قانون 11 جانفي 1892 المحدد للعلاقات التجارية الخاصة بالمستعمرات . ينظر: :

1884 والذي ينص على أن الصحراء جزءا لا يتجزأ من الجزائر[1]، وقد اكد (Allemand Gerard Rolhfs) على "حمل الحدود بجدية، لإبعاد كل صعوبة وكل الفوضة، ما دمنا لم نحتل حدودهم الطبيعية، لا يكون هناك أي هدوء دائم..." مما يؤكد أن الحدود التي رسمها الاستعمار باعتباره اتبع الحدود الطبيعية غلى ارض الجزائر والتي احتاج إلى جهد كبير لتثبيتها بعد القضاء على المقاومة وليس الغموض الذي كان سائدا قبل مجيئ الاستعمار إلى المنطقة.

وكان لها بمقتضاه ممثلوها في المجلس الجزائري وكانت دائما تتبع الولاية العامة في الجزائر في كل من شؤونها السياسية الإدارية[2] والاقتصادية، ولفرنسا سلطة الاحتلال في الصحراء كما في باقي أنحاء البلاد[3].كما هون قانونا 24 ديسمبر 1902 حين سنت قانون ظل طوال نصف قرن هو النظام الأساسي للأراضي الجنوب الجزائري والذي لم يمكن كيان سياسي وإنما تنظيم إداري، لاعتبارات مالية[4].

الجانب القانوني (لعام 1902): وضع لضبط العلاقة في اطار الصحراء المترامية الاطراف والحركة من قبل الرحل بتسيير من الحاكم العام، مع عدم الفصل عن سلطة حاكم الجزائر العام بحترام العرف القبلي فيها، بممارسة سلطة على المنقطة بهدف حفظ النظام في الجنوب ،تأمين الدفاع عن

---

[1]–ينظر:

Marcel Émérite Affaires du Maroc , préliminaires –Hostilité- Traite de paix ,pp 403-404.revue africain volume 81,I,.

وجريدة المجاهد، شعبنا لن ينقسم وارضنا لن تتجزأ، العدد 97، بتاريخ 5 جوان 1961 ج4ص 3.

[2]–انشأت المراكز البلدية بموجب مرسوم 25 اوت 1937 وبلديات مختلطة بدون توحيد محدد في البداية .وفي الإقليم الجنوبي حتى تقسيم البلديات المختلطة والبلديات الخاصة بالأهالي (مصطلح عنصري) بموجب مرسوم قانون 20 سبتمبر 1947 ووضع كقانون ثابت وانشاء المجلس الكبير لافريقيا الغربية الفرنسية. بحيث سطر فيه نقاط لا يعترف بها في الوقت الذي جاء لتسخير ضمني وتقييمي للجانب الروحي، وكان ذا اهمية لان الطبقات المختلفة التي اخذت بوعي التحويل الضروري، والمرافق للتطور المادي الذي منح الرضى بالمشروع الاداري (ينظر: المادة 6 من الدستور بتاريخ 5 افريل 1884 المتعلق بالتنظيم البلدي)، الاجتماعي الاقتصادي والثقافي الى المطالبة الشرعية ينظر:

Eugene _Jean Duval , axx Source officielles colonisation française vers la décolonisation 1940_2009 les faits ,Volume 1, Harmattan , p 128.

[3]ينظر:

A. Cour ; »Notes sur la région de Berguent « Bulletin de la Société de Géographie et d'Archéologie d'Oran (B.C.G.A.O) 1909 ; pp 31-77.

[4]ينظر:

La Martiniére (H.M.P) Lacroix (N) ; Documents pour servir à l'étude du Nord-Ouest Africain ; publie par le gouvernement général d'Algérie. Lille .1894.T 1.

أرضه وجمع الضرائب ، بعد وضع على رأسها حاكم عسكري ، بمرسوم يعرض على الحاكم العام واقتراح من وزير الداخلية والحربية ويكون مرتبط به مباشرة [1].

– الحد من نظام الإدارة الخاصة عن طريق الابقاء على الوحدة بين الشمال والجنوب[2].

–المحافظة على مبدأ الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب الجزائري من خلال التمثيل النيابي سواء في الجمعية الجزائرية أو في البرلمان الفرنسي بوضع قرار بالإجراءات اللازمة لتمثيل أراضي الجنوب في الجمعية الجزائرية أما في البرلمان الفرنسي بشطريها فالأمر صادر 1945/08/17 في شأن انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية الفرنسية قضى في مادته [3].

منح بموجبه للجزائر 26 مقعد أي ممثل وزعت مناصفة بين فرنسي الجزائر وسكانها الأصليين ومن المجموعات الثلاث (ولاية وهران، أراضي عين الصفراء، ولاية الجزائر أراضي غرداية، ولاية قسنطينة، أراضي توقرت والواحات)[4] .وكذا النظام الانتخابي المقرر في قانون 05اكتوبر 1946 في شأن انتخابات أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية فالمقاعد الثلاث التي خصصت قانونا للجزائر تنتخب نوباتها من شمالها وجنوبها على حد سواء لذا الجنوب الجزائري جزءا لا يتجزأ بمقتضى 17اكتوبر1946 بضم ممثلي في جمعية الاتحاد الفرنسي [5].

---

[1]–كلمة الصحراء هي مرادفة للرمل وحتى الرمال بامتياز يختلف مع الأهالي المتواجدين بالتل ببلاد الاستبس، وأطلقت كلمة الساحل هو الاسم بطلق على سكان المقيمين بالحافة البحرية للإستبس التونسي، op cit pp 343-345.

[2]ينظر:

Alix Héricord-Gorre, Eléments pour une histoire de l’administration des colonisés de l’Empire français. Le « régime de l’indigénat » et son fonctionnement depuis sa matrice algérienne (1881-c.1920), Thèse de l’institut européen de Florence, novembre 2008[2]

[3] – ينظر: Kay Hayzi

– بموجب مرسوم 10 أفريل 1904 المعلن عن دائرة كاي حيزي والحاق ضفافه اليمنى الى المستعمرة لدول المريس (Maures)

[4] –جودة حسنين جودة: دراسات في الجغرافية الطبيعية للصحاري العربية، بيروت، 1980، 72–76.

[5]–محمد بجاوي: نفس المرجع ص 359–361

جغرافية الحدود الجزائرية التونسية: تعتبر تونس أقل ارتفاع عن الجزائر لامتدادها بالأطلس الجزائري أين تنخفض في ترابط متشابه، لتختفي في أقصى الشرق لدولة تونس بجبهة بون[1]، وتتميز بثلاث مجموعات كبيرة، التل، الظهر الوسط، والإستبس في الجنوب[2].

شمال التل: يشمل جميع روابط من الجهتين لواد مجردة، وفي الشمال بالقرب من البحر ترتفع الجبال كروميري المغطاة بسلسلة الفلبين التي تسيطر على الساحل الصحراوي الحاد[3].

وفي الوسط: يمتد الأراضي الخصبة لوادي مجردة بالقرب من قالمة على مسافة 400 كلم بتونس قبل أن نصل إلى خليج تونس[4]. والمدينة الرئيسية "بيجا "في شمال الوادي يوجد المثلث عين السلطان الملقبة أين تواجد الجيش الجزائر أثناء الثورة للتوجه إلى جبال قسنطينة وبين مندوفي وسوق أهراس، وبين دفيفي وسوق اهراس بوجود مخطط خاص للعبور، و"غارديماو" المشهور والبارز كنقطة أمام القرية الصغيرة" للامي"[5].

وجود غابة لوادي السودان والتي استعملت قاعدة استراتيجية ووجود هذه المنطقة بالحدود مغطاة على شريط حوالي 30 كلم عرضا من الشمال إلى الجنوب[6]، وكذلك انتشار فكرة الجهاد من طرف الدعوة السنوسية المنتشرة عبر الصحراء التي ترمي إلى مقاومة الاحتلال للبلاد الاسلامية قد وصلت على الحدود الجزائرية بوعمامة عن طريق مقدمها في عين صالح أقصى الجنوب الجزائري

---

(1)-د. محمد المسعودي، الوطن العربي، دراسة لملامحه الجغرافية، بيروت، (د.ت)، ص 61.

(2)- د، فليب رافلة، الجغرافية السياسية لأفريقيا، القاهرة 1966، ص 397.

(3)- سعيدوني ناصر الدين، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، تراث المؤرخين ورحالة وجغرافيين، دار الغرب الإسلامي، ط1- بيروت، 1999- ص699.

(4)ينظر: المرجع السابق فيشار ايميل، المناطق الطبيعية للجزائر:

Annelés de géographique,1902,t11,n58,pp 339_365.

(5)ينظر:

Groerg di Hense Jaccopo ;Specerio geografico estatistico dell imperodi marocco 1834 COSSI Brissac.p ;107 ,

(6)ينظر:

André Reynard , Projet de restauration des foret et pâturages du sud de la province d'Alger (Bulletin-soc- geo, Alger 1881 p 1.

الحاج المهدي ولد باجودة[1].أما الخاصية الجغرافية في باقي المناطق المتبقية في الصحراء فهي رملية وتتخللها وديان أحيانا وتتقاسمها كل من ليبيا الجزء الجنوبي لتونس والجنوب المغربي مع الصحراء الغربية وموريتانيا اما خاصية الثانية فحدود بينها وبين السنغال فهي نهرية(مائية)[2]

القبائل ناحية الشرق– تونس: تواجد القبائل على الحدود كامتداد طبيعي ولعل أهمها عرش خمير، ماكنة اولاد علي مفدة الشيحية، أولاد علي مفدة جنوب طبرقة، أولا غرب أولاد أم العقونة، الحرازلية، الدبيلة كقاعدة لقربها من الحدود التونسية وملتقي الاتجاهات من ناحية ثانية، السواغة، الطرود، أولاد مسعود[3].

جبال مطماطة: الثورة في طرابلس الغرب: كان أنصار غومة المحمودي المتكونة من التونسيين والليبيين نجده قد لجأ إلى منطقة وادي سوف خلال شهر ربيع الآخر 1274 هـــ– خريف 1857 وقد حاصرته السلطات العثمانية من كل مكان. لتطالب السلطات الفرنسية بقيادة الجنرال ديقو، من مدينة وادي سوف للحيلولة دون تقديم المساعدة لإخوانهم الجزائريين مما أخطر الأخوة الليبيين إلى العودة إلى بلادهم.

مراقبة فرنسا للحدود الشرقية:

قام الجنرال "راندون" الحاكم العام تحديد هذه الحدود حفاظا على العلاقات مع باي تونس فوضعت خريطة أولية في بداية سنة 1857 لمعرفة المواقع وايقاف المد المستمر بين سكان المنطقة الحدودية [4]، ووضع حد التواصل والتكافل فيما بينهم، وقد مرت بمراحل لتحديد معالم الحدود

---

[1] ينظر:

- La guerre sainte des Snoussya dans l'Afrique francais ; revue africaine 1939 ;pp 227-275 .

[2] نبيل صبحي حنا: المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي دار المعارف القاهرة ط1 1989 ص86.

[3] د. عبد العزيز طريح، جغرافيا ليبيا، القاهرة، 1971، ص 9-13

[4] ينظر:

MONCHICOURT Ch., "La steppe tunisienne chez les Fraichich et les Majeur", Bull, de la Direct, de l'Agriculture de Tunis, 1906. P 160.

واستمرت التعديلات[1] بموجب قرارات عام 1863 وبعد 1867 -1870، حدود العرق الشرقي بقيت بدون تحديد خاصة جنوب شط الجريد، وقد قامت السلطات أبراجا للمراقبة، تحرير الطرق والمسالك لحماية القوافل التجارية والعسكرية من اعتداءات المقاومة[2].

وكذا الدستور الجزائري (او القانون الأساسي 20 سبتمبر 1947) وفي مادته 50 بإزالة الحكم العسكري للجنوب وضمها إلى الشمال، وهو تجسيد إقامة إدارة مدنية في جميع أنحاء الجزائر وعليه حقيقة لا ينكرها حتى الاستعمار انه حاول بالفكرة الا ان الشعب الجزائري القاطن في الشمال والجنوب صمم على وحدة أرضه[3].

الإطار الجغرافي لمنطقة الصحراء الغربية:

لعل التساؤل الذي يطرح في الانتقال إلى هذه المنطقة محيرا للقارء ولفك اللبس هو ارتباط رسم الحدود المغربية-الجزائرية مرتبط ارتباطا وثيق في منطقة الجنوب الغربي للجزائر، وبتدخل اسبانيا فضت جميع الاشكالية الحدودية بمساعدة المغرب للتغلب على القبائل الثائرة على الاستعمار الفرنسي والاسباني، ابتداء من وادي "زا" ووادي درعة[4]. الذي يبدأ من الشواطئ الغربية لوادي النيل شرقا ممتد من الصحاري المغربية إلى مثيلاتها الليبية وجنوب تونس والجزائر والمغرب حتى تلامس شواطئ المحيط الأطلسي غربا، وبذلك تتوسط هذا الإقليم ثلاث هي الجزائر شرقا موريتانيا شرقا وجنوبا والمغرب الأقصى شمالا، وساحل المحيط الأطلسي على طول 1500 كلم مقابل الجزر الكناري على بعد 100 كلم[5].

يصل عرض أراضيها في بعض المناطق إلى 500 كلم بينما تصل حدودها الداخلية إلى 2000 كلم، كما أنها تقع على خط غرينتش وخط العرض 27، 40 الذي يمس واد درعة شمال حدود

---

(1) -ينظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في ملتقيات الوطنية الحديثة والدولية، عالم المعرفة والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 551 .

(2)-ينظر: محمد الباحوس، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة اعلي الحنش، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق 1995، ص 243.

(3)ينظر: المرجع، محمد بجاوي ص362- .366

(4) ينظر: الفصل الثالث في رسم الحدود من ثنية الساسي حتى النقطة الثلاثية الجزائر_المغرب الاقصى_الصحراء الغربية. والخريطة التاريخية لحدود المغرب الأقصى.

(5)-**اقليم طرفاية** تمتد على 265 كلم يحدها شمال وادي درعا في الشرق خط طوله 11 غرب خط غرينتش. ينظر: عيتاني ليلى بديع، البوليزاريو –قائد ثورة – دار المسيرة – بيروت 1978، وبن عامر تونسي، قانون المجمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية 1993، ص 198.

الصحراء الغربية . وهذا بالنظر إلى مجموع الاتفاقات التي تمت بين اسبانيا وفرنسا 1904 و1912، اضافتا إلى التغيرات التي أدخلت على الحدود الصحراوية الموريتانية عام 1956، المساحة 364000 كلم كان لغاية 1958 [1]، وبعد الاتفاقات التي وقعت بين الإدارتين المشار اليها اعلاه طبقا للوضعية التي كانت في السنوات التالية : 1891، 1900، 1904، 1912 والتي تم من خلالها إجراء تعديل على الحدود الصحراوية والتي ضمت اقاليم التالية بالنظر إلى الخريطة السياسية القديمة [2].

أقليم الساقية الحمراء: تتربع على مساحة 184000 كلم2 .

أقليم وادي الذهب: تتبرع على مساحة 100000 كلم 2 .

أقليم طرفاية: ومساحتها 80000 كلم 2 والملاحظ أن ساحة الصحراء تقدر 266000 كلم 2، لها امتداد على الساحل الأطلسي طوله 162000 كلم، وتبلغ مسافة حدودها على الحدود الموريتانية ب 1570 كلم، وحدودها مع المغرب 445 كلم، واضافتا إلى الجزائر. أي أن الساقية الحمراء في الشمال تتربع على 8200 كلم ووادي الذهب يتربع على 184000كلم بمجموع اي 266000 كلم^2 مساحة اجمالية. وتعرف ب1-الساقية الحمراء وعاصمتها العيون بمساحة 8200 الممتدة جنوبا حتى خط عرض 26 . 2-وادي الذهب[3] ومدينتها الداخلة بمساحة 190000 كلم، ويحدها شرقا خط طوله 12 غربا غرينتش، وتمتد مدار السرطان حتى الحدود على شكل دائرة موريتانيا[4]. وهي الأخرى دولة يسودها سكان رحل الا بالمدن القديمة ك"نواقشط"، وبناء مدن جديدة وفق قانون

---

[1]-ينظر: تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، أكاديمية العلوم السوفياتية، معهد الاستشراق (هيئة تحرير مشتركة) موسكو 1976 ج 2 ص 419-420

[2]ينظر:

- Léon Leuraux . Reconnaissance Sahariennes ;Bull. Du Comité de l'Afrique Française ; 1928 ;Renseignement coloniaux ;p p 263-272

[3]ينظر: مذكرة نيل شهادة الماجستير، مسالة الصحراء الغربية نموذج النزاع العربي – العربي 2004-2005، ص 34-37 جامعة وهران غير منشورة.

[1] ينظر: مواد القانون الإداري في الجريدة الرسمية الفرنسية مثل المادة 77، الناصة على أن كل إقليم أساس منتخب في نظام انتخابي من حيث التركيبة، المؤهلات، والمجتمع محدد بقانون في المادة 79، لإدارة إقليم ما وراء البحار .

[4].ينظر: الوثيقة الدستورية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية 1980، ص 124، 125

إداري جديد وما بين الصحراء الغربية والجزائر. شاسعة جنوبا متصفة بوجود مناطق تسمى بالحمادة وهي مناطق صخرية (عرق، الرق) وأشهرها الطاسلي بالهقار[1].

المبحث الرابع: المقاومات الحدودية بالمغرب العربي:

مقاومة الصحراء الغربية:

نتيجة الجهاد ضد النصارى وتوسع الفرنسيين شمال موريتانيا رفع الجهاد الشيخ محمد فاضل ماء العينين " متخذا مدينة السمارة بالساقية الحمراء مركزا لقيادة الجهاد، واستمر في مقارعة فرنسا شمال بالمغرب الأقصى، ومن الجنوب بمساعدة قبائل موريتانية وشمالي مالي ومنطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب[2]، ولاحقا على مراكش حين علم بتواطؤ السلطان المغربي مع الفرنسيين وبهجوم الفرنسيين والاسبان[3]، بعدما استطاع تنصيب السلطان الاخضر ابن ماء العين "احمد الهيبة" استمرت المقاومة لمدة 36 سنة في منطقة الصحراء الغربية الحالية وحتى بعد وفاة الشيخ ماء العينين(4)

المقاومة ناحية موريتانيا:

الجنوب الموريتاني كان بدافع الشيخ للطريقة الصوفية على رأسهم سيد الكبير أمير قبيلة اولاد بيري " ببلدة "بوتبليميت "الذي دعم الوجود الفرنسي بفتاويه ورسائله إلى رؤساء القبائل فيها عدم محاربة الفرنسيين لأنهم مرسلون من الله ولا داعية لمحاربتهم .وعقد معاهدة التسليم هو السيخ سيدنا الصغير حفيد المذكور الاول والملقب ب"بابا" من قبيلة "انتاشايت " فرع لقبيلة ابييري " منشأ الرئيس السابق مختار ولد دادة"[5].

---

(1) ينظر:

Benhazera , SIX mois chez les Touaregs du Hoggar .1908 p 33 .

(2) –ينظر: محمد الميلي، من اجل تصور سليم لقضية الصحراء الغربية، مقال، نشر غي مرحلة الثقافة الجزائرية لسنة السادسة العدد 31 مارس 1976، ص 21.

(3) – ينظر: جميل البغدادي، فرنسا وجذور العدوان على الشعب الغربي في الساقية الحمراء، ووادي الذهب، مجلة الشورى، السنة5، العدد 3، ص 65-66.

(4) –ينظر: هامش سعيد القشاط. واحمد السيد، ظاهرة الدولة . مخطوط مكتبة المؤلف ص 75ص188.

(5)ينظر:

مقاومة السنوسية بليبيا:

لعبت المقاومة السنوسية دورا اساسيا إلى درجة انها الغت التبعية للخلافة العثمانية بالجنوب الليبي وانتشرت حتى في الجنوب الجزائري محاولتا في توحيد الجهاد، وخاصة بعد الاحتلال الفرنسي قامت الهقار عام 1908 [1]بمركز جانت السلطان الازرق "أمود " منسحبا إلى غات الليبية تحت الحماية العثمانية وحتى بعد اللجوء إلى القرية الليبية واصل الجهاد باسر السنغاليين المجندون وضباط الحامية بمساعدة مجاهدين ليبين[2]، بتوحيد محاربة الاسلام في المغرب العربي[3]. وبتتبع مراكز التجارية بالصحراء الساحلية، وفرض إدارة بتعارض للأسف للحدود للدول القائمة[4]لإقامة حدود بالمنطقة وحتى تأثيرها على أراضي المغرب العربي، بل وتعدت إلى المنطقة الإفريقية المجاورة كموريتانيا، ليبيا وفق منطق سياسة توسعية وحامية لديمومة التبعية [5]

مقاومتا تونس والمغرب:

1–تونس:

ان النظام الحماية الذي فرض على تونس بعد ازاحة ايطاليا من الساحة وفق مؤتمر برلين 1878 واعتبارها امتداد طبيعي للممتلكات الفرنسية مع تحميل الدولة نفقة الاحتلال[6]، امام احتلال ايطاليا قبرص. وامام الاحتلال قامت مقاومة خاصة من قبل القبائل في المنطقة الجنوبية

Ressot Capitaine ver le sud du Maroc et la haute- Mauritanie des Renseignements Coloniaux ;juillet 1026 n 07 pp 313-317 .

[1] ــ قامت فرنسا على ضوء التفاهم الفرنسي – البريطاني الودي 1904، على تجزئة الطوارق, 1، التوارق الأزرق في بونة غات حسب رغبتهم في الدخول تحت الحكم العثماني، وقد بدؤوا بغزو فرنسا في منطقة" تيت " بمعركة تيت ببوغار المجاورة لغات، منذ 1905، مما دفع فرنسا باحتلال جانت ينظر: المرجع السابق، تشايجي، ص 215-217.

Celerier Jean et Albert Charton ; Description PHisique des l'armée D'Afrique numéro concernent aux Maroc 25 décembre 1925 pp 3-18

[2]ينظر. نيكول ايايلتش بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن 19من عام 1969م، ترجمة: حاتم عماد، ط2- دار الكتب الوطنية، ليبيا، 1999، ص586.

[3] ينظر:

H.Duverier.la confreie musulmane de sidi mohammed ben Ali-es-senouci et son domain géographie .p.p412-432.

[4]-ينظر: المرجع السابق سيليري، الوصف الفيزيائي، ث 12.

[5]-خاصة بالحدود للصحراء الغربية وتاريخها .ينظر: المجلة بالفرنسية، ينظر:

Revue d'études interculture.annee 1994 n 8et9 t 2 p 34 a 41 désert brisé les frontière du Sahara occidental par caratini Sophie

[6]-ينظر: د. عبد العظيم رمضان، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، القاهرة، 1985، ص143- 144.

بالقيروان لتنتشر بقابس، قفصة، القصرين، بأبرز قادتها علي بن خليفة، محمد السنوسي، علي بن عمار لتنتهي بمرسوم 10 نوفمبر 1884 تعيين المفوض للمقيم العام القائم على تسيير تونس[1].

لعب حزب الدستور دور اساسي في تحريك الوعي التونسي، وامام اصرار حكومة فرانس – منداس 1954 على حل مشاكل المستعمرات المتأزمة حلا سلميا، تقديم تنازلات لحركة التحرر التونسية في 21 يوليو 1954[2]، ليعود المفاوضات بعهد ادغار وانتهت بروتكول 22 أفريل واتفاق 3 يونيو 1955[3].

2–المغرب:

ان الوضع المغربي بدأ بالهزيمة في معركة 14 اوت 1844 ضد الفرنسيين، التي فرضت اتفاقية تخطيط الحدود في جويلية 1845، لتزيد من التنازلات المتتالية للقوات الاستعمارية البريطانية 1856، والاسبانية 1860، والدول الاوروبية عموما، وفي المؤتمر الدولي بمدريد 1880 اين قرر الامتيازات العقارية بالمغرب وفق اتفاقيات رسمية مع اسبانية 1904[4]، والفرنسية–البريطانية، لتنتهي بتوقيع السلطان عبد الحفيظ في 30 مارس 1912 اتفاقية الحماية لحفظ مركزه وهيبته وحرمته، وامام الوضع كانت هناك ثورات متفرقة مثل "الحجامي بفاس"، وثورة عبد الكريم الخطابي لكن كلها فشلت بسبب دعم السلطان للقوات الاستعمارية في اخمادها[5]وتنتهي باعتراف جمهورية الريف[6]، ليكون

---

[1]–فوض المرسوم المقيم العام في اقرار" تنفيذ جميع المراسم الصإدارة من سمو الباي " ويخول المقيم العام سلطة الجمهورية المطلقة المقامة داخل حدود تونس وكل القوات، ، بالإضافة الى جميع الهيئات الادارية التي تشرف على شؤون السكان بما فيهم الأوروبيين" بموجب 23 جويلية 1885.ينظر: المرجع د. احمد اسماعيل راشد، ص 97-98.

[2]ينظر: البيان الرسمي الذي اذيع في قصر قرطاجة: "بان الحكومة الفرنسية تعترف بالحكم الذاتي التونسي"، ابراهيم خليل احمد، تاريخ الوكن العربي الحديث والمعاصر، بغداد، 1987ص265

[3] –ينظر: السابق السروجي، العلاقات التونسية الفرنسية، ص ص233-235.

[4] –اتفاقية ذات شقين، الأولى علنية، وينص " حرمة أراضي المملكة المراكشية تحت سيادة السلطان"، أما الشق الثاني السري، " اقتسام فرنسا واسبانيا الأراضي المغربية، ومنح فرنسا حرية العمل المطلق في المغرب، ينظر: فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، أكاديمية العلوم السوفيتية، معهد الاستشراق، موسكو 1975، ص 344-352.

[5] – ينظر: المرجع السابق، احمد إسماعيل راشد، ص 208.

[6] –ينظر: شرط الثاني في اعلان فرنسا واسبانيا، " الاعتراف باستقلال الريف الإداري في حدود المعاهدات الدولية–أي قبول مبدأ الحماية، والتي قبلها عبد الكريم الخطابي

ليكون الاستقلال بنفس السياق تصفية المستعمرات كتونس امام حركة الحزب الوطني ثم حزب الاستقلال، ونال بعودة الملك إلى البلاد الاستقلال[1].

دور القبلية منذ الاحتلال والمشاكل المشتركة:

نظرا للمقاومة التي تحركت بقدوم الاستعمار انتقلت قبائل تونسية منذ 1830، مثل أولاد "سيدي عابد" بإدخال قطعان الغنم إلى الأرض الممتدة ما بين تبسة " و"بئر بوناب "، اما جيرانهم في الغرب للنمامشة فقد تمسكوا بقسنطينة تحت إمارة أولاد "سيدي عابد "، واللذين كانوا يتأرجحون تارة بين ايالة تونس وايالة الجزائر[2]. وعند احتلال تبسة 1846، اضطر البدو التونسيين الخروج من تبسة والعودة إلى تونس، وابتداء من هذا التاريخ تشكل عنصرين بشريين الاول بتونس والثاني بالجزائر والفاصل هو تبسة التي أصبحت في الجزائر مناطق مشهورة أو سياسية واستراتيجية مثل بئر العاتر[3].

المشاكل المشتركة:1- ترابط المناطق الصحراوية الجزائرية:

تعرف المدونة العربية في الجزائر وتونس المناطق إلى منطقة التل والصحراوية، الأولى بحرية متوسطة وفيها المنتجات الفلاحية في التل، والثانية الحلفة في الصحراء، بالجزائر في نمط معيشي بين سكان الصحراء المختلف من سكان التل مثل الهضبة، الاوراس، النمامشة أو الحمامات، كما يوجد النبتات المشتركة بين المنطقتين، وبالصحراء في تونس فتبدأ ما بعد مدينة "قفصة"، الهضاب الصحراوية فهي موجودة في جنوب الاوراس وجنوب الزيبان والهضبة اما الجبال فهي موجودة ما بين جبال تلمسان الونشريس وتيطري التي تسيطر على مناطق "السارسو" إلى شرق "بوغار".

قضية المياه لسكان الصحراء: في الغرب فهناك سيق الهبرة " المينا"، وادي الشلف وعندما تتعدى منطقة دومال " خط سيدي عيسى، ان هذه الانهار قليلة المياه لقلة الامطار بالمنطقة، اما المياه التلية

---

(1) ينظر: -محمود العابدي، الملك مغرب وشعب، عمان 1960، ص 39-41.

(2) ينظر:

A.NOUSCHI. Constantine a la veille de la conquête ;dans les cahiers de Tunisie ;3e trimestre ;1955 ;p 42 .

(3) ينظر: الرجع نفسه، ص 56.

في وادي الهم(El Ham)، ووادي قصب (Ksob) والذي يمر على مسيلة، وهناك وادي بريكة ووادي قنطرة، وانها كثيرة في الاوراس والنمامشة وكلهم يتوجهون إلى منطقة "القيروان"[1].

وكل هذه الانهار لديهم تتدفق مياه وطبيعة بحرية، كما يغذون البحيرة الجوفية، ومنها توفير المياه التي تسمح بظهور زراعة مكثفة ومنعشة الواحات في منطقة المسيلة، نقاوز، الزيبان، قفصة، فريانة والقيروان .أين توجد زراعة الحبوب، تربية الأغنام والابل بالقرب من توفر المياه(الحسيان الارتوازية، العيون والوديان) التي ادامت وجود المدائن والتجمعات السكانية بالجنوب عموما [2].كما توجد مناطق مائية تغذيها جداول خاصة في المناطق الشمالية أهمها:

1-الترابط السكاني:

هناك جزم بان التقاء الصحراء والتل لا تشكل حاجز بشري هذا ما يلاحظ في شمال إفريقيا عموما، بحيث اتصال سكان الجبال بالهبوط إلى الهضاب في المنطقة التونسية_الجزائرية-الليبية غير ذلك كون صعوبة انتقال سكان من الشمال إلى جنوب لوجود جبال صعبة العبور، حيث ينتقل السكان للبحث عن غذاء الحيوانات بالشتاء، وهو ما جعلهم يسيطرون على المناطق الغنية[3].

هذه التجمعات المتواجدة في شرشار (Chercher)[4]والأحمر خدوو و"شسيرة" (Chassira) وبني بوسليمان بالأوراس الشرقية على مدار الشتاء راجلون بقاعدة الجبال الشاوية، أولاد سلطان

---

(1) ينظر: المرجع:

M. Blayac le pays de nmamchas a l'Est des monts Aurès ALGERIE .A.G. Vol III.1889 P 114.

(2) ينظر:

CH.R.Ageron. Histoire de l'Algérie Contemporaine 1830-1866 ;puf ;1966p 120-145.

(3) ينظر:

Abbe Bergés ; Mémoire sur les relation Comerciele de Tlemcene avec le Soudan ; R. de l'Oriont.p214-206.

(4) ينظر:

M.Girard: le Poste détache du Djbel Chercher et des parcoure saharienne 1938 ; Canpte rendu JEANS Despoise ;

وبعض القبائل أولاد علي، بن صابور وريغة لبوطالب، متعديين الحدود ليتمكنوا بالحضنة الشرقية محيطين المنابع الصغيرة [1].

اما في الغرب، قبائل معاديد اولاد خلوف، والبراية المستعربة، الونوغة يحتلون بعض الحدود في الحضنة، لكن في الجبال الغير هامة نظرا لقلة السقي بها ويسكنها قبائل نصف رحالة مع القطعان .اما ميدان "مدجار" و"الفرشيش" يسيطرون على المنطقة التلية لتونس كما هو الحال بالنسبة للنمامشة الذين يعتبرون تليين او صحراويين . اولاد سيدي عبيد بالجنوب التبسي يجولون الصحراء إلى غاية مناطق جريد ويرجعون في شهر أفريل بمنطقة التل[2].

فيما يخص العلاونة والبرارشة الذين يعيشون في الغرب بنفس النمط المعيشي للشاوية، أولاد عيساوي حيث الانتقال يتم في نوفمبر وافريل ممتدا على مسافة 200 كلم المجاورة أين يتم زراعة الحبوب، لذا تعتبر المنطقة الحدودية مناطق سقوط الأمطار (حملات المياه مصدر العيش) منها وادي جراش، والمناطق الموجودة في تحالة والبلديات المختلطة التي أنشئها الاستعمار في المنطقة الحدودية بتبسة وخنشلة يحتويان على مناطق صحراوية شاسعة خلافا للمناطق الجبلية الاوراسية أو ما يسمى بالسلسة الجبلية للحضنة 50-80 بدل 10-30، باستثناء نمامشة حيث الأراضي تمتد الوديان في جل المناطق المجاورة بمياه النازلة من الجبال والتي يستعملها مربي الحيوانات لسقي المحاصيل على سفوح الجبال . وتقنية السقي في كل التل عند المالك المحاذي، وطريقة استغلال المياه قبل الوصول إلى السدود القديمة.

لكن الصحراء قليلة المياه التي يحتويها السد، والتي تستعمل من طرف السكان الأصليين حسب التوزيع للحصص بالعدل، لكن باستغلال المفرط للمياه النازلة من الجبال إلى الصحراء، مما قلل المياه على لجهة الجنوبية فاضطرت الأخيرة إلى اعتراض هذا التصرف[3] .لقد اثر تبخر مياه

---

[1] ينظر:

Vidal Lablache ,Atlas Historique et géographique ,paris conquête de l'Algérie p 98 .

[2] ينظر:

Monchicourt Ch., "La steppe tunisienne chez les Fraichich et les Majeur", Bull, de la Direct, de l'Agriculture de Tunis, 1906.P 129 ;

[3] ينظر:

والاستعمال للمعمرين في منطقة القيروان وتقليدهم تصرفات السكان الأصليين للمنطقة لهذه المياه مما أدى إلى استياء اهل الحمامة لبلاد "قنودة" من التصرف العشوائي لسكان القصرين وسبيتلة التي كانت مستاءة من ذهاب المياه إلى منطقة "صفاقص"[1].

أما منطقة الزيبان فهي اخطر وأحرج لان الواحات من المفروض سقيها بوديان تأخذ في مناطق القنيطرة قبل وصولها إلى الزيبان، رغم وجود ينابيع متعددة في منطقة بسكرة، الا منطقة سيدي عقبة التي تحتوي على ينابيع مياه لان الزراعة في الاوراس سيطرت على المياه وعدم تركها الوصول إلى سيدي عقبة . كما تحتاج إلى مياه بكثرة خاصة بالصيف، وهي تعتمد عل منطقة الاوراس كمصدر منبع المياه[2] أما الحدود الصحراوية فتحتل 80 من مجمل الحدود الجزائرية متكونة من مناطق وعرة تصعب عملية المراقبة وهي تحتاج إلى وسائل وتكنولوجيا متقدمة، وبها كثافة سكانية ضعيفة جدا ومسافة بين كل منطقة آهلة وأخرى لا تقل عن 700 كلم.

مطلب المقاومة أساس بناء الحدود الجزائرية:

إن الحدود للمغرب العربي برهاناتها قد نظمت من جانب أطراف لم يعد لها وجود على المسرح الحالي للحدود كمرجعية تركيا- فرنسا، فرنسا- اسبانيا، فرنسا- ايطاليا، فإنه من الطبيعي ألا تحظى هذه الحدود في معظم الأحوال بقدر كاف من القبول والاعتراف من جانب الأطراف المعنية بها حاليا، وفي ظل الشعور بعدم الشرعية، وقد تعرضت الحدود الحالية من أطراف لقدسيتها وأصبح تنظيمها أمرا واردا لا يستوجب اللوم والعقاب عليه، مما أستلزم تنظيمها بين الأطراف المعنية بها وفق أسس تتوافق مع الواقع الجيوبوليتيكي بصورته الحاضرة.

إن نشأة هذه الحدود بمفهومها القانوني السياسي سابقة عن نشأة دول المغرب العربي وظهورها في شكلها المعاصر مع الملاحظات التالية:

D.Moulias: L Organisation hydraulique des Oasis Sahariennes 1927 ;p 72-81.

[1] ينظر: المجلة الافرقية، لعام 1878 ص 26-31 .

[2] ينظر:

p 256 ,262. Bibliothèque International Coloniale, Les Systèmes d' irrigation IV: Algérie Tunisie

1- إن هذه الحدود السياسية مفروضة كأمر واقع على الدول العربية التي لم تشارك في تعيينها وتخطيطها

2- وبما أن الحدود مفروضة في ظل واقع جيو سياسي[1]للم يعد قائم.

فمن الطبيعي ألا تتفق طبيعة هذه الحدود بدرجة أو بأخرى مع الوضع الجديد، المترتب على ظهور الوحدات الإقليمية العربية داخل هذه الحدود، وليس أدل على هذا الاختلاف، من كثرة الخلافات حول الحدود العربية – العربية فهناك قضية حدود بين المغرب والجزائر ظاهرا أو خفي نشب عنها نزاع مسلح. كما أن بين المغرب وموريتانيا فضاء صحراوي متنازع عليه، وبين تونس والجزائر كما بين ليبيا وتشاد (منطقة أوزو) في الثمانينات والمغرب والصحراء الغربية (النزاع القائم على منع الأخيرة من حق تقرير المصير)[2].

أبعاد مشكلة الحدود في المغرب العربي.

محاربة الطرقية وتحقيق الاستقرار بالمنطقة:

وهي الصورة التي أرقت التواجد المسيحيين وأوروبا عموما بإعلان الجهاد ضد الوجود الاستعماري، وبالتالي في نظر ه إثارة الصراعات المعقدة وذلك حسب طبيعة المجتمعات المتعددة والمتنوعة . بحيث خشيت فرنسا الطريقة القادرية الأولى، ثم الرحمانية، ثم السنوسية في الأخير[3] والحركة الإسلامية وتغير التوازن القوى في البحر الأبيض المتوسط، وتمديد نفوذها في المغرب الكبير، نتيجة نداء السلطان للأهالي تونس[4]، ومفاوضاته مع بعض القبائل الجزائرية والبعثات الحاملة للهدايا للمغرب، والطرق الصوفية الحركة السنوسية خاصة في أقاليم الشمال الإفريقي،

---

[1] تعرف جيو بولتيك بالعلم الخاص الذي يبحث عن العلاقة بين الأحداث السياسية والأرض، ومعناه ربط السياسة بالأرض، ينظر: عبد المعطي احمد عمران، الحدود السياسية الدولية، مجلة الدبلوماسي، الرياض، عدد 8، 1987، ص 137,

[2]- ينظر: المرجع ناظم عبد الواحد الجسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي، مجدلاوي، ص 219,

[3]- ينظر:

Bouquet C. (dir) Frontières du sud, Cahiers d'outre-mer, Revue de géographie de Bordeaux, n°222, 56e année, avril- juin 2003, p 96

[4]- بحيث حدث 1859 بين عرشي خمير ومكانة من جهة بقيادة عمارة الهميسي وفرنسا من جهة أخرى إذا هاجمه التونسيون القايد الابرق بالبر الغربي في حوم السوق ليقوم قائد عنابة بمساعدة الفرنسيين كرد المهاجمين التونسيين وقد لعب الهميس مهمة إثارة الفوضى في العروش الحدودية .ينظر:

وينظر: حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، الدار التونسية archives de Nantes .b.g8.archives 54 bis felle 18-20-22 للنشر 1968، ص 281.

وانتشار الزوايا والجمعيات الإسلامية في كل مكان، وإثارة النزعة القبلية والعنصرية بين العنصر العربي، البربري الترقي، والزنجي بالتنافس على المصالح التجارية[1].

وكانت الحركة الإسلامية تبحث عن توحيد الصفوف الأمر الذي يهدد الوجود الفرنسي والأوروبي عموما أي توسعها، لذا ازدادت نفوذ في دعوة المجتمعات للجهاد، الرفاعية، القادرية العيساوية، التيجانية، الشاذلية، الرحمانية، الدرقاوية والسنوسية التي أرقت الوجود الاستعماري في شكل حركة جهاد إسلامي، وتحرير سياسي بدعوى إصلاحية مختلفة لفترات[2].

وضرب الاستقرار هو ضرب الوضع الجيوسياسية الناتج عن ملئ الوضعية الجغرافية الداخلية والخارجية وعدم وجود دولة بعظمتها الطبيعية ثم القوة للإقليم والقارة وذاتيها الجيوسياسية[3]، خاصة عندما كانت تملك موارد سطحية وباطنية عديدة وعلاقات مكانية ممتازة، ولا يتسنى ذلك إلا باستقرار وهو ما تجاربه أوروبا بإذكاء الصراعات الإقليمية (الإفريقية عموما) وتشكيل أي مجتمع إفريقي تكون فيه بذرة قوة ذاتية أو سمة استقرار يؤدي إليها[4].

: **أـــ أمن الحدود:** أساس رسم الحدود المرتبطة بالأبعاد الحقيقية لمفهوم التهديدات القائمة، أو المحتملة في منطقة الحدود، والمتغير حسب البيئة الإستراتيجية في المناطق المجاورة للدولة ووفق التغيرات الأساسية ونجدها مرتبطة بـــ:

ا–أمنية:

تهديدات ذات طبيعة أمنية عسكرية، حسب نوعية المشكلات المثارة في مناطق الحدود كعمليات التسلل عبر الحدود للتسوق، وتهريب الأسلحة والمخدرات والبشر والأموال والبضائع

---

(1)- ينظر: رشيد الناضوري، المغرب الكبير/ مرجع سابق، ص 312.

(2) ينظر: هلال عمار، الطرق الصوفية ونشر الإسلام والثقافة العربية في غرب إفريقيا السمراء المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1980- ص34.142-شهبي عبد العزيز، الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2007- ص215.وينظر: H.Duverier.la confrérie ;p 75-86.

(3)-ينظر: السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1- مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006- ص328.

(4)ينظر:

Charles-Robert Ageron, Des Archives d'Outre-mer (CAOM), Fonds ministériel, Séries ،géographiques Les Algériens musulmans et la France (1871-1919), Tome 1, Paris, PUF, 1968p278.

والتي تمثل جرائم قانونية، وهي ممارسات سائدة في مناطق الحدود وتزداد خطورة حينما يكون اقتصاد سكان الحدود مرتبط ولهم علاقات عابرة للخطوط الرسمية قائمة عليها تماما[1].

ا–ديموغرافية اقتصادية: – لقد رسمت الحدود بالمغرب العربي في المناطق التي تعرف فراغ ديموغرافي مما أضاف تعقيدا في تحديد السلطة الفعلية بالمنطق، فترك مجال للتأويل والادعاءات الغير مؤسسة.نظر اختلافات معدلات النمو ونمط الحياة ونظم الاقتصاد وحالة الأمن، بالدولة المجاورة تهدد طبيعة العلاقات السياسية مع الدول المجاورة فيما يتعلق بوجود مشكلات حدودية كامنة أو مكشوفة بين الجانبين أو وجود صراع قائم أو محتمل، وقد ساد في العالم العربي خلال قرن 20 نوعية من التهديدات تؤدي إلى صدامات عسكرية نظامية ترتبط بنمطين شهيرين من التهديدات[2].

ب ــ نزاعات الحدود:

خلع على الحدود العربية نزاعات في الغالب وسبب توتر الأجواء، وتعد بـــ32 مشكلة حدودية بين الدول العربية ونجدها في المصادر رسمت بظاهرة الصراعات العربية–العربية منها 16 حالة استخدمت فيها القوة العسكرية بـــأشكال تتراوح بين الاحتكاكات.

---

[1] ينظر:

P 134 Lacoste Yves. - Dictionnaire de la géographie, de la géopolitique aux paysages, Armand Colin, 2003

[2] ينظر:

- AJILI Tl., Et-tourouk essoufa wal istimar: 1881-1939 (Les mouvements maraboutiques et la colonisation) (1881-1939), Tunis, Édit. Fac. des Lettres de la Manouba, 1992.(carte d'A. Martel).p 56.et suiv

دوافع اقتصادية: لضمان تمويل نفقات الجيش الغازي، بناء الادارات المسيرة، وابعاد العنصر من الملكية لمنحها المستوطن الجديد، مع الجباية الضرائب والنموذج بالواحات الصحراوية[1].

الخلفية الجغرافية والتاريخية:

ان طبيعة الجغرافية المحاذية لدول المغرب العربي متواصلة طبيعيا مما ساعدت كثيرا الحركات المساندة للقبائل المترابطة التعاون فيما بينهما، فنجد وادي سوف على مثلث حدودي بين الجزائر، تونس وليبيا يلعب دور تاريخي هي معبر للهجرات القادمة من المشرق نحو الغرب (لأسباب دينية، اقتصادية، سياسية مثل بني هلال منذ القرن الأول في الإسلام)[2].

وكانت معبر فرار في العهد العثماني من أوامر إيالة تونس وبايات الشرق الجزائري وكانت مسرح لظهور الطرق الصوفية ذات الأهداف السياسية الشابية الواردة من تونس، والطريقة الرحمانية، التيجانية [3] المنتشرة في النيجر وتمتد حتى بإفريقيا[4].

العلاقة الدينية والتجارية:

كون الطرق مغلقة بالرمال خاصة المؤدية إليها ويطلق عليها اسم بلاد الجريد أي جريد النخيل من بسكرة إلى جريد تونس اليوم حسب الرحالة القدماء تجراهم بين الوادي، العقار، تمبكتو، غدامس، والجريد التونسي وبسكرة وتقرت وبقاء أهل واد سوف بلادهم منذ المقاومة

---

[1] ينظر:

-Haedo ,Voyage dans les Etats barbaresque de Maro,Alger Tunisie ,et Tripoli ou lettre d'un des captifs qui viennent d'être rachète par MM . LES Chanoines réguliers de la Sainte Trinite , paris 1875 p82 lettre d'Alger sept 1780, revue Afr ,1871.

[2] ينظر: نفسه ص 94.

[3] المدن الأكثر عدد من حيث العلماء الجنوب الجزائري من حيث عدد أعضاء العلماء والأشراف منذ القرن السابع عشر، أما الطريقة التيجانية فهي نسبة الى سيدي محمد بن المختار التيجاني رئيس عائلة اولاد لشيخ سيدي محمد، ينظر: صالح عباد، الجزائر، خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هوما، ط3، 2011. ص 175.

Volume 8 1864 Arnaud siège Ain –Madi par Ahmed el Kader ben mohi Ed – DIN 1824 p 243.

[4] – تنتمي هذه الطريقة الرحمانية الى قبيلة آيت اسماعيل من مجموعة غشتولة القبلية، اسسها الحاج محمد بن عبد الرحمان بعد عودته من المشرق العربي 1767 ليؤسس الزاوية بقواعد الرحمانية ينظر: ادريان ديليش، اجازة المقدم الجمعية الدينية الرحمانية، ينظر: المجلة الإفريقية عدد، 18، 1874، ص 418-420 .

بقيت تحت الحكم العسكري[1].هي مهرب للثائرين ومحطة نزاع بين عائلتي فرحات بن سعيد (بوعكاز)، وعائلة بن قانة مع أسرة بن جلاب حكام "تقرت" ونواحيها أين نزل بها أحمد بومرزاق 1871 أخو الحاج محمد المقراني سي عزيز بن الشيخ الحداد بدعامة الأمير محي الدين ونزل بها بوشوشة الذي حارب الفرنسيين الطريقة الرحمانية زاوية طولة، وزاوية الخنقة ثم امتد إليه نفوذ التيجانية [2]من تماسين مركزا هاما لعلماء خاصة خلال حرب طرابلس بين الأتراك والليبيين من جهة وبين الايطاليين، نزل بها غومة المحمودي سليمان 1830-1840الباروني الزعيم الليبي [3].

مراحل التوسع الاستعماري في المغرب العربي:

لقد كان غزو الفرنسي للجزائر في جويلية 1830 بعين عملية استفزازية مؤقتة لكن بعد مضي قرن أصبحت منطقة مراقبة من طرف فرنسا انطلاقا من تونس إلى داكار مالي حتى برازافيل، وتمثيل الساحل الجنوبي للبحر البيض المتوسط المعروفة منذ القديم ولا تملك فرنسا خريطة صحيحة، وبعد عشرات السنين لغزو مصر كما جعل المؤسسة التي منحتهم الخريطة الجزائرية بعد بعض ضباط الاستكشاف شمال إفريقيا منهم ضباط أذكياء إلى المغرب وآخرون نواحي الجزائر[4].تطور مراحل هذا التأليف يعكس تطور مراحل التغلغل الاستعماري ويمكن اختصار هذه المراحل حسب المؤرخ " إبراهيم بوطالب" إلى ثلاث مراحل:

-**المرحلة الأولى: 1830- 1880**:انصبت الكتابات في هذه المرحلة على اكتشاف المغرب من حيث أنظمته الاجتماعية والسياسية، وهي مرحلة طغت فيها كتابات عسكرية من ضباط أكثر من

---

[1] ينظر:

L.SABATIE .A propos de maniale de géographie. L'étude de la géographie de l'Afrique par carte pp 227 et 232

[2] ينظر: سعد الله أبو القاسم، تيارات اليقظة والإصلاح في المغرب العربي (1830- 1956) مجلة المصادر، ع8- منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954- الجزائر، 2008- ص230.وتلمساني بن يوسف، الطريقة التيجانية وموقفها من الحكم المركزي بالجزائر (الحكم العثماني ــالأمير عبد القادر ــ الإدارة الاستعمارية) 1782ــ1900، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1998.

[3] ينظر: المرجع السابق قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصرة، 2009- ص 211-223.

[4] ينظر: المرجع:

Med reza djalili: territoire et frontière dans l'idiologie islamiste contemporaine ; revue relation international n «36 automne 1990 ;p 1450 .

العلماء، ويمكن تسميتها "بمرحلة التأسيس للغزو." لتساغ في منهج علمي بعد التمحيص والتفاوض.

المرحلة الثانية: 1880– 1912.

عرفت هذه المرحلة تحسن في الإنتاج كما وكيفا واتضحت فيها بشكل واضح النوايا الاستعمارية أي مقاصد هذا التأليف وأهدافه، فهي كتابات غلب عليها الطابع الاستعلامي، كما أن هذا التأليف أصبح يهدف بشكل منهجي إلى القيام بمسح للمغرب العربي من حيث بنيته الطبيعية والبشرية بمزيد من الدقة وبالتالي أصبح الإلمام بتاريخ المغرب شموليا وأكثر عمقا[1]. خلافا للمرحلة الأولى، ومن أهم رواد هذه المرحلة نذكر: شارل ديفوكو، سيكو نزاك، أوجي ناوبانو بريف.

المرحلة الثالثة: 1912– 1955:

في هذه المرحلة التي تأكد فيه فرض الحماية، وأصبح البحث في تاريخ المغرب حتى أصبح قطاع وظيفي أي مهيكل في مؤسسات، وأصبح هدف الكتابات تبرير مشروعية الاستعمار، بمعنى أن العلاقة بين السلطة والمعرفة أصبحت أكثر وضوحا، فنظرت إلى المقاومة كشكل من أشكال الفوضى السائدة في المغرب ما قبل الحماية أي الفترة نهاية الوجود العهد العثماني بالمغرب العربي[2].

---

[1]–ينظر:

Alix Héricord-Gorre, éléments pour une histoire de l'administration des colonisés de l'empire français. Le « régime de l'indigénat » et son fonctionnement depuis sa matrice algérienne (1881-c.1920), thèse de l'institut européen de florence, novembre 2008

[2] – هذه الكتابات هي التي توضح بطريقة يتغاضى عنها المؤرخون خاصة البلاط في المغرب او الجماهيرية بان المسئولين آنذاك حان حرسهم على المنصب أو العرش فقط دون مراعاة جهاد المسلمين في صد الصليبين، و لم يحسبون نتائج الاجتياح والتقسيم الذي كان وفق رغبات سواء أشخاص أو مجتمع، وما كان على الغازي سوى النزول عند رغبات القبائل الحدودية بعد مشاورة ودراسة الإمكانية للضم، وليس عشوائيا كما يروج حماة المكاسب الضيقة.

وقد أجمعت وسائل الخرائط الجغرافية على ملاحظة ميدانية عسكرية وقد استغرق رسم الحدود الجزائر1830-1854.لرسم تفصيلي لكل النقاط، الحدود المغربية والخطوط مع تحديدها بعيدا عن الاتفاقية العامة أنظر خرائط الاستعمار[1].

المرحلة الثانية: بعام 1770 قام جهاز المهندسين الجغرافيين للجيش الملكي في محطة مخزن الحرب متعلقة مصلحة تاريخية للدفاع وإتمام الدور الاستراتيجي لهذا المخزن بنفس الأرشيف، وجمع مخطط العمليات الماضية التي يمكنها مساعدة التحضير للحرب والتي لعبت دور الموجه للمخزن وبهدف تسهيل إرسال الأعمال المبرمجة، جغرافية وتاريخية، ليكونا صلة طيلة القرن 18 حتى نهاية المخزن الحرب 1885 ما بين الغرفة التاريخية والفرقة الجغرافية، ومع الوقت أصبحت قسم الجيش البري من خدمة التاريخ لخدمة التاريخ وكون الدفاع مجموعة من الخرائط الفريدة من نوعها في العالم[2].

كما يشر إلى تغيب ملايين من الوثائق التي تغطى العالم لفترات وهو ما يثير حفيظة الاطلاع والروح العلمية للعسكريين كما تشهد على الاكتشاف والتفصيل التدرجي للمنطقة، لتبقى أحيانا غير مستغلة في بداية المرحلة المعاصرة، وقد دعمت مصلحة التاريخ لوزارة الدفاع في المرحلة التاريخية بالسنوات الأخيرة لتجعله ذا أهمية لمجموعة تستغل توظيفها للضغوطات بضمان الوثائق التي تستحق اهتمام خاص وتصنيفها[3].

بعد إشعار السيد ماري آن لفيليك رئيسة محافظة التراث، والسيد "كلود بونو" المكلف ببرنامج لخرائط ب2002 وفيها الجزائر لدراسة الوثائق ووجودها بين فرنسا والجزائر[4] كنموذج

---

[1] ينظر:

Cahier du service géogr.de l'Armée n10 ;1900 ; pl 11

[2] -الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ج2، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص505.

[3] ينظر: المرجع جون. نيكوت وبول.كاري، ص 29.

[4] -مخزن الحرب، الأرشيف الفرنسي، ينظر: بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1، ط1، دار المعرفة والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 559.

لهذا الأرشيف 1819 خريطة قديمة متكونة من 600 ورقة حديثة القراء يكتشفون فيها خريطة بعد خريطة[1].

مطلب: اختلاف طريقة الترسيم في المغرب العربي:

اعتمدت فرنسا في رسم الحدود الاستعمارية خاصة بالجزائر على الحرب لترسم معالم الحدود الجزائرية وساعدت الحرب علم الجغرافيا الفرنسية، والتي استندت على جغرافيين عسكريين بالدرجة الأولى وذلك لمرافقتهم جيش الاحتلال التوسعي بالجزائر، كما نجدها استندت في المغرب وتونس على استكشاف الخريطتين[2] عن طريق المستكشفين المدنيين والمغامرين دون وقوع حرب كما جرت في الجزائر الرافضة للوجود الاستعماري لذا الأعراف السائدة أن الجزائر مستعمرة استيطانية أما المغرب وتونس فتم اتفاق الطرفين والاستعمار على تولي تسيير دولتيهما عن طريق الحماية وحتى تتضح الفكرة تتبع تطور الوجود الفرنسي بالمغرب العربي.

الهندسة الحدودية:

فالحدود في المغرب العربي أو الإفريقية التي تبرزها الخرائط الجغرافية اليوم، قائمة في أغلبها على خطوط مستقيمة وهمية وهي حدود صنعتها أوروبا بمقاييس تصور لفكرة الدولة والأمة على حساب منطقة التي لم يكن يعرف لها معنى، لذلك جاء تشكل لم تراعي فيها لتجمعات العرفية ومست بعض القبائل أو أسر واحدة أحيانا، وهو أمر طبيعي في هدف الاستعمار التقسيم للإضعاف ثم السيطرة والاستغلال، وبالتالي لها خلفيات موروثة تستغل اثناء العجز أمام الأزمات.

---

[1]-ينظر:

J,Nicot et P , Carré ;Algérie 1830 /1945 Tome II , 1 H 1 A93, 1830. 1848 . Inventaire analytique et index ; Vincenne historique de l'armée de Terre ; 2001

[2]-ينظر:

Afrique du Nord. 1829 ;Carte comparée d'Algérie et de Tunis ; Dressée par le chef Lapie ;1er géographe du roi ;officier supérieur au corps royal des ingénieur géographes ;écrit par L'allemand ; grave par Flahaut. Paris 1/1 600 000 env . 1 Carte /grav .avec limites ;2 feuilles rémies ;h.69 x 1.98 cm sur une feuille de h.74 ;5x 1.106 cm. T /20 ,6,B,136,

الصعوبات المطروحة في الصحراء:

صعوبة المقاومة: معركة اولاد سيد الشيخ:

نتيجة تحرك القبائل العمور في معارك بجبل بني سمير ومزي ومير الجبال جنوب غربي عين الصفراء 1881 من اكتوبر حتى ديمسبر أين وصلت القوات الفرنسية إلى قصر "مقرارة الفوقاني والتحتاني" اين دافع انصار بوعمامة في منطقة بني ونيف في الشهر الثاني واليوم الثاني لعام 1882 ومواصلة المقاومة

رغم اختلاف الوسيلة في التوغل بها مثل استعمال التبشير المسيحي كوسيلة أولى لمعرفة خبايا الصحراء[1] والسكان الطوارق المعروفين بلغتهم الترقية التي خصصت فرنسا لها قساوسة تمرسوا في التوغل داخل المجتمع الجنوب الجزائري [2].بالإضافة إلى القبائل المنحدرة من عدة جهات حيث قبائل بني هلال وبني عامر (حميان الشراقة والجمباة، الرزانية، أولاد زياد، والحرارة، أولاد سرور، الطرافي عكرمة وأولاد سيدي الشيخ، بمعركة تيقري[3]. قامت القوات الفرنسية من الانتقام من قبائل بني غيل المغربية في واد الشارف في نفس الشهر والسنة، ليصبح الشيخ متنقلا دلدول عند قبائل اولاد عبو بدائرة آوغورت، ادرار [4].

وكونت حركته في التل الوهراني شريط أمني على المناطق التلية لمنع المجاهدين من اقتحام التل الوهراني، بوغار إلى سبدو وتموقع "سي الأعلى" ورجاله جنوب منطقة سيق في طيطن بالقرب من

---

[1] – ينظر: : الشريف الإدريسي، وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية، (جزء من كتاب نزهة المشتاق في اختراقه الأفاق، الجزائر 1957)

[2] – من سلالة سيد الشيخ ابن عبد القادر بن محمد بن سليمان بن بوسماحة وهم من سلالة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) التي جاءت من تونس واشتهرت باسم العائلة البوبكرية لما حضيت به من احترام ونفوذ ديني، لذا أسسوا زاوية خاصة بهم وهناك علاقة جهرية مع السلطان المغربي عبد الرحمن من الأسرة لذا وجود رابطة احترام وتأثيره على القبائل الصحراوية، ينظر:

Léon leuraux « reconnaissance sahariennes; bull. du comité de l’Afrique française; 1928; renseignement coloniaux P32. .

[3] ينظر: المرجع: إبراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 95.

[4]–ينظر: احمد العماري، مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر واستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب من حوالي 1830 الى 1902، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط 1981، ج3.ص 156.وأديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج2، دار الرائد للكتاب، 212.

منابع وادي مقرة (سيدي بلعباس) ومشاركة مئات القبائل التي ساعدت المقاومة التي عانت بطبيعة دفاعا عن أرضها ودينها ثم معركة قعدة بني عتاب 1866 [1].

ومعارك أخرى ليظهر العقيد "دي كولومب" لملاحقة المجاهدين بالمناطق الصحراوية نحو الجنوب، أين يلاحظ مساعدة القبائل الجنوبية لسي الأعلى من إقليم تين قورارين بالمؤونة ومهاجمة وادي الناموس[2] . وتجدر الإشارة في هذه الفترة إلى حدوث اشتباكات وقعت بين فرعي، أولاد سيدي الشيخ الشراقة والغرابة بمنطقة الحدود الجزائرية المغربية ليتم الملاحة إلى واد غير 1866 [3] وهو الأمر الذي بنت عليه هاته المنطقة حدودها الغربية المجاورة للمغرب في الوقت التي التزم المغرب بعقوده مع فرنسا محاربة المجاهدين[4].

حين جابهت فرنسا توسع المقاومة بالجنوب وازدادت اهتماما في الصحراء الكبرى، خاصة حتى معاهدة 1899 [5]، وكما سبق الاشارة إلى دور التجارة واحتلال الشمال الجزائري، في عهد حكم "ماريشال ومابلسي" اللذان قاما بزيارة الجزائر العاصمة وباريس ثم عقد اتفاقية في 26 تشرين الثاني نوفمبر 1862 بغدامس مع البعثة الفرنسية التي قادها كل من الضباط "ميرشير والضابط "بولياك" وكان هدف فرنسا الرئيسي من عقد الاتفاقية رغبتها في فتح أسواق الصحراء للتجارة الفرنسية[6].

---

[1] – ينظر:

Dex. Zacono, les Bureaux Arabe a l'évolutions guères de vie indigènes dans l'ouest du tell algérois; paris .Thèse; 1953,p 325.

[2] خليفي عبد القادر، فرقة الشيخ بوعمامة في الجنوب الكبير مجلة الأمير عبد القادر، دار البعث قسنطينة، 20 سبتمبر 2001 ص، 191

[3] – ينظر: المرجع السابق توفيق المدني، كتاب الجزائر ط 2، 1963، ص 219.

[4] بوعزيز يحي، اهتمامات الفرنسيين بجنوب الصحراء الجزائر، مجلة الثقافة، ع58. الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1980- ص188.

[5] – ينظر:

Ministre des Affaire Etrangers ;Documents .Diplomatiques Arrangement ;Actes et Convention Concernent le Nord 1 ouest et le centre de l'Afrique 1881-1898 ;paris 1898.p 93.

[6] – ينظشهاب سامية: القرابة عند طوارق الأهقار .دراسة اجتماعية أنثر وبولوجي رسالة ماجستير في الأنثروبولوجي أطروحة: قسم الثقافة الشعبية .كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان – إشراف الدكتور مجاود محمد السنة الجامعية 2006-2007..

ان صعوبة المواصلات الصحراوية كانت من بين العوائق التي طرحت واولتها السلطة الاستعمارية اهتمامات الرئيسية للفرنسيين خلال غزوهم وتوسيعهم في جنوب الجزائر، الصحراء [1]وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

أولا: تسهيل عمليات نقل قواتهم العسكرية الغازية وتسيير ظروف استقرارها في المراكز العسكرية الاستراتيجية الهامة.

ثانيا: ربط مستعمراتهم المختلفة ببعضها البعض في شمال افريقيا وقربها ووسطها

ثالثا: فتح أسواق القارة لتجارة والبضائع الفرنسية:

ولتحقيق هذه الأهداف بدأت فرنسا اهتماماتها بالصحراء الكبرى منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم زاد هذا الاهتمام بداء من عام 1890 وكانت هذه الاهتمامات تصطدم في أغلب الأحيان مع دولة استعمارية أخرى هي بريطانيا[2].

والجدير بالملاحظة أن الفرنسيين كانوا قد استطاعوا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر أن يقيموا أعلى الساحل القارة الغربي وبعض الجزر الغربية منه مراكز تجارية وأن يرتبطوا بالزعماء في هذه المناطق بمعاهدات كفل لهم الحماية، وقد أنشئ مركزان من هذه المراكز التجارية على الجزيرتين قرب مصب نهر السنغال.

كانت هذه المراكز الفرنسية قد تعرض لحصار الأسطول الانكليزي أثناء الحروب النابليونية واستعادت فرنسا بعد مؤتمر فيينا 1815 نفوذها في هذه المراكز واتخاذها نقطا للتوسع للتدخل، ورأت أن مراكزها التجارية المبعثرة على الساحل الغربي للقارة لا يمكن أن تكون نواة الإمبراطورية تمتد عبر القارة من الغرب إلى الشرق وفي عام 1854 أن تفرض حمايتها على السنغال والتوغل في الداخل يفتتح الطريق إلى حوض النيجر ومدوا نفوذهم حتى مدينة بماكو واقعة على نهر النيجر وانحرف من هذه المدينة ذات موقع المتميز كقاعدة للتوغل للداخل.

---

[1]- بوعزيز يحي، اهتمامات الفرنسيين بجنوب الصحراء الجزائري، مجلة الثقافة، ع 58. الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1980- ص188.

[2]- ينظر: المرجع، ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، 1960، ص 41.

إن مناصرة فرنسا من قبل بريطانيا التي أخذت تنشر ادعاءات لها في تلك المناطق التي تقع في إفريقيا الغربية وفرنسا كانت حربية على عدم تدخل إلى قوة أوروبية ما بين ممتلكاتها في شمال إفريقيا وإمبراطورتيها في النيجر مما ادى إلى عقد معاهدة 1890 بين بريطانيا وفرنسا نجم عنها تقسيم غربي افريقيا وحصلت فرنسا على اعتراف الحكومة البريطانية بامتداد مجال النفوذ الفرنسي على ساحل شمال الغربي من بحيرة تشاد والنيجر وبذلك سوق بريطانيا مشكلاتها مع فرنسا في غرب الجزائر وصار رمزا المتفق عليه أن تستولي فرنسا على المناطق الداخلية فيما وراء الجزائر حتى الجانب الغربي من بحيرة تشاد[1].

يجدر بنا أن نعرف احد بنود معاهدة 1890 فقد جاء في أحد بنود المعاهدة: " تعترف انجلترا بنفوذ فرنسا من البحر المتوسط حتى على النيجر بخط فرساي على الساحل الغربي لبحيرة تشاد، وقام مفاوضي الدولتين بتحديد الحدود وتثبيت مناطق النفوذ في غرب وجنوب النيجر العليا والوسطى وجنوبها"[2].

ولقد فسر هذا البند مع البنود الأخرى للمعاهدة على أساسا أنها لصالح فرنسا من حيث الصحراء الكبرى فتحت فرنسا بذلك طريق للوصول إلى بحيرة تشاد كمفتاح للمناطق الإفريقية الأخرى وأصبحت تشاد نقطة التجمع لممتلكات فرنسا الإفريقية[3].

والحقيقة أن بريطانيا لم تخرج خالية الوفاض من هذه الاتفاقية وذلك لأن نتائج المهمة لاتفاقية 1890، بتوزيع مجال النفوذ في ما تبقى من أراضي افريقية من إمبراطورية الفرنسية

---

(1) كانت الحملة الفرنسية لإفريقيا الغربية (Compagnie française pour l'Afrique Occidentale) المؤسسة 1887 من طرف التجار مرسيليا، والمتواجدة الى يومنا هذا برقم 6، 2 مليار اورو، ومن طرف بريطانيا South Africa Company المؤسسة 1888 من قبل سيسيل روداس (Cecil Rhodes) كوسيط تجاري بين المملكة ومستعمرات جنوب افريقيا .

(2) ينظر: الفصل الرابع المتعلق بتحديد هذه الحدود .

(3) لإقامة اعمال كبرى في تقسيم وبناء نظام اداري في يد القوات العسكرية، مقابل تضحيات السكان الاصليين، في هذا الجزء انطلاقا من (داكار، النيجر، مرورا بماكو، وكوليكور، ، ثم كناكري، كانكان، والكونغو الغربية، المتصلة ببرازفيلا الى النقطة السوداء .وتمثل هذه الطرق التجارية وابواب التي تسمح بسد الطرق الاساسية لداكار والنقطة السوداء، وذلك لتسهيل المرور الاقتصادي، من موارد اولية والمنتوج الزراعي الإفريقية، بحيث سجلت بعض الاحصائيات لعام 1930، حوالي 20 مليون افريقي ل(AOF) في اطار "موضوع فرنسي" وليس مواطن فرنسي، ما عاد 2 مليون و500 افريقي من اصل بلديات سنغالية (سان لويس، داكار، ريفسكي، قوري (Saint-Louis, Dakar, Rufisque, Gorée).).

والبريطانية فقد سمحت لبريطانيا أن تحصل على بابا لإفريقيا الوسطى مع العلم أن حكومة بريطانيا اعترفت بان المنطقة الواقعة جنوب البحر المتوسط منطقة نفوذ فرنسية[1].

عملت فرنسا على تنفيذ تلك المعاهدة بالاستيلاء على تلك منطقة فعليا[2]، مرورا عبر الصحراء يجب أن تكون من الشمال من الغرب ولعبورها من الشمال يجب أن تضع يدها على غدامس، غات اللذين بعدان من أهم وأقرب الطرق إلى قلب الصحراء[3]، ولكن تلك البلدان كانت نابعة للحكم العثماني وقد أخذت الدولة العثمانية حيث بدأت فرنسا بتطبيق ما جاء في معاهدة عام 1890 بينها وبين ايطاليا ومن أجل ذلك ولخوف الدولة العثمانية من تغلغل فرنسا في فزان[4]. والتي تعتبر تشاد من دواخلها حيث تنتمي لكتلة جغرافية واحدة، فقد أخذ أسباب العالي يطالب في تشرين الثاني نوفمبر 1890 أن تتنازل له فرنسا عن منطقة جانت، ونتيجة لموقف الدولة العثمانية هذا فقد رأت فرنسا نفسها مضطرة لأن تستعمل أساليب أخرى من اجل الوصول إلى هدفها. [5]

مقاومة احمد باي: لقد حافظت المقاومة لأحمد باي بالشرق الجزائري على التقسيم الاداري السابق من جهة تونس بكل ما اوتيت وحتى الاستعمار كان حريصا على عدم التدخل الجيران في مساعدة المقاومة الجزائرية اللهم الا بعض المناوشات التي اشارنا اليها في الفصل الاول حول دور القبائل

---

[1]-أصبحت فرنسا تمتاز بامتياز مراقبة الأقاليم تحت إمبراطوريتها في شكل كتلة متكونة من 5 مليون ملم2 على خط بإفريقيا في الغرب سميت (l'Afrique occidentale française, AOF) وفي الشرق سميت بـ(Afrique équatoriale française, AEF) وتضمنت الغابون، الكونغو، برزافيل، تشاد، ووسط أفريقيا أي بما يعادل 14 مرة خريطة فرنسا .

[2]. لقد قامت الإدارة الفرنسية التي استندت في إدارة هذه الإقليم على التابعين من السلطان الأصليين الأفارقة، مما سهل إضعاف بعض المستعمرات الممثلة للإقليم، وان إشكالية الحدود الموروثة من قبل المستعمرات التي سممت الساحل الإفريقي أكثر من قرن.

[3]. ينظر:

Léon Lehuraux ,Histoire du Sahara et Route et piste du sahara , dans ALGERIE Sahara , Encyclopédie coloniale et Maritim,II.1946 p 41_45 et 327_336 .

[4] ينظر:

EL-Deek Mahmud ; les relations politique économique et culturelles entre la France et la tripolitain ;1895 -1911 ;2e Vol Doctorat Histoire sous la direction de D. Panzac ; Université du Provence 1997 ;p 576

[5] ينظر:

Delayen, Gaston. Les deux affaires du capitaine Doineau, 1856-1874, l'attaque de la diligence de Tlemcen, l'évasion de Bazaine.. Paris: éditions des Juris-classeurs, 1924 p 60.

كالنمامشة والفراشيش الذين حرصوا على حماية رعيهم والمياه التي يسقون اراضيهم بها ولعل الرسم الذي تم بين البلدين في ضل الاستعمار يوضع النقطة جليا[1].

المقاومة على الحدود التونسية: صبايحية الحدود 1871:

قام الصبايحية عام 1870 وأوائل عام 1871 تمرد الصبايحية في زملائهم بكل من المجبر والطارف و"بوحجار" وعين قطار قرب الحدود التونسية، وعدد من الحنانشة وحاصروا سوق أهراس ولما ضغطت القوات الفرنسية ضدهم انسحبوا إلى داخل تونس بقيادة محمد الكيلوتي واستقبلهم الشيخ الميزوني بالكاف مما يؤكد تضامن المقاومين[2] في كل من تونس والجزائر وليبيا. وبمنطقة الحدود قام المشير مصطفى باشا وزرائه مصطفى بتقديم المساعدة الغذائية وأقر بإبعادهم من منطقة الحدود فوزعوا على أربعة عروش من عروش دريد[3].

عن احتلال تونس مثل دافع للجزائريين تكثيف نشاطهم من تهريب الأسلحة والذخيرة على منطقة سوف وتبسة وسوق أهراس[4] مما اضطر القوات الفرنسية أن تكون فرقا خاصة لحراسة كمنطقة الحدود ومراقبتها كما ظهر دعاة جزائريون وتونسيون في وادي سوف ووادي ريغ وتقرت[5]، يحثون على الجهاد وحمل السلاح ودعم مجاهدي تونس وعليه خصصت فرنسا 13 ألف ألف جندي لمراقبة الحدود[6].

---

[1] ينظر: المرجع صالح فركوس، الحاج احمد باي قسنطينة1826، 1850، الساحة المركزية بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 67-80.

[2]عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام ج 1 ط 3 الجزائر دار الثقافة دث بيروت لبنان ط 197/19804 ص 310

[3]- يحي بوعزيز موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، ص 551. وينظر:

Haggui, J., Les Algériens originaires du sud dans la ville de Tunis pendant l'époque coloniale (1881-1956) (Mozabites, Souafas et Ouarglias) , mémoire de DEA, Faculté Des Lettres de Manouba, Tunis p 25.

[4] ينظر: يوسف درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال . القاهرة (د.ت)ص 142-143.

[5]ينظر: د. صلاح الدين البرهومي باحث تونسي، الثورات الاجتماعية في الشمال الجبلي في القرن التاسع عشر ص55 المجلة التاريخية المغاربية السنة الثانية والثلاثون جوان 2005 العدد 119

[6]ينظر:

MESTIRI (S), « Les réactions citadines à l'occupation française de la Tunisie en 1881 et leurs limites , Actes du 1er séminaire sur l'Histoire du Mouvement National (mai 1981) , CNUDST, Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, Tunis, 1983, p. 227-246.

كما كانت الدعاية للجهاد ضد الجهود الفرنسية في تونس والجزائر في واحات سوف وقرى الحدود خاصة نفرين والواد وزريبة الوادي.[1]إن تعاون الجزائريين والتونسيين في وشتاتة والفراشيش والهمامة والجريد وتنظيم حركة جهاد واسعة[2]وتظهر الخريطة الصورة[3].

المقاومة الشرعية واهم المعارك التي جرت بها ضد الاستعمار اي دفاعا عن الحدود بمفهوم الموضوع انطلاقا من مقاومة عنابة او كما سماه المستعمر بون في اعلى منطقة حدود شمال شرق الجزائر مع الحدود التونسية 1832 والتي احتلها الاستعمار[4].

إن تدخل قبائل " الكروميز" التونسية في 03مارس 1881 على الإقليم الجزائري بالشرق في عهد الباي محمد الصادق الذي وقع مع الحاكم الفرنسي اتفاقية "بارد"[5]ليكون ذريعة لتدخل عسكري في تونس من أجل استتباب الأمن للمستعمر الفرنسي غرب تونس وانتهت بمعاهدة " الباردو"في 12 ماي 1881 ما بين الجنرال بريرت (Breart) والقنصل بيوستن "Roustain"[6].

---

[1]- المؤلف نفسه، وثيقة أ.ت.ج صندوق 212، وثيقة رقم 15 و16 بتاريخ 3 ذو الحجة 1287هـ، جانفي 1871، مجلة الأصالة، المرجع نفسه، ص 198.

[2]ينظر:

FERAUD Ch., “Notes sur Tébessa”, Revue africaine, 1874, p. 450-473

[3]ينظر:

MONCHICOURT Ch., “La steppe tunisienne chez les Fraichich et les Majeur”, Bull, de la Direct, de l’Agriculture de Tunis, 1906p 18

[4]- د. أحمد عامر، المغرب الكبير ومشاكل الحدود، مجلة اسبوعية: الاقتصادي، العدد 11 يناير 1988، ص 70.

[5]- مضمون اتفاقية بارد على مادة تحدد فيها حماية فرنسا على البلاد التونسية التي منحت من خلالها حق الاشراف المالي والخارجي والعسكري وتولي التدخل الفرنسي في شؤن البلاد. ونصها كالتالي: " منع إعادة الاضطرابات الذي وقع في المدة الأخيرة بحدود الدولتين وبشطوط المملكة التونسية وإبطال ذلك إلى الابد . كما يشير الفصل الثاني عزم المتعاقدين على أن السلطة العسكرية الفرنسية وتشديد علائق المحبة القديمة. وفي الفصل الثامن تجعل غرامة حربية على العروش العاصية التي بالحدود والشطوط وبعد هذا يقع اتفاق في تعيين مقدارها وتكون دولة تونس مسؤولة بذاك . تتبوأ الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الامن والراحة بالحدود والشطوط. وفي الفصل التاسع تشير لوقاية بلاد الجزائر من جلب السلاح والذخيرة الحربية بتعهد تونس بمنع ادخال السلاح والمهمات الحربية من جزيرة جربة ومرسى قابس وغيرها من المراسي جنوب تونس ينظر: فيشار ايميل: ج11، رقم 60 ص ص 419 437."ينظر: : نص الاتفاقية في كتاب، د. محمد محمود السروجي، العلاقات التونسية- الفرنسية- من الحماية الى الاستقلال، المكتبة الوطنية، بنغازي (د، ت) ص 233-235

[6]ينظر:

COUR.(A): Recherche sur l’Etat des Confrérie Religieuses Musulman dans les commune de Oum el Bouaghi ; Morst ; Tébessa ; Meskiana ; hkenchela ; en novembre 1914 R.AF (Alger-1921)p p 85-139,329-334.

مقاومة النمامشة: منطقة النمامشة كتلة جبلية تقع جنوب قسنطينة يحدها من الشرق الحدود التونسية منطقة وعرة بسبب تكوينها التضاريس برووس جبلية منسية وكتلة صخرية قاحلة وشعاب ضيقة، وبها شبكة من الوديان محصورة بين جرف، يسكنها البربر يمتازون بالأناقة وعزة لهم يخضع لهم سبحا تاريخيا حافل

بالجهاد، صمدو في معاقلهم الجبلية في العهد العثماني وكذا في الوجود الفرنسي. وأثناء الثورة كانت مسرحا لمعارك ضارية في بداية الاستعمار سجلوا عدة تمردات 1848– 1871[1].

دور الرحمانية في الجزائر وتونس:

كانت شخصية سي مصطفى بن عزوز الدينية التي لعبت دورا معروفا في الجريد مكانة، والتي كانت وراء المقاومة لدى الجيران لأنه من ألد الخصوم للتداخل الفرنسي في تونس[2]. وكان يتمتع بجاه عريض في الجزائر وتونس وكان يعتمد على ما يتراوح بين 15و20 ألفا من الأتباع، وثلاثة أرباع السوافة الخاضعين لحكمه والجريد كله يدين له بالطاعة وكانوا يمثلون خطر، وإن سلطات تونس كانت تسمح للزعيم بالاستقرار على أبواب الشرق الجزائري وبتعزيز نفوذه، وبل وتحميه وإن الجريد التونسي كانت طريق تسرب البارود الانجليزي إلى الجزائر وأن التونسيين هم الذين يحملونه إليهم وهنا إشارة إلى مساعدة التونسيين للمقاومة ضد المجاهدين الجزائريين. [3]

الجنوب الشرقي:

في إطار التحالف بقيادة المقدم عابد السنوسي، بالتعاون مع الشيخ المحمودي زعيم التوارق وألحق بالفرنسيين خسارة فادحة .كما قاموا بقطع وسائل الاتصال (الهاتف) وهاجموا مركز

---

[1]–ينظر: المرجع:

M. Blayac le pays de nmamchas a l'est des monts Aurès Algérie. a. g. Vol iii. 1889.P 45.

[2]ينظر:

Ajili Tl., Et-tourouk essoufa wal istimar: 1881-1939 (Les mouvements maraboutiques et la colonisation) (1881-1939), Tunis, Édit. Fac. des Lettres de la Manouba, 1992.(carte d'A. Martel).P 32 ET 36

[3]– مصطفى بن غرور كان بزاوية توز وهو من عشيرة تقيم بجبال أولاد سلطان ويتولى بتونس مشيخة طريقة سيدي عبد الرحمن بوقبرين ذات الأتباع الكثيرين في جبال القبائل سيما بفليتة أو فليسة. ينظر: المرجع نفسه ص 45.

الذهبيات واستولوا على مراكز اخرى وغنموا أسلحة وذخيرة ومؤن، وتنظيم حملة اخرى ضد مركز «أم سويقة "وقد حدث مواجهات مع القائد الفرنسي "موران" كانت نتيجتها خسائر بين الطرفين مما اضطرت المقاومة إلى الانسحاب إلى منطقة "توقرت" والوادي وعين صالح وورقلة. [1]

كما جرت معركة بمنطقة "غات" بقيادة احمد سلطان "الجنيتي"، الشيخ عبد السلام المنير داودي العابد السنوسي بسلاح وفيه غنم ضد الايطاليين بعض القطع المدفعية وبعض الإعانات التي قدمت من السلطان التركي، وفيها تم حصار الحصن الفرنسي الا ان انتهت بالفشل للمقاومة [2].

كما نجد أن تونس قاعدة خلفية للشيخ محمد بن عبد الله (لنصف قرن 1851) والذي اتخذ لنفسه سلطنة في مدينة ورقلة وتوقرت. وكان جهاده ضد الفرنسيين كما يعتبر يحي بوعزيز نموذجا حيا لمجاهدين المغرب العربي الكبير من الحدود الغربية للجزائر إلى الحدود الطرابلسية شرقا[3].

خاصة لتضامنه مع الشيخ "محمد بن علي السنوسي" مؤسس الطريقة السنوسية والدولة الليبية الحديثة. وفي تونس وظل ينتقل بين الجزائر ومنطقة الجريد التونسي أين اعتقل وينفي عام 1861 إلى "كورسيكا" ليعود ومعه ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864. لينسحب إلى تونس، وبعد ثورة المقراني والحداد، لينتقل في عدة جهات في شرق الجزائر وجنوبها الشرقي قبل أن ينسحب إلى تونس، ويعتقله باي تونس بعد حادث مقتل العربي المملوك. قائد وادي سوف[4].

---

[1]-ينظر: عبد الرحمن السعدي، تاريخ السودان، تحقيق: هوداس، باريس، 1964، ص 118، والمرجع السابق، عبد القادر زبادية، دراسة عن إفريقيا، ص 116.

1-ينظر:

Ajili Tl., Et-tourouk essoufa wal istimar: 1881-1939 (Les mouvements maraboutiques et la colonisation) (1881-1939), Tunis, Édit. Fac. des Lettres de la Manouba, 1992.(carte d'A. Martel).

[3] ينظر: المرجع،

L.CHarl Feraud .Annelés Tripolitaine ;publiées avec une introduction et des notes par Augustin Bernard ; Tunis-paris 1927 ;p 283 .

[4]ينظر: لسير فرحات، القبائل في اقصى الجنوب التونسي تحت الادارة العسكرية الفرنسية، حالة منطقة وارغميمة (1881- 1939) دا الطباعة فتريس زغوان 1989 ص ص 24-.30.

لابد من الإشارة إلى الوضع التاريخي لليبيا هي الأخرى عرفت الحكم العثماني من 1551-1911 لأطول فترة من الجزائر وعرف مراحل[1] وكانت موزعة إلى ثلاث مقاطعات طرابلس المحاذية للجزائر، مصراته، بنغازي، ومقسمة بدورها إلى ألوية (سناجق واقضية) وقد سيطرت الطريقة السنوسية مع ظهور الحركة الإصلاحية الإسلامية مع بداية الغزو الأوروبي في المغرب العربي والتي وصلت جل الصحراء الساحلية[2].

اما تونس فهي الأخرى كانت تحت السلطة العثمانية وكانت في مرحلتها الأولى يتم تعيين حاكمها من باي البايات الجزائري إلى غاية 1651، وقبلها كانت الطريقة الشابية[3] المسيطرة دينيا وسياسيا ولقد وصلت سلطتها نحو الجزائر اي غربا بالمنطقة الواقعة بين الزاب، ساحل القالة وقسنطينة، ليأتي بعدها دور العائلات لتلعب دورا أساسيا وتتمكن من الانعتاق من سلطة الشابية تحت أسماء الحنانشة، النمامشة والحراكته[4] لغاية استيلاء على القيروان والحرب ضد"شارلوكان" الاسباني على تونس 1535 ومحاربة الملك الحفصي [5].وقد حققت حركته انتصارات على الشابية وكونوا جمهورية مستقلة وظلت قبيلتهم تتردد بين التبعية الاسمية للجزائر تارة ولتونس تارة أخرى، أما النمامشة ظلت مستقلة عمليا، تجوب مناطق الحدود بين وادي سوف وتبسة [6].

---

[1] عرفت ليبيا اثناء تواجد الحكم العثماني ثلاث مراحل وهي 1- المرحلة الاولى 1551-1711، 2- حكم الاسرة القرمانلية وهي المرحلة التي عرفت فيها الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي والمتزامنة مع الفترة الممتدة من 1711-1835، 3- مرحلة سقوط الحكم القرماني وتراجع الدولة العثمانية في المغرب العربي 1835 -1911 وهي السنة التي يبدأ فيها الغزو الايطالي .ينظر:

[2] ينظر:

Haouat, M. L., Le problème frontalier de la Tunisie depuis l'époque ottomane jusqu'à nos jours, Université Paris III - Sorbonne Nouvelle, 2003-04, dactylographiée.

[3] هم من قبيلة سليم العربية أعلنوا استقلالهم من السلطة الحفصية منذ القرن الرابع عشر وكانت العائلة المهيمنة عني عائلة كعوب .ا، اسس هذه الطريقة الصوفية احمد بن مخلوف الضابي النتوفي 1482.

[4] ينظر:

L.Charles FERAUD .Ain Beida .R.A. N0 16 1872 .pp 408.

[5] محمد مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1976.ص 189.

[6] ينظر: المرجع:

. Feraud Ch., "Notes sur Tébessa", Revue africaine, 1874, p. 450-473

كان المهاجرون التونسيون والجزائريون في طرابلس على ست غارات القوات الفرنسية بالجزائر حيث هاجموها في الحدود الجزائرية وشملت غارتهم نفزاوة والجريد[1]، ووادي سوف تحت زعمائهم أولاد يعقوب، المزازيق، العذراى الهمامة بالتعاون مع الطرابلسين حتى شهر أكتوبر 1882 مما يؤكد تضامن حركات المقاومة الشعبية المغاربية[2].

كما تعتبر نفزاوة ومنطقة الحدود أين التف المهاجرين بمحي الدين ابن الأمير عبد القادر، واعتبر حلقة من حلقات التعاون والتضامن بين المقاومين الأوربيين وحركات المقاومات الشعبية المغاربية، رغم المواقف السلبية للرسميين التونسيين ولوالد محي الدين.[3]

بتجدد أولاد سيدي الشيخ العهد بالجهاد لتنتقل فرنسا التوسع في الجنوب الغربي للصحراوي في المرحلة الاولى، والجنوب الشرقي اين عرفت المنطقة تحركات بالتأثير بمواقف شريف وورقلة، بالجنوب الشرقي للجزائر أي ناحية الحدود الليبية التي كانت حركة السنوسية، ودعم محمد بن علي السنوسي الذي دعم بجنود من جبال درنة (ليبيا) التنشيط الحركة السنوسية المناهضة للتوسع الفرنسي بالصحراء الكبار والدعوة للجهاد[4]، ونجد تدخل الزاوية التيجانية في قمار وفي السوافة.[5]

المرحلة الأولى:

انتشرت دعوة الجهاد أولاد سيدي الشيخ خاصة بعد إرسال إلى القبائل والمشايخ دعوة الجهاد في سبيل ترى الالتحاق قسم كبير من التوارق، والنجارين سهرة الذي تزعم الجهاد 1851

---

(1) ينظر: المرجع، بوعزيز يحيى، مواقف الرسميين التونسيين من ثورة الصبايحية والكبلوتي في منطقة الحدود الشرقية، 1371 هـ، مجلة الأصالة، عدد 60-61، أوت وسبتمبر، 1978

(2) جي اف أبوت: الجهاد في طرابلس، ترجمة عبد القادر المحيشي، منشورات مركز الجهاد الليبي، سلسلة الدراسات المترجمة 37، الجماهيرية الليبية 2000، ص 178.

(3)- يحيى بوعزيز، مواقف الرسميين التونسيين من ثورة الصبايحية والكبلوتي في منطقة الحدود الشرقية، 1371 هـ، مجلة الأصالة، عدد 60-61، أوت وسبتمبر، 1978، ص157.

(4) ينظر: أعميمور أحميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844_1961، ط 1، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 150.

(5) - ينظر: محمد حافظ المصري، سلطان الدولة التيجانية- مخطوط في مكتبة إيفون- بداكار.

على بعد دخول الفرنسيين إلى البيض لجأ قادة الثورة إلى الحدود المغربية لإعادة تنظيم التموين في فصل الصيف[1].

المرحلة الثانية: اعتصام الثوار بالجنوب والحدود الجزائرية لمعاودة القتال، باستعمال (عسكريا) حرب العصابات للتغلب على القوات الاستعمارية لتجابهها القوات الاستعمارية بالهجمات على المراكز الحدودية ليتعاون الغرابة مع أبناء عمومتهم من جديد ضد الوجود الاستعماري لتكون قوة عسكرية القبائل المتواجدة على الحدود الجزائرية- المغربية[2].

أولاد زياد الغرابة، أولاد زياد الشراقة، الدراقة براهمة، أولاد بوداوية، أولاد معلة، أولاد عبد الكريم، أولاد سيدي الشيخ الزاوية، أولاد عيسى، أولاد مومن، القراريج، الزريقات، الرزاينية ومعركة الدبدابة التي استغلها الاستعمار في خلف الفتنة بين الشراقة والغرابة في الجنوب الغربي[3].

واحات تين قورارين وتيدكلت و"ستوات" وكل الذين ساعد وثورة أولاد سيدي الشيخ[4].كما نجد ضمن ثورة أولاد سيد الشيخ قبائل سبدو وقبائل لالة مغنية مع الزعيم سي قدور ولد حمزة. وتمركزه معسكرة خنق المحاذية للحدود المغربية والتنقل بمعسكر عند بني سنوسي قرب آبار الماقورة[5].

---

(1) ينظر: يحي بوعزيز، اهتمامات الفرنسيين بجنوب الصحراء الجزائر، مجلة الثقافة، ع58. الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1980- ص188.

(2) ينظر: المرجع:

Voinot , Oujda et l'Amalat _Bull de la soc de géogr. Et d'archéologie d'Oran ;4e trimestre 1911 ;Tirage a part ;Fouque ; Oran 1912 p 7.

(3)ينظر:

،Léon Leuraux « reconnaissance sahariennes; bull. du comité de l'Afrique française; 1928; renseignement coloniaux .

(4) ينظر: يحي بوعزيز ثورات الجزائر في القرن 19 و20، ، ثورات القرن التاسع عشر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 176.

(5) ينظر:

Saïd Sayagh , la France et les frontières Moroco _Algériennes 1873_1902 édi CNRS ,PARIS 1986P 46.

ثم ضرب قبيلة حميان التي ساعدت الثورة ومواصلة ضرب واحات تينقورارين وبتدلكت وستوان قبائل سبدو وقبائل لالة مغنية مع الزعيم سي قدور ولد حمزة، وتمركزه بمعسكرة خنق المحاذية للحدود المغربية والتنقل بمعسكر عند بني سنوس قرب آبار الماقورة[1].

كان جرد المنطقة عمليا وسريع مرافق لحرك الاستعمار للبحث عن المياه مصدر البقاء بالمنطقة مثل آبار "تارزيبرا "الواقعة بين رأس الماء والعريشة بعد معركة "الماقورة"، أين تكبدت القوات الفرنسية خسائر في القوات والعتاد مما ادى إلى انسحاب المقاومة الجزائرية إلى المغرب (ويعرف جنوبي سبدو هدوء) عند مياه السدة لدى "بني مطهر". وهنا بدأت القوات الفرنسية بتعزيز الحراسة على الحدود الغربية تحت إشراف قائد أولاد نهار[2].

لتواصل فرنسا في تتبع التحركات الثورية طابور "العريشة" إلى "علقة النعجة "بالشط الغربي رغم محاولة منع قبائل حميان من الانخراط في صفوف الثورة نحو أبار الأراطيس غرب القالول على الحدود المغربية نفسها. انتشار المقاومة عبر الهضاب العليا والتخوم التلية فأجبر القوات الفرنسية تتمركز في سبدو وفي العريشة، ومعركة "المنقوب" بالكروة جنوب غرب الأبيض سيد الشيخ، معركة "نفيش" جنوب جبال المالحة على الحدود الشط الشرقي. ولم تتمكن القوات الفرنسية من السيطرة التامة على التخوم الصحراوية حتى غاية أين هوجمت الحاميات الفرنسية المتواجدة على الحدود الغربية وعلى ضوئها خططت الحدود الغربية[3].

الثورة بقيادة بوعمامة: إن استقرار أولاد سيدي الشيخ ناحية "'ايغلي "'وبني عباس ووادي قير بدون نشاط 1878- 1882 فترة الهدوء، إلا أن بوعمامة ظهر قطب روحي متوعدا القبائل بتحريرهم من الاستعمار مثل قبائل الطرافي، حميان، أولاد زياد، الأغواط، والأحرار[4].

---

[4]-يحي بوعزيز، اهتمامات الفرنسيين بجنوب الصحراء الجزائرية، مجلة الثقافة، عدد 58، ، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر 1980، ص96.

[2] ينظر: المرجع السابق سعيد سايغ، ص 98.

[3] ابراهيم مياسي: المرجع نفسه ص ص 346 وما بعدها .

[4] المرجع السابق تفسه، ص432.

معركة مغرار:

التي قام بها انصار بوعمامة ومن اولاد مولات من توات في سنة 1886 ضد المواليين لفرنسا اين قامت مشاركة الشعابنة والطوراق في وهجوم حاسي بوخنفوس في خريف 1881، وبعده تم احتلال فرنسا على المنيعة لتسهيل الاتصال بقورارة وتوات وتاديكالت[1] .

مقاومات التوارق للتوسع الفرنسي:

هي الأخرى عرفت منطقتي الهقار وجانت عدة معارك قهقرت فيه القوات الفرنسية بتحالف أهل المنطقة وقد قسمت حسب الجهة .

مقاومة التوارق في الحدود: لم يكن التوارق منفصلين عن الامة العربية خاصة مع الشمال الافريقي كم الم يكونوا منفصلين عن اخوانهم وجيرانهم العرب بليبيا، الجزائر وموريتانيا ومعالم ناطق في صحرائهم، في نقاط تماسيهم مع النيجر والتشاد والمالي ((2).

بعد توغل فرنس في افريقيا الغربية بمساعدة بعض الأفارقة من بلدان الساحل المطلة على المحيط الأطلسي كالسنغال وغينيا صاعدين ناحية الشمال وشرق نحو الصحراء وبانحدار جنوبا من الجزائر اتجاه الصحراء الكبرى بعد عزل المقاومات ليقابل التوارق تدخل فرنسا بمساعدة العرب وقبائل غير عربية كالهوسا والغلال وبمباره، جرمة، توبو، القرعان، الشواة، تحت لواء الجهاد الإسلامي((3) .

مقاومة توارق الهقار:

بمعركة وادي ان اهاون عام 1881 قرب تين ترابين ناحية تمنراست، في هد الامينوكال (اهيتاغل آق محمد بسكة) وكانت نتيجتها قتل عقيد فرنسي، وواصل الامينوكا موسى آق موستان في المعركة الاولى بمنطقة (تيت) اذ قضي على القولت الفرنسية وقائدها كودنيس

---

(1) ينظر: المرجع السابق المناطق الطبيعية للجزائرا، Annelés de géographique,1902,t11,n pp60, 437-419.

(2) ينظر:

de la Martinière et napoléon Lacroix ,les oasis de l'extrême sud d'Alger ; Alger ; 1897 ; p 188 :

(3) ينظر:

Honri Lhote, LES TOUAREGS DU HOGGAR, PARIS, 1944, P 36 :

مستشهدا فيها 71 شهيد لذا بعد عجز فرنسا لدخول المنطقة بالقوة استعانت بصديق موسى احمد بيليلو قائد عين صال وطال بها الصلح . وتمت هدنة مع فرنسا شريطة عدم تدخلها في شئون قبائل الهقار . لكن نقضة الأخيرة هذا الشرط لتندلع معارك الجديدة عام 1916 معركة واد تهراق د القائد الفرنسي (بيتري)، وفيها استشهد اربعة شهداء من التوارق . معركة (ايلامان) عام 1917 امام القضاء على كل قوة فرنسية حاولت التوسع في المنطقة، لذا لجأت إلى اتفاق عين صالح[1]

ثورة توارق التاسيلي (جانت):

لقد كانت المقاومة الترقية بالمنطقة هي السبب في توجه الاستعمار بالمنطقة من موقورت عبر العرق الغربي والهضاب تدمايت، والحمادة تينرهارت(Tinerhert) وتاسيلي وآجر([2]وبعد المهمة لفورو لامي(Foureau-Lamy) الذي جاب الصحراء الجزائرية منطقة بمنطقة من الجزائر إلى تشاد عن طريق الهقار والذي رسم في خرائط مسجلة تحت رقم 1508-1521.

أ مقاومة الشيخ آمود:

قد قام قيادة المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي في معارك منها معركة بالقرب من برج عمر ادريس عام 1881 ودحر الفرنسيين بما فيهم قائدهم(فلاتير)، ، كما شارك في معركة تيت مع توارق الهقار التي سبق ذكرها التي كانت بقيادة (أبا بن عبلا) وفيها ألحق عساكر فرنسا هزيمة لولا صلح عين صالح في 21 جانفي1904[3].

لكن الشيخ أمود واصل جهاده ضد الاستعمار الفرنسي بمنطقة جانت عام 1908 م الكرة عام 1909 لتحتلها ليضطر التنقل إلى ليبيا ليساعد السنوسيين ضد الاستعمار الايطالي واملا في الحصول على مساعدة ضد الغزو الفرنسي[4] .

---

[1]ينظر: عبد السلام بوشارب، الهقار أمجاد وأنجاد، المتحف الوطني للأمجاد، 1995، ص: 99، 108.في خرائط الجنوب الشرقي بالمنطقة وضعت تحت رقم 1508-1516 بالمرجع نفسه

[1]ينظر:

J.Despoise, les fondateur d'Empire .Cérémonie en hommage q lq mission saharienne Foureau-Lamy ; Alger ; Carbone ; 1930 p105.

[3] ينظر: المرجع السابق عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق، ص 131-135.

[4]ولد الشيخ آمود بن المختار في 1858 بجانت، وهو ينتمي الى قبيلة امانن، تنقل في صباه بين عين صالح وتمنراست اين) تلقى مبادى اللغة العربية واصول الدين، وقد لعب دورا بارزا في تنظيم حركة المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، حيث واجه بشجاعة نإدارة قواة المستعمر من (1881 1923) ودخل معها في

وفي سنة 1913 تجدد الاصطدام بالقائد الجنرال "لابيرين" في معركة (أسين) بجانت وقد اضطره التراجع إلى منطقة الهقار، وقد عاودت الكرة إلا أن تصميم الشيخ أمود رغم وساطة نفس الوسطاء بمنطقة تين أغيلان قرب جانت .دون جدوى الا في سنة 1918 بقيادة حملة عسكرية (قارديل)في معركة جانت، وتحول إلى معركة بمنطقة (اسكاو)1920 وكانت من ام المعارك التي أضطر قائد المقاومة في التفكير جديا بعد استشارة مقربيه[1]. وبهذا أقر بالأمر للوجود الاستعماري بالمنطقة ابتداءا من جانفي 1924 م وقد هجر القائد أمود إلى فزان بليبيا إلى أن وافته المنية بتاريخ 1982 ودفن فيها .

مقاومة ابراهيم آق أكبدة:

وهو صاحب النفوذ القوي على قبائل المنطقة ويمثل أكبر معارض مقاوم للاستعمار الفرنسي ومن أشهر معاركه ب"عين أمجر" في 1916/07/12، واد احان في 09/06/ من نفس السنة، عين زاباط في 1916/01/27، عين غوفو في 1916/12/08، قاعدة عين صالح في 1917/02/23 ومعركة تندوف في نفس السنة في 12 ماي، ومما سبق يلاحظ اشتراك المنطقة وتحالفات تمت كدلالة للترابط التاريخي السلالتي بالشمال والجنوب ضد لمقاومة الاستعمار الفرنسي.

التحالفات التارقية لمقاومة المستعمرالجزائرية الليبية:

لقد عمل سكان الجزائر بجنوبه كما قامت قبائل الجزائر بتوحيد المقاومة ونلمسه في الجنوب حسب الأحداث كالتالي: تخلل خلال المقاومة نضال مشترك في مرحلة الحرب العالمية الأولى بالتعاون مع السنوسيين، لطرد المستعمر الايطالي من فزان قرب الحدود الجزائرية وطرد الحاميتين ب"غات" و"غدامس" للدخول إلى الأراضي الجزائرية قام التوارق والشعانبة بالوقوف إلى جانب السنوسيين لمحاربة الفرنسيين والايطاليين لاسيما وان فرنسا ساعدت الحاميتين بالمؤن وإشكال

حروب ضارية كلفتها الكثير من الخسائر البشرية والمادية . وهو صاحب القول المشهورة لدي الترقيين (لن أضع يدي في يد الكفار لأنني أقسمت بالله الا ينظر: اليهم الا بالقتال

[1]مثل ابراهيم آق أكبدة والمختار بن ديدي وأبا بن عبلى نتيجة وجود بعض العانين من المنطقة العارفين بالمنطقة وقلة عدد المقاومين مشيرا على المختار بن ديدة أن يكون قائد على أهل المنطقة موصيا اياه بالرحمة على اهل المنطقة، ينظر: المرجع السابق ابراهيم مياسي، ص 233.

الدعم[1] .وهذا التلاحم تم باسم الجهاد في سبيل الله وفي الإطار قامت عدة معارك منها معارك أخرى:

ظل الجهاد ضد المستعمر قائم دون انقطاع، وقد قام امام "عين صالح" الفضل في كسب الصبايحية، ثم جاء تلميذ العابد سنوسي "كاوسن" بعد تكوينه مجموعة من الثوار محاصرا معسكر فرنسي قريب من النيجر وانتصر فيها[2]. وفي المنطقة رغم تحالف القوات الفرنسية والإنجليزية وعدم معرفة المسالك ساعد على انتصار المقاومة فيها ولم تتمكن القوات الاستعمارية الا بعد التحايل وتفرقة ليلقى عليه القبض ونفذ في حقه الاعدام[3].

تحالف توارق الجزائر– مالي:

الجزائر وتوارق مالي بقيادة "فيهرون" زعيم توارق تمبكتو رغم استمالت الامينوكال موسى آق (ابن)مستان الذي استمالته فرنسا، فانه قدم المساعدة للتحالف بسبب الوازع الديني حسب ما ورد في كتاب الجنرال "ميني " في كتابه الحرب المقدسة في إفريقيا الفرنسية والذي أشار فيه إلى دافع العقيد الإسلامية وفرائض الحرب الإسلامية .

ولم تتمكن فرنسا من وسيلة الجيش والاسلحة معهم، الا بالمكائد والتفرقة عن طريق الجاسوس" شارل دي فوكو"[4]*مما جعل المقاومة في فتور بعد 1919 وابعاد الامينوكال موسى عن توارق جانت والنيجر ووقوع الخلافات بين السنوسين في ليبيا[5].

---

[1] ينظر: المرجع، سعيد حداد، السياسة الإفريقية وليبيا المحاولة الامبريالية في استراتيجية الوحدة، (بالفرنسية) مجلة العالم العربي مشرق مغرب، 2002 رقم 170 حسن بوبكري، ومتعلقة تونس وليبيا بعنوان: التبادل التجاري الموازي التونسي الليبي نفس العدد .

[2] ينظر: المرجع، ناجي محمد وآخرون، طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان، طرابلس، ليبيا، دار مكتبة الفكر 1973، ص 45-53.

[3]–ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي، دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية عن دار النشر مجدلاوي، ص 125 الى 166 .

[2]* – شارل دي فوكو المزاد 18581916 ولد بستراسبورغ متخرج من كلية العسكرية "سان سير " كضابط، تم تنقله الى المغرب في رحلة مع الشركة الفرنسية للجغرافيا، تقرب من الكنيسة، وبعده تنقل الى بلاد الشام(سوريا فلسطين)ليعن قسا في جوان 1901 ويتنقل في الصحراء الجزائرية ابتداء من بني عباس بالقرب من الحدود المغربية ليستقر بتمنراست 1905، تقرب من الطوارق واستقر بمنطقة الاسكرام ب80 كلم عن تمنراست ويقتل من طرف المقاومة 1919,33–ينظر: المرجع، قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصرة، دراسات في المقاومة والاستعمار، المجلد 4 منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2009– ص710.وينظر: كتاب شارل لروا , شارل دي فوكو، نشر باري دامبري 1975و j.Despoise, Au Sahara avec Charles de Foucault, Alger, Braconnier, 1944p 247.

[5]–محمد سعيد القشاط: الطوارق غبر الصحراء الكبرى، ط 2، 1989، مركز الدراسات وأبحاث شؤون الصحراء، سردينيا كالبرى، ص 308.

مطلب حركات التحرر:

حركات التحرر من أجل الاستقلال عن المستعمرين كما جرى في الجزائر، وهناك نوع آخر من الحروب وهو الصراع بين الدول كحالة ليبيا وتشاد، وصراعهما على منطقة أوزر، والحرب بين السنغال وموريتانيا. ونماذج أخرى تمثل 31 من نصف إفريقيا (54 دولة افريقية) تعيش حالة حرب وتداعياتها. اما المناطق العالقة كالصحراء الغربية التي عرفت بمواردها الباطنية الثمينة تجمدت هي لتجميد مواردها واستخدمت للتأثير على المغرب العربي عن طريق ألتواطئي المغربي[1] منها ما هو مسلح كالجزائر، ومنها ما هو سياسي والتي سيرد طرحها في آخر الفصل.

أثناء الثورة

ان الثورة الجزائرية قلبت كل موازين القوى الاستعمارية لما أسقطت الجزائر فرنسية، وحين عارضت مشروع فرنسا 1951/09/20والتي رجعت فيه الجمعية الوطنية الفرنسية عن تأييدها لمشروع في1952/06/04.وقد تعددت الاقتراحات الرامية إلى دعوة الحكومة الفرنسية لإبداع مشروع قانون بتحويل الصحراء الإفريقية الفرنسية، إن إقليم يتمتع باستقلال ذاتي في ما وراء البحار، منها قانون جولي تحويل ص إ ف إلى إقليم إداري مستقل ذاتيا متميز عن الأرض المتضامنة في 1952[2].

مشاريع إعادة التنظيم: وفي سنة 1953 تقدم آلدواي باقتراح رامي إلى تنظيم قومي للاقتصاد الصناعي للمناطق الصحراوية، ثم اقتراح بوبا وجماعة الفلاحين للإعلان الصحراء (أرض وطنية) في سنة 1954 واقتراح آخر يهدف إلى تحويل أراضي الجنوب الجزائري إلى ولاية جزائرية باسم الولاية الصحراوية في عام 1935 وغيرها من القوانين[3].

---

[1]– تشير القضية الى اشكالية مزدوجة منها ان الموضوع يتعلق بمصالح اوروبا بترك القضية بمجال ضغط على الدول للمغرب العربي من جهة ومن جهة اخرى استنفاذ الطاقة الباطنية بالخصوص ما تمتاز به الصحراء الغربية. ينظر:

Lacoste. Y, Unité et diversité des déserts traversés, Hérodote, 1980, n 19 pp 7 22.

[2] ينظر: المرجع السايق، بجاوي، ص 123.

[3]ينظر:

J.Despoise, Laperrine le Saharien, paris .Es .de l'Encycl: coloniale ; 1947, p 157

موقف الجمعية الجزائرية من المشاريع: ظلت بالمرصاد لكل مشروع يمس بوحدة الجزائر، محتجا على كل بتر يطرا على جزء أرض الجزائر ابتغاء إدماجه في أرض مستقلة ترتبط مباشرة بالحكومة الفرنسية، إلى غاية تجميدها بمقتضى مرسوم صادر بتاريخ 12افريل1956، وفي نفس سنة بشهر ديسمبر تقدم البرلمان الفرنسي مشروع قانون يقضي منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية، وهو في نص المادة الأولى من المشروع الحكومي رقم 2762.

تجدد الإشكال الحدودي مع نهاية الاستعمار:

المنطقة الصحراوية: مشاريع فرنسا بالصحراء الجزائرية:

أقامت فرنسا بتأسيس 24 جوان 1950 تنظيم صناعي للاتحاد الفرنسي وهي تابعة لرئاسة الوزارة الفرنسية، بغرض تحقيق أغراض معها، تنسيق صناعي بين أجزاء الاتحاد الفرنسي، توسيع برامج اقتصادية وصناعية وساعة بمراعاة المنابع الطبيعية سواء سياسية وفنية وعسكرية وتحديد أماكن صناعية تكون بمثابة مراكز كبرى[1]. ومكتب صناعي افريقي أنشا في عام 1951 بمميزات خاصة دورة تنفيذ القرارات الاقتصادية والصناعية المعقلة بإفريقيا وفي توسيع المنظمات الصناعية واستثمار المواد الطبيعية وتشجيع كل محاولة استغلال الصحراء[2].

وقد جددت فرنسا سياستها ضد مستعمراتها الافريقية، مكتب للبحوث المنجمية أنشأ 1948 مهمته التفتيش عن الموارد الطبيعية، وقام بنواحي كولومب بشار وتندوف والهقار. ومكتب التنقيب إنشاء 1945 كلف بمراقبة جميع البرامج والتعميمات المالية والفنية. كما نصت المادة: " أحدثت منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية من الجمهورية الفرنسية، وتنميتها الاقتصادية ورفع مستواها الاجتماعي" في 10 جانفي 1957. وكل هدفها استغلالي توسعي لما بعد الاستقلال، خاصة

---

[1]-حمدي أحمد فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، منشورات المركز الوطني لدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954- الجزائر 2009- ص375 وأ. جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957 1962 دار الضياء للنشر والتوزيع2006. الجزائر ص 52. واتفاقية ايفيان / رضا مالك، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، دار الفرابي، 1995، ص 98.

[2]-ينظر: المرجع نفسه، حمدي احمد، ص 97-105.

بعد ضم صحراء موريتانيا، السودان، والنيجر، وتشاد. ولإعطاء الدفع الكامل للتنمية في الصحراء والتنسيق بين مختلف الشركات التي كثفت بحضورها ما بين السنوات 1952-1954 الخاصة بالتنقيب والاستغلال بالصحراء[1].

الجمعية الأوربية الإفريقية المنجمية والصناعية التي تأسست عام 1955 الرامية إلى اشتراك رجال الصناعة الأوروبية في استثمار الصحراء وتضم شركات أوروبية.

المنطقة الغربية:

موقف العقيد لطفي (بودغين):

لقد حق العقيد بالمخاوف التي كان المغاربة يطالبون بالإقليم الجنوبي والتي كانت الرباط تحرس عليها، لذا أعاد لطفي التدليل الفرنسي الخاصة بالملكة التي أسست على إضافات الاستعمار الفرنسي[2].كما أن الفرق المسلحة غرست بالقرى ثم الجبال الجزائرية لاستقبال بانتظام وجهود عن طريق جبال تلمسان وجبال الأطلس الصحراوي وأحيانا عن طريق تشابك القوات الفرنسية التي كانت مرة مع القوات الداخلية للحدود ومع القوات التي كانت مترابطة للحدود داخل المغرب في المنطقة الخامسة وحتى أن جيش التحرير الوطني حرض منطقة محرمة في كتابة كون المناطق الجبلية الصخرية التي استعملت لوضع.

وبدل من نشر القوات الفرنسية على طول الحدود اكتفت بالتجمع نصف الجيش الفرنسي وتموقعه للدفاع على نحو 500 كلم أين تتقدم الحدود الجزائرية المغربية، والتي لم تستطيع تمنع حركة الثورة الجزائرية بالمنطقة الخامسة بالسلسلة الجبلية الممتدة من جبال القصور، عمور، تسالة، تلمسان الظهرة والونشريس، وذات الاطلال على موريتانيا، والصحراء الغربية، ومالي، لتلتف إلى النيجر، كبرها جعلها تكون بشار وتندوف اهتمام الفرنسين بها لأنها مثلت قلق الفرنسيين والاسبان وحتى المغرب ذاته لموقها الاستراتيجي[3] لتعود الأمر إلى موريس الذي امر الجنرال سلان بتاريخ 13

---

[1]-ينظر: المرجع نفسه، ص، 106.

[2]ينظر: المرجع السابق برحاب، ص 215.

[3] ينظر: المرجع:

Mohamed Guentari ; Organisation Politique –Administratives et militaire de la révolution Algérienne 1954 _1962 ;OPU.Alger ;1994p 199 .

نوفمبر 1956، ليبدأ في تحضير السياسات لبناء هذا الحاجز. الجيش الفرنسي أنه في شمال من القرب الحدود وفي الجنوب من العريشة المنطقة غرب، الغربي و13.

الثورة الجزائرية في الصحراء الجزائرية 54–62:

سعت الثورة الجزائرية افتكاك سيادتها على كامل التراب الوطني بحدوده القائمة سنة 1954 بحيث لا يمكن لأن جزء منه أن يبقى تحت السيادة الفرنسية وكانت قضية الوحدة الوطنية من أهم المعارك التي زادت حدة ابتداء 1957 وحدة الوطن ووحدة الشعب.

لذلك استمرت الحرب أعواما من أجل هذه القضية وهي المحافظة على الوحدة الترابية، وهو ما يتجلى في بيان أول نوفمبر للثورة المحدد للأهداف والأساليب والوسائل، وفيما يخص الوحدة: " فتح مفاوضات مع المثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ" [1] ومؤتمر الصومام[2].

إن مشاركة محمد ولد الحاج في منطقة سوف كمشرف على تحضير أول نوفمبر كباقي المناطق إلا أن إلقاء القبض عليه حال دون المواصلة وليس هذا فقط فمعركة 17 نوفمبر 54 التي وقعت ب منطقة سوف ولعل حدث 20 أوت 1955 التي دفعت الثورة بكل قوة في ربوع الوطن[3]، أن سكان آملات بوجدة قد أخذوا الدرس منذ عام 1859 لتفادي تدخل الجيش الفرنسي[4].

الإجراءات الاستعمارية على الحدود الغربية:

إلا أن قضية فقيق لاعتصام الثوار بها وجب ملاحقتهم داخل ما يسمى بالتراب المغربي من قبل خرقة دليباك" والأشغال في مركز خضير والمشرية وبوقرن لترسيخ الاحتلال من طرف العقيد ولواء لويس قرب عين الصفراء. واجتياز قوات العقيد دو نيقرييبه جبال مزي وجبال مقرارة

---

[1] ينظر: المرجع، محمد بجاوي، ص 68

[2] مؤتمر الصومام 20 أوت 1956. تبنت مواقف هامة جدا كخاصة بالحدود، الأولى الحوار الفرنسي- الجزائري على الحدود، والذي وضع الحدود الجزائرية في مجملا مع إدخال صحراء الجزائر بوضع جبهة عسكرية بالصحراء وهي الولاية السادسة خيرة بالصحراء

[3] ينظر: المرجع بوقريوة لمياء، الجزائر وتونس 1954-1962، اشراف د. بلقاسمي بوعلام، رسالة ماجستير وهران، 2007، ص 213.

[4] L. Voinot. Le développement et les résultats de la crise de 1859 revue africain n° 296 3eme et 4eme - trimestre 1918.

ومهاجمة العزل في منطقة عمور، وأما هذا لوحشية رغم المناطق الحصينة إلى سهل الفجة لتبقى تحت مراقبة لواء الجنرال كولونيو لقوة الثورة فيها. [1]

الثورة والحدود:

إن الثورة الجزائرية المسلحة التي تختلف عن باقي الجيران كان أساس مطالبها شاملتا تحرير المستعمرة، ويظهر ذلك في بيان أول نوفمبر أنها ستقوم على تحرير الجزائر من القبضة الاستعمارية ومحاربتها على كامل التراب الوطني، ولعل الوضعية الجغرافية للقاعدة الشرقية وتمركزها على الحدود التونسية حد الطريق الحدودي الربط عنابة بتبسة، وجبال مجردة، والتي تبلغ ذروة ارتفاعها 1000 متر وتعتبر متراس (صور حماية) طبيعي بين الجزائر وتونس. وعلى مستوى أجنحة الغرب جعلت القاعدة خطوطها المرتفع البحري، وعليه وضعت وحدات الجيش التحرير الوطني، ونظمت باب البحر للاجئين من جبهة روكس حتى جناح العصفور، وهو شريط أرضي معين بالإقليم التونسي غير بعيد عن بوحجار، والتي هي معروفة بغابات الاشجار تقي الحيوانات وكمجتر(ممر) بري.

كما تشير المراجع إلى أن فرنسا حاولت لمرة واحدة بتمشيط المنطقة إلا أن قوات جيش التحرير الوطني وضعت عدة عوائق لتجنب توغل الجيش الفرنسي على القاعدة وأنها اكتفت بمضايقة الشعب الجزائري على الحدود فقط.

إن حدود المنطقة الأولى تنتهي أما باك دي كناري[2]*، وفي بداية الثورة قامت وحدات الولاية الرابعة نجحت في تزويد الحدود التونسية، وبالعودة إلى التنظيم الإقليمي للقاعدة الشرقية فان

---

[1]- ينظر: المرجع جمال قندل، خطا موريس وشال، على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتاثيرها على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار الضياء، 2006، ص81,.

*- بدأت كنواة أولى للعمليات الفدائية المسماة "السيف الأسود"، في بداية انطلاق المقاومة العسكرية، تتكون من قيادة بثلاث فيالق القائد الأول العقيد عمار العسكري الملقب ببوقلز وهو منشأ وقائد القاعدة الشرقية والقيادات الثلاثة العيساني شويخي والثاني عبد الرحمن بن سالم والثالث الطاهر الزبيري. أصبح معترف بها منذ مؤتمر الصومام كولاية عسكرية وتقسم منذ عام 1957 إلى ثلاث مناطق:

المنطقة الأولى: من كابروكس حتى قرية عين كرمة وكان على رأسها شويخي العساني .

المنطقة الثانية: من عين الكرمة حتى نواحي التاورة taoura سابقا قمبيطة على رأسها بن سالم عبد الرحمن .

المنطقة الثالثة: من ساقية سيدي يوسف حتى منجم الونزة، على رأسها الطاهر الزبيري ويعين من جديد على رأسها العقيد عواشرية ونائبة شويشي لعيساني ودراية أحمد لينشأ فيلق رابع بعدد 600 مجاهد في إتجاه "تاورة" على إمتداد 20 كلم من مدينة سوق أهراس . ينظر: الخريطة التي تبين الشكل للمنطقة الذي يمثل شريط ارضي ينتهي عند الكلمتر الثاني أما قرية بوحجار وهي تعتبر طريق طبيعي لجلب الاسلحة والتموين للثورة إلى الولايات الداخلية الثانية والثالثة.

المنطقة بالحدود الشرقية تضم شرق سوق هراس ما بين بوحجار والساقية، وامتداد المنطقة الثالثة إلى الجنوب من الونزة المريجي حتى نواحي شمال تبسة التي تنتمي إلى الولاية الأولى حسب تقسيم الثورة (أوراس–النمامشة)[1]، وهذه الاخيرة لم تكن تتصل بالقاعدة الشرقية لأن مجاهدي الاوراس والنمامشة اعتمدوا على وسائل خاصة لتأمين التمويل بعد وضع تونس تحت تصرفهم القيادة الابتدائية للثورة بتونس، ابتداء من الفصل الأول 1955 والانتشار على ثلاث قطاعات "بشعايرية لعلا" Bechairia laala على شريط من القالة، بالسهل الساحلي "للسبع "و"جيهاني "بشرق الطارف حتى نواحي عين الكرمة .

المعارك في المنطقة المتاخمة لجبال النمامشة والقطر التونسي:

لقد تمركزت القوات الفرنسية بالمدرعة 6 المؤلفة من سبايس المغاربة في نواحي نفرين، وفي نواحي تبسة وشريعة، وكتيبة المظلين وفرقة المشاة في الماء لبيض جبل، دردار جبل فوا جبل الكيفان، غيفوف، وتحرك شريف محمود من تونس متمركزا في جبال أنوال ليتعرضوا في جبل زيتونة خاصرة الجبل شمال تبسة، جبل لبيض، لأم الكماكم جنوبي الجرف، وجبل غيفوف، شرقي نفرين وقد تكبدت القوات الجزائرية 120 قتيل، وأعطيت طائرة فرنسية هيلوكوبتر صحبة وازدادت المعارك على الحدود التونسية قرب جبل أنوال، وهجومات على المناطق المتاخمة للحدود التونسية كالهجوم فيفري 1957 على قوات الحرس الريفي في جبل تروبيا[2].ومعارك على الحدود بمحاذات السد المكهرب الذي يبلغ 300 كلم من البحر إلى الجنوب بنقرين (سد شالرل).[3]

ومنها تطورت العمليات على طول الحدود مما انعكس على العلاقات الفرنسية التونسية وبالتالي التأثير على القاعدة الشرقية وتحمل خاصة الجيش التونسي بالعمل على حماية الانسانية

---

[1]–ينظر:

la Bordure Saharienne de l'Algérie orientale .les faits géographique -Revue Africain Vol 86 p.p 104-105

[2]– دومينيك فارال، معركة جبال النمامشة (1954–1962)، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، 2008، ص94.

[3]– ينظر: كتاب الكولونال ج . كالات، بعنوان، أهنيرة تبسة، وهو من قدماء المرتزقة والقومية المغاربة قائد الأركان القوات الفرنسية في منطقة تبسة .، 76– ل.شارلفيرو: مذكرات حول تبسة، المجلةالإفريقيةالعدد18 سنة 1874، و:

L.Pervinquiére ; la Tunisie centrale: Esquisse de Géographie physique A.G..IX. 1900 .P434 455 , PHOT .PL O.R C.

بسكان الحدود على بعد 5 كلم من ساقية سيدي يوسف التي قصفتها بعد العملية التي جمعت الجزائريين بالتونسيين على الحدود[1].

التحركات التي نتجت على مستوى الحدود من طرف الاستعمار بفعل تواجد قيادة القاعدة المركزية الذى حول مركز القيادة إلى قرية تونسية بـــ"سوق الأربعاء" وتعيين القيادة الثورية شرطة حدودية لحماية الحدود على رأسها العربي عبد القادر وداودي عبد السلام بأمر من دراية أحمد.[2]

وما يعزز دفاع الثورة عن حدود الجزائر هو تواجد خط موريس الذي واجهته القاعدة الشرقية بقيادة محمد سعيد الملقب بالناصر بأمر محاولة اجتياح خط موريس وذلك بأمر وحدات الولاية الثانية والثالثة بالانتقال إلى مخيم زيتون بغار ديماو تونس والالتحاق بالقاعدة الاصلية من أجل ضمان التمويل والتسليح التي كانت تمر عبر المحطة الأولى، عند قمة ميدوغ، وكتيبة بشمال بوحجار بالقرب من إدارة حوض الشط ثم وادي سيبوس، وان النظر كذلك إلى العمليات الكبرى وحدودها من طرف الجيش الاستعماري ضد الثورة وإعادة نقل مركز القيادة إلى غار ديماو بتونس إلا من أجل هدف حراسة الحدود وحماية مخزن الوحدات على طول الحدود جزء D.C.A وأسلحة أخرى ثقيلة. كما طالبت الحكومة التونسية بقسم من الصحراء المتضمن منطقة "عجيلة " و"زراتين" الغنية بالبترول، في شهر فبراير 1959.

[1]-ينظر: المرجع نفسه، ص 440.

[2]-ينظر" Lyaute. Vers le Maroc lettres du sud-oranais.1903-1906.paris librerie Armand Colin,P 330.

الخلاصة :

مما سبق نلاحظ ان المسار العام في خلفية إقامة سلطة وفق التطور الجديد في مفهوم الجار، بغض النظر عن بناء جدار امني بصيغة الحدود الحديثة، مع اتباع الشرعية لاكتساب اراضي ومداخيل ضريبية عموما، وبأسلوب دقيق في رسم المجال بعد الجرد القبلي العائلي التي تتحرك في المجال الحيوي، تحت اشراف مكاتب متخصصة لمراقبة الاتصالات ما بين الحدود الخارجية والداخلية من أجل ضبط ا الحركة للسلع او الفرد عبر الحدود، وأول عائق حقيقي كان المقاومة بدافع الزوايا في المناطق النائية التي كانت المحرك الرئيس ضد الغازي المسيحي ومنها تعيين نقاط في خط نموذجي للحدود المعاصرة.

وما يؤكد تتبع مسار المراكز في كل مرحلة بالمناطق النائية سوى حراسة الطرق التجارية والموارد المائية التي تضمن العيش بالمناطق الصحراوية خاصة في صحراء السودان الأكبر، كما إن الحركة هذه المنطقة كانت وفق متطلبات استراتيجية تنافسية بين دول أوربا، مثل الحد من التوسع الايطالي في شرق الجزائر وفي الجنوب الغربي لإسبانيا، وخصوصا أمام توسع رقعة بريطانيا ومحاولة تواجد ألماني بمنطقة المغرب العربي.

لذا اكتملت الصورة الحدودية بمراحل عدة تطلبت قوانين وأعمال خاصة في ضبط الحدود تقاسمها أهل المنطقة بالأسلوبين العسكري المحلي في مناطق الجزائر، ليبيا على سبيل المثال، وبعض المناطق الصحراوية بين السلطة المحلية أو الممثلة آنذاك، بدافع حماية المصلحة كل حسب تصوره للظاهرة الجديدة . مما أعطى الاستعمار وقت ليعاود المطالبة بحرية التصرف باشتراك الطرف القائم، وهو ما وطدته الثورات والمفاوضات للدول التي سبقت في الاستقلال دون الحرص على أي تغيير للخط الحدودي أمام المستعمر، ولكي نتعمق في مسألة الرسم بالمغرب العربي بتفاصيلها في بناء الخط الحدودي وجب علينا متابعة بناء رسم خط الحدود للجزائر– المغرب بالفصل الموالي.

الفصل الثالث

دراسة رسم الحدود الجزائر– المغرب الأقصى

مثلت حدود الجزائر-المغرب الأقصى اشكالية طغت عليها الخرافات والدعاية المغرضة ولفك لعزها علينا فهم مسألة رسم الحدود بين البلدين أثناء الاستعماري، وهذا يستوجب الوقوف عند محطات احداث جرت حولها، وادراك مجريات رسمها وطبيعة التعامل معها بتمحيص خلفياتها التي دفعت إلى رسم خط جديد، وعلى أي اساس استجابت الاطراف حول نقطة عن غيرها على طول الحدود. وإلى أي مدى اثرت العملية في العلاقتين، وهل هي مرتبطة بالسلطة تين أم لها ابعاده الاستراتيجية.

المبحث الأول: الخلفيات التاريخية في بناء الخط الحدودي

مطلب: الحدود التاريخية بين البلدين:

لقد اجمع المؤرخون مثل البكري[1]و بن خلدون، أن حدود الجزائر-المغرب الأقصى شمالا هو نهر ملوية، أكبر نهر يأخذ مصادره من جبال منتصف جبال تازا الذي يمنح ولادة ملوية وادي زيس جنوبا ويخرج أيضا منه وادي غير الذي يتجه ناحية الوسط[2]، بالانحراف قليلا ناحية الشرق بعد قطع العرق ليجتاز بودة، وتمنطيط حتى يتبخر في الرمل بالقرب من بعض القرى المحاطة بالواحات في المكان المسمى رقان[3]، وحول الواد الأخير أقيمت مدن خلف العرق وبالشرق من بودا أين توجد تاسابيت والقصور التي بالشمال منها تيقورارين التي تحيط بحلاف [4].

يشير "مارمول" المؤرخ الإسباني في عام 1505 حول حدود مملكة تلمسان عند غروب الشمس، تبدأ مملكة فاس أين يفصل بوادين، إحداهما ملوية (مولوية) الذي يصل إلى البحر بالقرب من مدينة "وان"(one)، وهي هنين عكس ما قاله مارمون عن ابتعادها نوعا ما عن منبع ملوية كما يشترك في مصدره مع الثاني"زيس" الذي ينشأ من جبال "الزناقي" ويمر بمدينة قفر سيليون (يتحكم بدون شك) بدول الكنيسة بمتقارة والرتاب، ليصل إلى سجلماسة ليتحول منها إلى الصحراء كما

---

(1) ينظر: البكري ابو عبيد، المغرب في ذكر بلاد افريقيا والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ص195.

(2) ينظر:

Camille Sabatier.Touat Sahara et Soudan ;Etudes géographie ;Politique ;Economique ;p43.

(3) ينظر: نفسه

;p 65.

(4) ينظر: مقدمة بن خلدون ج 1، ص 195 وما بعدها.وينظر، مارمول كربخال، إفريقيا، ترجمة محمد حاجي، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والأليف، دار المعارف للنشر والتوزيع، ج1، الرباط1984.ص 251.

يعرف عن وادي زيس بأخذ مصدره من جبل العياشي[1]عند "آيت عديدو" ليسقي بمياهه المناطق المجاورة[2].

بالنظر لتعدد الاحداث المسجلة للعلاقة السياسية بين الجزائر والمغرب لما أجمعت على سلطة واحدة عرفت التفرقة، وهو موروث منذ عهد عبد المؤمن أصبحت حدود الجزائر حول تلمسان كما كانت بين المرابطين

والموحدين بعد 1159[3]وبانفصال النقطتين منذ عام 1228، ومنها أسست يغموراسن 1265 مملكة عبد الودود سليمان، وبقاء المرنيين يتجهون بدفع الموحدين ناحية الشرق[4].

1-العهد العثماني:

بنيت في الأساس على الحد الطبيعي(نهر ملوية) كما كان في عهد بن زيان بالاستقرار على الضفة اليمنى منه، وقاعدة ملوية لمنح حق إمبراطوريته الأمن كحد طبيعي بين لالة مغنية وفاس بهدف سد ضعفه وحاجته لإبعاد أي خطر للغزو قدر الإمكان عن هذه المنطقة، وبمعنى آخر إمكانية التحكم في اتصال مع تافيلالت شمالا والصحراء جنوبا، ولتلك الأسباب كانت السلطة المغربية تعتبر وضعية تازة أهم منطقة كمركز متقدم مع حدود الجزائر[5] وكان يعين عليها المخلصين فقط [6]، لتبقى الحدود في نهر ملوية كحد طبيعي بين البلدين.

في عهد السعديين قدم مولاي محمد السعدي سلطان المغرب من فاس بالجنوب في 1549 محاولا احتلال وجدة رغم ضغط القوة القبلية لابني راشد لكنه لم يستطع الاقامة بالمنطقة[7].

---

[1] يظهر تأثير وادي زيس الحدود على المناطق التالية القصور منطقة البربر، الشرفة والقبالة، ينظر:

Oustry(M) ;Note sur les haute Ziz ;B.S.G et arciologie.ORAN ;XXX ;1910-p374-401.

[2] ينظر:

Walsin Esterhazy: Domination Turque ;1840 ;P268-225.

[3] ينظر:

Ismaël Hamet; Histoire du Maghreb; Paris; éd ; Ernest leroux;1923;p 110- 111..

[4] ينظر:

.la Martinière document pour servir l'étude: p: 403:

[5] ينظر: ان الحادثة التي جعلت المغرب يتخذ تازة اهم نقطة متقدمة، نتيجة الصراع الاتراك مع المغرب في عهد صالح رايس وحصار المغرب عند حائط تازة ووادي سبو ب6 كلم على فاس فيعام 1553، ويتم تعويض الجزائر من قبل المغرب الاقصى، ينظر المرجع نفسه

Ismaël Hamet; Histoire du Maghreb;p281:.

[6] ينظر:

jules. C , document p 40

[7] ينظر:

وتسجيل اعتداءات متكررة على الأراضي الجزائرية إلا أن اتفاقية 1664 التي اتخذت من نهر ملوية التزام في عهد مولاي محمد لفصل نهر ملوية[1]، كما يعتقد المغرب بحادثة 1679 التي أتخذ فيها مولاي إسماعيل(1679- 1696) الطريق الجنوب لغزو القبائل العربية، التي كانت تحت السلطة التركية ومنها السقونة، دوي منيع، الدخيسة، الحميان، العمور، وأولاد جرير اللذين انضموا إلى ابني عامر الأحرار والهاشم ليجد نفسه أمام القوة التركية فارا دون مقاومة[2]، وانتهت الحادثة بقبوله السلم الذي منحه له الأتراك و لم يعرف المغرب اجتياز الهضاب العليا في الجنوب من ثنية الساسي سوى في عهد مولاي محمد ومولاي إسماعيل، فالأولى انطلقت من وجدى أما الثانية فمجهولة دون ترك أي أثر بالمنطقة [3].

حاول ابن الوطاس التوسع نحو الغرب دون تسجيل بقائه بالجزائر، [4]، وبعده عن وجدة وقبائلها بالجزائر نتيجة تحرك المغرب نحو الشرق حتى وجدة عام 1795، حين ما غابت قبلية ابني عامر لمساعدة الأتراك طرد الإسبان من وهران[5]، وعام 1701 في عهد الداي الحاج مصطفى[6].

Chantel de Vaironne: Relation entre le Maroc et la Turquie dans le seconde moitié du XVI siècle et le début du XVII siècle 1554-1616p 269., .227-226والمرجع اسماعيل حمات، ص

[1] ان هذه الفترة التي شن فيها المغرب حرب بقيادة مولاي محمد وأخيه مولاي الرشيد، بمنطقة سهل انكاد، كان المغرب يعرف تقسيمات داخلية كانت كالتالي: - ابن صالح على الأندلسيين، ابن الصغير على اللمكيين والدريدي على فاس جديدة، لذلك كانت تلك الحروب وسيلة هروب من وضع داخلي يبحث من خلالها انتصار لهزم خصوم الحكم. ينظر:

Ismaël Hamet; Histoire du Maghreb 321-323.

[2] ينظر:

Ismaël Hamet; Histoire du Maghreb, p 313.

[3] ينظر:

M. jules Cambon document N.O.A, au sud-ouest. Figuig, Guire, Saoura T2, p 795

[4] ينظر:

Jon lion l'africain, description du l'Afrique trace partie de mande ; éd ; Scheffer ; 1998 ; p

[5]دعم الأتراك للوطاسيين في المغرب الأقصى، كانت الطريقة القادرية تقف الى جانب الو طاسين بفاس بينما كانت الشاذلية مساندة الإشراف السعدية في مراكش، وبعض نبلاء فانه من قبل السعديين 1549 هاجموا الغرب الجزائرية 1550 وطرد ومن قبل جيش حسن باشا. ينظر:

Mouloud Gaid l'Algérie sous les turque éd. mimouni 1991 p 69-70.

ويستخلص من اختيار الفرنسيين-المغرب لهذه السنوات، كحجة لتبرير الرسم ووضع وجدة إلى المغرب، . في حين الحادثة التي سجلت في عهد مولاي سليمان بعد أن كان في خلاف مع اخيه مولاي هشام، وعرضه على باي وهران محمد باشا ترك وجدة وقبائل المنطقة بعد ما كانت تابعة للأتراك، والت يلم يسجل أي تدابير ادارية جديدة فيها، ونظرا لتفشي مرض « peste »1796-1797)، ترك الحكم لمولاي الطيب. مما يبين ان المطالبة بحدود اضافية قضية تعويض على الخلل الداخلي، ينظر:

Ismaël Hamet; Histoire du Maghreb., p378

[6] ينظر ترجمة هداس. إن المشاريع التوسعية كانت بسبب تطبيق اتفاقية 1699 سلطان المغرب مع لويس (XVI)، .....ص 178

عرف في عهد مولاي الرشيد اهتمامه بمنطقة "انكاد" و"بني سناسن"، ونفس الأمر في عهد مولاي إسماعيل بسهل انكاد 1674، وفشل مشروع التوسع في عام 1678 سنة حين غار المغرب الأقصى بقوته ناحية الشلف، بحجة صد توسع السلطة العثمانية بالجزائر إلى أنه هزم فيها ليرجع خائبا. وبعدها في عام 1679 قام بتغير تركيبة المنطقة المحاذية للحدود الشرقية ناحية الجزائرية، بترحيل سكان "شبانت"و"أولاد زرارة" من منطقة مراكش إلى المنطقة الحدودية، بوادي أم الربيع غرب تادلة لحراسة سكان بني سناسن[1]، وبنفس الحدة قام ببناء قصبة السلطان بعيون سيدي ملوك والرقادة رغم ذلك فشل في السيطرة على بني سناسن لذا قام بمحاربتهم في عام 1680، وعليه وضع حد ناحية انكاد بالمحاية وحلاف ببناء منطقة " تاوريت "على وادي "زا"[2]، بمقر سمي باسمه قصبة مولاي إسماعيل[3].

وكان الهجوم على بني عامر 1682 بحجة قدوم الأتراك إلى المنطقة حتى ناحية بني سناسن[4]اين فشل مشروعه إثر معركة عسكرية بملوية 1692 مع الاتراك، ومنها طلب السلم مع الداي "الحاج شعبان"، باعترافه ضمن معاهدة ملوية على سلطة الجزائر حتى نهر ملوية[5].

في عام 1795 حين أراد التوسع نحو الشرق بغزو ملوية ظهر اهتمام المغرب الأقصى لفصل وجدة عن باقي القبائل التي كانت تحت الحكم العثماني، وإخضاعها ومن ثم بقيت بدون أي احتجاج.

---

(1) ينظر:

Graulle- capitaine , chef du b.a. de Tlemcen – notice historique que sur les Beni Snessen 30 juin 1884

(2) ينظر:

Eléese Reclus ; Nouvelle Géographie Universelle ;la terre les Hommes ; 1882 ;p703

4– إن المغرب في هذه الفترة عتاب القوة المحاذية للحدود حتى قلعة المشور ينظر haydoo ص 352. في عهد الشريف محمد والثانية منظمة سلطان سجلماسة قبائل بني نقاش 1648 كما هاجم وحدة أولاد زكريا وبني سوس في 1654 م، ينظر: توفيق المدني: ص 426- 427.

(4) ينظر:

Ismaël Hamet; Histoire du Maghrebp 389.

في هذا التاريخ يسجل هجوم المغرب على قبيلة بني عامر بوهران، نتيجة المعرضة التي سجلت بمنطقة جبل سقرو من قبل الاخوة الحران، وسعي المغرب تغيير وجهة المنطقة بحمل العرب زرارة والشبانات لحوز المعارضة إلى منطقة بني سناسن التي كانت تحت سلطة الاتراك، وبنائه بعدة قصبات حول جبل بني سناسن، ولكنه تراجع بعد تدخل التراكب وجدة، ليضطر ارجاع بني محرز غلى منطقة تارودنت كعربون سلام مع التراك.ينظر جدول الأحداث بالمرجع نفسه ص ص، 389-395.

(5) ينظر: صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514 – 1830، دار هومة، 2004، ص 147.

2-الفترة الاستعمارية:

نظرا لمساعدة قبائل بقيادة القايد وجدة في كثير من المعارك ضد الفرنسين، وتجنيد المغرب بالجهاد مع الأمير عبد القادر ضد المسيحين ناحية الحدود في كثير من المعارك حول التافنة، ومنها تدخل السلطة من جديد ببعث مبعوث "وزاري" إلى مكناس لتحذير السلطان من تدخله[1].

وهي الحجة التي بنت فرنسا عليها طلبها عدم تدخل المغرب الأقصى ببعثها "رواي" إلى مكناس لتحذير السلطان من تدخله بالمنطقة رغم تخلي فرنسا لجزء من أراضي جزائرية للمغرب الأقصى، لتغطية فشلها في حربها ضد الأمير عبد القادر، بعد معاهدة التافنة 1837 مقابل نيل الهدوء ناحية الحدود مع المغرب الأقصى[2].

وارتكاز الاتفاقية بين فرنسا والامير على وادي التافنة([3]التي اتخذها المغرب حدود حصار للقبائل التي كانت رافضة لسلطته في العهد العثماني، رغم مواصلة حرب الأمير عبد القادر بالمنطقة التاريخية تى ملوية نواحي الحدود، وكذا توزيع القبائل المعارضة لربح السلم مع المغرب الأقصى[4].

2-1: حرب اسلي:

إن الاطلاع على الوثائق الفرنسية التي تبين الهدف الحقيقي منها، والموقع التي وقعت بها المعركة لا صلة لها إطلاقا بالحدود الحقيقية، فهي تقع غرب وجدة بمنطقة تحيط بها الجبال بعيدة عن ملوية[5]، لذا سعى "ديك ايسلي" بعد التنسيق بالعقد المسيحي المعروف مع المغرب الأقصى والإلتحاق بالقوة الفرنسية من أجل دفع قوة الأمير عبد إلى الاقليم الجزائري والإحاطة به[1]، كما

---

[1] ينظر:

H.D.de Grammont. relation entre la France et la régence d' Alger aux ville siècle R.A n° 231879 p122-125.

[2] ينظر:

Marichel Bugeaud: histoire de l'Algérie française t3 ;paris ;ed Henri Morel ;1850p55-56

[3] ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;p xi.

[4] ينظر:

Marichel Bugeaud: histoire de l'Algérie française: t3 ;éd librairie honri Morel: 1850 ;p60

وينظر:

yver George: les préliminaire de la négociation de la Tafna R.A. vol 64,1923 ,pp 529-543.

[5] إن أسباب حرب ايسلي كان بهدف أبعاد الريفيين على مهاجمة مليلية وومهاجمة أعوان المير عبد القادر لعون القنصلية فيكتور دارمون بمزقان في جانفي 1844، وتهديد المسلمين (الجهاد) ضد الاسبان وفرنسا مع تهديد السلطة المغربية نظرا للظروف الداخلية التي كانت منذ 1831 ثورة عبيد عبد الرحمان وتوزيعهم بنواحي مراكش لعراش والرباط وبعد 13 سنة يعود الصراع حول السلطة المغربية. بالإضافة الى دور بريطانيا بإعطاء الضوء الاخضر للحرب بين

يحجج عمله بالقوة الدينية للتخلص من دائرة تأثير الأمير عبد القادر، التي كانت حسب زعمه اغتنام الأخير ثورة الريف بالمنطقة من سبته حتى بني سناسن[2].

إن الكتابة الفرنسية في وثيقة تشير إلى حقيقة معركة التي تبين عكس ماهو مشاع حولها، وتتخذه المغرب ذريعة لرسم الحدود، لأن الأحداث بتلك المنطقة عرفت تسارع قوة مقاومة الأمير عبد القادر وانضمام قبيلة انكاد وأخرى إلى الأمير عبد القادر، مما اضطر مولاي عبد الرحمان سلطان المغرب إلى اغتنام الفرصة واستباق الأخير إلى ملوية، بهدف ربح الوقت وخلق صعوبات عبر مساحة فاس على الخط ملوية من تازة إلى وجدة، لتحضير الدفاع وتحقيق هجومات ناجحة على الأمير عبد القادر بالمنطقة الحدودية، وكسب نجاح دبلوماسي لاهتمام اسبانيا وفرنسا في متابعة تواجد المقاومة الجزائرية بالقرب من الحدود البحرية القريبة من مليلية[3].

حرب الحصار بين ملوية والحدود:

ان الاتعاب التي سببتها قوة المقاومة الجزائرية للقوة الفرنسية بالقرب من جهة البحر، بالقرب من الثورة المغربية ضد الحدود الاسبانية بمليليه، كان الدافع الاساسي في خلق حرب من نوع ثاني مع طرف يتقاسم نفس التهديد لسلطتهم وتمثلت في مواجهة قوة معادية، وتحقيق انتصار بالمنطقة وأشهرها معركة بطريق المؤدي إلى ناحية جماعة الغزوات التي ادت إلى هزيمة قوات مونتانياك[4].

فرنسا والمغرب. دون ان ننسى الاشارة الى سياسة المغرب في التلاعب بالشعور الاسلامي، بحيث ارسلت فرقة عسكرية الى ايسلي بدل الأمير:.... حتى لا يتحمل تاريخيا قرار الحرب بين قوتين غير متوازيتين مع بيجو التي كانت تقدر ب 1500 عسكري متطور، ودون توحيد القوة الجهادية مع الأمير عبد القادر بل التحالف لإزاحة قوة الاخير التي كانت بإقليمها التاريخي بين ملوية والحدود الاستعمارية، ينظر:

;Region limitrophes de la frontière Algérienne-le rif -les Djebala,.;t1 p 37.note sur l'état du Maroc saint – Peter sbourg le 18.06.juin 1844, .R.A.vol 54 1910 relatif a la guerre franco – marocain de 1844 p 66-78 et 81-78.et 81-83.

(1) ينظر، حرب بيجو على الأمير عبد القادر.

Marichel Bugeaud: histoire de l'Algérie française t3 Morel ;1850p 60

(2) ينظر رسالة روش بتاريخ 29 اكتوبر 1845. التي تبين توج الجزائريين ضد السلطة المغربية وضعف السلطان في مواجهة الفوضى في الشمال ودرء تواجد الأمير بمجاورتها على الحدود ملوية القريبة من ثورة الريف التي شكلت خطر على اسبانيا بالدرجة الأساسية للسواحل، وعلى فرنسا في حالة فشل المغرب واسبانيا ردع الهجومات المقاومة لسبتة ومليلة، وبالتالي استغلال ميناء نمور في الحرب. ينظر

Lettre de M. Roche en Mission à Tanger ;23 Octobre 1845.

(3) ينظر:

de Breuille- capitaine. COA supui du cercle de lalla mar'nia – notice sur les tribus marocain du Zis et autre depuis la Moulouya jusqu'à au Taza septembre 1880. pièce 2 :p125-145

(4) ينظر:

لذا حاصرت القوة الفرنسية ناحية اقصى الشمال الغربي بالأراضي الجزائرية من التافنة حتى نهر ملوية في وجدة منذ 30 مارس 1844 بعد وضع الامير قوته بالحدود لملوية التاريخية في المناطق التالية:

امام استقرار الاخير بغرب ملوية بين أولاد ستوت، بني بوياحاي، الحلاف والقليعة التي مثلت مكان آمن لعائلة الأمير عبد القادر، أثناء مقاومته مع فرنسا لإتباعهم الطريقة القادرية(مولاي عبد القادر الجيلاني)[1]، وبني سناسن التي احتضنته في البداية بإقليم انكاد حتى سبتة[2] ومساندة كل القبائل بني ورياس في عام 1844 ليستقر حول الريف التي تقع بالتوازي مع جبل الريف حتى الصحراء حتى أواخر أيامه بعد جمعهم وتسمية قايد على كل قبيلة، ودخول الحميان معه في المقاومة كما كانوا في عهد الأتراك يدفعون اللزمة أو الغرامة بسبب زرعهم بالتل[3]، وقبائل المنطقة المتموقعة بجبل كركور، ثم الى المرابط سيدي إبراهيم جبل كركور في 3 ديسمبر 1845 ونواحي سيدي الطاهر[4].

وان أول اتصال فرنسي بعد 1845 كان بسبب تنظيم وجود المراكز البعيدة التي بقيت في حدود التل التي لها العلاقة التاريخية حميان الغرابة بمقاومة الامير حتى نهايتها، ومحاولة تنظيم الرحل لكل من الشفعة وحميان الجمبة بعد الاستقرار وبالهضاب العليا، ووضع أغا عليهم من قبل الشخصية المؤثرة مبخوت التي كانت وسيطة للمفاوضات سواء مع الأتراك أو مع الفرنسيين[5]، وقد حافظت الأخيرة على القيادة التي كانت في عهد الأمير عبد القادر.وبعد غزو الجنرالين كافينياك ورونو عام 1847 على القصور بالجنوب [6].

Marichel Bugeaud: histoire de l'Algérie française ; p 143.

(1) ينظر:

Gergnos ;Notice sur le bey d'Oran d'après le djomanie(R.A.T1 ;P405 et T2 p32-185 ;T3 ;52-286-279

(2) ينظر المخطط لبلاد أنقاد:

Marichel Bugeaud: histoire de l'Algérie française t3 ; p 22.

(3) ينظر نفسه:

Region limitrophes de la frontière Algérienne-le rif -les Djebala;t1 ;p24-28

(4) ينظر:

Jules Cambon ; Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ; p 327.

(5) ينظر: في المرجع نفسه،

lettre de la division d'oran du 11octobre 1869.p199.

(6) ينظر:

Marichel Bugeaud: histoire de l'Algérie française p 46.

2-3: حرب الأمير بملوية الحدود التاريخية:

إن معرفة الأمير عبد القادر بالحدود الجزائرية في الغرب الجزائري مع المغرب، هو الدافع الذي جعله أخذ وادي ملوية كقاعدة بعد الحصار الذي ضربه عليه الاستعمار بالجزائر كليا وخاصة بالغرب الجزائري[1]، بالضفتين قاعدة اليمنى مقسما قوته إلى قسمين، الأولى بالجهة اليسرى بالديرة والأخرى على الجهة اليمنى من القبائل المحاصرة بالمغرب. وكان الجنرال كافينياك في تتبعه محاولا الغزو على الديرة لكن استعمال نهر ملوية، وبعد تقدم القوة الفرنسية ناحية مغنية بقوة تفوق قوة الأمير عبد القادر لتحرير الأسرى الفرنسيين الذين وقعو في قبضته والتي قدرت ب 300 أسير[2]، وخوفا من تزايد استمالة القبائل المغربية وتدهور الوضع السياسي للمغرب بوفات المولاي عبد الرحمان، وانهيار العاصمة فاس وتحولت إلى مكناس[3].

ومساندة قبيلة بني سناسن للأمير المعروفة بعدائها لأي أجنبي، فكثرت الهجومات على السلطة الفرنسية ليتخذ الجنرال "كافينياك" قوته لمطاردة المقاومة بما فيها بني سناسن حتى سهل التريفة، وفي عام 1847 حين أرسلت سلطة فاس قوة مدعمة لفرنسا حسب الاتفاق الفرنسي-المغربي واعتباره خارج عن القانون[4].وبعد انسحاب بني سناسن على قوة الأمير عبد القادر في 21 21 ديسمبر 1847 بالمعركة الأخيرة على ملوية[5]، التي أدت إلى تقسيم قوته إلى قسمين، مما اضطر الأمير إلى توقيف الجهاد مع لمورسيار بموقعة "سيبا"، لذا كان لزاما على السلطة الاستعمارية مراجعة جدية بعد فشل خط لالة مغنية.

---

[1] ينظر توزيع القوات الفرنسية بالغرب الجزائر في متابعة الأمير عبد القادر، بالمرجع نفسه ص 76-80.

[2] تشير إحصائيات الفرنسية، بأنه جمع بمنطقة وهران، 36290 رجل مشاة مكون 7 اسنادات موزعة على 17 مركز. ينظر:

Marichel Bugeaud: histoire de l'Algérie française ;t3 ;parislib éd henri morel.1850 ;p 53

[3] ينظر: نفسه ص 121.

[4] ينظر: نفسه ص 145.

[5] يجب الاشارة إلى أن قوة بني سناسن كانت إلى جانب قوة الأمير عبد القادر في معركة سي الشيخ على التافنة 26 جانفي 1836، إلى جانب عامل وجدة بدعمه بالخيل والجنود، إلى جانب القبائل الجزائرية. مما يبين التعاون القبائل الحدودية على الوجود الاستعماري، إلا أن الظروف السياسية التي تحولت فيما بعد هي التي غيرت مجرى الاحداث لصالح الاستعمار، ليصبح عابثا بممتلكات الجزائر الحدودية، مستغلا ضعف الدولتين بالحدود التاريخية المؤكد عليه ضمن اتفاقية لالة مغنية 1845.ينظر المرجع نفسه، ص

مطلب : الاهتمام الفرنسي بالوثائق (الكتابات) الحدودية:

توجه النقيب "بيرال "بخريطة للبلاد في عام 1808 تبين المنطقة بين طنجة، فاس، مكناس ومنح النقيب "تاترو" في عام 1832 جزء ضعيف على مساحة" اغيروت" حافة الوادي الذي يفصل بين المنطقتين بالقرب من البحر.

أ- **الوثيقة التركية:** بخصوص الحدود طلب من الجنرال التركي مصطفى بن اسماعيل، لمنح فرنسا خريطة للحدود، التي تتوقف عند كدية الدباغ، ومنها بلاد غير محدودة، وسميت ببلاد البنادق والتي سمحت هذه الوثيقة بعد التمحيص ظهور قيمتها، ونقل نموذج لها لتوضع الأصلية في المكتب الطبوغرافي لفرقة وهران في 21 ديسمبر 1840(ص 41).وفي عام 1842 قام الرائد قيون باستطلاع طبوغرافي على دائرة تلمسان، لكنه توقف عند جبل زميدال في ثلاث أماكن الجداول، لذا وضعت الحدود التي تسمى مناصب كيس[1].

علاوتا على ذلك، تلك الوثائق كانت تعني الحدود انطلاقا من البحر وتحمل بخط متعرج حتى سلسة الاطلس الصغير بترك وجدة غربا[2].

---

[1] ينظر:

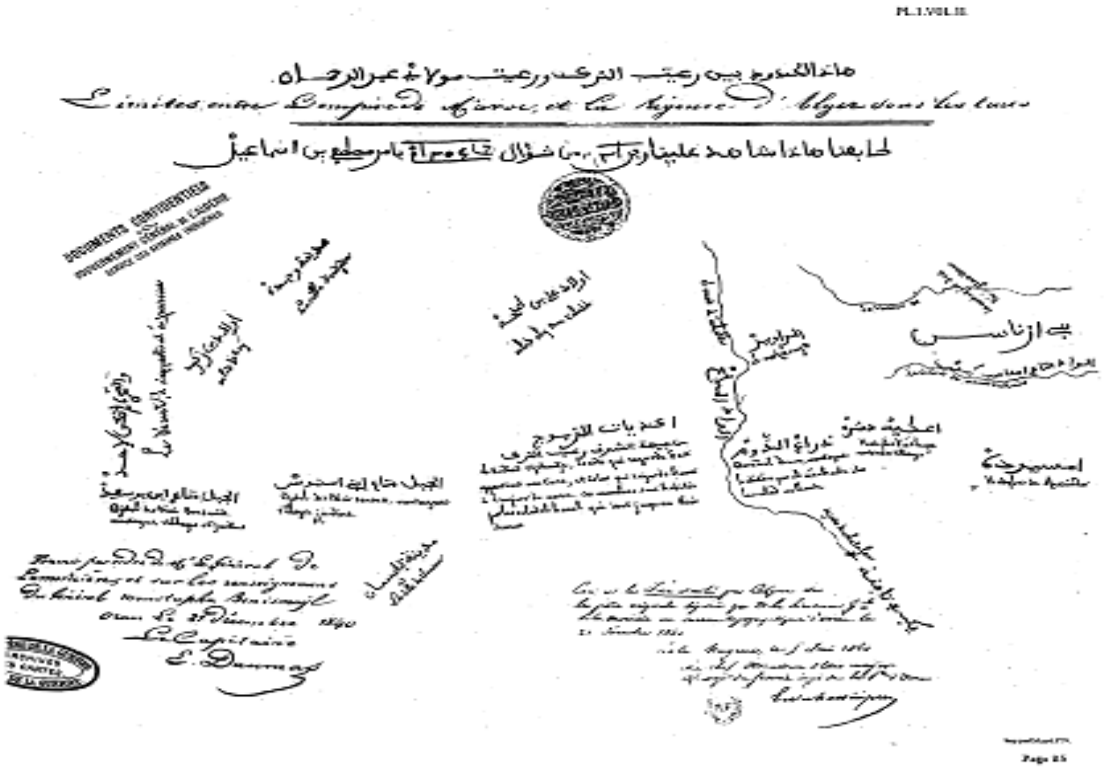
Marcel Eerit: le Conflit franco-Marocain de 1844 d'après les notes de wernie: p 399-402

[2] وهو عكس ما كانت عليه وجدة بالجزائر ينظر خريطة تبين موقعها في الحدود السابقة بداية كتاب:

Djamel Souisi ;Yamzal-el-zanati Tlemcen au temps de ziyyanides(3^{em} siècle) ;éd du tell ;2008. ،

بالمرجع، ينظر:

Raoul Besson: L'Hintere-land Algero-Marocain ;Ouadjda ;Martimprey; Berkane la Moulouya ;port-Say ;suivi d'une étude sur la propriété ;1910p 16.



ب- تعليمة ووزير الحرب: إن أهم وثيقة تعليمية حول الحدود الغربية للجزائر كانت 1843 ومرفقات تعليمة وزير الحرب بنائها على طريقة على الباي، التي لا تبين أي نقطة لرسم الحدود ملوية التي تشكل أقدم حدود طبيعية لموريتانيا الطنجية و"سيزاريان"، وختاما بناء على عدم التيقن وجب البحث عن وثائق تشير الى الوضعية الغربية الجزائرية ومختلف، والنقاش والتصنيف في وضعية لقبروت[1].

ت-المرجع الاسباني: الكتاب المنشور في عام 1843 من قبل "غربارغ دي همسو" الذي يصف الحدود بالقرب من رأس لغرداية بترونت (sic)، بين ملوية والطايا (sic)، وهو الاتجاه نفسه

[1] ينظر: نفسه، 21.

وينظر:

Gauthier (R) , et Albertini (E) , contribution a l'étude du tracé de la route frontière de la Mauritanie – césarienne. R.A. vol 74 année 1833. p 449-457.

الذي وضع في خريطة لعام 1803 من قبل "علي باي" دون اي اشارة إلى نقاط رسم الحدود فيها[1].

ث-خريطة لعام 1843: تبين الحدود التاريخية بكتابة المغرب غرب نهر ملوية، وتوضيح مليلية بالقرب من النهر، وفراغ يبين نظرة الفرنسيين للمنطقة كحجة للانفراد بها في ما بعد، لذا وضع عليها ختم مكتوم مكتوب عليه مكتوم من قبل السلطة الاستعمارية [2].

ج-معاهدة طنجة: رغم وجود بند أساسي في معاهدة طنجة 10 سبتمبر 1844 بالمادة الخامسة حول مسألة التحديد على ما كانت عليه في العهد العثماني[3].

ح-جمع وثائق أولية: ومن جانفي حتى مارس لم يعثر على دليل الا برسالة بعثها "لمورسيار" الى المارشال سولت 25 فيفري 1845 وبعد جمع "زو" كل الوثائق لمناقشة اتفاقية لالة مغنية[4].

---

[1] ينظر:

voyage d'Ali Bey-el-Abassi en Afrique et au Asie ; pendant les année 1803-1807 ;paris ;1814 ;T1 ;p6.

[2] ينظر الخريطة.

[3] ينظر نفسه:

les documents politique diplomatique et finanaciers .sommaire spiciale le dossier du pacte kellogg.l'Accord de Tanger. Journel 9 année neméro 7-8. Juillet -aout 1928. P-p 398-404.

[4] ينظر تصريح السلطان حول مسألة رسمها، مؤكدا على بقاء حدود البلدين حسب ما كانت عليه في العهد العثماني، ص...



الدراسات الميدانية لمورسيار– رو –بيجو.

دراسة لمورسيار1845: في عهد الجنرال لمورسيار قام أثناء مرور الجنرال "زو" ووضعيه دراسة حول الحدود التي كانت بين الإمبراطورية المغربية وايالة الجزائر أثناء الحكم العثماني، ونفسه على الجنوب وهو ما ناقش به كتابة كمحاولة محاولة غلق المعاهدة الحدودية.

في المرحلة اللاحقة وضع السلطة الاستعمارية تقارير بشهر فيفري 1866 المصالح الجزائرية الأرشيف التاريخي لوزارة الحرب ملف مكون من مهمة المارشال دوكومب يرو المكلف بوضع الحدود بين البلدين والسعي بوضع اتفاق تجاري مع هذه القوة (الملف مكون من 140 وثيقة).

أوراق الجنرال"رو" عام 1872: وضعت بعد موته في أرشيف الوزارة، متمثلة في دراسة متعلقة بالحدود بين الدولتين أثناء العهد العثماني، كل هذه الوثائق المعنية للحدود انطلاقا من البحر.

علاوة على ذلك عبر خط على الأقل مستوى حتى سلسلة الاطلس الصغير، والتي تمثل الجزء قرب للبحر بترك وجدة غربا.

4- نظرة فرنسا للحدود التاريخية:

بعد معاهدة لالة مغنية تابع كافينياك التقدم ما بعد حدود لالة مغنية بموقع حافة ملوية مخيما بمنطقة سيدي مصبا وعلى واد كيس، وفي 26 سبتمبر قام بغزو منطقة سبدوا وصحراء انكاد حتى خط الحسيان متجها ضد أولاد نهارجنوبا نحو الداخل نتيجة سعي الأخير دعوة القبائل الهادئة لمساندة مقاومة ضد الاحتلال [1].

أ- **مهاجمة الديرة المتواجد غرب النهر:** بعد جمع قرنسا قوة بلالة مغنية تمركز الامير بحاسي بودينان قرب ملوية، بعد اجتيازه وادي بسهل التريفة المزروعة من قبل بني سناسن، وبتركه القوة بها متوجها بفرقة فرسان إلى النقطة المسماة القرابة المحصنة بغابة صغيرة لضمان امن جيشه، ومنها إرسال فرقة استطلاع إلى حواف ملوية، بحيث نتيجة الحرب انتقل الامير والقبائل المتحالفة معه المنطقة اليمنى للنهر للمرة الاولى الحدود الحقيقية، بواسطة قوارب صغيرة وارماثات منشأ خيم بمنطقة الديرة على حافة ملوية من الجهة الأخرى بالمغرب، وفيه تعرض الأمير إلى مضايقات وحصار من قبل القبائل المغربية مما جعله يتخذ اللجوء إلى الجبال بالمنطقة وأحيانا إلى تازة[2].

ب-ضعف الحكم المحلي:

نتيجة وجود شريف جديد المسمى "محمد بن عبد الله سي الفاضل "على رأس القبيلة انكاد، امام مقاومة كافينياك وانتقال الامير إلى رأس العين في مسيون، والتقائه بقبائل مغربية مهاجرة إلى المنطقة كانت مثيرة للقلاقل بداخل الجزائر[3]، منهم أولاد بلاغر، وأولاد متحاس

---

[1] ينظر:

Marichel Bugeaud: histoire de l'Algérie française ;pp 123-134. ;

[2] ينظر:

Jules Cambon G.G.de L'Algérie ;H-M-P. la Martinière ;N.Lacroix ; D pour s à l'étude du nord-Africain ;t1 ;Région limitrophes de la frontière Algérienne-le rif -les Djebala.P 254.

[3] لذلك قام الجنرال ويمبفان عام 1870 تأديب دوي منيع، ومتابعة بوعمامة 1882 وماهجوم على فجيج.وجاء وضع نقاط حدودية عام 1885 منها جنين بورزق التي تغلق الطرق القادمة من عين الصفرة أو ناحية المغرب الأقصى. وبهذا يظهر خلفية الادعاء المغربي هو الحصول على منفذ إلى الجنوب بالصحراء الجزائرية، وخلق مجال استراتيجي.

وقبائل أخرى، بحيث قام القايد الجديد بمراسلة السلطة الفرنسية معلنا الجهاد علي الامير بالمنطقة الجنوبية بالجهة اليسرى للحدودية بين البلدين[1].

ت-مراعات ظروف المغرب: وبعد فترة راعت فيها السلطة الفرنسية تدهور الوضع السياسي بالمغرب الأقصى، إلأ أنها عادت للممارسة نفسها وعليه يتقدم كافينياك بقوة (حولي 700إلى 800 فارسو1200 مشاة) ناحية "عفر" لتحقيق التأمين ناحية ملوية بعد معارك ضارية وقوة الأمير عبد القادر بمعركة صحراء انكاد حتى خط الحسيان ليترك المنطقة بعدها متجها ضد أولاد نهار.

ث-**تمركز قوة الامير بنهر ملوية:** اعتماد الامير مناطق محصنة بفرقتين على الضفة اليسرى من ملوية، وقيامه بتقسيم الديرة استراتيجيا وهو الدافع للتحالف كون التهديد مزدوج الى فرقتين كالتالي:

دائرة يشرف عليها بنفسه في اتجاه ناحية غارت والقسم الثاني يسمى دئرة البوحميدي في بلاد أولاد ستولت بحاسي برسان المكان الذي تم اسر الفرنسيون فيه بالجنوب الشرقي للمغرب، وتغارت بنواحي البحر لبلاد القليعة التي توجد على مسافة مسيرة يوم بينهما.

لشدة الحرب غادرت اكبر قبيلة لقوة البوحميدي بقوة قدرت 300 فارس، مع اخذ قطعانهم وخيمهم إلى الجنوب بوادي "زا" في النقطة الموجودة بين تازة وملوية، اين توجد القبائل الربرية وتجمعهم بقيادة ابن مولاي عبد الرحمان (محمد سقريس) الذي قدم من تازة مجبرين بذلك البوحميدي العودة إلى الديرة، وبعده بايام عاود الهجوم قايد الريف سيدي" بن أبهو" المؤثر في المنطقة ناحية غلايا بسوق العربة، بعد جمع كل القبائل لإخراج القوة الجزائرية من الديرة[2].

ج-قضية الأسرى بالأراضي المغربية:

لقد أحرجت قضية الأسرى لدى الأمير عبد القادر بالديرة في تلك الفترة بشهر سبتمبر 1846، إحراج كبير بالنسبة للمغرب، بحيث أرادت فرنسا من خلال السعي للإفراج عن أسرها بعد أن حاولت دفع المغرب بالضغط على الأمير بما أن الأسرى اعتبرت بالمنطقة المغربية، وبوسيلة المفاوضات عن طريق الوساطة المقربين من الأمير عبد القادر، وعن طرق الهجوم بقوة كافينياك التي

---

[1] ينظر مراسلة محمد بن عبد الله سي الفاضل الجنرال كافينياك،

Marichel Bugeaud: histoire de l'Algérie française t3 ; p62-63

[2] أن منطقة الرف بالتحديد بين رباط الخيل وملوية بالمنطقة المسماة فوم الغرب(بها جبانة، أولاد بوكار، مغاوة، بني وليد ورباطة)، وببلاد المحايا بزمور والزعيراس إلى ملوية من أصل وادي غير الذين يمتدون بالمنطقة الجبلية وهم في الأصل زيانيين(قبائل بربرية) وبني مقيلد وآيت أو أفلا الخ.. كانوا مستقلين عن السلطة المغربية. ينظر مرجع Erneste Leroux، ص 376.

فشلت رغم المحاولة، وانتهي بقتل اغلبهم ما عاد أفراد فرت من الأسر، وقد انتهى الأمر بقتل 280 فرنسي بعد فشل الحوار [1].

ح-قراءة نقاط تحرك الامير على الحدود: اضطرار الأمير تجنب الحصار المغرب من ناحية الغرب وفرنسا من ناحية الشرق ومغادرة قبائل كان يعتمد عليها مثل بني سناسن، وعليه منها من عادت إلى الجزائر والقلة بقيت بالمنطقة، فاتجه ناحية عربة وعبر الشلالة وأربعة عشر نقطة حسب تقارير الجيش الفرنسي بقيادة "رونو"، في اتجاه إلى الصحراء للبحث عن ملجأ بعيد عن الضغط والحصار الذي فرض عليه بالمنطقة الحدودية التاريخية[2].

خ- منطقة ثنية الساسي: وقد عبر التي أصبحت نقطة حدودية شرق رأس العين ملتحقا بأخيه سي سعيد ببلاد سيدي حمزة النقطة الأخرى، ودخل مع خليفته بومعزة والحاج الصغير إلى دائرته بسهل غارت مسيلة بقصبة قسوم، وظلت مقاومته لمدة السنة الباقية في عناء كبير من كل زاوية، من جديد أما القوة الثانية البوحميد الذي توجه إلى الغرب بجبل ندرومة والغزوات لإجبار قبيلة التراة وقبلة بني عامر حتى وصل إلى مسيردة بالغرب بين ندرومة والحدود للتوجه للمغرب[3].

مطلب الاهتمام الفرنسي بالوثائق والدراسات الميدانية:

بدخول الاستعمار وهران في عهد دومرمون 4 جانفي 1831، قام ببعث ضابط من القيادة العامة "أوفراي "كمبعوث للدولة الشريفية، في طلب تراجع المغرب عن الأراضي الجزائرية ناحية تلمسان التي كانت بقيادة مولاي، وابعاد فكرة تعيين أعوان السلطان الثلاث (شريف المعطي بالمدية وبلعمري بمليانة ومحمد بن شرقي بمعسكر) للسيطرة على أراضي جزائرية، ومحاولته في تطبيق مشروعه التوسعي بضم السكان حتى باب الجزائر، وعليه قامت السلطة الاستعمارية بتحذيره بعدم التدخل في الشؤون الجزائرية 1832.

---

[1] ينظر شهادة القناص برنار عنصر من الفرقة 8 للقناصة اورلين، وقيوم رولوند دليل الفرقة الثانية من الكتيبة الثامنة، أسير الأمير عبد القادر، ينظر: Marichel Bugeaud، ص65، -69.

[2] بعد لقد تم الحصار للأمير في منطقة قبيلة مسيلة بقصبة قسوم القريبة من تازة في "مارة" بالقرب من طريق فاس عند "بوشد"، بقوة جمعت ضده المكونة من الفرق النظامية والمخازن، والقبائل الكبرى اولاد جمعة، الشراقة والشرايدة امام تازة، وبالجهة الشرقية للريف قوة بقيادة بن عبو، لأجل دفع الامير إلى القوة الفرنسية. ينظر:

Marichel Bugeaud: histoire de l'Algérie française ;p121.

[3] ينظر خريطة ص 80 في المرجع:

Avdisio Gabriel: la tribu des Msirda ;R.A.Vol68-1929 ;P74-91

ان ذكر حركة للأمير عبد القادر في الأماكن الحدودية من الشمال حتى مجال أولاد سيد الشيخ التي شاركت في مقاومة الأولى[1]، وتتبع السلطة الفرنسية له مع جرد الحقائق الميدانية والاستعلام حول الخلافات القبلية وفهم الوضع السياسي لجهة المغرب، ودراسة طبائع القبائل التي لم تعرف أي تبعية لأي سلطة سواء للجزائر أو للمغرب حسب زعمهم وعليه جاء الاهتمام برسم الحدود وفق نقاط الاستراتيجية للخط الحدودي بالمنطقة[2].

اعلان الحرب المشتركة على الأمير كردة فعل المغرب ويستغل عزلته بعد أن عرف تحالف مع السلطة المسيحية حسب تعبير احد القادة أثناء استجوابه من قبل بيجو، ونتيجة الاتفاقية الفرنسية—المغربية 1844 ورفضه دعم المواد الغذائية على مقاومة الأمير عبد القادر مما سبب المجاعة للقوة الجزائرية بالمنطقة التاريخية[3].

المفاوضات الحدودية:

المرحلة الأولى:

لقد بدأت مباشرتا بعد احتلال النهائي لمدينة تلمسان 1842 أمام ضغط مقاومة الأمير عبد القادر، بمساعدة قبائل "بني سناسن "وقبائل أخرى، سعت فرنسا ببعث ممثلها الجنرال "بيدو" من قبل وزارة الحرب ابتداء من 22 أوت 1842، على اعتبار الحدود الإقليمين ملوية كحدود قديمة، والتي رفضها السلطان عبد الرحمان لتغطية معارضة المسلمين الداخلية والخارجية في حربه ضد

---

(1) ان الاستعمار تتبع المقاومة في كل ناحية بالتركيز على الأمير بدايتا ومنتهيا بأولاد سيد الشيخ، للتدليل على الرابط التاريخي أن أولاد سيد الشيخ كيان جزائري. ينظر: مخطوط رسالة الأمير عبد القادر لسكان فجيج (وليس فجيج بإضافة نقطة ثالثة فوق القاف)، المتضمنة دعوة الجهاد بنص القرءان الكريم: الآية 187.وتنص كتابا يستغيثهم ويحضهم على الجهاد. ص 245 -246. وينظر:

. Gognalons.L: une proclamation de l'amîr Abdelkader aux habitants de Figuig en 1836 , ; R.A.vol 57 – 1913. p 245-246.

(2) ان كتابة المارشال بيجو لم يكن يعلم بتفاصيل الأماكن والقبائل لذا نجده يعتبر كل ما كان الأمير يتبعه بالمنطقة الحدودية، تابع للمغرب وهي بالنسبة للعسكري خاصة الفرنسيون الذين لم يعرفوا قط تلك الا ماكن، مع سياسة التجزئة التي ساعدتهم على حصار الأمير عبد القادر بالحدود لفترة زادت السنة، وما يثبت ذلك هي الاتفاقية التي بنيت على معطيات عامة وغير دقيقة وهو ما نلاحظه خلال تتبع مسار الرسم بالمنطقة الغربية للحدود الجزائرية- المغرب الأقصى. ينظر المرجع نفسه، Marichel Bugeaud: histoire de l'Algérie française ;p78,- ان التقسيمات القبلية الطبيعية على طول الحدود بين البلدين كالتالي: من البحر وملوية، في قعدة الدبدو والشط الغربي الموجود بنواحي وجدة والتي تمثل نصف تعاقد. والجنوب لهد المنطقة بين الاطلس ووادي غير، اين كانت تمتد قبائل مستقلة، مثل أولاد الحاج، المحايا، بني غويل، أولاد جرير، دوي منيع، فجيج، إيش وعين الساير.، حسب احصاء الفرنسيين وعليه تم اتباع النقاط الحساسة التي كانت تستعملها المقاومة، وعليه نصبت العلامات الحدودية بتقسيم العائلات إلى قسمين، بهدف منع التواصل والمدد للمقاومة الوطنية الجزائرية وعرقلة التوغل إلى الجنوب عبر الطريق المعتاد قديما للوصول إلى مستعمرة السنغال.ينظر:

La Martinière, document pour srevire à l'étude nord africain ;p 46.:

(3) ينظر:

Marichel Bugeaud: histoire de l'Algérie française t3 ;p69- 70.

الأمير عبد القادر ناحية الغرب. لتنتهي بلقاء مع قايد وجدة ممثل السلطة الشريفية في 3 جوان 1842 بإقامة اتفاق حول حرية التجارة على الحدود والهجرة نحو الجزائر، مع تقديم اعتذار رسمي لفرنسا بسبب تركها قبائل في دعم حرب الأمير عبد القادر، واتخاذ إجراءات صارمة مستقبلا لصد أي عنف أو تعدي على المنطقة الحدودية[1]. مما دفع قوة الأمير عبد القادر إلى التراجع إلى الديرة أمام التعاهد المغربي مع القوة الفرنسية، وخاصة على "بني ساسن" وإجبارها على ترك دعمها للأمير عبد القادر لتبدأ عملية التحضير للرسم الحدودي، بعد أن اخذ عبون سيدي ملوك ناحية وجدة مقر لتبادله.

الإجراءات الإدارية:

لتحضير دراسة الخط الحدودي من قبل الطرفين بمنطقة البحر وصعودها مع الإقليم المغرب الأقصى في صحراء انكاد وحتى النقطة التي لها تصال بالمغرب الأقصى، وتجمعها بإقليم الجزائر بإحصاء القبائل أو العروش وحتى ذات الصلة، وإمكانية الهجرة أو قطع الأراضي من الحدود، من اجل تسهيل تحضير عملية الرسم من قبل الوزير المكلف[2].

أثناء مقاومة الأمير عبد القادر قام "بيدو" اقتطاع مساحة عام 1844 في داخل السهل المؤدي إلى وجدة بزاوية لالة مغنية ناحية التمثال الروماني، الأمر الذي اعتبره المغاربة اعتداء على الإقليم من وجدة حتى موقادور، الأمر الذي أدى إلى بعث قوة من فاس بقيادة سيدي "علي الطيب القناوي" أين التقتا القوتين الفرنسية والمغربية 14 أوت 1844 حتى 15 أوت وسميت بحرب "إسلي" وعليه قرر مجلس فاس بإقامة السلم مع الطرف الفرنسي وإمضائه بطنجة 10 سبتمبر1844 بنفس السنة الاتفاقية المعروفة بتوجهه في محاربة الأمير عبد القادر(المقاومة الجزائرية) وتعهده بعدم تجاوزه الحدود القائمة بما يفوق قوة 200 رجل بالمنطقة[3]وفق المادة الأولى من اتفاقية 1844 [4].

---

[1] ينظر الخريطة لعام 1843.حسب مخطط الرسالة العثمانية التي طالبت بها فرنسا ادارة العثمانيين المتواجدة بالفص الثاني.

[2] ينظر اللوحة 1، والخريطة ص 105، والتعليمة 1و2.

[3] ينظر المادة الاولى من الاتفاقية التي قرر فيها بقاء القوتين على الحدود لمحاصرة الأمير عبد القادر. والمادة الخامسة منها التي تفرض رسم الحدود بين وضعيات الفرنسيين والمغرب الأقصى، حيث ما كانت عليه الحدود في العهد العثماني. وقد صودق عليها في 16 اكتوبر 1844. نص المعاهدة من ص 515-521.

[4] ينظر:

Affaire du Maroc: préliminaires- hostilité-traite de paix p.403-425 R.A.vol 94-1950.P 275

مراسلات الثانية: بيجو لامورسيار حول الرسم:

بعد الاعتداءات المتكررة على الحدود من قبل قبائل المغربية ناحية البحر الأبيض المتوسط من "طنجة" في 6 أوت، ومن "موقادور" في 15 أوت، والتزام المغرب بنص المعاهدة التي قرر فيها سلطان فاس بفرض السلام، بإمضائه معاهدة طنجة 10 سبتمبر1844[1]، بتعهد محاربة الأمير عبد الأقدر وعدم تجاوز الحدود[2].

بحضور ممثل السلطة المغربة لرسم الحدود التي دارت حولها عشرات المعارك بين الفرنسيين وقوة الأمير عبد القادر، مثل معركة سي عزيز30 مارس 1844، وسيدي محمد الوسيني 16جوان، وعدم التعرض لوجدة أو اقتطاع جزء من اراضي ما بعد الحدود الفرنسية الأولية والاعتراف بسيادة فرنسا على اراضي مسلمي الجزائر.

الرسالة الثانية: والتي تبين حرس فرنسا على احترام الحدود التاريخية الموروثة عن الحكم التركي بالجزائر، والاعتراف بحدودها مع للأمير عبد القادر لتسيير البلاد الجزائرية حسب الحدود القائمة بالضفة اليمنى لنهر ملوية[3]كحدود طبيعية فاصلتا بين الدولتين منذ العهد تينتيقان-القيصرية(الجزائر الغربية)، وعهد الباشاوات باتخاذها الحد غرب ملوية وهي قائمة منذ 20 قرن، وعلى ضوئها أمضيت اتفاقية لالا مغنية 18 مارس1845 المعينة للحدود كما يظهر في الخريطة النقاط المحورية التي أسست عليها الاتفاقية [4].

---

[1] ينظر نص معاهدة طنجة المادة الخامسة المتعلقة برسم الحدود التي تبقي الحدود كما كانت عليه في العهد العثماني ب:

la Martinière ;N Lacroix ;jules Combon ; Document pour srevire a l'études du nord-ouest africain ;t1 ;pp517-521.

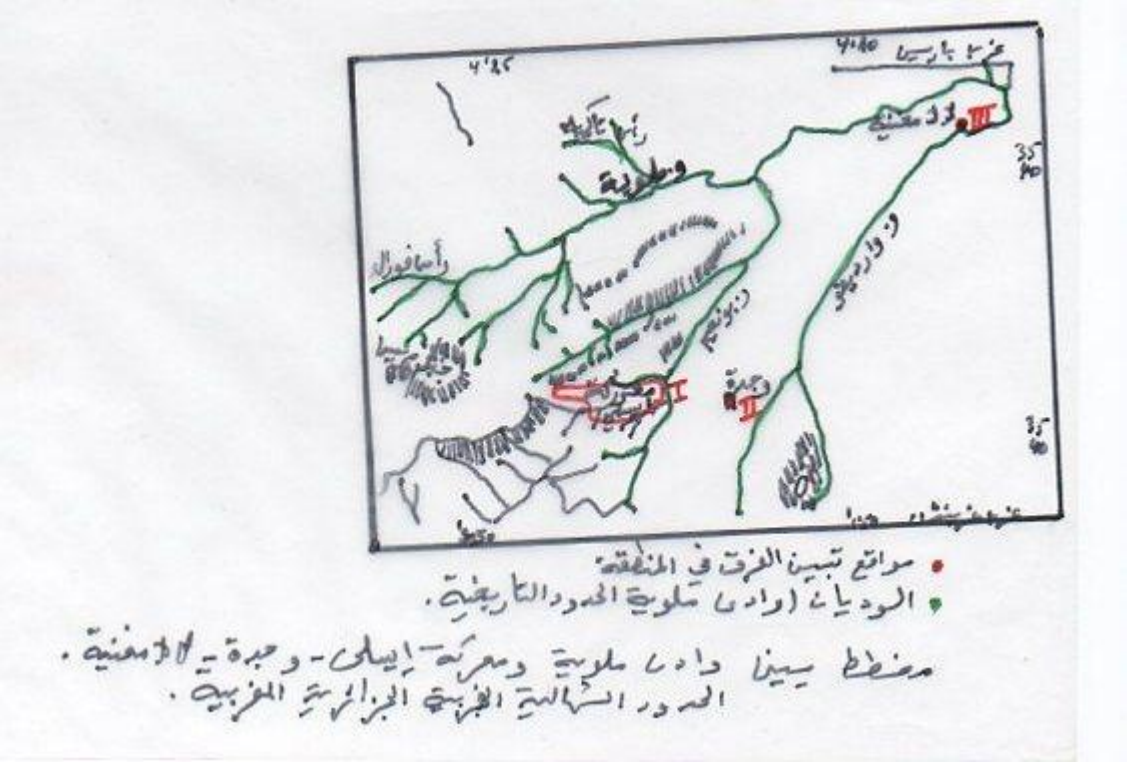
[2] ينظر:

les rapport entre la France et le Maroc pendant la conquête de l'Algérie 1830-1847.paris ; laros: 1941 n'4 ;

[3] ينظر:

A. Berbrugger(R/A ;vol 4 ;1859-1860 p415

[4] الخريطة من صنعنا لنبين فيها ان الحجة الاستعمارية المتوافقة مع اطماع المغرب في اقتصاص قدر الامكان، وبدون تأسيس صحيح والمخالف لبند الحدود التاريخية لنهر ملوية، ينظر، .ELSSE Reclus نفسه رقم 130، ص700.



مراسلة لمورسيار إلى وزير الحرب:

قام قائد مقاطعة وهران في 12 مارس 1845 بكتابة تقرير حول سكان الجنوب التي عاينها والمعنية بالغرب من جبل عمور وتواجد السهل للرمل وعدم تخيم السكان بقطعانهم، وتسجيله مرور القوافل فقط والمشاكل ناحية تواجد الفرنسيين، وهو عام وليس ناحية الجزائر فقط بل حتى ناحية الجهة الاخرى واعتقاده ان باقي الرحل في الغرب تعني له انها تابعة للمغرب[1].

[1] لقد حاول المغرب اغتصاب اراضي جزائرية مرتين، بالهجوم على القوة الفرنسية في معركة سي عزيز بتاريخ 30 ماي 1844، ومعرك سيدي محمد الوسيني بدون ان تثير القوة الفرنسية أي حدث مضاد للاتفاقية. وهذه الاحداث كانت إلى جانب التعدي اعوان المغرب سببا في اثارة تدقيق المسؤولية برسم دقيق بعد دراسة ميدانية.

المبحث الثاني: رسم الخط في معاهدة الالة مغنية

مطلب مناقشة معاهدة الحدود ومذكرة بيلسي:

تشير الوثائق الفرنسية إن مصادر المعطيات التاريخية التي بنيت عليها المعاهدة من أرشيف التركي العثماني من قبل باي الجزائر[1]، وكانت محل استثمار من قبل المغاربة منذ ترك باي وهران المطالبة بتلك الأراضي حتى عام 1845 على ضوء معلومات مستقاة من رؤساء ونبلاء الجزائريين والقبائل الحدودية المجاورة للجزائر، بالإضافة إلى معطيات جمعها رئيس مصلحة الطبوغرافية للمنطقة القائد مارتينبري، ورسمه خريطة بقياس مئة مليون الموضحة للحدود بالمنطقة وعقد لمورسيار الذي قام بها" روي" مع المغرب حول تسوية العلاقات التجارية بين الجزائر والمغرب عبر الحدود، وإمضاء المولاي عبد الرحمان للاتفاقية مؤكدا الحرس على بقاء الحدود كما كانت عليه في العهد العثماني[2].

وتعتبر هذه المرحلة بالنسبة للسلطة الاستعمارية في رسم الحدود اهتمام ثانوي، بسب اهتمامه الأكبر المتمثل في القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر بالدرجة الأولى عام 1842، وإقامتها مراكز لمراقبته ناحية سبدوا، لالة مغنية ومنطقة نمور، والتي تعتبر حديثة الانجاز واستجابتا لمراقبة حركة المقاومة بالمنطقة.

وبعد عام 1847 التي دخلت فيها القبائل الجزائرية تحت السلطة الاستعمارية بانتهاء المقاومة ظهرت الانتقادات حول عدة مناطق منها السهول المجاورة لنهر ملوية، وتسجيل تجاوزات من قبل ديلني المساس بالسيادة من قبل اعوان المغرب بجمع الضرائب على القبيلتين عطية وبني منقوش[3].

مذكرة بيلسي: لقد طالب بيلسي في مذكرته الموجهة إلى ماك ماهون مراجعة الفقرة 3، 4 و7 من اتفاقية لالة مغنية، بتدقيق في الكتابة المتعلقة بناحية غرب سيدي زاهر، بني بوسعيد الارض

---

[1] ينظر اللوحة(مخطط رسم المنطقة) رقم 2 أسس في عام 1849.

[2] من بين المصادر التي اعتمدها الفرنسيون أثناء عملية الرسم، عربية مثل ابن خلدون.

[3] ان قضية الضرائب بالدرجة الأولى على عطية وبني منقوش والمحايا لم تنتهي إلا بعد 1876 وحتى على حميان الجمبة، ونجد تعليل المغرب، وحتى الفرنسيين أن المحايا هم فرع من قبيلة اليعوقوبية الغرابة ويحكمهم آعا الدوابر، والهم ثارو في عهد حسان على البلاد عام 1821، بجانب المرابطين درقاوة، سيد احمد وشيخ المحايا بالقرب من بلاد تلمسان الواقعة في سير يوم بوجدة على الحدود الجديدة، وقيام حاكم وهران بمطاردة الثورة حتى بلغ أولاد مجاهد وانتهت بفرار المرابط سي أحمد للجوء إلى المغرب.ينظر: Wilson ;domination Turque ;p 421.

الجزائرية[1].حول بني عشاش وابني واسين والقبائل المجاورة حول سهل عمر هاس، العطية، بني منقوش التحاتا (السفلى) التي كانت محل نقاش المغرب الذي سمح بالزراعة والعيش بها.

وحول المادة السابعة نتيجة رفض المغرب ارجاع القبائل المهاجرة اليه رغم وضوح نص الاتفاقية حول الفرد وحرية الهجرة. بعد اكتشاف عيوب بالاتفاقية حول الرسم جاء اقتراح التعديل باقتراح ماك ماهون بالرسم الاول والثاني يهدف إلى توضيح الصورة التي آلت اليها التعديلات في المرحلة الأولى.

مقارنة الرسم في الكتابات السابقة:

الرسم الاول: الكتابة السابقة:

".. حتى الوصول إلى دراع الدوم، ثم تنزل في سهل المسمى الأعوج، ومن هنا تتجه بالتقريب مجرى في خط مستقيم على حوش سيدي عايد، ليبقى الاخير بمسافة 500دراع (250م) نواحي الجهة الشرقية.

ومن حوش سيدي عابد في اتجاه جرف البارود المعين على وادي بونعيم، ومن هناك إلى كركور الميادوهو الاسم الذي أخطأ الاستعمار في تحديده نتيجة النطق من قبل ماك ماهون بقوله كركور سيدي حمزة الغير معروف بالمنطقة، ومن كركور الميادفي تتبع خط مستقيم حتى حلمتي الثديين(وزج بغال)، ثم يمتد يسارا على بلاد أولاد علي بن طلحة، ويصعد من شعبة خليد حتى نقطة التقاء الطريق الكبير لسيدي زهير بوجده، ليتبع الخط بعدها حتى يصل إلى عين تاخبالت الموجودة بين وادي بوعردة والزيتونتين المسمات بالتوميات الموجدتين لإقليم المغرب الأقصى، ومن عين تاخبالت صعودا مع وادي روبان حتى رأس العصفور.)

الرسم الثاني: الكتابة اللاحقة:

....(حتى الوصول إلى دراع الدوم ثم تنزل في السهل المسمى الأعوج، باتباع وادي سيد عزام حتى حلمات (تل) بارو، ومن هناك يتجه مرورا بالسهل الصغير عامر هاس بالمشيرة الأعوج اين يتبع بالتقريب الخط المستقيم حتى حوش سيدي عابد، وفي كل مرة يبقى الحوش نفسه بمسافة 500 دراع (250 متر) ناحية جهة الشرق في الحدود الجزائرية.

---

[1] ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;p ;p 12-25 et 27.

ومن حوش سيدي عايد يمر على جرف البارود المعين بوادي بونعيم، ومن ليصول إلى كركور المايد الذي وقع فيه الخطأ باتفاقية 1845 وسمي بكركور سيدي حمزة.

ومن "كركور المايد "يتبع الخط المستقيم حتى الحلمتين المسمات زوج أبغال لينحرف يسارا ناحية بلاد أولاد علي بن طلحة، ويصعد الخط مع "شعبة خليد" حتى نقطة التقاء الطريق الكبير لسيدي زاهير بـــ"وجدة"، التي تتبع مسارها حتى عين تاخبالت الموجودة بين وادي بوعردة والزيتونتين المسمات التوميات على الإقليم المغربي، ومن عين تاخبالت في صعود مع وادي روبان حتى رأس العصفور).

المراجعة الأولى للرسم ونتائجه 1849:

وعليه بدأت المراجعة التحديد من قبل "بيلسي" الحاكم بوهران بتاريخ 1849، بناء على تقرير "ماك ماهون" قائد ناحية تلمسان والتي أشار فيها إلى عدم جدية قايد وجدة في السيطرة على اعتداءات القبائل المغربية على إقليم الجزائر، ومنها اضطرار فرنسا استعمال السلاح في تلك النواحي أي الأراضي التي كانت قد اشترت منهم في العهد

نتيجة حركة تمردية من قبل المزاوير(فرع قبيلة انكاد)، التي جرت بين سنتي 1849[1] و1850 ناحية سيدي بوجنان، وفيها قبيلة بني سناسن الاعتداء على الحدود الجزائرية، مما استدعى الأمر استخدام قوة الجنرال "موتنيبون" حتى قرية "تارقيرات" في قلب جبل بني سناسن، وتكررت المحاولة بدعم سي عبد الصدوق المبعوث من فاس، المكلف بمراقبة الطرد الفرنسي للقبائل المغربية من اراضي الجزائر، والتنسيق في ما بين الطرفين بفرض شروط ابتعاد فرنسا من المجال الجزائري بمنطقة كيس حتى يعم السلام بالمنطقة[2].

لذا أصبحت قضية امن الحدود في هذه الفترة تمثل هاجس نتيجة عداء سكان عمالات وجدة الثائرة ضد الفرنسيين بالمنطقة الحدودية، خاصة من قبيلة بني سناسن الممثلة لكونفدرالية

---

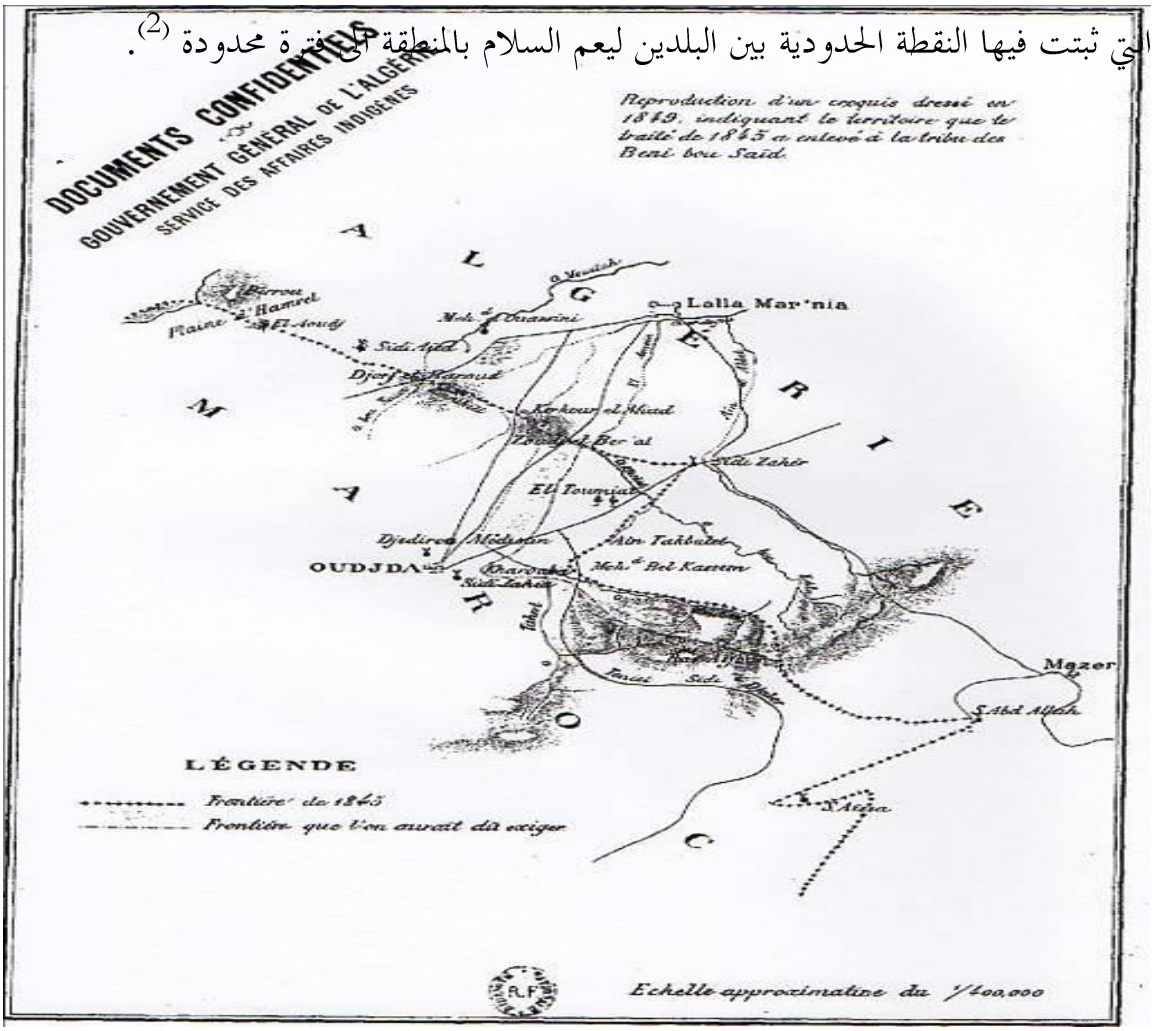
[1] لقد كتب ممثل فرنسا بطنجة م.بوري الذي نوه بالخط الحدودي وسماه اغتصاب الإقليم، وأظهر الأخطاء في حق السيادة، كما ذكر الوزراء بحق الإعتراف بالجار السابق الأتراك، وفيما يخص الحدود الجنوبية وسعتها لم تكن إعطاء وطنية، وإن هذا صحيح أي المعنى الأخير فعلينا إعادة تأسيس حدود مع المغرب بدقة لتلزمنا بالاحترام والتساوي. ينظر: المرجع نفسه، جيل كومبو، ص 53.

[2] ينظر: Affaire du Maroc: préliminaire –hostule traitée paix. R.A.vol 94 ;1950 pp 403-425

Echo de tairet, 32 eme annee N° 1062, les confins Algero-marocain. p1

بربرية فرع بني درار لقبيلة بني خالد محاولين غزو إقليم الجزائر بقيادة الحاج ميمون البشير على رأس بني سناسن وقبائل أخرى بنواحي سيدي عايد [1].

وفي الناحية السفلى تجمع أولاد أغبال مما اثر على بني سناسن التحاتا، فاضطروا الى طلب تدخل فرنسا بواسطة محمد بن طاهر الذي لجأ الى منطقة كيس متوعدا بقبول شروط فرنسا بتدخل المغرب في إعادة حركة بواسطة قايد الريف ومعركة اشاوين المسماة 'تابجيرت' في 24 جوان 1852، والتي كلفت بني سناسن 400 شهيد منتهيتا المعركة بتمركز قوة فرنسا بمناصب الكيس، التي ثبتت فيها النقطة الحدودية بين البلدين ليعم السلام بالمنطقة الى فترة محدودة [2].



[1] إن هذه القبائل جمعت رجال لبني درار، أولاد غازي، أولاد منقار (بني خالد) مع بعض انقاد ومزاوير، وبغياب بني سناس الفواقة بتجمعهم بمكان يسمى بقبة لالا أم الزهرة في دراع اللوز وبلغت قوتهم أربعة مئة فارس وراجلين. لكن بتدخل الحركة المغربية ناحية أولاد ملوك لتجبر القوة الثائرة ناحية سيدي محمد الواسيني، ينظر:

L.Vionot: compagne de 1852 contre les Beni- Snessen.R.A.vol 56 , 1912.p571-585 :وينظرL.vionot: ouadjda et L'Amalet (bull de la soc de géographie et d'arciologie d'Oran 4èm trim , 1911

[2] ينظر نفسه:

Rapport d'ensemble du Gouverneur Général de l'Algérie au ministre de la guerre sur les opération militaire du printemps 1852. (1) 15 octobre 1852 .

مراجعة بيلسي 12جوان 1849:

حول نقطة الحميان الجمبة إلى المغرب واولاد سيد الشيخ الغرابة على اساس مغاربة بالإضافة إلى جزء من إقليم الجزائر الممتدة حتى حديقة وجدة.

ونص المادة الأولى بالفقرة الثانية: "ليس بإمكان احد(الدولتين) أن نزع بناء الرسوم الحدودية ولا يعين بالحجارة".

حول اعمال التحضير لتحديد ابن واسين من قبل القائد مقاطعة وهران[1].

وخطأها حول عدة نقاط منها الأعوج، جرف البارود وكركور سيدي حمزة، ولم تصحح إلى بعد استطلاع الكلونال شونزي [2].

حصيلة الرسم ومعاينة شونزي:

لقد ذكر أن هذه الحدود نشأت نتيجة الأحدث وهي جديدة، لأن الحدود الطبيعية كانت دائما نهر ملوي وأن فرنسا ألتزمت مع المغرب في المعاهدة مبينا الرسم[3] بإمكانه أن يكون: -

الرسم الاول:

انطلاقا من الخط بسد ملوية بالصعود على مساحة حتى وادي "زا"، وبإتباع هذا الواد حتى رأس العين لابني مطهر[4] والوصول إلى فجيج.

الرسم الثاني:

باتخاذ نهر ملوية ومساحة في نهاية مجاريه وبالنزول بعد وادي غير للوصول إلى منطقة توات، حسب النظرية المستمدة من المؤرخ ابن خلدون[5].

---

[1] ينظر: اللوحة رقم 06، بالمرجع نفسه ص 46.

[2] لقد رأى شونزي ضرورة سياغة الاتفاقية (حول البلاد المعينة ببلاد ذراع المرتبطة بسلسلة من القمم أكثر إرتفاع لأنها تخدم نقطة الحدود في اتباع جبل بني سناسن لجبال بيرو في سهل الأعوج والأكبر المستغل من قبل الجارتين ويجتمع فيه وادي معتبر طبيعيا يحمل إسم رأس الأعواج مع تقاطع في نقطة إختيرات كحدود بين بني سناسن وبني وسين وعشاش. ينظر نفسه، اللوحة رقم 3، ص 44.

[3] يظهر شونزي أن الحدود التاريخية لنهرؤ وملوية وبالجنوب وادي "زا" أين استقر الحلالف فيها عام 1320 في عهد أبو حمو الثاني. وبقاء القبائل البربرية في باقي الجزء حتى رأس العين بالطبقة الجبلية.ينظر: نفسه ص39.

[4] ان هذه المنطقة التي عرفت عجز السلطة المغربية في ضبط الحركة بها، وشكوته حال ابني مطهر ناحية الحاسي الأحمر قرب آيت بوشاون-رأس ملوية-تندرارة التي أحدث فيها بناية لتأمين الحدود من النهب المتتالي على اراضي الجزائر، كما يشكو ايضا محلة نازلة بفرطاسة الغربية بعين بني مطهر وفي منطقة وسطى بين العرجة وفجيج، كما تظهر الوثيقة سعي المغرب على تحقيق تواصل بانشاء طريقين صناعيين من بني ونيف إلى سور الزناكة، طريق عين الصفرة إلى بني كيل على وادي الدسيلات، وفي الاخير يشكو مقاومة بوعمامة ويصفهم باللصوص دخول اراضيهم، أي بالمغرب حصب زعمه، وكل هذا في رسالة موجهة إلى حاكم السلطة الاستعمارية بتاريخ 19ابريل 1905. ينظر الوثيقة رقم 31 من المرجع السابق عكاشة برحاب، فكيك باب المغرب، ص 67

[5] ينظر بن خلدون، ج 1، ص 195.

لذا أشار شونزي على رسم نقطة دراع الدوم بتعين دعامات عمودية للجبل الرئيسي أو على سلسلة من القمم تربط الجبال أكثر دعامة، لكن نقطة دراع عينت بأربع كلم طولا حسب الاتفاق قبل أن يكون استعماله كنقطة حدود لأنه أرض بيضاء سهل أن يتعرف عليها[1].

ثم يترل في سهل الأعوج ليتبع جبال بني سناسن أو جبال بيرو، ليكون سهل الأعوج كبير الذي به محصول مرغوب من قبل المغاربة والجزائريين.أو أرض بيضاء محل مسألة نزول مياه من الواد الذي يجتاز كل سهل الأعوج ويجتمع في وادي أخر قادم من الغرب، وهنا يكمل التقاطع الذي يجمع في رأس الأعوج.وهو من المفروض أن يكون نقطة حدود بين بني سناسن وبني واسين وعشاشة.

إذن الحدود بإمكانها أن تكون أرض بيضاء حتى الوصول إلى التقاطع المسمى الرأس الأعوج بشكل جيد على أن تكون الحدود عبر مجرى الواد الذي يخرج من الأرض البيضاء ويصل إلى الرأس الأعوج، وهو الرسم الذي رحب به عامل وجدة لكنه رفض من قبل بني سناسن[2].

الرأس الأعوج: "بأن يكون رأس الأعوج كنقطة انطلاقة جد محددة " هذه النقطة الاخيرة هي نقطة جد محددة، ينطلق منها الخط في اتجاه بالتقريب كخط مستقيم على حوش سيدي عابد بمسافة 500 ذراع إلى 250 م في جانبه الشرق في الحدود الجزائرية، واختير مسافة 250م اتجاه الشرق إلى الغرب عبورا الجهة الغربية للحوش للوصول إلى حافة النهر المعروفة بالجهة اليسرى لواد الأعوج كحد ويمتاز بخط مستقيم جد حساس حسب طلب بني واسين.

"هذا الخط ينطلق من نقطة محددة براس الأعوج بمسافة 250 م اختير في اتجاه من الشرق إلى الغرب، مرورا بالجهة الغربية أمام الحوش للوصول عبر مصرف سهل ليلتقي عند الضفة اليسرى بمصدر(بنك) الوادي الأعوج".

---

(1) ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;p27-28.

(2) ينظر: أمام هذا الوضع السياسي الذي كان بالمنطقة ودور معارضة القبائل العربية للوجود الفرنسي، وبتدخل السلطة الشريفية بارتكاب مجازر في حقهم، بعد ها تدخل الشريف الوزان عبد إسلام وسلطان مولا حسان، بالإضافة إلى ثورات أخرى التي انتهت بوضع قوة على وجدة بدل قوة النبلاء التي أبعدها بو بسجن الحاج محمد بفاس، لذا اتخذت قبيلة بني سنانس سياسة الخضوع، وكل ذلك يدخل في تغيير تركيبة المنطقة الحدودية التي أخذها المغرب متناقضا مع الحدود التاريخية.

إشكالية النقاط الحدود الشمالية:

جرف البارود: بخصوص هذه النقطة الواضحة والمعروفة من قبل سكان البلدين المتجاورتين والواقعة على حافة عالية، وبها مقر حجرة كبيرة تسيطر على اتجاه رأس المساحة لوادي بونعيم الواقعة بالوادي الأيسر، وفيها لم يسجل أي اعتراض حول النقطة.

كركور سيدي حمزة: وبالوصول إليها فالمسألة بها تختلف كليتا عن النقاط السابقة، كون الطرفين طرحا تصوره مختلفا عن الآخر، و لم يتفقا حول الرسم من قبل واسين، لأن كركور رقم 1 حسبهم يختلف عن كركور سيدي حمزة، وكركور سي محمد وكركور بني بوزيان[1]، ولكونها لا تشكل وحدة مطلقة الصلاحية حسب المفاوضين، وان تعيين نقاط الحدود بها صعب نتيجة الاختلاف سكان المنطقة حول التسمية(المصطلح).

رأي المغرب حول كركور: فالمغرب الأقصى رأى ان نقطة كرور الثاني هي المعنية بالرسم الذي وقع الاتفاق حول تعيينه في الاتفاقية الحدودية، أما بنظرة الفرنسيين أن كركور سيدي حمزة الحقيقي هو رقم 2 الذي رسم من قبل المغرب، لأنه يوجد في الاتجاه العام للحدود ومعبر رئيس بعد تتبع حافة طريق الحصاد لبني واسين وكمجال رعي لهم، وبه نقطة لقاءات مفاجئة بالإضافة إلى غياب سلطة محلية حسب تصريحات اهل المنطقة[2].

كركور سيدي حمزة إلى زوج ابغال: بعد دراسة المخطط لوحظ مرور الخط بمنطقة زوج أبغال الأكثر نفعا، من اختيار كرور رقم 2 الاسم الذي يقع في أرض معتبرة، واتفاق الجماعة حول النقطة المعينة بالسهل التي لا يوجد بها علامة معروفة تحدد الحدود، ومنها قرر وضع الحجر حتى تسهل عمل تحديد الفرقة الجيومتريك فيما بعد.

خط أولاد علي بن طلحة حتى سيدي زاهر: بعد الامتداد يسارا الذي يوجد بالجزائر تعلقت هذه النقطة بمسار تاريخي منذ أمد بعيد وبعد مسائلة(الطرف المغربي) وجمع أقوال سكان سيدي زاهر وعامل وجدة وقاضيها والبقية من السكان، الذين اجمعوا من خلال تصريحاتهم بان سيدي زاهر عبارة عن حوش ومنه تنطلق الحدود

---

(1) ينظر مخطط رقم... والتقرير لشونزي من المرجع نفسه، ص 76.

(2) ينظر:

Mazet.A. la question de ouest ; étude sur la frontière entre le Maroc et l'Algérie-Oran. ;p 145

لزوج أبغال بالوصول حتى الوجهة الغربية من الحوش[1].

حوش سيدي زاهر–زوج ابغال: تتلخص العملية بالنقطة المعينة ب 250 متر وحول عملية رسم خط في نقطة غرب حوش سيدي عابد، جرف البارود، كركور سيد حمزة، زوج أبغال في خط حدودي بين المغرب ومنطقة بني سناسن.

لالة مغنية:

وليس فقط حول منطقة بني واسين ولكن كذلك على بني بن سعيد الذين يملكون أرض ملكية خاصة تمتد بالأراضي المتعارض عليها. وتحت ضغط المطالبة لهما من قبل القبائل المحاذية للحدود، سجلت القبيلتين بعد أخذ ملاحظتهما حول النقطتين (زوج أبغال وحوش سيدي زاهر) بأنهما لم يكنا قط كنقطتي حدودية، بالعكس كانتا عكس ادعاء المغرب، بل ممتدة بعشرة ألاف متر على حوش سيدي زاهر، وهذا المعطى يبين حقيقة مطالبة الجزائريين حول الرسم الحساس المار اليه في خريطة المرفقة بالاتفاقية[2].

بتسجيل رسم حساس المطابق للإحتجاجات من طرف القبائل الجزائرية، وقضية تعيين الحدود بأحجار المنافي للفقرة الثانية من المادة الأولى من الإتفاقية [3].

الرأي الفرنسي:

يعللون بأن المعاهدة الدولية بنيت إرتجاليا وليس على أسس معاينة للحدود لذا لم يتم المعارضة حولها أثناء الإبرام، وبكل تأكيد غياب بصمة الجزائريين حول: نقطة سيدي زاهر ونحو جنوب

---

[1] يرى المغاربة باستهزاء إلى مصطلح زوج بغال دون معرفة أهمية العلمية والاقتصادية، وأن الذي اختار هذه المنطقة هم الممثلين للسلطة الشريفية بالمغرب. ينظر: دراسة تحت عنوان: مركز زوج أبغال الحدودي: الاسم والمسمى، والتي يحصر منطقة زوج ابغال، كانت موضع خلاف بين قبيلة الواجادة وقبيلة بني واسين على بقعة ادعت كلتاهما أنها واقعة بأرضهما... ولا يكتفي بضم القبيلتين إلى المغرب. مما يظهر دائما تلاعب بالتسمية حول مصطلح الوجادة وهي في الاصل وجد أي المكان الذي تجد فيه جاهز، و لم يذكر هذا الاسم لهذه القبيلة طول مناقشة الحدود بين السلطة الفرنسية وممثلي المغرب. وبالتالي تأكيد مراوغة المغاربة لتسويق الاساطير التي بنيت عليها مصير المغرب العربي. ينظر عكاشة برحاب: من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، المرجع السابق، ص ص 137-145.

[2] ينظر خريطة 1845 المرفقة بالإتفاقية

[3] وفي ناحية دائرة مغنية، من قبل بني درار الذي استقر وعند عشاش ومسيردة وقيام بعمليات هجومية على الاوربيين ليفروت الى سيدي زاهر ببعض الكلومترات. ومحاولة المغاربة استغلال حوالي 750 هكتار p89 عند بني بوسعيد وبني واسين ومهاجمة بني دار ملحقة نمور.

ينظر:

Pièce 345.68 et 10 de la maritime et le crois dons sur le nord-ouest – 1 Alger 1894 ،

وكان صراع قائم حولها مع كل نبلاء المنطقة بين المحايا واولاد علي بن طلحة عليها منذ فترة 1780-1781، ينظر:

Walsin E. Domination Turque dans la regence d'Alger ;paris ;libr cherle Gosselan ; 1840 ;p 421.

لالة مغنية التي كانت مركزا متقدما وتخييم المغاربة تحت سيدي زاهر بدافع التقرب بتلمسان وهو المكان نفسه مجال رعاة لالة مغنية.

مطلب: المراجعة الثانية 1853–1876:

نتيجة تحرك السلطان إلى وجدة بتكليف أعوانه لجمع الضرائب، من منطقة عطية، بني منقوش، حميان الجبالة التابعة للُإقليم الجزائري حسب اتفاقية لالا مغنية، كمحاولة لنقل الحدود حسب حدود التافنة في عهد الأمير عبد القادر.

ونتيجة تركيبة المنطقة الحدودية جراء غزو محمد بن عصمان نواحي عرش أولاد علي بن طلحة (قبيلة انكاد) والمحايا المتواجدة على الحدود[1]، والتي كانت تحت حكم أغا الدوابر، وقبائل رياس اليعقوبية. بالإضافة إلى ثورة مرابط الدرقاوية سيد أحمد الشيخ الذي أنتقل إلى وجدة نتيجة ثورته عام 1821، كما هو الحال عند أولاد مجاهد بلجوئهم إلى المغرب فرار من بطش السلطة المحلية القائمة بالجزائر آنذاك، وهو ما يعكس هفوة المادة السابعة التي لم تراعي وضعيتهم بدقة، كما كانت منطقة محل نقاش في سنة 1853 من خلال مذكرة النقيب شونزي:

حيث أعاد التذكير فيها من قبل عن التراجع عن ملوية التي كانت حدود بين الجزائر والمغرب وإظهار حمية أخذ النهر لحدود باقتراح رسمين.

الرسم الأول: انطلاقا من فهم ملوية بالصعود في مساحته حتى وادي "زا" وبإتباع هذا النهر حتى رأس العين لبني مطهر لربيع جبل الدوق لكي يمتد بعد الخط حتى فجيج بإتباع وادي الحلوف[2]).

طرح الرسم الثاني: اتخاذ مسار ملوية حتى مصادرة والنزول بعدها وادي غير بالوصول إلى توات [3].لذا لم يسعى شونزي تحديد معلوماته حول الحدود بقبيلة واحدة لبني واسين، ويحصر معلوماته

---

[1] في ما يتعلق بدراسة على اولاد علي بن طلحة والمحايا في عهد باي محمد بن عصمان: ينظر:

Ernest Mercie ;Histoire de l'Afrique Septentrionale t3 ; paris ; éd Lacroix ;1891 ;p421.

[2] ويؤكدها في الفصل الاول ص 38، التعليمة رقم 3، حول قيمة التعليق: الرسم الاول، فم ملوية، رأس العين لبني مطهر ومن الاخيرة إلى فجيج وأهميته الحفاظ على المصالح الفرنسية كما أدعاه عام 1849و جمع بلاد عمور الذين يقيمون نواحي القصور في الجنوب الغربي وبمنح الاولوية في معرفة وضعية جبال الشرق بواد الحلوف، وبعد مكان تواجد كل الفتحات التي تؤدي إلى عين الصفرة ناحية الغرب. ينظر ليوتي، تجاه المغرب، رسائل ج.غ.وهران ، ص 95.

[3] عن اجتياز المنطقة القوية بهذا الرسم يمكنها أن تعرف بالشرق أكثر ضمانا للمستقبل لأنها تمثل قاعدة أكثر قابلية للمناقشة ويمكن تأكيد قيمتها لكون السلطة المغربية لم تعرف سيادتا عليها كما دونته الكتب التاريخية. والحيازة على أعالي ملوية بلا منازع ولصلته بالطريق الصحراوي. وبتبني هذا الخط. يمكنه إحداث صعوبات بسبب تقريب ثنية الساسي من البحر وكذلك فصله لقبائل ذات أصل واحد في مصالح مشتركة كما يمكنه ان يكون سببا في احتجاجات مستقبلية باقتراح مد الحدود حتى توات وعليه ظهرت فكرة الحدود على المناطق المعزولة البعيدة وكل ما سبق يمثل حجة الفرنسيين في تغطية الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها في التخلي عن الحدود التاريخية حتى تضمن أقل الأضرار وتجد بعده حليفا يساعدها على إتمام الامن لم تعرف فصل في بينها إلى عن طريق نهر. كما يمكن استنتاج ان تلك الأراضي الخصبة منحت تعويضا وطبقا للاتفاقية السرية بين المغرب وفرنسا لمحاربة المقاومة الجزائرية في الاربعينيات لذا مثلت هذه الفترة بداية التمهيد لإنجاز حدود غير طبيعية.

أيضا مع عمالة وجدة كجزء لهذه الحدود على طول إقليم بني بوسعيد في دائرة مغنية، وعليه جاء أمر قائد الأعلى لسبدوا لدراسة المنطقة وجمع معلومات حولها.

قبيلة بني واسين: على ضوء ذاك قام "شونزي" بعدم التسرع في تحديد معلوماته حول الحدود هذه القبلية حسب طرح، إلا بعد الاطلاع على عمال بالحدود الممتدة بأراضي بني بوسعيد في دائرة مغنية. وبعد المراسلة لدائرة سبدوا الخاصة بجمع المعلومات ابتداء من نقطة رأس العصفور حتى ثنيت الساسي وذلك بمرافقة ممثل المغرب الأقصى، مع دراسة المعطيات الميدانية حول حدود كيس بعد المعاينة للجهة اليمنى من قبل الإدارة الاستعمارية، مع مقارنتها بوضعية المغربة في الجهة الأخرى لمجرى الماء[1] لإنهاء وصف الدوائر الثلاث: نمور، لالة مغنية وسبدوا في عام 1866.

دائرة نمور المخطط 1866، وقضية سيدي زاهر:

المعين للأراضي التي طالب بها المغاربة والجزائريين بالمنطقة من قبل الكولونال شونزي حول القضية.

البحر ــ رأس العيون: حول الملكية في جزئها الأول المشتبه بوادي كيس من البحر حتى رأس العيون.

- فإن أولاد منصور المغاربة هم السباقون في الإقامة بأسفل كيس ودوارين يملكون بعد التحديد أراضي بالضفة اليمنى
- إبن منقوش التحاتا الجزائريين جاء وبعد أولاد منصور وشرائهم أراض بالضفتين.
- عطية يقيمون بأعالي كيس (الضفة اليمنى وأشترو أراضي بمسيردة مع اختفالات الأطراف بأراضيهم في الضفة اليسرى فإن الحدود في دائرة نمور عونيت بالجنرال شونزي وعامل وجدة رأس العيون الأعوج.

الملكية: لذا غير النظر في الملكية فتبين أن الحدود وتترك بالشرق أرض معتبرة ملك لأولاد المنقار فرع بني سناسن ومحددة بخط القمة بين رأس العيون ودراع الدوم مكونتا حدودا وادي ملاح وشعبة الخروبة في الآخر تبين في بداية القرن xix استلاء بني واسين لأراضيهم الممتدة في الشرق الخط المنظم دراع الدوم حتى الأعوج ومن ذلك الحين لم يغادروا الأرض.

[1] ينظر: Rapport sur la situation de la frontière dans le cercle de Sebdou 21 juillet 1866

دراسة الحدود بعد سيدي زاهر:

وادي روبان: حسب الخريطة المرفقة بالاتفاقية بعد محادثة عامل وجدة، يكون وادي روبان ممر الخط به بوسط ارتباط الألغام، والتي كانت حوله بنايات من بينها مسابك مرتفعة على الضفة اليسرى للواد توجد بالمغرب ومن حسن الحظ هذا الوادي غير موجود في حين الواد الذي يعتبر أقدم حسب شهادة سكان المنطقتين يسمى بوادي "عايش" الذي يمثل اقتضاب للمصدر المهم للماء.

بين ما الواد الذي تحدث عنه المغاربة هو في الأصل خور(مسيل يمر في وسط المصدر) شعبة روبان التي تخرج من النقطة الغربية لرأس العصفور، والتي تسقط مجراه في وادي "تاهرت" بعد اجتيازها إقليم عرش روبان من قبيلة بني بوسعيد.

كما تتجه الحدود من حوش سيدي زاهر إلى عين تاخبالت وبتقاطعه مع شعبة روبان في وادي تاهرت حتى نهاية برأس العصفور باتباع مجرى الواد على نقطة عالية (طوق)، وهذا التحديد أخذ انطلاقه من بني بوسعيد التي تعتبر أخصب الأراضي وفيها سجل عدم إعتراض سكان الجزائر[1].

التقرير المحرر حول نمور1866

-اثارة اسبقية أولاد منصور في الملكية بالساحة السفلى لكيس ودووايرها المتواجدة حول الضفة اليمنى لها.

- قدوم بني منقوش التحاتا الجزائريين عرش من أصل بني سناسن، بعد اولاد منصور وشرائهم أراضي على الضفتين لوادي كيس.

قدوم عطية عرش من أصل بني خالد لبني سناسن، بدورهم على الساحة العليا لكيس بالضفة اليمنى وشراء أراضي بمسيردة مع الاحتفاظ بملكيتهم بالضفة اليسرى

- ومن رأس العيون إلى الأعوج كانت الحدود التابعة لدائرة نمور وقد أعيدت دراسة الملكية بها مما نتج عنها رسم جديد.

[1] – أمام اعتراض بني بوسعيد وبني وانين اللذان رغبا في اخذ أراض ما بعد الخط الحدودي لذا تم جرد دواوير المغرب المجاورة ومحاولة إجراء محاولة ترضية.

من رأس العيون إلى دراع الدوم ترك الحدود بالشرق بامتداد ملكية أولاد مونقار فرع بني سناسن وحددت الحدود بها في قمة بين رأس العيون ودراع الدوم مكونة بذلك الحدود بوادي ملاح وشعبة الخروبة.

كون بني درار استولوا في بداية القرن 19 على ملكية بني واسين في سطح ممتد عين بالشرق الخط اللاحق من دراع الدوم إلى الأعوج و لم يغادرا تلك الملكية، واحتفاظ الاتفاقية بما كان سائد دون مراعاة الاحتلال الذي وقع سوآءا على الملكية العامة أو الملكية الخاصة لذا جاءت نصوص الاتفاقية غير مطابقة اللوائح، فنتج عنها ما يلي:

- خسارة القبائل في لالة مغنية وحدها عشرة آلاف هكتار.
- بقاء رسم الحدود لقبيلة بني واسين في شك بعد تطبيق قانون سان كونسيلت، والتي قام فيها الرسم عام 1866 بها دون جرد ملكيتها والتوقف الرسمي عندها لفترة.
- مخالفة المغرب قانون جمع الضرائب بالقبائل الجزائرية واقتراحه رسمين مما صعب عملية الرسم دون إحداث أي تغيير وخلق نزاع حولها.

يبين الجدول التغييرات التي طرأت على التنظيم القبلي جراء التعديلات التي تمت نتيجة التصحيح لنص الاتفاقية ناحية الجزائر، ويوضح مدى الاهتمام الفرنسي بأمنها دون اعارة الاعتبار للجانب الجزائري، ومسايرة ادعاءات المغرب وضمان استقراره بمساعدة فرنسا لها[1].

أسباب المراجعة الأولى والثانية:

دائرة نمور 1866: وتطوير الملحقة في اواخر التعديل لعام 1894 كما يوضحه الجدول التالي:

دائرة لالة مغنية	بني منقوش التحاتا. عطية. مسيردة. عشاش.	دائرة نمور1866
	بني وسين بني نوسعيد	دائرة لالة مغنية1866
	بني سنوس الخميس أولاد نهار	دائرة سبدوا 1866
ملحقة الغربية 1894		

دائرة سبدوا:

[1]- ينظر المخطط لعام 1866 بالملحق رقم 6، ص 435.

-**رأس العصفور**: بحيث من كسب جمع المعلومات والمتابعة من قبل دائرة سبدوا لا ووفق المخطط رسم عام 1866، والذي يظهر فيه خط ناقص في الاتفاقية المتعلق بمفهوم القبلة المعروفة لدى سكان بظهور الشمس من قبلة المسلمين وهو الجنوب بمعنى الكلمة، [1] في ما يخص نقطة سيدي عيسى.

– **سيد عيسى**: أما بخصوص نقطة التي بها "كدية الدبار" في اتجاه الشرق اين توجد القبة لسيدي عيسى خلافا لموقعها في الجنوب، والتي طالب فيها أولاد انهار بأراضيهم الموجودة غرب الحدود[2] وتجمع في الخط المتجه إلى النقطة الغربية المتعلقة بسيدي عيسى المتجهة على النبشية، الفيجل وتازوارت للوصول إلى رأس العصفور، وهو ما يجعلها محاطة بالتل منذ سنين من قبل السلطة المغربية واستغلال أولاد بني حمليل التي كانت تعتبر حد ليستولوا بعدها على أراضيهم، ويظفون أنهم يملكون اراضي كبيرة على إقليم المغرب تصل من باب وجدة إلى بلاد بن لالة حول 52 سكة بتدوايت ومنها إلى "تيولي".

-**بني حمليل**: لقد اثارو مسالة الخط لامتدادهم به المنطلق من سيدي عيسى بينهم، مرورا بكدية الدبار، توماوايت، سيدي عبد الله، عين اكتاوت حتى حدود "مازر". كما يقولون أن الحدود بنيت بين البلدين في خط المر برأس العصفور وقمة(الطوق) للمشاميش والتي بإمكانها عبور قمة الجبال بين النقطتين بوضع منحنى الموجود بالخريطة الممضاة من قبل الممثلين لفرنسا والمغرب الأقصى بالتراضي حول أرض عين اكتاوت في اكبر جزء بغرب الخط، بإتباع مجرى الماء، ومنها في اتباع الحدود بالذهاب إلى سيدي عبد الله بن محمد الحمليل اللذين وادعاء سكانها بأرضها رغم أنها أرض حبوس، بحجة أن قبة سيد عبد الله المرابط فهو تابع لقبيلتهم، ولا يكون إلا على إقليمهم لأنه ملكهم حول سهل مسيون بين أولاد نهار وحمليل[3].

---

[1]-، رفض أولاد نهار طاعة القايد جيلالي ولد بن احمد ومنعه الدخول القبيلة، ودعم تمثيله خطر على المغرب، بينما توجد احتجاجات 1863 من قبل فضلائها الى قائد المنطقة وقد نثل مقاومة أولاد سيد الشيخ ضغط خفيف على الحدود.الصعوبات مع المغرب واحتجاجهم حول مسالة الحدود بعد حملة 1859. قام الجنرال دينلي (dèligny) فصل مؤقتا في اهم نزاع بوضع وادي تايرت، تجد مستقبلا للقبائل المغربية وعلى ضوء العمليات في مارس 1866 من اجل تحقيق قانون بيان كوتيلش على قبيلة بني واسيف. ينظر

ينظر:

la situation sur la frontiere Algèro marocain du tell de l'insurrection des ouled Sid cheikh dans le sud – oranais 1864-1870. R.A vl 60-1919 p.321-325.

[2]- لقد طالب أولاد نهار بارض مساحتها 52 سكة بتادواوت في بلاد بني لالة.

[3] -ينظر، نفسه، ص 71-72.

الاختلاف حول تحديد 1866-1873:

وفي هذه الفترة رفعت مسألة التحديد من قبل اللجنة القائمة على عملية التحديد في قبيلة بني وسين، التي بقيت مشكوك فيها منذ تطبيق مبدأ السيناتور "كونسيلت" 1863 وفي نهاية عام 1873 حين قام الجنرال "كارتير" بجرد عملية دفع الضرائب واكتشافه تدخل المغرب بها، مع وجود استغلال أراضي جزائرية للفلاحة من قبل سكان المغرب، مما جعله يقترح فض هذا الإشكال وتثبيت النقاط الحدودية، بإشراك رؤساء القبائل المجاورة للحدود، وتمت الموافقة عليها من النقيب "بوتون" رئيس مكتب العربي لالة مغنية بعد لقائه بهم وسجل اعترافهم الذي منح النتائج التالية المسجلة في التقرير الموجه إلى الجنرال كارتير [1].

بالنسبة لنقطة دراع الدوم التي حددت عام 1866 رغم طرحها بعض الصعوبات فيما بعد، إن رسم الحدود بين دراع الدوم والرأس الأعوج نتيجة تخييم قبيلة "بني درار" المسموح به سابقا، والمطالب من قبلهم لجزء من منطقة عشاش بما فيه الأرض بين الحدود الغربية في طريق بني سناسن إلى عجرود بالشمال[2]، ووادي "تامسيت" و"عيدور" بما فيه جبل "بيرو" بالشرق، وفي النهاية عند نقطتي سيدي بهليل والرأس الأعوج بالجنوب[3].

كما هو الحال باعتراف الفرنسيين حول خطأ في رسم الحدود ضمن الاتفاقية الحدودية بالنقاط الحدودية التالية[4]، الرأس الأعوج، جرف البارود، كركور سيدي حمزة، ولم تعرف استقرار إلا بعد مراجعة العقيد "شونزي" في 29 جويلية 1866، التي أفضت إلى استغلال قمة ذراع الدوم لتوضيح النقطة الحدودية، وتسهيل معرفتها والوصول إليها، سواء بإتباع جبل بني سناسن، أو جبل بيرو وسهل الأعوج ذو المحصول المقسم بين سكان الجارتين، وكذا نقطة الرأس الأعوج التي تمثل مجمع الواد العابر لسهل الأعوج مع الواد القادم من الغرب والتي سميت باسمه[5].

---

[1] ينظر التقرير:

Boutan -Capitaine: Rapport établi a la suite d'une convention avec les autorités marocain ;janvier 1874.

[2] إن نقطة عجرود شكلت تعجب الفرنسيين حولها، مما جعلها تكتب أن الاتفاقية أسست على بعض الخطوط العريضة لكن بدون معطيات كافية في الحدود المنطلقة من فتحة عجرود، المعينة ب15 كلم بالغرب للمتيسي في مصب نهر ملوية في اتجاه الجنوب، .ينظر المرجع نفسه، ص.58

[3] ينظر:

L.Vionot ,une phase curieuse des rapporte des autorité algérien avec l'amalat d'ouadjda 1873 - 1874.R.A, Vol 63 , 1922,p85.

[4] ينظر اللوحة (VII) اللاحقة.

[5] لقد رفض الرائد chauzy بعد معاينة لهذا الجزء من الحدود مع موظف الشريف سيد احمد داودي في 18 جوان 1866 حول جبل "بيرو" وتبادل الرؤى. معتبر حانشونزي خط رسم دراع الدوم الى اللعوج وتحويل من قبل داودي ورفض من قبل بني سناس، بينما تعني كركور سيدي حمزة غير مفصول فيه. وتعتبر

-الرأس الأعوج: اما بالنسبة لهذه المنطقة التي تعتبر امتداد للوادي المتوجه من الشمال إلى الجنوب في خط منطلق من قبة سيدي بهليل[1]ناحية الغرب، وهو اقتراح الجنرال كارتير عام 1866 في خط مستقيم ب250 م إلى الغرب للوصول إلى سيدي عايد.

-نقطة جرف البارود التي احتج عليها رؤساء القبائل المغربية مطالبين بتغييرها وهي في الأصل يسميها الجزائريون باسم غبار فرهوم وهو الاتفاق الذي حصل على نقطة بوادي بونعيم حول غبار فرهوم لكونه جنوب الغرب، وعليه جاءت الحدود ب250 متر غرب سيدي عابد للوصول إلى خط مستقيم إلى هذا المكان.

ورغم قبول الاخيرة إلا أن امتداد الملكية الخاصة لأولاد عابد مع بني سناسن التي لم تكن نقاط حدود سابقا ابدا، بل كانت على بعد 10.000 متر من حوش سيدي زاهر[2]، نتيجة اعتراض بني بوسعيد على الاراضي الفلاحية التي تجاوزتها الاتفاقية وبين رأس العصفور وقمة المشاميش التي مثلت اعتراض كون قمة المعنية بموضع الحدود، بالرغم من معارضة بني هليل على الأرض المتواجدة شرقا من الحدود وبعد المحادثات توصلا الطرفين إلى خلق ثلاث مناطق حرة تمنع حركة أي دولة[1].

-قضية الضرائب:

- 1873 أمر الجنرال (cateret) كاترت بإحصاء، المغاربة الذين يقومون باستغلال الفلاحة بأرض الجزائر(من أجل دفع الضرائب) رؤساء القبائل، عن طريق رؤساء القبائل للمنطقة المجاورة وتسوية الموضوع تثبيت النقاط المعتبرة مؤقتة كحدود عن طريق النقيب "بوتان" رئيس المكتب العربي لالة مغنية مع رؤساء قبائل.
- 1874 من طرف قبيلة أنكاد وبني درار خارج الحدود ب75 سكة وبني واسين 42 سكة ووجوب الدفع 5,130 فرنك ضرائب والثاني 2,680فرنك وبعد محادثات حول دفع مستحقات،

النتيجة بالنسبة لسيدي زاهر التي احتج عليها المغاربة ارض محتلة من قبل بني واسيف ولبني بن سعيد، وتوغل الكولونال السنوية واعتراف عامل وجدة حتى حدود بني بوسعيد واضافة تعليق على شونزي وادي روبان p411.

ومواصلة بعين ممثل مغربي والاستغلال مع سماع اهل المنطقة من راس العصفور حتى قمة المشاميش، في الوقت الذي كانت الادارة الفرنسية

[1] ينظر المحاضرة التي أقيمت عام 1888، بني حليفة عامل وجدة ورئيس المكتب العربي سان جوليان، واتفاقهما حول الرسم الذي حدد في عام 1874، المصحح لخط المنطلق من سيدي بهليل حتى الوصول إلى حاس بالمقدم احمد بشتات في وادي الأعوج، ينظر المخطط رقم (IX) ص.58

[2] ينظر المخطط الذي يبين اعتراض الطرفين حول النقاط المذكورة المبينة في خريطة 1874.

قرر الحاكم في 27 جوان 1874 رفع قيمة المحاصيل الضرورية لضمان دفع الضرائب، وإجراءات عسكرية للضرورة لتنظيم العملية ومنع تحرك تجاوزات حول الهدف([1]).

- وباقتراح عامل وجدة حول تأخر دفع الضرائب، دفع مسبق قبل قطف الثمار في شهر ماي، رغم ذلك خلق بعد سنة إشكال جديد رغم التبليغ بالهدف لعرقلة التسوية.
- الجنرال" دستبقي" عند زيارته لوجدة ولقائه بعامل وجدة حول المنطقة المحددة بين الجارتين لمطالبته بعودة العاشور إلى السلطة الفرنسي[2]من قبل المغاربة الذين يستغلون الأرض الجزائرية في الشرق الجنوب وتقضي الأمر إلى المغرب بالنسبة للجزائريين بالجمية المقابلة غرب الخط الرسم.
- الجنرال دايستان "Dastugne" عند زيارته لوجدة ولقائه بعامل وجدة حول المنطقة المحددة بين الجارتين وعودة الخلاف حول حق اموال العاشور إلى السلطة الفرنسي من قبل المغاربة الذي يستغلون الأرض الجزائرية في الشرق الجنوب وتقضي الأمر إلى المغرب بالنسبة للجزائريين بالحمية المقابلة غرب الخط الرسم.

لذا ظهرت صراعات متكررة وازدادت صعوبة في كل سنة بسبب سعي المغرب جمع الضرائب من المنطقة، بالإضافة إلى عامل الضريبة(العاشور) المطروح في كل سنة على فلاحي الجزائريين بالحدود التي بقيت تمثل مصدر

صعوبة في كل الفترات حتى حين قيام محاضرة 1874 والتي وضعت حدا للإشكالية[3].

موقف المغرب:

لقد جمع في عهد "المولاي حسان "الذي تولى الحكم على المغرب عام 1873 كل نبلاء المنطقة الحدودية في أكتوبر1874[4]، وتقدمه بجيش حتى منطقة سلوان عند القلايعة لدعم حكمه على

---

(1) ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;p4 et 37.

(2) ينظر: نفسه، ص 253-260.

(3) ينظر:

D.b.a - capitaine de lalle mer'nia rapport étable à la suit d'une convention passe avec les autorités marocain jourive 1874

(4) ينظر:

L.Vionot: l'imbeo marocain et l'entrevues du général osmont le sultan a ouadjda 1874 – 1876 , R.A vol 64 année 1923. p 189-233.

وجدة، تحت إشراف سلطة الحاج محمد ولد البشير بالمنطقة المحاذية للحدود الجزائرية، وتعيينه خليفة بهدف وضع حد لصراع العرب مع القبائل الذي دام مدة شهرين، في معركة على طريق ابني أحسن بسهل سبو، وقضية ثورة بني مطهير بقيادة الكفيف مولاي عبد المالك، وبعد فشله أضطر السلطان إلى الفرار إلى الريف بعد ما كان مستقرا بمراكش[1].

مطلب: إنشاء المنطقة الحرة:

تبنى عام 1874 انشاء منطقة حرة على الحدود لتجنب الصعوبات المستقبلية نظرا لنية القبائل (statu quo) وتطبيق الحدود والتأكد من التحريم في كثير من النقاط الحدودية، بالإضافة ونقص الروح السلطوية لموطني المغرب) وقضية الضرائب من طرف فلاحي المغرب بالأراضي الجزائرية. منطقة محايدة.

حاول طرح فكرة عام 1874لمنطقة محايدة على الحدود[2]التي من شأنها منع الصعوبات مستقبلا نتيجة وجود قبائل جزائرية بين الحدود المصطنعة وملوية التي سنتعرض إليها ولكن سوء نية القبائل المغربية وعدم احترامهم للخط الحدودي في ظل نقص السلطة وانضباط موظفيها مما اعاق ترسيمها.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] لقد سجل الإعتراف بالحدود لأول مرة من قبل نبلاء وجدة بالحدود وسميت (Modus-vi vendu) للحدود. بخصوص الخط الأول في الأرض بين سيدي بهليل وسيدي زاهر، والثاني بين سيدي زاهر وحافة المشاميش. الإعتراف الثاني: حول منطقة بني تاخبالت ورأس العصفور(الإختلاف حول منطقة وادي تاهرت وعدم إمكانية تطبيق الخط المشار في إليه في الاتفاقية 1845 – وبسبب إعتراف بني بوسعيد على ملكيتهم لتجاوز الإتفاقية أرضهم).وبين رأس العصفور وحافة – مشاميش (الإختلاف حول قمة المرتفعات بالحدود – ومطالبة بني هميل بأراضي نحو الشرق). لذا جاءت المناطق الحرة كالتالي: الأولى دراع الدوم، رأس الأعوج، حوش سيدي بهليل وجبل بيرو. الثانية بجرف البارود زوج ابغال والنقطتين المعينتين بين الجزائر والمغرب كركور سيدي حمزة. والثالثة بين طريق سيدي زاهر ووجدة، والمساحة الداخلية لوادي روبان. والمنطقة الرابعة الأرض الحرة حول حافة سهل مغنية. ينظر:

L.Vionot: une phase curieuse des rapports des autorités Algériennes avec L'amalat d'ouadjda 1873-1874. p 93-99. Et

ونفسه في العنوان:

Le system des revendications, p391.

الاعتراف الثاني للحدود: حول منطقة بما فيها عين تاخبالت ورأس العصفور بناحية دائرة مغنية 4 جانفي 1874 قدم بوتان الى عين تاخيالت والثقافة الشيخ علي ولد رمضان والقاضي سي محمد بالهاشمي لتسوية الحدود والاعتراف بنص اتفاقية 1845 مبدئيا [1].

تقرير بوتان حول نقطتي جرف البارود وزوج بغال:

لم يكن من السهل الوصول إلى قبول الطرفين نتيجة تعنت المغرب حول:

-رسم الحدود بين دراع الدوم والرأس الأعوج بعد معاينة النقطة تبين أن بين دار المغرب مسموح لهم بالتخييم في جزء أرض عشعاش الذين يطالبون حدود بالمغرب (طريق بني سناسن حتى عجز واد بالشمال، ووادي تامسيت وعيدون أكتور وكذا جبل بيرو بالشرق.

-نقطة دراع الدوم: رغم التحديد عام 1866 إلا أنه طرح مشكلا جديدا في ما بعد حول

-نقطة الرأس الأعوج: اعتبر كمنطقة منظمة حتى سرير الوادي المتجه من الشمال إلى الجنوب، في خط مستقيم نحو غرب قبة سيدي بحليل، وهي نفس النقطة المعينة عام 1866 ومنها في خط مستقيم على مسافة 250 غرب سيدي عابد.

كركور سيدي حمزة: و لم يكن سهلا في الوصول إلى تفاهم حول هذه نقطة الذي وضع بها المغاربة حجارة كالصحن على أساس نقطة حدود حسب اتفاقية 1845، ووضع اتفاق في نقطة االموجودة في وادي بونعيم ضد تيار غبار فرهوم وعليه نتج حدود في الجنوب الغربي ب 250 م غربا السيدي عايد للوصول إلى خط مستقيم في هذا المكان.

بين ما أكد بني سناسن أن النقطة المسماة كركور المايدة تختلف عن كركور سيد حمزة الموجود على بعد 2 كلم في الجنوب الغربي. ونظرا للجدل حولها جاء اقتراح بتركها أرض محايدة، بسبب الاختلاف حول التسمية بين جرف البارود وزوج أبغال والاثنين لكركور اين يخيم المغاربة في الحدود بضمها لهم، ووضع الأهالي الجزائريين بالغرب من الحدود التي طالبت بها فرنسا وبعد قبول الأهالي تم تبني هذا الحل[2].

---

[1] ينظر:

p85-90.

مع عدم دقة بعض النقاط لحدود المناطق الحرة، واستخلصت مع رؤساء البالد خارج عن الحكومة الشريفية التي مثلت العملات اتبادل عملية الرسم والدراسة الطبوغرافية.

[2] ينظر المخطط والذي يظهر من المنطقة المبينة باللون الأحمر مدى المساحة التي غيرت، جراء تسميات الواردة في الاتفاقية واختلافها في الميدان، وموقع التسميات وأهميتها بالنسبة للجزائر. كما تبين أيضا سعي المغرب التوسع المرحلي ناحية الجزائر، عن طريق التظلمات مستخدما ذلك لتغطية الإخفاقات ناحية

نقطة زوج أبغال: كما سجل عدم الاعتراض حولها وحوش سيدي زاهر، بينما النص الاتفاق الحدودي لم يوضع عليها نص لذا خط النقطة الأخيرة جاء كالتالي: -

انطلاقا من مقبرة سيدي زاهر في خط يتبع طريق المسمى ترك الحاج سلطان حتى نقطة تقاطع الطريق مع وادي بوعردة، وهذا الخط لم يناقش قط من قبل، في حين تمثل عكس الخط الذي نصت عليه المادة التي بينت هذ المصدر المعين في وسط الوادي، وليس بين وادي بوعردة والزيتونتين المسماة التوميات (زوج بغال) اللتان تتواجد على إقليم المغرب الأقصى، وهو الخط الذي حرص عليه النقيب "بوتان" حسب نص الاتفاقية، اي بمروره في مجرى الماء والزيتونتين (التوميات) المتجهتين في توازي على بساط الواد حتى وصول الخط عند التقاء مع الطريق الكبير.

جرف البارود: النقطة التي اعترض عليها المغرب الأقصى ووضعها في المكان الذي يسميه الجزائر بين غبار فرهوم.

جرف البارود وزوج أبغال: هي البلاد المتعارض عليها المقدرة أرضها ب5000 هكتار التي بقيت محايدة مع استغلال المغاربة التخيم بها على أساس أنها أرضهم مؤقتا وفي نفس الوقت تخييم الجزائريين بها بنفس المنطقة. جرف البارود وزوج بغال: لقد تركت كمنطقة حرة في إنتظار تسوية نهائية لمسألة الرسم بها.

نظرة ممثلي المغرب: بحيث اعتقد بتفكيرهم أن الفرنسيون أهملوا النقطة المعينة بين وادي عردة والزيتونتين (التوميات)، بل اهتموا بمصدر "تاخبالت" حتى الطريق الكبير، واشكاليتها التي جاء بها النص كما يلي: " تصعد الحدود مع وادي روبان حتى رأس العصفور"، في حين هو بعيد عن نقطة تاخبالت القريبة جدا من المصدر، وخلافهم مع وادي تاهرت، حسب تفكير روبان على ان الخط بنص الاتفاقية: "سيمر عبر مجرى الواد من عنصره، وعليه نتج رسم خط حدودي مستقيم بنقاط في وسط وادي بوعردة والتوميات حتى نقطة تاهرت ومنها بقاء الخط في طريق واحد دقيق"، رغم ذلك فكر المغاربة أن الخط سيمس فقط بالجهة العليا لوادي روبان دون أن يصل إلى عين تاخبالت[1] ويرى الفرنسيون عدم كفاءة ممثلي المغرب الاقصى لترجمة النص الاتفاقية.

الشمال والجنوب، وبناء سياسته الحوارية مع أوروبا كضغط على الجارة الجزائرية في كل المراحل، دون ما مراعات للأعراف الدولية ولا التاريخية ولا حتى الدينية التي ينصب نفسه وصي بحكم العائلة الشريفة.

[1] يبدو أن نقطة المياه أثرت كثيرا من الجدل حولها خاصتا ناحية المغرب، وان تنازل الإدارة الاستعمارية كان مبني على مساعدة المغرب على امتصاص الغضب الشعبي على السلطة المغربية، ويرتكز عليها في إيجاد الشرعية الدولية مع ضمان صمام الأمان ناحية أوروبا

الإقتراحات ناحية دائرة سبدوا خط المشاميش–راس العصفور:

المشاميش: بعد تطبيقها عام 1874 تحت أوامر الجنرال "كارترات" و لم تلقى قبول المغاربة اصطلاح حافة المشاميش، وطلبهم امتداد حتى عنق(رقبة) قبة سيدي عبد الله بن محمد الحمليلي بمسافة 1600 م غربا، حتى الوصول إلى عنق صغير الموجود بالشرق المشاميش والتي لم تطرح المسافة في الاتفاقية إطلاقا.

رأس العصفور– المشاميش: كون طرح رسم هذا الخط بين الطرفين أثناء معاهدة الحدود بدون اعتراض، حول رأس العصفور ورقبة المشاميش المعينة بقمة الصخرة المثالية المعينة والمرسومة باسم كاف بالحرف المسجل بالاتفاقية، وتركها شرق الحدود اي ناحية الجزائر المسمى مرابط العنق مع خط الحدود مستقيم الشكل في اتجاه مرابط سيدي عيسى اين تركت الملحقات لهم، دون التعرض إلى المسافة التي أضافوها عكس نص الاتفاقية:

–" التي تتبع اين الكاف، بترك شرقا مرابط سيدي عبد الله بن محمد الحمليلي، ثم بعدها تتجه نحو الغرب، باتباع عنق المشاميش، في خط مستقيم نحو مرابط سيدي عيسى الموجود بنهاية سهل مسيون"[1].

–" ومن رأس العصفور إلى قمة مشاميش بالقمة الصخرية المعينة بوضوح تحت اسم" كاف بالحرف في الاتفاقية المصادق عليه".

اختلاف ترجمة النص بالميدان:

وبالذهاب من مقبرة سيدي زاهر نص تاخبالت: " تصعد الحدود مع وادي روبا حتى رأس العصفور في حين وادي روبان هو بعيد عن عين تاجبالت، والنقطة الأقرب من هذا المنبع هو تقاطع مع وادي تاهرت".

لذا فكر بوتان بأن يأخذ الحدود مجرى الماء انطلاقا من مصدره وكنتيجة ينطلق الخط في الاستقامة من النقطة الوسط بين وادي بوعردة والتوميات حتى تاهرت وفيه طريق يتبع بدقة لهذا الخط.

[1] ينظر: .L.Voinot. une phase curieuse des rapports; p 97.

وفيه اعتقد ممثلي المغرب بأن الحدود ستتبع سوى الجزء الأعلى لوادي روبان، وكان يجب وضع خط مستقيم نقطة وسط تنتج مجرى الوادي حتى عاين تاخبالت، والملاحق أنه لم يوجد أي من الممثلين ترجمة النص التي تستجيب في الميدان في النقاط التالية:

- قيام المغاربة والجزائر بالتخيم بها وكلهما يفترض بأن المنطقة من حقه.
- واكتشاف في دائرة سبدوا للحدود التي أقيمت بأمر الجنرال كارتر عام 1874، كون ممثلي المغرب أرادو نقطة عنق المشاميش المعروفة، تحت إتحاد بأن قيمة سيدي عبد الله بن محمد الحمليلي التي تتسع 1600 متر نحو الغرب وتصل إلى عنق صغير معين بالشرق تابعة للمشاميش، في حين الملاحظ بأنه لا يوجد في نص الاتفاقية 1600.

وتبنى المغرب –فرنسا الخط رأس العصفور وعنق المشاميش بدون اعتراض على الخط المعين في قمة صخرية واضحة الرسم ومعنية تحت اسم (كاف) بالحرف.

غموض المعاهدة بالشرق: من الحد والتي فهمها الفرنسيون بأنه تقول عنه مرابط العنق، مكان توجد الحد بخط مستقيم على مرابط سيدي عيسى أين تركت مستقلة للجزائر بدون الحديث عن المساحة الخصبة المقدرة 1600م، للوصول إلى عنق صغير مجاور ومعنى بالشرق للمشاميش[1]. وكان يجب على هذا النقطة بالمعاهدة بأن الخط يمر عبر قبة سيدي عبد الله بن محمد بن حمليل.

تناقضات المعاهدة:

" تتبع بعد ذلك الكاف بترك مرابط سيدي عبد الله بن محمد شرقا "ثم بعد توجه نحو الغرب، تنح عنق المشاميش، بنتتب في خط مستقيم حتى مرابط سيدي عيسى الذي يوجد بنهاية سهل ميسون"[2].

آلبارت قريفي 1879:

حول مسألة الحدود بالجنوب الغربي للجزائر المعنية بالمادة 4 من الاتفاقية، وهي دراسة بالجزء اللاحق" ورغم من ذلك التسوية إلى أية سجل تجاوز عند دوار بني درار المنطقة الجزائر عند مسيردة من عشاش وبن ونيس والدخول إلى بلادهم ليعود من جديد. بطلب وزير الخارجية

---

(1) نقطة المسماة الأعوج، بعد النزول في هضبة سهل أنكاد (400-500م) بمسار متعرج ليصل الى شرق سيدي يحيى، ترتفع الطبقة الجوراسية لتلمسان ليلتقي الدور الغربي حتى ثنية المشاميش منتهيا في منطقة غار روبان عند قمة 1.600متر برأس العصفور.

(2) ينظر، نفسه، de la Mertiniére ;p 63-64.

باقتراح الحاكم العام واعطائهم أخر إنذار 24 ديسمبر إلى سلطان المغربية بخصوص بني درار للتراجع إلى منطقتهم وترك الفلاحة بالجهة الأخرى.

ومنذ تلك الفترة فمسألة الحدود لم ترفع من قبل فرنسيين حتى عام 1893 خريطة المقارنة 1845_1854 كشف الحدود بين الجزائر والمغرب في التل والصحراء حتى ثنية الساسي لعام 1854 بمقياس 200.000/1، وكشف الحدود وفق الخريطة من قبل مصلحة الجغرافيا للجيش الفرنسي[1].

مطلب: حجة الفرنسيين على نقطتي وادي كيس وكركور

لقد طرح" جنرال فايمون" دقة الاصطلاحات الاتفاقية وتطبيقها على الخريطة ومنها.

خرائط وادي كيس:

نظرا للوثائق الخرائط المنجزة جراء أعمال التحديد التي بنيت عدم معرفة الطبوغرافية المحلية بالإضافة إلى مملكة المغرب، والتي أنجزت من قبل مصلحة الطبوغرافيا يقولون ربما لم تكن بها التعديلات المنطقية هذا الخط الحدودي في ما يحصى التقنيات المتعلقة بموضوع النص، كونها كانت هامة مما جعلها لا تسمح بمعرفة الرسم الحقيقي حسب التعديلات، خاصة بالخرائط المتعلقة بعدة نقاط المنجزة بعد جمع المعلومات ومطابقتها مع الصورة الواقعية لخط الحدود، فاستوجب معرفة لخط الحدود مبدئيا بواسطة لجنة دولية تكلف بمراجعة كل الخط لتصحيح العملية معترف بها.

قضية الخرائط المرفقة:

نظرا لتوقف كتابة الخريطة رقم VII في الورقتين 30 و41 للجزائر بمقياس 200.80/1 عند درجة 38° 10 والورقة 52 لم تكن واضحة، في حين من المفروض أن تمتد جنوبا لتوضيح الرسم حتى ثنية الساسي.

وأمثلة على ذلك:

-القمة المسماة دراع الدوم سوء تمثيلها بالنسبة للوصف الذي أعطى لها عام 1866 من قبل الرائد شونزي.

[1] ينظر: نفسه ص 68.

-جبل بيرو والوضعية المسطرة على طول النظر بكل الحدود من رأس العيون حتى نواحي رأس العصفور لم تكن معنية.

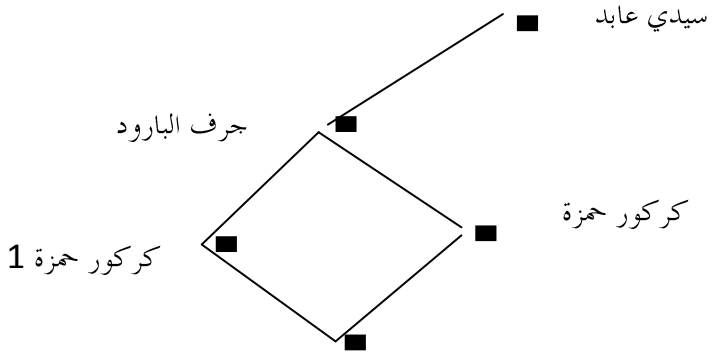
-ناحية غاروبان عدم دقتها بالخريطة لكبرها، لذا لم يعرف وادي روبان لذا بقائها عز واضحة خاصة حين يتعلق الأمر بتحديدها ميدانيا وفق الحدود المتبناة.

-والبقية عن مراجعها بدقة للخريطة 1845 لكل الحدود في روابط نقاط للميدان والمعينة بطريقة غير كافية و لم تسوى هذه الظاهرة إلا بعد عام 1893.

وذلك لأن بلاد البحر في الهضاب العليا في الحدود المغربية مكونة من قمة جبلية عملية في جزئها الشمالي، القريب من الساحل لكن انطلاقا من لالة مغنية حتى سبدوا خاصة في المدخل الصعب ذات شعيرات لاتنفصم مع التافنة لمسافة 200 كلم بمسار المتوازية للحدود.

-في منطقة بني سنوس ومركز لالة مغنية يمنع نقب وجدة في كلتي الجبل بالشمال والجنوب

-سهل سيدي الجيلالي المحدد في الجنوب ككتلة جبل بني سنوس وسبدوا بنفس الدور للمركزين المتماثلين لهما نفس القيمة العسكرية، العريشة في الجنوب تمثل نظام دفاعي كالعتبة مند العهد الروماني بين سبدوا ولالة مغنية " فسمالة " بلاد الشعبة وسيدي مجاهد يخدمون بطريقة ما المراكز المتقدمة، في حين بلاد الشعبة مع ملحقة عجرود تساهم من جهتها تغطية نمور لقاعدة تافنة حسب (التنظيم العسكري لعام1852) من قبل الحاكم العام المارشال روندون.



-سيدي مجاهد، والمركزين الملحقة بغار روبان وسيدي زاهر يخطوان طريق تلمسان على مسافة 60 كلم باتباع منحدر شمال كتلة جبل بني سنوس، وطريق آخر المستمر على طول

درب وادي خميس الذي يؤدي إلى سهل "زازة" على التافنة تبدأ هذه النقطة وبمرتفعات عفير تصل إلى ترني ب 17 كلم إلى تلمسان وهي طريقة صعبة لكن بواسطة زمالة لسيدي مجاهد وطريق لالة مغنية عبر كاف لتمكينها غلق المعبر للسهل التوغل.

وكما رأينا حول حساسية نقطة كركور المتمثلة بهرم وكومة أحجار التي وضعها المغرب حسب حاجته، وتون كركور سيد حمزة عين في المادة 3 بالاتفاقية كنقطة وسيطرة بين جرف البارود وزوج أبغال كما الحال بالنسبة للزيتونيين المسماة التوميات المسجلة لنقطة لقاء بالمادة نفسها.

تحريك كومة الأحجار ب 2 كلم ناحية الشمال الشرقي عن كركور سيد حمزة (رقم 1) وكومة أخرى التي أخذت اسم كركور المايدة التي جادل حولها في الاتفاقية لذا اعتبرها أن الاتفاقية أقيمت للمتعة قبل أن تعرف تعقيداتها.

– دراع الدوم، حوش سيدي عايد، بين طمع المغاربة منذ 1874 بالمنطقة حتى عام 1893 [1]

–ما عدا وادي كيس بالكاد الذي يمتد بعشرات الأمتار عرضا ويمثل فيها خط الرسم تقريبا بعيدا عن الأحجار وما دون ذلك مثلت كل النقاط البقية احتجاجات.

مطلب المراجع الثالثة احتجاج جوان 1894: من قبل عامل وجدة بني عبد السلام بن بوثتة جامي على الحدود بخط الذي يوجد سيدي بجليل وحوش سيدي عايد لمعارضة الوضعيات التي غلفت مؤخرا. ولكثرة الأحداث الهجومات والاعتداءات تبين أن المنقطة الأكثر خطرة بين جبل بيرو ومناصب الكيس وخصوصا في النقطة المسماة باب الملاح وبلدة الدهرة، كون جنوب باب الملاح تمتد سهل وجدة أبن تمر الطريق التي تجمع بين لالة مغنية والمغرب المستعمل عكس الطريق بني بيرو ومناصب كيس الأقل استعمال والتي اختارها وضع الطرق بعيدا عن المراقبة.

وتعيين خراب تحت اسم الدار البيطر المعينة في بلاد المسماة الدهرة والقريبة من الحدود وليس بعيدة عن باب الملاح، وهي أكثر مكان ملائم لاستعمال منطقة بناء الكمين لمراقبة يمين وشمال الطريق المؤدي إلى سوق الحجر.

[1] ينظر، مخطط ix بالمرجع نفسه، ص 78.

وباعتبار عرش القصور خدام مركز "سي عمور" و"حميان الجبالة" المغاربة، المنطقة التي أسست عليها نقطة تحديد من رأس العين لبني مطهر[1]، وأخرى بعيون سيدي ملوك اين يوجد عرش سيدي زاهر مقر تحرك القوافل، رغم إجراءات المادة الثانية من الاتفاقية الناصة على عدم تدخل المغرب بالمنطقة الحدودية، وبعدها انشأ مقر عين طلبة في عام 1853، والخاصة بحراسة ببني سناسن وتثبيت نقطة مراقبة بوادي "تاهرت محمد" فيما بعد كترتيب جديد للقبائل بالمنطقة[2].

الأولى تسلمت القصور التحاتة بتاريخ 1843 من قبل الجنرال بيدو، والثانية 1844 بوضع القصور الفواقة لمورسيار في داخل الاقليم الجزائري، ودراسة السلطة الفرنسية حول تسوية الخلاف الجزائري-المغربي بسبب انتقال مغربي للإقامة بنمور[3].

وحول الهجوم على قبيلة بني حمليل ب"سيدي موسى العنابري" في إقليم البلدية المختلطة لندرومة (خروج وسرقة علنية)، لذا جاءت لجنة مراقبة برأس ملوية على الحدود بعد تفاقم الأوضاع حتى سنة 1856 [4]، ليسود بعدها هدوء نسبي لمدة سنتين، وفي فترة مغادرة فرنسا المنطقة في حربها ضد ايطاليا[5]، ليعاد الهجوم المغربي على ناحية وجدة من قبل مغامرين الوزان(سي محمد

---

(1) ان هذه المنطقة التي عرفت فيها كما يسميها المغرب الأقصى طائفة الملطيرية ناحية بني مطهر، قد أظهرت التعصب على لزوم التخيم برأس العين وتخوفه من أثرة الفتنة القبلية بالمنطقة، فيطلب من فرنسا تحقيق العدل بين الجارتين بجملته". وبذل كل من مخزني الدولتين تعمير نواحي الحدود وكف اليد العادية، والتعاضد.." وفي جملة أخرى بالحديث عن تحقيق الأمن "..يكون العدد بتعمير مراكز الحدود ونشر الأمن فيها إلى أن يتيسر عمل الأوفاق المتعلقة بها ويكمل هناؤها بحول الله، .."مما يبين ان السلطة المغربية كانت تعتمد على دفع الضرر بالسلطة الفرنسية، وليس طلب حقوق كونها اكتسبتها بالتحايل على سلطة كانت تجهل الوقائع التاريخية والتشكيلة التركيبة القبلية بالمنطقة أثناء رسم الحدود. ينظر: الوثيقة رقم 30 بتاريخ 14 سبتمبر 190، بالمرجع نفسه عكاشة برحاب، فجيج باب المغرب، ص....

(2) ينظر:

Etienne Rilter: le djbel Amour et les Monts des ouled nayel ,bull ser de la carte geog de l'Algerie Alger;1902.

(3) ينظر:

Rapport sur les revendacation qui peuvent ètres faits à titre melk par les Algerians ou les marocain le long de la frontiere entre le Maroc et le cercle de Nemours 18 juillet 1866.

(4) ينظر:

L.Vionot ,les menace des ouled sid cheikh contre le tell et de s dangers de leur intrigue ;p 219.

Capitaine L.Vionot les actes des émigres et des marocains surtout de beni – snessen ; et les opération effectuées par les français , notamment 1856 , R.A.vol 58 année 1914 p 220 – 258 .

(5) ينظر:

بن عبد الله) بعد جمعه قوة ممولة من طرف المحايا، الانكاد وبني سناسن في 13 أوت 1859، والهجوم على فرنسيين بالأراضي الجزائرية، بعد مهاجمة مركز سيدي زاهر، ومسيردة ليفرا بعدها نحو الشمال بدائرة نمور، واستجماع قوة مرة أخرى كمخطط في 11 ديسمبر من نفس السنة على وادي "تويل"، في انتظار الهجمة الثانية على القبائل الجزائرية، والفرار بعدها إلى الصحراء تاركا ورائه العداء بين القبائل الحدودية، والتدخل الفرنسي على بني سناسن للتأديب حسب تعبير الفرنسيين.

وقد استغلت فرنسا هذه الاحداث لتركز قوتها بمناصب الكيس بقيادة "مارتيمبري" رئيس القوة البرية والبحرية على الجزائر آنذاك، واشرافه على العملية ضد التمرد بعد التخيم بعجرود والوصول إلى وادي السرعة، واحتلالها جانب "تافورالت" بصعوبة وهو الموقع الذي سمح بالسيطرة على جبل ابني سناسن، الامر الذي دفعها إلى طلب الأمان وقبولها جميع شروط فرنسا بالمنطقة الحدودية[1].

بعد اجتياز فرنسا قمة الجبل لهذه القبيلة وتقدمها على منطقة "الزكارة" التي لجأت فيها قوة فرنسا إلى جانب حائط وجدة واتخذتها كإقامة محمية من هجمات الخاطفة للقبائل بالمنطقة، في الوقت الذي عجز فيها عامل وجدة عن السيطرة على الفوضى الحدودية، وأخذ كرهينة ليرسل في ما بعد إلى السلطان بمراكش، وبعد هذه الفترة قام الجنرال "ديرو" بقوته وصولا إلى المحايا على وادي "عي" بطردهم ثم غزا بني غويل، ليفرض بذلك السيطرة على المنطقة وبتوقف بني سناسن هجوماتها على حدود الجزائر. مجددتا العلاقة بتعاون ممثلها الحاج ميمون ثم بعده اخوة الحاج محمد ولد البشير بالتنسيق مع الفرنسيين وبإعطائهم معلومات تخص الوضعية الحدودية.

Rapport mensuel du bureau arabe de ma'rnia sur les nouvelle politique d'avril ,juin , juillet 1852.R.A.1912.

[1] ينظر:

H.Terrasse ; Réflexion sur une frontière ;R.A.vol100 ; tom C 1956 p390-408

ويظهر من جديد صراع المحايا وبني سناسن بسنة1863 لتنتهي بأبعاد المحايا الذين طالبا اللجوء إلى الجزائر بحماية فرنسا اين وضعوا بجيرنفيل (البيض)، ليسجل عودتهم بعد المصالحة بين القبيلتين إلى بلادهم عام 1874[1].

نواحي مسيردة الفواقة (الأعلى) قبيلة بني حمليل:

بينما مسيردة الفواقة (الأعلى) لم يكونوا يدفعون الضرائب إلا بالقوة وبدأت الاحداث تتزايد 1859 الحدودية مع بني سناسن المغاربية، وهجوم "مارشار" في الجنوب الغربي لإقليم مسيردة بالقرب من مناصب الكيس.

ظروف الرعي بالمنطقة في فترة 1876-1881 قبل الصراع الحدودي وحتى في سنة 1897 في 27 نوفمبر بدخول بني سناسن إقليم باب العسة ومهاجمة ليومين 1910 (وضعهم مسيردة بالإقليم المدني[2]، ودراسة السلطة الفرنسية حول تسوية الخلاف الجزائري المغربي بأسباب انتقال مغربي للإقامة بنمور[3].

وحول الهجوم على قبيلة بني حمليل في نوفمبر بسيدي موسى العنابري في إقليم البلدية المختلطة لندروم (خروج وسرقة علنية)، واتخاذ أسلوب دبلوماسي مع عمال وجدة للتنسيق ذلك ودفع الخسائر التي وقعت 1880 من قبل مناصب بني خالد ناحية مناصب الكيس، والمطالبة بالمخيمين بالجزائر في نوفمبر 1881، ووجود بني خالد دائما بالجزائر بين ما كان المطالبة من قبل

---

[1] ينظر المخطط من صنعنا لتبيان المنطقة التي دارت فيها الاحتجاب المبنية على منطقة خصبة، ومصب المياه من كيس حتى نقطة الاعوج.

[2] ينظر:

N 5 ,Rapport mensuel du cercle de Namour sur les nouvelles politiques Extrait A.C.M Registre des Minutes Supplément au rapport de mars1871.R.A N61 1920.p103, et L.RUIN, Histoire de l'insurrection de 1871 ; Alger ;1891 ;p 483 et suiv.

[3] ان قيام اللطان المغربي في منطقة وجدة لإثارة القبائل الجزائرية بالحدود في شهر سبتمبر 1876، وبالخصوص في الهضاب العليا، من قبل مولاي حسان (1873-1894)على رأس قوة عسكرية، ومطالبته بالإسراع في التحديد الدقيق للحدود، مع ممثل الحاكم العام، "أبلين" وسعيه تعيين عون قنصلية في المكان، كان السبب الرئيس للمبادرة الثانية، ينظر:

L.Vionot: L'imbroglio Marocain et l'entrevue de Soltane a ouadjda ;1874-1876.R.A.Nem 315 du 2em tr 1923.

المغرب لطردهم، كونهم كانوا يأتون للحرث ويقدر بحوالي 150 الى 200 خيمة في بن عطية مسيردة[1].

لجنة عملية التحديد:

وفي هذه الفترة أيضا تبين أن مسألة الرسم من قبل لجنة عمليات التحديد في منطقة بني وسين يقتضي تثبيتها، بسبب توقف تطبيق قانون السيناتور كونسيلت لفترة مما استوجب التعجيل بتثبيت حدود بين المنطقتين، وعليه لم يتغير شيء في المنطقة فأصبحت أكثر تدهورا مع الأيام واستخدام أراضي الحدود للفلاحة ومحاولتهم اقتراح حدوديين.

مطلب: دائرة نمور:

لقد سجل التقرير الميداني لعم 1866 بشأن الملكية والأسبقية كانت لأولاد منصور بالمغرب

وهم السكان الذين يسكنون بالمنطقة السفلى لوادي كيس[2] وبقيت أراضيهم يمين الساقية بين ما بقي بني منقوش التحاتا (السفلى) الذين جاؤوا بعد أولاد منصور الذين اشتروا أراضي بالجهتين على ضفتي الواد. كما هو الحال بالنسبة لأولاد عطية بدورهم نواحي المجرى الأعلى لكيس بالضفة اليمنى من أراضي مسيردة مع احتفاظهم بملكيتهم على الجهة اليسرى للضفة الأخرى، ومن رأس العين الأعوج بقيت الحدود ضمن دائرة نمور[3].

القبائل الموجودة بين ملوية والحدود الجزائرية: لقد جرد الاستعمار الفرنسي القبائل الحدودية كالتالي: -

- هوارة، حلاف، بني أوكيل.

---

(1) ينظر:

- A. du Mazet – le frontière marocaine ; série de géographie. t ix (1881) , p 444. 451

(2) بحيث يشير التقرير الى نزول المحايا في سهل انقاد وانطلاقهم الى الجنوب فرارا من الجفاف لينضم والى سهل مسيون مع كل القبائل الأخرى ما عدا ابيوض الجنبة التي بقيت بمسيون عند مصب واد تبارت، ينظر المرجع نفسه الوثيقة رقم 7:

rapport des commandent supérieur du cercle de mar'nia au Général commandent de la subdivision du Tlemcen n 263 du 24 aout 1866 dans R.A. Vol 19,1869 p440-443.

(3) ينظر مخطط رقم 99، الموضح لمنطقة نمور، jules campon ;T1 ;p 342325.

– بني بوزقزو المتفرعة إلى: أولاد عامر، أولاد بختي، بني شبال، أولاد المهدي، أولاد عورار وبني كولال.

– كرارمة، بني لالة، زكارة، بني مطهر، المحايا، سجاعة,

–انكاد وجدة: المزاوير، أولاد لكوب بني موسى المتفرعة إلى: – أولاد احمد بن إبراهيم، أولاد علي بن طلحة.

– زاوية أولاد سيدس موسى البريشي.–بني حمليل. –بني بوحمدون. –بني سناسن.

– انكاد التريفة المقسمة إلى: – أولاد سرير وهوارة، عطية. أولاد سطور.

وسنت الإجراءات على كل من المحايا[1]، انكاد، بني بوحمدون بني حمليل، بني بالا سجاعة، بني مطهر بني هويل، أولاد جرير ودوي منيع، والقوافل المجتازة للحدود بالشمال لثنية الساسي ورغم الحراسة إلا ان منطقة بني سنوسي تعرضت الى الاعتداء في 1882/4/18، وبعدها إغارة بني حمليل على أولاد نهار، كما قاموا ايضا بالهجوم على البلدية المختلطة لندرومة ناحية سيدي جابر وناحية سوق الحمير بعجرود 19 افريل 1882، والمهاجمة على الفرق الفرنسية بالجنوب حائط فجيج وخلق الفوضى بسوقها، ومهاجمة تادرت عند أولاد نهار[2].

ومهاجمة لجنة الطوبوغرافيا النقيب "كامستري " بشط التيقري "، فوضع في دائرة سيدو مراكز حراسة بالمشاميش كدية الدباغ خنق الهدة وثنية الساسي، وعمود صغير بسيدي الجيلالي كما وضحت احتياجات ناحية مغنية مما دفع بالمغاربة الانتقام من الإجراءات الأمنية بسبدوا ومنع من التسوق الجزائري عن طريق محاولة حميان الحمية التوغل حتى منطقة الفور مما ادى الى مطاردتهم من قبل قوم انكاد الجزائرية.

---

[1] حول موضوع المحايا التي تعتبر ضمن القبائل رياس اليعقوبية الغرابة التي حكمها اغا الدوابر، ونتيجة ثورة سيد أحمد شيخ المحايا ضد تلمسان واستقرارهم بوجدة التي تقع بسير يوم واحد على حدود المغرب، وخروجه ضد آخر باي وهران حسان، كما مثلت قضية جادة عند أولاد مجاهد، مما كان دائما يلجؤون إلى المغرب في كل خلاف, ينظر: Walsin E ;Domination Turque ;P278.

[2] ينظر: عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة–جانبها العسكري(1881–1883)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، 13 و17.

فادى قيام المغاربة بمطاردات من اجل الدخول الى السوق الجزائري مما أدى الى غلق السوق الجزائري جزئيا فيفري 1883 [1].

قرب البحر حسب اتفاقية لالة مغنية 18 مارس 1845 المادة 3، وتصحيحه بموجب بروتوكول 1 فيفري 1913 بالغرب بدوار عطية الموجود بين الحدود والمسيردين[2]، بوادي كيس الذي يفصل ببضع الكيلومترات لقبلية مسيردة عن الغرب وفي النهاية دوار بني منقوش البلدية المختلطة لمغنية) التي توجد على ساحل الوحدة الإدارية الأكثر غربا بالجزائر[3].

وهو إقليم عموما جبلي لسواحل شمال إفريقيا باستثناء سهل على الحدود بحوالي 400 هكتار بين دوار بني منقوش وعطية، على قمة تتراوح 200 و600 متر، وبها وديان ضيقة ويتوغل صعب — وبها النظام مائي متدفق وخط العميق غربا لي رسمي فصل بني الوديان التي تصب الى الشمال من جهة والى البحر بطبيعة الحال وادي كوادرة) ومن جهة أخرى باقي وادي كيس بتأثيراته على الجنوب والتي تمكن إحصائها وديانه 40 وشعابه ويعرف بمرور مياهه المتضخمة وشواطئ محدودة بتلال مستجيبة للتعريف التقليدي، والتي كانت مرجية واحدة بتلك المنطقة وعليه أجيب حول التسوية النهائية للحدود الكلاسيكية بالمنطقة.

---

[1] ينظر p 39 :

Voinot -Let-col: une époque d'entente cordial avec l'amalat d'ouadjda 1881-1885, Bull. soc. de Géogr.. d'Oran mars 1816, Noël document historique d'el Aricha , Bull. soc. de Géogr. dans mars 1919

[2] ينظر: المخطط الذي يبين تفاصيل ميدانية على المخطط حول الخلاف على الارض بمنطقة نمور.

[3] ينظر:

chauzy - Colonelle: comandant par interime la subdivision de Tlemcen 12- exposie des difficultés de frontière soulevées par l'application de senatus – consulte chez les beni ouasin du Carle du lalla mar'nia 29 juillet 1866.voire la plan,2

بناء قضية السعيدية:

بعد رفع المعلومات حول عجرود بمرتفعات الضفة اليمنى لكيس[1] والقلعة الصغيرة أثناء دورية امنية في سنة 1887 بالقرب من سوق الحايمر بالجزائر، أمام بناء الحصن بالوادي ضمن الاتفاقية 45 بالحدود، ومحاولة جعل المنازل بسيدي زاهر التي بنيت بالقرب منه.

جاء قرار سلطان العمالة بناء قصبة بسعيدية ضفة اليسرى لمصب كيس قرب قلعة عجرود في أواخر ماي 1883 بحجة مواجهة بناء حائط قديم في المنطقة واثناء قيامه بالأعمال الأولية جوان تظاهر بغض النظر حتى ثبت الرسم ببناء الحامل(العلامة الحدودية) على مربع معقل 125 متر[2].

وكان بهدف بناء السعيدية تجاري ودفع حاجة بني سناسن ببناء في معبد كيس عند الشريط (مخزنة) مباشرة مع البحر، والاتصال بنشاط السوق من قبل سكان الجبال وتحويل السوق الجزائرية الى المغرب، وضع محطة للإنجليز والألمان بالمنطقة كما يمثل مركز دفاع بالقصبة السعيدية الرد على برج عجرود[3].

مسيردة:

عرفت القبلة بعدائها للفرنسيين واوجب بموجب اتفاقية التافنا 1837 وكانت محل تمويل للأمير عبد القادر حتى بعد معركة السكاك 1842، ولكن بعد الهزيمة في باب تازة 29 افريل 1842 انقسم البلاد الى قسمين مسيردة والدباسة، بعد اتخاذ أسلوب الدبلوماسي بالتنسيق مع عمال وجدة وأفرز دفع الخسائر التي وقعت 1880 من قبل بني خالد ناحية مناصب الكيس، والمطالبة بالمخيمين بالجزائر في نوفمبر 1881، ووجود بني خالد دائما بالجزائر بين ما كان المطالبة من قبل

---

(1) ينظر:

R.J.Frisch ; le maroc Geographie-Oraganisation politique ;paris ed Ernest leroux ;1895 ;p86-88.

(2) ينظر:

Let-col Voinot: une époque d'entente cordial avec l'amalat d'ouadjda 1881-1885 p 43.

(3) ينظر:

L.Vionot la compagne de 1852 contre les beni- snessen. R.A. VOL 56 ; année 1912 ; p 571.

المغرب لطردهم، كونهم كانوا يأتون للحرث في بن عطية ومسيردة وقدرت نسمتهم بحوالي 150 الى 200 خيمة[1].

وبعد تحديد مكان سكانها: أي حكم والمعروف بالعمليات التحديد ما بين 1905 – 1923 بالامتداد على حوالي 29.000 هكتار وضموا البلدية المختلطة بمغنية ولاية وهران في أقصى الغرب الجزائري تصل أحيانا حتى البحر ومع المغرب في الحدود التالية:

وقد بلغت في 1921- 12الف612 نسمة في قرى حول مجرى طرف انكاد في طريق مغنية بورساي الممتدة على الحدود الجزائرية، أي الحد الغربي للقبيلة بالطريق الكبير المتصل بطريق نمور الممتد على الحدود للساحل، والطريق الوحيد المحور الصعب من نمور إلى عجرود عبر كوردة التي تمر قبل الاقليم بينما بالغرب تعبر القمة بقمة التراقي يربط نمور ببور- ساي، كما كنت هناك طرق اخرى للقرب من رأس القلة ببعض الكيلومترات من مصب كوردة في النقطة المسماة بلاد تيغرت أو بلاد تايخيت) كما أشار إليها البكري [2].

الوسيلة الديبلوماسية:

ان الاعتراض بوسيلة أو بأخرى كان دائما حاضر حول وضعية الحدود والخلاف الجزائري-المغربي أساس تحديد السلطات المحلية في الحالات المختلف حولها [1]، وهي طبيعية فمثلا عن طريق عبد المالط امين الحاكم للمدينة بطنجة بتقديمه الاعتذار حول سلوك سيدي علي قويدر الى الجنرال لونيس سليمان[3]

---

(1) ينظر:

jourvèe - capitaine: meuble de la mission militaire français au Maroc Mémoire des criptif d' ouadjda et de environ 1880 ; p 185.

cal Bekri: description du l'Afrique sept.éd de slane Alger 1911-p 87 et l'an 1913 – p 176.(2)

(3) ينظر:

L. Voinot: le début du système des reoment du carte R.A.n ° 320-321.du 334 atutrim 1924

وسبب اتخاذ ثنية الساس لنقطة حدود سياد المغرب في عهد مولاي السادس وعهد مولاي إسماعيل اللذان لم يتركا أي اثر في المنطقة بالجنوب، ولكن لأول مرة يغزو وجدة دون تحديد بدقة نقطة انطلاق الثانية [1].

انكاد وبني درار: بخصوص هذه القبائل وحركتهم حول الحدود أثناء الحرث باغتصابهم 57 سكة وبني حمليل 42 سكة، وبدفع الأوائل 310.5 فرنك فرنسي، بين ما الأخيرة تدفع 180.2 (ف.ف) وبعد المحادثات بين الطرفين على جمع الضريبة جاء قررا في 27 جوان 1874 برفع الضريبة على المحصول كقيمة ضرورية لضمان دفع الضريبة، وباتخاذ إجراءات عسكرية للضرورة من اجل إنجاح العملية، وجرد النوعية للحبوب كوسيلة لتجنب حركة القبائل المتجاوزة للهدف[2].

وبالفعل منذ 16 سبتمبر بنفس السنة توقفت التجاوزات ناحية انكاد وبني درار بينما بقيت بني حمليل حتى السنة الموالية، بسبب إجبار عمالة وجدة دفع الضرائب مسبقة قبل الحصاد في شهر ماي من كل سنة، رغم رفض عمال دفعها في عام 1875 وبعد محادثات مع السلطان وحينها توقفت الإشكالية، بترك المغاربة الزرع ببلاد الجزائريين بعد إجبارهم على دفع 06 فرنك فرنسي للسكة الواحدة[3].

في التل: انطلاقا من منصب وادي كيس الى (وادي عجرود) حتى مناصب كيس فالأرض متنوع جد وترابط في التكوين والأكثر حيوية، خاصة وضعية الارتفاع عموما، ذات ذهنية ساحلية وصالحة للزراعة بالنسبة للجزائر وتزداد أكثر ناحية الغرب حتى ملوية، وعلى الضفة اليسرى لملوية في جوانبها الضعيفة ما بين أقديم وازرزيبرة كجزء منه أي من الضفة.

---

[1] ينظر:

Mercie C .histoire de l' Afrique septentrionalee p 283.

[2] تعتبر الاجراءات العملية التي اتخذها في الدفع المسبق لتفادي التهرب الضريبي وسيلة غير صحيحة، تدل عهلى ضعف الطرفين في مواجهة الحقيقة التاريخية بان الخط رسم في بلاد الجزائر، وما يؤكد ذلك هو بقاء تسوية الاشكال حتى في فترات تأقلمت قبائل المنطقة على الحدود الجديدة.

[3] ينظر:

Let-col Voinot: une époque d'entente cordial avec l'amalat d'ouadjda 1881-1885 , p 29-32 .

وعلى الضفة اليمنى نرى المساحة ما بين الرملية لسهل تزقرارت والموانع دعم الساحلية جبل ايشاون بوحماد – مصيرف وكلية لجبال بني سناسن. أي سهلي تازقرارت والتريفة ونرجع تموج قرن العش مجال للفصل ومن جنوب الكيس تزداد المرتفعات في العلو بالمخدات مخرج بلالة عيشة التي تربط جبال بني سناسن بجبل التوماي وجبل فلاوسن في قمة تراة كامتداد لنتوء طبقي في الأطلس الشمالي[1].

حدود الهضاب العليا:

جافة من الشمال الى الجنوب بعرض 120-130كلم موضحتا خاصية فاصلة في الشرق، بأخذ امتداد اكبر مساحة الى الغرب وتزداد تطورا ناحية الشط الغربي وتيقري والاستبس بالمنطقة في الوادي الشارق غربا أين تأتي ضد النوازل الشرقية والروابط الثانوية من جبل العياشي[2].

وتمتد مساحة الهضاب العليا من الشمال إلى الجنوب 250 كلم، وتحدد الجنوب بشط "التيقري" بالواحة الأولى جنوبا، جنوب جبل دفلة "الخلاخ" و"الدوق" مكونتين بشكل حاجز بامتدادهم وبالجنوب الغربي لشط "التيقري" من أخر الأطلسي اين يوجد سهل واسع مفصول بتعرجات جبلية ضعيفة تسمح بالمرور من الهضاب العليا إلى المنطقة الصحراوية.

إن تعريف حدود في هذه المنطقة متعلقة بحساسية كبرى كون الخط قائم على تقسيم مياه حوض وادي الشارف المتأثر بمياه ملوية في الحوض الجنوبي و"وادي غير" كملحق يوازي وادي "زا" وصفاته الملتوية بوحات قورارة وتوات[3].فهو خط ملتف متبعتا في عمومه توازي بري أو معه تقريبا في شمال عين الشاير.

---

[1] ينظر:

de beaufort. lieuteunant , adjoint au bureau arabe de lalla mar' nia – notice semaine sur les tribus marocain conpies entre la Moulouya et la prontaire algérien 8 juin 1893

[2] ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;p155 et 163.

[3] ان منطقة توات تعرف بالنقطة المحورية، لذا وضعت فرنسا ثلاث طرق نصب عينها للوصول إليها: – احداهما من الجنوب الوهراني وعين الصفراء وجنين بورزق، اين مقر شركة فرانكو– الجزائرية التي توصل إلى قورارة عبر طريقين سواء من الشرق أو من الغرب لفجيج، وتجتمعان بعدها لتسير إلى إغلي باتباع الوادي ساورة، لتلتقي بمكان سيد ابراهيم، رأس الماء، حاسي البيضا آخر نقطة لحدود الدولتين، ثم أولاد سعيد بتميمون,– وطريق عرف من قبل كومندو قودرن

رغم هذا الإجراء إلا أن إشكال رسم الحدود بها بقي قائما وطرح صعوبات جديدة على الحدود الجزائرية بعد مغادرة السلطان وجدة وتركه "بوشتة ولد البغدادي"، المعادي للسلطة الغربية، وذلك بتحالف مع المحايا وانكاد لإضعاف بين سناسن السعي وتقسيمهم الأمر الذي أدى إلى استباب المنطقة على الحال التي أصبحت عليه، بعد لجوء بعض العائلات إلى التلمسان مثل السرير ولد البشير[1].

وهو الاتفاق الذي قبل به قائد عمالة وجدة رغم رفض بني سناسن باعتبار حدود الرأس الأعوج المحددة ب250 متر من الشرق والغرب، إلى الواحة الغربية لمنطقة الحوش بالضفة اليسرى للوادي، لتبقى هذه النقطة حساسة في الخط المستقيم بين ذراع الدوم ووادي الرأس الأعوج.

كما عرفت عدم تقدير منطقة جرف البارود المعروفة من الجهتين بوجود علامة حجارة كبيرة تتحكم في مجرى وادي "بونعيم"، نظرا وللاختلاف حول رسم الحدود بمنطقة كركور المغرب (كركور سيدي حمزة الأول- وكركور سي حمزة بن بوزيان الثاني) الموجود في اتجاه عام للحدود، عكس مخطط الرسم الذي يشير إلى اتجاه نقطة" زوج بغال" الأكثر تفصيل من اختيار خط كركور سيدي حمزة، ومطالبته بإنشاء نقطة في السهل.

نقطة كركور: كما أظهرت الدراسة الاستعمارية الأسباب الحقيقية التي بنت بها رسم نقطة الأكثر ضعف هي، بشكل هرمي كون كركور سيدي حمزة معين في المادة الثالثة، كنقطة وسط بين جرف البارود وزوج أبغال وبرعل(التوميات) اللتان عينتا كنقاط التقاء، في حين أشار إلى موضوع كتابة نقطة كركور في الاتفاقية باسم سيدي حمزة كل من: -"ماك ماهون" في تقريره منذ عام 1849، بطرح رسم جديدي للحدود وكتب يقول: - كركور الميلد قد سمي بالخطأ، في عام 1845

ويتعلق بمنطقة الابيوض سيد الشيخ إلى تابلكوزة وفيه 16 حاسي قدم وجديد. ينظر: Jean Hess: L'Extrême sud Algérien et les Touat ; Annal de Geographies.1897.T 6 ;N 26 pp 147-168.

[1] نظرا لقدوم سلطان المغرب مولاي حسان على رأس قوة عسكرية في منطقة وجدة في شهر سبتمبر 1876 لإثارة القبائل الجزائرية المحاذية للحدود خاصة بالهضاب العليا، ومطالبا بالإسراع في التحديد الدقيق للحدود مع ممثلي الحاكم العام " ابلين " مما يظهر إن المغرب الأقصى كان طرفا رئيسيا في رسم الحدود الاستعمارية مستغلا الوضع لانتزاع الأراضي الأكثر خصوبة بالضغط الدبلوماسي والغير المباشر على الإدارة الاستعمارية. ينظر:

L.Vionot: le début du système des revendication Algérienne contre le Maroc 1876 – 1881.R.A.Vol 65 , 1924 ,3^{em} trime. p399 -429

كركور سيدي حمزة فإنه اسمه لا يعرف في المنطقة". إشارة "بوتون" ضمن المعلومات المستقات من الميدان، وإشارة "أماس دو بيراس"[1].

سبدوا ورأس العصفورثنية سيدي عيسى – ثنية الساسي: بالإضافة الى رسم الخط الحدودي من رأس العصفور حتى ثنية الساسي، وبعد دراسة حدود منطقة كيس، وتحديد مجرى المياه بها، بالحديث عن رقبة روبان[2] التي تخرج من النقطة الغربية لرأس العصفور والمتصلة بوادي "تاهرت"، بعد مرورها بإقليم عرش روبان قبيلة بني بوسعيد. وعن "تاخبالت" وخلافهما مع شعبة روبان في الوادي ثم منها إلى رأس العصفور بإتباع مجرى الوادي. والخطأ الآخر في رسم الحدود ناحية "سبدوا" المتعلقة بنقطة سيدي عيسى (كخرجات الدبار) المتواجدة مباشرة في غرب روبان والاسم المتشابه في الجنوب[3].

كما هناك رواية أخرى تشير إلى مرور الخط الحدودي بين الجارتين عبر رأس العصفور المحاذية لمنطقة "مشاميش" بقمة الجبل ما بين النقطتين لتشكل منحنى، وعليه تظهر أرض "كتاوت" في الخريطة غرب الخط الحدودي إلى "سيدي عبد الله بن محمد الحمليلي "، والتي طالبت بها لكونها أرض حبوس.

ثنية سيدي عيسى إلى ثنية الساسي: واعتبار هذا الخط الحدودي المحتج عنه من قبل المغرب الأقصى، بناء على الخلافات التي قامت بين أولاد نهار و"بني هميليل" 1874-1877، ليقوم قاضي وجدة مع النقيب "كالاي" و"سان بول" رئيس المكتب العربي بمنطقة سبدوا في 22 مارس 1877

---

(1) ينظر المرجع نفسه:

Document pour srevire a l'étude du nord-ouest Africaint3 ;p 50

(2) لمعرفة مرتفعات الجبال نمور، غار روبان ثم نحو الجنوب ناحية غرب عين الصفرة والتي تعرف بغناه بالمادة الأولية الحديد، النحاس، الزنك، الفضة وحتى الذهب، ينظر:

Harry Alis ;Bull Mensuelle du comi de l'Afrique française ;n1 ;1901 ;36.

(3) ينظر اللوحة للرسم البياني رقم(IV) لعام 1866. وقد اعتمدت فرنسا على الكتابات التاريخية للنقيب بوناصر قائد دائرة تيارت مع يأخذ بصمات لتاريخ الحدود الغربية. واقيمت من طرف ممثلي الطرفين، الجنرال "كومتادو" والمترجم ليون روش، ومن قبل المغرب سي حميدة بن علي قايد وجدة وبحضور سيد أحمد وبن الخدير، بناء على تقرير لمورسيار. ينظر نفسه:

;H-M-P. la Martinière ;N.Lacroix; ;Région limitrophes de la frontière Algérienne-le rif -les Djebala t1;p48

بتثبيت خط اتفاقي في منطقة "بني هليل" تحت اسم "تريشات" ناحية المغرب، وناحية أولاد نهار بخط عقدي بمحاذات "المشاميش" بالقرب من عين كليب وبترك سهل "مسيون" غربا[1].

وسبب اتخاذ ثنية الساس لنقطة حدود باتخاذ سياد المغرب العشرين في عهد مولاي السادس وعهد مولاي إسماعيل، ولم يترك أي اثر في المنطقة في الجنوب، ولكن لأول مرة يغزو وجدة ودون تحديد بدقة نقطة انطلاق الثانية [2].

تاريخ إحداث عمالة وجدة:

يجب إعطاء نبذة تاريخية للأحداث التي عرفتها منطقة وجدة منذ قدوم الاستعمار الفرنسي، وتبيان علاقة القبائل بفرنسا، بحيث كانت تتكون من خمس فرق أساسية على شكل كونفيدراليات من عروش قبلية موحدة، وهم على التوالي: - المحايا، بني بوزقو، سجاعة، انكاد، بني سناسن بجوار الحدود الجزائرية المحاطة بقبائل عزل ضعيفة المقاومة بوحدها[3].

أهمها قبلتين هما بني سناسن وانكاد، اما المحايا ضعفت بعد قامتا الأخيرتين مقامها في المنطقة، وعرفت المنافسة دوما حول المجال الحيوي، وإثارة البعض بطريقة مباشرة في كل فترة. وقد لعبت فرنسا دورها لتذليل السيطرة[4]. بينما كانت قبيلة انكاد في العهد العثماني خاضعة للتأثير العثماني الدائم في هذه المناطق، ولكن بعد ضعف انكاد جاء دور بني سناسن في فترة

---

[1] إن زيادة المشاحنة في بداية 1877 في جنوب دائرة سبدوا من قبل الحميان مما أدى الى تحرك القوة الفرنسية في مجال العريشة – القصور بقيادة الجنرال فولوني، بسبب استغلال مراعي من قبل رعاة المغرب على الاقليم الجزائري التابعة لبني واسين وبني بوسعيد بعد إقامتهم منذ أكتوبر 1876، وقيامها بإجراء الطرد لتلك القبائل ما عدا دوار بني حسان الذي نزع منه السلاح في الضفة اليمنى التافنة في حين بقي أولاد عباس بجوار سيدي زاهر، ينظر نفسه:

le Soltane a ouadjda 1874 -1876 R.A N ° 315 du 2em trim 1923. et document historique sur les tribus de l'Annexe d'el Aricha , bull. soc de géo , d'Oran , mars

[2]-Mercie c histoire de l' Afrique septentrionales tonne p 283.

[3] ينظر:

2 e Renseignements Sommaire sur les Régions voisine de notre frontières1885. Capitaine Graulle

[4] ينظر:

Bull soc geog 1893. 2 èm trim et bull geog , historique et description mémoire 1887 N ° 3 .

الاستعمار[1].لقد ظهرت بقوة في معركة ايسلي بانضمام إلى قوة المغرب ضد الوجود الفرنسي، وبعد هلاك قوة المغرب[2]، اتخذت قبيلة بني سناس قتل الفارين من المغاربة().

مطلب الضرورة الأمنية وجدول لالة مغنية:

لقد بين تحقيق ميداني جرى في عام 1874 من طرف السلطة الفرنسية حول خط الرسم الحدودي، وفق مخطط أرفق بالتحقيق، مفصلا فيه الخط التعاقدي المتبني في الاتفاقية، مركزا على

اعتماده تسوية الخلافات والاعتراضات التي بقيت قائمة على الحدود[3].

بالرغم من سوء نية المغاربة وبقاء إثارة المشاكل بالمنطقة الحدودية، محاولين اقتطاع أطراف من اراضي الجزائر، ومن أمثلة ذلك إثارة مشكلة دراع الدوم وحوش سيدي عايد في الفترة المتتالية، 1874، 1888، 1893 والتي بينت باختصار في ما عاد وادي كيس المسير على بعد عشرات الأمتار عرضا ممثل وضوح الرسم، فان باقي نقاط الحدود الأخرى مثلت محل اعتراض المغاربة حولها ليس لكونها غير دقيقة ولكن لرغبة المغاربة استغلال كل ارض صالحة للزراعة وتتوفر على موارد مياه بالمنطقة المحاذية الحدودي.

ومن جهة الأخطاء المرتكبة في اختيار النقاط، والعراقيل الطبيعية، والمرتبطة بالقضية الأمنية، مما أعاق رسم الحدود بشكل يساعد على دورها في الفصل بين سكان البلدين، ونظرا لسهولة التنقل الغير شرعي لقطاع الطرق والتهرب الضريبي خاصة من ناحية المغرب الأقصى بمنأى عن

---

(1) ينظرنفسه:

Notice N^0 1^e Historique sur les Bni-Snassen 1884.p45-60.

(2). ينظر:

Archive du Ministère des Affaire Etrangers –Correspondance avec le Gouverneure Générale de l'Algérie ,1845 ,Note du قمة onel Daumes ;Directeur des Affaire Arabe A Alger.

وينظر، الرسالة التي تبين الوضعية التي كان عليها المغرب في تعاونه مع الفرنسيين، إرسالية وزير المكلف بالشؤون الخارجية الفرنسي إلى المجلس العام بطنجة عام 1844 ص 16.

(3) منذ 1874 التي مثلت فترة صعوبة رسم الحدود بمنطقة ثنية المشاميش الخاصة ببني هميل، وذلك لصراع الاخيرة مع أولاد نهار حول الأرض الموجودة بالقرب من القمة التي تصل بينهما. وغزوة انقاد في دائرة مغنية لذا طرح نقاط مختلفة حسب الثقافة المحلية لسهل مسيون دون برهنة تثبت الملكية، رغم قيام النقيب القديس بول بدراسة بني هميل وطرح تسوية التي تمت في 1874 من نبلاء العمالة لوجدة، ورضا جزئي من قبل المغاربة ورفض بعض من بني هميل.ينظر: L.Vionot ,le menace , p400-402

المراقبة. حيث سجل في 25 ديسمبر 1889 بمسافة 2 كلم من منطقة نمور، جريمة قتل رعية اسباني من قبل احد أفراد الجبالة المدعو "المزاوت" أصبح بعد فترة احد المخازنية لدي قياد كبادنة بالمغرب، بعد لجوئه إلى المغرب الأقصى.

بالإضافة إلى عمليات اغتيال أخرى، واعتراض سبيل سيارة الرسائل مع قتل سائقها بين منطقة لالة مغنية ونمور في 31 أكتوبر 1890 من طرف عصابة لجأت بعدها إلى المغرب، بالرغم من مطالبة السلطة الفرنسية رسميا باتخاذ إجراء التسليم للمجرمين بدون جدوى، ليظهر في سنة 1892 تغطية المغرب المجرمين ورفضها تسليمهم، مما ثار قضية الأمن بالحدود وتثبيت مراكز عسكرية.

نظرا لدور المراكز الحدودية لحراسة التحركات واحترام الحدود بالطرق المستعملة من قبل الحراس والأفراد المسلحين بالمنطقة، فاتخذت إجراءات التوقيف للمشتبه بهم بها، مع اتخاذ غلق كل الممرات وترك بابين على مسافة 58 كلم لتسهيل الحراسة.

ومن اخطر المناطق الحدودية بين جبل بيرو ومناصب الكيس بالخصوص النقطة المعينة المسماة باب الملاح في جانب الدهرة، لأن جنوب جبل بيرو يمتد بسهل وجدة اين تمر طريق الرابط للالة مغنية بالمدينة المغربية. والطريق الأقل احتكاك واختيار قطاع الطرق له لخصوصية الإفلات من المراقبة العسكرية للحدود.

وعند الدار المهجورة المسماة الدار البيضاء بالقرب من الحدود الغير بعيدة عن باب الملاح وذات الموقع الاستراتيجي، الذي يسمح بوضع كمين يساعد على السيطرة على الأرض المجاورة ومراقبتها.

جدول امني للاة مغنية نموذج:

باتخاذ دائرة مغنية نموذج للسيطرة واحترام الحدود بين البلدين من عجرود حتى مشاميش[1] كالتالي:

القبائل والمراكز بها	تركيبة الحراسة	مقر الحراسة	ملاحظة
بني منقوش.	4 رجال 4.ر 4 ر.	سوق الهايمر وادي كيس. سد الحسان.	مجموع العاملين أربعون رجل لضمان امن الحدود.
عطية.	4 ر 4 ر. 6 ر. 10 ر.	سوق الجمعة. شواركة. دار الشريف. مناصب الكيس.	كانت الحدود يتعرض الى فرار الفرسان ثلاث مرات في الأسبوع.
مسيردة.	20 ر. 10 ر. 4 ر. 6ر. 4ر.	باب المالح. دار البيضاء. سوق اتنابرة. ركبة جيدار. باب المحسر.	
عشاش	2 خيمتان. 4 ر. 3 ر.	سواني. سيدي بوجنان. سيدي حساين.	
بني وسين	4ر. 6ر. 4ر. 4ر. دوار. 2 خيمتين. 3ر.	حوش سيدي بهليل. زوج أبغال. مشرع الترك. برج سي محمد وسيني الشبيكيا. حاسي الحديد. صاحب الملاح.	
بني بوسعيد	3 ر. 3ر. 3. 4 ر. 4 ر. 3 ر. 2 ر. 3 ر.	المورکي. ركاب المقام. بو سافار. بو عمارة. ثنية الرملة. صاحب الكروب. قار روبة. ركاب العشاش.	

[1] لقد وضع جدول الأمني من قبل (capitaine Redie) فكرة أهمية السلطة العسكرية في ضرورة المراكز الحراسة في المنطقة، كون المنطقة الحدودية لم يكن بها أي حاجز طبيعي، و لم تكن بالمستوى المطلوب للحدود، خاصة في ناحية لالة مغنية التي كانت في حاجة إلى يد مساعدة، وكونها منطقة مرتبطة بسد سيدي محمد الوسيني الممون لها بماء الشروب عبر قناة من وادي مويلح بمسافة 16 كلم، وكانت تمثل حركة عدائية للمارة. ينظر مرجع السابق، ص: 83.

يظهر الجدول حساسية الحدود وحرس القبائل على خلق اضطراب، لتعلل بها المغرب الأقصى حجتها لضم مناطق أخرى أكثر خصوبة من إقليم الجزائر، مخالفتا الحدود التاريخية الأصلية كما كانت في العهد العثماني.

ومن وجهة النظرة العسكرية فالحدود الحالية لم تكن في المستوى المطلوب لعدم وجود أي عائق طبيعي، في ناحية لالة مغنية التي احتاجت إلى ذلك الإجراء[1].

مقارنة الدراسات الفرنسية والتقرير الثاني لشونزي:

وبعد دراسة الاستعمار ومقارنته للدراسة المغاربية التي توضح حدود المغرب الأقصى في امتداد حدوده ناحية الجنوب بوادي "غير"، وأثبتت الكتابات التاريخية انحصار سلطة المغرب حول المساحة الداخلية لوادي "زا"[2]، اين كان يستقر سكان "الحلالف" في سنة 1360 في عهد حاكم تلمسان أبو حمو الثاني(1359-1387)، والأمر الثاني يتعلق بالتحكم في الطريق التجاري لفاس من قبل تازة، مما جعل حيازة المغرب الأقصى لأعالي ملوية غير مطروح، بينما كل الدلائل والقرائن حول الحدود المثالية التي كانت قائمة قبل قدوم الاستعمار بمنطقة ملوية حتى وادي "زا"، بما فيها مساحة "الحلالف" التابعة لإقليم الجزائر. أما باقي مسار مجراه حتى رأس العين، وادي "زا" عبر خبيصة جبلية يقطن بها قبائل بربرية، والتي كانت مستقلة تقريبا في كل الفترات التاريخية لذا بقي الرسم بتلك النقطة مبهما[3].

تقرير "شونزي":

ويشير رئيس المكتب العربي بمنطقة تلمسان على عدم احترام الحدود لملوية، مبررا بضعف القوة الفرنسية أمام قوة الأمير عبر القادر ومعاركه بالمنطقة الحدودية، والعائق الإداري مع تسارع أحداث تحقيق المشروع الاستعماري بالجزائر(المقاومة الجزائرية عبد القادر واحمد باي والثورات الأخرى المتفرقة)، وهو نفس التحجج بالنسبة للمغرب حين يلقي باللوم على معركة ايسلي ويلقي

---

[1] ينظر المرجع نفسه، ص 83.

[2] ينظر:المرجع السابق،

Wilsan ;domination Turque ;p 287.

[3] ينظر رسم الخط الحدودي في الخريطة المرفقة باتفاقية لالة مغنية لعام 1845. ص...

المسؤولية الممثل له بالاتفاقية[1]، بالإضافة إلى عدم المعاينة الشرط الأساسي في تعيين الحدود على نهر ملوية[2].

وعلى ضوء هذا وبقراءة متأنية لرد "شونزي" يمكن استنتاج ان الاستعمار كان يسعى تجنب الفوضى في المنطقة، وبنفس القدر كان يساعد المغرب على تحقيق استقراره وتماسك سلطته، عن طريق تجاوزه في عدم احترام الحدود التاريخية بين الدولتين بالخط التاريخي الأصلي نهر ملوية، ومنح فرنسا جزء من التراب الجزائري إلى المغرب الأقصى تحت تلك الذرائع[3].

الرسم الاول: انطلاقا من الخط بسد ملوية بالصعود على مساحة حتى وادي "زا"، وبإتباع هذا الواد حتى رأس العين لابني مطهر[4] والوصول إلى فجيج.

الرسم الثاني:

بعد اتخاذ مساحة نهر ملوية في نهاية مجاريه وبالنزول بعد وادي غير للوصول إلى منطقة توات، حسب النظرية المستمدة من المؤرخ ابن خلدون[5].

اقتراح " شونزي":

إنشاء مقاطعة بوجدة وتكوين ثلاث مراكز لغلق نهر ملوية في نقاط محددة كالتالي: - رأس العين، بني مطهر وعيون سيدي ملوك، بدون مراعات اتفاقية الحدود للتركيبة الاجتماعية أمام

---

(1) كان الممثل في الاتفاقية للسلطة الشريفية" فنائب سلطان المغرب هو الفقيه السيد حميدة بن علي الشجعي عامل بعض مملكة المغرب" من نص الاتفاقية ينظر:.Guizot M. mémoire pour servire à l'histoire de mon temps.éd lebr méchel Lvy. P 40-118

(2) ينظر مخطط منطقة ايسلي رقم 130، بالمرجع نفسه تبين منطقة وجدة، ايسلي وسهل انقاد من انجاز النقيب بيرون، المرجع السابق، ايليسر يكليس، ص 700.

(3) ينظر:

Chanzy - Colonelle: commandant par intérim la subdivision de Tlemcen 12- Exposé des difficultés de frontière soulevées par l'application de sénatus – consulte chez les Beni-ouasin du cercle du lalla Mar' nia 29 juillet 1866.

(4) ان هذه المنطقة التي عرفت عجز السلطة المغربية في ضبط الحركة بها، وشكوته حال ابني مطهر ناحية الحاسي الأحمر قرب آيت بوشاون-رأس ملوية-تندرارة التي أحدث فيها بناية لتأمين الحدود من النهب المتتالي على اراضي الجزائر، كما يشكو ايضا محلة نازلة بفرطاسة الغربية بعين بني مطهر وفي منطقة وسطى بين العرجة وفجيج، كما تظهر الوثيقة سعي المغرب على تحقيق تواصل بإنشاء طريقين صناعيين من بني ونيف إلى سور الزناكة، طريق عين الصفرة إلى بني كيل على وادي الدسيلات، وفي الاخير يشكو مقاومة بوعمامة ويصفهم باللصوص دخول اراضيهم، أي بالمغرب حصب زعمه، وكل هذا في رسالة موجهة إلى حاكم السلطة الاستعمارية بتاريخ 19ابريل 1905. ينظر الوثيقة رقم 31 من المرجع السابق عكاشة برحاب، فكيك باب المغرب،المرجع السابق ص 67.

(5) ينظر بن خلدون، ج 1، ص 195.

تغاضي المغرب عن الحقائق التاريخية، للحصول على اراضي جزائرية عجزت عن تحقيقها أثناء السلطات الجزائرية السابقة[1].

المبحث الثالث: المراجعة الثانية ونتائجها

مطلب: مرحلة 1859-1871:

بقي الطرح السياسي حول مسألة رسم الحدود تحت هاجس الشك حتى بعد عام 1859 ليتجدد حول قمة جبل بني سناسن بعد تحقيق هدوء نسبي نتيجة ضبط حركة سكان الحدود من قبل الطرفين(الدولتين)[2].

ظروف المراجعة: يجب الاشارة على وقوع تفاهم حول تأسيس الخان بسيد زاهر في عام 1858، رغم اعتراض عملية البناء بند المادة الأولى والثانية بالاتفاقية، وبناء خان مقابل للأول في عين طلبة بنفس الفترة على اراض الجزائر ب15كلم.

بينما كانت فرنسا في هذه المرحلة بحربها مع ايطاليا عادت القبائل المغربية بهجومات متكررة متجاوزة حدود الإقليم الجزائري، مما اضطرت السلطة الفرنسية إلى غض النظر عن نص المادة الأولى والثانية من الاتفاقية[3]، وبعد تلك الهجومات أمام عدم اعتراض المغرب عنها والمطالبة بتحديد آخر مقدر ب15 كلم خارج الحدود أي بأرض الجزائر[4].

---

(1) ينظر،

L.Voinot. une phase curieuse de rapports;p 94.

(2) في هذه الفترة بالذات قام المغرب الأقصى بعقد اتفاق مع اسبانيا في 24 أوت 1859، والمتعلقة برسم الحدود على مليلية، بالاتفاق على وضع لجنة مشتركة ليخلق منطقة حرة بعدها في عام 1862، مما يبين اتفاق المغرب الأقصى مع فرنسا واسبانيا حول الحدود التي اشرف على رسمها في كل الفترات التاريخية، . ودائما يرجع اشكالاته الداخلية على الجزائر، في تلك الفترة التي عرفت حركة تمرد الرياقة على السلطة الاستعمارية، ولجوئه إلى رسم الحدود في مليلية إلا برهان على وقوفه إلى جانب السلطات الاستعمارية أكثر من العناية بالشعوب العربية. ينظر المادة الثانية من معاهدة اسبانيا- المغرب الأقصى بتاريخ 5 مارس 1894 المنشورة بالكتاب الأحمر بمدريد، ينظر المرجع السابق:

la Martinière ; Document,T2.pp 295-301.

(3) سمي المعاهدة الشرط الاول الذي اتفق فيه الوكيلان على ابقاء الحدود بين ايالتي المغرب والجزائر، كما كانت سابقا بين ملوك الترك وملوك الغرب السابقين بحيث لا يتعدى احد حدود الآخر ولا يحدث بنا في الحدود في المستقبل ولا تتميزا بالحجارة بل تبقى كما كانت قبل استيلاء الفرنسين على مملكة الجزائر. ينظر، نص الاتفاقية: "الشرط الأول اتفق الوكيلان على ابناء الحدود بيت ايلتي المغرب والجزائر كما كانت سابقا بين ملوك الترك وملوك الغرب السابقين بحيث لا يتعدى احد حدود الآخر ولايحدث بنا بنا في الحدود في المستقبل ولا تتميزا بالحجارة بل تبقى كما كانت قبل استيلاء الفرنسيين على مملكة. الشرط الثاني: عين الوكيلان الحدود بالماكن الوقع في ممر الحدادة وتراضيا عليها انها صارت واضحة معلومة كالخط بما كان غربي الخط يعني الحد فلإيالة مملكة المغرب وما كان شرقي الحد فلإيالة مملكة المشرق. وفي الشرط الثالث التقسيم القبلي الذي لم يحترم.

(4) ينظر:

استدعي الأمر إلى فتح مسألة الحدود من جديد بمساهمة القبائل المحلية والجنرال "ديليني" بنوفمبر1859، في مجال "حمام بلخير" وحول "وادي تاهرت" كحدود أصبحت بعد ذلك بالمغرب، كون قايد وجدة المدعو "بلرادي" ومساهمته في تعقيد موضوع السهل، ودعم الاعتداءات على القبائل الجزائرية ومطاردة الجنرال "مارتيمبري" لها ناحية نمور، و لم يتم الرد على القضية إلا في عام 1860[1].

المكية الفردية والجنرال ديليني:

سجل الجنرال "ديليني"في تاريخ 1866 بعد تطبيق قانون الملكية الفردية (النائب كونسيلت) بناحية قبائل بني واسين، والتي بني عليها الحد النهائي بوادي تاهرت، كما اقتراحه النقيب شونزي قائد التنسيق بتلمسان، الذي عارضه المغرب مقترحا ادارة ضفتي وادي كيس ناحية دائرة نمور[2]. بين ما في دائرة سبدوا سجل حولها اعتراف كبير حول موضوع سيدي عيسى وكدية الدباغ، في هذه المنطقة التي يتوج بها شمال قبيلة أولاد النهار والممتدة حتى وجدة وجبل بني يعلي، وفيها خصومهم الذين أرادو الذهاب الى المشاميش حتى قرية مزار في دائرة نمور التي كانت موضوع احتجاجات متعلقة بملكية خاصة.

ويظهر كذلك من خلال الموقف الاستعماري وسعيه باتخاذ الحواره وسيلة إلى أخذ ضامنات لشروطهم الأقل ضرر، ودور المغرب رغم ادعاءاته الضعف أثناء الرسم في المرحلة الثانية بدفع الاستعمار إلى الاستجابة لنهب ممتلكات الجزائريين بعد غياب سلطة تحمي اراضيهم[3].

Cdt ; L.Vionot les développement et les résultat de la crise de 1859 dans les confins Algèro-marocain R.A. vol 59 année 1918. p 336-449.

[1] في نفس التاريخ 1860 يعقد المغرب الأقصى بالتحديد في 26 افريل 1860 اتفاقية معروفة باتفاقية تطوان المتعلقة بالسلام والصداقة مع اسبانيا، ينظر المادة الثالثة من المعاهدة الاسبانية- المغربية.

[2] ينظر تقرير:

Chanzy- col: Exposée des difficultés de frontière soulevées par l'Application du sénatus- consulte chez les beni-ouasin du cercle lalla mar'nia ; 20 juillet 1866.

[3] ينظر التقرير:

Bouisson -Capitaine;Rapport sur la situation de la frontière dans le cercle de Sebdou ;21 juillet1866/

فترة 1879:

وقد عبر الجنرال "شيراز" عن صعوبة غلق اتفاقية الحدود عام 1879، لصعوبة تجسيد نص الباب الأول في المادة الأولى: " عدم فتح البلدين مستقبلا، وفقرة: "بناء جديد لرسم الحدود التي لا تبنى بصخور (بناء العلاقات الحدودية)، كما يضيف طرح قضية الضرائب ولمعالجتها تم الاهتمام بنقطتين وهما وضع رسم واضح المعالم على ارض الميدان، وإعادة بناء ترتيب القبائل الجزائرية ناحية الحدود[1].

لذا كان من الضروري سد الهفوات التي تركتها اتفاقية الحدود خاصة حول قبيلة ابن وسين نزولا عند تحفظات الشعب المغربي وخوفا من تضرر المصالح المشتركة، اثناء عودة عملية التحديد في رسمها بالمنطقة، وفي النقاط التي وضعها "مارتيمبري" حسب الوثيقة كالتالي: الأعوج، جرف البارود وكركور سيدي حمزة. وهنا يظهر الضحية الحقيقي بين الطرفين في هذه النقطة الحدودية، والتي اعتبرت وقتها حلول سهلة لوضع نهاية الصعوبات المطرحة بينهما.

نتائج المعاينة الميدانية وآلياتها

بعد المراقبة والمعاينة الميدانية لشونزي وفي نفس الوقت إجراءات الاستطلاعية لعامل وجدة في منطقة الحدود المتعلقة ببني واسين، وتقبلها أثناء توجهه في 18 جوان 1866 إلى جبل "بيرو" اين اتضحت الصورة حول البلد بتقديمهما الملاحظات حول أحداث التي وقعت بالمنطقة والهفوات التي وضعت كالمصطلحات.

المصطلحات:

الذراع كمصطلح "دراع"(dra بدل من كلمةBra) على البلاد عند التعيين، والمتعلقة بالمسافة التي تتوافق أفقيا مع الجبل الرئيسي أو مع سلسلة قمم الجبل الأكثر ارتفاع، وهي الحالة المنطبقة

[1] ينظر: ; Clerget Pierre ;le Maroc et les relation Franco-Marocain.p214-217. و Réginald Kam.le Pretoctorat-Marocin.p173

على منطقة دراع الدوم الواقعة ب4 كيلومترات قبل النقطة الحدودية، ومنها تكوين مساحة بيضاء كاملة الوضوح تسمح بمعرفتها[1].

معرفة التركيبة السكانية: وهي إشكالية أثارها العقيد "شونزي عدم الأخذ بعين الاعتبار مسألة معرفة الأهالي المعنية بالتحديد، ومنها التغيير بطريقة حساسة لأمور عدة كانت موجودة قبل مجيء الاستعمار وحتى قبل معركة ايسلي، وحول السؤال المتعلق بكيفية النزول سواء بإتباع جبال بني سناسن أو إتباع جبال "بيرو" لأن الطرق التي توجد بحولها سهل الأعوج الكبير الذي يمتاز بالخصوبة واستغلال محاصيله من طرف الشعبين.

الذهنية العامة للمنطقة المحاذية للحدود:

بالنزول من الواحات الغربية لهضاب الجوراسية الممتدة من رأس العصفور حتى جبل تومازي (اخزوز) ناحية ثنية المشاميش [2]، تتجه الحدود فجأة بسهل مسيون للوصول إلى سيد عيسى ومن هذه النقطة الأخيرة تصعد على جانب جناح كدية الدبار[3]. وفي أسفل الجهة الجنوبية بتعرجها للوصول الى منطقة السهل الأكبر بداية الاستبس مكان انتشار نبات الحلفاء، وبمغادرة المنطقة التلية المحاذية للهضاب العليا يواصل الخط الحدودي بالتوازي مع الجنوب حتى "خنق الاهدة"، للوصول بالتقريب بشكل غير مباشر أخر الرابط الخاص بالنظام الاورغرافي، مشكلا صحن صلب متكون من الكلسيوم متصلب وصلصال مع الارتباط في الشمال – الشرقي بجبل تايرزيزة وامتداد جبل روزان بجبل بقويرة في القمة مندمجا بالدايا، ويوجد قواطع كمعبر لهذه

---

(1) ينظر: مثلت الاصطلاحات اشكال كبير لاتليق باستعمالها كنص يحترم، بل كانت بمثابة لهجة غير عربية، ومن بينها كلمة "سركذلك مع الوادي إلى أن تبلغ راس العيون الكائنة بحجر الكديات الثلاثة المسماة مناصب الكيس وهذه (الكديات) الثلاثة داخلة في الحد الشرقي، وسر من راس العيون مع الحمار إلى أن تبلغ ذراع الدوم واهبط إلى الوطا المسمى الاعوج...." كلها لاتوحي بكفاءة الممثل الذي يعكس صورة الدولة التي تعتبر قدوة في العربية وادعاء الدين كمرجعية، بحيث هذه المصطلحات تستعمل من قبل العامة الذين لم يقرؤوا و لم تسنح لهم الفرصة في الدراسة. ولكن بالنظر إلى اسلوب الدبلوماسية التي لم ترقى في تلك الفترة إلى التحدي الحقيقي، كما يخفي التواطئ مع المسيحين في الانتقام من فترة سابقة وكل هذا على حساب مصير الامة.

(2) ينظر:

L.Vionot: le system de la revendication Algérienne contre de Maroc 1876 -1881. R.A.vol 65. An 1924, p389-429 .

(3) كدية الدبار هي النقطة التي عرفها م. فلامون، ينظر همميش – t2- 172; p

السلسلة منها، ثنية العبادة، ثنية المحيز وثنية السامي الأكثر غربية وأخر نقطة تثبت بالجنوب لحدود الدولتين[1].

معرفة مصدر المياه:

دار حول الارض البيضاء التي يلتقي عندها الوادين القادمين من الغرب جهة الجزائر ومن الشرق القادم من المغرب، طرح إشكالية مصدر المياه المعتبرة طبيعيا النازلة من الرأس الأعوج. والتي مثلت نقطة الخلاف حول اختيارها كنقطة حدود بين بني واسين والعشاش عبر ارض البيضاء وبها تحقيق رسم الخط عبر الرأس الأعوج.

لذا جاء اقتراح آخر لقائد دائرة "نمور" رسم أكثر سهولة بالمنطقة، أن يمر الخط عبر مجرى الوادي الخارج من الأرض البيضاء للوصول إلى الرأس الأعوج، وهو الرسم الذي سجل بالمخطط المرسل إلى اللجنة المشتركة بناءا على استشارة الشيخ حمدون لعشاشي، ورغم ذلك لقي استحسان عامل وجدة ومعارضة بني سناسن ورفض الاعتراف لهذا المخطط مما أعاق تجسيد الخط.

وعليه حاول قايد مغنية بتطبيق رسم المخطط على الميدان بتعديل بعض الأسماء متخلصا بان الحدود تمر بالزرايعية، سيدي عياد، قبر فرعون، كركور الميادثم الى الشرق التوميات للوصول رأس تاهرت معتقدا انه بهذا الخط يمكنه تامين المنطقة، كون الكاردينال "برنتيار" لم يملك نص المعاهدة واعتمد على مخطط بالأرشيف الذي يوضح الرسم الحدود مختلفا تماما عن المخطط التالي: " يضع الحد بالرأس الأعوج، سيدي عياد، جرف البارود، كركور سيدي حمزة، زوج بغال، سيدي زاهر، عن تاخبالت ورأس تاهرت وهي تقارب نوعا ما نص اتفاقية 1845، لتبقى صعوبة تجسيد قائم ميدانيا.

كما هناك ثلاث تقارير وصفية من قبل الإدارة الاستعمارية المؤرخة بعام 1866 متعلقة بحدود الطرفين ومنها خاص بدائرة نمور، لالة مغنية و"سبدوا". وفي عام 1894 سجل امتداد توسيع

[1] ينظر، نفسه: H.M.P.de la Martinière Document Ron servir à l'étude ;pp 172-193.

في الإقليم الأدنى بعد تأطير الإدارة للقبائل المجاورة للحدود في دائرة لالة مغنية شمالا، والتي صعدت على ما كانت عليه من قبل والمرتبطة بدائرة نمور سابقا، وأصبحت بعدها من الجنوب ملحقة للعريشة [1].

خط سيد زاهر–عين تاخبالت: ثم بعد ذلك تم مواصلة دراسة نقطة الحدود انطلاقا من سيد زاهر وفيها صعود الخط بالطريق الكبير حتى عين تاخبالت الموجودة بين وادي عردة والزيتونتين (التوميات) التي وضعتا تحت سلطة المغرب بعد أن كانتا معلم حدودي، وتمتد صعودا مع وادي "روبان" حتى رأس العصفور[2].

حوش سيدي زاهر–عين تاخبالت: هذا الخط الذي يتبع الكاف بترك شرقا مرابط سيد عبد الله بن محمد الهمليلي، ثم بعد ذلك يتجه نحو الغرب بإتباع حافة المشاميش في خط مستقيم حتى مرابط سيدي عيسى الموجود بنهاية سهل "مسيون" بالجزائر بمجري نحو الجنوب حتى كدية الدبار بالحافة المعينة بالحدود القصوى للتل (بمعنى بلاد القصبة)، ومنها بأخذ اتجاه الجنوب حتى خنق الحدة أين مسار على ثنية الساسي بالحافة الممتعة التي يمتلكها البلدين.

مطلب: تسوية مع نبلاء عمالة وجدة:

وعليه تم الاعتراف لأول مع نبلاء العملات بحيث قام " يوتان " بتسوية أخوية للصعوبات الناتجة عن الضغوطات الحدودية حول:

1- الأرض بين سيدي بهليل وسيدي زاهر الذي سيطر على سهل الأعوج.

2- في جزء الحدود الممتد من سيدي زاهر وقمة المشاميش قبل مغادرة مغنية الذي لقى فيها المكتب الغربي أمر نقله على سيدي بوجنان.

---

[1] لقد تم تغيير في دائرة نمور بحذفه، وبالجنوب لسبدوا بتمديده واصبح ملحقة للعريشة، وفيها القبائل الجزائرية المجاورة للحدود كالتالي:
اصبحت دائرة لالة مغنية عام 1894 تتضمن القبائل التالية: -بني منقوش التحاته، عطية، مسيردة وعشاش الذين كانوا بدائرة نمور بعام 1866، بني واسين، بني بوسعيد بدائرة لالة مغنية، وبني سنوس الخميس مع أولاد انهار تابعين إلى دائرة سبدوا في حين أولاد انهار اصبحت تابعة لملحقة العريشة في عام 1894.ينظر المخطط رقم... ب ص....

[2] ينظر رسم وادي رورربان والتفاصيل التي توضح الصورة الطبوغرافية المفصلة لجوانبه:

Marteniere;region limitrophe;T1;p 51-53 :

3- وناحية تموز بعد جولة بوتان الذي غادر بني درار منطقة العشائش والتي قبل التسوية بها بني سناسن.

4- وحول منطقة تلا في الناحيتين بحوالي 5 كلم بالغرب من سيدي بوجنان[1].

وبعد التسوية الأخيرة التي وصلت الى المنطقة، وتحديد حدودها عبر طريق بني سناسن الى عجرود ،ريروس، لناميش وعبدور، جبل بيرو سيدي بهليل والرأس الأعوج، وعليه بدا تراجع دواوير المغاربة على الخط وطرد من المنطقة بني درار بالقوة [2].

-**أولاد نهار وسهل مسيون:** في منطقة سهل مسيون الذي طرح الأشكال حوله ونوقش اشكالها بين أولاد نهار وبني حمليل بني عامر 1874-1875، وبإعلانهم عام 1877 بان الموضوع متعلق بسهل مسيون لأولاد نهار، ويطرح رسم جديد للخط الحدودي بعد تدخل السلطة الاستعمارية وعامل وجدة لفض النزاع بينهما مؤقتا، ومنها قام الأخير بتثبيت خط يحد بني حمليل في حافة تنتهي بتريشات ناحية المغرب، أما ناحية أولاد نهار حسب الاتفاقية فيمر الخط على حافة المشاميش، وحافة عين كليب بترك كل السهل لمسيون بالغرب، وعليه قام الحاكم العام بترك المنطقة المعينة مستقلة إلى غاية نهاية النزاع.

ومن هذا الحدث بدأ الاعتراف بالحدود ناحية دائرة سبدوا[3]بعد متابعة ومعاينة الملكية بدائرة سبدوا وبعد التحقيق بالجزائر والمغرب جول صحة عقود الملكية الموجودة بالحدود، و لم يسجل أي اعتراض من قبل القبائل الحدودية في ما بين سيدي عيسى وثنية الساسي فبقيت حسب

---

[1] ينظر:

:L.Vionot ,les menace des ouled sid cheikh contre le tell et de s dangers de leur intrigue au Maroc R.A , 1er et 2em trimestre1920 p62.

[2] كانت التسوية كالتالي: ينظر. وهذه المناطق الحرة محددة بالطريقة التالية: الاولى بدراع الدوم، الراس الاعوج، حوش سيدي بهليل وجبل بيرو الثانية بجرف البارود، زوج بغال والنقطتين المعنيتين من قبل الجزائر والمغاربة، كركور سيدي حمزة.الثالثة: تضم مابين طريق زاهر ووجدة والمساحة في اسفل وادي روبان وعرفت هذه الاتفاقية باسم التسوية المؤقتة (مودريس فيفوندي) modus vivendi لعام 1874

[3] ينظر نفسه، ص 93.

اتفاقية لالة مغنية[1]، وبعد المعاينة والتحقيق في الملكية المحددة من البحر حتى رأس العيون بمجرى وادي كيس والتي سجل فيها اعتراض الملاك الخواص.

القبائل بين الحدود وملوية:

تتواجد قبائل بين المنطقة التي وضعت تحت سلطة المغبر الأقصى هي تاريخيا تابعة للجزائر حسب ما قيل في الاتفاقية ملوية كما سبق الإشارة، أولاد زيرار، أهل الرمان، "بني قشات"، بني اوجيل، "اهداوين"، أولاد عامر وأولاد بختي، الأخيرتين كقبلتين بربريتين يتحدثون الشلحة تابعين لقايد بوزقو، وتحت تأثير شيخ المرابط سي حمودة الذي يقطن بتقفايت على وادي "زا"، اي عند أولاد بختي (البخايتة) وهم من نفس الأصل مع بني لالة[2].

-أولاد عامر: يسكنون بأسفل الجبل عامر، لهم قوة قدرت ب50 فارس و1000 مقاتل، بوسط البلاد مقر المقام سيد عي بن سما، وإلى جانبه السوق الأسبوعي، كما يوجد على جانبهم أولاد المهدي بالجناح الأساسي لوادي "زا" وهم بقوة 200 بندقية(20 فارس 200 مقاتل)، وبني أوزار بالضفة اليسرى، وبني شسال البيضاء بالضفة اليسرى ل"زا" بقوة 70 مقاتل، وتنقسم إلى ثلاث فروع، أولاد جريس، ايرمان، زاوية سي المهدي بن درقاوي، اما بني كولال فتحتل الضفتين لوادي "زا" بالتمركز على الضفة اليسرى[3].

-الكرارمة: كما نجد على طول وادي "زا" من قصبة كولا حتى مخيمات بني أوكيل، وهي منطقة غنية بالمياه الصالحة للسقي بالإضافة إلى دار الشيخ الشاوي، دار القايد لتاورين (قصبة مولا اسما عين).

-بني لالة: المقيمون بشرق بني بوزقو وجنوب الزكارة في السهل والجبال، المنطقة التي كان بها خربا بيت قديم، تعرف بقصبة هجار قنفود، وهي مقسمة لثلاث فروع، بني لالة الشراقة، رعرابة

---

[1] ينظر نص التفافية باللغة العربية الموجودة في أرشيف الفرنسي بعنوان المعاهدة الواقعة في لالة مغنية بين الدولتين الفرنسوية والمغربية يوم 18مارس 1845، الممثلة بمندوبي الدولتين: : Aix Provence 30H15 n2 traite de 1845 ;arabe

[2] يشير "أردوين "الفرنسي لسكان المنطقة المحاذية على أنهم قبائل بربرية مقسمين إلى فرقتين أساسيتين ترارة وبني سناسن فالأولى مقسمة لعدة تقسيمات مكونين تقريبا البلدية المختلطة بندرومة. والثانية موزعة على عدة قبائل عطية ز بني منقوش وكلاهما اعترفوا بالسلطة في إقليم الجزائر. أما بين السلسلة المحاذية وخط تقسيم المياه البحرية والصحراوية سكان القبائل العربية معينون بإسم عان أنقاد ويسمون بالجزائر أولاد رياح دوي يحي، الجويدات والمعازيز.. إلخ.... وفي عمالة وجدة أولاد أحمد بن إبراهيم وبني بوزبو، وكلهم تربطهم العلاقة الدموية ومفصولون بحدود وهمية. وعلى ضوء هذا يستنتج الكاتب نفسه أن الرسم من ناحية العرق فالحدود التاريخية خطأ، ومن الناحية الجغرافية ليس لها قيمة وهذه الأخيرة تأكدت في البلاد نتيجة الاعتراضات ناحية الصفة اليسرى للتافنة.

[3] ينظر جدول استعلام إحصائي حول القبائل بين ملوية والحدود، نفس المرجع ص 170. وينظر، عن أولاد عامر، أولاد بختي، أولاد المهدي، بني عوارة، بني شبال، بني كولال، .Capitaine de Breuille et lit de Beaufort ;1893

سفاسف، معروفين برفضهم لكل سلطة أجنبية، يسكنون الجبال بالجنوب من زكارة وبالشمال المحايا وحتى رأس العين وبين مطه اصبحوا أعداء لفرنسا في عام 1893.

-الزكارة: كما نجد بها سوق خاص بالحلفة اتجاه عيون سيدي ملوك، وجدة وسغرو عند بني سناسن ولالة مغنية وهم خدام مرابط القانادسة وسيد احمد بن يوسف ومولاي الطيب بالخصوص[1].

-ابني مطهر: هم عرب يسكنون مع المحايا من أصل رنانمة لوادي الساورة منذ القدم، غادروا الجنوب لإخوانهم نحو الشمال، على وادي الأرجم بفرقتين، الأولى بمنطقتي رأس الماء والمرحو المكونة لبني مطهر حاليا ملحقة سعيدة، بين ما الثانية استقرت على وادي الشارف مكونتا قصبة رأس العين والأخيرة تبعت للجزائر. يحد مجالهم خنق العدة أقصى غرب الشط عربي أوقلت سدرة رأس العين، اين يوجد المرعى لرأس العين تابعين للمرابط قنادسة (الزيانية)[2].

المحايا: عرب مقسمين إلى ثلاث محايا الوسط، أولاد بركة والعشاش، من أصل قبيلة عبر الهلاليين فرع الطبجي حولهم حاكم تلمسان في عهد يغموراسن مع جيرانهم الحميان الى تلك المنطقة.

1- **أولاد مبارك:** – من أصل أولاد جرير، الرحامنة لدوي منيع.-أولاد خليفة القادمين من قنادسة.-أولاد معمر القادمين من بربر المغرب.

2- **العشاش:** ينقسمون بدورهم إلى ثلاث: -2-1-: -أولاد سليمان وفيها أولاد الحاج الذين يقطنون أعالي ملوية.

2-2: **السواكر:** القادمين من بني عامر البرقبلة المقيمة بنواحي سيد بلعباس.

2-3 **أولاد براز:** القادمين من تافيلالت.

2-4**المحايا:** مجال يمتد من الدهرة حتى سهل انكاد، يملكون اراضي سيد موسى بن عبد اللاي دون استغلالها، نظرا للعداء الذي كان بالنواحي لتلك الأرض، وباستغلال نواحي رأس العين لابني مطهر وتويليومسيون بسبب نقاط المياه.

---

[1] ينظر جدول إحصائي للقبيلة زكارة، نفس المرجع، ص 177.

[2] ينظر جدول إحصاء قبيلة بني مطهر، نفس المرجع، ص 179.

مطلب الرسم الحدودي الجنوبية ثنية الساسي –بيضا:

تقرير آلبار قريفي":

بتلخيصه خبايا اتفاقية 1845 وإشارته إلى دور "مالذي نوه إلى مسألة الحدود في منطقة الجنوب الغربي للجزائر المنصوص عنها في المادة 4، والتي منذ تلك الفترة بقيت عالقة رغم طرح مراجعتها دون أن تلقي عليها السلطة الاستعمارية نظرة، مؤكد تركه للسلطان حرية تعديل عام 1892.

-وبمناسبة زيارة ممثل فرنسا "م.لوكونت أومبنيي" إلى فاس، وحينها اقترح اجتماع للجنة دولية لمراجعة الرسم التي كانت فرنسا تنحصر فيها على التلاعبات التي وضعها المغرب فيها[1].

-بعد تلك الضغوطات القبيلة نتيجة الأحداث السابقة والوضع السياسي للمغرب الأقصى استجابت السلطة الاستعمارية على طلبات التظلمات في عدة مرات، لضرورة إعادة رسم الحدود بين الجزائر- المغرب، في المناطق التي عرفت معارضة أو عدم توافق الرسم مع المعطيات الميدانية، من أجل فرض الراحة الضرورية بعد تطبيق القرارات، وبقبول الإصلاح المفروض من قبل السلطة المجاورة وبالوسائل المتوفرة أثناء الحركة الفعلية بالمناطق البعيدة، بتسوية ثانية لوضعية الخط بين القبائل المجاورة للحدود[2].

فتمت التسوية عكس الحدود الطبيعية التي كانت على أساس نهر ملوية بالشمال الأطلسي ووادي "زيس" بالجنوب، يعتبر خلوية خط ميثالي فاصل بين البلدين، فتأتي الحدود التي لا تلتقي بعوائق طبيعية وفيها قام الاستعمار برسم بوحدة القبائل، مثل ترك إيش وفجيج للمغرب أن يرأس طريق توات عبر وادي غير[3].

---

(1) ينظر:

R.J.Frisch ; le maroc Geographie-Oraganisation politique ;paris ed Ernest leroux ;1895 ;p74-85.

(2) يظهر أن السلطة الاستعمارية لم يكن لها متخصر في منح المغرب الأقصى أراضي اثبتت التحقيقات والوثائق التي تحصلت عليه، وامام رفض الجزائريين التخلي عن اراضيهم مجبرين، ، ليس ذلك من طيبة الاستعمار بقدر تحالف السلطتين فب المنطقة على حصار الجزائريين، بسب نظرة اتفاقية المغرب مع بيجو أنهم قطاع طرق وخارجيين عن القانون. ينظر:

- Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;p150-153.

(3) ينظر مخطط رقم 156، la Martinière ;document T2. P 534

وبناء على المادة الرابعة من اتفاقية1845[1]، التي نوهت إلى أن الحدود بعد ثنية الساسي إلى نهاية الحدود المغربية غير ضرورية لرسم حدود كونها أرض غير زراعية، ورفضها حصر القبائل الرحل إلى أي بلد حميان الجمبية، أولاد سيد الشيخ الغرابة التي وضعت تحت المغرب وأولاد سيد الشيخ الشراقة إلى الجزائر[2].

كما قامت في المادة الخامسة الاشارة إلى منطقة القصور الخاصة بالمغرب (إيش، فجيج التي هي خاصة بالجزائر، عين الصفرة، عسلة، تيوت، السلالين، البيوض، بوسمغون والمغارة (اثنين) شرق شمال عين الصفرة، لم يكن مكتوبين ودون تحديد مما ترك مجال احتجاجات عديدة[3].

أما المادة السادسة منها الخاصة ببلاد الجنوب التي رسمت الحدود بقصور المنطقتين دون مراعات انعدام المياه بها، وغير فاصلة للصحراء بمعني الكلمة ليبقي الرسم غير موضح فيها، مع منح حرية المسار في اتجاه بالجنوب واختيار حكم دولة يريدونها، اذ بقيت قبائل المغرب تتحرك للرعي ناحية جيروفيل (البيض)، الاغواط وبسكرة، ونفس التحرك بالنسبة للقبيلة الجزائرية حتى سواحل الأطلنطي مما استدعى تحديد نهاية الجهتين.

وعليه رسم خط في ناحية الخريطة الموثقة منطلقا من ثنية الساسي باتجاه مستقيم جنوبا عبر اسلم ليقسم الشط الغربي إلى أن يصل إلى جبل القطار، مارا على وادي عين سفيسفة، برسم قوس دائري حول قصور إيش[4]وفجيج، ليصل إلى وادي "زوسفانة" موازية لـــ 32^0.

---

[1] ينظر نص المادة الرابعة: الناصة على: -"ومن ثنية الساسي ليس ضروريا تحديد، بما انها ارض لا تزرع".

[2] ينظر: اتفاقية فرسا المغرب الأقصى لعام 1845. بندها الخامس. بحيث لم تقتنع فرنسا حينها بترقيم القبائل الرحل التي بقيت في كل حكومة، حميان وأولاد سيد الشيخ، وبقيت دون تسجيل في وضعية غير محددة، والتي كانت في فترة ثورة بوعمامة تشكل خطر على الدولتين، ولكن الوثيقة الفرنسية تعبر عنها بالاحتجاجات، ودون أن نجد من المغرب أي رد حين كان المسلمون يثنون تحت التقتيل والمطاردة من قبل الاستدمار الفرنسي، والوثائق التي يعلل به المغرب مدافعا عن فجيج لا تثبت أي دليل تارخي ولا قانوني، ولا حتى اعتراض من قبل المغرب اثناء الترسيم آنذاك. ولعل الدافع الاساسي هو ارتباط مياه أعالي ملوية بكولمب بشار وغيير ووادي آيت عيسى، ينظر:

Bernard(Lt-A)M les routes vers la Moulouya(B.S.G. et arciologie ;Oran ;XXX.1910 ;p69-76.

[3] ينظر:

Capitaine MESICER monographie de territoire dan d' Ain sefra ou vinprins du teritoir Ain- sefra cote A.O.M.B.4093.

[4] أن ايش يسكنها قبائل عربية يسمون تابعين لحميان الغرابة بمنطقة الهضبة العليا للسلسلة الحدودية بالجنوب، يملكون قصور وواحات بالمغرب وهي نفس الظاهرة التي كانت منتشرة بكثير في ظل السلطة الاسلامية سابقا. فرع من قبلة عمور أو" أحمور" اخوة القبائل بالجزائر، يمارسون الزراعة ويطلق عليهم اسم الجبال شليف وجدي(معروفين بتربية الحيوانات، أو الجمالة أي تربية الجمال)، وقصورهم هي امتدا للقصور بالمنطقة الجزائرية اتجاه البيض، عسلة، الشلالات

نقد الفرنسيين للحدود:

عن تأجيل خط الحدود ابعد في المغرب نتيجة المقاومة بحكم استرجاع ما أخذ بنهر ملوية التي كانت تتواجد عموديا نحو الأطلس الكبير، وبهذه الطريقة تم القضاء على الثورة بالمنطقة وضم قبائل جزائرية إلى المغرب، وهو التصحيح الذي أقترح من قبل وهو الشرعي، لأن الحدود التي بنيت عام 1845 كانت متناقضة مع التقاليد التاريخية والتي كان المفروض الارتكاز عليها باتفاق مشترك[1].

وهذا الفصل الطبيعي بنهر ملوية قد استخدم في العصور الوسطى أثناء السلطة البربرية، وسلطة فاس وتلمسان بنفس الحد، والموروث عن العهد الروماني بين موريتانيا الطنجية المرتبطة إداريا بإسبانيا، وموريتانيا القيصرية المرتبطة بقنصل افريقيا[2]، بحدود مشتركة(مالغا، حاليا ملوية، وطريق "انتوس")، وهو الخط الذي نوقش وقتها من قبل "بتوليمي" و"بوميونيوس" حاكم ميلة[3].

كما عبر عنه ليون الإفريقي بان حدود تلمسان تنتهي في المنطقة عموديا عند وادي "زا" كما هو الحال بملوية، كما أكدها المسافر الاسباني "مارمول" عام 1550[4]، بحيث يشير إلى الحدود

الفواقة والتحاتة التي كان بينهما جدار بجنوب الحديقة، ومعرفون بتبعيهم السلطة الدينية لأولاد سيد الشيخ. وان الرسم الذي تم بتركهم خارج الحدود الجزائرية، قام على اساس رفضهم دفع الضرائب منذ القدم للطرفين سواء لفاس أو الجزائر. ونظرا للظروف الطبيعية وتسلط المجاعة عليهم فترك الاستعمار المنطقة إلى المغرب وليس كإجراء تنظيمي كما يصور الاستعمار دوره التحضيري، وقد أقر في مراحل بأخطاء التقدير القبلي بالمنطقة الحدودية. ينظر تقري شونزي، نفس المرجع:

H.M.P-la Martinière ;N.Lacroix; Document pour srevire à l'étude du nord- Africain ;t1 ;Region limitrophes de la frontière Algérienne-le rif -les Djebala;t 1 ; p321-325.G.G. de l'Algérie;Service de affaires Indigéne;و Elisée Reches ;Nouvelle géographies universelle ;la Terre et les Homes ;géographie de l'Afrique; septemriéle ;2em Partie ;Tripolitain ;Tunis-Alger-Maroc Sahara ;Txi;librerie ; Hachette ;1886;p36. R,p587

(1) ينظر:

Camille Sabatier.Touat Sahara etb Soudan ;Etudes géographie ;Politique ;Economique ;p57-59.

(2) ينظر:

Girard capitaine ;2tude sur le Maroc ;paris librairie militaire ;1904 ;pp78-83.

(3) ينظر:

Nora Yahiaoui ;confins occidentaux de la Maurétanie césarienne ;sujet de doctora ;2003.p17.et p116-118.: Jon lion l'africain , description du l' Afrique trace partie de mande adite ; Scheffer 1898 ;p 13 /و

(4) ينظر: مارمول كربخال، إفريقيا، ترجمة محمد حاجي، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والأليف، دار المعارف للنشر والتوزيع، ج1، الرباط1984.

التي كانت تصل إلى منطقة "أبوم" بتافيلالت مكونتا بحيرة الصحراء، وهي النظرة التي أسست عليها تركيبة الواحات الكبرى بمنطقة توات[1].

لذا قامت السلطة الاستعمارية بتغيير الرسم الحدودي حسب قوة المقاومة بين الجارتين بدون تسجيل بقاء سلطة فاس غرب نهر ملوية، وحتى أثناء فشل السلطة بتلمسان بالتراجع من نهر ملوية إلى التافنة، وفيها سجل بقاء سكان المنطقة خارج السلطة بفاس.

طرح وطبوغرافية الحدود:

فإن حدود 1845غير منطقية بالمرة نظرا للامتدادات الجبلية ومرور الحدود بجبل ترارة أين يوجد رقبات كممرات إلى وادي التافنة، ورسم خط بعد ترك وادي "كيس" المجتاز للكتلة الصلبة المرتفعة في ضغط مشكلا امتداد ذراع الدوم أسفل جبل "بيران" ومنه امتداد جبل "بني سناسن" الذي ينتهي على ملوية بسيد بوبكر.

تكون جبال ترارة في الجنوب جزء من السلسلة المتتالية في توازي بـــ"النقرب" والمعروفة بجبال تلمسان ويقسم هذه السلسلة المنعرجة عموما خط الحدود حتى ثنية الساسي، بجبال أساسية مثل "بني سنوس" وحاشية سيدي جابر الموجود في أقصى الطرف الغربي للجبال المنفصلة عن الضفة اليمنى بوادي "زا"، نحو سهل أنكاد منتهيتا بالتساوي على نهر ملوية عند قصبة مولاي إسماعيل في قسم وادي "زا"، ومتفرع بمركب ليصل إلى منطقة "قرسيف" ومنه الى ملوية.

وعليه جاء الرسم الحدودي غير منظم بسبب عدم ارتكازه على الخط الطبيعي في ناحية المغرب الممتد على حدود ملوية، خاصة نظام "علم الجبال" و"علم وصف المياه" في الكتلة المرتفعة بترارة شمالا وجبل تلمسان جنوبا، مما جعل السلطة الاستعمارية تعترف بارتكابها خطأ في تقدير الخط الذي قطع تركيبة قبائل المنطقة، والقبول به ليكون فاصل بين البلدين.

[1] ينظر: نفسه، 165-201.

منطقة سلسلة تريغة– بني سناس –جبل ترارة وادي زا:

كما هو الحال في جبل "ترارة" بما فيها السهل الغني بمنطقة "تريغة" الممتد بين سلسلة "بني سناس" والبحر وتواجد سكان لقبائل بربرية التي تنتمي إلى العائلتين الكبيرتين الأولى بالترارة المركبة من عدة عروش تحتل تقريبا كل الاقاليم القديمة الملحقة بدائرة نمور، والثانية ببني سناسن التي يقطن سكانها في أكبر جزء من سهل "التريفة" بالسلسلة الحبلية المحاذية بفرعيها "العطية" و"بني منقوش" واللتان ضمتا إلى إقليم الجزائر بعد اعترافهم بالسلطة الفرنسية.

جبل ترارة – وادي "زا": وفي بأسفل الجبل جنوبا الممتد من ترارة حتى وادي "زا" بما فيه سهل الانكاد بقبائل عربية باسم عائلي أنكاد، والذين يمثلون رقم الاول بالإقليم الجزائري، أولاد رياح ودوي يحي، الجويدات والمعازيز. وبالرقم الثاني في عمالة وجدة الزكارة، وأولاد أحمد بن إبراهيم، المزاوير وأولاد بوزقود...الخ، إلا أن هذه القبائل بفروعها شعب موحد برابط دموي واحد، لكن وجدو أنفسهم مفصولين بخط رسم حدودي فاصل بينهم، ودون توقف الحركة الحميمية بين العائلات.

وفي الخط بين وادي "زا" بقصور مشكلا أرضية مسار لقبيلة الرحل حميان الشراقة وحميان الجنبة كإخوة لقبائل بالمغرب [1]، والتي كان من المفروض جمعهم في سلطة واحدة، ونتيجة ذلك التقسيم أصبح سكان المنطقة يتلاعبون باستعمال ختم السلطة للتهرب الضريبي حسب المعاينة الفرنسية، كما شكلت مقاومة أولاد سيد الشيخ صعوبة أمنية في متابعتها و لم تستطيع التحكم فيها إلا بتوزيعهما على المغرب أو الجزائرية.

وعلى ضوء المقاومة المتكررة الجزائرية في المنطقة من قبل أولاد سيد الشيخ، مما ترك واحات فجيج مكان مفصول بوضعها خارج الحدود الجزائرية، وبناء معلم رئيسي لقطع الطرق والتي كان من المفروض استرجاعها دون حاجة إلى حراسة المنطقة الحدودية، مع الرغبة في التوجه نحو

[1] هذه القبيلتين يتزلان من قبيلة قوية تجمع بين حميان الجنبة وأولاد سيد الشيخ الغرابة التابعين للسلطة المغربية، أما حميان الشراقة وأولاد سيد الشيخ الشراقة التابعين للسلطة الجزائرية.، ينظر المرجع نفسه، كما اشارت اليهم المادة الرابعة في اتفاقية التحديد، ينظر السابق،

le sud Algérien et les région limitrophes-Fuigig-l' oued Guir -l'oued Soura T2.p214.

السودان([1])، وإعطاء الحدود الجديدة قيمة عسكرية لذا أتخذ الرسم الشكل الذي لم يتبعه اعتراض كونه متوافق والطبيعة الطبوغرافية بطريقة مهمة[2].

وفي شمال الأطلس الذي كان من المفروض أن يبنى على ما كان عليه نهر ملوية حسب نص احترام الحدود التاريخية، أي من نقطة ارتباط الحدود السابقة بالنقطة الاستراتيجية لنقطة المخزن الموجودة غير بعيد عن مصدر نهر ملوية، في أسفل "جبل العيشى" وفي النقطة بطريقة صعبة إلى فاس على أرض تافيلالت، ونحو الضفة لوادي "غير"، وانطلاقا من القصبة التي تتبع الحدود مرورا ب"تبزين بارتا" ليترل بعدها لوادي غير، ويصل في الأخير إلى وادي مساورة الذي يمثل طريق القوافل المؤدية إلى توات بالجنوب الجزائري ومنها إلى السودان.

ثم بعد ذلك تأتي الحدود الجنوبية التي نتجت عن إجراء أمني جنوب المغرب بالصحراء الغربية، من قبل الفرنسيين والإسبان، والتي عبر فيها دون تعديل بالمصطلح المترجم بالفرنسية بتعبير" مكتوب ربي".لتبقى المنطقة ناحية الساورة مهددة للوجود الاستعماري بواحاتها[3]، وتوات قورارة لمرحلة اخرى.

طبيعة النقاط الحدودية بني سمير–جبل ماير–غرب القصور – القنادسة

اختلاف التركيبة الطبيعية: بحيث تتميز هذه المنطقة باختلاف جذري من حيث التنظير والتطبيق. المنطقة المغربية، فنجده في مستوى الارتفاع الفاصل بمنطقة فجيج، ومسارها الذي يتبع الأطلس الصحراوي من الشرق إلى الغرب بالدخول إلى فجيج بالأطلس لذا يجب وصف طبعي. يلعب امتداد الأطلس الصحراوي في اتجاه الغرب حتى المحيط دورا كبير، لذا رسمت الحدود في المنطقة

---

[1] ينظر:

Camille Sabatier.Touat Sahara etb Soudan ;Etudes géographie ;Politique ;Economique ;p ; 68-70.

[2] ينظر الخريطة المبينة الطرق الرئيسية عبر الأطلس والطرق الجهوية: في مرجع مغربي: المواجهة المغربية الفرنسية 1881-1912، بحيث تولي الاهمية التجارية بالمناطق الجزائرية اكثر منها المناطق المغربية، وهي خريطة ذات طرح مدعم للأسطورة التاريخية (في جزئها الغرب الجزائري –المغبر الكبير).ينظر: يحي بوعزيز، تاريخ افريقيا الغربية الاسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى القرن العشرين، دار هوما، 2001، ص 45

[3] ينظر:المرجع السابق

Document pour srevire A l'étude du nord-ouest Africain.94-93 ص ص

على أسس جيولوجية[1]، أما من الناحية التطبيقية للأهمية الاقتصادية بدخول نظام جديد حين تصطدم بأعالي "زوسفانة"، ومنه نظام القوافل بدخولها في قطيعة جيولوجية بين جبلين أصلية من ناحية زوسفانة، "جبل مايز" شرق المغرب عبر ضفة واد مستقيم، وجبل بني سمير في الضفة اليسرى بالجزائر. فالمايز يتميز بأرضية كلسية جيرية وهذا بالمعيار الجيوغرافي كونه متكون على شكل صحن صخري [2].

جبل بني سمير: فهو عبارة عن هضبة طينية مسطحة، ومنتهية بحدود مدببة في كل النواحي، نتيجة فعل نحت مياه الواد في قلب الهضبة تاركا باب واحد فقط من ناحية الجدول في اسفل الجبل، ومحاذة الخط الجبلين حافة الوادي بارتفاع مشترك حوالي 200متر، وينسب إلى أقوى قبيلة وقفت الند إلى القوة الاستعمارية منذ عام 1900-1910، حين ما طرحت اشكالية رسم الحدود المغربية، وذلك للارتباط التاريخي القبلي التابعة الجزائرية بأولاد عمور (جبل عمور المسمى على اسم القبيلة) وكامتداد طبيعي لجبل بني سمير إلى جبل عمور، ممثلا بذلك قاعدة في المنطقة[3].

-جبل مايز: بالنسبة لهذا الجبل يعتبر تجانس فقط مع الأطلس الصحراوي الجزائري على طول الخط من "زوسفانة" حتى "قابس"، ولكونه يختلف في تركيبته الجيولوجية عن جبال الجزائر باحتوائه قشرة جيولوجية قديمة جدا ولا تتصل بزوسفانة إلا بنتوءات معزولة، وكون التركيبة الجيولوجية للأطلس الصحراوي المكونة بصخور طباشيرية جديدة، كما يلاحظ الاختلاف في بنية جبل بوعرفة الذي يلامس ناحية "تيقري"، فهو أكبر ومفاجئ بين أعالي الأطلس المغربي بطول

---

[1] ينظر خريطة جيولوجية للصحراء الجزائرية تحت رقم 135، المرجع السابق:

Document pour étudie nord-africain ; p 851.

[2] ينظر:

document sur le nord –ouest Africain ;T 2 p 312.

[3] ينظر:

E.F.Goutier: Nouvelle station de gravures rupestres nord-Africaines dans l'anthropologie.1917 ;p 213.

4000 متر[1] عن الأطلس الصحراوي الجزائري لا يتجاوز 2000متر، مما يثبت فترات تكوينها وحتى برفض الطرح ذاته فإنه على الأقل تبرير منطقي للتمييز بين المنطقتين المحددتين بمجرد النظر إليها[2].

كما قام الاستعمار بالاطلاع على تاريخ المنطقة لعقد اتفاقية تجارية من قبل الجنرال (لمورسيار) قائد أوكيران بنيت اتفاقية دبلوماسية اعترفت بالحقوق الجزائرية (الغربية) بالقصور وعلى بعض القبائل بسبب ضمان الوضعية الفرنسية بالمنطقة وكذلك مساندة سكان المنطقة للأمير عبد القادر، ونظرا للاعتبارات السياسية التي فرضت تغير المخطط الأول الذي كان يقتصر على الهضاب العليا (الخاص بالحميان [3]والاهتمام بستيتن (الترافي – مكنة لعرارة) [4].

ولكن في الجنوب ينطلق الخط من هضاب الحمادة– كبيرة وواسعة بوادي رملي يبدأ في جنوب الواحة الشمالية لحمادة القنادسة، والمنطقة الوسيطة بما فيها بين جبال جلاليل، حوانت ودوق، حتى واد تلزاز جنوب بوكاسي ووادي "زيس" غرب "مدعزة" كمنطقة جبلية مقطوعة دائما بواسطة سهل موازي، حسب قواعد علم الجبال للنظام العام للأطلس الصحراوي الذي يمتد غربا من جبال قصور وجبل عمور[5].

وهذه السلسلة تظهر بتطور معتبر لمستوى اقل ارتفاع على الإستبس مشكلتا فرق واضح لروابطه، وأكثر تخفيف في أقصى الغرب (ايت أزدك) بشمال تافيلالت، وتزداد ترتيبا متدرج في الاتجاهين نحو الشرق وبلاد فجيج عبر جبال (مزي معيز، حائط الجبل)[6].

---

[1] ينظر:

Léon Nicolas Godard ; description et Histoire du Maroc ;paris ;éd CH ;Tanera ;1860 ;p 43.

[2] ان علم الجيولوجيا يساعد على وصف البلادكان ضروري في مثل المناطق الصحراوية بالخصوص، نظرا لتوزيع نقاط المياه، وتدقق تقنيا الاجراءات المساعدة على التحديد والتصنيف للتركيبة الجيولوجية للمنطقة المراد رسمها.، ينظر المرجع:

M.TH. Steeg ; G.G.de l'Algérie les Territoires du sud de l'Algérie ;5^{em} partie. Programme d'Action Economique pou une période de dix année a partir de 1930 ;Alger.p33.

[3] لقد اشار الجنرال شونزي في تقريه عام 1870 عن تحركات الحميان، في خط المياه المتتابع في النقاط التالية: – ماقورة، العريشة، تايرزيزة، كرسوطة، رأس الماء بالشمال وبالجبال للقصور.بالجنوب في بوقرن، فكارين، والنعامة بالشرق، وبالغرب في مسكرة، منقوب، قلول والعنبة. ينظر،

pour srevire à l'étude du nord-ouest Africain ;t 3.p p 194-195. H,M.P.de la Martinien ; document

[4] ينظر: المرجع نفسه:

.H.M.P.de la Martinière .Document Ron servir à l'étude du nord- ouest.p172 .

[5] ينظر المرجع نفسه ص p176-

[6] ينظر:

ومن الشمال لبلوغ احد ذروة جبل العابد، قبل اجتياز عبر ثنية الساسي لأخر منعرج في المنطقة التلية في الوسط وبالغرب بانتهاء بعض الروابط الضعيفة في الهضاب العليا ناحية الشرق، وتنفصل بالجنوب فقط بمسحة غير واضحة لخطوط واسعة تتسبب في فصل الشط (الشط الغربي وشط التيقري)، ويسيطر بمخطط بعيدا لسلسلة صور الترنجات، بجبال عنتر، قطار والدوق.

الشط الغربي:

يمثل شطري بشط المحايا وشط الحميان ومن ناحية ظهور القبائل عمور الشرفة وأولاد سيد التاج للرعي بالجزائر بين ثنية وفجيج بضم حميان. بعد 17 أوت 1857 بموجب قرار المارشال فيون وزير الحرب، وبعد سنوات ضمت أولاد سيد احمد المجدوب إلى حميان الجمبة في عام 1870 في دائرة جبر يفيل (البيض).بحيث ضمت أولاد منصور عام 1871 عن أولاد خليق المكونة لقبيلة المنفصلة هي الاخرى عن الشفاعة، وقبل سيطرة الاستعمار كانت "الرياطة" مكونة من فرعين على الرغم من تميزها بعدم وجود مصالح مشتركة أو رابط دموي بينهما إلا أن الاستعمار وحد أولاد احمد وأولاد مسعود تحت حاكم واحد. في حين بقيت حميان الجمبة بقيت للمغرب في الاول[1]، سيما الشفاعة التي كانت معروفة بالجزائر تحت السلطة الفرنسية وبقيت الأولى بعد الاتفاقية إلى الجزائر، وتقيم بالرعي حتى طريق نواحي البيض.

.حميان الشراقة: المكونة من القبائل التالية: أولاد رياد، الرزانية والتراقي المكونة من الفروع التالية: أولاد عبد الكريم، الدراقة، أولاد معلة، أولاد يرور وعكرمة، وكلهم بدائرة البيض ما عدا الرزانية وضعت تحت ملحقة سعيدة[2].

Emile F. Gautier: Rapporte sur une mission géologique et géographique dans la région Figuige. Annel de geogr.1905-T14 N 74.pp 144-166.

[1] ينظر:

R.J.Frisch ; le Maroc Géographie- Organisation politique ;p p350-367.

[2] – تنقسم الحميان الى ثلاث [1] شعاعة [2] جمبة [3] وبني عقبة [1] مكونة عكرمة، أولاد منصورة بكركرة، بني مطرف [2] أولاد سرور المراولية سندان مقان أولاد مبارك، رياطة التي به بها فرع ثالث المكون من أولاد تومي، أولاد فارس والفراهدة، كما يشير تقرير الجنرال متونزي المؤرخ في 1870 تعين حدود إقليم الحميان وتحديد مجال حركتهم بالشمال الممتدة حسب خط الماء المتتالي عبر النقاط: المفورة العرشة التيارزيزة، كرسوط، رأس الماء.

وبجبال القصور لبوقرن، فكارين ونعامة بالشرق في الجنوب، أما بالغرب مسكسة متقوب، قلول والنبعة وبخصوص الشفعة الممتدة بإقليم على طول الحدود أين مجال رعيهم بالصيف من تايرزيزة إلى مقورة، واقامتهم مخازن بالمغرارين (مفردها مغرار)بعين سفيسفة انطلاقا من عين الصفرة، ولهم علاقة بالقبائل تلمسان عبر طرق سبدوا والجنبة القاطنين عادتهم بالشرق والأوائل من المخيمين بالصيف على مياه كرسوطة ورأس الماء[1].

ولهم تأثير يمتد بالهضاب العليا حتى الدايا بتفضيل الاحتكاك في الشطوط والحسيان بالمناطق الغربية في الشط الشرقي، شاملتا منطقة الفكارين، مشرية والنعامة، واضعين مخازنهم بعسلة، تيوت وعين الصغيرة. لكن بعد احتلال عين الصفرة 1880 نهائيا، نقل الحميان مخازنهم من شفاعة إلى عين سفيسفة ومن عين الصفرة تيوت والجمبة (المحاذية) إلى تيوت عسلة، عين الصفرة ومغرار التحتاني[2].

كما سجل على الحميان في عهد الأتراك دفع اللزمة أو الغرامة مقابل زرعهم بالتال، ومساندتهم مقاومة الأمير عبد القادر حتى أواخر أيامه، ونتيجة العلاقة التاريخية بحميان الغرابة[3] وبقاء الحميان في عداء للفرنسيين حتى بعد انتهاء المقاومة نتيجة هجومات الجنرالين "كافينياك" و"رونو" 1847 للقصور، ومحل غزو الجنرال "ماك ماهون" عليهم بشهر جوان عام 1848[4].

---

(1) ينظر:

H.M.P.de la Martinière Document pour servir à l'étude ;t 3 ;p 350

(2)- نتيجة الضرورة السياسية والإدارية الرحل وجدت أن ينقسم لفرقتين بالنسبة للهضاب العليا الحميان وبالنسبة للقصور قبلية عمور وفرعين صغيرين الشرفة وأولاد بنية التاج.حميان الغرابة. بعد احتلال عين الصفرة عام 1881، ابيحيبتاعون بنفس الطريقة، الشفعة، عين سفيسفة، عين الصفرة وتيوت. ينظر: نفسه:

H.M.P.de la Martinière Document pour servir à l'étude.p211.

(3)ووضع أغا عليهم من قبل الشخصية المؤثرة "مبخوت" التي كانت وسيطة للمفاوضات سواء مع الأتراك أو مع الفرنسيين، وكما حافظت هي الأخرى على القيادة التي كانت في عهد الأمير عبد القادر

(4) ينظر:

Jule Combon :Region limitrophe de la frontiéres Algerie Fuiguig –Oued-Guir.l'oud Saoira.p 252.et suiv.

المبحث الرابع: الحدود الجنوبية والتدخل الأجنبي:

مطلب: تنظيم قبائل الرحل الحميان–قصور:

وان أول اتصال فرنسي بعد 1845 في خط ثنية الساسي إلى نقطة الثلاثية الجزائرية كان لأسباب تنظيمية محلية ودولية لتنظيم الرحل بالجنوب عموما وخصوصا لجنوب المغرب، وفض الخلاف القبلي وتحديد التبعية لسلطة الأطراف(سمها الطرفان الفوضى) ومجال حرية التنقل.

لكل من الشفعة والجمبة بعد الاستقرار بالهضاب العليا بسبب وجود المراكز البعيدة بقيت في حدود التل بعد جمعهم ووضع قايد على كل قبيلة بالمنطقة لذا أتبعت فرنسا سياسة التغير باستبدال القيادة بهم بتنصيب على رأس القبيلة أولاد منصور بدل مبخوت، وواجهت صعوبة في أواخر 1850-1852 حول مسألة اختيار قايد متفق عليه، نظرا لرفض الأطراف اختيار الاستعمار له، و لم تتم التسوية إلا في عام 1853 بعد اتفاق كل الحميان الغرابة الشفعة والجمبة حتى الشراقة منهم وتجمعهم حول سيد الشيخ بن طيب، لذا عمدت السلطة الفرنسية إلى نقل بعضهم الى مدينة معسكر بينما أنكاد وأولاد نهار لم يغامرا بمعارضة السلطة ولجأ إلى التل، لذا حاول الجنرال "موتميو" دفع الحميان للعودة إلى مجالهم الطبيعي[1].

رغم ذلك لم يستقر الوضع نتيجة رفض الحميان للاستعمار لمحولة معارضتهم توجه كولمب إلى الجنوب في 28 أكتوبر 1856، وانتهت بتعيين قايد القياد على الشفعة والجمبة. كما قاموا بمهاجمة منطقة "بينود" على الوادي الغربي في 23 ديسمبر 1871، والتي انتهت بمطالبة الأمان مع الفرنسيين وعلى ضوء هذه الحركة أعيد تنظيمها 1872 بملحقة العريشة التي نشأت بملحقة "بونعيم" عام 1873 منفصل عن دائرة سبدوا.

توزيع أواخر الخيم بالقصور بالجنوب الغربي، وبناء دار بالعريشة للحفاظ على مصالحهم وتجسد بوضع اتساق مع أولاد سيدي الشيخ (دوي منيع، أولاد جرير وعمور إخوة المرابط

---

[1] ينظر:المرجع السابق

: colonien c.s cercle sebdou cols cordusant des hauts plateaux dans le tell marocain 29 sept 1858p 345.;

قنادسة ذا التأثير الديني وكذا المتعلق بالتسويق وتنظيم العلاقة التجارية، وأخرى بين الحميان وبني غوين بالعريشة على سهل صلاته.

وكل ذلك نتيجة تعدد عمليات السطو على المنطقة(بين العريشة وسبدوا) بتاريخ 27 سبتمبر 1875و 1879[1]، لتنتهي القضية بين عبد السلام باييس ممثل المغرب والقائد العام لتلمسان معبرا عن عجز محاكمة فاس التي ليس بإمكانها تقديمهم عمل جدي للاستقرار[2].

ادعاءات المغرب بالمنطقة:

كما يظهر دور المغرب في المنطقة بتاريخ 26 فيفري 1876 في صلة الشريف الوزاني[3]، الذي عين الحاج عبد السلام كقائد النظام وتركه بالمنطقة، وصول مولاي الطيب إلى سبدوا بعد الخلاف الأخير مع الحكومة الفرنسية، ليضع حد لمسالة أولاد سيد الشيخ، ومحاولة زيارة بالقصور حتى فجيج التي رفضها الرحل الجزائريين، وعليه جاء لقاء مولاي الحسان بوجدة مع الجنرال اوسمون قائد وهران حول مناقشة عمليات الحدودية[4].

ونظرا لتعدد الاحداث وتوزع الحميان الجنبة وصعوبة التحديد لموضوعية الجزائر، أمام دور المغرب بالسعي لاكتساب أولوية بترك الحرية مغادرة الجزائريين ليستعملهم كحجة في انتقاص الحدود الجزائرية [1].

والاحتجاج حول قافلة لعمالة وجدة باجتيازها الحدود من اجل جمع الضرائب على أولاد سيد احمد المجدوب في عام 1878 التي كانت ملحقة بجير نفيل، وبهذا الوضع حتمت مسالة تسوية والتنظيم الذي يثبت السلطة بالمنظمة عن طريق تنظيم الحميان لضمان الأمن بالمنطقة المكملة

---

[1]-كان على راس الانتفاضة (الحرية التمردية) كل من جلول ولد لخضر، الشيخ ولد بوبكر، الحاج الهادي الشيخ ولد مبارك، ميلود بن دميا وقدور بن علال، ينظر:

[2] -ينظر: كما فعل الكرمنه وأعالى سبدوا بن داود في ضباط بمنطقة سيدي زاهر ووجدة ب 24 جويلية معاهدة بين الحميان وبني غويل خرل موضوع الثأر، مما دفع الأمر بتدخل السلطتين لوضع حد للتداخل في الاقليم، وفي نهاية 1879 تدخل الجنرال سيزار حول المقاومة(الفوضى كما يصطلح عليها الفرنسيون) للقبائل الجنوب الغربي، وبعد التفاهم مع الضابط الجنرال م. البارت قريفي الحاكم العام مقررا وضع حد لتداخل القبلية الجزائرية مع المغرب ينظر:

extrait du rapport résumant l'ensemble dois fiant poli pendant l'année 1878 p 121.

[3] ينظر:

Harzy Alis ;bulletin du committee de l'Afrique francais Année 1895; P 314.

[4] ينظر: المرجع نفسه ELSEE. DOCUMENT T2-p .253

لحوض مغرار وبنفس الغرض ذهب ناحية الصحراء الى أقصى الرقية العميقة بمغرار الفوقاني المغلق بارغام. وهذه النتيجة التي لمكان نواحي هذه القرية، اين تتوقف طبيعيا فيها الحدود، وكل المنحدرات الجنوبية للجبال فيها خط الرسم بترك الى الشرق وتكون لفرنسا.

وعليه الطريق التجاري الذي ينطلق من مغرار التحتاني ليصل إلى أولاد عيسى عند الدرامشة بتوات لتبقى حرة، كما هو ممر القوافل لحميان الغرابة وتعيين الضمانات للطريقين([1]).الأولى هي متجهة بالايبوص والمنحنية بتفرع على وادي الجنيز لتوصل إحداهما الى سيدي منصور والأخرى الى تبلكوزة، عبورا بالحسيان بين حنيش بوعروة. واستعملت حيلة هذا النص لتسجيلهم بدون شروط مهما كان طبيعة الحقوق، وبعد عام 1853 راسل بيلسي الوزير "اسفيد" نتيجة اجتياز المغرب للحدود معلقا "مثل الاسبانيين والايطاليين وكل أجنبي قادم من فرنسا" مطالبا بنفس المعاملة وأحيانا السلطة الفرنسية كانت تتعاضى عن تلك التجاوزات، يتبنى الرسم الدقيق للصحراء تكون نتيجة بناءها في النهاية جيدا.

التعامل الفرنسي(بيلسي–بوري–قريفي):

بمساعدة "بيليسي" الذي سعى لتحديد اكبر خط مؤسس على معلومات يومية أكثر مصداقية وامتلاك حدود غربية لإقليم الحميان بين ثنية الساسي وقلول، وانطلاقا من هذه النقطة فالرسم المعني أخذت بهين الاعتبار بتعين اتفاقية 1845 بجمع القصور الجزائر تحت نفوذ فرنسا، لكنها تركت مصالح فرنسية تقسم إقليم عمور، وخط في ترك الجزء الرئيسي للجبل التي تحتلها مكانة القبيلة، والتي تعتبر ممرات تربط فجيج وعين الصفرة، وأكثر في الجنوب عر الجنرال بيلسي بالحفاظ دائما على حرية الطرق التجارية لقورارة مع طموح بعد 4 سنوات من الاستعلام الذي لقي بأقصى الجنوب عكس اعتبارات 1845 الذي أشار الى عدم وجود سكان[2]

---

[1] ينظر:

Jean Hess: l'extreme de sud Algérienne et le Touate ;carte ;Annel géograpique ;Année 1897.vol n6.p147-150.

[2] ينظر: la Mariniére ;T2,p 50 .

وحتى التاريخ المغربي بتمثيل الحكومة المغربية لم يكن باستطاعتها عرض إجراء يخالف قرارات فرنسا في كل مرة، ليتم اغتصاب الحدود توجب إصلاحها بالمرور عبر قناة الدبلوماسية القريبة من فاس لتثبيت طبيعة الأهمية التي توحي الى واقع، وفي حالة ضعف السلطان تتدخل فرنسا لضبطها وهذا الإجراء لم يسمح بوضع اتفاق، مما دعى الأمر الى جعل المغرب تمدد نحو الجنوب من شبه الساي بخط رسم رسمي بين الدولتين.

– لقد كتبت (M.Bourèe) عن خط حدودي عام 1848 ممثل فرنسا بطنجة من تاريخ هذه المنطقة في عهد العثماني بشساعة الحدود الجنوبية والتي استوجب رسم دقيق يلزم مسؤولية المساواة واحترام الجار، كما في الشمال بالجنوب في استعمال البندقية (القوة) لإخراج القبائل المجتمعة بالصحراء الجزائرية والصحراء الغربية.[1]

كما هو موضح في المادة الرابعة على ان القبائل تسوي وضعيتها فيما بينها وبدل التسوية تتصارع، وعجز المغرب في التدخل وأمام عدم وجود فرصة أمام الفرنسيين أمام تقاليدها والحاجة الأقوى من كل الاتفاقية بافتراض خط الرسم من يتعهد في هذه الحالة.

لذا فكرة الحدود بفاس لم تكن شديدة الأثر لأنها لا تملك أسباب وجودها على رأس هؤلاء القبائل الجنوبية عموما وخصوصا الجزائرية، وكانت الحكمة ترك الأمر بيد القبائل، لتسوية مسألة المياه والرعي حسب رغبتهم أمام الخصم في هذه المناطق الصحراوية والذي يعتبر الماء مشكلة الحياة أو الموت، لذا ترك المجال للفصل بين القبائل كما جرت العادة عبر التاريخ[2].

وأمام القصور القبلي للحدود وبتجربة وضع خط موثق يربط نقطة ثنية الساسي الى عين الصفرة لم يعطي نتيجة مرضية وهو الأمر الذي أمر به "آلبارت قريفي" عام 1881 باستعمال الخط من ثنية الساسي الافتراضي ليصل بمنتصف مسافة القصور إيش وعين سفيسفة. وبالأقاليم المعنية

---

[1] ينظر، نفسه.53 p;

[2] ينظر:

H.M.P-la Martinière ; Document ;T3 ;;les oasis de l'extrême sud Algérie pp 350-367

شرقا كتب في 21 فيفري 1881 تكون حرية القبائل أو الفروع للقبيلة أي كانت جنسيتها، يتم محاكمتها بسبب ترك التوغل بدون رخصة خشية عمل عدائها.

شروط تنظيمية:

وبخصوص الجزائر لا ينتقلون الى الاقليم الجزائري إلا بعد تسريح أو مراسلة رسمية، اما المكان الذي ينتقلون الى الجهة جهة الجزائر يخضعون وان يعترفوا بسلطة الاستعمار مع دفع الضرائب بنفس المستوى مع الأهالي وحرية تنقل القوافل عبر الحدود والترف بالسوق الجزائرية وكل اعتداء يأتي من المنطقة المعنية بالغرب للحدود وتتعرض للدفع بالأسلحة مع التوقف عند الحدود للدولتين والتعويض من قبل المغرب مهما كانت الجنسية قتلة أو فرع أو شخصية[1] والمطاردة تكون بالحرب كما بالشمال[2].

وعليه كانت ضرورة تسوية المادة الرابعة بإضافة تفصيل طبوغرافي في الحدود المعنية في المادة 3 بحيث تمت الحدود من ثنية الساسي بخط موثق يربط هذه النقطة بقصر عين سفيسفة. كما كانت مقاومة بوعمامة دافع لهذا التحديد، فالبداية كانت بإصدار أمر منع تعدي الخط الموثق المعين من قبل " قريفي " وسمحت بأخذ الإجراءات لتثبيت موقع فرنسا وسمحت باحتجاج لدى الحكومة المغربية دبلوماسيا واخذ اعتراف مرضي حول متابعة فرنسا للقبائل المعتدية[3]

إن اقتراح تثبيت حدود يمكنها إيجاد هذه الصعوبات وتسوية القبائل والقصور الى الأقصى بالخروج عن النص الاول، بأمر من مارتينيار في 3 أوت 1882 قام الجنرال طومسون بإتباع الخط الافتراضي وتسجيله ملاحظات هامة وهو اتخاذ إجراءات الرسم وعلى عامل وجدة تحمل المسؤولية كما أضاف في عام 1883 بعد خطاب مولاي الحسان حول المادة الرابعة من الاتفاقية 1845.

---

(1) ينظرالمرجع السابق، Elsee p.56-

(2) – عن حركة المغاربة بين منطقة مقرار وبريزينية بالسلاح لذا قرر أن ينطلق الخط من ثنية الساسي مارا بالتساوي في المسافة تقريبا بين إيش القصر المغربي وسفيسفة القصر الجزائري، وكل ما يقع شمال هذا الخط بالتزول بطريقة متابعة للاستقرار أو الرعي بصيح جزائري يجب أن ينظم وقائع للسلطة الفرنسية نفسه، ص، 59.

(3) ينظر نفسه document p 58.

لذا استغل الاحداث في تطبيق الشروط سابقة الذكر كما كتب "تومين" حول هذه الشروط عام 1883، بناءا على تعين مولاي الحسان وزيرا لمناقشة المادة والاتفاقية بالحق المطلق لاتخاذ التدابير في ظل الشروط المحددة، في كل قبيلة تتميز بالترحال ومطالبها المحددة حسب توزعها بنقاط المياه المعينة لها، في مجال رعيها الدائم العادي من قبل القبائل المجاورة، وكل محاولة لأخذ الحقوق الملكية بسبب نزاع أو خطر الفوضى التي كان سببها الغذاء.

الاسلوب الاستعماري:

لم تبحث فرنسا لا الشروط ولا القبول لأسباب الأمن، نظرا لإعلان الشريف الذي يمنح الحق فيه منذ 40 سنة، باتخاذ الإجراءات ضد المقاومة كما سمعوها دون التحري الدقيق[1]، مثل ما حدث بالقرب من عين الشايرا وعلى الوادي وتأتي عمقه كالمدينة أو المقام سيد الشيخ، وحتى وإن وقعت الحرب على بعض المغاربة لأنهم ما يقع أهل المنطقة فهو نفس المصلحة للمغاربة، بهدف حماية وفض شرف المحاربين، لذا أصبحت هاته النقطة غير قابلة للنقاش وكانت النتيجة بتطبيق المادة السابعة من الاتفاقية على النحو الصحيح وإعلان أي عدد أو أفراد من الدول المجاورة الذين يأتون للاحتجاج لدى السلطة الفرنسية، وهذا الطريقة كانت من طرف الحميان الجمبة و"عمور" وعلى ضوء معرفة ظروف هؤلاء الرحل نظمت بهم الأمن بعد ترتيب وضعيتهم بإعطائهم أسماء حسب قبيلتهم أو عائلتهم المبعدة لكل احتجاج مؤسس من قبل المغرب.

يظهر إذن كل ارتباط ل القبائل سواء بالقوة والمتابعة بالشرطة على قصورهم أو بالتأهيل ولتضامن من مجال تأثير السلطة في الجنوب[2] كانت الصعوبة في مواجهة الروح الفردية المنعزلة من قبل السكان في ظل غياب حدود. بصفة عامة كتب "م. ودينغتور" وزير الشؤون الخارجية في ظل غياب حدود بين الدولتين ومحاولة توظيف مقاربة للاتفاقية يجب اقتسام القبائل المتمردة والمهملة

---

(1) ينظر:

Djilali Sari ; L'insurrection de 1881-1882 l'épopée de chihk Bouamama ;éd ;E.N.A.G. 2010 ;P40.

(2) ينظر:

Jean Hess: l'extreme de sud Algérienne et le Touate ;carte ;Annel géograpique ;Année 1897.vol n6.p 150-160.

بالمغرب والقرى المنفصلة بالجزائر ونظرا لطبيعة البشرية والعبادات التي كانت اكبر من الدبلوماسية[1].

البارت قريفي: ناول هدف المراجعة مرتكزا على الأولويات بتسويتها بصفة عامة لبكد قوي وغياب رسم حدودي رسم مع الدولة الضعيفة مجاورة مقربة غربا، في حين لا تسوي إلا بين بلدين منظمين وفرض العقوبة على الضعيفة، وباعتبار المغرب بلد منظم وله وسائل لتنفيذ حركته في المناطق البعيدة، ووضعيته بطبيعة الحال على القبائل الرحل المجاورة للجزائر عن طريق، وبناء على تاريخ المنطقة أدى الى تثبيت طرقات الارتباط، لم يترك المجال لفرنسا في يوم تمديد الخط الرسم حتى أعالي عين سفيسفة، وكل من يأتي بالناحية للتخييم يصبح جزائري و لم يثر المغرب على لي اعتراض على هذا الإجراء لكن كانت فرنسا في حاجة الى السايس.

وبما أن سلطة المغرب التي زعمها كانت اسمية مما سمح لفرنسا بالمطالبة على كل منطقة لتامين مراكزها المتقدمة، وباتخاذ إجراء يسمى لرسم خط بناء على حرية مجال إقامة العادات واحترامها من جهة وجهة أخرى الحفاظ على من مصلحة مشتركة إجراء منع ولكن بتحديد كل الأمور في ما يخفي الاعتداءات (الرقان) بوضع حاجز في وجه الهجرة السلمية وتشجيعها ما لم ترتكب أخطاء.

مطلب: ثنية الساسي–عين سفيسفة:

وبعد إثبات عدم وجود أي تحرك للسلطة الشريفية بين ثنية الساسي وعين سفيسفة مما أعطى ضمان واقعية أكثر من الماضي، وبظهور مشروع السكة الحديدية الصحراوية الذي منح

---

[1] ينظر:

H.de Gramont, Fray. Diego headо, histoire de rois d'Alger traduits R.A.N1880.p55.

الحسن بن محمد الوزاني الفاسي (ليون الإفريقي) وصيف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار المغرب الإسلامي، بيروت 1883، ج 2، ص 135-136، وينظر:

Jon lion l'africain , description du l' Afrique trace partie de mande adite Scheffer 1898 p 42.

خلاصة بطبيعته في 18 جانفي 1866 وتأكيد وزير الداخلية بكلماته من الطريقة، مما سمح برسم خط كبير ممتد على ضوء التطور الاحداث دون خشية تعقيدات دبلوماسية[1].

التدخل الديبلوماسي ومجال النفوذ:

وعلى ضوء تقارب بالمفاوضات وتبني أن الذين تقاسموا قبائل الجنوبية باسم فرنسا، كانوا لا يعرفون القبائل ولا أماكن تخييمهم ولا نقاط تعينهم، ويشهد أولاد سيد الشيخ الغرابة بأنهم فرع بنفس اسم القبلة يقطنون بالواحات الفجيج خشيتا من تضاعف الصعوبات، مع الانتظار لإثبات سلطة المغرب على القبائل الصحراوية [2].

وان فرنسا أسست حدود الدبلوماسية المرتكزة على المراجعة التي تمنح الاقليم حدود تاريخية وضرورية متمركزة على ملوية، وجدة، فجيج، توات ووغورارة وهي النظرية ذات قيمة سواء لباريس او طنجة ومهمة مع عدالة الشريعة وأعوان الدبلوماسية[3].

دور نبلاء فجيج:

وبمساعدة رؤساء القبائل مع المخزن النبلاء إيش وفجيج وحتى رحل المحايا، أولاد جرير بني غويل كلهم قبلوا بالإجراء الجديد، رغم تناقض مع ما جاءت به الاتفاقية سواء بالشمال أو بالجنوب بحيث لم يسجل نقطة صحراوية وتركت مجال مفتوح، مع تسمية فروع ونسيان فروع وتعيين باسم مجالها، لخشية المغرب تحديد المنطقة منذ 1850 والتردد في مراجعة أو تسوية الحدود بتلك المنطقة، لارتباط فجيج بالشمال ومحاولة تعويض الشمال عن طريق وضع رسم حدود

---

(1) ينظر:

Camille Sabatier ; Touat et Soudan etudes Geog,phisy..p 54-59.

(2) ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;pp 421-425

(3) ينظر:

lettre: m. bourrée , représentant a Tanger date du 13 aout 1850. p 67

ينظر: Rinn: p 356-358 مرابطون وإخوان انقسام اولاد الشيخ ص 165 –

ذرية اولاد سيد الشيخ... الحاج بوحفص، والخلاف بين سي سليمان بن قدور ممثل أولاد عبد الحكم مدعوما بأولاد حميان، أولاد بوحفص الغربي بين بن الدين، والاحتكام إلى السلاح سابقا، فكان سبب انقسامهم إلى قسمين، سكان القصر الشرقي مكون من أولاد بوحفص، والقصر الغربي اولاد عبد الحاكمو ينظر:

M.Bourèe: lettre représentant à Tanger (1) date du 13 aout 1850 p 67

جغرافية تمنح بالشرق هذا الخط يقرب خط الافتراضي المتعلق بثنية الساسي بالتساوي مع إيش وعين سفيسفة وهو ما قبلت به المحكمة الشريفية، باعتبارها عقد ملحق بلحظة التطبيق للاتفاقية[1].

رغم هذا بقي لسكان كل من إيش فجيج محايا وأولاد جرير يأتون الى مشرية للتخييم فرادا، كون فجيج موقع ضروري للأمن بالمنطقة وحماية الإدارة الاستعمارية وضمان تمديد السكة الحديدية الى جنوب عين الصفرة على الاقليم الجزائري، فان سكان فجيج يكونون تابعين للجزائر بالتقرب من القرين وتمكين أسميتهم ومنها تفادي ملحقة عنيفة وملحقة للوجود الفرنسي بالمنطقة، وهو ما طالب "ليتول" مارمات بتسوية هذا الجزء عن المنطقة[1].

المرحلة الاولى بالجنوب: 1879 –1880: بداية التوسع المؤسساتي المدنية والحقوق المدنية بدراسة وبناء مركز جديد بالجنوب لحراسة القصور الجزائرية والقبائل الرحل البعيدة بعد تحديد نقاط الحدود[2].وبعد 1884 بايش وفي سبتمبر 1884 اين تم لقاء بين أخ السلطان مولاي عرفة مع "لاتكول" صارمات قائد عين الصفرة، والأمير المغربي تحدها من نية فتح المفاوضات بخصوص تثبيت الحدود بالصحراء وتحديد القبائل لكل دولة (3).

طرح المغرب: تصريح مولاي عرفة: على ضوء التصريح الرسمي لمسالة الحدود واتخاذ الإجراءات اللازمة بالجنوب وبناء على الأوامر التي منحها المغرب الى عامل وجدة وفجيج، انقسم مركز جنين بورزق، ومنح الحق لهذه النقطة حسب عام 1885 باعتبارها نقطة حد في جنوب القصور جنوبا، لينطلق رسم الخط

في وسط إيش وعين سفيسفة لرسمها نحو الجنوب وكذلك درمال على الاقليم الجزائري[4].

---

(1) ينظر:

H.Schirmer: le Touate etudes de géographie physique et economique ;Annale de géog ;n1 ;pp 404-410.

(2) ينظر:

Voinot: une époque d'étude cordial R.A avec L'AMEL dentent d'ouadjda 1881-1885Vol p29-53

(3) ينظر:

Graulle- capitaine , chef du b.a. de Tlemcen – notice hist. sur que sur les sui snessen 30 juin 1884

(4) ينظر:

وفي عام 1877 م قام "فارينيات" بتقديم رسائله لدى محكمة فاس حول مسألة الحدود بالجنوب وطلب تحديدها من قبل السلطات، مؤكدا الأول بإعطاء أوامر لتكوين لجنة مشتركة تمثيل عن السلطات مكلفة بالأشغال الجغرافية[1].

ولإتمام وترسيم لجنة فرنسية-مغربية تكلفة اتباع الحدود من الأقصى الى الأقصى، من قبل الحكومة الشريفية في أواخر جويلية 1891 بعد نتائج انهاء حوار السلطة مع المكلف بالشؤون الخارجية حول امتداد الحدود.

مطلب: المواقف حول احتلال توات:

وبعد تحفظ وزير طنجة "م.بتينوتر" على: مسالة الشائكة وحتى مولاي الحسان على احتلال واحات توات والنقاط التالية: مغرار الفوقاني، "درمل "و"ولاكك" بمسالة مغرار الزوغابي كانت محل دراسة خاصة، بتصوير فيما بعد، ومعرفة الحقوق على "ولاكك"، بينما "درمل" كانت قد سبق تحديدها بمجال الجزائر لان أهالي المنطقة يسمونها حجيرات مغيل والمعينة ببعض الكلومترات بمعينة درمل، المكان الذي تختلط فيه مع الأولي[2].

وعليه قام الحاكم العام بإعطاء دراسة على هاته المسألة عن طريق ديوان فاس، بخصوص حالة إخطاريه لسكان المقيمين بالحدود للبلدين، حول عمليات العنف والتعدي بين الفيلقين بناءا على تقارير الشرطة وتواطؤ المغاربة في الاحداث الحدودية بدون توقف والشكاوى المتعلقة.

اما فيما يتعلق بجلسة لجنة دولية لتحديد سطرانية دقيقة للحدود بين البلدين وقبل بها الطرفان طول المدة، مما يمنع في حالة الأخذ بالظروف الضرورية لتحقيق إجراء الحماية الضرورية لها

Voinot Let-col –: une époque d'entente cordial avec l'amalat d'ouadjda 1881-1885 vol67 année 1926 p 48-51.

(1) يظهر جليا بحضور وأمر تكوين لجنة ترسيم الحدود في كل مرحلة، مما يلغي أي احتجاج من قبل المغرب الأقصى، ويبين حجته الواهية التي يرفض بها الحدود الاستعمارية، مما يجعله أمام المسؤولية التاريخية والقانونية مسئولية كاملة ومستوفية الشروط لرسم الحدود. ينظر.

L.Voinot: le début du système de la revendication Algérienne contre le Maroc 1876 – 1881. R.A.Vol 65 , 1924 ,3em trime ;p245..

(2)-أن الإثباتات التاريخية أكدت إن المغرب لم يدم كثيرا في الاستقرار، ودائما يتحرك وفق إستراتيجية سواء بالشمال اتجاه اسبانيا او نحو الشرق مع الجزائر، وبالفرار حين يلتقي (11) صعوبة في الاتجاهين يلجا الى الجنوب لتفادي الانهيار التام.

ينظر: المرجع نفسه ج2 ص68.

وكذلك بدون شك كون عملية التحديد تمنح مجال النقاش الغير محدود حول المدة التي لعب عليها المغرب من أجل تمرير الوقت وتحويل الاهتمام ليقتطع جزءا من توات[1].

فصل العائلات الجزائرية:

وبدراسة العادات والتقاليد للقبائل المحاذية للحدود وأصلها بالمنطقة، والأحداث الجارية وعجز السلطة الاستعمارية توقيفها مما خلق اللاستقرار بها، ومنع تطوير المؤسسات الصناعية بها. مما يعني مسألة رسم الحدود ببعدها التنظيمي دفع التنمية والتطوير الآليات إلا في ظل استقرار سياسي أمني وبالتالي حضاري أكثر مما هو مانع وفاصل بين الجارتين.

مناقشة تاريخية:

وبعد مناقشة تاريخ الحدود التركية-المغرب الأقصى كما يعبر عنها الأخير الثابتة والجذرية في رسمها السابق، وبسبب غياب الوثائق المكتوبة (بين مسلمين نظرا لسلوك الثقة والتبادل والتكامل بينهما والمتداول بها خاصة في العرف القبلي)[2]، حول منطقة أولاد منقار وسهل أهل التريفة وهم في الأصل أولاد عمومة من عائلة واحدة أي اخوة مع سكان لالة مغنية (بني واسين بالجزائر وبني درار المزاوير بالمغرب الأقصى، وفي الشمال الغربي لالة مغنية أيضا قبيلة انكاد كملاك بباب وجدة حول حافة التافنة، وأولاد سيد مجاهد ومشاتيهم بإقليم المغرب مع بقاء القصور التي كانت تستعمل كمحزن بعمور وحميان الجنبة بتصنيفهما إلى المغرب الأقصى[3].

مسألة أولاد سيد الشيخ الغرابة:

قضية حميان الجمبة:

كما كان هناك خلاف حول الخط الحدودي الباقية والتي وضعت كمسألة حسن النية في بداية التخطيط والتي لم تدم وقتا طويلا، حتى انعكس الأمر بسبب قيام اضطرابات داخل المغرب بداية

---

(1) ينظر نفسه ص72.

(2) في هذه النقطة حول طرح المغرب القائم على التبعية الاسلامية أو البيعة كما يدعي، امتا هي قائمة على جمع الاموال لدعم سلطته بالمنطقة، بينما فصل الاستعمار في التعابير وجسده إلى عمل تنظيمي ميداني، دون النظر إلى العبر التي يختلف في تأويلها الخصمين حسب الاهواء وتحقيق أكبر مورد مادي، عكس الاسلام الحقيق وتشريعاته الاصلية بالقرآن الكريم.

(3) ينظر:

Yver George. les préliminaire de la négociation de la Tafna: p 529-543.

عام 1853 من قبل سكان "قرع زمور، الشلاحة وبني مقيلد المتابعين من قبل السلطان المغربي. وهي القضية التي طرحت عن طريق القنصل العام الفرنسي بطنجة باقتراح مشروع جديد للتحديد مرة أخرى بالمنطقة، وفيها، وأمام هذا الوضع الذي تطلب الحيطة حول وضع السلطة بالمغرب " مولاي عبد الرحمان" وخشية انهيارها، والتي كانت طرف أساسي مرتبط بالقوة الأوروبية وداعم لها، ومنها إعلان التحفظ على الخط الحدودي لملوية، لذا بقيت الأمور بالنسبة لإدارة شؤون الأهالي التي لم تستجب لمطالب السلطات الاستعمارية[1].

وحسب مارمول فان المعطيات للمناطق التالية: زيس، غرس، تبالين، الخنق، قصر الشرق، مدغرة الرتاب تبزمي وتافلاليت وحلمه بإعلان استقلاله بوجوده عند فرعين لعرب مكيل، دوي عبد الله ودوي منصور (المنبت) المقيم بالجنوب، وأيضا عام 1262 هو الذي تراجع الأخير بعد عام من فك الحدود[2].

نص المادتين الرابعة والخامسة: جاءت المادتين بالاتفاقية مسخرة لتقييم القبائل بقصور الجنوب المبايعة للمقاومة الجزائرية مثل بني غويل، حميان الجمبة عمور الصحراء، " أولاد سيد الشيخ الغرابة " ايش وفجيج و7 خيم جزائرية، عين الصفرة سفيسفة عسلة بتوت، شلالة، الأسيوطي، بو سمعون. ان نزعة المغرب بالسيطرة على المنطقة الموجودة بالجنوب الشرقي على مجرى الماء والتي لم تسطر في عهد مولاي إسماعيل (1672– 1727).

وسعى المغرب انجاز وادي غير قاعدة عمليات بدل من قاعدة ملوية، واستعمال قبائل الصحراوية ضد الأتراك دون مهاجمتها ناحية ملوية نحو الشرق، معتمدا على البربر الساكنة في الجهة اليمنى لواد متل ايت شيروشان، اما بخصوص رحل الهضاب العليا لم يكن دائما باتصال بهم،

---

(1) ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;p 207.

(2) ينظر:

Notice semaine sur la confédération des angad et sur quelque tribus Monods des oued za septembre 1880 ;p 214.

اما الحميان لم يعرفوا قط اعتراف بسلطته وفي عداء مع المغرب[1]. وحرية عبور طرق الاتصال كأرض لوجود واحات وادي زيس وتافيلالت وحتى بالاطلاع على تاريخ البعيد لهذه المناطق، فيلاحظ نوعا ما استقلاليتها التي وحدت دائما بين شمال ملوية بالواحات الصحراوية الموجودة بالجنوب.

دوافع التصحيح الأول:

الدافع التجاري: نظرا الاهتمام التجاري بجنوب وهران للاعتبارات المصالح السياسية لتصحيح المخطط الاول كان لزاما بالعودة الى العمل على خط سنتين، وتحضير لفتح ظرف لتراقي من اجل جلب العروات ومكنة بتنظيمهم وكسب تأثيرهم ناحية الشرق، كنتيجة طبيعية للحركة العامة للاحتلال، بعد وصول القوة الاستعمارية بقيادة الرائد" ديبلين " إلى المنطقة، وإعلان وصول رؤساء الدراقة والعكرمة وأولاد عبد الكريم لتوفير قصورهم حدائقهم خوفا من تدميرها [2]

مسالة توات:

لقد أثبتت ردة فعل سكان توات حول سلطة المغرب بالمنطقة، بالرد الصريح خاصة بعد زيارة مولاي عبد السلام والشريف الوزان الى توات، بعد ترخيص زيارة من السلطة الفرنسية في عام 1872 م، للتخفيف من حدة مقاومة أولاد سيد الشيخ بالمنطقة على فرنسا[3]، إلا أن التحرر التي كانت تمتاز به المنطقة رد الجزائريين دون جدوى، لتلتف المغرب بعد ترك الوضع على حاله دون إثبات، متوجها مولاي الحسان سنة 1893 الى إخماد أحداث بالشمال ضد مليلة [4].

وعلى ضوء اتفاقية 5 أوت 1890 حول المسألة الناصة على حرية فرنسا بالمنطقة، والسعي للقضاء على التأثير المعادي للوجود الفرنسي في متابعتها للمقاومة، لتقوم بحملة للسيطرة على

---

[1] ينظر: نفسه .T2.P 40

[2] ينظر: كتابة المارشال بيجو الى لمورسيار حول العملية الممتدة للجنوب واحتلال تيارت، ص 74 .

[3] ينظر:

Camille Sabatier.Touat Sahara etb Soudan ;Etudes géographie ;Politique ;Economique ;p 98-99.

[4] ينظر:

Pausard – capitain chef du poureau arabe tlemcen – etude historique au la frantiere de l'ouest 1893.

الواحات توات قورارة وتيدكلت[1]، متجنبتا في تتبع مشروع المقاومة الشعبية [1]ممرات "ثنية التمان" المعروفة بتحديدها للأتراك، ومرورا أكثر بالغرب ومروره ب sec واتخاذ وادي مشرية رغم مناخه الحار والتمركز بمصادره الملحية وتعرضها لهجومات التي كانت بالنواحي واتخاذهم طريق صعب كانت تحاول قوة فرنسا تجنبه المسمى خنق مشرية وممر عبر الباب في أخر سلسلة المرتفعات التي تليها الصحراء[2].

وللتمكن من وضع حدود قوية يمكن التحكم فيها كان أكيد بأخذها على نهر ملوية وحتى بأخذ تأثيراته الشرقية التي تصعد حول انكاد ناحية الصحراء. ولكونها منطقة غنية ومهمة في أقاليم المغرب، وأمام وضع احتمال عدم القدرة على المفاوضات بخصوصها.

الدراسات الفرنسية-المغربية لجنوب الخط الحدودي:

دراسة "رو": عام 1872 لقد أول دراسة متعلقة بالحدود بين الدولتين أثناء العهد العثماني، بوضع أوراق الجنرال" رو " بعد موته في أرشيف الوزارة الحربية الفرنسية.

كل هذه الوثائق المعنية للحدود انطلاقا من البحر، عبر خط فائض على الأقل مستوى حتى سلسلة الاطلس الصغير، والتي تمثل الجزء قرب للبحر بترك وجدة غربا [3].

لقد وجدت فرنسا صعوبة في تحديد مجال الترحال في نزاع حول الأرض ومجال غير محدد بهدفة وهي سبب الخلاف.

---

[1]ينظر:

de l'algérien. servisse des affaire indigène 1894-1897 Vol 4 , m 8. p 412. Gaver Geuer P.vidal de la blage: ;annele de geo fraflis 1897، I.V.I P 357-363

[2] ان نص اتفاقية 1890 بين فرنسا وانجلترا حول مجال النفوذ حول الجنوب: " وضعيتها(فرنسا) في جنوب البحر حتى خط ساي على النيجر إلى بارو على التشاد". وهذه التسوية هي التي منحت الحرية بصيغة سياسية على الصحراء. بالضافة إلى إعلان وزير الخارجية الفرنسية إلى محكمة غرفة النواب بأن مسألة التوات جزائرية خاصة.وفي شهر أوت يكتب عن ضرورة إحتلال فرنسا لمجموع الواحات المتمتدة جنوب غرب الجزائر. ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;p412

[3]ينظر. كتاب نشر في 1843 (m.grelerge) الذي وضع الحدود بالقرب من رأس قواريديا الى مجرى ترونت بين ملوية و مجرى تيا وهي نفس الصورة التي وضعت عام 1803.

Extrait du journal des opération de la colonne expéditionnaire du colonel Géry (avril-ma 1845) p.27

وبعد إنشاء ثلاث مراكز بارزة بالقرب من الهضاب العليا، تيارت وسعيدة وسبدوا في افريل 1845 والرابع بالدايا، وهذ الخط للمراكز أظهر حماية الادارة الاستعمارية المنشأة بالتل ضد المقاومة للجنوب، وبالبحث عن مصادر لقاء البلاد الجنوبية، واهميتها لسكان الرحل التي تنتقل بالمنطقة وثروتها بالرعي، وحصار المقاومة ناحية الشمال فقط كإجراء استراتيجي عسكري.

حيث تنعدم ضمانة المناطق على أي وثيقة تثبت الارتباط الا بعد 1860 وقد جرى إحصائها في الجزء الجنوبي الوهراني المعين بالجنوب[1] بعد خط سبدوا، سعيدة وتيارت وبنائها على طريقة على الباي، التي لا تبين أي نقطة لرسم الحدود، ملوية تشكل اقدم حدود طبيعية لموريتانيا الطنجية والقيصرية، وبناءا على عدم التيقن من الدلائل وجب البحث عن وثائق تشير الى الوضعية الغربية الجزائرية ومختلف مناطقها، والنقاش والتصنيف في وضعية لقبروت (sic) ل.م.

بنواحي تيارت كان الأحرار كانوا تحت شيخ جلول بن يحيى جبل عمور، وبعد نهاية 1844 من قبل حميان الشراقة (ترافي) وبعد شهر قام الرائد جيري بزيارته مع نبلاء الدراقة (التراقي) المسمى بودواية[2].وفي رسالة 10 جانفي 1845 الى وزير الحرب، الجنرال لمورسيال قائد ناحية وهران، معلنا اما الطيب بن قرينة، بعث بمئات الجداول عند حميان الغرابة والشراقة بطلب سلطة فرنسا عليهم محتجين عن زكاة دفع ضريبة الزكاة.

-دوري بيلسي-لمورسيار: دور بيلسي: وبخلق مركز البيض 1852 ومنه وضع قدم بالصحراء وسمح بحراسة حركة القبائل عن قرب والتوجه الصحيح حول موضوع الحدود[3].بعد المعاهدة حول ترك الصحراء حول الجمبة فرع الحميات الغرابة التي منحت الى الغرب التي كانت تتم دائما يوسط الشفا على اقل الجزائر، ودائما تعمل معهم كما كان في العهد العثماني أو فترة الأمير عبد

---

[1] بنيت المعطيات على النسمة والقدرة المادية لتلك المنطقة، برقم 10.000 فرد وتملك في1894 702. 78 جمل، 814.40 ثور، 175.215.1 غنم و23.676 معز. وكل ذلك يبين أن فرنسا لم تصنع أي حدود من تلقاء نفسها، وانما العنصر المحلي ومواقفه من الوضع الجديد، مع حرية الباختيار التي نصت عليها الاتفاقية في الهجرة، والطرف الثاني بالنسبة للمغرب الاقصى ةحجته في تطبيق القانون الذي الزمه بموجب المصادقة على الاتفاقية الحدودية، وتنازله للبقاء على حماية ومساندته في تثبيت الاستعمار بالمنطقة مع منح الشرعية لأوروبا بالمغرب العربي.

[2] ينظر: نفسه ص 31.

[3] ينظر:

A.du Mazet ; la frontiere Marocain ;R.Geog T.IX.(1881)p 444-452.

القادر بالشراء من الشرق بدفع ضريبة الزكاة للجزائر، وهذا ما شهد به عديد من سكان المنطقة بحيث كانوا تابعين لسلطة حكام الجزائر لكن دون معارضة على تأثير العداء للمغرب وقضية الأمن بالمنطقة.

لكن سوء الفهم المتعلق بسيد الشيخ الغرابة التي غلقت الاتفاقية على هذا الخطأ معلقا عليها مولاي عبد الرحمان على القبيلة هي راية قديمة للأتراك (طريق الأتراك) ويعيشون على الاقليم الأصلي لمدة سنتين تحت السلطة الفرنسية الضرائب، وإنما الخطأ انطلق من وهران سوء الترجمة للاتفاقية مثل: كلمة فرع تلغرابة لأولاد سيد الشيخ يدل بتعيين إلا جزء لهذه القبيلة الديسة. التي بدأت تسكن فجيج في جزء من إيش الابيوض غرابة ذات مقاربة تخص فقط الابيوض[1].

كما نجد أن أولاد سيد الشيخ الغرابة قاموا بالإخلال بالموجب مع التراقي وخلق فوضى بالجنوب مما اضطر بيلسي القيام بعمليات نحو القصور وتدخل السلطان مولاي عبد الرحمان الأمر الذي أدى إلى إكتشاف فعالية الخط بين مركز بوغار وسبدوا، ولضمان الأمن وضبط التأثير المحلي وقضية أموال الزكاة التي كانت تقدم في الشيوخ، هذا بعد بعث قوة لامورسيار بقيادة أغا الطيب بن عريشة على مئات الفرسان لإثباب السلطة على هاته القبائل مثل حميان الشراقة (الترافي)[2]،

الجانب الطرقي(الديني): مع بقاء قبائل الغرب خارج الحركة للمراكز الحديدية في المناطق المجاورة للرحل المغاربة بأعلى الهضاب، ونظرا لطبيعتهم أنشأت دار الحكم بنواحي عين بن خليل[3]، كون القبيلة بالجنوب مرتكزة على الولاء لعائلة والروح المتحركة في اغلب سكان المنطقة، وحتى في العهد العثماني اين كانت مسالة الارتباط مصالح الحميان بتلمسان، و لم تعمل فرنسا على تغيير شيء بها بل واصلت بوضعها في دائرة سبدوا.

---

[1] ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;p414

[2] ينظر، نفسه، ص77.

[3] ينظر: نفسه، ص 78.

ظهر دور مركز البيض الذي كان ذات أهمية في مرحلة المقاومة ما عدا نقطة ضعيفة على خط الدفاعي المار بسي لالا في نقطتها hardie حتى سيد علي بن يوب ببعض الكيلومترات عن سيدي بلعباس.بسبب معركة عوينات بوبكر بقيادة الباش أغا سي سليمان 1864[1].

وباسترجاع عين بن خليل تم تنظيم اكبر قبيلة للحميان الساكنة بالجنوب في المنطقة المهددة قاومة، وتحت رحل خاضعة لسلطة أولاد سيد الشيخ[2]وفي عام 1870 حين تازمت سواء بعودة قوة زقدو قبيلة مغربية محامية الحميان وأدت الى هجرة سكان الجنوب الغربي خوفا من إعادة الهجوم نحو التل فقام " ويمبفي "بمهاجمته حتى بداخل المغرب، ومن هذه الفترة أدى الى التفكير في السيطرة على واد غير.

-دراسة لمورسيار:

لقد قام لمورسيار بدراسة المنطقة غرب الساورة وسكان المقيمة بالوادي وأرفقها بخريطة خاصة وفيها يبين تبعية اكبر عدد للطريقة الشيخية المقسمة إلى فروع، وتوزعها عل الحدود بالهضاب العليا والصحراء، وبالارتكاز على أقصى القصور، وعموما كانت المنطقة ذات حركة من الجنوب الى الشمال ومن الشرق الى الغرب تبعا للحاجة القبلية سواء تجارية، أو نتيجة الجفاف، في صراع قبلي لا يتبع الى اي سلطة مجبورا على دفع العشور في كل موسم[3].

دراسة غرب الساورة:

وسكان المقيمة بالوادي بخريطة خاصة عن طريق الأعمال والمعلومات المشتقات، وفيها جزء كبير للسكان تابعين للشيخية (أولاد سيد الشيخ المقسمة لفروع)، والموجودة بين الجزائر-

---

(1) ينظر:

R.J.Frisch ; le Maroc Geographie-Oraganisation politique ;1895 ;p74-85.

(2) ينظر:

. L.Voinot: le début du système des revendication Algérienne contre le Maroc 1876 – 1881. R.A.Vol 65 , 1924 ,3em trime ;p 245..

(3) ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;p p170et 416-417.

المغرب على حدود الهضاب العليا والصحراء[1]، والارتكاز على أقصى القصور نتيجة الاحداث المتكررة للحدود، وهي التي خلقت نزاعات تولدت نتيجة التوغل الفرنسي كون هذه القبائل تتميز بحرية، وهي النقطة التي لم يعرضها ممثلي الدولتين وللمناقشة أثناء المفاوضات[2].

كتابة الوزير الممثل بطنجة" م. بوري":

كتبت في نفس الفترة حول حميان الجمبة وهم رحل في كل الوقت، التي وضعت بالخطأ بالصحراء المغربية والصحراء الجزائرية، التي كانت تحت سلطة البايات والتقليد الذي يرتبط بالجزائر ومن جهة أخرى منحتها الاتفاقية الى المغرب[3]هي حين هم جزء من الصحراء الجزائرية إيش وفجيج و7 جزائريين عين الصفرة.

ردود أولاد سيد الشيخ ومناطق الخلاف:

أثناء المفاوضات الاولى 1845:

وفي ما يخص أولاد سيد الشيخ الغرابة وفجيج هانة الواحات التي لم تكن ابدا مستقلة وكانت دائما تحت مملكة تلمسان، فأولاد سيد الشيخ الغرابة كانت غير قابلة للجدل جزائرية وحتى بالنسبة للقبائل الاخرى واقليمهم.

ونظرا لبداية خروج وادي من ملوية يسمى "وادي غير" أيضا اليوم غير متخذ نحو الوسط منحرفا قليلا نحو الشرق بعد قطع العرق، ويعبر بالتوالي بودة وتمنطيط، ويختفي بالصحراء ببعض مخاطر ضيعات الواحات في منطقة تسمى رقان، وعلى موارده المائية تتمركز الضيعات، ومع ارتباط بالعرق غربا وشرقا بالواد اين توجد ضيعات "تسلبيت" وكون قصور التي تعبر جزء من الصحراء،

---

(1) ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;pp 423-429.

(2) ينظر:

H.M.P-la Martinière ; Document pour srevire à l'étude du nord- Africain ;T3 ;;les oasis de l'extrême sud Algérie ;service des affaire d'indigène ;pp 367-380.

(3) ينظر: نفسه ص 45.

ومن الشمال الشرقي لتسابيت وارتباطها بضيعات تيقورارن بحوالي 300 في مسار الحد للوادي المرتبط بالغرب الى الشرق [1].

وادي زيس:

كما هو معروف عن وادي زيس بأخذ مصدره المائي من جبل العياشي، وهو نف مخرج المياه نهر ملوية عند أولاد عديدو[2]، وكما بينهما نبلاء الأهالي مثل قايد تلمسان سي عمادي سكال، وتاريخ المنطقة عبر التاريخ، وفي عهد المرنيين بالخ... وبني زيان بتلمسان في عهد رؤساء عبد الواد الحالمين لتونس لصالح الموحدين، وأولاد الأمير يغموراسن ابن زيان.

رد أولاد سيد الشيخ الغرابة.

كانت مسالة قبول الاحتجاج مقبولة كونها لم تكن واضحة الرسم في الصحراء ونظرا لإنقسام الرحل إلى ثلاث قبائل من المغرب كما هو مطلوب ضمهم للجزائر وهم حميان الجمبة، عمور الصحراء وأولاد سيد الشيخ الغرابة، وبقيت اتفاقية مع قبيلة صغيرة الشرفة التي كانت مصلحتها مع تيوت أو نواحي القريبة من القصر ودرجة القرابة[3].

وكما سبق الإشارة الى "منتميري" الجيوغرافي برفع المعطيات للحدود الملحقة في الاتفاقية ومشاركة الجنرال "روي"، واعترافه بالخطأ في 4جانفي 1845 دون تمييز الشراقة أو الغرابة والشفاعة أو الجمبة، تقبله الحميان جزائرية.

ولقضاء على القبيلة والعائلة السيادية الحاكمة بالمغرب، بالإضافة الى الوضعية الجغرافية لهؤلاء الرحل التي كانت كافية لتبرير المطالبة من قبل فرنسا، ومن جهة أخرى فالعنصرين المعنيين بالمغرب ايش وفجيج، كان بإمكان ابقائهم تحت القضاء الاستعماري وبعض القرى التي سميت بين العرية (الاتبين واتبين من مغرار).

---

(1) ينظر:

A.Arduin du Mazet: Etude Algérienne ;l'Algerie politique et économique a travers la Provence d'Oran: lettre sur l'insurrection dans le sud oranaise ;pris: libr guillaumin.1882 ;p …

(2) ينظر، نفسه34.

(3) ينظر: نفسه، ص 400.

وطبيعي باستعمال التقاليد كمعيار تثبيت سيطرة فرنسا على هذه القصور، المعنية بالشرق أو الجنوب الشرقي وأيضا عن منطقة سفيسفة التي سيطرت عليها فرنسا، وكان بإمكان استعمال دور الأمير عبد القادر بالمنطقة بالإضافة الى نزوح السكان لحامة الجزائر، والوضعية التي جرت من تعقيدات متتالية في تداخل بين البلدين لذا تحركوا الى المغرب بسبب عجز فرنسا على تسوية الوضع بالمنطقة[1]. وما زاد الرسم تعقيدا هو الفراغ السكاني إن لم نقل القفار بالمنطقة لذا رسمت الحدود في الأراضي المستقلة لغلق مكان إنفتاح المقاومة ومراقبة حركة في الاقليم دون حدود بمجال لها.

مطلب تجسيد الخط الجنوبي ومراسلات لمورسيار بيلسي–سيزار.

الجنرال بيلسي بجانفي 1849 يبين فراغ المادة 7 من أي رسم، وثانيا كمثال فترة 1879 بدراسة الرائد جيراز ناحية وهران قصد تبسيط الوضع وكذا ذكر "شارون" الحاكم العام الجنرال بمقترحات تمديد الحدود بالجنوب [1] على النحو التالي:

انطلاقا من ثنية الثاني تبدأ الحدود طبيعية مرورا بالدبداب برفع تقسيم الشط الغربي الى الخط الحميان وشط المحايا، تكون من الدبداب تستمر نحو الغرب في ناحية النقط بغرب جبل القطار بطريقة تركها الى الشرق وتعرف الحواف المعروفة بثنية الحمورى اين توجد مياه قلول وفرطاسة الشرقية.

ومن منطقة "قلول" تكون الحدود متجهة في خط مستقيم على القمة المحددة لميول وادي سفيسفة نقطة الوصول، وإتباع القمم الصخرية المكونة لسلسلة جبلية بالمرور إذن عبر حائط الجبال بالنظر إلى علاقة ترابط نظام الجبل الذي يقطع تلك السلسلة، بالامتداد الذي يترك وضعية حدود.

وبهذا خلقت صعوبة توفيق الخيم لقبائل الحوسة وتسوية الاصطفاف التي يمكن إعطائها للقبائل يضبط غلق طلب إدراج بند في تلك المادة التي نتجت عنها في جميع الأوقات للحد من

[1] ينظر: la maetiniere: t2: p 47

المساحة التي كان الغرب عادة ما يخيمون بها والمتعلقة بالماء على مسافة 12 كلم، والملاحظة أن عادة حل الجنوب متعلقة بالماء وتأسيس تخييم على مسافة كل نقطة ماء معتبر به والتي عينها بيلسي[1].ببعث "سيسر" 1880 فرقة وعلى رأسها ضباط بمنطقة القصور والتي عبر فيها عن عمور بإسهاب لفرض على الرحل المغاربة احترام الإقليم الجزائري والإداري.

مسؤولية المغرب وحججه (الدينية، القبلية، الرعي، فجيج):

إعلان مسؤولية المغرب: بالمحاضرة السنوية بتلمسان فيفري وماي بين الجنرال اويس قائد تلمسان ومبعوث المغرب الأقصى مولاي احمد بن العربي البلرستي والتي اثر فيها المغرب، رفع يده عن عمور، دوي منيع وبني غويل وعلى الذين خيموا بالجزائر كلاجئين، مثل البكاكرة بعد شهور من الاستقرار (06 خيمة) بالجزائر[2].

-رسالة أخرى من الجنرال سيزار (رسالة مقاطعة ووهران 05 مارس 1880) بإعطاء حرية الانضمام وحقوق من يبقي في ظل السلطة المغربية دون أن يترك المجال الجنوبي وإثبات الحق فيه.

وطرح مشكل الجنسية على الجمبة بالرغم من فرضها عليهم منذ 1847، ومراسلات الجمبة إلى السلطة المغربية لرفضهم نظام فرنسي بدون جدوى، وظل الحال بالاختيار حقائب بعد خط الموثق شرقا المتجمد من ثنية التلي نصف طريق بين ايش وسفيسفة، واعتبارهم جزائريين، أما إذ اجتاز والخط فلين يعود وبالتالي يصبحون مغاربة، وكان هذا الإجراء ينتظر تهيئة دبلوماسية.

وبانضمام حميان الجمبة تحت سلطة بوعمامة في معركة"تازينة" 19 ماي 1881 بقيادة القايد الحاج لزرق، لينتهي بتحديد الخط 8 ماي 1882 التابع مع الجمبة نهائيا، وضمان حقوق هذا الفرع تحت السلطة الفرنسية بالجزائر، وهو ما يطابق نص المادة 7 من الاتفاقية الناصة على حرية التبعية

---

[1] بخصوص نقاط المياه المعنية بالحدود التي اقترحتها بيلي الناتجة عن ملاحظاته المسجلة بالمذكر كالتالي: لما تكون الحسيان أو أخرى تستعمل في تتبع الخط الحدودي، يمكن وضع الحد بالقرب الحاسي او ذلك المورد ملك لأحد القبائل ومهمة القبائل لايمكنها الذهاب الى الشراب الأخر.

[2] – يظهر جليا أن مسألة رسم الحدود بين فرنسا والمغرب الأقصى كانت محل نقاش، دراسات ميدانية وعلمية من خلال المحاضرات السنوية و لم تنتهي إلا بالموافقة الخارجية مما يعني الدور الدبلوماسي وحتى الأخير نجد بعض الأقلام إنتقدته من الفرنسيين أنفسهم، وهو موضع حججهم في التنازل عن الأرض التاريخية عكس ما يتداول من المؤرخين المغاربة في إظهار الضعف والإستكانة لكسب الدعم الأوروبي الذي كان طرفا محوريا في تقاسم نفوذ المنطقة وموافقتهم على الرسم لمجال خلف البلد وخير دليل معاهدات عديدة ممضاة من قبل المغرب الأقصى.

للقبائل الجنوبية [1]ومنذ تلك الفترة لم يسجل على الحكومة المغربية اثارة مسالة جنسية حميان الجمبة.

وعلى ضوء ردة فعل ضد الثورة 1881 التي ادت إلي تعقيد مسالة التحديد، ووضع مشروع الحيادة وتنظيم لجنوب الوهراني بالجزائر، وإنشاء مركز بالقصور ناحية توت، ونتيجة الضغط على نواحي سبدوا في أول سبتمبر عام 1885، الامر الذي أدى الى وضع ملحقة مشرية يضم الحميان التي ألحقت الى عين الصفرة ومعسكر وحلق suldu بعين الصفرة[1].

السلطة الدينية بالحميان:

مقسمة على الدرقاوية، اسوفلا، الكرزارية، الطيبة، الزيانية، القادرية الشيخية[2]، كما قام الجنرال فلوقي بالتوجه الى قايد الحميان والقصور عن احتجاجهم وتحديد بشرق أو قلت النجا من منطقة بوقرن حتى النعامة مع منع تجاوز أقلت النجا في اتجاه الغرب والنعامة في الجنوب [3].

7- قبيلة عمور بلاد عمور الصحراء حسب اتفاقية 1845، قبل احتلال عين الصفراء كانت تمتد من نواحي عسلة حتى غرب فجيج بالجنوب من الواحة حتى فندي على الضفة اليمنى لوادي "زوسفانة " اين يملكون الواحات، رحل في وسط المنطقة المحاذية للقصور تيتون، عين الصفرة، عين سفيسفة حتى قصر أفيش والمغرارين (مغرار2) [1]

مناطق الرعي:

- " أولاد بوبكر بمنطقة أركاني، درمل، مدهر الأحمر ".
- "المدابيا ب جاحف، روماديا، قحادي (مدهر الأحمر) ".

---

[1] ينظر:

« renseignements sommaire sur la région et les bus marocains voisines de notre frontière 25 avril 1885

[2] ينظر جدول معلومات على التأثير الديني بالحميان، المرجع لمرتنيار ج 2 نفسه ص 249..

[3]ينظر بالمحاضرة تطرقت إلى الإجراءات الصارمة لتطبيق اتفاقية 1845 وفيها تركت الحرية المطلقة للجمعية بتسوية مجالها مع قبال المغاربة حول احتجاجهم والتحكيم بينهم. ينظر همميش ص 234.

. ونتج عن هذا الاتفاق مجيء 650 خيمة إلى الجزائر وبقاء 900 خيمة بالمغرب وقد تم تسوية وتسمية العائلات بالخانات الجزائر المغاربية، سندن. وازداد تراقبهما إلى أن بقي بالمغرب في عام 1888 سوى 76 خيمة – 1891 -74 – والبقية كانت متابعة قضائيا من السلطة الفرنسية لذا تطور العدد 93 خيمة 1894. ينظر: المرجع Eleesse:

- "أولاد قويتب شبكة تمدنية، الأعوج، وادي نموس، الفايجة، مغرار ".
- "أولاد عبد الله: بين ايث وعين سفيسفة، الاتباعية، قلول، تاويرة، المقرون ".
- " المدابيا: أولاد كك، الفراطين، أوزرت بالقرب من الدوق ".
- " أولاد قوتين: المكالين، عسلة، السوم ".

وبالتالي فان أولاد ابو بكر يخيمون بالشفعة غربا وفي الجنوب الغربي من خط مغرار – "ايش" وبالصيف بالشرق وفي شمال الشرقي عند نصف الخط، وإستخدام أولاد سليم منطقة البريج على مساحة 14 كلم من عين الصفرة، مجال الرعي حتى مدهر الأحمر وقلول دون البقاء بالمنطقة.

ومجال المنطقة المحددة بالتقريب للساورة في الجنوب بعين الصفرة وعسلة، ونادرا ما يذهبون إلى الغرب من مغرار فوناسة وسفيسفة، والرعي حسب الفصول قطعانهم إلى النعامة، وكانوا نادرا ما يجتازون الحدود، وبوجود عمور من شرق عسلة، الذين وضعوا في دائرة عين الصفرة 1882 في جزء من بلادهم[1].

كما وضعتهم المستشارة الحكومية "م.ريم" قسمين عمور القصر وعمور الجبل، في حين ليسوا بقبيلة ولا إثنية (عرب وبربر) اخبر وجرار في الملالي واللجوء إلى رحمة الجبل وهم خدم الجانب السياسي لفرقة اولاد الشيخ وزاوية نتون، وفي عام 1889 وضع كل قايد على كل من أولاد بوشارب، عبد الله، المدابيا، أولاد قونين السوالة[2].

ينقسم محور الى ثلاث فروع: أولاد بوبكر –أولاد عبد الله – أولاد قويتب – مدابياه– أولاد سليم – ميرينات –أولاد بوشارب – اولاد شحمي – سوالة – أولاد عامر– أولاد سليمان– أولاد عليات

وكون المنطقة حددت في 21 فيفري 1881 كملحقة للقصور في الجنوب الغربيب اسم أولاد بو بكر، أولاد سليم، والسوالة بدائرة عين الصفرة الضامة لقصور عسلة ايتون، عين الصفرة، عين سفيسفة، مغرار الفوقاني والتحتاني بموجب قرار 20 مارس 1882.

[1] ينظر: ملكيتهم بالمرجع . La Martiniere p254 -253

لقد توحد نبلاء سكان فجيج للاحتجاج بعد اعلامهم عن مشروع إقامة نقاط حدود بالمنطقة فقابلهم "مولاي الحسان" بان الحكومة الفرنسية هي حرة في إقامة أي نقطة بالإقليم الجزائري في كل مكان من اجل دفاعها[1]، ولان مقرهم بلاد المعنية غرب الأسيوطي وبالقرب من مساحة الحاذية لأولاد سيد الحاج عبد الحاكم، الذي شمل طائفة أولاد الشيخ العراية وبقائهم فرقة معزولة عن الزاوية الغربية السهلي (مولاي ساحول) في أعالي وادي غير، وهم سلالة أولاد سيد الحاج احمد الاسيوط سيد الشيخ بالبرغم من الإجراء الفرنسية الغير 1865-1872 وقرار 2 جانفي 1873، وعودهم 1874 العلاقة مع الفرنسي ورفضهم الامتثال إلى ضربات المخزن المغربي 1876، لكن ما لوحظ ازدواجية التبعية في فترة 1879.

منطقة فجيج:

هي مكان أوجد بين حدث اختلاف الاطلس والمواجهة على طول زوسفانة بانكسار مخطط الأرض، ولها علاقة مع تأثير الإنسان، التي تشبهه حدود المقبرة القديمة بفجيج[2]، كما أن ضرورة السقي للواحات بها من مصادر حرارية، اي انها من العمق بالرغم من أنها مهملة غير مؤثرين لكنهم مرتبطين بوطنهم الأم الجنوب الجزائري.

موقف الفرنسين على الحدود الجنوبية:

بحيث علق الفرنسيون ذاهم على الرسم الحدودي بفصل قبيلة إلى اثنين معلقا "جرار رولف" في 6 جويلية 1892 بمجلة غزال الاستعمار: "لانعرف إلى أي درجة نفاجئ أكثر، أن نعاتب الدبلوماسية

---

[1] ينظر: La Martiniere: T2 ;p272.

[2] ان موقع فجيج غرب نواحي عين الصفرة بمسافة 113 كلم، و50 كلم عن مركز جنين بورزق المتقدم.وهو من بين النقاط الحدودية الذي يضمن غلق ناحية الصحراء من الطريق القادم من عين الصفرة منذ 1885، باعتراف ممثلي المغرب واقامة برجبها، لتسوية نهائية بتلك النقطة.ينظر:
R.J.Frichsch,consideration sur la defonse de l'Algerie-Tunisier et l'Armée d'Afrique.éd Militaire p 345.

الفرنسية أم بحذر معرفة مسألة الدبلوماسية المغربية لسيد احمد بن علي"([1])، في حين المؤرخ المغربي يعبر بشكل مغاير لهذا الطرح الاستعماري، بالتشكيك في شخص الممثل المغربي باتفاقية الحدود([2]).

الحدود من ثنية الساسي– النقطة الثلاثية(بيضا):

لمعرفة هذ الجزء الثاني من الحدود الجزائرية-المغربية في اقصى جنوبه، يجب الاطلاع على نص البرتوكول، المتمم للحدود بين البلدين، في مادته الرابعة والتي تشير إلى ما يلي:

امكانية الحكومة المغربية تأسيس عديد من المراكز للحراسة([3]) والجمركة كما تشاء بجانب الامبراطورية المغربية، خارج الخط الذي يعتبر تقريبا كحدود لمساحة دوي منيع واولاد جري([4]) والمحدود في اقصى بلاد فجيج بسيد "الدهار"، عبر وادي "الحزاوة" ليصل إلى المكان المعروف تحت اسم "المرة" والمحاذي لوادي "تالزازة" ووادي غير([5]). كما بإمكانه ايضا اقامة مراكز حراسة وجمركة على الضفة الغربية لوادي غير في حافته للضفتين حتى بمسافة 15كلم اسفل قصر ايغلي.

ونفس الشيء بالنسبة للحكومة الفرنسية بإمكانها بناء مراكز حراسة وجمركة على الخط المجاور، لجنان الدار مرورا على الجهة الشرقية لجبل بشار، وباتباع نفس الإتجاه حتى وادي غير)([6]).

([1]) ينظر:

Camille Sabatier.Touat Sahara etb Soudan ;Etudes géographie ;Politique ;Economique ;Paris ;ed sociéte édition scientifique ;1891.p 112-122.

([2]) إن هذه السنة 1892 مثلت طرد كل من المحايا وانكاد إلى الاقليم الجزائري من قبل عامل وجدة نتيجة الموقف العدائي الذي تم من قبل قايد بني يزقو ومحاولته التوقف على العيون سيد ملوك، إلى جانب الشجاعة في استعراض عدائي شد اغل عيون سيد ملوك، وبالمثل في عهد القايد حومادة بجمعه قبائل الجنوب بني عتيق فرع بني سناسن، و لم ينتهي فيها الصراع الا بانتقال الحاج محمد ولد البشير إلى الضفة اليسرى بعمالة وجدة 1893. كما يظهر دور المحايا وبني سناسن بدعم المخزن، وبني درار وانقاد وبني زقزو مقابل قوة بني سناسن. مما يظهر المعادلة للقوة التي لعبت الدور المحوري بين القوتين فدفعت الاستعمار بعد تتبعه كل التفاصيل حول الوضعية الحدودية وإجراء تعديل آخر بالمنطقة في هذه الفترة.

([3]) ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;p p 421-422.

([4]) حول طرح قضية دوي منيع، فجيج وبوعمامة. اثناء تنفيذ بروتوكول فرنسا المغرب 20جويلية 1901 من قبل ممثلي الطرفين، الجنرال كوشي ماز ومحمد القباس وتنفيذه في منطقة غيير. ينظر:

Harry Alis: Bulletin du comité de l'Afrique française ;douzième anné ;n 1-janvie-1902p 20.

([5]) ينظر:

Gartien Bédie: Notre Empire Africain et le Transafricain ;cause ou raison qui doivent faire préférer le tracé 1890 de l'oued Ghir à tout société de géographie d'oran ; éd challamel ;p169.

([6]) ينظر:

وبعد سنة ظهر أن نص البرتوكول لم يتجسد بالشكل الصحيح، لذا ترك جانبا وجدد باتفاق ثاني جديد في 20افريل 1902، بالعودة إلى مبدأ غياب الحدود حسب معاهدة الاصلية.

بإنشاء اقليم الجنوب في نفس السنة واتخاذ ثنية الساسي كنقطة محورية رابطة للجزائر الشمالية، واستخلاص ان هذا الجزء الحدودي بقي دون تحديد لمدة ثمانية سنوات من 1902-1910 و لم توضح اي اتفاقية جديدة ممضات تثبت رسمه.

لكن للأسباب الأمنية التي كانت وراء اتخاذ المسألة بجدية في المنطقة، وبكون تجمع المقاومة بأقصى الجنوب الوهراني، والغزوات ضد الاحتلال التي لم تتوقف من قبل القبائل المنتشرة بين بني ونيف وبوذنيب في شهر مارس 1910، تم الاتفاق بين السلطة بالجزائر والمغرب بخصوص هذه المواقف المعادية للدولتين[1].

وتم تجسيد الحركة المتعلقة بإنشاء عديد من المراكز المتتالية والمتسلسلة بين بني ونيف وبوذنيب حسب اتفاق 4 مارس 1910 بتوزيعها بين البلدين وعليه اسست فرنسا احتلالها لهذ الجزء. كما تبين المادة الثانية من هذا الاتفاق التي ضمت بوذنيب وبوعنان لمراكز للمغرب[2]، واعلنت بقاء المركزين في حالتهم الحالية(بمعنى انهما محتلتا الفرق الجزائرية). أما بالنسبة للمراكز الأخرى المعينة على مسار اولاد جرير ودوي منيع اللذان قبلا بالقضاء(الحكم) والتسيير من قبل الحكومة العامة بالجزائر وهو الوضع الذي يعود في الأصل إلى البرتوكول ب20 جويلية1901[3].

أخطاء الاجراءات:

وبإهمال التعبير الدقيق في إحصاء القبائل مع عدم اقتناع السلطة الفرنسية بترقيم الرحل التي بقيت في كل حكومة حميان الجنبة وأولاد سيد الشيخ الغرابة بالغرب تتبع للمغبر والعكس صحيح،

G.G.A.les Territoire du sud de l'Algérie.expose de leur situation.1er partie. Alger. Ed jules carbonel.1922 pp14-15.

(1) ينظر:

Camile Fidel ;le problème de la sécurité on Afrique du nord-ouest ;Revue Coloniales et Maritimes n434 ;54année ;Mars-Avril 1929p28-36

2- ينظر بريد شمال افريقيا: Echo de tairet, 32 eme annee N° 1062, les confins Algero-marocain. p1

(3) ينظر: H.Duveyrier: la derniere partie inconu du littoralle de la méditéranie –le riff 1880 ;p 213-219.

مع صعوبة التحديد والتعيين مما طرح إشكال عويص بقيت المغرب الأقصى تبني عليه أسطورتها التاريخية حتى بعد الاستقلال.لكون القصور التابعة للمغرب الخاصة بايش وفجيج ناحية المغرب، والخاصة بالجزائر هم عين الصفرة، عين السفيسفة، عسلة، بتوت، والشلالين، البيوض وبوسمغون. فالمغارين المعينين على الشرق بجنوب عين الصفرة لم يسجلا قط، وبقيت دون تسجيل في وضعية غير محددة والتي سببت مئات الاحتجاجات.

بين ما قصور البلدين بالجنوب والتي تقول فيه المادة السادسة: بما أنه لا يوجد بها ماء ولا قبائل ثابتة بين الدولتين، ولهم الحرية في التحرك بمجال الجنوب شرقا وغربا، وأن تلعب سلطة الدولة بضبط الأمن في هذه المنطقة وفي كل المواضيع، بمتابعتها ومعاقبتها بطريقتها، ولكن دون فرض أدنى حركة على قبائل الدولة الأخرى واعتقدت فرنسا بتركها عدم فرض شروط التي يجب تطبيقها تحديد يسمح لإحدى القبيلتين بالجنوب المغربي[1]، يدفع قطعانها إلى منطقة البيض، الاغواط وبسكرة[2].

لتعود إلى إعطاء الأولوية للفصل المعمول بها بتأويل نص الاتفاقية أكثر ملائمة، ولكن بتوسيع الرؤى حسب المصالح ليس بالحصول على القضية دون تصريح سريع من قبل السلطة القبلية المغربية بشرق حدودها الموثقة، وباعتبار ثورة كل قبلة جزائرية تمرد في نظر الغرب لهذا الخط.

وبعد الرسم للحدود بالمنطقة من أجل تنظيم التجارة أقامت مكاتب خاصة في النقاط الجمركية إلى جان بالنقاط العسكرية الخاصة بحراسة الحدود، إلى الجانب منها مكاتب الجمارك

---

[1] ينظر الخريطة التي تبين الحدود التاريخية للمغرب الاقصى بالصفحة الموالية

[2] لقد طرح إشكال المنطقة منذ عام 1881، بعد بداية متابعة المقاومة لأولاد سيد الشيخ بالمغرب، بالدخول غلى فجيج ومعاقبة المخالفين، لكن الامر تعلق بالموقف الأوروبي والحرج الدبلوماسي الذي كان الذي كان بإمكانها التدخل، رغم أن الأمر تعلق بأمن النفوذ الفرنسي آنذاك، و لم يتوارى في اضطهاد المقاومة الجزائرية دون أن يحرك المغرب ساكنا. بل نجده يعلق بتأريخ مخالف للوقائع التاريخية التي جرت بتلك المنطقة المتعلقة بممر انطلاق قوافل المغرب لا غير، صانعا بعنوان براق مخالف للوقائع التاريخية، ويعتبرها من تاريخ 8 يونيو 1903 " فكيك باب المغرب" مراسلات مختارة مغربية وفرنسية " دون إعطاء دليل قطعي، من قبل المؤرخ عكاشة برحاب، في حين المنطقة عرفت صراع مرير لم ينتهي إلا بعد تحديد المجال النفوذي ناحية توات. ينظر المرجع نفسه، ص 254.

التالية، مكتب عجرود، كيس نمور(مارتينبري)، لالا معنية، العريشة وعين الصفرة(ديفري).مشربة البيض(قبيلة عرباوة) ووحات الصحراء عبر قورارة إلى توات وأسفلها[1].

وبعد التعديل الإداري وعليه تعديل رسم إقليم البلاديات بموجب المادة من قانون الصادر في 16 جوان 1851 المتعلق بتسوية العقارية بالصحراء والمراعي للقانون الإسلامي بها، لذا بقيت الوضعية بالجنوب الغربي حتى عام 1912 على الحدود دون تثبيت لها، ناحية تافيلالت خاصة عند المراكز الجزائرية غربا، والمغرب الأقصى شرقا بناحية زوسفانة مهددة بالسرقة الغنم والرعي ناحية الساورة، ومن ثم سجل إنشاء مركز متقدم بالمريجة جنوب الخط لكولمب بشار في بوذنيب بالتحديد[2].

المواد القانونية التنظيمية:

ومنذ الاحتلال الفرنسي للمغرب 1912، تعرض الرسم الحدودي بهذ الجزء للعديد من التكييف والاعادة ف النظر ليكون في محله لأسباب مختلفة[3]، وضع تعيين لرسم الحدود اكثر دقة بإمكانه التكيف مع اجراء بعض التعديلات في ما يخص التفاصيل على الخرائط، بقرار وزاري في 21 مارس 1912، وقررا بان الحدود المؤقتة هي نفسها التي جاء بها برتوكول 20 جويلية 1901، وقرار آخر في 26 ماي 1914 الذي أخذ بعد انشاء المجلس الوزاري: والناصة على ما يلي:

امتداد الحركة بالمنطقة في دائرة كولومب بشار حتى الحد الشرقي للحماده والهضاب الصخرية التي تفصل الوادين "غيير" و"زيس"، بل بالعكس انطلاقا من الحمادة في كل الاتجاهات للمنطقة الصحراوية، بما فيها المنطقة ما بين خط العرض 28° و31°، اين كانت المنطقة لا يوجد بها

---

(1) إن التركيبة للقصور بهذه المنطقة والتي جردتها السلطة الاستعماري كالتالي: بقصور توات ووادي الساورة، كرزاز بوادي الساورة 2000نسمة، أولاد درفا نفس المنطقة ب2000 نسمة، شروين بقورارة 300 خيمة(2000 ن)شارف وزازية عمور (أوغيروت)400 خيمة(2000نسمة)، برنكان (تسابيت) 3000ن، تليلون 600 خيمة(3000ن) قصر العرب(عين صالح) ب1550 خيمة(3000ن)، ينظر المرجع السابق ; éleese، ص 12.

(2) ينظر بريد شمال افرقيا.Echo de tairet, 32 eme annee N° 1062, les confins Algero-marocain. p1

(3) يجمل المرجع نفسه الاسباب في مسألة تافيلالت وأمن خلاف الجزائر-المغرب، والمتعلق بتمرد قبائل الأطلس المتوسط ونتائجها على اقصى الجنوب للمغرب الشرقي، بين مجرى "زيس" الذي يجري بواحات تافيلالت وكولومب بشار بالجزائر، في فضاء صحراوي باقليم بوذنيب، وهي محاذية للاقليم الذي جرى فيه التمرد بين زيس وبلاد قلاوة(عائلات آيت عطا، آيت تافيلالت) ومحاولة تجاوزهم اقليم الجزائر. ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;pp 227-228.

أي عائق وتعرف بفراغ للترصيع، وللضرورة قيام البوليس الصحراوي بدفع المهاريس بالجزائر مطاردة الغزاة في ممرات التي تتجه من "ايغويد" حتى درعة وبالساورة، وعلى ضوء الاعتراف المغربي بخريطة الصحراء الغربية، لتمت شيئا فشيئا الحدود النهائية، وهي التي ساعدت على امكانية تثبيت رسم الحدود الجزائرية_ المغربية.

لذا اصبح الخط الحدودي بالتقريب من ثنية الساسي إلى غير يتبع خط واحة فجيج التي منحت للمغرب، سيد الدهار، وادي الخراوة، المرة، الحافة، والتقاء لوادي تلزازة وغير وحافة الحمادة، ومن هنا حتى موريتانيا[1] لتمكن حدود والحافة الغربية ولا مجال عمل أو سلطة.

بالإضافة إلى جرد وضعية مصادر المياه مع تعدد الواحات ونظام السقي بها، وحفر الآبار والمياه الباطنية، مثل الاقليم الخاص ببوادي غير والزيبا(طولقا) والتي أحصت بها حوالي 200 بئر والسكان المستعملة لها، ودراسة الماكن المتوفرة على المياه بالقرب من سطح الأرض بمسافات متعددة من 100 متر حتى 300 متر، وهي التي طورت العدد وقدرة الحاسي الذي أصبح يضخ سعة 500 ألف في الساعة ناحية وهران لقلتها ونسبة ضئيلة مقارنتا بالشرق الجزائري، فلم تجد سوى 28 بئر متتالية على مسافة 850 كلم. وباكتشاف عدة حسيان عامي 1900–1901 بنواحي واحات عين صالح زهو الأمر الذي نجح تمديد عمق الآبار وتطوير القديمة، وعليه جاء تقسيم وتكوين الاقليم الجنوبي عام 1902، بين بسكرة توقورت، جلفة غرداية، ورقلة، القليعة والواحات الصحراوية(تيدكلت، توات وقورارة[(2)]، وحسيان أخرى.

مميزات حدود زوسفانة وتركيبتها: تتميز بالانحدار المفاجئ بين منطقتين، منطقة فجيج التي تتبع الاطلس الصحراوي بالشرق، وأطلس جديد في شكل طية مقعرة، وطية محدبة، حسب نظرة الجيولوجيين، متقابلين في انحدار مكونين زاوية في اتجاه عام مرتبطين في مكان التواصل، وهذا

[1]– ينظر ملحق تقسيم الإداري وتطوراته بموريتانيا و التي على ضوئها رسمت حدود موريتانيا من قبل فرنسا بالجهة الشرقية ، والجهة الشمالية فرنسا وإسبانيا ولا علاقة للمغرب الأقصى في الأمر شيئ ، ينظر الملحق رقم 10، ص 439.

[(2)] ينظر:

G.B.M.Flamand: de l'Oranie au Gourara in Algérie ;1896 n13 pp195-196

لاعتبارات علمية محضة وعموما نظريا، ومن حيث التطبيق ذات اهمية اقتصادية ومن جهة اخرى تكون عالم آخر جديد، حين الاحتكاك بأعالي زوسفانة[1].

يقطع وادي زوسفانة جبل بني سمير والمنطقة المعيز وهما بنفس القمة (2000م)، نظرا لدور المعيز بمقربة من حائط قروز كعائق على مسافة 80 كلم، ويجبر فيه القوافل التجارية للانحراف بأقصاه الغربي، مما اثر في اتخاذ رسم فجيج وباعتباره باب نحو الجنوب.

بين ما بني سمير عكس "المعيز" و"القروز"، وتواجد سكان عاديين مستقرين، يمثل قبيلة قوية بالمنطقة قرب تادرامت، ومثلت مقاومة شديدة ضد الوجود الفرنسي، لمدة 10 سنوات 1900-1910، في الفترة التي كانت فيه مسألة رسم الحدود الجزائرية-المغربي قائمة حول امتدا الصحراء. وقد تم ترسيمها بناءا على طلب بني سمير مع مسار جبل عمور، وحتى بالنظر إلى التركيبة الجيولوجية المركبة من طبقات لصيقة بزوسفانة كأقدم تكوين عكس تكوين الطبقة الجيولوجية غربها بالمغرب الأقصى[2].كما تشير المصادر الفرنسية إلى القبائل المستقلة قبل قدوم الاستعمار إلى المنطقة، وهي لا تعترف إلا بالسلطة الدينية لسلطان، ولم يكون حتى يدفعون الضرائب إلى عن طريق القوة، مما يفيد أن سعي المغرب جمع الضرائب لا غير على تلك القبائل[3].

كانت فرنسا قد تركت المجال للحوار في كل منطقة وانتظار التسريح من قبل السلطة المغربية، معتبرتا كل ثورة من قبيلة جزائرية تعتبر تمزق للخط الحدودي بالغرب، ومن جهة أخرى

---

[1] ينظر:

G.B.M/Flamand: Recherche géologiques sur les hauts pays de l'oranais ; territoire du sud ; Lyon ;1911.

[2] ينظر صورة مقطعية لواحة فجيج 21، توضح الفرق بين جبل القصور وجبل عمور، ص21. ينظر:

Etienne Ritter: bulletin service carte géologique Algérie 1901 p 90 ،Camille Sabatier.Touat Sahara etb Soudan ;Etudes géographie ;Politique ;Economique p ;64-67.

[3] إن هذه القبائل هي: -ناحية انجير كل القبائل. وجدة: - قبيلة سهل الفار، بني سناسن، بني بوزقدو، انقاد.-شرق الاطلس: - أولاد الحاج، حميان الجمبا، أولاد سيد الشيخ، بني قويل، أولاد جرير، دوي منيع.-فم الغرب: حيانة، أولاد بوكار، مغاوة، بني وليد، رياطة (المعروفين بالشياتة).- تادلة: بني عامر. -ناحية تافيلالت، لـــأيت: عطية، اوبر، عيسى أو إبراهيم، مغار، ازرق، خابك. ينظر:

R.J.Frisch ; le Maroc Géographie Organisation-politique. Rectification du frontière Algérienne p355/

كانت تنتظر مساعدة القبائل المغربية للتصرف دائما ضد ضغوطاتها التي كانت تمارسها على فرنسا، متخذتا الرد المناسب عليها مع إعطاء أهمية للمواقف الأوروبية[1].

كما يجب التمييز منطقتين مختلفتين بأعالي زوسفانة التي تضع حد مفاجئ بمنطقة فجيج وتتبع الأطلس الجديد الصحراوي الجزائري بالشرق غربا، بين فجيج في شكل وطية محدبة حسب نظرة الجيولوجيين وتقابلها اخرى بالجهة الجزائرية في انحدار متقابل، مكونتين زاوية في الاتجاه العام مرتبطتين في مكان التواصل، وكل هذا لاعتبارات علمية محضة وعموما نظريا.

ومن حيث النظرة التطبيقية ذات اهمية اقتصادية في عالم جديد خاصة عند الاحتكاك بأعالي زوسفانة([2])وحتى بالنظرة للتركيبة لجبل زوسفانة وجبل المعيز بالضفة اليمنى، والثاني بين نبي سمير بالضفة اليسرى المتكونة من الطين والكلس والمنظر الشبيه بطبيعة جرجرة بالنظرة الجيولوجية وصلابته كقاعدة بقمة جوراسية.

ناحية بشار ودراسات وادي الساورة (لانز –بومال):

بناء على دراسة O.Lenz لوضعية النهر بشماله وجنوبه المحاط بكثبان الرمال لـــ"إيقيد" حتى فوم الخنق بجنوب قصر كرزاز ومنها تحديد الضفة اليمنى له، وبجمع المعلومات من قبل(M.A.Pomel) تبين اختلاف وضعيته عن الغرب وامتلاك خصوصية تابعة للصحراء الوسطى في اتجاه مساحة الوادي حتى أسفل منطقة توات. وبعد تأكيد المسافرين(المستكشفين) لنمط الصخور المغطية للأرضية المشابهة بوسط الصحراء الجزائرية، ومن ناحية الشرقية للساورة المسماة بسرير الوادي ب250 كلم شرقا بقليل إلى الشمال قصر ايغل في قمة العرق الكبير بين حاسي أوشن وكثبان بن

[1] ان الفترة هاته التي تؤكد أن فرنسا كانت في حوار دائم وجاد لإيجاد طريقة للتخلص من مقاومة أولاد سيد الشيخ في الجنوب، مع البحث عن ضمانات دولية مثل معاهدة فرنسا-انجلترا 1890، والتي حصلت فرنسا على الشرعية بالمنطقة. ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;p p411-412.

[2] ينظر: الصورة رقم 1 المبينة للمقطع الجيولوجي،

G.B.M. Flamand: Recherche géologiques sur les haut payes de l'oranie ;..Géologie du territoire du sud. Lyon.1911.

ناورق على علو 31 درجة، قام المهندس جاكوب عام 1893 بتحديد المنطقة للتركيبة الطبيعية الجغرافية وحتى بمنطقة المحاسة[1].

وقد تواصلت الأبحاث الاستعمارية مثل التي جرت في مارس-ماي 1896، معرفة تركيبة الصخور الكرتوازية بشمال تبلكوزة، عين "اركوك"، حاسي العز في وادي الركامة، ومخيم قرن الشوف بحاسي عيشة، ثم بالحدود الجنوبية للعرق، والتوغل في أرض الرق بمسافات، والتي أكدت تشابه صخورها مع منطقة "ونادن"، حاسي الحمار ورق بالشمال الغربي لسوينات-رق تاهتتس في أقصى الغرب لرق تبلكوزة، وبوجود تشققات فاصلة في الوسط وأرضية ذات حساسية موازية لاتجاه المحيط بوادي الساورة، وبفعل الكثبان الرملية المكونة لهذا الامتداد بالجنوب الغربي (جنوب كرزاز) [2]

الطابع التجاري ناحية بشار:

نظرا للطبيعة التجارية التاريخية بالمنطقة التي تمتد طرقها، ومنذ إصدار مرسوم 17 ديسمبر 1899 والمؤكد لقانون 16 افريل 1895 الخاص بتنظيم الحركة التجارية اتجاه الجزائر وإلى الصحراء الأمر الذي أعطى نتائج ايجابية لترتيب المنطقة المغرب الأقصى، الواحات الصحراوية وفق التنظيم الجديد.

وبعد الهجومات التي كانت سائدة على المستكشفين فلاتر بالمنطقة عام 1899 بمنطقة الواحات نحو تيدكلت[3]، قورارة وتوات عام 1900، واحتلال رواق زوسفانة-الساورة، الذي يمثل الطريق الأمثل للتوغل بالواحات في عام 1901 وفي الأخير إلى بشار ومركز كولمب عام 1903 إلى أن بقيت قضية التوارق ما بعد مهمة فييرو بعد معركة "تيت" 1902.الأمر الذي مهد إلى إنشاء

---

[1] ينظر:

H.M.P-la Martinière ; Document;T3 ;;les oasis de l'extrême sud Algérie pp 578-584.

[2] ينظر الخريطة الجيولوجية للصحراء من المغرب إلى طرابلس التي أنجزت عام 1886، المرجع السابق ص

[3] ينظر:

Jules Cambon ;Gouvernement Géneral du l'Algérie 1891-1897:.1918 ;pp 415-417

السكة الحديدية يربط اتصال زوسفانة إلى بني ونيف ثم بني زريق وكولمب بشار[1]، وبقوانين تنظيمية للإدارة بالمنطقة منذ عام 1892-1900-1901وتأكيدها 1950[2]، كما بينت أرضية اوروق لعام 1850 بالسلسلة "آمسك" بالشمال الشرقي للمغرب، أما في جنوب الأطلس بمسافة مئات الكلومترات أين تطورت بتوازي نظام الاروغرافية، من خليج "غابس" حتى وادي ميساورة على طول 1000 إلى 1500 كلم مع 250 و300 عرض السلسلة الرملية، في ارتفاع يتجاوز أحيانا 500 متر اين سماها الأهالي بالعرق في بلاد كثبان الرمال (الصحراء) وقد قسم إلى قسمين بفجوة وسطية من مصدر "وادي ميا"[3].

مطامع المغرب في الجنوب: ان مطالبة المغرب بشار وتندوف سوى بحث للاستفادة من التنقيب بغار جبيلات، والضغط على الجزائر لإبعاد الإيديولوجية الجزائرية خلف المغرب بالصحراء الغربية وبدافع فتح مجال تجاري نحو الجنوب لسد العجز بالشمال ناحية سبتة ومليلة.

كما هو الحال بالنسبة لمنطقة توات التي فصل بجنوبها الغربي بخط حدودي بموجب المعاهدة الدبلوماسية لعام 1890، بعد أن اعترفت بريطانيا لفرنسا منطقة نفوذ لفرنسا في جنوب الجزائر وبالنيجر من أجل وضع قوة حامية من الهجومات مقاومة التوارق والسنوسين (القوة الدينية)[4]، ومنها إجراء تنظيم إداري، وهو ما يدعي فيه المغرب بالتبعية الدينية، ومنها ضمها اليها بهدف الحد من أي تهديد يمكنه تهديد تواجدها ويعيق تقدمها إلى ترابط مستعمراتها، رغم عدم ذكرها في اتفاقية الحدود 1845، وباعتبارها ارض صحراوية في المادة السابعة، كما لم تشير إلى الواحات الصحراوية وقد مررتا الاتفاقية في صمت معتبرتا إياها غير موجودة، ولكونها معبر العرب في

---

(1) ينظر نفسه: Jules Cambon ;;pp24-25et 34-35..

(2) هنا يلاحظ أن المنطقة لا يملك المغرب أدنى حق لا تاريخي ولا سياسي ولا حتى ديني، كون المنطقة بعد الدراسة العلمية وحتى الروايات لم تذكر تحرك المغرب لصد أي توغل فرنسي بالمنطقة، بالإضافة أن أسطورته (المغبلا الكبير) لم ترد في التاريخ، وإنما هدفه استثمار المناجم بالمنطقة، واستغلال الطريق التجاري الذي يسمح بالتوغل في إفريقيا وفقط.

(3) ينظر: Jules Combon.G.G.de l'Algérie.p 414

(4) ينظر: علي محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، دار المعرفة، بيروت، 2011، ص 120-121

الاتجاهين بحثا عن المراعي والمياه الضرورية لهم، باستناد التبعية الدينية الشكلية المتمثلة في الخطب ليوم الجمعة بالدعاء فقط على شاكلة بلاد المسلمين في إفريقيا الغربية.

بعد اتفاقية الفرنسية-البريطانية1890 المقرة بسلطة فرنسا خلف بلد الجزائري، وبالنظر إلى أهمية وضعية توات في وسط الخريطة الواقعة في منتصف المسافة بين الجزائر وقرط النيجر، كمنطقة تلاقي القوافل بها القادمة من المغرب إلى طرابلس مع القادمة من شمال قسنطينة –طرابلس على السودان، واهميتها في منع اتصال المغرب إلى السودان عبر إقليم الجزائر، وكذا عبر ورقلة، أمقيد" إدلس وسيدرة[1].

ولكونها تمتاز بقوة محلية مسيطرة على الخطوط التجارية بالصحراء، ومنها الأهمية الاستراتيجية في الاتجاه نحو أقصى الجنوب، بالإضافة إلى الأهمية الأمنية التي سببتها مقاومة بوعمامة بالمنطقة الجنوبية، مما دفع بالاستعمار في التفكير بالسيطرة على المنطقة وما خلفها أي شمال السودان الفرنسي(مالي).

ضمان الطرق التجارية:

إن التجارة هي المورد الرئيسي والضروري للحياة بالصحراء الممتدة إلى أقصاه بإفريقيا، لذا كانت الطرق هي الشريان الاقتصادي بالمنطقة تسيير وفق الطبيعة والتوزع القبلي، لذا بنيت الحدود وفق الشبكة التجارية في المناطق التي تمثل نفوذ القبيلة وبداية نفوذ قبيلة لإقليم(دولة مجاورة)، ومسار المياه بها حتى التواصل بين الشمال والجنوب.

فتجارة التوات الواقعة في الغرب تشبه تجارة فزان في جنوب ليبيا نحو النيجر والتشاد، وإلى الشرق مع النيل، لتمثل بهذا معبر أساسي بجمعها عدد من الطرق التجارية التي يستعملها تجار النواحي من الرحل، وهي وضعية خاصة التي تضعها ذات أهمية في بناء العلاقة مع سكان الصحراء كمحطة عبور وتجمع للسلع بتصديرها إلى الشمال وإلى الجنوب كوسيط ضروري.

[1] ينظر المرجع، Histoire de la compagne Saharien d'Ouargla ;paris 1990.

وعلى ضوء الحدود الحالية للجزائر التي سببت في تبخر مجاري المياه النازلة من الجبال الحدودية بالهضاب العليا في الرمال دون استفادة منها، والمثال على ذلك وادي النموس الذي انشق عنه وادي تيوت بالمغرب الأقصى، وبالوادي الغربي الصغير الذي يأتي من بريزينا جنوب جيريفيل، ووادي زرقون الذي يستقبل مياهه من جبل عمور، ووادي لوا" الذي توقف بين الجزائر والمغرب نتيجة عدم دقة الرسم، محددتا الرسم تقريبا بتقسيم جبلين والوديان والشط بإقليم القبائل إلا بعد اتفاقية طنجة 1844، مما يعني مراعاة المصلحة الغربية والمغرب الأقصى الى حد كبير على حساب الجزائر[1].

وبقمم المرتفعات الرئيسية المسيطرة للجزائر والمعينة في الشمال الغربي لفجيج بقمة 1850م وشمال نفس واحة بني سمير التي علوا ب2000م، وجبل مزي جنوب عين سفيسفة العالية بأكثر من 200م، وأقل ب1500 م مثل جبل عيسى اين يعبر القطار، جبل عنتر وآمرق شمال القصور الممتد فيها بعد بالجزائر. بالإضافة إلى السلسلة الموازية بمنطقة بودرقة وكسال في طرف(جبال البيض) بعد مركز تبادل المراقبة للطرقات بين البلدين.، وملائمة لجبل عمور من حيث الطبيعة الاروغرافية والمفصولة بمياه بين الحدود[2].

وامام كل الصعوبات التي طرحت بين الاطراف في التوصل إلى رسم يناسب الاطراف، كانت التحقيقات والدراسات التاريخية والعلمية حتى الجيولوجية التي كانت الفاصل في مسالة الرسم بشكل يخدم الاستعمار والمغرب إلى جانب الضغوطات الاجنبية(الاسبانية-الانجليزية) في مجال تقسيم مجال النفوذ وتأمين السلطة القائمة، وليكون للرسم قيمة فاعلة تم تنظيم اداري للمنطقة الجنوبية على النحو التالي:

التنظيم الاداري الفرنسي:

دائرة البيض: ومراكز الابيوض سيد الشيخ تكون بلدية مختلطة للبيض.

---

[1] ينظر: Henri Duveyrier : notice sur les oasis et les route qui conduisent.p 100-104.

[2] – ينظر: Le colonel colombe :notice sur les Oasis du Sahara.1856.R.A. T1. P 287.

دائرة مشرية: تشكل بلدية مختلطة لمشرية.

دائرة بشار: تتشكل كالتالي: دائرة بشار كما تعنيه الكلمة وملحقة بني عباس، ومركزين تاعيت_تلزازة مشكلين بلدية الاهالي لبشار، وملحقة قورارة مع مركز توات مشكلان بلدية الاهالي لتميمون[1].

[1] ينظر جدول التقسيم البلدي لأقليم الجنوب، نفسه ص 2.

الخلاصة:

ما يمكن استنتاجه جراء مجريات تثبيت رسم الحدود بين الجزائر-المغرب الاقصى، ظهور الاستعمار بالطرف الجزائري والسلطة المغربية الممثل الرئيسي في حبك الرسم بالأراضي التي كانت محل مقاومة الجزائر الاولى للأمير عبد القادر والثانية لأولاد سدي الشيخ ومقرها فجيج، مما يؤكد طلب الامير انضمام الاخيرة لرابطهم التاريخي ودورهم بتلمسان[1].

يظهر دور القبيلة(الطرف الجزائري) وسكان المنطقة التي وضع فيها الرسم عن طريق الاستشارة، والتحقق من والسلطة المحلية للملكية(الحبوس) وتاريخ التواجد للفصل في النقطة الجدودية، امام عدم اعتبار الاستعمار الرابط الدموي القبلي في خط الحدود.

ويتجلى موقف المغرب الأقصى في الرسم الحدودي بسعيه امتلاك السهول وحتى مصادر المياه الناتجة من الجبال والوديان، وفي نفس الوقت تغيير وجهة القبائل المجاورة للحدود الجديدة التي رأت الفصل في الخلافات حول استغلال الأرض والماء عنصرا كيانهم تهديدا لهم.

في حين ان اعادة النظر في كل فترة من الرسم كانت مقرونة بالوضعية السياسية للمغرب الاقصى، والصعوبات الأمنية التي واجهت الاستعمار لضبط المقاومة بالمنطقة الحدودية، لكون الاخيرة كانت تأخذ المساحة التاريخية القبلية مجال مقاومتها، والتي اعتبرها الاستعمار تعدي حدود اتفاقية لالة مغنية، بمباركة السلطة الشريفية لتفرض هيمنتها بأسلوب ابعاد المفاوضات بطرح وهم امبراطورية دينية دون اثباتات ميدانية.

يظهر جليا من خلال تتبع مسار الرسم الحدودي في المنطقة المجاورة للبلدين يتبين في الموقف من تواجد الاستعمار بالدرجة الأولى، ثم يتبين العامل القبلي بالدرجة الثانية وما افرزته من صعوبات وتناقض المطالب في الخط.

---

[1] ينظر:

Abbe Bergés ; Mémoire sur les relation Comerciele de Tlemcene avec le Soudan ; R. de l'Oriont.p214-206.

كما يأتي في مرحلة التطبيق بعد الفصل في الاصطلاحات والاماكن المختلف حولها، دور الممثليين في السيطرة ناحية الخط المتفق عليه حسب الطرق الحضارية، بصيغة ترضي المعنيين (السلطة مع اشراك سكان المنطقة).

كما يتجلى موقف المغرب الأقصى في طلبه مزيد تراجع الاستعمار عن اراضي جزائرية لصلحه، في حجج يمكن اعتبارها صيغة تواطؤ طرفي المعادلة، وحتى تبريرات الفرنسية لرسم الخط توحي إلى ضعف قيادة الاستعمار الذي سعى إلى الربح دون أي اعتبار لعامل التاريخ والقبيلة الواحدة وميله للمغرب وفق الاتفاقيات المغربية المسيحية.

وفي الأخير رسمت الحدود في اطار ديبلوماسي تفاوضي بين الاطراف المعنية، لوضع حد لتراع وجعلها مجال تنظيم السلطة والتواصل في اطار منظور فكري متحضر، دون أي اقصاء لأي احتجاج إلا وتم مناقشته وبعد التحقيق فيه اتخذت اجراءات الرسم مفصول في كل خباياه بغض النظر عن فقدان الجزائر لأخصب الأراضي، ومصادر المياه بالمنطق والتعدي على ملكيتها التاريخية.

الفصل الرابع

نظرة المغرب العربي لرسم الاستعمار ونتائجه

إن إدراك مسألة رسم الحدود في دول المغرب العربي يستلزم قراءة النتائج التي ترتب عنها رسم الحدود بين دول المغرب العربي، وتتبع اثر المسؤولية لدور الاطراف الاستعمار–السلطة المحلية–القبائل المحلية، وكله لتوضيح الصورة حول المبدأ التاريخي او الموروثة عن الاستعمار، والتي عقدت قضية الحدود في دول المغرب العربي ومن بينها نقاط كانت دافع لخلق التوتر[1]، لتكون بمثابة قنابل زمنية موقوتة تتفجر بين الفترة والأخرى، وبالتالي تعمل زرع البذور الفتنة بين الدول وعدم الاستقرار في علاقة الدولتين، ولولا المنطق الدولي الذي يحتم في كل الأحوال التفاوض من أجل بلوغ السلام، هذا ما يشر إليه نص بيان منظمة الوحدة الإفريقية على بقاء الحدود على الوضع الذي كانت عليه عند جلاء الاستعمار عنها بين الدول الأفريقية.

وكون كل دول المغرب العربي تكونت بدولها الحديثة نتيجة تدخل الاستعمار في رسم حدوده وبعد استقلال دوله ورثة مشاكل ربما في شكل حدود خاصة وان الاسبان في شمال المغرب ب »سبتة» ومليليه» وفي جنوبه بالصحراء الغربية ووجود الحماية الفرنسية في الوسط للمغرب الأقصى وفي الجنوب الغربي لموريتانيا، ونجدها استعمار استيطاني بالجزائر وحماية بتونس، لتعتبر في غالبها جزء امن الإمبراطورية الفرنسية إلى جانبها في الجنوب الشرقي الاستعمار الايطالي، وكون السياسة الاستيطانية التي تنفرد بها الجزائر عن غيرها من الدول المجاورة واعتبرت جزء من فرنسا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا [2].

إن دول المغرب العربي بها صحراء مترامية الأطراف تتقاسمها قبائل تحكمها العروشية ويضبطها الإسلام الطرقية، ومصالح تجارية معاشيه لذا حاولت فرنسا لعب دور المسيطر على الجنوب لإخماد الثورات والمقاومة التي كانت تجد تراجعها لتجديد الهجوم على الوجود الاستعماري ببلاد المسلمين وازداد اهتمامها بالصحراء خصوصا لاحتوائها على ثروات الذهب

---

[1]–ينظر:

MESTIRI(S), La dé turquisation du pouvoir en Tunisie: classes dirigeantes et société tunisienne de la fin du XVIe siècle à 1881» , Les Cahiers de Tunisie, t. XXIX, n° 117-118, -1981, 3e et 4e trim. , p. 177-197 .

[2] – ينظر: رفاعي عبد العزيز، مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، ص 178–179.

والموارد المائية الباطنية، وتعتبر كطريق تجاري رابط بين شمال إفريقيا بغربه وباقي الدول الإفريقية من حيث الاستراتيجية المحلية والدولية، وازداد التنافس بين دول المغرب العربي وتداخل المصالح للدول الكبرى فيها، بعد اكتشاف البترول والمعادن عموما بين دول المغرب العربي، ومن أجلها خلفت بدفع أطراف على اطراف أخرى بالمنطقة مخلفتا احتقان سياسيين من شأنه يهدد السلام بالمنطقة ومنه كبح التطور لمنطقة المغرب العربي ضمن وحدة متكاملة وقوية فيوجه المستعمر السابق، رغم وحدته التاريخية والدينية والحضارية عبر التاريخ[1].

المبحث الأول: الدواعي الحدودية في المغرب العربي

لرسم الحدود دواعي متعددة وضروري ولإنشائها كونها لا تكتمل إلا بتثبيتها وتوافقها في كل حدود مستقرة، ولتوضيحها بأدق المعنى في ذكر الأسباب ومنها علاقتها بالفكرة الصحيحة التي تؤكد التعامل بها لفك أي نزع حدودي، والأرشيف الفرنسي يثبت حقيقة التعامل مع الدواعي ومنها رسمت ليس فقط بإرضاء جشعها وإنما لتحقيق ملكية واستغلال كل منطقة وفق الدواعي والأمن بالدرجة الثانية[2]، وعليه الأسباب التي تذكر في الأزمات وهي كالتالي:

مطلب مختلف الأسباب:

كما سبق الذكر عن الدواعي وهي الأسباب المعروفة وأن الدول التي طالبت بتغير الحدود استندت على أسباب مجملة فيما يلي:

الأسباب القانونية:

التي تنجم عن عدم الاعتراف بشرعية المعاهدات والاتفاقيات التي تم التوصل إليه من ظروف غير مناسبة لرسم عملية الحدود بين دولتين، نتيجة خلاف يحصل حول تفسير الوثائق الرسمية التي تم الاتفاق عليها وإنكار أحد الأطراف، التوقيع عليه من قبل أطراف سياسية غير مخولة، ومبدأ التوارث الذي يحصل نتيجة اندماج دولتين [2]. والأمثلة مثل ما جرى بين تونس-

---

[1] ينظر: السابق،

Lacoste. Y. unité et deversité des déserts traversés ; p 219

[2] ينظر: السابق، عمر سعد الله وألقانون الدولي للحدود، ص 115,

الجزائر، تونس–ليبيا، ليبيا–التشاد، والمغرب–الصحراء الغربية، المغرب –موريتانيا لتقسيم الصحراء الغربية[1].

–البعد القانوني المتعلق بأولوية المعاهدات والاتفاقيات الحدودية. –الميراث الاستعماري وكيفية التعامل معه. –الادعاءات التاريخية وصلتها بواقع الحدود العربية–العربية. – ترسيم الحدود العربية– تكوين الدولة العربية القطرية. تكوين القطرية في مواجهة الدولة القومية. –الولاء الوطني وطبيعته وامتداده. –العربية وبأية طريقة. – احتواء ومواجهة النزاعات العربية. الموارد الاقتصادية وتوزيعها. –التداخلات الخارجية[2].

الأسباب التاريخية:

يعتبر سبب بارز في نشوب أزمة بين دول الجوار والمثل الأولفي على سبيل المثال بين المانيا وفرنسا، وفي المغرب العربي بين الجزائر والمغرب في بداية الاستقلال والمغرب والصحراء الغربية والذي هو في نظر الأولى أساسي تواجده قائم ومعرقل لاستتباب المنطقة سنتطرق إليه بالتفصيل في موضوع رسم الحدود بين المغرب والصحراء الغربية، وعدم الاعتراف بحق التقادم المكتسب[3].

الأسباب العرقية:

تتركز في سعي دولة ما لاستعادة منطقة ضمها إليها ليست لكونها جزء من دلتها وإنما لكون شعبها أن سكانها ينتمون إلى عناصر عرقية متعددة(بربرية، عربية وزنجية) في ظل الاسلام الذي يذيب كل الفروقات العرقية وتقاسمهم ويلات السياسة الاستعمارية، حيث تم تحديد حدودها نتيجة المصالح الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر و لم تأخذ بنظر اعتبارها التكوينات العرقية والدينية مثال متكرر خاصة في جنوب دول المغرب العربي.

---

[1]–مجلة العلوم القانونية، جامعة عنابة، مفهوم القانون الدولي وألعدد 6 ديسمبر 1991، مقال للأستاذ محمد تومي، بعنوان مفهوم الحدود في القانون الدول يص 16.، ;وينظر: –مقال ثاني باشتراك الأستاذ ب وسلطان محمد، بعنوان بعض المشاكل القانونية المتعلقة بالحدود، ملتقى وطني، جامعة عنابة حول منازعات الحدود في افريقيا بالعالم العربي. في ضوء القانون الدولي لمعاصر من 13 الى 14 افريل. 1988.

[2]ينظر: السابق محمودي والنزاعات العربية–العربية، ص 298,

[3] ينظر:

ALPHANDERY. P. et Bergue. M. Territoires en questions: pratiques des lieux ; usages d'un mot ;in ethnologie française ; janvier-mares 2004 p 43

الأسباب الاقتصادية: ان الموارد الاقتصادية الاستراتيجية لعبت اكبر عامل لتفجير النزاعات الحدودية مثل تونس والجزائر، ليبيا والجزائر والمغرب والصحراء الغربية، ليبيا وتونس، وفي العالم اين لعبت القوة الاستعمارية وشركاتها البترولية في تخطيط الحدود وترسيمها على سبيل المثال أمريكا اللاتينية[1].

الأسباب السياسية : كانت نزاعات ترسيم الحدود بين الدول العربية مع مرور الزمن بؤر توتر، قائمة بين الفينة والأخرى متزامنة مع تداعيات بصيغة أو بأخرى لما أصطلح على تعريفه بأزمة فلسطين والصحراء الغربية كونهما قضيتان محوريتان في العالم العربي تمثلا محور كل منطقة الأولى في المشرق والثانية في المغرب، بالإضافة الى التنافس حول الزعامة من جهة ومن جهة اخرى عامل طبيعة الانظمة[2].

أبرز تلك التداعيات المتعلقة بتصور انظمة دول المغرب العربي برمته للجار، ومحاولة التزعم والسيطرة بحجج مختلفة سواء بالجانب الديني، أو بالنظرة التاريخية ومحاولة كسب التفوق ولو بالتحالف مع الاجنبي، وتتجلى هذه الظواهر في الأنظمة الملكية بالخصوص وحتى الاشتراكية منها التي تعرف نقص الموارد لسد مطالب الرعية إلى جانب الدعم الغربي لها أو الدول العظمى، وخاصة أمام التحولات بذلك دور نمط النظام العلمي بالعزوف عن المؤسسة القومية في حل قضية الحدود العربية.

وتفضيل المعالجات الثنائية للقضايا المفترض أن تحل على أساس قومي تفاوضي للقضايا التي تمس بالجار، والاعتماد على الحل الأجنبي المستورد واستقدامه ومنحه الأولوية على الأدوار العربية وانعدام فرص التعاون أمام مزيدة غير شرعية تضاعف الانكشاف الأمني الشامل[3].

---

(1) ينظر:

D. Bardonnet ; de la densification des frontières terrestre en Amérique latin ;in mélange scolliard ;paris1983 ;p 193 .

(2) ينظر: محمود السيّد: تاريخ دول المغرب العربي(ليبيـــا- تونس-الجزائر-المغرب- موريتانيا)، مؤسّسة شباب الجامعة والإسكندرية، 2000، ص 12-45.

(3) ينظر: محمد محمود ابراهيم الديب والجغرافية السياسية أسس وتطبيقات والمكتبة المصرية القاهرة 1978، ص 340.

والجدير بالملاحظة، أن القضايا المذكورة التي كانت موجودة بالأساس من قبل قد تعايش معها أطراف النظام العربي على نحو جعلها تزيد المضاعفات، وتمديد عمر الازمة على الأقل تأجيلها حتى إشعار آخر للاستثمار فيها سياسيا، ومع تغير حالة النظام العربي قي ظل التماسك النسبي إلى التردي شبه الشامل لتلوح بتراعات حدودية مرة أخرى لتعيد إثارة أكثر من قضية عملية ونظرية في آن واحد ومن تلك القضايا:

وبقراءة متمعنة للعناصر المذكورة أعلاه يتبين لنا بكل جلاء أن الحديث عن قضية الحدود ليس مجرد حديث عن إطار مكاني مجرد أو خطوط على خريطة، فهو في الواقع أشمل من ذلك بكثير زيادة لأنه يتضمن الحديث عن شرعية حدود دولة والمساس بأقاليم مجاورة تتأثر بأثارها، مما يكلف دول الجوار طاقة تخصص لحماية سيادتها ومواطنيها وممتلكاتها. [1].

أيضا من الصعوبة بمكان تجاهل تلك الخطوط التي تتضمنها الخرائط والتي تحاط من الناحية العلمية والواقعية بتخوم المساحات الحدودية الممتدة على جانب الخط، والتي تكون في حالات عديدة مقرا لقبائل، عشائر وأسر من أصول واحدة بعيدة، دون اعتبار بعض القبائل لفكرة الحدود، قيود في الانتقال والاتصال، ونظرا لتغييب الوثائق التاريخية الحقيقية لإبراز ما لكل حق حقه، أيضا الحاجة إلى إعادة النظر في كثير القضايا التي تؤثر على خطوط الحدود بين الأطراف المتجاورة فيما بينها[2].

إضافة إلى ما تقدم وأن راهنيه تردي النظام العربي والتي يتصاعد خطها البياني ولا يزال منذ قيام حروب حدودية والاحتلال المغربي للصحراء الاسبانية وما تلاه من آثار سلبية، قد بدأت أصلا بإثارة قضية حدودية تعلقت بالسيادة على موارد اقتصادية ثم تطورت لتصبح قضية شرعية وجود الكويت ككيان سياسي مستقل وما أن حسمت تلك القضية لصالح وجود ككيان وكدولة، فإن

[1] ينظر: السابق الرفاعي، مشاكل افريقيا، ص 29,

[2] ينظر:

ALPHANDERY, P. , et BERGUES, M. ,» Territoires en questions: pratiques des lieux, usages d'un mot» , in Ethnologie Française, janvier-mars 2004/1, p. 5 .

مسألة ترسيم حدود هذا الكيان المكانية والجغرافية مع الجار الشمالي لا تزال بين مد وجزر، وكدعاة للتواجد العسكري الأمريكي، والتحرش بالعراق تحت عدة ادعاءات ظاهرها أمني وجوهرها استهداف العراق تحت حجة محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي التي أصبحت ورقة وتعتيم هذه الظاهرة إلى إيران وكوريا الشمالية وهي عوامل لها علاقة بالعولمة[1].

إن غالبية الحدود العربية وواقعها الحالي تقوم على أساس الإرث الاستعماري، فغالبية الاتفاقيات الخاصة بالحدود بين الكيانات العربية راجعة إلى عهد الاستعمار الفرنسي والبريطاني والإسباني. وحين تثور قضية حدودية بين طرفين عادة ما تكون الوثائق المرجعية هي وثائق الحقبة الاستعمارية قانونا. ولا تمثل من تلك القاعدة سوى حالات محدودة، هذا ما تروجه الكتابات التاريخية والمعمول به قانونيا. ومنه يمكن الاعتبار بان تأسيس رسم الحدود بني على تجانس الشعوب، على الأقل قابليتها لتلك التجزئة وبالتالي لهده الدول مسؤولية مشتركة في رسم الحدود بتضحيات جسام في كل دول المغرب العربي[2].

ومع ذلك فحتى هذا الاستثناء لم يسلم من الانتقادات والرغبات في إعادة النظر فيما تضمنته تلك المعاهدات من تسويات خاصة بالحدود وهي بذلك تتساوى والحدود الموروثة في الاتفاقيات والمعاهدات التي وضعت في الحقبة الاستعمارية[3].

الادعاءات التاريخية: هناك مشكلة أخرى تتعلق بترسيم الحدود العربية، وهي عادة ما ترتبط بالوثائق الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وأعني به الادعاءات التاريخية، والتي عادة ما تأخذ بصيغة شكل مطالبة طرف آخر بحكم الأمر الواقع تحت ادعاء بأن أهل هذا الإقليم في أزمان سابقة كانوا

---

[1] .ينظر: العيد صالي، ألعولمة والسيادة الوطنية، ألدار الخلدونية، ألجزائر 2006، ص 76

ينظر:

[2]-Decreane, P. « Les problèmes de frontières. En Afrique les leaders entendent assumer l'héritage des frontières coloniales» , Europe-France- Outre-Mer, n°396, Paris, janvier 1963, pp 23-28 .

[3]ينظر:

Claude Blumann ; frontière et limites ; colloque de Poitiers ; la frontière ; pédone ;paris ;1980 ;p 172 .

يدينون بالولاء الديني والمعنوي والأخلاقي للمركز السياسي للطرف المدعي، وفي كثير من الحالات يبدو الجزم بهذا الأمر غير مؤسس، وهذا الادعاء يتصادم مع فكرة الدولة الحديثة بقدر ما هو تعبير عن خصوصية الحالة العربية، يصعب فيها توافر معلومات دقيقة عن التسويات الحدودية التي تم التوصل إليها في سنوات بعيدة أو قريبة على حد سواء، وفي ظل حال كهذا يبدو الخوض في قضايا الحدود العربية—العربية يظل أمرا مطلوبا ليس لذاته، وإنما لما يثيره من قضايا وإشكاليات هي من صميم صنع الحاضر والمستقبل معا[1].

طبيعة الحدود وخصائصها:

الطابع المركب للحدود المغاربية: أصبحت الحدود الدولية تعني الصالح المشترك بين البلدان المعنية من حيث الاستعمال والاستغلال للموارد الطبيعية واكتست طابع سياسي قانوني وثقافي، كما أصبح مكلفا بحمل مباشر على أقاليم الدول وهي المهمة الأساسية، لشق صيغ مختلفة من المادة القانونية في الاستعمال، وفرع من إقرار الأحكام المنصوص عليها في اتفاقيات الحدود يدل على نطاق إقليم الدولة كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وفرع من التصرفات العامة التي يقرها القانون الدولي كله في نطاق ممارسة السيادة والحق في فرض سلطتها على مواطنيها داخل حدودها الاقليمية[2].

الخصائص المشتركة لحدود المغرب العربي:

جدول مساحة المغرب العربي: من بين الخصائص المشتركة للحدود في المغرب العربي.

1–ان بناية الحدود تمت من قبل التقسيم الجغرافي بين القوات الاستعمارية.

2– اراضي صحراوية تشكل جل المساحة عموما وتقدر حتى 100% في اقصى الغرب.

3–ان الدول الأوربية راعت مصالحها في تحديد المجال الحدودي.

4– نجد المياه تتخلل الحدود كمعيار لحركة القبائل فيما بينها قبل دخول الاستعمار.

---

[1] ينظر: السابق، عكاشة برحاب، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، دار ابي قراقا للطباعة والنشر، 2003، ص ص34–35.

[2] ينظر: محمد تومي، مفهوم القانون الدلي، مجلة العلوم القانونية، ص16,

5-الطرق التجارية التاريخية التي تحدد مجال نفوذ القبيلة ومجال رعاياها تاريخيا.

6- رسم خط الحدود في مناطق خالية من السكان واغلبها مرتحل في اجواء الصحراء عبر كامل الحدود في دول المغرب العربي وباقية على النمط الذي رسمه الاستعمار دون اضافة[1].

الدولة	المساحة بالكلم²	النسبة المئوية
الجزائر	2. 381 .741	%28 .39
ليبيا	1. 775 .500	%28 .29
موريتانيا	1. 030 .700	%00 .17
المغرب الأقصى	7630 .458	%56 .07
الجمهورية العربية الصحراوية	120 .252	%15 .04
تونس	150 .164	%73 .02
06	6. 062 .941	

التركيبة الجغرافية:

ان الطابع المشترك للتركيبة الجغرافية واضحة حتى ان الاستعمار ارتكز عليه في بناء الحدود في الحالات الاستثنائية، بحيث اصطلاح شمال افريقيا هو مبني اساسا على التركيبة الشمالية، وتعني تونس والجزائر ثم المغرب، بامتداد طبيعي مشترك فيه كل اطرافه ومع باقي دوله جنوبا في علاقة جوار مع دول افريقية، ببحر(صحراء) كما شاء الفرنسيون تسميتها (السودان الأكبر) سابقا، بحيث تلعب الصحراء المغاربية دور استراتيجي واقتصادي وحتى اجتماعي في المنطقة، وبعد استراتيجي بالدرجة الأولى كحلقة وصل بين الشمال الافريقي والبحر الابيض المتوسط، وهو مضمون طرح كل دولة تريد خلف مجالها بالجنوب، وهو في الحقيقة لا يتعلق بالرسم بقدر ما يتعلق بانتهاك الدول المستقلة، واستتراف الطاقة المحلية، والبحث عن نقاط استغلال للمزيد من تنازلات المنطقة لصالح التبعية[2].

---

[1] ينظر: جمال عبد الناصر مانعو أتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 15,

[2] ينظر: : حمدي عبد الرحمن، « العلاقات العربية – الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، مجلة قضايا إستراتيجية، ألعدد(2)، يونيو 2000م، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية, ص 155. .

-تواصل المرتفعات بين الشمال حسب طبيعة الجبلية الممتدة من الجنوب الغربي للمغرب الاقصى وامتدادها على الجزائر في شكلها التلي والأطلس الصحراوي حتى داخل تونس هو ما زاد تعقيد رسم الحدود.

-تركيبة المناطق الحدودية وتواجد بالدرجة الأولى الاشتراك لسكان المناطق الحدودية في السقي والتجارة الخاصة بين القبائل الصحراوية خصوصا هو ما اضفى طابع الاشتراك في مطالب الحياة خاصة بالصحراء، والتي اعتمد فيه الهندسة الحدودية مما صعب عملية قبول الحدود الطبيعية.

مطلب: الخلافات والعوامل الحدودية في المغرب العربي:

تقسم الخلافات إلى نوعين: خلافات مفاهيم وخلافات حدودية رغم تكوينه منظومة سياسية وفكرية واجتماعية متقاربة ومتشابهة في كل المراحل، إلا أن النوع الأول ساد خلال فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي الذي دفع إلى اختيار حليف وتحديد خصومها الجزائر، ليبيا، المعسكر الشرقي، والمغرب تونس المعسكر الغربي [1].

ثم إن النوع الثاني المتعلق بالخلافات الحدودية فهي بدروها تتوزع إلى ثلاث أنواع:

1- خلافات تهتم بتخطيط الحدود بين دولتين، عدة دول المنحصر في عدم اتفاقها على خط الفاصل فيما بينها[2]. مثل الجزائر ليبيا النيجر في النقطة الثلاثية، والجزائر ليبيا تونس.

2- إما لعدم دقته، وضوحه.

3- اختلافها حول المجال الذي ينبغي أن يعتبره كخط الحدود.

يعود النموذج من الخلافات الحدودية في المغرب العربي لعدة اسباب تاريخية وجغرافية وقانونية[3].

---

[1]-ينظر:

Boutros-Ghali, B. Les conflits de frontières en Afrique, Editions techniques et économiques, Paris, 1973, 158 p .

[2]- ينظر:

Decreane, P. « Les problèmes de frontières. En Afrique les leaders entendent assumer l'héritage des frontières coloniales» , Europe-France- Outre-Mer, n°396, Paris, janvier 1963, pp 23-28 .

[3]- ينظر: د. حمدي عبدالرحمن، « العلاقات العربية – الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، مجلة قضايا استراتيجية، ألعدد(2)، يونيو 2000م، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية, ص 155. وينظر: د. عبدالسلام البغدادي، « الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، والطبعة الثانية 2000م), ص191 – 200

الناحية التاريخية:

إن ظاهرة تخطيط الحدود ناتجة عن ظاهرة الاستعمار في أغلب جوانبه، اذ قامت القوى الاستعمارية الفرنسية الايطالية، الاسبانية، البريطانية، على تخطيطها لتحديد نطاقات نفوذها ومدى سلطتها، قوى تنافسية فيما بينها للحصول على أكبر حصة من المستعمرات ومجالات النفوذ وكونها لم تتحرى الدقة في تحديد خطوط الحدود التي كانت تكتفي بتعيينها نظريا في نصوص المعاهدات والاتفاقيات بخطوط ملونة في أشكال هندسية على الخرائط، دون إرفاقها بتخطيط فعلي على أرض الواقع والاكتفاء بوضع فرض عسكرية لمراقبة الحدود، لذا نجم عنها خلافات حول تفسير النصوص للمعاهدات والخرائط لوضع علامات الحدود وترسيمها[1].

العوامل الجغرافية: فيما يتعلق بتخطيط الحدود فإن أغلب الخلافات ترتكز بضورة خاصة في القاعدة الجنوبية، أين تنتشر مظاهر الصحراء وحياة البدو والرحل[2]، وانعدام بها معالم طبيعته جغرافية بارزة تسهل وضع علامات خط الحدود بطريقة واضحة ومستقرة مما دفع إلى رسمها بالطرق الهندسية والفلكية[3].

مما يجعل الحدود المرسومة بالطرق الفلكية والهندسية ذات أهمية خاصة ومجردة، التي لا تتماش وطبيعة الصحراء المترامية الاطراف، وإنما لتكون منسجمة مع خطوط الطول وخطوط العرض متناسقة مع خطوط متوازية ودوائر، أنصاف دوائر مما تسبب في إثارة خلافات عند محاولتها ضبط هذه الخطوط نظرا لطبيعتها المجردة.

عوامل الانتقال بين مستويات السلام والنزاع:

معرفة العوامل المذكورة في الأسفل تمثل خطوة مهمة لتحديد أنجع الإجراءات لمنع النزاعات من التطور إلى الأسوأ. هذه العوامل هي:

---

[1]-ينظر:

Brunschwig H. Le partage de l'Afrique noire, Flammarion, Paris, 1971, p 186 .

[2] ينظر:

. Ould cheikh (a. El w.) - les problèmes actuels du nomadisme sahélien. Le cas de la Mauritanie. Imrs, Nouakchott, 1983p 94-105 ،.

[3]-ينظر:

Bruneau M. , dir. Géographie des colonisations XVe-XXe siècles¸ L'Harmattan, Paris, 1994, p 420

1- شدة وحجم الشكاوي ومواقف التذمر.
2- مدى إدراك الأطراف لاختلافاتهم وتطلعاتهم ومواقفهم تجاه بعضهم البعض.
3- حجم التفاعل المباشر والاتصالات التي تملكها الأطراف في تعاملها فيما بينها.
4- مستوى التعبئة السياسية والتنظيم الواقفين خلف، ضاع الأطراف المختلفة.
5- حجم التلاحم والالتصاق بين قيادات الأطراف والقواعد في الدوائر الانتخابية.
6- السلوك العدائي.
7- المدى الذي يمكن أن تصل إليه تهديدات الأطراف باستعمال السلاح.
8- عدد الأحزاب والجماعات في كل طرف من أطراف التزاع.
9- "احتواء نزاع قائم، منع آخر كامن يعتمد على مدى إدراك العوامل والأسباب والظـــــروف المتعلقة بذلك التزاع[1].

محددات التزاع العنيف والسلام:

ينشأ التزاع العنيف من أسباب مركبة. وهناك عوامل رئيسية، متغيرات ترجح تطور التزاع إلى عنف، أنه سينتهي بشكل سلمي. وهذه العوامل من الممكن أن تكون أسبابـــا للعنـــف والسلام وبالتالي يمكن تقسيم محددات التزاع إلى بنيوية، ووسيطة، ومباشرة[2].

1-العوامل البنيوية:

وهي أسباب موضوعية تتعلق بالظروف الأساسية للمجموعات، والتدهور البيئي، والنمو السكاني، وندرة الموارد، والتنافس، وانهيار القيم والتقاليد، الفقر، التهميش الديـــني والإثـــني والإجراءات التي تتخذ لوقف التزاعات ذات الأسباب البنيوية تظهر نتائجها بعد فترة طويلة مـــن التطبيقات[3].

2-العوامل الوسيطة:

وتشكل أساس المشاكل في العمليات الاجتماعية والسياسية والاتصالات، وهي عوامـــــل حاسمة تؤثر في تحول الأوضاع البنيوية إلى ردود أفعال عنيفة، ، إلى سلوك طرق سلمية للتعامل مع المصالح

[1]- ينظر: السابق، محمودي، ألتزاعات العربية-العربية ص 292,
[2] ينظر: نفسه، ص 31
[3]- ينظر: نفسه، ص126.

المتناقضة، وتدارك بسهولة العلاقة بين الأسباب الوسيطة ومظاهـــر النزاع العنيفة وكان أثرها أكثر مباشرة.

الأسباب الوسيطة: السياسات الحكومية والمنظمات الاجتماعية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي، ومشاكل التحرر السياسي والتسلح[1]. وهي الأعمال والأحداث -العوامل المباشرة التي تشعل(تقدح-) أعمال العنف. ومثال ذلك اتخاذ الحكومة إجراءات متشددة نحو جماعة مضطهدة مما يدفعها إلى العصيان والتمرد. ونظرا لظهور هذه الإجراءات فإنها أكثر تأثيرا من غيرها.

لذا أن النزاع، السلام يتكونان من تفاعلات مركبة بين مجموعة من العناصر، وأن السلام والحرب تفصل بينهما مجموعة من المراحل فلا ينشآن بطريقة مفاجأة. وأن النزاع محكوم بعوامل عدة منها ما يعتبر من بنية أطراف النزاع ومنها ما هو وسيط، ومنها ما هو مباشر. كما اتضح أن احتواء نزاع قائم، منع آخر كامن يعتمد على مدى إدراك العوامل والأسباب والظروف المتعلقة بذلك النزاع[2]. -ليس النزاع والسلام ساكنين بل حيويين(ديناميكيين)، ويتطوران بعامل الزمن. -لا ينتهي كل نزاع بالعنف فهناك العديد منها يحل بشكل سلمي. - يتطلب منع ظهور النزاع العنيف، وقفه فهم حيوية النزاع السلمي والعنيف، وإدراك مكونات السلام، لتكون الإجراءات المتخذة لمنع أي نزاع، لابد من فهم مسببات ذلك النزاع بشكل خاص وتطبيق سياسات وبرامج وآليات متعددة تناسب نوعه والمستوى الذي وصل إليه.

مطلب: الجانب العملي الجاري في المغرب العربي:

وهي الحالة مع اسبانيا باحتلالها في وقت سابق لشمال المغرب مناطق(إفني) و(طرفاية) و(الساقية الحمراء) و(وادي الذهب) و(جزر البحر الأبيض المتوسط)، وغني عن البيان مدينتي(سبتة) و(مليلة)، لدواعي قيل أنها أمنية كقواعد بحرية دفاعية متقدمة، تحول دون عودة المسلمين الى الأندلس، اقتصادية لأنها غنية بالمعادن وخاصة الفوسفات والثروات السمكية. أكثر

[1] – ينظر: محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، ، مقاربة سيسيو لوجية تاريخية وقانونية، لمسألة الحدود العربية، دار افريقيا الشرق، ، 1998، 23,

[2] ينظر: اسماعيل معراف، أللمم المتحدة والنزاعات الاقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، <995ص19,

من ذلك أن يكون ذلك في مقابل تغاضي المغرب في المدى القريب عن المطالبة باسترجاع مدينتي(سبته) و(مليليه)[1].

وإذا كانت مشاكل الحدود بين أقطار المغرب العربي قد عرفت مدا وجزرا بين بعض الدول كتونس والجزائر ثم ليبيا وتونس، ألا أن مشاكل الحدود بين الجزائر والمغرب بلغت حد الاشتباكات المسلحة كما حدث في منطقة(تندوف) جنوب الجزائر[2].

العمل الديبلوماسي: وهو اللجوء الى الحوار البناء ومراعات الوحدة التاريخية بالدرجة الأولى، على مستوى اللجان المختصة بالارتكاز على حرمة السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة والسعي الى بناء وحدة المغرب العربي، ونجد الخطابات كل الاطراف تتفق عليه بنظرة تسعى فيه كل دولة لتحقيق الامتياز. طرح تونس، وبقي طرح جزائري وهو الناجح بالقياس الى توافقه مع رضى الاطراف جلهم، أما الطرح المغربي (المشروع التوسعي) فهو منفرد لم يعرف تحقيق ميداني مقارنة بالأشكال المطروحة في تمريره على المستعمرة الاسبانية(الصحراء الغربية)، مما يؤكد نجاح العمل الدبلوماسي.

التوظيف العسكري: وهنا يتضح سعي الاطراف منها المغرب، وليبيا في الفترة ما بعد الاستقلال في استعمال السلاح لتحقيق التوسع، لرسم الحدود مثل المغرب، موريتانيا التي رجعت الى احترام مبادئ القانون الدولي، بالرغم من تعقيدات عند ليبيا مع التشاد. والتهرب من الشروع في الترسيم النهائي للحدود الا بعد اللجوء الى المحاكمة الدولية.

التوظيف السياسي: بالرغم من تحقيق الاستقلال لكل طرف، باعتراف دولي على ضوء عقود بين المستعمر في حدود، عرفت مراحل اثناء الاحتلال ورد فعل كل طرف اتجاه مسالة الحدود، الا ان نجد ان طرح الرسم يوظف كذريعة لإخفاء الازمة السياسية الداخلية، وتحميل الظرف الآخر المسؤولية[3].

---

[1] ينظر:

YVES. Zerlo. Ceuta et Melilla ; histoire ;représentation et devenir de deux enclave espagnoles ;s. d ;en dernières colonies en afrique. Grand Europe ;n 2011 ; p 32 .

[2] – ينظر: السابق، بيير، تاريخ المغرب، ص 32,الخريطة المغرب

[3] ينظر: الميلي محمد، ألمغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة للنشر، بيروت، ط 2، 1982، ص 194.

القضايا الحدودية بالغرب الجزائري:

1-الجبهة الشمالية: لقد نشب خلاف حدودي على هذه الجبهة بين الجزائر والمغرب عسكريا بالرغم من التسوية الاستعمارية لهذه المنطقة، حسب ما كانت عليه الحدود في العهد العثماني قبل مجيئ الاستعمار وتوثيقها الدولي ألا ان رغبة التوسع المغرب الاقصى حالت دون الاستقرار لها ومحاولة جر المنطقة الى الاستقرار، والتوتر الدائم لهذه الحدود[1].

2-الجبهة الوسطى: انه نفس الغرض والبحث عن توظيف ديبلوماسي، سياسي، عسكري لإخفاء الصراع الحقيقي حول الحكم في المملكة، بتصدير المشاكل وتوزيعها لكسب التأييد الخارجي. وان مقاومة الصحراء الغربية كانت قبل الغزو المغربي لم تنتهي، وذلك اثناء الحرب ضد الوجود الإسباني في هاته الفترة. وبتأسيس جبهة البوليزاريو امام الأحزاب السياسية العميلة للمغرب باعتراف حق تقرير المصير، لذا سعيه في توطيد تدخله بالقوة العسكرية على كل المنطقة الغربية للجزائر.

رغم تسجيل قضية الصحراء الغربية ضمن هيئة الأمم المتحدة كملف لتحقيق المصير 1962، ويتم بعد ذلك اعلان الجمهورية الديموقراطية الصحراوية الغربية 1975 وبداية الحرب بين الصحراء من جهة الشمال مع المغرب، وبقاء الجزائر كجار محايد، وفي حالة استعداد لأي اختراق لحدوده وهو امر طبيعي لحماية الحدود.

3-الجبهة الجنوبية الغربية: موريتانيا من جهة الجنوب التي انتهت بانسحاب الأخيرة من الحرب معترفتا بحق الصحراء الغربية في تقرير مصيرها 1979، وتتواص الحرب في الشمال التي يعلن وقف اطلاق النار 1992. وتبقى القضية تحت «تصرف المينورسو» التي تدير الملف هيئة الأمم المتحدة

[1] ينظر:

Délimitation et démarcation des frontières en Afrique. concédiration Général et étude de cas germant coopération. programe on frontières de l'Union Africain. p. f. u. a. p 68-70

ببقاء المفاوضات مع الممثل الشرعي للصحراء الغربية في ممثلي جبهة البوليزاريو التي يعتبرها المغرب الى يومنا هذا صحراء(مغربية)[1]).

بعد الحرب التي قامت بين الاحتلال الإسباني وجيش التحرير المغربي 1956- 1958 والتي تحولت فيما بعد إلى حرب مغاربية ضد المحتل الإسباني، بحيث شاركت كل من جبهة التحرير الوطني والمعارضة التونسية والمغربية آنذاك إلى جانب مقاومة الأهالي الصحراء الغربية بهدف تكوين مقاومة إقليمية لطرد الإسبان من المنطقة في ضل الحركة القومية، كما نجد في المناطق الاخرى الجنوبية بالنسبة لإلحاق الاقليم في مختلف الاتفاقيات المقامة بين رئيس الاهالي ناحية سواحل افرقيا الغربية بوضع بلدهم تحت الحماية الفرنسية اما التأكيد الوعد، ترك الملكية، والتي تأكد بأبسط مرسوم.

اثر انسحاب اسبانيا: منحت إقليم طرفاية الصحراوي إلى سلطات المغرب كهبة وطريقة لإخماد روح المقاومة لدي بناء المغرب العربي عموما والصحراويين على وجه الخصوص. وبعد انتزاع طرفاية من الصحراء الغربية بمساحة تقدر بـــ 284000 كلم^2 ن والتي استولت عليها اسبانيا وسميت بالصحراء الاسبانية وهناك تقدير آخر.

مشاكل شرق الجزائر:

1–**الجبهة الشمالية الشرقية:** وكانت بينها وبين تونس حول مطالب قد فصلت هي الاخرى من قبل تونس بحقها عن نقطة امتداد للصحراء اقتداء بالمغرب الاقصى لكنها لم تكن بالدرجة القصوى كما هي عليه الأولى.

2–الجبهة الجنوب الشرقي: وهي نفس الدافع نحو التوسع لكن بشكل مغاير ولنفس الاسباب اكثر تعقيد، وبطريقة تختلف نوع ما عن اشكال الحدود الغربية، بين ليبيا، تونس، والاكثر حدة بين ليبيا والتشاد.

[1]ينظر: المرجع وأساتذة باحثون ومق، مون وألوحدة المغاربية، في ذاكرة الحركات الوطنية التحريرية منشورات فكر، ألرباط، ط1، 2008، ص110

المبحث الثاني: الخلافات الحدودية الشمالية البرية:

لقد عانت دول المغرب العربي خلافات حدودية منها ما بلغ أقصاه إلى حالة نزاع وحرب منها ما تم تسويته سلميا وودي ومنها ما سوي عن طريق اللجوء الى المحكمة العدل الدولية، ومنها ما يزال ينتظر التسوية رغم فصل هيئة الامم المتحدة. ومن أبرز خلافات الدول المغاربية حول خطوط الحدود الفاصلة فيما بين نطاقاتها السيادية. كما نجد الخلافات الناشئة بين كل من الجزائر وتونس هي بالتقريب من جهة أخرى مع ليبيا وذلك يعود الى الوضعية السياسية والتوجه الايديولوجي والخلاف الثالث التونسي الليبي[1]، وإن كانت الخلافات المغاربية حول تخطيط الحدود في المغرب العربي قد عرفت الطريق نحو تسويته[2].

مطلب الخلاف الجزائري – التونسي:

العهد العثماني: مرت الحدود الجزائرية التونسية بمراحل تاريخية نجد في العهد العثماني مطالبة تونس بالحدود الشرقية والتي انتهت بمعاهدة 1628 نتيجة اثارة تونس اضطرابات وتشجيعها لتحقيق أطماعها كوريث شرعي العهد الحفصي[3]. ومطلبها على الحدود في بداية الاستعمار الفرنسي في غزوة قبائل 1881 والتي استعملتها فرنسا كحجة لحماية الحدود الجزائرية[4] وقد اكتفت بحماية سلطانها تاركة الاستعمار الفرنسي يعبث بالجزائريين ضمنتا موقعها رغم استنجاد المقاومة احمد باي في المرحلة الأولى للحملات الفرنسية على احتلال الجزائر[5].

اثناء الاستعمار: ان مشكل الحدود في شمال افريقيا عموما، قد نوقش من قبل قوة الاحتلال في سبعة محاضرات، وتمحور حولها بداية من سنة 1923 و1931، والتي جمع فيها المقيمون العامون

---

(1) ينظر:

Yadh ben Achour: » l'affaire du plateau continental tuniso-libyen(analyse empirique)», journal du droit international(clunet), 1983, 2p132 .

(2) ينظر:

J. p. Cointet: » la méditerranée et les puissances», revue défense nationale, vol. 23. P234 .

(3) ينظر: : حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، الدار التونسية للنشر 1968، ص 217.

(4) ينظر: ..Lyaute. Vers le Maroc lettres du sud-oranais. Op.Cit , P 121-163

(5) ينظر: دراسة،

Haouat, m. L. , le problème frontalier de la tunisie depuis l'époque ottomane jusqu'à nos jours, université paris iii - Sorbonne nouvelle, 2003-04, dactylographiéeP. 37 ; .

لتونس، والمغرب، والحاكم العام بالجزائر الذي التحق في عام 1926، وممثل عن الحاكم العام لأفريقيا الغربية الفرنسية، والتي وضع فيها خط فارني كالحدود الغربية بين ثنية الساسي وفقيق[1].

لمحة تاريخية حول طريقة الاحتلال :

على الاقل يجب معرفة كيفية احتلال تونس كان نتيجة التدخل العسكري بعد تكرار الاضطرابات الحدودية والاخيرة التي منها بدأ الهجوم العسكري بعد تعدي قبائل» الكروميرو» التونسية 30-03-1881[2]، على الاقليم الجزائري، لتتخذه فرنسا ذريعة للتدخل العسكري من اجل استتباب الامن ولقد تم التدخل بمرجلتين: -

المرحلة الأولى: أفريل –ماي 1881، وسميت بحملة تأديبية من الجزائر استهدفت القضاء على قبائل» الكروميرو» واحتلال النقاط الاستراتيجية المهمة للشمال الغربي من تونس، وانتهت بعقد اتفاقية «الباردو» في 12 ماي 1881[3].

المرحلة الثانية: تمت الحملة بجويلية 1881-ماي 1882 بعد عودة القوات الفرنسية التي لقتها مقاومة تونسية ضد الاحتلال بعد رحيل جزء من القوات وانتفاضة اهالي الريف وقبائل الرحالة التونسية لتستدعي ثانية بتجسيد الاحتلال الفعلي والنهائي للإيالة الى غاية الحدود الليبية الطرابلسية وانتهت بمعاهدة المرسى بتاريخ 08 جوان 1883[4]التي تضع وتفصل ترتيبات الحماية.

المرحلة الثالثة: اقامة لجنة تركية –تونسية رفقة ضباط فرنسيين لتجسيد الحدود وانتهت باتفاقية 19 ماي 1910.

---

[1] ينظر:، برحاب عكاشة وألمجال الحدودي بين المغرب والجزائر في مطلع ق 20(1900-1912)، منشورات كلية الآداب بالمحمدية وألدار البيضاء، 2002، ص 174.

[2] ينظر: يوسف درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال وألقاهرة(د. ت). ص 195.

[4]-ينظر:

J. le BŒUF. Les confins de la Tunisie et de la tripolitain. Historique de tracé de la frontière ;paris 1909 ;p 32

[4] ينظر: المعاهدة تعرف بالمعاهدة الطرابلسية، تمت ما بين الباي والوزير المقيم آنذاك المسمى(Paul Cambon).

المرحلة الرابعة: تسوية فرنسية بين بئر الرمان حتى دخلة القلتة، عند العلامة 220– 222 حسب اتفاقية عام 1910 بين سنتي 1941–1948[1].

موضوع الخلاف الحدودي وطرح الطرفين:

بما ان الايالتين في العهد العثماني كانتا تابعين للخلافة العثمانية وكانت على ضوئها الحدود مرسومة وبكاملها غير محددة بدقة نظرا لترابط الديني والاجتماعي وحتى السياسي كما اشرنا، إلى أنها لم تكن محددة بدقة وبعد دخول الاستعمار كحامية على تونس عام 1881[2].

المرحلة الأولى: لضبط الهدوء بالمنطقة الحدودية واخماد الحركة الاحتجاجية على الاحتلال بتعين لجان مختلفة للتنسيق بين البلدين حيث اقيمت لجان مختلفة للتنسيق ما بين 1888 و1898 واشتغلت على رسم الحدود، جزء بالمفهوم الجديد، فبدأت بجزء من الحدود. من البحر الابيض المتوسط حتى بئر الرمان شمالا 32 متوازي، هذه العملية تم اعلان عنها بموجب مرسوم بايلك صدر في تاريخ سبتمبر 1901[3].

المرحلة الثانية وفيها يتعلق بأقصى الجنوب التي تطورت فيه الاحتجاج[4]، بين الحاكم العام الحكومة الجزائرية، والمقيم التونسي الذي اعترض على طموحات الأول وتزايد التصعيد بين الطرفين وقيام مشكل الحدود التونسية بالشرق مع ليبيا على منطقة» سوزريانيت» التركية وغياب حدود المعترف بها من قبل الاخيرة، والتي كانت سببا ومصدر لازمة 1910[5] المتعلقة برسم الحدود

---

[1] ينظر:

Bomo sabatore, le frontière in africa , milan 1972,. Et u. s , i. b. s n° 121, 7 april 1972 .P 286.

[2] ينظر:

Nicole Grimand , la Politique Extérieure de l'Algérie 1962-1978 ; l'héritage Historique ;Karthala Edition 1984 p23-45

[3] ينظر:

.HAGGUI, J. , Les Algériens originaires du sud dans la ville de Tunis pendant l'époque coloniale(1881-1956)(Mozabites, Souafas et Ouarglias), mémoire de DEA, Faculté Des Lettres de Manouba, Tunis .p 129 .

[4] ينظر:

Collectif, Frontière, Problèmes de frontières dans le tiers _monde éd. L Harmattan ,PARIS ,1982 ,P. 60

[5] ازمة 1910 كان سببها قيام الشباب التركي بالتحفظ على التحديد، بحيث حسب الراي الشعبي رفض الحماية الفرنسية على تونس والمطالبة بعزل السلطان عبد الحميد، ورفض اقامة لجنة تركية بطرابلس –المحمية تونسية.

في منطقة تتطاوين وتجسيد الحد.[1] وبعد اقامة المعاينة قامت السلطات بإمضاء الاتفاقية[2] لطرابلس في تاريخ 19 ماي 1910 ما بين محمد V وباي تونس، وقد رسمت الحدود الليبية التونسية من راس اجدير على البحر الابيض المتوسط حتى برج المراقبة الهامل 15 كلم جنوب غدامس[3]، ممثل الامبراطورية العثمانية وباي تونس والتي طالب بها وزير الداخلية والحرب اثناء مطالبة التونسيين برصيف ميناء أورساي (Quai d'Orsy). والتي تصادفت بالحرب الايطالية التركية 1911–1912 وبعد الحرب العالمية الأولى.

وبعد التغيرات التي طرأت بعد الحرب العالمية الأولى بوضع خط الحدود لتونس، بين بئر الرمان حتى «دخلة القلتة» وامتد الخط حتى علامة 220–222 حسب حدود 1910و أين يقيم الجنرال سان ايناقورة في ماي 1928، وهي الجبهة التي تحمل اسمه، هذا الخط الفاصل يعتبر كحدود مؤقتة بين البلدين، والتي يشار اليها في خريطة (I. G. N1925)[4].

وقد واصلت السلطة المستعمرة للجزائر اعتراضها الوضع السابق، وقد سجل المطالبة بالتسوية في محاولتين عامي 1945و 1948[5]، وفي النهاية جعلها تضع حد للاعتراض على تلك النقطة خاصة بالخريطة الملحقة في اتفاقية الاستقلال الداخلي لعام 1955، فتضع حد لموقفها على تلك النقطة[6].

وبإعادة رسم الحدود التي اعطت التونسي الارتياح بمنحها المنطقة المختلف عليها، يمنحها السيادة لتونس على العلامة 220 اين كانت الحدود لعام 1910[7] تنزل حتى برج المراقبة الهامل عند

---

[1] يظهر ان القوة الداخلية رفضت التدخل الاجنبي حول مسالة رسم الحدود بحي تظهر جليا في ردة الفعل الشعبي التونسي للاستعمار ورفض الحماية على تونس، وقد تازم الوضع مما ادي الى تغيير وعزل السلطان عبد الحميد بعد رفضه اقامة لجنة تركية – تونسية – برفقة ضباط فرنسيين لتيطوان، من اجل رسم الحدود، ينظر: السابق، بومو سباطور، ص 195,

[2] . تعرف هذه الاتفاقية بالاتفاقية التونسية التركية، اتفاقية الفرنسية التركية

[3]-ينظر

C. F. André Martel ; les Conflit Sahara Tripolitain du la Tunisie 1881-1911 ; Paris ;puf ;t2 ;pp 824-878.

[4] -ينظر جفال سعاد محدو العلاقات الليبية–التونسية خلال العهد العثماني الثاني، 1835- 1911، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2006 ص 117-123.

[5]-ينظر: الوثيقة الرسمية(ايبيا سنة 1948)وأعدها للنشر د. نيقولا زياد(الجامعة الامريكية، بيروت، 1966، ص 217

[6]ينظر: الخريطة الملحقة بالملحق رقم 06، ص 435، للاتفاقية المتعلقة بالاستقلال الداخلي لعام 1955

[7]ينظر:

HAOUAT, M. L. , Le problème frontalier de la Tunisie depuis l'époque ottomane jusqu'à nos jours, Université Paris III - Sorbonne Nouvelle, 2003-04, dactylographiée. p 176 .

العلامة 233[1]. التي ثبتت في معاهدة مارس 1956 المحددة للحماية والتي اعيد التنازع عليها في عهد الرئيس بورقيبة([2]عام 1957(O. C. R. S) والمطالبة باستغلال الصحراء المشتركة، ودققت الحكومة التونسية برسالة فحواه مسالة الاملاك الخاصة بمنطقة جبهة القديس(Fort-Saint) قد ردت السلطات الاستعمارية[3]حول موضوع المتعلق بتحويل قاعدة «بيزارت» والحدود الجنوبية، بان الحدود التونسية هي وفق امضاء المعاهدة 03 جوان 1955 و20 ماي 1956[4].

دوافع تبني تونس نقطة النهاية:

تشير بعض الدراسات المتخصصة كالدبلوماسي (H. Marchet)، في هذه المسالة، بحيث يشرح الدوافع الممكنة لتبني نقطة منطقة الجبهة المقدسة، كنهاية بين الحدود التونسية—الليبية، والتي تسمح بمراقبة شمال غدامس، والتحكم في الطريق الاستراتيجي، اكثر منه الدافع التجاري القادمة من غابس وجنين في الوقت الذي أخذت الحدود الديبلوماسية بعض العلامات نحو الجنوب، أفقيا وبدون حمل أي اضافة من الاقليم، ومنع التوسع في الصحراء[5].

عدم ذكر نقطة العلامة 230 في الحدود الجزائر في الاتفاقية كونها وضعت ضمن الخط الحدودي الجديد، يعتبر من أهم الخلافات بين الدولتين الجزائرية التونسية حول نقطة الحدود التي

---

[1] – تشير دراسة المتخصص في هذه المسالة الديبلوماسي(H. Marchet) اذ يشرح القضية بان الدوافع الممكنة لتبني منطقة(Fort Saint) كنقطة نهاية الحدود التونسية – الليبية، والتي تسمح بمراقبة شمال غدامس. والتحكم في الطريق الاستراتيجي اكثر منه التجاري القادمة من قابس(Gabes) وجنين(Djeniene) في الوقت الذي اخذت فيه الحدود الديبلوماسية بعض العلامات نحو الجنوب افقيا بدون حمل اي اضافة من الاقليم ومنع التوسع في الصحراء.

[2]– اهم الخطابات لبورقيبة حول الحدود، كانت بتاريخ 05 فيفري 1959، 07 افريل 1960، 08 جانفي 1961، 14 جويلية 1961 جمعت خطابته من قبل الامانة التونسية للدولة للإعلام والسياحة ورد الفعل من السلطة الفرنسية على لسان ديغول. ينظر:

Sud ;Tunis ;1961p 73

[3]– ينظر :

Habib Bourguiba ; la Bataille de l’évacuation Bizert et le Conférence de Presse date du 5 /09 /1961 ; et Charle de Gaulle ; Mémoires d’Espoir tome 1 ;» le : renouveau» 1958-1962 Paris ; Plon ;1970 p 106. Et LAN Browlie IBID ,p 53.

[4] في هذه السنة كانت حاسي مسعود وبداية استغلال احتياط الغاز بحاسي الرمل، التي عرفت ما بين 1956و1958، بئر ايجلي"(Edjli)، تيقن تورين(Tinguentourine,Zarzaitine) اللذان بدأ استغلالهما، ينظر: نص وزير الاعلام والثقافة، نص اساسي لجبهة التحرير الوطني 1956-962و الجزائر، 1979، ص 24.

[5] ينظر:

Nicol grimaud , la politique extérieure de l’Algérie 1962 -1978 l’héritage historique ; Karthala édition; 1984 ;p 23 .

تحمل علامة 233– وقد بدأ الخلاف في عهد الاستعمار الفرنسي للجزائر 1956، ثم سويت في مرحلتين 1968، 1970 بالحاق الى تونس حوالي 20كلم [1]

ان السلطات الفرنسية عندما كانت صاحبة السيادة على تونس لم يسجل اي اعتراض بخصوص المطالبة بحقها في الصحراء، وان تونس لن تعتدل عنه، الاشتراك مع الجميع في استثمار خيرات الصحراء، وهي على استعداد للاستقلال بفضائها الصحراوي[2].

نشأة الدولة الجزائرية

شكلت معاهدة «ايفيان» افريل 1962 بالنسبة لتونس ظهور دولة جزائرية بحجمها الثوري يمكن مساعدة تونس على الاستتباب الأمني على الحدود التونسية، واختفاء التهديد الدائم للقوات الفرنسية بالجزائر. الا ان المعارضة التونسية في شخص الزعيم صالح بن يوسف واعتبار الجزائر قاعدة ضد الرئيس التونس الراحل» الحبيب بورقيبة» ادت الى تدهور العلاقة التونسية الجزائرية باستدعاء سفيرها واغلاق الحدود ابتداء من 18 جانفي 1963 بعد شنه خطاب هجومي على الحكومة الجزائرية[3].

وكذا سحب الوفد المشارك في مؤتمر اتحاد العمال الجزائريين وكذا قطع المحادثات التي كانت دائرة بين الوفد التونسي وممثل الحكومة الجزائرية بشأن مسألة الحدود. لتعود العلاقات بعد وساطة «احمد بلفريج» وزير خارجية المغرب اثناء انعقاد اجتماع بالرباط وحضور ممثلي الطرفين ممثل وزير خارجية تونس في شخص» المنجى سليم والراحل وزير الخارجية الجزائري « محمد خميستي» [4].

---

[1] – ينظر:

Chentouf Tayeb , LE MAGHREB AU PRESENT ,office des publications Universitaires,Alger,p45.

[2] ينظر:

.El_deek mahmud , les relation politique économique et culturelles entre la france et l tripolitain 1895_1911, 2em volume , doctorat _histoire sous la direction de d ,panzac. uni de Provence 1997., P 33.

[3] .ينظر: بورقيبة الحبيب، حياتي ارائي، جهادي، منشورات وزارة الاعلام –تونس، 1977 ص 134

[4] ينظر: بن ناصر احمد، ترسيم الحدود البرية الجزائرية التونسية في منظور القانون الدولي للحدود، ص 76.

مرحلة الاستقلال: كما مرت العلاقة الجزائرية التونسية بمرحلة متوترة خاصة بعد التجاء» الطاهر زبيري» كلاجئ فار من محاولة الانقلاب الفاشلة على الراحل هواري بومدين سنة 1967، كما سويت العلاقة ما بين 1969– 1970[1].

ان الناضر الى الخريطة التي تتعلق بمطلب كل طرف يرى الأطماع التونسية في كسب فضاء ترابي خصوصا متعلق بالثروة البترولية في الصحراء الجزائرية، حيث تحدد المجال المعين في نقطة» ب B»« انطلاقا من بئر الرمان المنصوص عليها في اتفاقية الجزائر التونسية عام 1901 الى الجنوب بحوالي 80 كلم الجبهة الصحراوية» فلاتر»، وب: 140 كلم الجبهة الصحراوية بولينياك، ويمتد حتى اقصى الشرق حتى نقطة اقصاه 80 كلم، بما فيه برج المراقبة «الهامل» وف. ت. سانت قريبة من غدامس ومزازم وكل هذه المساحة كانت مستعمرة فرنسية على ارض التونسيين قانونيا[1].

اهمية النقطة، العلامة(233): وهي المعروفة ب»حاسي بروما» التي ظهرت اهميتها بوجود البترول بجانبي البلدين، لذا وقعت اشتباكات بعد حشد قوتيهما بسبب عدم وضوح الخط الحدودي لخبرة الجزائر تغلب منطق الحكمة وكذا اللجوء الى الحلول السلمية وهو مبدا الديبلوماسية الجزائرية كمكسب ثوري متأصل. وكذا حرص الجزائر على حقن دماء الإخوة في كل مرحلة لذا انسحبت القوتين الى مقاعدها، وقد انتهى الجدل حول الموضوع باتفاقية بتاريخ: جوان 1970 وبرتوكولات ملحقاتها.

طرح نظرة الطرفين:

1–الطرح الجزائري كان على النحو التالي: حسب الخريطة وتوضح فيها المساحة بالرمز» أ» انطلاقا من بير الرمان الى نقطة بير عواين نزولا الى نقطة «مونتوسار» الى نقطة» زار» تيرت رجوعا الى الجنوب ف. ت. سانت التي التقت في مطلب تونس وهي كلها تمثل فضاء صحراء

[1] ينظر:. المجلة الافريقية لعام 1867ص 140-167,. تكميله للاتفاقية والتي فيها حددت المراكز الخاصة لجباية الضرائب على الشريط الحدودي وأنواع الضرائب وكيفية تحصيلها،

الجزائر[1]. وبقي الملف الحدودي عالقا نظرا للظروف الدولية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي والمواقف للوحدة المغاربية التي طغت على المواقف السياسية بين بلدان[2].

وكذا حاجة تونس الى وضع استقرار لما عرفته من احداث سياسية في بداية الاستقلال الجزائري لمدة ثماني سنوات إلى أن جرت اتصالات بين الطرفين اعترفت تونس بالحدود التي كانت موجودة منذ 1962، ليوضع مشروع اتفاق لتوضيح خط الحدود» البورما» واستغلال المنطقة بالتساوي من الطرفين، مع امتياز الى تونس لربط خط أنابيب للبترول من منطقة» البورما» الجزائرية إلى خط أنابيب(عين امناس) ليصب في ميناء» السخير» بتونس، وإمدادها بالغاز الطبيعي. وبحث امكانية توصيله عن طريق تونس إلى أوروبا شرقا.

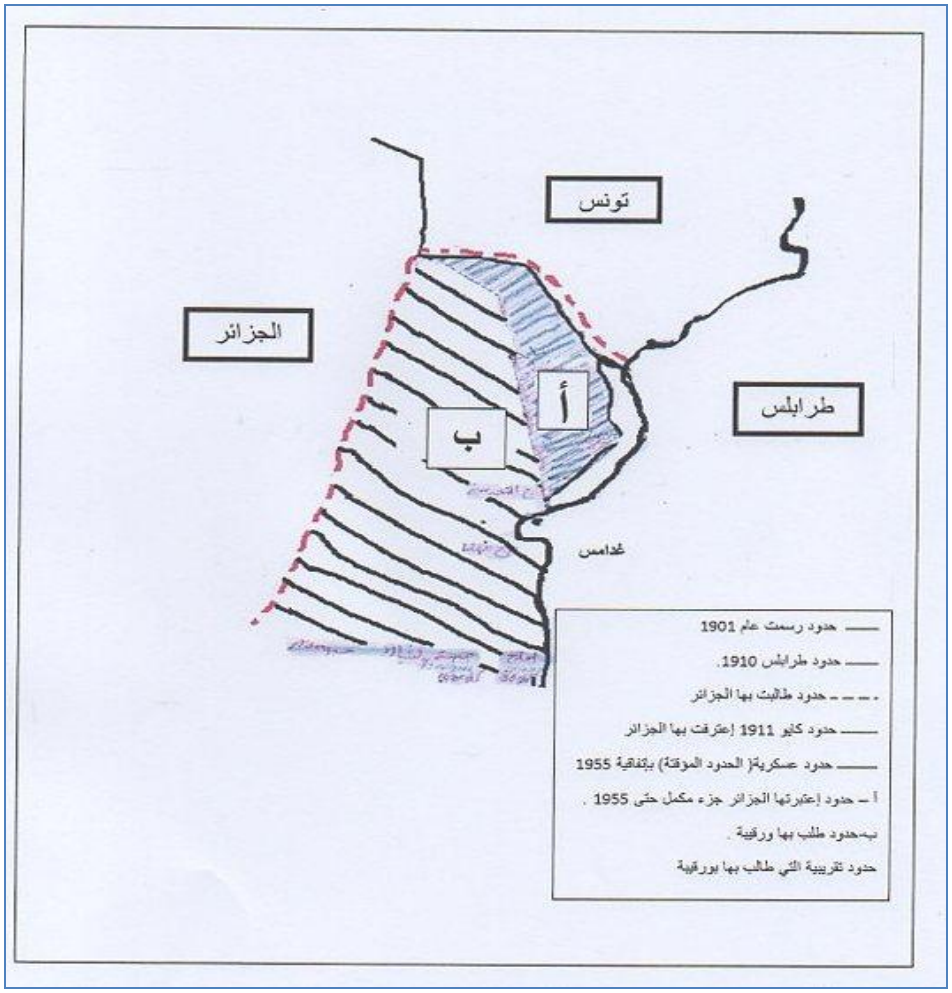
لهذا شكلت مسالة الحدود أي التخطيط كان من اهم المسائل التي عرقلت بناء المغرب العربي، ومطالب تونس الحدودية اثناء التسوية للحدود، فكان مطلبهم حول 20 كلم^2 وهناك مرجع اخر يشير الى 17 كلم[3] اي حول نقطة 233 وهي في أصل تسلمت من الادارة الفرنسية متحججة ان الادارة الفرنية طمست المعالم الحدودية بحجة الثورة وانها ليست الحدود المطابقة للخرائط الواردة بالاتفاقيات التي عقدت بشان تخطيط الحدود بين تونس والجزائر[3].

---

[1] ينظر، بورقيبة، حياتي، ص 36,، خريطة تبين المطالب الإقليمية التونسية للحدود حسب تصور بورقيبة آنذاك مصدر الخريطة، : CAOM;FM;81F Boite 350

[2] ينظر: السابق، Nicol Grimannd ;p 177

[3] ينظر: نفسه ص 178,



الطرح الجزائري: استندت في مطلبها وفق مبدأ القانون الدولي ونصوص المحكمة الدولية كما سبق الذكر، مبدا ميثاق الوحدة الافريقية [1] ومبدأ الحدود الموروثة إداريا موضوعة من قبل أجهزة إدارة داخلية تابعة لفرنسا قبل الاستقلال، وان أي اعتبار للمساس بها يهدد التراب الجزائري واستقراره، من شانه فتح ابواب أمام الدول الأخرى المجاورة، واعتبر سابقة لوجود مشاكل مشابهة في المساحة الشاسعة التي تحاور عنها دول الجوار وهي محطة انظار الجيران[2].

[1]–مؤتمر الوحدة الافريقية المنعقد بالقاهرة بتاريخ 21 جوان عام 1964 والذي انتهى بإعلان رؤساء الدول والحكومات الأعضاء باتفاق على ديباجة النص التالي: " أن تتعهد جميع الدول الأعضاء باحترام الحدود القائمة يوم حصولها على الاستقلال وهو يدخل ضمن مبدأ لكل ما في حوزته ضمن القانون الدولي للحدود

[2]–ينظر: عبد العزيز الرفاعي، مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال 1، مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، ص 178 الى 179. والمتضمن القمة الدول الأفريقية، عام 1963 ن في المبدأ الثالث المتعلق باحترام سيادة كل دولة وسلامة ارضها ن ضمن المادة الثانية والفقرة الثالثة من المادة الثالثة ن وهي مبدأ مرتبط بمشكلة الحدود السياسية التي تفصل بين الدول الأفريقية، وقد جاء تأكيد على ذلك في نصوص الميثاق كثمرة للقوانين التي وضعها الاستعمار دون النظر الى الظروف

2–الطرح التونسي: بني على أن مساحة النقطة ليس من شأنها اثارة خلاف بين الدولتين المجاورتين في اطار المغاربي، واسلوب مطالبتها السلمية دون اللجوء الى توتر سياسي، عسكري لهاته النقطة الحدودية. في حين كانت الاسانيد الفرنسية في الرد على المطالب التونسية أساسا موافق للطرح الجزائري، حيث ان فرنسا اعتمدت عدة نقاط لإثبات نقطة نهاية الحدود بين الجزائر وتونس عند العلامة الحدودية 220 وليس 230[1]حسب اتفاق 1910، موثقا محضر تخطيط الحدود لسنة 1911[2].

حاولت تونس قبول الخريطة الملحقة بمعاهدة الاستقلال الداخلي المبرمة في 03 06 1956 ما بين سلطة الحماية الاستعمارية وتونس، والتي تحدد المجال الاقليمي التونسي في أقصى نقطة في الجنوب عند حصن القديس دون تحفظ ولا مطالبة بامتداد الصحراء أي دون اجراءات قانونية لمثل هذا المواضيع في الامتداد الصحراء التونسية على ملكية أرض سابقة. هي في الأصل جزائرية.

أما الموقف الأخر فاعتبره رجال القانون عدم التقيد بأحد مبادئ القانون الدولي المعترف به حسب المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، والمعروف بمبدأ الاغلاق الذي يتضمن قوة في إثبات ملكية الاقليم، والذي يعد قاعدة من قواعد القانون الموضوعي ويشكل سند للحق في

الاقتصادية ولا الاجتماعية عموما ن وساد المؤتمر اتجاه يرمي الى الابقاء على الحدود التي وضعت في عهد الاستعمار بدون تغيير. كون الجزائر انظمت الى ال مجموعة ال، لى نتيجة موقف القوي للمجموعة ال، لى في قضية الجزائر قبل نيل استقلالها

[1] لقد رسمت الحدود من راس اجدير الى برج المراقبة برج الهامل بمسافة 15 كلم جنوب غدامس ضمن الاتفاقية التونسية –التركية والاتفاقية الفرنسية–التركية، و لم تذكر الجزائر ضمن هذه الاتفاقية كون، العلامة 230 وضعت ضمن الخط الحدودي الجديد، والتي طالب بها وزير الداخلية والحربو أثناء مطالبة التونسيين كي دورساي(Quai dorsay) والتي تصادفت مع الحرب الايطالية التركية 1911–1912. وبعد التغيرات التي طرحت بعد نشر الخط للحدود التونسية بين بئر الرمان حتى دخلة القلتة وامتد حتى علامة 220–221 لحدود عام 1910 اين كان يقيم الجنرال» سان اناقورة"(Saint Inangura) وهي الجبهة التي تحمل اسمه، كما تشير عليها الطرفين في الخريطة لعام 1925 باعتبار الحدود السابقة مؤقتة(I,G,N) والتي واصلت الجزائر اعتراضها وكانت هناك مح، لتين لتسويتها 1945و 1948 وفي النهاية تمت صمن الخريطة الملحقة بملحق رقم 05–أ– ص 432.اتفاقية الاستقلال الداخلي التونسي مما جعلها توضع حد للاعتراض على تلك النقطة أي باعطاء لتونس الارتياح بمنحها النقطة. المختلف عليها بمنحها الى تونس اين كانت الحدود لعام 1910 تنزل حتى برج مراقبة الهامل العلامة 233ينظر:

André Martel , les Conflit Sahara tripolitain du la Tunisie 1881_1911,Paris, puf 1965,t2 ,p p 824_898 .

[2] . ينظر: وألحبيب بورقيبة ص 45

اطار المنازعات الحدودية، وكل ذلك حسب اتفاق كل من"فيتز موريس""اسبندر" الفارو"، "جنسون" [1].

تلتها اتفاقية حسن الجوار في المرتبة الثالثة في الدول المغرب العربي بتاريخ 19 مارس 1983 معاهدة إخاء ووفاق بينهما، والتركيز كما جاء في المادة الثانية على التعهد بين المتعاقدين بالامتناع عن اللجوء الى التهديد واستعمال القوة لتسوية الخلافات التي يمكن ان تحدث لاحقا.

وثمار هاته الاتفاقية لجأت الى تسوية الحدود البحرية كما بادر بها غرفة النواب التونسية بالتصديق على نص اتفاق رسم الحدود البحرية بن تونس والجزائر من أجل الحفاظ على الثروات الطبيعية وحماية البيئة وشطر متعلق بالأمن البحري لضمان الانقاض في عرض البحر والوقاية من اي تهديد أمني، وتكللت بالمعاهدة المبرمة في شهر فيفري 2003 والذي جاء بعد تسع سنوات من معاهدة رسم الحدود البرية[2] والتي تمثل بالنسبة للمقطع بين الدولتين ب 950 كلم اي بما يعادل 12. 9 بالمئة من الحدود الاجمالية للجزائر بجيرانه[3].

يعد أبرز نموذج هذا النوع من الخلافات المتعلقة بتخطيط الحدود التي ثارت بين دول المغرب العربي خاصة من الجزائر وجيرانها لدول المنطقة الخلاف مع تونس حول نقطة الحدود التي تحمل علامة 233. وهو الفريد في المنطقة بهذا المطلب للخلافات المغاربية المتعلقة بتخطيط الحدود[4].

---

[1]-ينظر:

Nicole Grimaund , la Politique Extérieure de l'Algérie 19621978-L Héritage Historique, Edition Karthala 1984 ,p 356 .

[2] .ينظر: د. احمد بن ناصر، ترسيم الحدود البرية الجزائرية التونسية في منظور القانون الدولي للحدود، من ص 5الى 21

[3] ينظر: الجريدة الرسمية الجزائرية، السبت 22 شعبان 1404، رقم الصفحة 1552، معاهدة الاخاء والوفاق الموقعة بتونس 19 مارس 1983.

[4]ينظر: ج، ر، ج، ص 1554- 1555و أر وتونس لمتعلقة المصادقة على اتفاقية وضع العلامات الحدودية بين الجزائر، من البحر الابيض المتوسط الى بئر الرمان الموقعة بتونس 19 مارس 1983.

مسار الرسم بين تونس والجزائر وإتفاقهما:

لقد وضعت الحدود بين البلدين على ثلاث مراحل، في عام 1835، وذلك بأمر الملك» لويس فيليب» لاتفاق ودي مع باي تونس، بحيث نصب الركيزة الغير محتلة بمنطقة» النهد»، والتي طالبت بها منذ 1830. وعليه قررت القوة الاستعمارية بان الحدود من الساحل للبحر، لا تكون من» كاب روكس»، وسلسلة الجبال النازلة في داخل الارض بأقسام الستة من بين الاقسام الثمانية التي تضم « النهد» والحاقهم بالجزائر.

قيام لجنة في عام 1843 مشتركة لتخطيط الحدود، وتحديد في الشرق غرب تبرقة، وتحديد القبائل الحدودية[1] برسم 1952، والذي كان اكثر تحديد بالمنطقة التلية بما فيها الكاف حتى الحمام، وبين جبل (غورة) و(الفج)، المناهد، وفي الجنوب الى هذه النقطة بقي التعيين غير ثابت.

تفاصيل الخلاف قبل الاستقلال: ترجع تفاصيل المشكلة الحدودية بين البلدين إلى أن تونس التي كانت تطالب بداية من عام 1959 رسائلها الموجهة إلى السلطات الفرنسية بالجزائر، لمراجعة بعض أجزاء الحدود المشتركة بين البلدين بمنطقة الصحراء في اتجاه الجنوب.

وقد كانت القوات العسكرية التونسية لا تتردد في كثير من المناسبات في تخطي الحدود الجزائرية ووضع العلم التونسي بالنقطة الحدودية رقم 233 المتواجدة في التراب الجزائري. بسبب الرؤية التونسية أن النقطة تعد ضمن نطاق إقليمها السياسي ورفض قيام السلطات الاستعمارية

[1] -1-القبائل الحدودية هي:، لاد سيدي عبيد الحمادي، في الاقليم غرب الخط الحدوديو ألى غاية حد بئر بوقشة، بئر كليبة، بوراس الرابح، أقلت خضرة، راس الطويلة، بئر بوناب. -2- قبائل غريب: في الارض المعنية غربا للحدود الى غاية خط حد بئر بوناب، بئر مزرات، بئر بوشاير، موي مريم، بئر الشعم، جوابير، بئر العواج، بشر بيلي، بئر سحنون، بئر زنقي، في الشرق للحدود بئر الصوف الشارف. . -3- قابئل النمامشة: في الارض المعينة في الشرق للحدود الى حد، قلت الضفرية، وحوض قفصة ترود، على المنطقة الممتدة على خط بئر كليبة وقلتة الضفرة، وشرقا حتى الحد المار عليها، فقفصة، موي السلطان، بئر البهدلي، بئر عبد الله وألغوريسي، بئر الحاج علي الدبيلي، راس الكيبة، موي يحي، بئر الجبل، بئر يونس، بئر النوار، بئر الردار. ينظر: : G. Grandidie ; Atlas des colon ; paris 1934p156.

الفرنسية آنذاك بوضع يدها عليها ضمها إلى مستعمراتها الجزائر وهذا خلال ظروف حرب التحرير الجزائرية[1].

بعد الاستقلال: السياسي عاد من جديد الخلاف حول نقطة الحدود رقم 233 على إثر صدور وتصريح لوزير المالية الجزائري أحمد القايد الذي أعلن أن الجزائر موحدة وغير قابلة للتجزئة من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب من الجزائر العاصمة إلى تمنراست ومن نقطة الحدود 233 إلى تندوف[2].

وتعد هذه النقطة كما اشارنا الى السبب الاقتصادي[3]، الى الموارد الباطنية والذي يعتبر الدافع وراء اثارة هذا الخلاف الحدودي، نشبت جراء عملية التنقيب عن البترول التي كان يجربها الطرفان بالمنطقة الواقعة جنوب العلامة 233، وهي المنطقة المعروفة بحاسي البورما، تسببت في تأهب عسكري على الحدود بين قرات الطرفين لعدم وضح خط الحدود، في ظل ترجمة الاتفاق الثنائي حول النقطة الفاصلة بينهما. وقد، لت تونس ان حدودها الجنوبية مع الجزائر ليست مماثلة للخرائط الواردة في الاتفاقيات المبرمة الدولة المستعمرة في هذا المجال.

لقد جرت اشتباكات بين قوات الطرفين، مما استدعى الوضع إجراء اتصالات ومحادثات لاحتواء الخلاف وفق مبدأ الجزائر النابع من المواثيق الدولية والاقليمية بترسيم الخط الموروث بتكوين الحدود الدولتين، بهدف تسوية هذا الخلاف ومن أجل تفادي انعكاسات السلبية على علاقاتها السياسية والدبلوماسية وحتى على الجيران الأخرى[4].

---

(1) ينظر: مقال، يوسف مناصرية، تمركز قوات الجيش التحري الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية(1956-1960)، ص51-67. مجلة العصور.

(2) لقد نوقش مشكل شمال افيريقا في سبعة /حاضرات من عام 1923-1931، والتي جمع فيها المقيمون العامون لتونس والمغرب، والحاكم العام للجزائر الذي التحق في 1926، وممثل الحاكم العام لافريق، ألغربية الفرنسية، وعلى ضوئها وضع خط" فارني" كحدود ثابتة في ثنية الساسي، وفيق، بحيث تم الرمز(P222) طريق فريتيسيا (Fretisia)وطريق كريمة بن علي، ليصبح بعده اتفاق بالعمل التقني، من طرف اللجنة اثناء الاستقلال فصبح يرمز لها ب(BF. 222)، بدل(BR. 222)وأثناء الاجتماع بتبسة بتاريخ18 افريل 1994.

(3) ينظر:

Boutros. ghali, b. Les conflits de frontières en Afrique, éditions techniques et économiques, paris, 1973p158 . .

(4) ينظر: ان للجزائر سياسة واضحة، وهي اتباع القانون الدولي ومبدأ حل الخلاف سلميا، ، سعد الله، الحدود الدولية والنظرية والتطبيق، ص 115-116.

وقد أدت الاتصالات التي جرت بين البلدين والمحادثات بينهما إلى اعتراف الجانب التونسي بحدوده المشتركة مع الجزائر الموروثة عن عهد الاستعمار. وهو نتاج مساعي الجزائر لتطبيق مبدأ عدم المساس بالحدود الموروث[1].

لقد تمت الاتفاقية بالعاصمة التونسية 16 أفريل 1968 وفيها الاعتراف التونسي بخط الحدود الذي يمر بمنطقة بورما مقابل استغلال هذه المنطقة لفائدة الجانبين بصفة خاصة من خلال ربط أنابيب النفط من منطقة بورما الجزائرية بخط أنابيب عين ايمناس» الذي ينتهي إلى ميناء السجيرة» التونسية بالإضافة إلى إمداد تونس بالغاز الجزائري وبعث إمكانية توصيله إلى، روبا عبر تونس(([2].

الاتفاق على الخط الحدودي:

توقيع اتفاقية بين الجانبين في 5 يناير 1970 لتعزيز الاعتراف التونسي بخط الحدود المشتركة خط الحدود بين بئر الرومان والحدود الليبية. وقد ورد في مادتها الأولى أن حدود البلدين هي تلك التي تم تحديدها في محضر الاجتماع الموقع بالاتفاقية الأولى، كما ورد في مادتها الثانية والمتضمنة تسوية نهائية لكافة القضايا الحدودية المعلقة بين الدولتين.

لتتبعها وثيقة تعزيز تضمنت حرص الطرفين على الاحترام المتبادل للوحدة الترابية وحرمة الحدود الوطنية وسيادة واستقلال كل منهما. كما انه لم يسجل منذ ذلك الحين لم تسجل اية أحداث عنف بالمناطق الحدودية المشتركة بين البلدين، والتي اقرتها تونس هي العدول عن مطالبها في استرجاع قسم من الأراضي الممتدة من فور سان لغاية النصب 233، وهي تمثل رقعة تبلغ مساحتها حوالي 17كلم بهدف المساهمة في تشييد المغرب العربي عن طريق تعزيز روابط الاخوة بين البلدين.

. [1] تمثل الحدود الجزائرية1034، وعدد علاماتها 86 علامة. من برج الخضرة في الجنوب(جبهة القديس) سابقا الى طرابلس عند النقطة الثلاثية، بحيث العلامة رقم 001، بوادي درنة، والعلامة رقم 338 بمنطقة بئر زنيقرة، وقد مرت بمرحلتين: 1- ناحية الجنوب بين بئر الرمان وجبهة القديس، 1968، والعلامة الحدودية 1970وينظر: الجريدة الرسمية رقم 23، تحت مرسوم 38-377 و378، والموقعة من الطرفين في 19 مارس 1983.

[2] ينظر: الجريدة الرسمية الجزائرية، اتفاقية 1970و العدد 5 بتاريخ المذكور. .

وترى تونس أن ضالة 1 مساحة النقطة(233)، يجب ألا تجعل الجزائر تبدي كل الاهتمام والتشدد، وأن الإطار المغربي وروابطه تفرض على الجزائريين تسليم هذه الرقعة لتونس والتي لا تنوي القيام بأي عمل عدائي، إحداث أزمة سياسية بسبب ذلك.

أما الجزائر فكان ردها أنها ورثت هذه الحدود عن فرنسا وهي الحدود التي يعترف بها حاليا ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وخلال عمليات البحث عن البترول من جانب البلدين في المنطقة جنوب العلامة(233) والمعروفة باسم(حاسي بورما)[1]، وتم حشد قوات البلدين بسبب عدم وضوح خط الحدود وقد وقعت اشتباكات طفيفة، ولكن الحكمة انتصرت عبر اتصالات سريعة بين الطرفين، وانسحبت الحشود حرصا من الجانبين على تجنب الصدام وعدم تضخيم الخلاف.

وأن للحرب العربية–الإسرائيلية يونيو سنة 1967 أثر لتهدئة الخلاف بين البلدين، بإظهار تونس تحسين العلاقات مع الجزائر في الظروف الصراع العربي الاسرائيلي التي كانت تعرفها – وقتها– منطقة العالم العربي، وظل ملف الحدود بين البلدين معلقا لمدة ثماني سنوات. بعد ترجيح الحكمة للطرفين واعترفت تونس بالحدود التي كانت موجودة منذ عام 1962، ووضع مشروع اتفاق لتوضيح خط الحدود في(البورما) واستغلال المنطقة لصالحهما، كما تم ربط خط أنابيب للبترول من منطقة(البورما) الجزائرية الى خط أنابيب(عين أميناس) الذي يصب في ميناء (السخيرة) التونسية، وإمداد تونس بالغاز الجزائري، وبحث إمكانية توصيله الى، روبا عبر تونس. وتعهد الطرفان المتعاقدان بالامتناع عن اللجوء الى التهديد، استعمال القوة لتسوية الخلافات التي قد تنشأ بينهما[2].

الحدود البحرية:

الجدير بالملاحظة حول الحدود البحرية الجزائرية–التونسية، ما جرى في الآونة الاخيرة وهو مصادقة غرفة النواب التونسية على نص اتفاق انتقالي حول رسم الحدود البحرية بين تونس

---

[1] ان العلامة 233 يعني الزيادة ب 14 كلم جنوب مدينة غدامس، بينما الحدود عند استقلال تونس 1956، كانت تنتهي عند العلامة الحدودية 220و أي قبل مدينة غدامس بحوالي 16 كلم وفق معادة 19 ماي 1910 المبرمة بين السيادتين، في سلطة الباي الممثل لسيادة الباب العالي العثماني. كما ان الاسانيد الفرنسية اعتمدت عدة نقاط لنهاية الحدود بالنقطة 220 وليس 233، وما يؤكدة محضر التخطيط لحدود سنة 1911، والخريطة الملحقة بمعاهدة الاستقلال الداخلي المبرمة3-3-1956، والتي تحدد المجال الاقليمي عند نقطة" حصن القديس".

[2] ينظر: ج. ر. ج، ص 250. ,

والجزائر، من أجل الحفاظ على الثروات الطبيعية وحماية البيئة وضمان الانقاذ في عرض البحر والوقاية من أي عمل يهدد الأمن، وقد جاء هذا الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في شهر فيفري الماضي، بعد سنوات من المحادثات في إطار لجنة تقنية مشتركة، كما جاءت المصادقة على اتفاق رسم الحدود البحرية بعد تسع سنوات من اتفاق رسم الحدود البرية[1].

مطلب الخلاف الحدودي التونسي–الليبي:

لقد كان الاثر الاستعماري ظاهرا على المنطقة من حيث تركه التنافس الذي قام بين المنطقة هاته مع ايطاليا، وبهذا يمكن تصنيفها حدود خارجية وأي بين مصالح فرنسا ومصالح ايطاليا. بالإضافة الى طبيعة الجغرافية المعقدة بحيث في المجال البحري يتعلق بالجرف القاري وضبطه، وفي المجال البري يتعلق بترابط القبلي في جنوب تونس والشمال الغربي لليبيا. لذا يتعلق الامر الخلاف في المجال البحري، والمجال البري[2].

1- الخلاف البحري:

تمحور الخلاف التونسي أساسا حول الجرف القاري في المياه الاقليمية المشتركة للبلدين كما انه تم لم يسجل الخلاف حول الحدود البرية. وكما ان العلاقات السياسية والدبلوماسية لم تأثر سلبا بقدر ما كانت على الخلافات الأيديولوجية[3].

تكمن قضيّة الجرف القارّي بين الجمهورية التونسيّة والجماهيرية اللّيبية بالسّابقة الدّوليّة الوحيدة. فقد أصدرت محكمة العدل الدّولية حكمها المشهور في قضايا بحر الشّمال سنة 1969 ثم ّصدور حكما آخر سنة 1977، من محكمة التحكيم البريطانية الفرنسية، ومثّلة أول سابقة للمحكمة الدّولية في مجال التّحديد البحري بدُول العالم الثالث، بل وفي هذا المجال بينت دُولها ربط

---

(1) ينظر: اتفاقية الجزائر – تونس، بالجردة الرسمية الجزائرية، 16 ذو القعدةو ألموافق ل22 سبتمبر 2013، رقم 46، ص 3–5و ألخاصة بالحدود البحرية بين البلدين. بحيث تشير المادة ال، لى على رسم خط الحدود مستقيم بحري يربط النقاط الاربعة والمرمز لها بP4-3 p-p2-p1. عن طريق استعمال النمط الجيوذيزي العالمي لعام 1984(WGS84).

(2) ينظر: :. مصطفى عبد الله بعيو، « ملامح تاريخ ليبيا في القرن التاسع عشر»، مؤتمر ليبيا في التاريخ، (طرابلس: 1968م)، ص86، وجفال سعاد محمد، العلاقة الليبية – التونسية خلال العهد العثماني الثاني، 1835–1911، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، 2006، ص 62.

(3)ينظر: د احمد ابو الوفا محمد، قضية الامتداد القاري بين تونس وليبيا 1982و ألمجلة المصرية الدولية، 1985، ص 75–80,

شُعوبها، بروابط مُتعدّدة منها التّاريخ المُشترك واللّغة[1]، ومن الطبيعي أنّ هذه النّزاعات قد غذّتها احتمالات وجود حقول نفطية وغازية في الحدود البحرية التّونسية اللّيبية[2].

قام الخلاف البحري الخاص بمنطقة الجرف القاري أي داخل المنطقة البحرية الفاصلة فيما بينها والتي اعتبرت هي الاخرى من المشاكل الحدودية التي نشبت بين تونس وليبيا من حيث الاستغلال لعمق المكان، وصعوبة تحديده عمق الجرف القاري، وبدافع اقتصادي محض واستغلال المنطقة لصالح كل طرف وامام العجز بالتسوية لجأتا الدولتين الى المحكمة العدل الدولية[3].

الصورة العامّة للإطار الجغرافي للخلاف ودواعيه:

تقع الجمهورية التّونسية والجماهيرية اللّيبية على خطّ السّاحل الشّمالي للقارّة الإفريقيّة المطلّة على البحر الأبيض المتوسّط. وتونس هي أكثر الدّولتين اتّجاها نحو الغرب. وتقع تقريبا بين خطّي العرض 30° و38° شمالا، وخطّي الطّول 7° و12° شرقا. وإلى الشّرق والجنوب الشّرقي منها تقع ليبيا بين خطّي العرض 19° و34° شمالا تقريبا، وخطّي الطّول 9° و25° شرقا. ويتّفق السّاحل الشّرقي التّونسي إلى حدّ ما، مع الطّرف الغربي(4). وهو مستطيل تقريبا في خطّ ساحل شمال إفريقيا، ضلعه الممتدّ من الغرب نحو الشّرق أطول من ضلعه العُمقي المُمتدّ من الشّمال إلى الجنوب في خطّ السّاحل الشمالي لإفريقيا. ويتكوّن طرفه الشّرقي من خليج سرت على السّاحل اللّيبي. وهكذا حدث على مسافة غير بعيدة غرب امن نقطة» رأس أجدير» التي تبدأ منها الحدود البرّية بين ليبيا وتونس على شاطئ البحر، تغيير في اتّجاه خطّ السّاحل[5].

---

[1] ينظر:، فرحات لسير، القبائل في أقصى الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية الفرنسية، حالة منطقة وارغميمة (1881- 1939) دار الطباعة فتريسز غوان 1989، ص 54.

[2] ينظر:

Georges LABRECQUE ,Plateau Continental 'Tunisie – Libye ,1982 C. I. J. Rec 95 .

[3] ينظر:

A. oye cukwurah , the organization of africain unity and african territorial and boundary problem ,1963_1973 indian journal of international _law ,vol 13P 23 . .

[4] ينظر: جفال سعاد محمدو ألعلاقات الليبية –التونسية خلال العهد العثماني، 1835-1911، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، 2006، ص127,

[5] ينظر: : محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة لمصرية، (القاهرة: 1951)، ص 19

وإذا تتبّع المرء ساحل ليبيا نحو تونس لبضع مسافة قبل وبعد نقطة الحدود اتّضح أنّ الخطّ العام للسّاحل يتّجه نوعا من الشّمال إلى الغرب. وفيما بعدُ نقطة الحدود، وبعد اجتياز جزيرة جربة ليدخل بتجويف في خليج قابس، ويُؤدّي إلى اتّباع خطّ مُنحَني على طول خطّ ساحلي ممتدّا على وجه التقريب اتّجاه الشمال الشرقي إلى» رأس كابودية»، ثمّ يتبع ذلك خليج الحمّامات بنتوءات خلف الوادي(بنفس الاتّجاه)، وقبل بلوغ الجزء الأخير من السّاحل التّونسي خليج تونس[1]، الذي يمتدّ من الغرب من حرف إلى الشّمال، بالرُّغم من كونه يقع أبعدُ شمالا من السّاحل على جانب» رأس أجدير» بحوالي 4° من خطّ العرض.

تحديد منطقة الخلاف: إلاّ أنّ أحد المواضيع الجوهرية يتعلّق بتعريف المنطقة المطلوب تحديدها وبآثار هذا التعريف من الناحية القانونية قبل التعرض للتّعريف الذي تبنّته محكمة العدل الدّولية في النّزاع التّونسي –اللّيبي. إنّ المنطقة المُراد تحديدها «الجرف القارّي»[2] فيها، هي تلك الواقعة بصورة تقريبية إلى الشّمال من السّاحل على «جانب رأس أجدير» والتي يحدّها غربا جزء من السّاحل التّونسي، ولكن لا يُحدّها من ناحية الشّرق خطّ التحديد واضح المعالم متّفق عليه.

دواعي اقتصادية للجرف:

تمثل منطقة الجرف القاري أهمية قانونية واقتصادية بالنسبة لتونس باعتبارها تتوفر على احتياطي نفطي وغازي كبير (لأنها تحوي ثروات سمكية كبيرة) بالإضافة إلى موقعها الجيو استراتيجي كمنطقة مشتركة بين تونس وليبيا، بمقتضى الحكم الصادر بتاريخ 24 فيفري 1982 عن

---

[1] ينظر:

Yves Person ;L'Afrique Noire et sa frontière ; revue d'étude s politique Africain ;1970 ;pp 123-134 .

[2] يعود المشكل بين تونس وليبيا متعلق بعمق واسع سمي(Bloc pélagien) وفضاء بحري بين سواحل تونس لراس اجدير الى راس كبوديا (Kapoudia) وسواحل تاجورة(Tadjoura) الموازي لراس كبوديا والاستوائي لراس تاجورة. ينظر:

Georges labrecque ,plateau. . continental 'Tunisie – libye ,1982 c. i. j. rec 95. p45 .

محكمة العدل الدولية « لاهاي»، واستغلال النفط والغاز يه بواسطة شركة بترولية تونسية ليبية بمقتضى الاتفاقية التي أمضيت بين بن علي والقذافي سنة 1988 ببنغازي[1].

دواعي سياسية: كانت تثور بين الدولتين كلما أبدى أحدهما سلوكا عدائيا اتجاه الأخر مثل حادثة طرد العمال التونسيين من الأراضي الليبية، ، في موقف تونس وعدم استجابتها بالوحدة والاندماج، وهي فكرة توسعية في الستينات والسبعينات. ونجد الأخرى الليبية في موضوع التوسع انقلبت في الصحراء خاصة بعد سياسة الليبية الافريقية[2]. والضغط الدولي على ليبيا فكانت الوسيلة للتقنيب عن الأزمات الاقليمية والداخلية في ليبيا. بوصف للإطار الجغرافي العام للنّزاع المعروض على المحكمة، أي المنطقة العامّة المطلوب أن يتم ّفيها تحديد» الجرف القارّي» موضوع هذه القضية[3].

دواعي قانونية: قد اختلفا في مسألة أيّة مناطق يتطلّب أخذها في الاعتبار: البحر الإقليمي(الحدود الدّولية 12 ميلا)، أيّ جزء منه محلّ خلاف بين الطرفين[4]. وكذا الأمر بالنّسبة إلى مسألة خُطوط الأساس التي تُطالب تونس بقياس بحرها الإقليمي منها، وكذلك بعض الحقوق التّاريخية التي تدّعيها. وفي ما يتعلّق بالحدود باتّجاه البحر، فإنّ كلا الطّرفين لم يعقد بعدُ اتفاق تحديد مع مالطا، وإنْ كانت تونس قد عقدت اتّفاقية مع إيطاليا مُؤرخة في 20 أوت 1971، تناولت تحديد» الجرف القارّي» بين البلدين، وفق خطّ الوسط بالدّرجة الأولى. ولكن مع ترتيب ات خاصّة لجزر لمبدوزا، بنتولوريا، لنوزاو لمبيون الإيطالية. نظرا لرفض الطرفين اعتماد مبادئ اتفاقية جنيف 1958 المتعلق

---

(1) ينظر:

André martel; les conflit Sahara tripolitain du la Tunisie 1881-1911; paris; puf; t2, P9.

(2) ينظر:

B. Conforti: «l'arrêt de la cour internationale de justice dans l'affaire de la délimitation du plateau continental entre la libye et malte». Revue générale de droit international public, 1986 ;p 34 .

(3) ينظر:

Georges labrecque ,plateau continental 'Tunisie – libye ,1982 c. i. j. rec 95p 67.

(4) . ينظر: السابق عمر سعد الله والحدود الدولية بين النظرية والتطبيق، ص 358

بالجرف القاري[1]. لعل الغرض الوحيد من الوصف هو إبراز الخلفية بإيجاز وليس وضع تعريف قانوني للمنطقة التي سيتم فيها التحديد ولا الإفصاح عن الكيفية التي نظرت بها المحكمة إلى مُختلف المعالم الجغرافية من حيث تأثيرها على الوضع القانوني[2]. ولأهمية هذا التعريف في الاستنتاجات القانونية التي ارتكز عليها قرار المحكمة والغرض الوحيد من الخريطة يتمثّل في تقديم صورة عامّة للإطار الجغرافي للنّزاع دون إعطاء أهميّة خاصّة لاختيار مقياس الرّسم، وجود، عدم وجود أيّة معالم جغرافية مُعيّنة[3].

سبب التوتر: ان التّوتّر الحاصل على الحدود البحرية على إثر انتصاب شركة بترولية أمريكيّة يوم 28 ماي على سطح الجرف. أن بعض الخبراء في الميدان يذهبون إلى أنّ الشّركة البترولية الكندية المختصة في التنقيب عن الموارد، كانت كُلّفت سابقا في العهدين البائدين باستغلال المنطقة المسمّاة الجرف القاري، بـــ» رخصة 7 نوفمبر»(وهو تاريخ وصول بن علي إلى سُدّة الحكم بعمليّة انقلاب عسكري) باتفاق الطرفين ولاتزال قائمة[4].

ادعاءات الطرفين امام المحكمة: لقد أسس الطرفان عارضتهما على اساس المادة 1069و ألمتعلقة بالامتداد الطبيعي والالتماس في الجرف القاري كمبدأ للتحديد، بدون تدقيق سواء المنهجية والطريقة.

طرف ليبيا: ادعت الوحدة الترابية من اجل خدمة المرجعية لتطبيق مبدأ الامتداد الطبيعي، باعتبارها كتلة قارية لشمال افريقيا، هو نفسه بالنسبة لحدوده الجنوبية. وهو يرجع لطابع التصور السياسي.

---

(1) ينظر:

Georges labrecque ,plateau continental 'Tunisie – Libye ,1982 c. i. j. rec 95, P 23.

(2) ينظر:

Jean-Pierre quenendec: note sur l arrêt de la c. i. j ,relative a la délimitation du plateau continental. entre la Tunisie et la Lybie ;p 97.

(3) . ينظر: نفسه، ص 132-145

(4) ينظر:. C. i. j. affaire du plateau continental(Tunisie i Jamahiriya arabe libyenne) arrêt du 24 février 1982, rec 1982 paragraphe 84p ;34.

طرف تونس: فرغبت في طرحها بان تأخذ في الحسبان اقليم كل دولة بوضع الفصل(الحد) على فطرة اتجاه الامتداد الطبيعي، اما الكتلة(بيلينيان) يكون اسقاط ناحية الشمال للقارة الافريقية وثانيا العمل بعكس التوزيع على اعتبار جفر الفوجي.

وامام رغبة الطرفين بالاعتماد على جيو مورفولوجيا الجرف و"باتيمتري" والذي لم يوافقا وأنه بإمكان الاعتماد عليها، وذلك بسبب صعوبة عمق البحر بالمنطقة الحدودية، ولان البناء الفيزيائي للجرف باعتباره امتداد طبيعي مشترك للطرفين لا يشكل أي وحدة الخاصة البحرية، لذا لجأت المحكمة الى المبدأ الثاني[1].

حجة الرفض: وبما انها حسب الادعاء لم يقع إشراك الشعب التونسي فيها، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في كل هذه الاتفاقيات وخاصة إعادة رسم الحدود البحرية بين البلدين بما يخدم مصلحة الشعبين التونسي والليبي والمحافظة على الثروات النفطية والغازية للقطرين[2].

مبادئ التسوية للخلاف الجرفي ونتائجه:

إن المفهوم السابق المترجم عام 1969 في القانون البحري المتعلق بالامتداد الطبيعي ولجوء المحكمة عام 1982 الى المبدأ الترعة الجديدة[3]، ومن المبادئ التسوية في الجرف القاري[4]:

كما هو معروف في مثل هذه القضايا بان القانون الدولي المطبق والمنصوص عليه في اتفاقية جنيف1969 في القانون البحري الذي يحمل مميزات متعلقة بمبدأ الامتداد الطبيعي[1]و، لوية مبدأ

---

[1] ينظر:

Daniel bardonnet , les frontières terrestres et la relative de leur trace ,problèmes juridiques recueil des c. a. d. i 1976p 39 .

[2]– ينظر: د. احمد ابو الوفا محمد، قضية الامتداد القاري بين تونس وليبيا عام 1982، المجلة المصرية للقانون الدولي، 1985، ص ص 75-80

[3] المفهوم الجديد(الترعة) للسهل الساحلي يتعلق كذلك برشم العتيد الذي يمكن الربط بين السهل والمعطيات الجيولوجية والجيومرفولوجية واسعة التطور نت قبل الاطراف، وهو عنصر اساسي للتحديد.

[4] ينظر:

Yadh Ben Achour ; L'Affaire de Plateau Continontal Tunusie-Libyien ; journal du droit international (clunet) 1983 ;p2 .

التس، ي[2] وبالاعتماد على المادة 83[3]لمشروع الاتفاقية في القانون الدولي للبحار، حتى وان كان لم يحدد أي خاصية يمكنها مساعدة الدول لحل مشكل التحديد اين يجد القاضي امام هذا الاشكال للوصول الى نتيجة عادلة، (Ex-aequo et bono)[4]. والأخذ باعتبار بنتائج الشريكين والتي عرفتها المحكمة بأربع عوامل كأساس للتحديد[5]، وهي كالتالي:

1–الشكل العام للسواحل، ساحة الاقليم الغير المحدد لخلق عنوان امتداد العمق المرتبط بالسواحل وفيها وجدت المحكمة بان فضاء عمق البحر لرفع حق كل طرف الممتد نحو العرض وفيه وجدت ان الفضاء الممتد من جهة الحدود ناحية تونس من رأس كابوديا» إلى راس تاجورة» على سواحل ليبيا[6]

2–وجود وضعية جزر " كركناه" (Kerkennah): رغم قلة مساحتها[7]وهو ما رفضته المحكمة لوجود هذه الجزيرة واعالي العمق وما يدور حولها على انها عامل مهم[8].

---

[1]– لقد اسسا الطرفان عرضتيهما على الالتماس نفسه كمبدأ للتحديد بدون التدقيق و لم يحددا الطبيعة ولا الطريقة، فمن طرف ليبيا مدعية الوحدة الترابية التي تخدم المرجعية لتطبيق المبدأباعتباره كتلة قارية لشمال افريقيا، اما تونس رغبت في طرحها الاهذ في الحسبان اقليم كل دولة مما يجر الأولى الى وضع الفصل والرسم على فكرة اتجاه الامتداد الطبيعي، الكتلة بيلينيان، ويكون اسقاط ناحية الشمال للقارة الافريقية وثانيا العمل بعكس التوزيع على اعتبار جفر الفوجي ولذا لم يعتمد من طرف المحكمة لكونه لا يحقق الاستقرار الدائم للقضية

[2] بالنظر للمبدأ ال، ل الذي لا يمكن تطبيقه ميدانيا استخدم مبدأ التس، ي المؤهلة في نفس الوقت الى النتيجة وكذا الوسائل التي تستعمل ويتمكن تجنب الانسداد وعلى الاقل الحصول على نتيجة مرضية للطرفين، بتطبيق المبدأ المرتبط بالهدف الذي يرجى الوصول اليه

[3]. المادة تنص على: ان تحديد الجرف القاري بين الدول في السواحل التي تتميز والمتج، رتين، المتقابلتين هي مسمة عن طرق اتفاق مطابق للقانون الدولي، كما هو مشار اليه في المادة 83، في سجل المحكمة العدل الدولية بطريقة الوصول الى حل عادل. ينظر: جون بيار كويناد السابق ص 208–201

[4]. نفس المرجع ص 209

[5] ينظر:

GORGES Labrecque ; Plateau Continontal Tunisie –Libye ;1982 ;C. I. J. p 12

[6] هذه الخاصية المسجلة على السواحل اخذت في عمومها التغيير الجذري اتجاه سواحل تونس في خليج قابس، وهو ما اعتبر كتغيير للوضعية في تج، ز الدولتين مما جعل بطبيعة الحال القانون الدولي بوضع الواجهة التي تمثل العامل الهام للوضعية الجغرافية المركبة وتطابقها مع وضعية النقطة الحدودية على السواحل وهو ما ينعكس عل تونس بالتزاع لصالحها ويشكل صعوبة كونه نظري، لان مسالة حدث انتزاع تضع المضمون وتطبيق طريقة التحديد الجيوميتريكي بما فيها تس، ي الابعاد، غير صالحة في حالة القضاء.

[7]يبلغ مساحة هذه الجزيرة حوالي 180 كلم، تفصل الجرف القاري بذراع بحري بعرض 11 ميل بحري، وبعمق 4 امتار الا في بعض مجرة المزارب.

[8]–ينظر:

C. I. J. Recueil 1969p 54,110point D_3 du dispositif.

3–وضعية الحدود البرية ونهاية الحد البحري: في ظل غياب الحدود البحرية الرسمية المعروفة، ونظرا للتأثير الرسمي البري لجأت المحكمة على اتفاقية 19 ماي 1910المتعلقة بالحدود التونسية بين حاكم تونس وولاية طرابلس، وصول نقطة الحدود البرية على السواحل لراس اجدير[1].

4–تناسب امتداد الجرف القاري وعرض الساحل: وهي ما يتعلق بالدقة على النقطة الخاصة بامتداد الجرف[2]، في عرض مياه الاقليمية بالسواحل المتواجد امامهما، وتحديد اشكالها العامة مقارنتا بالساحلين، وحسابها على قاعدة مؤسسة انطلاقا من خط بطريقة معينة، وتدقيق العلاقة بين مساحة المياه البحرية بالمعني الصحيح من قبل الطرفين.

منهجية التطبيق: لقد كانت المحكمة في موضع اختياري كون الطرفين لم يحددا قانون الاختيار المنهجي الذي يجب اتباعه، و لم يتفاوضا في موضوع العوامل لتداخل في حسابهم، و لم يطلبا من المحكمة تجسيد خط الحدود، واكتفيا بإبداء رايهما فقط بالوصف التقريبي للرسم لخط الحدود اتباعه الذي يجب تجسيده من طرف الخبراء، وعليه سمحت المحكمة لخبراء الدولتين اتباع العمل التقني والمشاركة في رسم خط التحديد.

قرار المحكمة: لقد فصلت المحكمة بخطوة قانون الوقاية الداخلية في القضية الليبية – التونسية، بإبعاد تطبيق عامل الامتداد الطبيعي، لكن على مستوى الكتلة البحرية، كونه امتداد طبيعي مشترك بين الطرفين، والتي لا يمكن لطرف الانفراد بادعاء وحدة سطح البحري. وقبلت على الاقل اخذ ببعض التصور الجيو مرفولوجية للعمق كونها نتيجة متعلقة بعملية التحديد. بالتساؤل حول التطور السريع لتطبيق الدولة متعلقة بالمنطقة الاقتصادية هي التي طرحت القضية على مستوى المحكمة

---

[1] استعملت كنقطة انطلاق لمختلف المح، لات لتحديد الجرف القاري لأنها احادية الجانب لا دارة الحدود البحرية الجزئي، واسست الحدود في خط فاكتو. واستخلصت بطرقة ارضت الطرفين لحصولهما على ترخيص كامتياز لاستغلال الهيدرو كاربير بالبحر. وهنا يتضح العامل الاقتصادي اساس للقضية التي جعلت الطرفين يعجزان عن ايجاد حل في ظل الجار، مما دفعهما اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

[2] لقد بنين المحكمة الفرضيات بالتقريب بنفس العلاقة بين مساحة العمق البحري بالضافة الى مساحة البحر والبحر الاقليمي والمياه الداخلية بتفضيل التناسب كقاعدة خاصة. وكإشارة الى الحساب للمساحة فهو تقريبي لا بالعدد المطلق ولكن بالتناسب.

بتحليل معطيات تحديد كفة البحر، لذا فالعرف بين دول البحر الابيض المتوسط تدعو الى رسم واحد[1].

كما اعتمدت المحكمة في حكمها البحر الابيض المتوسط قراءة لمادة 76 من اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بقانون البحار وتحديد الجرف وفق القانون الدولي[2] والمنصوص عليه في المادة 38 من قانون محكمة العدل الدولية باتخاذ الحل المتساوي، ولكي يوفق القانون ويقيم تحديد الهدف بهذا النص، بالدفاع عن تطبيق مبدأ التساوي للوصول الى تساوي النتائج[3].

ومن هنا على الاقل بدأ النظر في العلاقة بين المساحة المعتبرة التراع وتقسيمها بالتساوي على طول ساحلها، بتدقيق في ان كل نزاع يجب ان يمتحن ويسوى بنفسه، بدراسة النتائج الخاصة به. وبالعودة الى المحكمة في استخلاص التي ترغب في فصل المعطيات ومبادئ التساوي، ي باعتباره نظريا وتطبيقها على الميدان، مما يضع امام القاضي سلطة تقديرية لإصلاح الوضع بين الدولتين اللتان تسعيا في ايجاد حلول مقبولة، بوضع خط فاصل وتعيين خط قاعدي بين مالطا وليبيا[4] بحساب المسافة انطلاقا من جهة سيسيل ومن جهة اخرى جزيرة جربة ورابطة الجزر للدولة اما في فلة مالطا اين تنقص النصف الجزيرة كاركينا بتونس[5].

---

[1] ينظر: C. i. j. Recueil 1982 ;p. 58 par 68،

[2] ينظر:

Jean-Pierre quenendec: note sur l arrêt de la c. i. j, relative à la délimitation du plateau continental. entre la Tunisie et la Lybie ;p 33 .

[3] ينظر:

M. Bennouna: » le caractère pluridimensionnel du droit de la mer», in» traité du nouveau droit de la mer», sous la direction de dupuy et vignes, economica 1985p3-25 . .

[4] ينظر:

B. Conforti: » l'arrêt de la cour internationale de justice dans l'affaire de la délimitation du plateau continental entre la libye et malte». Revue générale de droit international public, 1986p318 .

[5] ينظر: قرار المحكمة،

C. i. j. affaire du plateau continental(Tunisie i Jamahiriya arabe libyenne) arrêt du 24 février 1982, rec 1982 paragraphe 84

نتائج التحكيم الجرف القاري: بناء على التحكيم ففي القطاع الأول القريب من ساحلي الدولتين باعتبار ان يكون رسمه من نقطة الحدود راس اجدير في خط مستقيم مكون مثلث بدرجة 26°؛ نحو الشرق لمرور خط الاستواء بهذه النقطة. وبهذا يعتبر مفترق الطرق للخط المستقيم من الحد الخارجي للإقليم البحري للطرفين الى ان يصل بالتوازي مع اقصي نقطة في الغرب للسواحل التونسية بين رأس كبوديا وراس اجدير في النقطة الاكثر غربا للخط المنحرف(بترك حوض البحر الابيض المتوسط) لخليج قابس[1].

من هذه النقطة في القطاع الثاني تأثير التغيير في الاتجاه للسواحل التونسية وبوجود جزيرة "كركناه" التي تدعو الى التفكير في جزئ بخط مستقيم وبمثلث مختلف لذا لجأت الى نصف حدث يمر بخطين متوازيان حتى الى النقطة الاكثر غربا من خليج قابس الى راس كابوديا، ومن جهة اخرى جزيرة كركناه، وبهذا تشكيل مثلث بدرجة 52بالتوازي مع النقطة اكثر غربا لخليج قابس وذلك بطرقة التحديد للقطاعين حرصت المحكمة على تمديد الخط التحديد نحو الشمال الشرقي وهي مسالة خارج مجال الاختصاص وتتعلق بالتحديد الناتج من الدولتين[2].

اتفاق الطرفين حول الجرف: لقد انتهى بتوقيع الجانبين اتّفاقيّة حول عرض الموضوع على محكمة العدل الدّوليّة والاحتكام إليها في هذه القضيّة سنة 1977 وتمّت المصادقة عليها يوم 27 فيفري 1978، واستمرّت اجراءات التقاضي بمراحلها الكتابية والشفوية ممهّدة لصدور حكم المحكمة في القضية يوم 24 فيفري 1982[3]. وقد تم تسوية الخلاف التونسي الليبي حول الجرف القاري عن طريق محكمة العدل الجولة التي أصدرت في هذا الشأن قرار في بعد مفاوضات بين الطرفين من عام

---

(1) ينظر:

Georges labrecque ,plateau continental 'Tunisie – libye ,1982 c. i. j. rec 95., P 54

(2) ينظر:

Jean-Pierre Quenendec. Note sur l Arret de la C. I. J ,Relative a la délimitation du Plateau continental. entre la Tunisie et la Lybie. pp 204. 212 .

(3) ينظر:

Yadh ben Achour: «l'affaire du plateau continental tuniso-libyen (analyse empirique)», journal du droit international (clunet), 1983, 2 ;p 32 . .

1968 حتى 1976، وكان الجانب الليبي قد اقترح خلالها استغلال موارد المنطقة البحرية المتنازع عليها بطريقة مشتركة بين البلدين[1].

وقد وُقّعت اتّفاقية بين تونس وليبيا سنة 1988 في بنغازي لاستغلال هذا الجرف لإنشاء شركة للنّفط مناصفة بين المؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية « ETAP» والمؤسسة الوطنية للنّفط «NOC» سمّيت «المشتركة للنّفط» « Joint Oil». وبعد تسلّم النهضة مقاليد الحكم عُيّن على رأسها المدعو» رضا التو كابري»، . وهذا الحقل تستغلّه اليوم شركة بترولية كندية «Sonde»، اذن الامر تعلق بالاستغلال للثروات والتقنية لمثل الحدود البحرية.

الخلافات الحدودية البرية السابقة واللاحقة:

العهد العثماني: لقد اتفقت تركيا على تخطيطها أثناء ليبيا تحت الحكم العثماني، وحددت بعد تكليف لجنة مشتركة لدراسة العملية، وأثناء أول اجتماع في منطقة زاورة شهر مارس 1893 لم يصلا الطرفان فيه الى نتيجة، لتبقى العمليات العسكرية قائمة بالمنطقة الحدودية نتيجة الفرار التونسيين الى القبائل التابعة المجاورة للحدود التونسية–الليبية حتى عام 1909[2]. بعد المهاجمة من قبل فرقة تونسية قرب وزان من قبل جنود الاتراك أي الطرف الليبي واقتنعت تركيا السلطة الحاكمة على التفاوض مع السلطة المحتلة لتونس، وعقد اجتماع ثاني في طرابلس بتاريخ من 11–19 ماي 1910، والذي انتهى باتفاق المعروف بالتاريخ الاخير[3]، لذا تميزت حالة الحدود بين البلدين بهدوء، و لم يعرف البلدان نزاعا مسلحا ومعارك ضارية.

عهد الاستقلال: بشأن الحدود لم تظهر إلا بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر سنة 1969 عند الإطاحة بالنظام الملكي، حيث تم طرد 80 ألف عامل تونسي من ليبيا لأسباب سياسية ترجع الى

---

(1) . المرجع نفسعه، ص 45,

(2) ينظر: C. I. J. Recueil 1982par 132/فرحات لسير، القبائل في أقصى الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية الفرنسية، حالة منطقة وارغ ميمة (1881– 1939) دار الطباعة فتريسز غوان 1989، ص 195.

(3) ينظر:

A. TOURI ;Rosie , territoire et frontière en méditerranée les cahiers du mord Arabe n144 ;1944 ;p14 .

اختلاف النظم التي تحكم البلدين، بالرغم من الحركة الحدودية القائمة في كل الفترات[1]. كانت الازمة مأساوية على الطرفين سنة 1976 بسبب ليبيا التي رحلت ثلاثة عشر ألفا من العمال التونسيين، لتتجدد في سنة 1977 بسبب الخلاف حول (الجرف القاري) في المياه الإقليمية، لكن تدخل جامعة الدول العربية نزع فتيل تطور النزاع والذي رفعت تونس بشأنه دعوى ضد ليبيا أمام محكمة العدل الدولية حول حقوقها في منطقة(الرصيف القاري) في البحر الأبيض المتوسط والذي قيل أنه يكون أحد مصادر البترول إلا أن محكمة العدل الدولية رفضت في سنة 1985 طلب تونس إجراء تعديلات في حكم قد صدر سنة 1982، بشأن الحدود بين البلدين فيما يخص الحقوق البحرية ومنذ ذلك التاريخ ارتبط ظهور النزاع على سطح العلاقات بين تونس وليبيا تبعا لحالة الوفاق المتبادل بين البلدين[2].

وفي27 فبراير سنة 1982 وقعت كل من الجمهورية التونسية والجماهيرية الليبية اتفاقا حول زيارة العقيد القذافي لتونس في هذا التاريخ، حيث اعتبر هذا اللقاء حدثا هما وفرصة طيبة لإثراء العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات والارتقاء بهذه العلاقات إلى المستوى المطلوب[3].

مبحث الثالث: الخلاف الجزائري–الليبي:

يمثل موضوع رسم الحدود حول خط حدودهما المشتركة في أقصى الجنوب، كون الطبيعة الجغرافية صحراوية، وذات استراتيجية لكلا الطرفين. بالنسبة للجزائر تتعلق بالبعد جيواستراتيجي وهو نفس السند لليبيا. مثل لكليهما في كل المراحل لارتباط القبائلي والتجاري، وحتي اثناء الازمات كانت الاراضي الليبية قاعدة خلفية سواء اثناء الاحتلال، في ثورة التحرير الوطني[4]

---

[1] ينظر: نفسه، 29,

[2] ينظر:

Jean-Pierre quenendec: note sur l'arrêt de la c. i. j ,relative a la délimitation du plateau continental. entre la Tunisie et la Lybie p 9-13 .

[3] ينظر: جفال سعاد محمدو العلاقة الليبية – التونسية خلال العهد العثماني الثاني، 1835-1911، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، 2006.، ص 324,

[4]- ينظر: موضوع الدعم العسكري الليبي اثناء الثورة، بسمة خليفة ابو لسين» الليبيون والثورة الجزائرية منشورات المركز الوطني، 2008، ص123-214.

نبذة تاريخية للحدود المشتركة:

1-دواعي تاريخية:

كانت ليبيا تتكون من ثلاث مناطق شاسعة هي طرابلس، برقة، الفزان[1]، وقد ساهمت القوات الأوربية خاصة منها فرنسا في نشأة الحدود السياسية لهذه الدولة وتتمثل القوات في الاستعمار الايطالي، الإنجليزي ناحية الشرق والفرنسي ناحية الغرب (الجزائر) وناحية الجنوب[2].

وبالنظر إلى الخريطة نسخة طبق الأصل في الارشيف الديبلوماسي الفرنسي المبينة في للنقاط الحدودية في صحراء تمثل الطريق التجاري من الشمال بين تونس الجزائر في نقطة غدامس ثم منها إلى غات[3].

كما اشارنا سابقا انها تمثل حدود خارجية، وان اتفاق سبتمبر 1919 الذي راع الامتيازات للطرفين كون المجال الحدودي نقول نظم لكي يمنح التحكم في الحركة الحدودية سواء في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وخلفية ليبيا للمقاومة الجزائرية، وكذلك تهديد الجهاد الذي اعلنه السنوسيون بليبيا على لاستعمار كله[4]. واثناء الثورة كقاعدة خلفية اساسية هو ما يعكس تجدد النظرة لهذه الحدود ما بعد الاستقلال.

---

[1]- ينظر:

Bernard Vernier. le Statut du Fezzan P 190 .

[2]ينظر: اندري كوكاتر:

relation et Echange entre la Lybie et ses voisins Maghrébine , Revue Maghreb Machrek Ne 35 ,pp 244 250. Et Addoul Ba. Bruno Koffi et Feth L'organisation de l unité africaine ,Paris ,1984,p 143 .

[3] ينظر ملحق رقم خريطتين مؤقتتين، 1 و2، بالملاحق، ص 433 و ص 434.

[4] ينظر:

La guerre sainte des snoussya dans l'Afrique française ; revue africaine 1939 .

F cour. 5(a): recherche sur l'etat des confrérie religieuses musulman dans les .. p et 532542 commune de oum el bouaghi ; morst ; tébessa ; meskiana ; hkenchela r. a; en novembre 1914(alger-1921).

أولا: كما لعبت الحركة الجهادية السنوسية التي ساهمت في التخلص من الحكم العثماني وثورتها ضد الكافر الفرنسي بالمنطقة وعلى المسلمين في الصحراء انطلاقا من وسط لبيا الى وسط الصحراء[1].

ثانيا: دور الامم المتحدة في جمعيتها العامة 21 نوفمبر 1949، والتي انتهت بتصويت 48 صوت، وامتناع تسعة اصوات، على التوصية القاضية بإعلان استقلال ليبيا، قبل مطلع سنة1952[2]، واعدا دستور من طرف ممثلين سكان منطقة البلاد، وتحويل سلطان الادارة البريطانية والفرنسية بالبلاد، الى سلطة حكومية مستقلة[3]. وان كان الاخير فيه شق قانوني.

2–دواعي قانونية:

لقد نجمت حدودهما عن اتفاقية موقعة بين الطرفين الليبي–الفرنسي بطـــرابلس في 10 أوت1955، والتي اعترف بها الجانبان، وخاصة فيما يتعلق بالمادة الثالثة الناصة على ان الحدود الليبية هي تلك الناجمة عن تأسيس المملكة المتحدة الليبية. والمتعلقـــة بمعاهدة 1898، الى عام 1919[4]، بين فرنسا من جهة، ومن جهة اخرى بين بريطانيا والباب العالي العثماني وايطاليا، والمنصوص عليها بالملحقة للاتفاقية[5].

بحيث تشير الاتفاقية في رقم الأول لم يحدد بصورة مضبوطة الا ذلك الجزء من الحدود الرابطة بين غات و"تومو"، كما يتوقع الملحق تشكيل لجنة مختلطة لوضع علامات الحدود بين

---

(1) ينظر: : وينظر:. احمد صدقي الدجـــاني، ليبيا قبيل الايطالي وطرابلس الغرب في، اخر العهد العثماني، القاهرة: 1971م ص 219.
La guerre sainte des snoussya dans l'Afrique française ; revue africaine 1939p 194-218 .

(2) ينظر: الشنقيطي محمود، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة: 1951، ص 210.

(3) . المرجع نفسه/ ص 243

(4) ان اتفاقية 12 سبتمبر 1919 قومت كل الحدود انطلاقا من فدامس حتى تيمور، في خط يمر على النقاط الاكثر بروز لإقليم ايطاليا أي الحدود الليبية الغربية، جانب الجزائر. بحيث منحت الامتيازات الفرنسية مساحة قدرت ب120000 كلم 2، ضمنت لإيطاليا سهولة الاتصال بين غدامس، غات، تيمو، كونها تربط بين المراكز الحدودية لجبهة بولينياك(Fort-Polignac) وجانت للتغلب في المستقبل على طاسيلي آجر(Ajjer)وينظر: السابق، Jean célénienو ألحدود الليبية في اتفاقيات فرنسا –ايطاليا، ص 330.

(5) ينظر: السابق، /cocatre zilgien p 224

البلدين[1]. والسبب في تركه هو تضمن اتفاقية المملكة الليبية بند خاص بترك مجال حيوي لتجارة فرنسا وربط مستعمرتها بالتشاد قبل استقلال الجزائر، باعتقادها بقاء الجزائر جزء من زعم فرنسا اثناء ابرامها المعاهدة[2].

مطلب: اثر التوسع الفرنسي بالمنطقة وعلاقتها بفزان:

لقد لعبت محاولة فرنسا تمديد نفوذها بالمناطق الليبية المجاورة لمستعمرتها الجزائر–التونسية، بحجة القضاء على الدور الذي كانت تلعبه ليبيا في ايواء أعضاء حركة التحرر الجزائرية، مناهضين للتواجد الفرنسي، والحفاظ على توسعها في منطقة فزان الشاسعة بعد احتلالها عام 1942 لأهميتها الاستراتيجية العضوي، بالرغم من طابعها الصحراوي(واحاتها، نخيلها والطريق العابر للصحراء)، والاكثر اهمية بعد نهر النيل، ومساحتها التي تعادل ثلث مساحة ليبيا برمتها[3].

اهمية فزان ناحية الجزائر: كونها تحاذي حدود تونس من ناحية الجنوب وللجزائر ناجية الجنوب الشرقي، ومحاذية للصحراء الغربية، والنيجر، والتشاد. بحيث تربط بين افريقيا الشمالية وكل من افريقيا الغربية الفرنسية، وافريقيا الاستوائية الفرنسية الموجودة بالجنوب[4].

الوضع الحدودي بالاستقلال:

عرفت الحدود الجزائرية الليبية بدورها مشاكل وخلافات نتيجة التوجه التوسعي لليبيا وحاولت التحكم في القبائل الصحراوية، وعدم احترام اتفاق الطرفين على الخط الحدودي الناتج عند الاستقلال، إلا أنها تتسم بالهدوء النسبي وضعف حدتها مقارنتها بال، لى. لأنه يعود للعلاقة

---

[1] . المرجع نفسه ص 250

[2] ينظر:

Achille Benedetti ; Tunis et les accords de rom ;1935 cité par l'Afrique française ;mares 1935. p104-113 .

[3] ينظر: محمد ودوعو ألدعم الليبي للثورة الجزائرية(1954–1962)، دار قرطبة، 2012، ص 200–231.

[4] ينظر: السابق، توري روزي، ص 59,

ووحدة الاتجاه السياسي سابقا في الستينات[1]، السبعينات[2]، حتى نهاية الثمانينات، ثم التقلب بعد ذلك لنهاية فترة الدراسة. ووحدة المواقف الدولية الموحدة خاصة منها في قضايا المغرب العربي، الافريقي، ويعود ذلك للرابط التاريخي من الموقف الجد ايجابي في عهد المقاومة وحرب التحرير الجزائري[3].

الخلافات في بداية الستينات: قامت خلافات حول بعض حدودهما المشتركة نتيجة اختراق دوريات حول الحدود الليبية عند قرية «امناس» عام 1967، مما اعتبر توغل داخل الاراضي الليبية لمسافة 7 كلم، واتهام بالتجسس في الفضاء الجنوبي للاستكشاف والتصوير. كما تعتبر المنطقة الحدودية استراتيجية من حيث الثروات البترولية، ومعبر تجاري هام خاصة نحو الجنوب بين قبائل الطوارق.

مطلب: التسوية الحدودية وركائزها:

الجزائري لجأت الجزائر وليبيا إلى إحداث لجنة مشتركة بينهما، لتعيين خط الحدود والتي رأت فيه الجزائر أن تعيين الحدود وهو الخيار من بين الثلاث طرق التسوية عموما مع كل الجيران وتم احترام مبدأ الحدود الموروثة. وعليه كان طلب تعيين وفقا لاتفاقية 1957 بيد أن ليبيا عللت رأيها بعدم توفرها على الخرائط أي الوثائق الرسمية وكذا التماطل في تعيين ممثلين عنها في اللجنة المشتركة ليتم تنصيبها حتى عام 1995[4].

---

[1] في بداية الستينات نشب خلاف حول الحدود نتيجة اختراق دوريات جزائرية الحدود الليبية عند قرية" امناس» عام 1967، دون أي تأزم بل توصل الطرفان الى اتفاق تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود، لكنه ظل الخلاف حول الاساس القانوني وأما تج، ز اتفاقية 1955، الحفاظ عليها. ينظر: احمد مهابة وألمرجع السابق ص 241، ومحمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي ص 116.

[2] ينظر: معاهدة الاخوة وحسن الجزار والتعاون المبرمة بطرابلس في 1 ديسمبر 1969 من طرف الوحدة والشؤون الخارجية الليبية بمثلها صالح مسعود ابو ياسر ووزير الخارجية الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة، بالتأكيد على الوفاء لمبدأ الاستقلال والسيادة وامن وحدة البلدين الترابية، برتوكول الملحق باتفاقية الاخوة وحسن الجوار والتعاون

IN Annuaire de l'Afrique du Nord IX. P 887,Document Communs.

[3] – ينظر:

A Martel. Le Confin Saharo -Tripolitain du la Tunisie-1881-1965. 1986. ,

وينظر: محمد العربي الزبيري، ألثورة الجزائرية في عامها الأولى ط1، 1دار البعث للطباعة والنشر 1984، ص ص 106-107.

[4] ينظر:

ركائز التسوية: الليبي يتركز على الاتفاقية المبرمة عام 1957 بين ليبيا والسلطات الفرنسية المتعلقة بموضع علامتين للحدود الفاصلة بين البلدين. وكانت تتحفظ على مقتضيات هذه الاتفاقية التي تم التصديق عليها من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية[1]. كما تم تسجيلها في الأمم المتحدة من طرف فرنسا وترتكز ليبيا في تحفظها على أحكام هذه الاتفاقية رغم استيفائها شروط الدولتين للاتفاقية لاعتبارات مرتبطة بالظروف السياسية الدولية التي جرى فيها القانون عقد هذه الاتفاقية. وهذه إشارة إلى تقلب ليبيا في بعض المواقف وهو التوافق ليبيا والمغرب الأقصى في نجاحها الأخيرة حول ظروف انعقاد الاتفاقية كما سبق الذكر، في الخلاف الحدودي الجزائري المغربي.

مطلب: اثر الرسم الاستعماري على الخط الجزائر– ليبيا:

إن البناء الاستعماري الذي عرفته المنطقة بسبب الترابط المنطقة خاصة في دعم ليبيا للجزائريين ودورها مع العرب عموما كان سببا في نزعة فرنسا للقضاء على اي مقاومة في الحدود[2]، بالتوسع في فزان كان له انعكاس على الحدود الفاصلة بين ليبيا – تونس والجزائر في الحدود الجنوبية الغربية فنجد في المادة الثالثة لاتفاقية 10 أوت تتضمن جزئيين معترفة بالحدود الفاصلة بين تونس والجزائر، والحدود الشرقية لا فريقيا الفرنسية والحدود من جهة اخرى، بحيث طلبت ليبيا رسم حدود ايموهارتن وقبلت به فرنسا [3]. ورسم حدود في منطقة قطاع المكان البترولي ايجل المشكل ارضية المطار لدار الحمراء المتواجد على الحدود الجزائرية–الليبية[4].

Léon Pervinquiére , la tripolitaine interdite. Ghadamès ,éd. Hachette Paris 1912 p 213 et suit .

[1] ينظر:

Andres Cocâtre Zilgien: les Accord Franco libyens, Annuaire Fiançais le droit international C N R S 1956 P 242 .

[2] . ناجي محمد وآخرون، طرابلس الغرب، ترجمة أقمل الدين محمد احسان، طرابلس، ليبيا، دار مكتبة الفكر 1973، ص 45

[3] .ينظر: الملحق رقم 6، ص 435.

[4] ينظر:

Nicole Grimand ,la politique Extérieure de l Algérie 1962_1978, l Héritage Historique Edition Karthala , 1984 p p 56 _78 .

تميزت العلاقات التقليدية بين الجزائر وليبيا بطابع الهدوء، نظرا لخصوصية العلاقة بين البلدين –خاصة الدعم الكبير الذي قدمته ليبيا للجزائر أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، المساندة في أحداث في سنة 1967 بين البلدين أسرع الطرفان بتطويقها، وبالتالي تفادي مضاعفات أخرى، وكان تأجيل تخطيط الحدود بين البلدين تجنبا لوقوع صدام بسببها[1].

وكانت الأحداث التي وقعت بين الجزائر وليبيا، تتمثل في ادعاء ليبيا اختراق الدوريات الجزائرية للحدود الليبية عند قرية(أمناس) في منطقة الحدود الجزائرية الليبية، مما اعتبرته ليبيا توغلا لمسافة سبعة كيلومترات داخل أراضيها كما اتهمت ليبيا الجزائر بتوغل الطيران الجزائري في الفضاء الجوي الليبي للاستكشاف والتصوير[2]، وكانت الجزائر تستند في توغلها الأراضي الليبية الى علامتين للحدود المنصوص غليه ضمن اتفاقية سنة 1957 المبرمة بين ليبيا والإدارة الفرنسية والخاصة بتخطيط الحدود بين البلدين[3].

وعلى ضوء الخلاف في 1955–1967 توصلا الطرفان الى اتفاق تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود، رغم الاختلاف حول الاساس القانوني وأما تجاوز اتفاقية 1955، الحفاظ عليه الى ان اتفق بإجراء بروتوكول الإخاء وحسن الجوار والتعاون في 9 ديسمبر 1969، والتي صادقت عليها الجمعية الوطنية الفرنسية، كما قامت فرنسا بتسجيلها في منظمة الأمم المتحدة، وكانت وجهة النظر الليبية بشأن هذه الاتفاقية تتمحور حول ما يأتي:

1– أن الاتفاقية التي تم عقدها تحت إلحاح الحكومة الجزائرية المؤقتة في ذلك الوقت منعا لإثارة المشاكل أثناء حرب التحرير الجزائرية[4].

---

[1]– وقد وضعت ليبيا بتاريخ 31، ت 1990(ملحق 299–300) حول التسوية السلمية للإقليم المستخلص بالجزائر بين البلدين 31، ت 1989 من اتفاقية 17 جانفي 1935(Traite 10 code t 1955 ,N1 ,chapitre II ,infra v. 301 Annexe

[2]ينظر: مرجع احمد مهابة، ص 241,

[3]ينظر: الخرائط في الملاحق، والتفصيل في الفصل الرابع الجزائر ليبيا ص 390–. 398

[4] العايب احسنو ألبعد الامني لسياسة وديبلوماسية الجزائر الاقليمية كم 1962، رسالة ماجستيرو أشراف اسماعيل دبيش 1992 ص 124–130 المرجع السابق شنتوف الطيب، ص 78.

2- أن الاتفاقية تضمنت تنازلات خشيت معها الحكومة الليبية التي عقدتها، مغبة عرضها على البرلمان، حتى لا تثير الرأي العام ومن ثم لم يتم التصديق عليها.

3- أن الاتفاقية بعدم عرضها على البرلمان تكون غير مستكملة شكلها القانوني، وبالتالي فهي غير نافذة بالنسبة لليبيا، والجدير بالملاحظة، وفي تطور لاحقو أتفق الطرفان الجزائري والليبي على تشكيل لجنة جزائرية- ليبية مشتركة لتخطيط الحدود والتي مرت بالمراحل التالية:

1-سعي الجزائر كانت ترغب في تشكيل هذه اللجنة لتخطيط الحدود وفقا لاتفاقية 1975.

2- ممارسة ليبيا دبلوماسية التسويف والمماطلة، حول تشكيل اللجنة وتحاشيها الدخول في منازعات حول الأساس الذي سيتم عليه التخطيط.

3-تمسك الجزائر بتخطيط الحدود وفق الصيغة التي وضعتها اتفاقية 1975 وذلك بقيام دورياتها العسكرية كل ثلاثة أشهر تقريبا بدق علامات الحدود.

4-استغلال ليبيا حرب 1967 كذريعة لعدم ملاءمة الوقت لبحث مشاكل الحدود.

5- بعد انتهاء حرب1967 تعللت ليبيا بعدم وجود خرائط لديها، ولذلك استدعت أحد الخبراء السويسريين ليقوم بعملية مسح طبوغرافي للمنطقة.

وظلت الأمور مكانها حتى نهاية 1967، وبقي موضوع الحدود بين البلدين معلقا على تعيين الجانب الليبي لممثلي اللجنة وانتهاء عملية المسح الطبوغرافي، وبين إثارة الموضوع من الجزائر كلما كانت الظروف ملائمة، وتسويف ليبيا وتهربها من الدخول في منازعات مع جيرانها[1]، خاصة بعد لجوء طائرة عسكرية ليبية بطاقم طياران ليبيان الى الأراضي الجزائرية طالبين حق اللجوء السياسي ووافقت عليه الجزائر، بينما تم اصلاح مشاكل الحدود بين ليبيا والجزائر دون مضاعفات عسكرية سياسية للعلاقة المتميزة التاريخية[2].

---

[1]-ينظر: محمود حسين سليمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، ومؤسسة سجل القاهرة للنشر والتوزيع، 1926- ص220 .

[2]- ينظر: التميمي عبد الجليل، لائحة من أهالي طرابلس الغرب إلى نابليون الثالث والمجلة التاريخية المغربية، ع9-الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 1983- ص504.

المبحث الثالث: النزاع المسلح العربي–العربي:

عرفت المنطقة الغربية للجزائر محطات حساسة هي التي كانت السبب في حروب وان كان من اللباقة العلمية ان لا نعتبر الخلاف الذي وصل الى شن الهجوم العسكري كما اشرنا اليه سابق نزاع بين المغرب والجزائر في بداية الاستقلال، بيدا انه غني الحدود وهو الاشكال الذي يؤكد الطرح الامبريالي وان كان المصطلح الآن احتفى من الكتابات، تبعا للإيديولوجية التي يرفضها المغرب من خلال الطرح الايديولوجي وان نبذ سياسة الجزائر، الطرح المرود اليه نابع منذ الثورة وقيادتها بجبهة التحرير الوطني والجيش الجزائري. وهو الطرح نفسه الذي تحاول المستعمرة الفرنسية طبعه في تاريخ المنطقة. وان السياسة المغربية لا تختلف في منهجية الاستقرار المنطقة وهو موضوع لا يسعنا التطرق اليه، وانما تبيان اهمية المنطقة وتطوراتها المرتبطة بالماضي الذي لا يروق للأطراف المعنية الفصح عنه.

مطلب التوسع المغربي في الصحراء المغربية – موريتانيا

الاسباب التاريخية: –الغاء المستعمرة الاسبانية: تعود المطالبة المغربية بالصحراء الغربية الى نوفمبر سنة 1955، وذلك عندما أصدر حزب الاستقلال " الكتاب الأبيض"[1]، بحيث استعرض فيه الحقوق التاريخية في بلاد شنقيط(موريتانيا حاليا)، والمطامع المغربية بشأن كل من بشار، وتندوف بالأراضي الجزائرية[2]، وجزء من مالي والسنغال والمجموعة الموريتانية برمتها، وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب. دون التركيز على استعادة المناطق التي تحتلها اسبانيا والمتمثلة في مليلة وسبتة وطرفاية وإيفني[3].

تأويل الحدود التاريخية: إن الفهم لمسألة الحدود وفق منظور تاريخي صحيح يثير الجدل عند الوقوف على فكرة المغرب الأقصى بنظرية علال الفاسي ينادي قبل الاستقلال بخريطة للمغرب

---

[1] . ينظر: دستور المغرب والبند التاسع عشر، الناص على البند ان استرجعا ع الاراضي واعتبارها اراضي مغربية

[2] ينظر: الفصل الثاني في مرحلة بناء الخريطة الجزائرية تاريخ تندوف، وينظر: السابق سعد الله، ص 225، كون تندوف ذات مورد اقتصادي هام المتعلق بالخام الحديد

- [3] ينظر: السابق

Biarnes P. (dir.)» Frontières africaines» , , 1976, pp 45-57.

ابتدعها مباشرة بعد الحصول على الاستقلال سنة 1956 قائلا: «أنه مادام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة والصحارى الاسبانية في الجنوب من تندوف الى عطار، والاقاصي الجزائرية – المغربية لم تترع عنها الوصاية، فاستقلالنا يبقى مبتورا، وواجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها»[1].

دسترة المشروع التوسعي:

وعندما نتصفح الدستور المغربي تلاحظ أن الصحراء الغربية تعتبر دائما تابعة للوطن الأم ويتضح ذلك جليا في نص المادة الرابعة من الدستور الصادر في 2 يونيو سنة 1961 مدعيا ضرورة توحيد الأراضي المغربية، ثم أيضا نجد المادة 19 من الدستور المغربي الصادر في 10 مارس سنة 1972 يتكلم عن حدود تاريخية أقاليم المملكة المغربية ؟؟[2].

إن ما شجع المغرب في السعي وراء مطامعه هو تنازل اسبانيا عن منطقة» طرفاية» لصالحها[3]. بموجب اتفاقية مشتركة وقعت بين الطرفين يوم 1 أبريل سنة 1958 ونفس الأمر بالنسبة لمنطقة «إفني» بواسطة توقيع اتفاق عرف بمعاهدة فاس في 4 يناير سنة 1969. وهناك جزئية هامة ينبغي الاشارة إليها في عهد الراحل الملك «الحسن الثاني» اثناء توقيع المغرب على وثيقة ميثاق

---

[1] ان النظرة المغربية للحدود مرتبطة بتصور خاص في توجيه العلاقة المغربية لإبعاد الطرح بالمفهوم المعاصر، ضمانا للمصلحة ال، روبية كونه مواجها لاهم معبر لإسبانيا، مما يمثل الواجهة التي تعمل على استقرار التبادل التجاري وحتى السياسي له ,ينظر: : قدور بوزيان والبعد الحدودي في علاقة المغرب باتراك الجزائر(ق 10-11، 16-17)، ص، 25-36، المغارب في العهد العثماني، تنسيق عبد الرحمان المودن، سلسلة الندوات والمناظرات، 1995-. وهنا يظهر اصطلاح تحرير البلاد وتوحيدها الغموض واللبس في البلاد، هل البلاد الإسلامية التي تقلق أوروبا أم دولة السعديين أم دولة المرينيين أم دولة قبل الاستعمار وكل هذه التواريخ التي ذكرت فإن بلاد المغرب الأقصى حدودها التاريخية تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا بنهر ملوية الذي يتفرع منه وادي زيس ويصل إلى شمال تافيلالت دون الوصول إلى وادي درعة وباقي الأراضي كانت بالدعوة إلى الحاكم بالخير وكما اتفق عليه سلاطنة المغرب بتجديد الحدود بعد الفصل في كل نقطة كانت تثير المنطقة قبل الاستعمار وسويت من طرف المغرب نفسه وتصحيح مفهوم الحكم: الدولة تعني تسيير شؤون مجتمع في نظام يهتم بشؤون رعيته ويدافع عنها في كل الأحوال، وليس إدعاء بالحكم الصوري لكومة من الأفراد. قول الفرنسيين أثناء الفصل في الحدود الجنوبية وبإتفاق دولي حول الحدود الجنوبية للمغرب وحكم محكمة لاهاي الدولية في الفصل في جميع الإدعاءات التي جعلها المغرب كحق تاريخي دون تأسيس صحيح لذا كانت النتيجة الحكم لصالح الصحراء الغربية بحق تقرير المصير 1976.

[2] ينظر: المادة 11 التي تشير الى اعتماد المغرب الحدود القديمة لحماية حدوده، دستور المغرب

[3] ينظر:

Archives Nationales du Sénégal(ANS), Fonds du Gouvernement général de l'Afrique occidentale française, séries M(Justice) et 17G(Affaires politiques); Centre des Archives d'Outre-Mer(CAOM), Fonds ministériel, Séries géographiques .

منظمة الوحدة الافريقية في سبتمبر سنة 1963و أظهر العديد من التحفظات فيما يتعلق بالحدود، مؤكدا مواصلته مسيرة المطالبة بحقوقه التاريخية مهاجما الجزائر سنة 1963 بحجة الحدود التاريخية وهي منشغلة بترتيب البيت غداة الاستقلال[1].

وأمام ارتفاع الخط البياني للمشاكل الداخلية، اضطر المغرب الى التراجع عن موقفه الداعي واعترف المغرب بموريتانيا سنة 1969، وتوقيع معاهدة الدار البيضاء معها في يونيو سنة 1970 وبذلك ينهي المغرب أطماعه تجاه موريتانيا.

وهي حركة عكس تاريخ واقع الحكم المحلي بموريتانيا قبل قدوم الاحتلال الفرنسي، وموقف المغرب اتجاه قضايا الأمة العربية الاسلامية وصراعها مع الفرنسين والاسبان، وترسيم الحدود موريطانيا_الساقية الحمراء ووادي الذهب في اطار نفوذ حدود اسبانية–فرنسية (افريقيا الغربية الفرنسية)[2] بمؤسسات ممثلة من المشايخة المحليين وبكيانات محلية يرأسها الحاكم العام الفرنسي، وقد اعتبرت(موريتانيا) جزءا من افريقيا الغربية[3] وممثلة بعضوية اقليمها في الاتحاد الفرنسي بالخمسينات، والجمعية الوطنية الفرنسية، معدلتا الحدود عبر مراحل بمراسيم واضحة التحديد وباحترام المجال القبلي والمقاومة المحلية، لتنتهي بلحكم الذاتي واستقلال سنة 1962.

مطلب نزاع المغرب الاقصى–الصحراء الغربية–موريتانيا

اطماع المغرب بموريتانيا: للخلاف سابقة تزامنت مع سعي فرنسا تكوين تجمع على صيغة (الكومنولث البريطاني)، بضم موريتانيا الى هذه(الجامعة الفرنسية)، وفي 28نوفمبر1960 منحت فرنسا موريتانيا الاستقلال وتدخلها في تنصيب رئيس الحكومة رئيسا للجمهورية[4].

---

[1] ينظر:

Claude roosens –la question du sahara occidontal- in studio diplomtica vol 32 ,1979 n5 p 210

[2] يطلق هذا الاسم على المنطقة الواقعة في شمال غرب افريقيا تحدها في الغرب المحيط الاطلسي ومن الشرق حسب ما هو متفق عليه الكتاب، خط يمتد من بحيرة التشاد جنوبا الى الساحل الافريقي، فيما يقابل فبراندير و أما من الشمال فتذوب الحدود في الصحراء، وينظر: السابق، ريان، دراسات في تاريخ ليبيا، ص 211.

[3] –ينظر:، يحي بوعزيز، تاريخ افرقيا الغربية الاسلامية من مطلع القرن السادس عشر الى مطلع القرن العشرين وأجزائر، 1989، ص 174.

[4] ينظر:

.Danielle et Vincent bisson , Mauritanie , aux confins du Maghreb ,acb édition , 2005» p 164 .«

واحتجاج المغرب لدى منظمة الأمم المتحدة على استقلال موريتانيا بالتصور اياه، وانتهى الأمر بانضمام موريتانيا الى منظمة الأمم المتحدة يوم 1961/10/27. ورفض الطرح المغربي جملتا وتفصيلا.

يدعي المغارب الاقصى أن فرنسا استخدمت (موريتانيا) لمضايقة المغرب في أراضيه الصحراوية التي كانت تحتلها اسبانيا وهي (الساقية الحمراء) و(وادي الذهب)، وموقف موريتانيا بالسبعينات، سعي المغرب الاقصى بناء بعد استراتيجي نحو افريقيا عن طريق ادماج طرف موريتانيا إلى نفس الطرح[1].

واثناء انعقاد المؤتمر الاسلامي الأول الذي دعا فيه الملك الحسن الثاني بعد محاولة اسرائيل إحراق المسجد الأقصى سنة 1969، طلبت بعض الدول الافريقية من الملك المغربي دعوة موريتانيا لحضور المؤتمر والأمر الذي استجاب له الملك، وحضر الرئيس الموريتاني مختار ولد دادة أين كان حضوره فرصة لاجتماعه بالملك[2] وبالتالي، شكل ذلك اعترافا صريحا من المغرب بموريتانيا كدولة مستقلة ذات سيادة، بتبادل(المغرب) و(موريتانيا) السفراء شهر أوت سنة 1970و تطور التعاون بين البلدين بإبرام معاهدة أخوة وحسن جوار وتعاون[3].

تغيير تحالف المغرب–موريتانيا:

بناءً على الاتفاق الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا السري لتمرير تسيير الأراضي المحتلة الاسبانية(الصحراء الغربية) 1975 حسب نص الاتفاقية الذي، لته المغرب لتمرير مشروع احتلال جديد بالنيابة عن المستعمرة الفرنسية في ظل التنافس الإقليمي وتنافر الإيديولوجية الرأسمالية والاشتراكية بقطبيها الأمريكي–السوفياتي والبحث عن المجال الاستراتيجي في منطقة المغرب

---

[1] .ينظر: : النزاع الموريتانيا – السنغال في بابه، بتدعيم الطرح السنغالي امام الطرح الموريتاني، بالمرجع نسه ص 301

[2] اعلان الحسن الثاني في مؤتمر(صحفي)" أنه لا يشعر بأي عقدة من وجود موريتانيا في المؤتمر الاسلامي معلنا لقاءه بالرئيس الموريتاني وتباحثه معه».

[3] ينظر المادة القانونية المتعلقة بالتعاون: القرار رقم 2625(د. 25و ألصادر بـــ 24 اكتوبر 1970 حول اعلان مبدئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة.

العربي. وبداية تنفيذ تحقيق المجال الحيوي انطلقت الحرب على جبهتين جنوب المغرب وشمال موريتانيا على اقتسام الصحراء الغربية التي لم تكتمل إجراءات الاستفتاء لتحقيق المصير من طرف المسؤول عن المستعمرة الإسبان وهو الطرف الرئيسي والأول المتقاسم مع فرنسا المسؤولية التي جرت المنطقة إلى نزاع مسلح لاستتراف قوة المغرب العربي[1]

مطلب نزاع المغرب الاقصى–الصحراء الغربية

تاريخ استعمار الصحراء الغربية: حدد مؤتمر برلين الشهير لسنتي 1884–1885 صيغ وطرق الممارسة الاستعمارية والتي اتخذت أشكالا متعددة حسب الظروف التي يعيشها العالم في كل منطقة، وقد أعطيت صلاحيات واسعة للدول الاستعمارية الكبرى–آنذاك– فيما يخص مناطق النفوذ، كالقارة الافريقية التي لم يتغلغل فيها الاستعمار الأوروبي بشكل كبير وبقي نشاط الاستعمار الأوروبي مقتصرا على نشاط البعثات التبشيرية والاستكشافية.

ومنح مؤتمر برلين تقسيمات كان لإسبانيا فيها النصيب الأكثر، بحيث أخذت الساقية الحمراء ووادي الذهب غير أن الاحتلال الفعلي لم تستطع إسبانيا تحقيقه إلا في سنة 1934وذلك باحتلال سمارة، بعد تحالف تم بين إسبانيا وفرنسا والمغرب للقضاء على المقاومة الصحراوية[2].

وفي 19 ديسمبر1967 قامت إسبانيا بتكوين مجلس عمومي يعرف بالجماعة ويتكون من 32 عضوا وله اختصاصات محدودة، وهو إجراء نتج عن تصرف سابق، يتمثل في إعلان الحكومة الاسبانية عن اتخاذ مدينة لعيون كعاصمة للإقليم وبالتالي، وقوف الإسبان ضد قرارات منظمة الأمم المتحدة الداعمة لفكرة تصفية الاستعمار من لإقليم[3].

---

[1] ينظر: السابق،

Claude Roosens –la question du Sahara occidental- in studio diplomtica ;p47

[2] ينظر: السابق مسعود الطاهر، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب ولبوليساريو، ص45

[3] ينظر: نفسه ص 39

وأمام تزايد مطالب كل من المغرب وموريتانيا فيما يخص إقليم الصحراء الغربية ومماطلة إسبانيا، حتى تم توقيع اتفاق مدريد الثلاثي في 1975/12/14 بينها وبين كل من المغرب وموريتانيا، والتي بمقتضاها تم تقسيم الصحراء الغربية بين هاتين الأخيرتين وانسحبت بذلك القوات الاسبانية منها نهائيا يوم 1976/02/26 لتدخل المنطقة في صراع جديد تمثل في غزو عسكري مغربي لها وذلك بالاشتراك مع موريتانيا، وبفعلها تغيرت الأجواء السياسية، فاضطرت موريتانيا الى اتخاذ موقف بالانسحاب من النزاع وذلك في عام 1979([1]). بينما بقي المغرب يواصل احتلاله لمنطقة الصحراء الغربية. تبقى الصحراء الغربية قضية عالقة بين مماطلات منظمة الأمم المتحدة بشأن تحقيق الاستغناء بالصحراء الغربية والتعنت المغربي([2]).

النزاع المسلح المغربي–الصحراء الغربية:

أطماع المغرب:

تعود مطالبة المغرب الأقصى بالصحراء الغربية إلى نوفمبر سنة 1955 وذلك عندما أصدر حزب الاستقلال الكتاب الأبيض استعراض فيه الحقوق التاريخية في بلاد تنشيط موريتانيا حاليا، والمطامع المغربية بشأن كل من بشار وتندوف بالأراضي الجزائرية وجزء من مالي والسنغال والمجموعة الموريتانية برمتها، وكذا الاقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، والتي تسمى الآن الصحراء الغربية([3]). دون التركيز على استعادة المناطق التي تحتلها إسبانيا والممتثلة في مليلة وسبتة وطرفاية وأبقى وهي فلسفة الزعيم المغربي علال الفاسي، الذي نادى قبل الاستقلال بخريطة للمغرب رسمها مباشرة بعد حصوله على الاستقلال سنة 1956 قائلا: أنه ما دام النظام الدولي قائما

([1]) ينظر:

Claude Roosens –la question du Sahara occidental- in studio diplomtica p9 5 .

([2]) المرجع،

Yves George la Coste, le grand Maghreb et le conflit du Sahara occidental in question géopolitique, p 146.

([3]) ينظر: عيتاني ليلى بديعو ألبوليساريو –قائد ثورة – دار المسيرة – بيروت 1978، ص 25.

في منطقة طنجة والصحاري الاسبانية في الجنوب من تندوف إلى عطار، والأراضي الجزائرية المغربية لم تنزع عنها الوصاية. فاستقلالها يبقى مبتورا وواجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها. ومن جهة أخرى يستعمل هذا الفكرة كأساس سائد للتحرر وليس الاستيلاء في ذلك الوقت.

سعى المغرب بدسترة الصحراء الغربية على انها جزء من التراب المغربي الأم، ويتضح ذلك جليا في نص المادة الرابعة من الدستور الصادر في 2 يونيو 1961. حيث تؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية ثم أيضا نجد المادة 19 من الدستور المغربي الصادر في مارس 1972 بتكلم عن أقاليم المملكة المغربية في حدودها التاريخية. ويمكن استنتاج آخر السعي لاخماد المعارضة وجرها الا الخوض في قضايا خارجية كاستراتيجية شبيهة بقضايا أوروبية أثناء صراعها بضمانات فرنسية اصلية[1]. كما ان الحقيق تقر بوجد هناك شعوب كثيرة جديدة العهد جاءت من وراء البحار ونذكر في هذا الصدد من الفنيقين إلى عهد الاستعمار الفرنسي، آخر أجنبي حل بهذه المنطقة، لكنه بمرور الوقت طرأ تغير كبير على الممرات عبر التاريخ سواء في الطروقات الصحراوية، عبر الهضاب العليا وفي الجبال التي اندثرت[2].

دوافع الأطماع: في المرحلة الأولى أثناء تنازل إسبانيا عن منطقة طرفاية لصالح المغرب هو الذي بموجبها للطمع بالصحراء الغربية وذلك بموجب اتفاقية مشتركة وقعت بين الطرفين يوم 01 أبريل 1958. انفصال الاسباني عن منطقة «ايفني» بواسطة توقيع اتفاق عرف بمعاهدة فاس في 4 يناير 1969 وهناك جزئية هامة ينبغي الإشارة إليها وهي أن ملك المغرب الراحل أثناء توقيع على وثيقة ميثاق منظمة الوحدة الافريقية في سبتمبر 1963 أظهر العديد من التحفظات فيما يتعلق بالحدود مؤكدا مواصلته مسيرة المطالبة بحقوقه التاريخية وجسد ذلك ميدانيا حيث هاجم الجزائر 1963 [3].

---

[1] .ينظر: دستور المغرب في المادة 19

-[2] ينظر: ميلود بن عبد العزيز، حماية النزاعات المسلحة، ص 90-93

[3] ينظر: السابق: شلبي ابراهيم – الصحراء الغربية – عقدة التجزئة في المغرب العربي، ص 35.

وأمام ارتفاع الخط البياني للمشاكل الداخلية مما اضطر إلى التراجع عن موقفه الرامي إلى تكوين إمبراطورية المغرب الكبير، واكتفى بالمطالبة بالصحراء الغربية واعتراف المغرب بموريتانيا 1969 وتوقيع معاهدة الدار البيضاء معها في يونيو 1970 وبذلك أنهى المغرب أطماعه تجاه موريتانيا[1].

لتتواصل القضية باندلاع حرب احتلال الصحراء الغربية في فيفري 1975-1979 والتي واجهتها قوة جبهة البوليزاريو الممثل الشرعي الوحيد لسكان الصحراء الغربية التي خاضت حربا تحريرية ضد الاحتلال الجديد في الجبهة الشمالية. والخوض حرب حدودية ارادت من خلالها احتلال اهم شريط ساحلي لصيد السمك في الصحراء الغربية، وتقترب من الفسفات بالصحراء الغربي، كما هو الحال لوجود الخط الجدار الرملي للاختلال الذي يحيط بالفسفات بالصحراء الغربية[2].

مطلب نزاع موريتانيا –الصحراء الغربية ودوافعه: بإملاءات الاستعمار الفرنسي حملت موريتانيا السلاح في وجه المقاومة الصحراوية (البوليزاريو) منذ 1975 في الجهة الجنوبية للصحراء الغربية والتي امتدت حتى عام 1979 وانتهت بانسحاب موريتانيا من الاتفاقية الثلاثية[3].

الدافع الاقتصادي: ان رغبة موريتانيا التي عبرت عنها لتدخلها ضمن مخطط التوسع المغربي كان بدافع اقتصادي محض وذلك كون ميناء موريتانيا «ابتين» المتاخم للجدود الموريتانية – الصحراء الغربية، كما ان الخط البري شمال موريتانيا القادم الى الميناء، مجاورة للحدود القائمة بين البلدين.

---

(1) ينظر: تونسي بن عامر، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، رسالة ماجستير، 1982. ص 98.

(2) ينظر: : مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، 1997. ص 95-104.

(3)- ينظر:

Yves George la Coste, le grand Maghreb et le conflit du Sahara occidental in question géopolitique ;p 39 .

والمرجع: بن محمذن محمدو والمجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر(قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية)وألرباط، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 2000ص، 183.

لذا خشيت موريتانيا من مشروع اسبانيا الرامي إلى تكليف المغرب الاشراف على انتخابات تقرير المصير بالصحراء الغربية فترة النقاش المغربي- الإسباني على قضية سبتة ومليليه[1].

الدافع الاجتماعي: انطلاقا من الثقافة الصحراوية التي تعم كل الصحراء الكبرى، على انها الوحيدة التي تختص بها، واعتبار المجتمع» البيضان» التي توجد بالجنوب من الصحراء الغربية، هي في الاصل موريتانيا، ومنها جعلت العنصر العرقي حجة لتدخلها في المطالبة بثلث الاقليم من الصحراء الغربية[2]. ان الادعاء على البيضان هو جزء من الشعب الموريتاني[3]، لأنه يضم قبيلة من الرحل الحسانية، وهو شعب عبر التاريخ لغرب الصحراء يسمى صحراء الاطلس، وان المور هي الهوية الاجتماعية لترسيم الحدود من الاراضي الصحراوية[4].

ان موريتانيا ينظر لها انها مركز الثقافة الصحراوية، يتقاسمها سيمات، معرفات مثل قبيلة سبويا، التي تتكلم اللغة الحسانية، وآيت يعمران الى الشمال من وادي نون الذي يبعد على حد الديبلوماسية الدولية في المغرب، في حين ان هذه الفئة منتشرة من وادي دراع حتى نهر السنغال واعتبار الحسانية متوزعة على العيون، بوجدور، الداخلة، لقويرة الى جانب العنصر العربي.

الدافع السياسي: ان موريتانيا اعتبرت نفسها الوريث الحقيقي انطلاقا من الوضع المستجد من خلال طلب اشراك هيئة الامم المتحدة في 20 ديسمبر 1966، للقوة الحاكمة(الاستعمار الاسباني)،

---

(1) – ينظر:

Lazrak Rachid – le contentieux territorial entre le Maroc et l'Espagne dar el kitab - Casablanca 1974p 210 : .

(2) ينظر:

Henri Fournel, histoire de l'Afrique et de l'Espagne intitule al-bayano i –mogrib; les berbère; paris. 1875 ;p 73 .

(3) – ينظر:

Ba. Oumar moussa, noirs et beydans mauritaniens – l'école, creuset de la nation, l'harmattan, paris, 1993. p 211 .

(4) – ينظر:

Husson ,la question des frontières terrestres du maroc ,paris,1960p 34 .

بالتعاون مع الحكومة المغربية والموريتانية باتخاذ الاجراءات الازمة لتنظيم استفتاء حق تقرير المصير بالمستعمرة الاسبانية[1].

تخوف الاستلاء المغرب على موريتانيا خاصة بعد معارضة المغرب الاقصى اثناء الاستقلال الذاتي اعام 1960، والمشروع المغرب الكبير الذي يحتوي حتى موريتانيا حتى نهر السنغال. مما جعلها تقدم مذكرة للأمم المتحدة 20 أوت 1974، وضحت في التقرير وجوب اختيار ثالث الذي فيه عودة الصحراويين الى الوطن الموريتاني، وان كان المشروع كان يتعارض والقوة الجوارية بالمنطقة مما جعلها تختار المغرب حليف استراتيجي. وتدخل في تطبيق المشروع بالدخول عسكريا لتقسيم الصحراء الغربية[2].

وضع خطوط عريضة لتقسيم الصحراء مع المغرب خلال اتفاق المختار ولد دادة والحكومة المغربية في ديسمبر 1974، والموافقة على اتفاق التقسيم 27 نوفمبر 1976، وبموجب الاتفاق هو الحصول على الثلث الجنوبي للصحراء الممتد من وادي الذهب التي كانت تضم من 15 الى 20 الف نسمة سكانية.

مطلب: مسار الرسم الحدودي في الصحراء الغربية: إن أول رسم حدودي مسجل ضمن الاتفاقيات الدولية هو ترسيم حدود موريتانيا المستعمرة ضمن افريقيا الغربية الفرنسية، والصحراء الغربية المستعمرة الاسبانية، من طرف كل من فرنسا واسبانيا في شهر نوفمبر بـــ 27 جوان 1900، وامضيت على تحديد الحدود بين وادي الذهب[3]الاسبانية وموريتانيا الفرنسية[4]. الممتد ابتداء من

---

[1] ينظر:

Claude Roosens –la question du Sahara occidental- in studio diplomtica vol 32 ,1979 n 5 .

[2] ينظر: مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، 1997. ص 43.

[3] . تمثل، ل تأسيس لنقطة استعمارية عام 1884، كونها نقطة هامة في تجارة العبيد انذاك، وغنية بالسمك في سواحلها

[4] ينظر:

Groerg di Hense Jaccopo ; specerio geografico estatistico dell impero di marocco 1834 cossi brissac ;p 15-18 ،.

الراس الابيض الى غاية الخط 26درجة[1]. ثم ابتداء من 26 الى 27 درجة 40'شمالا، ثم اضافة المنطقة الممتدة من طرفاية الى وادي دراع، وقد تم ترسيم هذه الحدود ضمن الاتفاقية الموقعة بين فرنسا واسبانيا عام 1912[2].

وقد حددت الحد الجنوبي للنفوذ الاسباني، الموازي» لرأس بلانكو»، وتقسيمه الى جزئين بامتداد الحدود الى الداخل مناجم» الجل الملح» ضمن موريتانيا، ثم تمتد الحدود باتجاه الشمال حتى تقاطع خط الطول 12 درجة غربا، حتى تقاطعه مع خط عرض 27 درجة شمالا، ثم تتجه الحدود شمالا بخط مستقيم يحمى النقاط عند النقطة الثلاثية عند خط طول 8 و45 درجة غربا(الجزائر-موريتانيا-الصحراء الغربية)[3]، ليقر تأكيده بموجب معاهدة 04 اكتوبر 1904 والتي وضعت بشكل اصطناعي، هندسي في خطوط مستقيمة متوافقة لخطوط الطول والعرض[4]. وقد تأكد عند خروج المستعمرة الاسبانية بموجب الاتفاقية الثلاثية التي تبين التسيير لفترة تحقيق استفتاء تقرير المصير وليس كما أدعا المغرب وموريتانيا التقسيم[5].

وان الحرب التي قامت بها موريتانيا في الجنوب طمعا في احتلال اهم ميناء في اقصى الجنوب الغربي، وذو الاهمية الاستراتيجية بالنسبة لأمريكا اللاتينية، وافريقيا الغربية سابقا، أي المصالح الاستراتيجية الفرنسية بالخصوص.

وفي آخر تطور للقضية الصحراوية، أكد مجلس الأمن الدولي في اجتماع له بمقر منظمة الأمم المتحدة رفضه للحلول المقترحة لإيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية خارج الشرعية

---

[1] ينظر:

Blandin de the; Bernard. Essai de bibliographique du Sahara française et des région avoisinantes. paris 1960 ;p219 .

[2] ينظر: : شلبي ابراهيم – الصحراء الغربية – عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة للنشر، سوريا، ط1، 1980.

[3] ينظر: السابق:

Blandin de the; Bernard. Essai de bibliographique du Sahara p 220 .

للملاحظة ان هذا الاتفاقية حسب العرف القانون الدولي، سميت بالعقد الذي اقيم بباريس بخصوص تحديد حدود الساقية الحمراء وكاب جيبي، وبعد الحماية

[4] .بتاريخ 27 نوفمبر 1912و أكدت اتفاقية مدريد ال، لى، حددت تحديد الحدود بما فيها منطقة ايفني، وشريط كرفاية

[5] .ينظر: اتفاقية مدريد الثلاثية التي لم يفح عن نصها الاصلي، بل الفقرة التمهيدية المنشورة في ادعاءات المغرب فقط

الدولية، على غرار الاتفاق الإطار والحل الثالث الذي ساندهما المغرب، وأعلن في لائحة جديدة صادق عليها أعضاء المجلس بالإجماع عن تبنيه لمخطط التسوية الأممي وتأييده القوى للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي، بهدف إيجاد حل سليم لهذا النزاع، دعيا في هذا الإطار المبعوث الشخصي إلى مواصلة هذه الجهود مع مراعاة الانشغالات التي أعرب عنها الطرفان، وأعلن عن استعداده لدراسة أي حل يضمن تقرير المصير للشعب الصحراوي قد يقترحه الأمين العام والمبعوث الشخصي[1].

وكان جيمس بيكر(وزير الخارجية الأمريكي الأسبق) قد اضطر الى جولة جديدة في المنطقة تحت ضغط لائحة مجلس الأمن الدولي رقم 1429 الصادرة في جويلية الماضي، التي تطالب ممثل الأمين العام الأممي في النزاع بمواصلة جهوده وفقا لمخطط السلام[2].

وكان الأمين العام الأممي كوفي عنان، قد أحدث هزة في مجلس الأمن الدولي بطرحه خلال تقرير قدمه لهذه الهيئة في فيفري سنة 2002، يطرح فيه أربعة خيارات أمام منظمة الأمم المتحدة بشأن النزاع في الصحراء الغربية وهي: -الابقاء على مخطط السلام. -الحكم الذاتي. -الدخول في حكم المغرب. -الاستقلال التام.

الصحراء الغربية هي اليوم عضو في منظمة الوحدة الافريقية وتجاوزت الإطار الإقليمي وللمعترفين بالقضية حاليا يتجاوز 75 دولة إذا كان المغرب قد انسحب في وقت سابق من المنظمة الافريقية فإن ذلك يشكل دعما قويا لمطلب الصحراويين في تقرير مصيرهم، أما الجزائر فإنها منذ البداية أعلنت أنها ليست طرفا في مشكلة وأنها تؤيد تطبيق قرارات هيئة الامم المتحدة[3].

خطورة الحدود في المنطقة: اعتبرت الصحراء بمساحتها اللامحدودة ومترامية الأطراف دون أي حد طبيعي متصلتا بدول المجاورة كامتداد طبيعي، لذا مسجل بها طرقات كثيرة رغم تطور الوسائل

---

[1]- ينظر: سعد الله عمر إسماعيل، تقرير المصير السياسي للشعوب – المؤسسة الوطنية للكتاب، ألجزائر 1986، ص 274. .

[2] – ينظر: محمد طلعت الغنيمي: الوسيط في قانون السلام، منشأة المعارف والإسكندرية، 1982، ص 12

[3] ينظر: : شلبي ابراهيم – الصحراء الغربية – عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة للنشر، سوريا، ط1، 1980. ص 218.

للنقل مثل السيارات رباعيات الدفع وتخلت القوافل البرية بالإبل بفضل التكنولوجيا الجديدة عن قافلة الصحراء(الجمال). وتعرف الصحراء بوجود أنماط بشرية متخصصة فينقل شعوب كثيرة من الجنوب إلى الشمال وتسمى بفئة العابرين ومتقفي الآثار (الدليل، الخبير بطرقات الصحراوية).

تشهد المناطق الصحراوية اليوم تدفق شعبي كبير يمر عبر الطرقات(ممرات) التي لم ترتسم من طرف الاستعمار، وتسيير هذا النشاط البشري لا يقتصر على الجزائر بل هو مشكلة جميع الدول متاخمة، المجاورة للجزائر. مما يستدعي التنسيق لتسيير الحدود الذي يحتل حيزا ممتازا ومن خلاله نستطيع المعرفة والتطلع على كل المتغيرات التي تطرأ على هذا النشاط المرور للحدود[1]. والصحراء الغربية هي اليوم عضو في منظمة الوحدة الإفريقية، وتجاوزت الإطار الإقليمي، والمعترفين بالقضية حاليا يتجاوز عشرات الدول. وإذا كان المغرب قد انسحب في وقت سابق من المنظمة الإفريقية لإن ذلك يشكل دعما قويا لمطلب الصحراويين في تقرير مصيرهم، أما الجزائر فإنها تعترف بحق تقرير المصير للجار منذ البداية وليست طرفا في الأزمة وأنها تؤيد ما سيسفر عنه الاستفتاء[2].

المبحث الرابع: النزاع الجنوبي الغربي العربي – الافريقي.

مطلب النزاع الجنوب الغربي الموريتاني –السنغالي:

طريقة احتلال موريتانيا: كانت مقايضة تجارية ما بين تجار عرب والولوف(حسان مقابل عبد). و لم تصل فرنسا إلى هذه السيطرة إلا بشق الأنفس مستخدمة سياسة الاحتواء السلمي مع استخدام القوة والبطش في كثير من الأحيان[3] ويمكن تلخيص أهم وسائلها المباشرة فيما يأتي:

1–البحث والدراسة والتعرف على العقلية الموريتانية ونقاط قوتها وضعفها وما يكن أن يؤثر عليها .

---

[1] ينظر: طاهر سعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليزاريو، ص 98.،

[2] ينظر: نفسه، ص 105. والمرجع، بن السعد محمد المختار، شربيه، أزمة القرن 17 في الجنوب الغربي الموريتاني وألمعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، 1994، 218.

[3] ينظر: بن السعد محمد المختار، شربيه، أزمة القرن 17 في الجنوب الغربي الموريتاني والمعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، 1994، 218.

2-الاتصال بالأعيان من مشايخ الصوفية وأمراء القبائل والتجار وإقناعهم بوجود نفوذ فرنسي بمصالح اقتصادية وأمنية، وتخويفهم تارة أخرى بما لديها من قوة عسكرية ضاربة، وإطلاع بعضهم على بعض لتلك الأسلحة، وتقديم الأموال وبعض المميزات للبعض منهم.

3- إقناع، وإشاعة أن فرنسا إنما تريد نشر العدل وحماية الضعفاء وتبجيل العلماء وعدم التعرض لأي أحد في دينه، عادته.

إشاعة النزاع والحروب بين القبائل من خلال دس ا لعملاء واصطناع الفتن، مستفيدين في ذلك من معرفتهم لأحوال الأمراء وما بينهم في الأصل من نزاعات وثارات قديمة، ثم إذكائها ودعم كل طرف، دون أن يطلعوا المشايخ والمصلحين على ذلك، وإنما ينبهونهم على خطر هذه الفتن وأنهم يريدون القضاء عليها وإحلال الأمن بين الناس، مما دفع ببعض المشايخ حرصا منه على حقن الدماء وإحلال السلم إلى كتابة فتوى في هذا الخصوص[1]

نشأة الحدود الموريتانية: هي النموذج الذي يوجد فيه الحدود المائية بينه وبين موريتانيا جنوبا، لذا لزاما علينا معرفة بناء الحدود كيف اصبح النهر السنغالي حدودا كون هذا الاخير يحيط به سكان عديدة وانتاجهم المختلفة والمرتبطة بالنهر ومنها طرق تجارية جنوب غرب للتجارة الصحراوية منذ القدم، ولهذا اصبح النهر مجرى تأثير بدون ان يكون النهر حدود[2]، بالتأثير التجاري والديني للمجموعة مورس وسيطرتهم على مختلف الامبراطوريات السنغالية ومحيط سيادتها[3].

في القرنين XVII و XVIII اصبح نهر السنغال خط فاصل رئيسي للتوغل الأوروبيين وأثناء اتفاقية الاطلنطية، ومنه النهر هو المكان الذي تحتك به تجارة القوافل والقوافل، تجارة العبيد والفرسان ومثل عامل خاص وهام لإحداث فوضى للدولة المجاورة، وعليه حصنت القبائل المورية

---

(1) ينظر: هويدا عدلي، « أبعاد الصراع الموريتاني – السنغالي» والسياسة الدولية وأكتوبر1982مص 34.

(2) – ينظر:

SCHMITZ (J.), Le fleuve Sénégal: ligne de front ou voie de passage. Afrique contemporaine 1990. no 154:pp 71-74.

(3)ينظر: السابق:

Alix Héricord-Gorre, Eléments pour une histoire de l’administration des colonisés ، ص 213.

النهر وسيروا اتفاق الفرسان التي سمحت بميلاد التطور الاسلامي بالمنطقة[1]. فكان نشاطهم الأول الحركة حتى نقطة الجنوب الموريتاني والشمال السنغالي، وهو اعادة تعريف التطبيق الاقتصادي، والتجاري[2]. وبحكم الموريس التكنوقراطي الاسلامي الذي يحكم الهال بيلار(halpulaar) على مستوى النهر بعد 1776[3]، وبرفض تجارة الانسان مع الأوربيين بتطوير النظام، تطورت العلاقة بين الموريس والسود[4] ومنها تطور الخلافات حول الممر التدريجي للسود في جنوب النهر. وتراجع رصيد الولوف(Fuuta), (Waalo) على الجهة اليسرى للنهر، مما سمح للقبائل المورية استغلال الارض في تلك الفترة بالجهة الشمالية[5]. وفي القرن xix اصبحت ضفة اليمنى لنهر ناحية(Bougé) بوقي، سياسيا تحت مراقبة براكنة والترارزة بقيادة قايد بوقي. لذا ترجع سكان هال بيلار نحو الجهة اليسرى للنهر بدافع الأمن، وبهذا اصبحت الجهة اليمنى للنهر بدون سكان. وبعد قرن من الأزمات الداخلية والاستقرار السياسي[6] وتصادم مجتمعات السود الأفارقة و»الموريين» من اجل مراقبة الاراضي بشمال الصفة، والتوسع الاستعماري الذي منحوا الأولوية لجزء من الاراضي في الضفة الشمالية لسكان الولوف و»هال بيري» قبل تأسيس تظلم يملك الاستغلال الاراضي على ضفاف النهر كونه يمثل سوى حد اداري بسيط بين الاقليمين[7]، فوضع بنفس التسيير ونفس القانون[8]،

---

(1) ينظر: المرجع السابق: هلال عمار، الطرق الصوفية ونشر الإسلام والثقافة العربية في غرب إفريقيا السمراء، ص 45-75.

(2) ينظر:

Webb. James l. a shifting sands: an economic history of the Mauritanian Sahara ;1500-1850 »ph. d. Thesis; johns Hopkins. United ;p 283-293 . .

(3) ينظر: السابق بن السعد محمد المختار، شربيه، أزمة القرن 17 في الجنوب الغربي الموريتاني، 210.

(4) -ينظر زكرية قاسم _ الاصول التاريخية للعلاقات العربية ابلافريقية_ القاهرة، 1957، ص 212.

(5)- ينظر:

Laurent Manière, Le code de l'indigénat en Afrique occidentale française et son application au Dahomey(1887-1946), Thèse de doctorat d'Histoire, Université Paris 7, 2007 p p 49 67

(6)-ينظر:

Bernard Durand, dir. , La justice et le droit: instrument d'une stratégie coloniale, Mission de recherche droit et justice, Montpellier, 2001, 4 volumes, 1 220 p .

(7)ينظر

Alix Héricord-Gorre, Eléments pour une histoire de l'administration des colonisés de l'Empire français. Le» régime de l'indigénat» et son fonctionnement depuis sa matrice algérienne (1881-c. 1920), Thèse de l'institut européen de Florence, novembre 2008 p 234 .

القانون[1]، واهم التغيير اثناء التأسيس لنظام استعماري بعد احداث ونزعات شمال جنوب في المنطقة[2]:

مرحلة عام 1890–1930: اعادة بناء قرى بيمين النهر ضعف الضفة اليسرى. التوغل التدريجي لقبائل بال(Peul) في كامل جنوب موريتانيا[3]. ابقاء وتمديد بعض التقسيمات لمورس بالضفة اليسرى. حضور السنغاليين بالإدارة ومصالح ادارة موريتانيا، وكذا حضور» الموريين» في حوض» الراشيدي «arachidier)) وقافلة الجمل نحو سالين (Salines) لـــ»سين سالوم» وغامبيا. نقل عنصر الراشيدي الى نقاط التجمع قبل تعميم النقل بالسيارات. اقامة استثمارات صغرى تجارية بالمدن والقرى الكبرى. تطوير التجانس الديني السنغالي الموريتاني مع شعب المرابطين القادرية والمريدية وبين التيجانية للضفة ومناطق اخرى من السنغال[4].

كان بسبب مصالح ضعيفة للمستعمرين من اجل الصحراء وموريتانيا اصبحت اقليم مهمل وفي قوضي مقارنة بسان لويس التي كانت العاصمة السنغالية وكل الجنوب وحول محطات النهر ومصدر نشاط عالمي اما مناطق النهر بقيت معزولة عن النشاط التجاري ولهذا توقفت النشطات الزراعية، ومنها تراجع التجاري وتطور الهجرة نحو الراشيدي ودكار.

وبعد استقلال موريتانيا عن السنغال، وبداية تأسيس دولة قائمة على خط نواكشط–نيما والتأكيد على التسيير الثقافي «للموريين» وتعريب التعليم، واعلان موريتانيا دولة عربية وارتباطها

---

[1] ينظر:

Dominique Sarr,» La Chambre spéciale d'homologation de la Cour d'appel de l'AOF et les Coutumes pénales de 1903 à 1920» , Annales africaines, 1975, 101-115. P 14 .

[2] –ينظر:

FRITSCHER, Frédéric,» MAURITANIE: après les affrontements sanglants – Nouakchott expulse ses ressortissants d'origine sénégalaise» , Le Monde, 6 mai 1989. P 10 .

[3] ينظر: :

H. SCHRMER. les voies de pénétration au soudan ; Annelés de Géographie n 16 ;1981. P 113.

[4] ينظر:

Le document c6 15 mémoire sur le Sénégal; 1758; ainsi le document c6 18; mémoire sur le commerce du Sénégal; saint louis 1783. archive nationales français paris ;p 9-8 .

بالمغرب. لكن الحرب بالشمال في اطار تحالف موريتاني—مغربي ضد الصحراء الغربية(البوليزاريو) وضح الاستراتيجية في استدراج الخطر على الحدود المنطقة برمتها. ثم فشل الحرب بالجنوب للصحراء الغربية من قبل موريتانيا اضعف الحصانة الحدودية مما جعل المنطقة غير مستقرة. وبالتالي قابلة للتراع في أي لحظة.

مطلب: الروابط التاريخية الموريتاني –السنغالي:

كما هو معروف كنتيجة حتمية تاريخية فرضتها السياسة الاستعمارية خاصة في هذه الناحية الجغرافية التي تجمع الأراضي الموريتانية بجارتها السينغال كجزء للمستعمرة الغربية لفرنسا حتى اثناء الاستقلال بقيت موريتانيا خاضعة للسياسة الاستعمارية رغم استرجعها واستقلالها التام بفضل دعم المغرب العربي على رأسها الجزائر[1].

الرابط الاقتصادي: إلا أن الحدود الجامعة بين الدولتين والتي تمتاز بتواجد مياه مشتركة بين البلدين في نهر السنغال تستفيد منها الدولتين بالإضافة إلى تقاسم مناطق الرعي وهذا يشير إلى توزع قبائل بالقرب من النهر بين الدولتين يجمعهما الماء والكلأ (الرعي والزراعة) للعيش في طبيعة صحراوية لا يعتبر فيها بمعيار الحدود الاصطناعية بالمفهوم القبلي، في موضوع تحديد الخط الحدودي بين الدولتين رغم ترسيمها[2].

ولعل الأحداث التي تثبت حساسية الحدود بين الدولتين وأبرزها التي كادت أن تنسف بالمنطقة كونها صراع عربي إفريقي بدافع مصالح غربية وعلى رأسها فرنسا الوريث الاستعماري الأول مثل مجموعة البيضان الموريتانية، والأفارقة السود[3].

---

[1] ينظر: نفسه ص. 16

[2] ينظر: ولد السعد محمد المختار والفت، ى والتاريخ: دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا من خلال فقه النوازل، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص 28.

[3] – ينظر:

Marchesin, Philippe, tribus, ethnies et pouvoir en Mauritanie, Karthala, paris, 1992 ;p 65-87 .

والنظر إلى الكتب التي تعتبر الدستور للدولتين الكتاب الأبيض لموريتانيا 1986 وإن كان تحدد بتاريخ 1981 في عهد الرئيس ولد الطايع، والكتاب الأبيض للسينغال 1985، اين تشير إلى الاسباب في مجملها أراضي سينغالية على الضفة الشمالية للنهر من جهة ومن جهة أخرى رعاة مثل» السونكو»، بالإضافة إلى سياسة الدولتين الغارقتين في مشاكل سياسية محظي تدفع بالطرفين لاستغلال أحداث لتجاوز الأزمة الداخلية، مما أدى إلى أزمة حدودية[1].

مطلب:طرح طرفي النزاع وآثاره: لمعرفة الاسباب والخلفيات علينا بطرح دوافع كل دولة على حدة وهي كالتالي:

الطرح الموريتاني: ان منطقة الحدود كما اشرنا الى عمل الاستعمار في تأسيسه المستعمرة بإفراغ المنطقة الحدودية من السكان بنفس الوتيرة، والهوية الوطنية التي نشأت فيما بعد، والتي نتجت فيما بعد. بحيث لم يعرف اية صعوبة، تحدي اثناء التغيير الاداري، الاجتماعي. وبتغيير نظام التعليم بفترات 1967 و1973 ونظام الحكم تحت شعار «موريتانيا دولة عربية مسلمة عام 1989»، ومشاركة موريتانيا في الاتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989 وحركة قبيلة سامسيد والموقف الموريتاني بالتقارب مع ليبيا وزيارة معمر القذافي اليها في عهد ولد سيد احمد الطايع[2].

بالإضافة المشكل الاثني الذي بدأ عام 1986 بين السود الأفارقة رغم المادة 89 من الامر رقم 86134 بتاريخ 13 أوت السنة نفسها المانعة للعمل بالقائمة الانتخابية على أساس إثني قبلي خاصة قطاع جهوي[3].

قيام موريتانيا طرد كرد فعل بتوزيع الاراضي الناتج عن قرار اداري، وهذا التقسيم تم بصورة تعارضت والعنصر البشري مثل هالبيلار والبيضان في النهر[1]، وامر رئيس الدائرة بوقري

---

[1] – ينظر: هويدا عدلي، « أبعاد الصراع الموريتاني – السنغالي» والسياسة الدولية وأكتوبر1982م ص 45.

[2] – ينظر: السابق، محمودي وألتراعات العربية–العربية، ص 525,

[3] ينظر:

Andria mirado, sennen,» Sénégal / Mauritanie: pourquoi le sang a coulé» , jeune Afrique, n° 1479, 10 mai 1989p72 . .

وهو الآخر يعرف استفادة من اراضي جديدة بمعدل تسع قطع تتراوح الواحدة من 20 الى 698 هكتار للقادمين جدد من الموريس والبيضان(الموريس) والبيضا[2].

-وامام تعديل الاداري للبلدين بضفتي النهر، والاصلاح الملكية الموريتانية اما الرفض سليمان ديالو عن الحراطن الذين يحتلون مراكز حساسة بيروقراطية، واعادة توزيع الاراضي لحوض النهر سبب بتزاع سياسي، اجتماعي واقتصاد[3].

الطرح السنغالي:

تحمل هذه الاسباب في التبادل التجاري مصدر المالي عبر التاريخ بين سكان ضفتي النهر وعلاقة المور والعرب بالمسلمين في السنغال وكذا استغلال مياه في الزراعة المورد الثاني الشاطئ الشمالي لنهر السنغال فإن الموضوعات الثلاث نجدها مترابطة.

نظر لتغيير الاسلوب السياسي للسينغال بالمنطقة مثل إيقاف توزيع الاراضي بالضفة الجنوبية، ومقبلتها من طرف موريتانيا بعرقلة سكان بالرعي المنتجع شمال النهر([4]، مما أدى إلى توقيف التبادل التجاري الامر الذي أدى إلى غلق الحدود لمدة أسبوعين في عام 1989، هذا ما أدى إلى أزمة كنتيجة حتمية[5].

---

[1] ينظر:

Multigr. SALL (1. A.), 1978. - Les relations entre les Haalpulaaren et les Brakna 1850-1903. Mém. de maitrise, Fac. des Lettres. dépt. d'Histoire. Dakar, p 194

[2] ينظر: ولد السعد محمد المختار والفت، ى والتاريخ: دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا من خلال فقه النوازل، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص 156.

[3] ينظر: هويدا عدلي، « أبعاد الصراع الموريتاني – السنغالي» والسياسة الدولية وأكتوبر1982م، ص 45.

[4] يجب معرفة التركيبة البشرية الجديدة التي أفرزها الاستعمار بالمنطقة المحاذية لنهر السنغال، وتغيير نمط المعيشة للطرفين. والارتكاز على النهر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

[5] ينظر:

Schmitz. j. le Fleuve Sénégal ; ligne de front ou voie de passage Afrique contemporaine ;1990 ;n 154 ;pp 27-39

لقد كان الاضطراب السياسي الذي عرفته السنغال نتيجة الازمة الاقتصادية في عهد الرئيس» ليبدوا سدار سنغور وتقديمه الاستقالة امام مشكل حركة انفصالية التي بدأت 1982(حركة القوى الديموقراطية التي لم تتوقف عن اطلاق النار حتى عام 2004) وبعد انتخابات 1988.وتطبيق حالة الطوارئ 17 ماي 1988، وبمحاولة ضيوف انشاء مشروع انتاج الطاقة الكهربائية التي رات فيه موريتانيا استغلال النهر بالشكل الذي يؤثر على موارد مياه موريتانيا اقتصاديا، وممارسة العنف ضد الرحل الموريتانيين، لذا هناك عدة عوامل ساعدت على النزاع الموريتاني-السنغالي[1]وهي في مجملها كالتالي:

مطلب عوامل النزاع الحدودي ونتائجه:

العامل الاقتصادي: 1-1 الموريتاني: كما هو معروف عن الجفاف الذي ساد موريتانيا ما بين 1970-1990و أمام تزايد السكان وبلجوء الرحال الى نهر السنغال، وعدم ارتباط جمهورية مالي بمشروع السنغال ونقل البضائع، بحيث اثناء الجفاف تمت هجرة السنغاليين بموريتانيا وتزايد عددهم مما قلل نسبة اليد العاملة بموريتانيا على الموريتانية[2].

2-1 السنغال: عرفت هي الاخرى الازمة ابتداء من عام 1979 ومحاولة الاصلاح الاقتصادي امام الجفاف الذي ساد المنطقة مما ادي الى نزوح السكان من الريف الى المدن ورحلة الموريتانيين الرحل خاصة منهم الى السنغال(بحثا عن الغذاء والارز) وبداية خوصصت المؤسسات 1987، وبعد توقف التبادل التجاري بين البلدين[3].

مسالة الحدود: نتيجة لما سبق ومعرفة البلدين ازمة حادة عاد لطرح الحدود كونها مرتبطة بنهر السنغال اساس المعيشي للطرفين، وكون الاستعمار وضع طريق سان لويس، نواكشط والاهمية

---

[1] ينظر:. نفسه، ص 93-108.

[2] ينظر:

Lericollais (A), Allo (Y.). 1980. - Peuplement et cultures de saison sèche dans la vallée du Sénégal. Cartes E, F. ORSTOM, Paris p 60 et 78 .

[3] . ينظر: نفسه، ص 23-50 و167-180

الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لعدم حرية التصرف في الاقليم، مع اختلاف التقنية، فجعل من الاشكال اكثر من ما هي قانونية، بحيث سعت السنغال بفرض قوانين، جوان 1964، قانون ثاني 1972 خاص بالتسيير الاداري المركزي الى اللامركزي، لإدارة الاقليم في سلطة النظام البدوي[1].

العنف في حدود الدولتين: أولا: عرفت الحدود موجات من العنف بين شعبي إقليم النهر الأولى 22 أفريل 1989 أدت إلى تضرر ممتلكات موريتانيا متاجر استلاء على مواشي ونهب سلع[2].

ثانيا: تخريب تم من طرف الحراتين 24 أفريل 1989 على شاكلة الحدث الأول1966، ضد أفراد الجالية السنغالية وهو نوع من التكرار المضاد للموجة إلى السنغالية.

ثالثا: 25 أفريل 1989 كانت ضد السكان السينغاليين من طرف العناصر الشوفينية لتتوسع في نواكشط و"نوازيب" لمطاردة 75 ألف سينغالي ليتم ترحيلهم وحوالي 170 ألف موريتاني عادوا إلى موطنهم الاصلي لتكون سببا في موجة أخرى.

رابعا: 27-30 أفريل من نفس السنة تجددت الفتنة الشعبية بانتقام السينغاليين كما عبر عنها السينغالي السياسي" أحمد دوسونوخو" زعيم حزب الاستقلال والعمل اليساري الماركسي الذي تحث عن انفجار الهمجية للمرة الأولى[3].

بعد تصاعد الازمة بين الدولتين التي بلغت لهجة حادة تظهر خلال البيانات والخطابات إلى الأمة توضح الاشمئزاز عن المعاملة اللاإنسانية ومحاولة تحويل النزاع إلى لجنة دولية في مذكرة على الوفود الدائمة بالأمم المتحدة 30 أفريل 1989[1].

---

[1] ينظر:

OULD CHEIKH (A. el W.) - Les problèmes actuels du nomadisme sahélien. Le cas de la Mauritanie. IMRS, Nouakchott, 1983. p 142 .

[2] . ينظر: نفسه، ص 243

[3] ينظر:

Andria Mirado, Sennen, « Sénégal / Mauritanie: pourquoi le sang a coulé », jeune Afrique, n° 1479, 10 mai 1989p 28 .

الحوادث بين البلدين: إن المتصفح للحوادث نجد حادثة"ديوارا سونكو"1988 والتي كان من ورائها مجموعة البيضان، وغلق النهر عند"روسو"في بداية 1989، وحضر صيد السمك واستغلال المياه المعدنية وتوقيف استراد المواد الغذائية[2].

حادثة قرية ديوارا (Diwara) السنيغالية:

تمت هذه الحادثة بين المناطق الحدودية في شهر أفريل 1989 بين سكان السنيغاليين ورعاة السونكو مما أفضى إلى صراع القبيلتين بين ضفتي النهر الضي يفصل بين البلدين وكاد أن يؤدي إلى نزاع بتحرك شعبي عدائي وكانت نتائجه خسائر مادية بشرية، طرد الجاليتين مما أدى إلى ظهور اللاجئين وأزمة سياسية بين الحكومتين حول مسألة الحدود من جديد في القارة الافريقية بحجة حقوق عرقية[3].

حادثة ماتم– أروسوجي:

هذه الحادثة التي توضح الازمة السياسية في السينغال بين أحزاب تستغل مثل هذه الأحداث للسيطرة، فنجد الحزب الديمقراطي السينغالي المنافس للحزب الحاكم واثارته النهج المعادي لموريتانيا بعقده تحالف مع الحركة السياسية لإقليم النهر وبالتالي تبني سكان اقليم النهر مثل زعيم العصبة الديمقراطية عبد"لاياتلي"وهو من أشهر العائلات الكبرى"باكيل"في المنطقة والمتعصبة لموريتانيا[4].

دور الوساطة في النزاع: لقد لعبت خلال الازمة وساطة الاطراف المغاربية مثل المغرب والجزائر اللتان سعتا لترجيح الحل السلمي وفق مبادئ القانون الدولي، في اطار حماية كل المغرب العربي من

---

(1) ينظر: محمود خيري عيسى(مشرفاً)، « العلاقات العربية الإفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة»، (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987م ص 273.

(2) .ينظر: السابق، هويد عدلي، ص 67

(3) ينظر:

Marchesin, Philippe, tribus, ethnies et pouvoir en Mauritanie, Karthala, paris, 1992p 34-59 .

(4) .ينظر: المرجع نفسه، ص 231–230

صراع حضاري عربي –افريقي الذي جمع بينهما قبل ظهور الاستعمار خاصة الفرنسي بالدرجة الأولى والاسباني بالدرجة الثانية والذي له علاقة بمسؤولية الأخيرة في قضية الصحراء الغربية. [1] هذا من الناحية السياسية أما من الناحية الاستراتيجية فهو المصالح الاقتصادية ومجال النفوذ لذى نجد في كل مرحلة دور فرنسا سواء تعلق بموريتانيا[2] بالسينغال وذلك للتنفس الدبلوماسي الفرنسي وسط الاتحاد الأوربي حول القضايا التي تطرح في دول المغرب العربي في القضايا مع الدول الجنوبية[3].

نتائج النزاع: فهي متعددة على الجانبين:

تنعكس على موريتانيا بعدة تهديدات منها داخليا وخارجا.

أ– **داخلية:** بإقصاء الموريس خاصة ايداوه (idaouh) احدى القبائل التي فقدت تجارتها مع السنغال، وباستمرار النزاع لسنة جنوب البلاد بما فيه مشروع تطوير التنظيم الاداري الذي يمس بمنسوب المياه لنهر النيل وإضافة تكاليف ميزانية الدولة جراء الاعباء الأمنية.

ب–**التهديد الخارجي:** انقطاع العلاقات الديبلوماسية، مع الضغط المتواصل من طرف المغرب الاقصى بسبب مساندة موريتانيا للصحراء الغربية، وتحسين صورتها اما الأفارقة، مما يجعل موريتانيا في حصار سياسي يؤدي الى تنازلات داخلية[4].

---

[1] ينظر:.

Assidon Elsa _Sahara occidental_ un enjeu pour le nord ouest africain _paris maspero1970p 98 : .

[2] ينظر:

Baduel, p. R. , , Mauritanie 1945-1990 ou l'état face à la nation, in: revue du monde musulman et de la méditerranée (re. m. m. m.), 1989, vol. 54P11-51

[3] ينظر: نيكول اياي لتشبرو شين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن 19 حتى عام 1969، حاتم عماد، ط2، دار الكتاب الوطنية، ليبيا، 1999، ص 213، .

وينظر: نقولا زياد، ليبيا في العصور الحديثة، دار النشر والتوزيع، ليبيا، 1966، ص 120.

[4] ينظر:

Baduel, p. R. , , Mauritanie 1945-1990 ou l'état face à la nation, in: revue du monde musulman et de la méditerranée (re. m. m. m.), 1989, vol. 54p 193 .

اما من ناحية السنغال فلا يطرح اي مشكل ما عادا الرعي الذي يتم تعويضه مما يكلف الخزينة للدولة ملايير الدولارات من عملتها(C,F,A) مما يطرح النزاع امام الطرفين بالدرجة الأولى اشكال اقتصادي وانساني خاص باللاجئين[1].

المبحث الخامس: النزاع الجنوبي الشرقي الليبي–التشادي

الاستعمار الإيطالي بليبيا: ان مميزات الاراضي الشاسعة التي تغلب الطابع الصحراوي اللامحدود طبيعيا وتنقل القبائل في وسطها، حال دون شك في ضبطها في كل المراحل التاريخية، تعلق بالفترة الاستعمارية ثم ومرحلة الاستقلال كنتيجة لحصيلة الحركة الاستعمارية[2].

لقد تركت الحدود الليبية–التشادية غموض ونقاشات مفتوحة دون تصديق من قبل الطرفين، نتيجة ظهور نزاعات قبلية ونشوب حرب في المنطقة الحدودية، مما اعاق استكمال توضيح المجال الذي يبين الرسم الأول أو الثاني المتعلق بتراجع ايطاليا لصالح فرنسا(فزان) في المدة الاخيرة من الاستعمار لليبيا، وامتداده الى الحدود السودانية التي كانت نتيجتها تقسيم السودان الى شطرين[3] وبها تغيرت الخريطة الجغرافية كليا وحتى الرؤى لدول الجوار توحي بخطورة الحدود المرسمة والمصادق عليها بين دول الجوار[4].

يعد النزاع على الحدود السياسية بين ليبيا وتشاد من أقدم النزاعات الحدودية في العالم العربي وأكثرها غموضا، حول مساحة من الصحراء تصل إلى 114 ألف كيلو متر مربع تضم بعض الواحات، من أهمها واحة» أوزو» محل نازع الطرفين لفرض السيادة عليها، وقد احتلته ليبيا عسكريا عام 1973 استنادا على الحقوق التاريخية(ارث الاستعمار الايطالي من الدولة العثمانية)[5]، بحجة تاريخية (احتجاج تركيا لدى كل من فرنسا وبريطانيا على اتفاقيات سنة 1898– 1899–

---

(1) . المرجع الأولى نيكول، تاريخ ليبيا، ص 56

(2) ينظر: جياف أبوت: الجهاد في طرابلس، ترجمة عبد القادر المحيشي، منشورات مركز الجهاد الليبي، سلسلة الدراسات المترجمة و ألجماهيرية الليبية 2000، ص 45.

(3)ينظر: عبد لاقادر زبادةو ألحضارة الغربية والتاثير الأوربي في افريقيا الغربية جنوب الصحراء بالملحق رقم 07 ص 436 الجزائر، 1989، ص 48.

(4) ينظر: جمال زكريا قاسم، « الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية»، القاهرة: دار الفكر العربي، 1996م، ص 293,

(5) ينظر: : محمد شريف جاكو، «العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا – قضية أوزو من 1960 – 1990م»، القاهرة: مكتبة مدبولي - 1999م ص 19.

1919) التي ادخلت قطاع أوزو ضمن منطقة النفوذ الفرنسية، أمام نظرة تشاد القائمة على أن المعاهدات البريطانية الفرنسية في السنوات المذكورة تحدد الحدود الدولية ولا يمكن اعتبارها حدودا إدارية [1].

خصوصيات الحدود بالمنطقة:

يطرح تحديد الحدود احدى المشاكل الديبلوماسية وتطبيقية بين ليبيا والتشاد: -

- بحيث ورثته ايطاليا التي ارتكزت على النصوص الديبلوماسية أثناء احتلالها للإقليم في شمال تبستي[2]، كخلفية لبلاد الصحراء غير محددة بدقة لامتداده، نتيجة الكتابات الكولونيالية التي اختلفت في الطرح حسب الدافع وتقاطع مصالحها حولها لكون المنطقة تعتبر معبر هام للتشاد[3].

-تطبيقية كونه يحتوي على رمال شاسعة مترامية الاطراف على طول الحدود، ويزيد الصعوبة في الجانب الديني وهو انتشار الاسلام وحتى الاجتماعي[4]، ويعود ذلك للإرث الباقي كحلم المنطقة كلها ناحية الشرق قد حددت وفق اتفاقية 6 ديسمبر 1925، .

مطلب: الدوافع المختلفة لرسم الحدود مرحلة الاستعمار:

أ-دافع اقتصادي:

تعتبر ليبيا دائما القاعدة الهامة للتجارة الخاصة بالقوافل الصحراوية بين تشاد والبحر الابيض المتوسط، واساس استعمار منطقة كوفرا، كما ذهبت بعض الكتابات الى أن ليبيا بحر من الرمال وفي كلتا الحالتين تمثل عائق للاجتياز الى منطقة تشاد، وكما هو الحال للجزائر التي تملك خلفية

[1] ينظر: محمد شريف جاكو، « العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا – قضية أوزو من 1960 – 1990م، ص 24-34,

[2] ينظر:، محمود ناجي، طرابلس الغرب، ترجمة اكمل الدين محمد احسان، دار المكتبية الفكر، طرابلس 1973، ص 164

[3] ينظر: : نيكولاي ايلتش بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن 19حتىعام 1969م، ترجمة: حاتم عماد، ط2- دار الكتب الوطنية، ليبيا، 1999 ص 231.

[4] ينظر: ألطاهر عبد الجليل: المجتمع الليبي، دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان 1969 ط3، ص 84.

صحراوية حتى النيجر، لذا تعتبر ان لها الحق في الامتداد حسب زعمها لكونها قريبة من الامتداد الطبيعي للصحراء[1].

ب–الدافع تاريخي:

ان ميراث تركيا حسب الكتابات الفرنسية تعبر إيطاليا وريثة هذ المنطقة بموجب اتفاقية " لوزان" التي منحت التسيير حتى التشاد، وبالرغم من احتجاج تركيا على احتلال فرنسا منطقة بوركو "Bourkou" ب" اينيدي" (Ennedi) وتبستي، وضد عدم تسوية التحديد بالتراضي بين فرنسا وانجلترا). بالرغم ان الحكم التركي لم يهتم بالمنطقة، وسيطرة الطريقة السنوسية على المنطقة باعتبار الاستعمار الفرنسي مخلص، أي منقذ سكان المنطقة من العبودية حسب سياسة التحضير (الرسالة الحضارية المزعومة للاستعمار) وترويج فكرة انها منطقة ضحية فكرة العبيد، وان السنوسية التي تسيطر روحيا اي الربط الدين الاسلامي، نيابة عن الجنود الممثلين للسلطة التركية بالجنوب التي احتمت بالفرنسيين اثناء الغزو الايطالي[2].

اما المناطق البقية قبل تدخل ايطاليا بطرابلس التي ابعدت لعدة اعتبارات، واتبعت المفاوضات مع فرنسا وانجلترا لإيضاح معطيات مؤكدة، وعلى ضوئها امضيت اتفاقية فرنسا–ايطاليا بتمثيل وزير خارجيتها"برنيتي" بتاريخ 1 نوفمبر 1902، مبديا ارتياحه على حدود طرابلس المشار اليها في الخريطة الملحقة بالاتفاقية، والمؤكد عليه من جديد في تاريخ 30 اكتوبر1912[3].

---

[1] ان الدارس للكتابات الفرنسية، الاستعمارية نجدها تمجد الرسالة الحضارية بزعم انهم لم يحاربوا السكان الاصليين، وطاردوا الحركة الجهادية، بالمعنى نبذ العبودية والاستعمار بأشكاله، وان الجيوش التي استخدمت في تامين حدودها لم ترعى الجانب الانساني قط ولا حرية التدين، بل عمدت الى تفتيت السكان بغض النظر عن التجاوزات، لتحقيق المصالح والاستقرار بكل الاشكال. ينظر: شرشار عبد القادر، دور الحركة السنوسية في مقاومة الريف محمد بن عبد الله، ص 76.

[2] ينظر:

P. J. C. Gautron , la Lybie et le Tchad devant la cour international de justice a. e. d. i 1989. p360.

[3] ينظر:

Antonio Paumbo. In L'AZIONO Colonial ; l'Afrique Française ; décembre ;1934p 734

ت–الدافع الديبلوماسي(وتأويل الاتفاقيات):

تعتبر المطالبة بالمنطقة المؤسسة على بند في مادته الثالثة عشر من عقد لندن الناص على أن أي تغيير في الحدود بمنطقة غات لا تكون الا على ضوء تلك المادة، وتقدير المصالح المتبادلة المتغيرة، وهاته النقطة التي كانت محل طلب المساعدة لتوضيح في الملخص الفرنسي– الايطالي باتفاقية 7 جانفي 1935، وامام هذا النقاش الحاد حول تغيير الجو لإنشاء التغيير الذي يمكنه تعميق القيمة الحدودية بالمنطقة[1].

إن مسالة الحدود الجنوبية لليبيا التي سويت بينها وبين افرقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الشرقية الفرنسية، عن طريق حدود فاصلة ببناء خط حدودي انطلاقا من تيموا ،كنقطة نهاية رسم محدد باتفاقية باريس 12 سبتمبر 1919. حتى يدرك حدود الانجليزية–المصرية غرب السودان في مفترق الطرق عند درجة 24، اي خط عند النقطة ذات الطول المتساوي شرق غرينتش مع الدرجة 18–45' شمالا.

وضع هذ الخط كل من أوزو، «يي– سوما، و"قويزنتي" و"أوري" بإقليم مستعمرة ايطاليا اما باقليم المستعمرة الفرنسية"برداي"،"يي بو"و"تيكرو"، دون تسجيل هذه القرى في نص الاتفاقية الايطالية ما عدا منطقة أوزو[2].

وقد ترك اقليما مهجورا من قبل فرنسا والبالغ 114000 كلم^2، خاصة من اجل المصلحة الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لإفريقيا الشرقية الفرنسية، والمتجه نحو الشمال والشرق لمنطقة «تيمو»، والقاسمة للحدود الليبية. بحيث يعتبر قاعدة شمال «تبستي»[3]، والتي تمثل عائق لقممه

---

[1] ينظر: Antonio Paumbo نفسه، 742.

[2] يظهر ان الرسم تم الاتفاق عليه لكن الكتابة ضمن نص الاتفاقية هو البرهان الذي يمكن للطرف الثاني أن يناور به في أي مرحلة، لتوظيق مسألة التحديد وفق الحاجة الداخلية أو الخارجية، وبالتالي وضوح نص المعاهدة شرط اساسي بين المتعاقدين، ويبين صعوبة اختيار الاتفاق الأول أو الاتفاق الثاني، والذي له علاقة بالحدود الغربية مع الجزائر في الثاني، ينظر:

Jean Célérier ; les frontières de la Libye et l'accord franco-italien ;in annales de géographie ; 1935 ;t ;44 ;n-249 ;étude de géographie urbain pp 330 .

والمرجع، محمد شريف جاكو، « العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا – قضية، زو من 1960 – 1990م»، القاهرة: مكتبة مدبولي – 1999م ص 29.

[3] ينظر:

DALLONI. Mission au Tibesti(Mémoire de l'Académie des Sciences ; t 61 ; 1934 , p57-56

البالغة 3000متر، بمرتفعين بركانيين هما «ايمكوسي3415 «م بالجنوب الشرقي، وتوسيدي (3265م)بالغرب، مفصول بينهما بخط في منخفض ارضي، مرافق بنهر يقابل يابوقي(Yebbigué)في الشمال، وميسكي بالجنوب المتصل بممر جبلي في علو يقدر بـــ 1800 م، وبمركز باردي الذي بقي خاضع لفرنسا، وفي النهر زومري-بارداقي الذي يصل الى يابيقي في اصله بوسط مفترق منطقة"تيارسو"- "تيروكو"بارتفاع 910 2م لينعزل متجه نحو الشمال الغربي.

اما منطقة "اليابقي" الآتية من"يي بو بقي" في اقليم المستعمرة الفرنسية، ليمر الخط بعد ذلك الى"يي سوما" ويهيمن شرقا على"قوازنتي"، بحيث هاتين النقطتين تخضعا لإيطاليا، ولهذا اثار الجنرال "تيلهو" انعكاسات التخلي عن مناطق ايهي مادو(Ehi madou)، "يي سوما" ومنطقة أوزو، الفاصلة في متوسط منطقة "يابيقي" و"بارداقي"»[1].

- **تجسيد ارث التنافس الاستعماري:** بحيث هذه الوضعية تسمح بإيطاليا مراقبة الطريقين المؤديين الى منطقة"تبيسي" نحو الغرب، وعلى"تيمو" المؤدية الى الشرق ب"سار"(Sarra)، ومن خلالها التحكم في الممر بواسطة الجبل نحو"بوروكو" في اتجاه كانم التي تبعد على مسافة طيران عصفور، ما بين الساحل المتوسطي وايريتيريا عن طريق الخرطوم لكونها قاعدة قريبة ومناسبة[2].

-بالمعطاة الاقتصادية للمنطقة في خط الاستواء ومنه انشاء منطقة استراتيجية تشبه قناة السويس بمصر المتصلة بالبحر الابيض المتوسط، اي وسط العالم، لذا قامت ايطاليا بإصلاح الطرق الليبية لمساعدتها على التنافس والتنسيق في المنطقة، اما بالنسبة لفرنسا فقد رفضت الوضع لان المنطقة تمثل لها التحكم في الطرق الصحراوية، وتساعد على النشاط المتعلق بالحركة الجديدة[3]».

مطلب: أطروحتي الحرب الليبية-التشادية:

قد كان هناك خط حدودي في جنوب ليبيا وشمالي التشاد ليبدأ التعامل بانتظام مع خريطة هذه المنطقة، والعمل على تغير في حدودها الجنوبية مع التشاد تحت البحث عن شرعية اقليمية

---

[1] ينظر: محمود خيري عيسى(مشرفاً)، « العلاقات العربية الإفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة»، ص 230.

[2] ينظر: سليمان محمود حسين، ليبيا بين الماضي والحاضر، ومؤسسة سجل القاهرة للنشر والتوزيع، 1926. ص 314.

[3] .ينظر نفسه، ص233

لحساب افريقيا الاستوائية ويتأكد ذلك في اتفاقية 1955 بين المملكة الليبية وفرنسا لتحقيق التفوق على البريطاني بكسب المساحة لنفوذها.

أصبح مسار الحدود يبدأ في تحد لتسيير خطين مستقيمين.

– يعتبر التوجه نحو الشمال الغربي إلى نقطة النيجر الثلاثية، ثم إلى النقطة التقاء مدار السرطان وفق طول 16 درجة شرقا. عند هذه النقطة ينكسر الخط نحو الجنوب الشرقي بزاوية قائمة تقريبا، ليستمر حتى نقطة السودان الثلاثية اين يلتقي خط عرض 30–19 درجة شمالا بخط طول 24 درجة شرقا، وبذلك خسرت ليبيا نحو 40 ألف ميل مربع لا نعرف بعد إمكانية المعدنية وخاصة البترولية، تلك الذبذبة تمثل خطوط إلى الوراء من جهة نظرا الوطنية الليبية القومية العربية فهي أيضا خطوة إلى الخلف من جهة العلمية الموضوعية[1].

أولا: لأنها تستبدل بحدود طبيعية جبلية فاصلة تعد كخط تقسيم مياه طبيعي حدود هندسية مصطنعة وهي جزء من حوض طبيعي من حوض الليبي الذي يصرف شمالا.

ثانيا: لأنها تنقل شريحة اقليمية من دولة ذات سواحل ومخرج بحري إلى دولة داخلية حبيسة ولا مخرج لها إلا إلى خليج"بيافر" على بعد آلاف من الكيلومترات.

حال الرسم الحدودي:

يمكن القول أن مشكلة تعارض بين حواف الأحواض الجبلية المرتفعة كخطوط عمران بشرية وهي تقسمها خطوط كحدود سياسة بالحواف الجبلية المرتفعة يتلقى بعض الأمطار التصادمية وسط جفاف الصحراء المحيط بها، فتتحول إلى جزر من العمران الخفيف وسط اللامعمور وبصفتها منطقة عمرانية ووحدة بشرية تترامى عند أقدام سفوحها شمالا وجنوبا وبصفتها التضاريسية فقدم أفضل الحدود السياسية وأكثرها منطقية وفق النفوذ القبلي[2].

وعليه اريد لهذه الحدود السياسية أن تكون فاصلة حسب مجال السلطة المحلية والنفوذ الاستعماري، وأن تقع عبر تلك الوحدة البشرية دون مراعات ضم اجزاء إلى اقليم آخر، بينما

[1] ينظر: ضياء رشوان، مفهوم الحدود في الخطاب القومي العربي، مجلة السياسة الدولية عدد 111، ص 48.

[2] ينظر: سليمان محمود حسين، ليبيا بين الماضي والحاضر، ومؤسسة سجل القاهرة للنشر والتوزيع، 1926. ص 98–106.

تجميع هذه الوحدة البشرية داخل نطاق سياسي موحد فلابد للحدود أن تصبح اصطناعية هندسية بحتة.

وفي حالة تبستي فإن الجزيرة العمرانية البشرية هي جماعات"التبو" شبه الزنجية والتي يقع جزء الأكبر منها إلى جانب التشاد من الحدود وخط الحدود القديمة كان يضم مجموعة من التبو داخل ليبيا ليستبعد اليوم أغلبهم عن الخط الجديد، والذي لا يزيد عددهم أصلا عدة آلاف أو بضعة عشرات آلاف وهو الرقم لا يجوز التفريط فيه وسط رتابة الصحراء[1].

وهكذا الحدود بين تشاد وليبيا تتكون نموذجا لمشاكل الحدود بين دول الافريقية، تحكمها عدة مواثيق دولية تعترف منها ببعضها وتنكر البعض الآخر وهناك المواثيق لم يتم التصديق عليه والبعض الآخر عقد بين الدول الاستعمارية والبعض الثالث عقد بين الدولتين[2].

استخدام ليبيا السلاح لتحقيق مطالبها الاقليمية في شمال تشاد بالاستيلاء على القطاع أوزو عام 1973، ودور منظمة الوحدة الافريقية التي عهد إليها تسوية النزاع سلميا بمبدأ الاعتراف بالحدود الموروثة عن الفترة الاستعمارية كحدود نهائي

الواقع أن القانون الدولي في صف تشاد، وطبقا لمبدأ وضع اليد الذي أقره، حيث وضعت تشاد يدها فترة طويلة من الزمن عليها، ومع ذلك فقد وضع النزاع الحدودي بين البلدين ابتداء من، ل سبتمبر 1990 على جدول أعمال محكمة العدل الدولية بغرض التسوية والتحكيم، وقد صدر قرار المحكمة بعد أربع سنوات من عرضه في 23 فبراير 1994، بتبعية أوزو لتشاد، وقد التزمت ليبيا بالحكم وانسحبت من الاقليم، وكان ذلك بداية لعودة العلاقات إلى طبيعتها بين الدولتين[3].

النزاع المسلح الليبي–التشادي:

في فبراير 1986 حدث تقدم لقوات الفيلق الاسلامي التابع للجو ليبيا ومن عناصر مرتزقة في محاولة عسكرية للضغط على حسين جبري والحد من قدراته على قطع الطريق أمامهم على محور" نجامينا"، والتي ألحقت بها هزيمة كاملة، بمساندة القوات الفرنسية وقد أظهرت الدراسات أن

---

[1] ينظر: طريح عبد العزيز، جغرافيا ليبيا وألقاهرة، 1971، ص 190.

[2] ينظر: جحيدر عمارو أفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث وألدار العربية للكتاب – الجماهيرية–1991. ص 65–70.

[3] ينظر: سعيد حدادو ألسياسة الافريقية وليبيا المح، لة الامبريالية في استراتيجية الوحدةو أنجلة العالم العربي، مشرق مغرب، سنة 2000، رقم 170، ص 29–38، وينظر: حسن بوبكريو ألتبادل التجاري الموازي التونسي–الليبي، ص 39–49.

القوات الفرنسية لم تكن على خط المواجهة، كما لم تكن قدمت وعودا بتغطية جوية كاملة للقوات، بل أنهم يشجعون على عبور الخط الأحمر، خط العرض 16 درجة شمالا([1]).

اللمحة الاستعمارية للمنطقة: تعتبر منطقة فزان في مخططات السياسية الفرنسية 1890– 1943، من المحطات الاساسية الاستراتيجية، كونها متصلة مناطق الصحراء الكبرى الافريقية، والذين كتبوا عن فزان(2)اتفقوا في غالبيتهم لأن هذا الاقليم يمثل بواحاته، برزوا في الصحراء الكبرى التي تحيط به من جهة الشرق والغرب والجنوب. وتعتبر"تيمو" الحدود الجنوبية في فزان في مقابل الجبال السوداء التي تحدها من الشمال الشرقي قرب واحة"سكونة"، بينما تقع هضبة التاسيلي في المركز الجنوبي الغربي منها، وتشكل سبها مركز ثقلها. ولذلك فإنه لا يمكن فصل فزان عن الصحراء الكبرى لا جغرافيا ولا تاريخيا، لانخراطها بتاريخ ليبيا بشكل عام(3).

إن إقليم فزان تنفرد بظاهرة عدم استقرار العواصم الصحراوية حيث لعبت الأحداث التاريخية أي السياسية دورا هاما في هذا التعبير الذي أثر من ناحية على تقلص الحدود الصحراوية إلى دواخل ليبيا ومن الناحية على مجرى القوافل التجارية التي كانت خاضعة هي دبورها إلى حد كبير للمساوات والاعتبارات السياسية، ولملاحة أخرى وهي أن الحديد الإدارية الفاصلة بين فزان وبقية جهات الغموض لأن الحدود تسير في أكثر جهاتها من مناطق قليلة المعالم والعمران والسكان، لكن فزان تخوما طبيعية واضحة نسبيا اعتبرت أطرافا لها في أكثر العصور([4]).

ويقطن سكان فزان في واحاتها التي تشكل منطقة التقاء جماعات مختلفة ينتمي لعناصر متباينة، فإلى جانب العرب والبربر من جنس البحر الأبيض المتوسط الذي تموقع في الشمال الشرقي وقدوم عناصر غير زنجية مثل التبو، الذين جاؤوا من"بتنتي" ليستقر بعضهم في منطقة"الضطرون" ثم تابع بعضهم سيره في مجموعات صغيرة إلى فزان، أما الغرب والجنوب الغربي فقد عقد توافد الطوارق، واختلطت هذه الجماعات تدريجيا بالسكان المستقرين، فأنشئت عناصر إلى درجات

---

(1) ينظر: نفسه، ص 36,

(2)–ينظر:

J. L. Triaud A propos de l'affaire d'Azzou le retour d'une histoire refoulé le sanaussiyya ;A/A/N/ 1993 P 505 .

(3) ينظر المرجع السابق، EL-DEEK MahamudK، ص 404–414,

(4)– ينظر:

Maurice Florey ;la fin de la différend territorial Libye-Tchad de la C. I. J DU 23 FEV 1994 , p 90.

متفاوتة الامتزاج من الناحية السلالية لتولد سلالة لم تتبلور صفاتها الجسدية[1]. فيكون العنصر العربي البربري نقيا ومختلطا بالزنوج إلى حد كبير حينا آخر، ويمكن اعتبار الزنوج والبربر العنصرين الأقدم من العرب في المنطقة، وهم المعسكر المحلي الذي كانت تمثل فزان موطنا أصليا.

برهنت الدراسة مدى الوحدة السكانية والعلاقات الانسانية في فزان ، أي التلاحم البنيوي بين عناصر سكانها المتألفة من الحضر والمزارعين، وارتباطهم بعلاقة وثيقة بالرحل(الرعاة). نتيجة الضرورة الاقتصادية المكملة اقتصاديا بين الرحل والحضر في فزان ، في تبادل السلع والانعام والتمور القمح، فقبائل الطوارق لا يمكن أن يستغني عن سلع فزان وكان صعب على الطوارق وأن يستعدوا عن فزان التي تشكل لهم خزانا تموين [2].

المعطيات التاريخية الجغرافية:

ان تسمية شريط أوزو حديثة، ولفهم أصولها يجب العودة الى اتفاقية وزير الايطالي موسيليني، والوزير الفرنسي بيار لافال، ب 07 جانفي 1935 في اطار سياسة التقارب مع ايطاليا بالسماح لاقتطاع جزء افريقيا الشرقية الفرنسية لصالح ليبيا المستعمرة الايطالية[3]. ومنها تبني حدود جديدة بين الامبراطوريتين بواسطة شريط أوزو المسجلة شمالا كسد استعماري لهدا الجزء بين فرنسا وايطاليا وبريطانيا([4].

أثر التنافس وتحديد خطي الرسم: مع نهاية القرن 19 كانت هناك ضرورة لوضع حد للمزاحمة الاستعمارية بإفريقيا[5]، التي قادتها القوات الأوربية من جهة الى تسوية النموذج الاداري على

---

[1]-ينظر:

Mahmood Mamdani, Citoyen et sujet. L'Afrique contemporaine et l'héritage du colonialisme tardif, Paris, Karthala, 2004, 169

[2]-ينظر:

A Berb ; les Inscription libyque truve a bonne , R.A, Volume 10, .p 425-450 .

[3] .-ينظر: سالم الحجاجي، ليبيا الجديدة، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ط 2، 1989، ص 248

[4] ينظر:

. Ministre des Affaire Etrangers ;Documents. Diplomatiques Arrangement ;Actes et Convention Concernent le Nord 1 ouest et le centre de l'Afrique 1881-1898 ;paris 1898. p88.

[5]د. اسماعيل احمدي اغيو محمود شاكر، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر/1492- 1980م/الجزء الثاني، قارة افريقي، ألطبعة الثانية، 1419هـ-1998م/ ص192-202.

مستوى كل بلد، ومن جهة اخرى بداية عملية تقسيم اجواء التأثير على مستوى المعروف المتعاون[1].

الوصف الجغرافي: يتكون شريط أوزو من منطقة تقدر 040. 1 كلم طولا، ومن 14 كلم عرضا يقع جزء صغير بالنيجر، وعلى العموم 114000 كلم^2 بالتشاد وهذا حسب اعمال المكتب التقني خاصة التي قام بها (بوركو اينيد من عام 1913 -1919[2].

المنظور الفيزيائي الجغرافي: من هذا الجانب غان الشريط مقسم على اربع أجزاء متصلة بالتقسيم الاداري بالفترة الاستعمارية احتفظ بها بعد الاستقلال.

أ- **الجزء الخاص (السود)** وهي الناحية الغربية للشريط خاصة بالنيجر، وتشكل مثلث في النقطة الغربية المتواجدة بحاسي تومو في القمة الشمالية للنقطة الثلاثية النيجر- ليبيا-التشاد والمعينة في ملتقى 15 خط النقاط غربا في الدرجة 23 نواحي الشمال في اقصى الجنوب وقليلا في شمال المنطقة الصخرية"ايهي نونقارة" وبهذا تتكون منطقة النيقري ايهي تومو ودوما مسطحة حتى الساحة الليبية الصحراوي والتي وضعت فيها ليبيا بعض المراكز للحراسة.

ب- **الجزء التبستي**: وهي المنطقة الممتدة الى بوركو اي عند الدرجة 19 بالامتداد شرقا في منطقة ذات طبيعة مختلفة، والوحيدة التي فيها السكان في مجمل الشريط وهي الاخرى مقسمة الى اربع اجزاء.

ب-**الجزء الغربي**: بالتوازي مع الشريط التي تقع بالجنوب نحو الشمال بالطريق الكبير" زوار(zouar" وانجامينا الى سبخة فزان وطرابلس، وفيها ممر كيترو (876111) والمشهورة بمقبرتها الصاعدة الى المستعمرة 1942.

الجزء الشمالي: لهذه المنطقة الصحراوية نقاط صخرية.

الجزء الجنوبي: بها حسيان قليلة بين النقطة 16 و17 الرسمية والتي وضعته اتفاقية بحيث يتجه الخط نحو الجنوب الشرقي ناحية ايحي ودقولوقا الى بني مادوا(Modoa).

---

[1] ينظر:

l Acte général de la Conférence de Berlin du 26 février 1855.

[2] ينظر: اعلان الجنرال(TILHO) في ندوته بالأكاديمية الفرنسية للعلوم 1936، وملحق رقم 163 بقرار محكمة العدل الدولية.

الجزء 17 و18 الشمالية: وهي المنطقة العريضة ب170 كلم من الشمال الى الجنوب على طول 18 الشمالية في جزئها الشمالي صخري بها ممر"انري يبليق"والذي ينحدر من جبال(يابي سوم)، و"يابي بو" والجزء الأوسط للجنوب الشرقي جبال واسعة تصل الى تبستي(1).

وتشمل مثل تارسو أورار بما فيها قرى يبي سوم(120. 1م) ونوعما في شمال أمشي عند خط قمة السطح والمعينة في اقصى الجنوب. وايزيس المتوجهة نحو الشمال، وايزيس يوبيقي بعد تلقيها عدة تأثيرات (في ايزا أوزو) اين اصبحت منطقة "اينان تعناو" ضائعة في الرمال اين يوجد مارياس في الجنوب للحدود التشادية بناحية 22' 40 في المرتفع شمالا و17 40' عرضا بالشرق اين وضع الليبيون عام 1980 قاعدة عسكرية ب "تناو"، بمطار عسكري لتجتاز جسر الحدود بين البلدين(2).

وان الرسم للحدود عام 1935 ما بين النقطة 17° و18° الشمالية وضع العسكرين ومعمري الفرنسيين في تلك المرحلة، وان الجنرال» تلهو» الذي عارض هذا التقسيم على جزء جغرافي واثني في اقليم تيداتو فضمت ايطاليا اليها نصف مجموعة فقيرة من الواحات الجبلية وتضم ببعض الالاف من السكان(3)

وقد اقيمت المعارضة مبنية على معطيات استراتيجية بخصوص نقطتين:

1-ايهي ماديو(EhiMaduo) المحاذي لعمق الواد بـــثلاث كلومترات شمال الغرب لقرية "أونوف"(Ounofo)، وبهذا اصبحت الحدود الايطالية اي الليبية تمثل زاوية لوادي زموي أعلى برداقي(Bardague)، والتي يقطع الاتصال بين برداي وفايا(Bardai et Faya).

1-2-يوبي سوما: وهي قرية متواجدة 1120 متر على طول المرتفع أعلى يوبيقي، والتي غيرها الجنرال تلهو مكيو بيان جنب موحي وهي هضبة بين برداكيو يبليقي اين توجد واحة أوزو التي تسقي من مصادر مهجورة بالمنطقة.

---

(1)- ينظر:

Alix Héricord-Gorre, Eléments pour une histoire de l'administration des colonisés de l'Empire français. Le» régime de l'indigénat» et son fonctionnement depuis sa matrice algérienne(1881-c. 1920), Thèse de l'institut européen de Florence, novembre 2008 p 245 .

(2) -ينظر:

Georges la Brecque ; les différends territoriaux en Afrique ; règlement judictionale ; paris l'Harmattan ;2005 ; p 18

(3) ينظر ملحق 136 بـــــ: بمذكرة التشاد لدي محكمة العدل الدولية .

1-2- وما بين النقطة 18 و19 فان شريط أوزو متكونة من هضبة كبيرة صخرية ذات صلابة عالية ب3150 متر ويوجد بها حسيان وواحات، بما فيها قيزنتي الى اينري بنفس الاسم بارتفاع 936111م في اقصى الجنوب لأوزو اين يتجه انزيس نحو الشرق.

1-اما النقطة الشمالية الشرقية وكتلة المرتفعات التي تتجاوز الحدود الليبية والتي لم تسجل على الخرائط القديمة المكونة لدهوني، حتى درجة 23 على طول الشمال. لذا فان اتفاقية روما 1935[1] احتضنت في حدودها المكتبية من ايهي مادو حتى يابليقي على طول 20 كلم اعلي "يوبي سونة"، اكبر واحة"ليوبي بو" على ممر بوادي افيا أن تكون بالإقليم الفرنسي[2].

التركيبة البشرية بالحدود الليبية التشادية:

تتركب ليبيا من عناصر عربية وافريقية[3] من العرب الذين جاءوا للاستقرار في المنطقة الحدودية مع قبائل التوبو[4] في فترات مختلفة باقامة خيم حول الواحات، وكان الخلاف بين العنصرين حول المراعي الخصبة في الاراضي الواطئة حول الواحات شن العرب غارات على قطعان "التبو"، مما ادى الى تفصيل حصار مناطق التراع التي يستحيل فيها الحياة بسلام. وازدادت الحالة بتطور الاسلحة النارية في القرن التاسع من واحة جادوا الى مملكة "وادای" حتى سلطنة دارفور في السودان بمدينة «ميلط» على الحدود الليبية السودانية، لتعيش كل فئة في معسكرها التقليدي

---

[1] ينظر:

Martel A. , “Le makhzen du Sud tunisien(1881-1910)”, Cahiers de Tunisie, 1966, p. 89 .

[2]: - ينظر خريطة بالملحق رقم 06: ص435.

[3] ينظر:

H Tauxier: Lettre sur les origine libyennes ;Revue Africain Volume 30 p 390-400

[4] استعمل لفظ' التوبو' لأول مرة ناشتيجال(Nachtigal) عام 1821، والشيخ بن محمد بن عمر التونسي عام 1851، وبارث عام 1885، وبهم 1862 واستعملها ابن خلدون والادريسي وابن الفدا كما وردت في الموسوعة الاسلامية، وليون الافريقي الذي استعمل لفظة» الجرعان" وهي مستعملة حتى الآن الخروج من الكفرة نتيجة حرب العرب في عهد» باشا كرمنلي" 1808واسست سيادة العرب على مجموعة واحات الكفرة واستمرت الحروب مع العرب الى اخضعهم» بن علي السنوسي" زعيم الحركة السنوسية الذي استقر في الكفرة قبل ان يتحول الى واحة» جورو" بمنطقة تبستي شمال التشاد التي تعرف تاريخيا اضطرابات. 1-ينظر: عبد القادر شرشار، دور الحكرة السنوسية في مق، مة الريف محم د بن عبد الله وأعمال الملتقى الوطني ال، ل والثاني حول دور الزوايا إبانا لمق، مة والثورة التحريرية، منشورات وزارة المجاهدينو أ لجزائر، 2007- ص258. ينظر:

مستقلة و لم تعرف التبو أي سيطرة حتى بعد الاستقلال بطريقة استراتيجية دفاعية معقدة.، و لم يعترفوا بالحدود التي حصروا فيها وانما سعو لتوسيعها[1].

يعيش سكان"التبو"على طول الحدود الليبية التشادية والسودانية والصحراء الشرقية يقطنون أودية تبستي القاحلة، مع حركة الترحال عبر مناطق الصحراء الاكثر فقرا من الكفرة الى بحيرة التشاد. وقد عرفت المنطقة الحدودية حرب بين التبو والاتراك في حرب دموية في القرن التاسع عشر، اعقبتها هجرات جماعية اتجاه تونس والوسط الافريقي. ومن بينهم أولاد سليمان الذين لجئوا الى بحث عن السلم بالمنطقة[2].

في الفترة الاستعمارية: بعد الحرب السنوسية ضدهم وصلوا الى"جورو"عام1899 في المنحدر الجنوبي الشرقي لتبستي في مواجهة هضبة "ايمي كوسي"، ومن هنام اعلنت الحرب ضد فرنسا التي هددت بالاستلاء على كل بلاد"التبو" بما في ذلك فزان، كفرة، والواحات الاخرى التي دخلت تحت لواء جهاد السنوسية في حربها مع الفرنسين، ليستعد التبو للانتقال بالتعاون مع الفرنسيين لمدة 13 سنة وانتهت بهزيمة السنوسية في الحدود الجنوبية. رغم الاستنجاد بالأتراك الذين بقول اربعة اعوام 1908-1912. الا ان فرنسا احتلت تشاد، الكفرة فزان بمساعدة التبو[3] من طرف الايطاليين الذين كانوا قد سيطرو على فزان 1930 والثانية 1931، ليبقى التبو موزعين بين التشادي –ليبي- نيجري لكنهم مرتبطين بالصحراء [4].

---

(1) ينظر: J. C. Gautron , la Lybie et le Tchad devant la cour international de justice A. E. D. I 1989 P 205.

(2) ينظر: سعيدوني ناصر الدين، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الاسلامي، تراث مؤرخين ورحالة وجغرافيين، دار الغرب الاسلامي، ط1، - بيروت، 1999- ص699.

(3) شارك التبو في حملات تحررية مع الفرنسين بقيادة الجنرال» فليب دي هتكلوب– ليكرك(Fillip de Houtcloup_ le kerk) في السنتين 1930--1931.

(4) موزعين ان تبو ليبيا تجدهم متشبثين بجذورهم التشادية، في اعوام الجفاف يلتحقون بإخوانهم في واحة شاجاي وجادو، وافادم وحتى واحة جوارب» جنوب خط العرض الرابع عشر من اجل الاراضي الخصبة خاصة في مواسم جني التمر. متمسكين بأمجادهم التاريخية بحكم تواجد 95 بالمئة في الاقليم الفرنسي وافريقيا الغربية، سابقا، و90 بالمئة في التشاد الاكثر الارتباط، بحيث ل تتعدى نسبتهم 4 في المئة لان اغلبهم خرجوا الى تشاد.

مطلب: رؤية الطرفين ودوافعهماللرسم لمنطقة أوزو

الليبية بالإقليم الاستراتيجية: ان طلب ليبيا بضم الاقليم بوركو، تبستي، انيدي اردي وأونينغا يصطلح وللتسهيل الجغرافي حددت بخط معاهدة الاتفاقية الفرنسي البريطاني عام 1919 والتي طالبت بها التشاد في الجنوب بـــ15 درجة على هضبة شمالا[1].

دوافع المطالبة: ان الدوافع المطالبة على هذا المنطقة هي دوافع معطيات اقتصادية، دينية، جغرافية، مناخ وأمن وتاريخي.

أ-العامل الاقتصادي: كون المنطقة تعبرها الطرق التجارية المتعددة منها من طريق طرابلس الى" سوكتو" و"كانو" الى نيجيريا، مرورا بأماكن هامة مثل"نالوت"، غدامس، غات واغاديس، وطريق آخر من مصراته الى»كيوكا»عن طريق مرزوق و»بيلما» وطريق ثالث قديم: من بن غازي وصولا الى منسونيا الى "بقيرمي" عن طريق "كوفرا" و"تكرو" في "انيدي" و"عباش" وهي طرق تجاري قديم بالنسبة الى ليبيا[2]، تمثل رابط رئيسي في اقامة العلاقات بين الشعوب النائية من الشمال الى الجنوب بالصحراء[3].

ب-**العامل الجغرافي:** توضح هذا العامل اثناء الطرح الليبي من العارضة نظرا للخصوصية الجغرافي للأرض. الامتداد للحركة السنوسية وحتى العثمانية الاسلامية والتي كانت تحت السلطة الاسلامية قبل دخول الاستعمار المنطقة[4].

---

[1] CR 93/16 , p12

[2]. ينظر:

El_Deek Mahmud , les relation politique économique et culturelles entre la France et l tripolitain 1895_1911, 2em volume , doctorat _histoire sous la direction de d,panzac. univ de Provence 1997 ;p 58 . .

[3] محمد شريف جاكو، « العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا – قضية، زو من 1960 – 1990م»، (القاهرة: مكتبة مدبولي - 1999م), ص9 – 139.

[4] د. عبدالسلام البغدادي، « الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا»، (بيروت: مركز دراسات الوحده العربيةو ألطبعة الثانية 2000م), ص191 – 200.

ج-**العامل المناخي**: لاحظت ليبيا ان امتداد المنطقة التي تتقاسم نفس المناخ والنبات الصحراوي مع والكلسية لطرابلس جنوب التشاد الذي يستفيد من السودان بالمناخ المداري.

د-**العامل الامني**: وهو الاستفادة من الهضبة لتبستي المكونة للخطورة على المركب الصناعي البتروكيمياوية في حوض سيرت ذات الاهمية الكبرى في نظر الدفاع الوطني الليبي، وهي حماية هضبة التبستي بترشيح التشاد لاستعماله لحدود المتاخمة، بإثارة الاسباب الامنية عن طريق الضغط بالمطالبة الاقليمية معتمدتا على ما يلي:

للوصول الى الاقليم الامثل في اطار عام هو مايمثل الدفاع، لذا سعت ليبيا لتحقيق المزايا الامنية التي تسعى اليه كل دولة، وهو الشيء الذي دفع بطلب ضم الاقليم بين هذه الحدود وهو القلب الاستراتيجي(الاقتصادي بالنسبة للتشاد، وهو ما أهلته فرنسا بترشيح التشاد لاستعماله([1]).

ه-**العامل التاريخي**: حجة ليبيا على التبو: اثناء الاستقلال: الليبي واستخدامها السلاح من اجل تحقيق مطالبها الاقليمية في شمال تشاد بالاستيلاء على قطاع أوزو 1973، استنادا على نظرة تاريخية كوريث للدولة العثمانية من خلال ايطاليا باعتبارها قوة استعمارية، وكذا احتجاج تركيا لدى ايطاليا وفرنسا على قيامهما بتوقيع اتفاقيات 1898، 1899، 1919، التي تدخل ضمنها منطقة"أوزو" لمنطقة النفوذ الفرنسية، عكس اتفاقية برلين التي ألزمت الاطراف باحترام الحقوق التركية في افريقيا[2]، ايضا قد قامت ايطاليا 1919 بعد ان ورثت تركيا بالمطالبة بحقوقها في منطقة التراع لنفس الاسباب[3].

---

[1] ينظر.

Mémoire de la libye ,Vol 1p 68,p 3

[2] . ينظر: المرجع السابق البغدادي، ص ص 216-245

[3] عبد القادر شرشار، دور الحركة السنوسية في مق، مة الريف محمد بن عبد الله وأعمال الملتقى الوطني ال، ل والثاني حول دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية، منشورات وزارة المجاهدينو أ لجزائر، 2007- ص258.

طرح التشاد على منطقة أوزو: تعتمد التشاد معاهدات الفرنسية الانجليزية في 1898، 1899، 1919 التي تحدد الحدود التي يمكن اعتبارها حدود ادارية، بل حدود دولية حقيقية. وان المطالب التي بنيت على اسس تاريخية[1] كانت هي الخطوات الأولى التي ادت الى عقد معاهدة 1935.

مطلب: التحليل القانوني للطرح الليبي: لقد حلل رجال القانون حالة ليبيا والتشاد بناء على ثلاث مبادئ قانونية، وهي:

1-**المبدأ الأول:** في القانون الدولي المرتكز على العبارة الشهير" يبقى الحال على ما هو عليه وعلى المتضرر اللجوء الى القضاء". وهي عبارة ترجمة لحماية الحيازة[2]، وسند للملكية اذا توفرت الشروط. وفي حالة تطبيقه على حالة ليبيا والتشاد فان التشاد قبل الغزو الليبي واحتلال» أوزو» هي» واضعة اليد» وهي الحائز الذي يحميه القانون الدولي[3].

2-**المبدأ الثاني** المحدد لمدة الحيازة ب100 سنة، الا ان الفقهاء استقروا على قبول وضع اليد من طرف المجتمع الدولي بصرف النظر عن المدةو أي اقرار المجتمع الدولي هو الفيصل في الموضوع، وفي حالتهما نظرا للقرار حيازة تشاد والتي قوبلت بوضعها على سائر الاقليم المحدد بحدودها الدولية وعلى اساس العضوية بهيئة الامم المتحدة 20-09-1960، وعضو مؤسس في منظمة الوحدة الافريقية 1963[4].

3-**المبدأ الثالث:** متعلق بالحيازة الهادئة، وعدم التنازع، ويسقط بمطالبة دولة الاصل على وضع اليد(تشاد)، ومباشرة حقوق السيادة والاستمرار في الاحتجاج باي صورة من الصور فان شرط

---

[1] كما هو معروف ان المطلب التاريخي لن تعد تصلح لاكتساب السيادة على اقليم معين، ومناقشتها تستدعي الى ترديد مقولة" الحق لا يتجزأ".

[2] ينظر: عادل عبد الله حسنو ألتحكيم في المنازعات الدولية، دار الفكر العربي – القاهرة، د ت، 76,

[3] ينظر:

Laine Bernard ; Tchad-Libye la querelle des frontières ;Karhtala ; paris ; p160 .

[4] . ينظر: السابق الرفاعي عبد العزيز، مشاكل افريقا، 179

الهدوء لا يتوفر، وفي هذه الحالة تم الاقرار بواسطة المجتمع الدولي وبواسطة الدولة» صاحبة المصلحة» بهذا الوضع الجديد، كون الاحتجاج كان عن طريق تركيا وليس ليبيا(ايالة عثمانية).

المطالب في فزان: يتعلق بواحة» جطرون» العاصمة الصغرى لواحة فزان المرتبطة بـــ»تاجيري» في مرزوق، الواقعة في اقصى الجنوب الليبي ومصدر الاختلاف الكبير المتمثل في العنصر البدوي» من قبائل "السكانا" اقرباء "الكانورى" [1]، كما ان تاريخ التوبو ابعد من تاريخ ليبيا بالمقارنة مع هذا العنصر، ففي عام 1899 كان الجزء الجنوبي الشرقي لليبيا الحالية بمثابة ظهير تتبع السودان، مصر على حد سواء. لأن السودان كانت تحت السيادة المصرية، والانجليزية، فكانا يتصرفان بأمر الخديوي، وهذا هو السبب الذي دفع انجلترا تعيين الحدود التشادية_ الليبية بالاستناد على اتفاقية انجلو_فرنسية بالرغم عدم ممارسو بريطانيا أي سيادة في هذا الجزء من ليبيا الحالية، ولكونها كانت في الفترة التعيين مقاطعة تركية صغيرة تسمى"تريبوليتين" بشكل مختلف عن ليبيا اليوم[2].

النتيجة القانونية للنزاع: الحق التاريخي هو حجة التشاد وليس ليبيا، بحكم ان التشاد هي واضعة اليد واقرار المجتمع الدولي لها، ومنها ان ليس لليبيا الحق في المطالبة بـــ"ازوز" ولأنها ملتزمة بمبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، وقد قضى قرار محكمة العدل الدولية الصادر في بداية شهر فبراير 1994 برفض مطالب ليبيا بالسيادة على منطقة قطاع أوزو ا حدود تشاد. باعتقاد ليبيا انه يحتوي على النفط واليورانيوم وبالتالي مطلبها كان لمبدأ حدودها إلى خط العرض 15 في عمق التراب التشادي[3].

عامل جيو بولتيكية لقطاع أوزو: يمثل في الحدود الليبية التشادية شريط من الأرض في شمال التشاد على طول الحدود مع ليبيا، يبلغ طول هذا الشريط حوالي ستمائة ميلا، ويمتد جنوبا إلى

---

[1] السكانا: هم توبو جاءوا الى واحة جطرون من امبراطورية البورنو العظمى مع الملك» دونامامى" الذي جلب معه العنصر الكانوري1472-1515 الى فزان. الى جانب بعض الشرفاء من تافيلالت /، ويعبرون العنصر الغالب في جنوب ليبيا بالجطرون.

[2] محمد شريف جاكو، « مرجع سابق , ص9 -23و 139-163.

[3] -ينظر:

SG/SM 5308 ET Bulletin du centre d'information du NU a paris ; juillet 1994N 11 p 06 et Maurice Flory

عمق نحو 100 كيلومتر ويحتل فعرضه من منطقة إلى أخرى(ما بين 50 إلى 90 ميلا) وهي منطقة شاسعة تبلغ مساحتها حوالي 80 ألف متر مربع، تقع في شمال منطقة تبيستيو ألغنية باليورانيوم والمنجنيز[1].

العنصر البشري والفيزيائي: بخصوص هذا العنصر الاساسي ركزت عليه ليبيا في تصعيدها القضية[2]، بحيث ادعت ليبيا بأن الإقليم السكان الاصليون الذين يدينون بالولاء للسنوسية ومنه إلى الإمبراطورية العثمانية، واستندت إلي اتفاق قديم بين إيطاليا(في عهد موسوليني) وفرنسا(في عهد رئيس وزرائها بيير لافال)، وهو ما عُرفت به معاهدة موسوليني-لافال التي عقدت بين إيطاليا(الدولة المحتلة لليبيا) وفرنسا(الدولة المحتلة لتشاد) في روما في 7 يناير 1935م، تضمنت تنازل فرنسا لإيطاليا عن هذا الشريط ليصبح من حدود ليبيا[3]. وقد صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية على هذه المعاهدة، بين ما لم يصادق عليها البرلمان الإيطالي.

كما يظهر شريط أوزو ضمن الاراضي الليبية في بعض الخرائط التي تعود إلى أواخر الاربعينات من القرن الماضي والتي ربما اعدت استنادا على المعاهدة المذكورة، بينما اعتمدت ليبيا أيضاعلى معاهدة أخرى تمت بين ليبيا و"تمبلباي" رئيس تشاد في ديسمبر من عام 1972 "ماقر" تمبلباي» المعلن على: « ان منطقة الحدود تعتبر منطقة تضامن وتعاون، وفي رسالة مذيلة بتوقيع "تمبلباي"، اقر فيها بأحقية ليبيا لأوزو دخلت القوات الليبيةو ألى شريط أوزو، اثر معاهدة ديسمبر 1972 م والتقارب الناتج عنها[4].

---

[1] ينظر: مصطفى كامل، « الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد»وألسياسة الدوليةو ألعدد 107 – يناير 1992م ص 24-36

[2] ينظر:

Marchesin, Philippe, Tribus, ethnies et pouvoir en Mauritanie, Karthala, Paris, 1992. P145-152

[3] ينظر:

David H. Henderson Conflict in Chad, 1975 to present.. A central African Tragedy. CSC 1984/ Subject area: Stratégique Issues¨P 17-25

[4] ينظر:. محمود خيري عيسى(مشرفاً)، « العلاقات العربية الإفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة»، (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987م، ص 243,

وقد تواجدت قوات ليبية في الشريط قبل ذلك التاريخ. وبالتحديد، منذ شهر أبريل من نفس العام. وأصبحت المنطقة تدار، منذ ذلك الحين، بادارة ليبية، بل اصدرت ليبيا بطاقات تعريف لسكان الشريط، ثم الحقت المنطقة إداريا بمدينة"مرزق" اعلنت ليبيا ضمه رسميا في محكمة العدل الدوليّة اعترف القذافي بحكومة هبري وأعلن عن رغبته في تسويّة علاقته مع الحكومة المركزيّة في انجامينا، وعبر وساطات إفريقيّة تمّ اللقاء بين القذافي وحسين هبري في باماكو عاصمة جمهوريّة مالي. وتمّ إعادة العلاقات بين البلدين في 3 أكتوبر 1988 بعد سلسلة الهزائم والنكسات العسكريّة التي منيت بها قوات القذافي العسكريّة. وترفع قضية قطاع» أوزو» الى المحكمة دولية وأصدرت محكمة العدل الدولية في فبراير 1994 مقرراتها بشأن قضية أوزو، وجاء القرار في صالح تشاد[1].

لكن تطورات الأحداث في تشاد بقيام قوات الحركة الوطنية للإنقاذ(MPS) بقيادة دبي المعارضة لحبري في 10 نوفمبر 1990 انطلاقاً من الأراضي السودانية وبأسلحة ليبية بالهجوم على» انجامينا» وعندما حاول حسين هبري صد الهجوم رفضت فرنسا (لاختلافها مع حبري) ان تعطيه الصور الجوية التي تحدد موقع المتمردين وبعد سقوط الرئيس حسين هبري في 30 نوفمبر 1990م وتولي العقيد إدريس دبي الحكم في الأول من ديسمبر 1990 م[2]، فلا غرو إذن أن يأخذ (مبدأ التسوية السلمية للمنازعات) المعمول به[3].

لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين، أكثر بين دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة، سيادتها، سلامة أراضيها، ولجأت الدول المتنازعة الى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذا وملزما لدولة أخرى من دول الجامعة كغيرها للتوفيق بينهما، وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء»[4].

---

(1) ينظر:

CR 93/ 21. P4. ET Différend Frontalier 'Burkina-Faso/République du Mali C. I. J Recueil 1986 p 554 .

(2) ينظر: طلحة جبريل، محطات من تاريخ ليبيا. . مذكرات محمد عثمان الصيد(رئيس الحكومة الليبية الاسبق) الطبعة الأو لى، 1996 م، ص 183-184.

(3) ينظر: أحمد محمد الرشيدي، التسوية السلمية لمنازعات الحدود، مركز الدراسات وألامارات ابو ظبي، 1985، ص 167.

(4) ينظر: احمد مهابة، مشكلات الحدود في المغرب العربي، ألسياسة الدولية، ألعدد 111، يناير 1993 ص 129.، محمد شريف جاكو، « العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا – قضية، أوزو من 1960 – 1990م»، القاهرة: مكتبة مدبولي - 1999م. ص 192.

ومن خلال استقراء المادة حسب المتخصصين يتضح الطابع التقليدي الذي كان يحكم فض المنازعات العربية بالطرق السلمية. فتحكيم مجلس الجامعة ووساطته غير ملزمين دون موافقة أطراف النزاع[1].

مطلب دور الجامعة العربية في الخلافات والنزاعات:

فقد حققت الجامعة العربية نجاحا في حرب الحدود بين الجزائر والمغرب في سنة 1963، محدودا في التعامل مع النزاع، اثناء عقدها مجلس الجامعة اجتماعا استثنائيا الى مراكزها السابقة قبل الاشتباك المسلح مع تكوين لجنة وساطة عربية لاتخاذ إجراءات حل النزاع بالطرق السلمية وألا أن المغرب اعترض على القرار، مما أدى الى فشل المبادرة العربية، وانتقال ساحة النزاع الى منظمة الوحدة الافريقية[2].

وأثناء انعقاد المؤتمر في يناير سنة 1964 تم اتصال مباشر بين رئيسا الدولتين المتنازعتين وبشأن الصحراء الغربية[3]، بحيث نجد أن موقف جامعة الدول العربية مر بمرحلتين والأولى عندما كانت الصحراء الغربية تحت الاستعمار الاسباني، فكان موقف الجامعة العربية ايجابيا أي تصفية الاستعمار حتى سنة 1976 وانسحاب الاسبان منها، ثم تحولت الى نزاع بين المغرب وموريتانيا من جهة وبين الجزائر ولبوليساريو من جهة أخرى، وانتقال ساحة النزاع الى منظمة الوحدة الافريقية وكذلك منظمة الأمم المتحدة.

أما عن المناوشات المسلحة التي شهدتها الحدود المصرية-الليبية سنة 1977، فلم تكن حربا حدودية بقدر ما كانت حربا سياسية بالأساس بسبب الاختلاف الشديد بين نظمي الحكم في

---

(1) ينظر:

Differend Territorial (jamahiriya arabe libyenne c/ tchad) memoire du gouvernement de la republique du tchad l i v r e 1 ,26 aout 1991 ;p 54 . .

(2) ينظر :مذكرات محمد عثمان الصيد(رئيس الحكومة الليبية الاسبق)/ محطات من تاريخ ليبيا. . اعدها للنشر / طلحة جبريل؟ الطبعة الأولى / 1996 م/ ص 183-185.

(3) ينظر: : غالية إسماعيل معراف، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 1995. ص 27.

البلدين، وبالتنسيق بين جامعة الدول العربية وبعض القيادات العربية تم التوصل الى وقف اطلاق النار وتبادل الأسرى، وترتيب لقاء مصرى- ليبي لبحث خطوات التسوية بين البلدين[1].

مما سبق يمكن استخلاص ان الدور الذي لعبته الدول الاستعمارية التي يمكن القول قد شاركت في تدقيق الحدود بين دول المغرب العربي في فترة الاستعمار بالصيغة الحديثة، ولكن الدور هنا اثناء الاستقلال ليمكن برمي الحجج على الدول الاستعمارية كونه غير موضوعي لان الرغبة في الحصول على امتداد جيوسياسي، عمق استراتيجي في المنطقة كما سعت اليه المغرب ناحية اقصى الغرب في الصحراء الغربية، بالسعي للحصول على الطريق المؤدي الى مالي والسنغال ناحية موريتانيا.

ومن جهة الشرق نجد ليبيا سواء ناحية السواحل مع تونس في الجرف القاري، بالجنوب ناحية تشاد في مطلب منطقة أوزو، ، الخلافات الجزائر مع تونس ليبيا وحتى المغرب، فكل هذه النزعات التوسعية والخلافات اساسها الاقتصاد والبحث عن مخرج يخفي الازمات السياسية التي نتركها الى موضوع خاص بالتأثير السياسي على الحدود في دول المغرب العربي.

وظهور الموارد الباطنية البترول الحديد الموارد المعدنية سواء بالقرب من الحدود، ولعل التسوية باستفادة الدول المتنازعة التي استعملت الحدود كحجة للوصول الى منافع اقتصادية محضة والتقليل من المشاكل الداخلية بتحقيق مداخيل يمكنها القضاء على النزاع الداخلي.

اللجوء الى المحاكم في التسوية لتفادي النزاع المسلح والحصول عن طريق الاتفاقية على موارد، الاشتراط في الموارد بين الدول بطريقة شرعية، وان تدخل في التكامل وليس التنازع في منطقة عرفت نفس الاحتكار والاستعمار والاستغلال اما عن طريق اتفاقيات اخوة وتعاون كما هو الحال بالنسبة للجزائر مع جل جيرانها لكن الطريقة المثلى كانت هي السائد في تسوية الخلافات

[1]- ينظر: غالية إسماعيل معراف، نقلا عن د سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين الجز الأولى طبعة 1، ، القاهرة، بمكتبة الأنجلو المصرية، 1974، ص 239.

الحدودية. وفي الاخير ان الدولة الوحيدة التي تعاملت مع الحدود وفق القانون الدولي بالمغرب العربي هي الجزائر، وذلك بشاهدة العالم، وذلك للتجربة مع الاستعمار بسعيها للسلام في المنطقة والعالم.

وفي الاخير بان رسم الحدود ليس فقط الاستعمار هو الذي قام بجرده، وتخطيطه حسب الاهواء وانما عامل العنصر البشري صاحب الارض(القبيلة) هي التي ثبتت الحدود، وفق مجالها التاريخي بحركة منتظمة في ظل نمط الحكم القائم، . وتجديد النظرة الحدودية مع الاحتفاظ بالسلطة المحلية وترابطها مع الحيوية الاستراتيجية للإقليم بالتعامل مع الحدود المنتظمة والمحددة للمسؤولية. بإشراف المتخصصين في كل ميدان متعلق بالرسم الحدودي وحضور الشريك من اهل العقد (نبلاء القبائل) آنذاك، وما يؤكد فكرة ان اهل المغرب العربي هم من رسموا هاته الحدود والتأقلم بالشكل المقروض بعد فك كل الخلافات التي كانت عليه في السابق، فدليل الصحراء الغربية خير برهان يقدم على الرفض اهل المنطقة لانهم عبر التاريخ عبروا عن حريتهم ومميزاتهم الخاصة بهم، وهي الحتمية التاريخية التي سعت القوة الاستعمارية التوفيق بين النظرة الغربية والتوازن القبلي المحلي تقريبا مع المغرب العربي والدول الافريقية.

الخاتمة

خاتمة عامة:

إن مسالة رسم الحدود في دول المغرب العربي هي مسألة توزيع المجال الحيوي أي النفوذ الأوروبي في منطقة الشمال الإفريقي كما أراد الأوروبيين تسمية خاصة بشمال إفريقيا، تونس الجزائر، المغرب أما إفريقيا الغربية فتضم موريتانيا، السنغال، مالي، النيجر التي يحدها من الغرب الصحراء الغربية مع إسبانيا . أما الناحية الشرقية التي أنتجها الاستعمار الفرنسي، فيتمثل بليبيا والتشاد، أي الحدود الشرقية للجزائر.

ونظرا للتوجهات السياسية في اتخاذ المفاهيم والنظرة إلى الحدود بزاوية مختلفة في ما بين دول المغرب العربي فإن مسألة رسم حدودها تتعلق باختلاف قراءة النصوص للاتفاقيات وتجاهل كيفية اعتمادها . لذا فالدراسة أثبتت أن الوقائع التاريخية التي على ضوئها رسمت الحدود وفق مقاييس حضارية مستحكمتا الحوار والتحقيق في جزئيات بناء النقاط الحدودية، ومنها بناء الخط الحدودي..

فمثلا الجزائر منذ استقلالها اعتمدت مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة من فترة الاستعمار دون المساس بسيادة الجار كما لم نسجل أطماعا في الأقاليم المجاورة لأن ثوابتها هي احترام الجار والسعي للتعاون بالمنطقة في ظل القانون الدولي والاعتراف بحق تقرير المصير.

أما في ما يخص المغرب الأقصى فقد جرى التحديد وفق العرف الدبلوماسي والقبلي ضمن إطار الحوار والمفاوضات، وقبول عدة تعديلات منها، 1849-1866-1874-1894-1912 والتعديلين الخاصين بفترة الحماية، لينتهي مع الجزائر 1834، وانتهت بالحوار أثناء الاستقلال على الحدود الموروثة من الاستعمار، ليمثل استثناء بصورة منفردة في الغلو بفكرة لا أساس لها، وهذا ما قد استخلصناه في دراستنا هذه .

أما موريتانيا قامت حدودها وفق التعديلات الحدودية الإدارية، وأعترف بها منذ استقلالها بين الدول المجاورة، وما عاد ذلك تعتبر خلفيات النزاع مع السنغال لا علاقة لها بالرسم الحدودي.

والصحراء الغربية التي حدد رسم خطوط حدودها من الشمال بين إسبانيا وفرنسا وخير دليل قرارات محكمة العدل الدولية التي بنت قرارها على تلك المعاهدات.

ومن النقاط السابقة نستنتج أن التهديدات الحدودية سويت وفق القانون الدولي فإن الدول المستعمرة لقد سويت التهديدات وفق القانون الدولي حتى مع الدول الإفريقية التي احترمت المبدأ الدولي والبنود المتعلقة باحترام الجغرافيا الموروثة.

أما فيما يتعلق بليبيا فيما عدا الحرب التي جرت بينها وبين التشاد حول خلفية تأويل نص الحدود، والتي انتهت بالحوار وحكم محكمة العدل الدولية وتثبيت الحدود الاستعمارية وفق القانون الدولي.

إن مسألة رسم الحدود حسب ما توصلنا إليه أنها بدأت بالمعرفة العلمية والكشوفات الجغرافية وتجسدت بالحملات العسكرية حيث لاقت تجاوبا مع السكان المحليين وبعض مشايخ القبائل في كل المنطقة، مما جعل التقسيم يتناسب إلى حد ما مع مطلب سكان كل المنطقة نظرا لظهور قبول كل الأطراف لإقامة هذه الحدود، كما تم ضبطها بقوانين وإجراءات ساعدت على إيضاحها أثناء تواجد الاستعمار وبعده، وللتخلص من مآلات المآثر الحدودية هناك عدة اقتراحات علمية يمكنها أن تساهم في استقرار المنطقة وتتضمن الإجراءات التالية:

- إعادة النظر في الطريقة التي اتبعت أثناء الاستعمار وتحديد الإجراءات السابقة مع ضبط الحدود أمنيا واقتصاديا وبشريا .
- إتباع كل الإجراءات الإقتصادية التي ترجع بالنفع المتبادل لكل الدول المجاورة بإقامة أسواق ومقرات التبادل التجاري تحت رقابة مشتركة في إطار التعاون المشترك والتبادل الحر مع دفع الجباية والحرية التجارية.
- إقامة تجمعات سكانية بمناطق محددة لتعمير الأرض وإستغلال الثروات، وبهذا يمكن تقليل الأخطار والضغوطات الحدودية .

- نشر ثقافة تعاونية تكميلية في وسط سكان الجوار بوضع برامج علمية تكوينية مؤسسة على الإنفتاح حول الإختلاف والإشتراك الحدودي.
- توحيد القوانين الحدودية دون تأخر للطرف الآخر والخضوع للقانون الدولي وبهذا ضمان لقبول كل الأطراف المتجاورة ونبذ التخوف من إنعكاسات الإنفتاح.

أما من الناحية السياسية فنظرا لظروف العالم الحالي فهي تساعد كثيرا على توحيد الجهود حول القضايا التي تصب كلها في قالب واحد رغم إختلاف التصور وإحترام السيادة الدولية.

- تقوية وتعاون دول الجوار للحفاظ على السيادة مع مواكبة التطورات والسعي لوضع برنامج مشترك أمام التحديات ضمن برنامج سياسي يراعي الخصوصيات ونشر ثقافة التكامل دون الإخلال بمكتسبات الدولة كما هي مرسومة لأن الحدود لم تبنى عشوائيا وقد عادت في السابق على المستعمر بالإستقرار وهذا هو الدرس التاريخي الذي يمكن الإستفادة منه ويتعلم منه أبناء المنطقة في ممارسة الحرية التي يمكنها أن تعود على المجتمعات المغاربية بالإيجاب.
- إعتماد الحكمة في بناء مجتمع متكامل في خدمة المصلحة العامة والإعتناء بالرعية وخصوصياتها وهذا طبقا لنظرية إبن خلدون في تعزيز الدولة كما سبق الإشارة إليه في المقدمة.
- إذا كانت الحدود تقوى بشوكة العصبية في القديم وأصبحت الآن تتقوى بشوكة الفكر والعناية والمواكبة الحضارية لتشمل السلطة والرعية لإعطاء التوازن وتفادي التزاع الداخلي حتى لا يستغل من قبل كل من تقوى شكيمته فينقض على غريمه الضعيف فيكيف الحدود حسب أهوائه كما جرى في التاريخ الإسلامي .
- إن الرسم الحدودي في منطقة المغرب العربي بتطوره الذي تعرضنا إليه في الأطروحة يستخلص إنه تم في كل دولة بطريقتين مختلفتين بالقوة وبالدبلوماسية في حالة الجزائر أي بالاتفاق مع السلطة القائمة على الناحية الغربية وبإحترام الخصوصيات القبلية وترك حرية الإختيار للإنتماء مما يوحي أن الحدود امتازت بالتحضر مع مراعاة السلطة القبلية المحلية.

- أما التسوية أثناء الإستقلال في ظل ما يسمى بإتحاد المغرب العربي فقد تمت وفق الحوار وحسن الجوار مع كل الدول ـــ
- أما النزاعات حول نقاط حدودية معينة ووفق محكمة العدل الدولية نجد تونس –ليبيا حول الجرف القاري وليبيا–التشاد حول منطقة أوزو، بقيت قضية الصحراء الغربية مطروحة لدى هيئة الأمم المتحدة للتسوية النهائية مع تعنت المغرب الأقصى رغم الفصل القانوني في المسألة، بينما تبقى الحدود الجزائرية الليبية تتأرجح بين الإتفاق الظاهري والتعاون وبين صعوبة المصادقة على ذلك.
- ما يمكن إستخلاصه هو أن رسم الحدود في ليبيا يصعب إنهائه لأسباب سياسية مع تواجد مصالح أجنبية بحكم الإرث الاستعماري، مما يصعب نوع ما سياسيا الإستقرار، ولا يتم ذلك إلا بضمان إحترام القانون الدولي .
- ويبقى الإستفتاء حول تقرير المصير للصحراء الغربية من المسائل السياسية العالقة بالمنطقة .

وان سمح لنا المجال فإن الرسم الحدودي قام أساسا على العنف المنظم والمؤطر لتسير المستعمرات إلا أن ما هو صحيح هو إشتراك المجتمعات في تثبيت الرسم النهائي للحدود الذي ينبني أساسا على إحترام نضالها في ظل الحركات الوطنية لنيل إستقلالها وتسيير شؤون بلادها دون وصي وقد يبدو لنا أنه إجماعا حول مسألة هذا الاتفاق إلا أن جوهر القضية هو الاختلافات المتبادلة، وبالتالي فإن كل الحدود رسمت على الأساس التاريخي الموروث.

أثناء الاستقلال تماشيا مع مسار وحدة المغرب العربي برزت الأطماع الاقتصادية والاستراتيجية التي تظهر الإيديولوجيات كما توظف لقضايا الحدود متناسيتا أن أصل إقامة الحدود كانت بالفصل في جزئيات القضايا بالحوار، كما بنيت على فكر علمي بغض النظر عن سلبيات الاستعمار..

إلا أن قضية الحدود لا تنتهي بالرسم أو بالقوانين وإنما تنتهي بالفكر والقناعة وتجسيد سياسة رشيدة تخدم شعوب المنطقة، ولذا فالمحافظة على الحدود لا تتم إلا بالطرق التي بنيت بها في إطار عصرنتها وهو الموضوع الذي نأمل أن تبحث فيه الأجيال المهتمة بالدراسة تحت عنوان" طرق تأمين الحدود أثناء الاستعمار"، السلطة القبلية في الحدود وغيرها من المواضيع التي لها صلة بالموضوع.

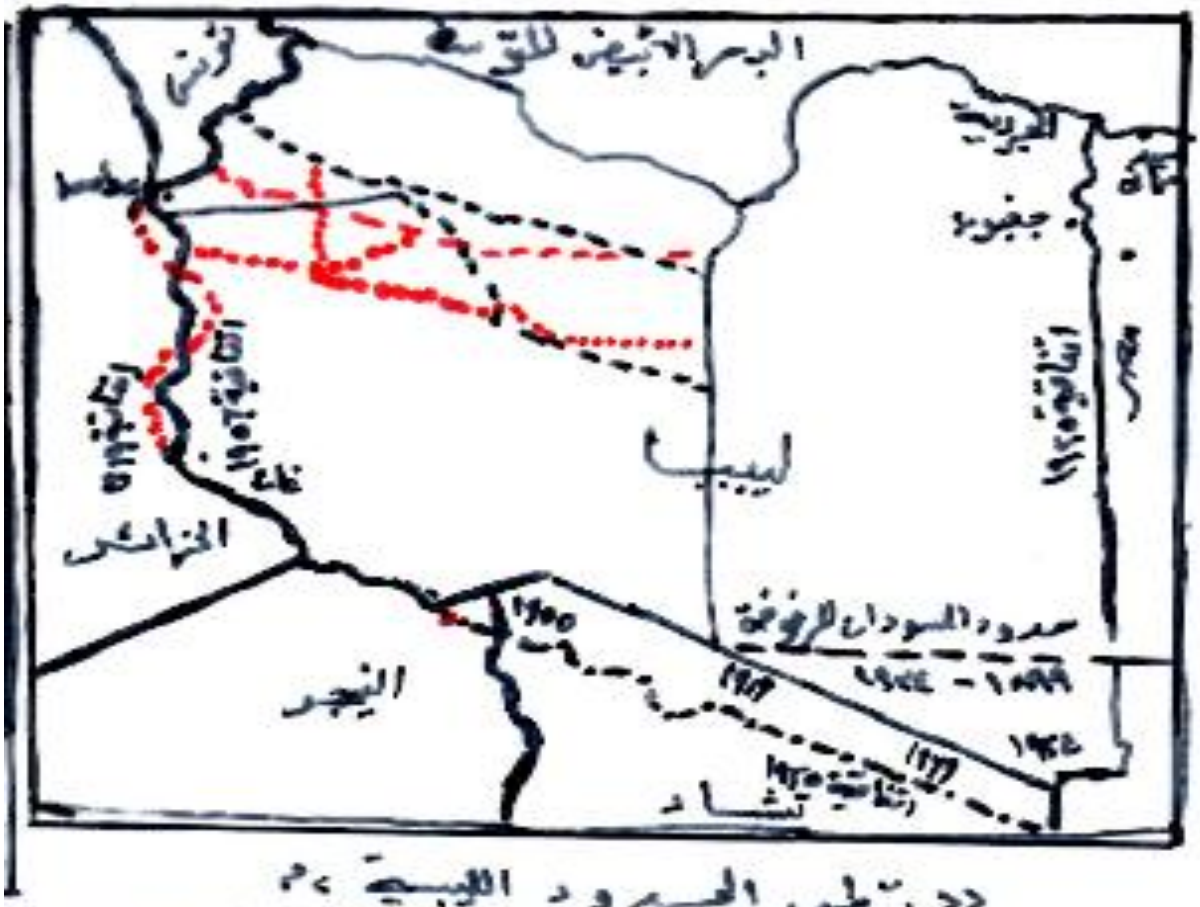
إن الحفاظ على الحدود مقرون بالحمية الخلدونية لذلك فتغييرها سواء بالنقصان أو الزيادة يرتبط بالوهن، وإن أي حضارة لا تقوم إلا على الحدود المستقرة.

والله ولي التوفيق.

الملاحق

ملحق 01: الطرق التجارية في المغرب العربي التي تبعها الاستعمار	**428**
ملحق 02: تطور الخريطة الليبية حسب الاتفاقيات	**429**
ملحق 03: الخريطة تطور التوسع الاستعماري الفرنسي البريطاني	**430**
ملحق 04: الصحراء الغربية	**431**
ملحق 05–"أ" خريطة نسخة طبق الأصل الحدود الجزائرية الليبية ما بين °29.00’ و30’10.°.	432
ملحق 05–"ب" خريطة نسخة أصلية للحدود الجزائرية–الليبية ما بين °26.30’ و27’30.°.	**433**
ملحق 05–ج : خريطة مؤقتة نسخة طبق الأصل، "ت" من 30'27. و00'29	**434**
ملحق 06: تطور رسم الحدود جنوب ليبيا	**435**
ملحق 07: النقاط التجارية في أقصى جنوب شرق الجزائر.	**436**
ملحق 08: الخريطة الاستعمارية للمغرب العربي	**437**
ملحق 09: مراحل تطور أقاليم موريتانيا	**438**
ملحق 10: التقسيم الإداري لموريتانيا وتطوراته	**439**

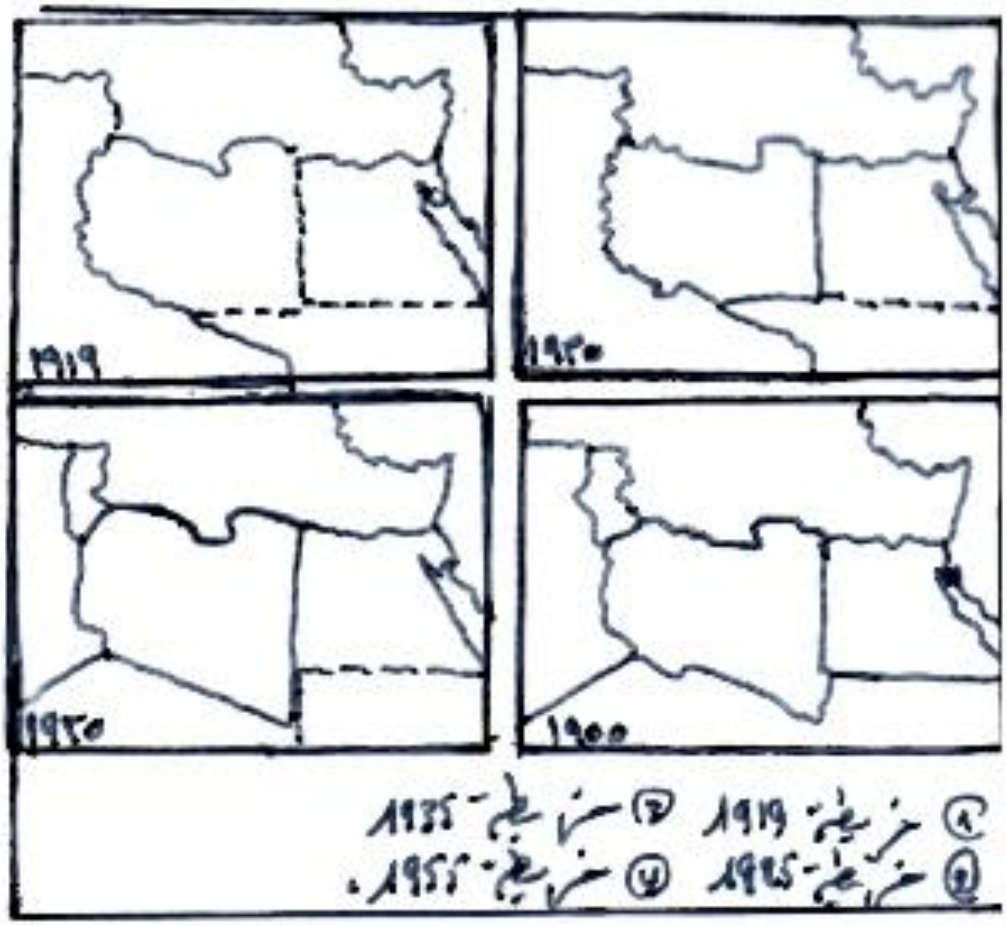
ملحق 01: الطرق التجارية في المغرب العربي التي تبعها الاستعمار



« تطور الحدود الليبية »
د. جمال حمدان - القاهرة 1972 .

الموجع :-

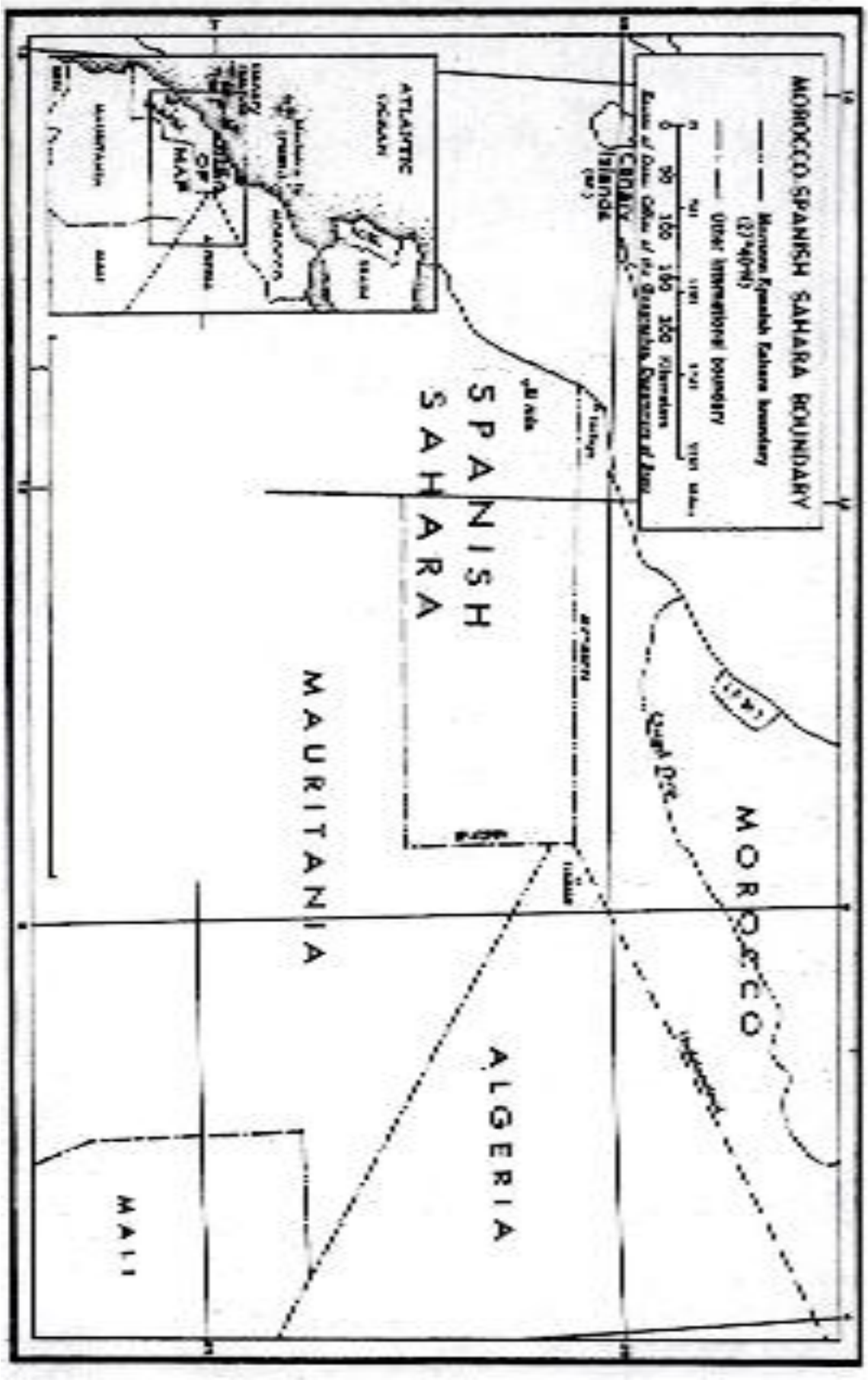
ملحق 02: تطور الخريطة الليبية حسب الاتفاقيات



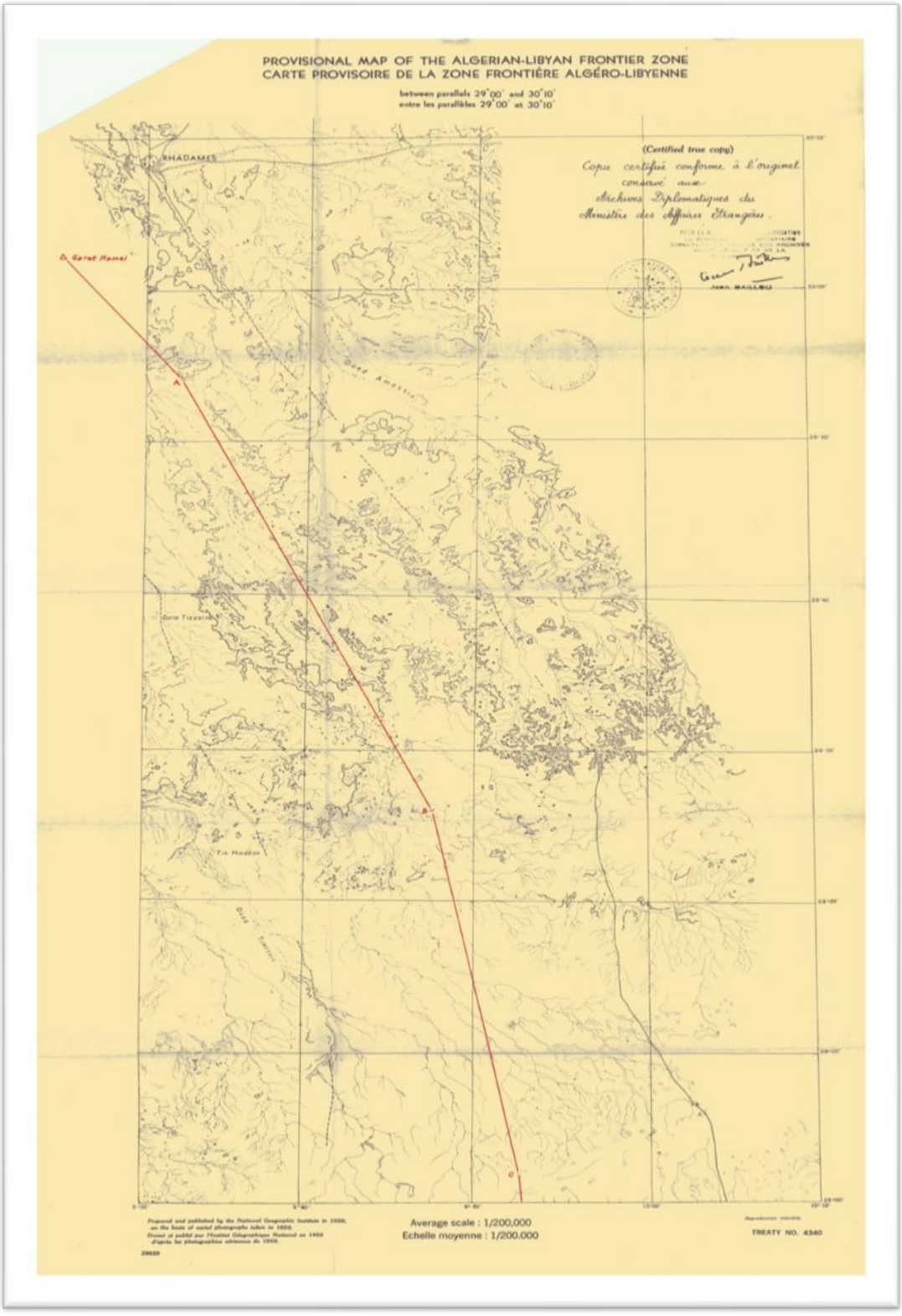
ملحق 03: الخريطة تطور التوسع الاستعماري الفرنسي البريطاني



ملحق 04: الصحراء الغربية

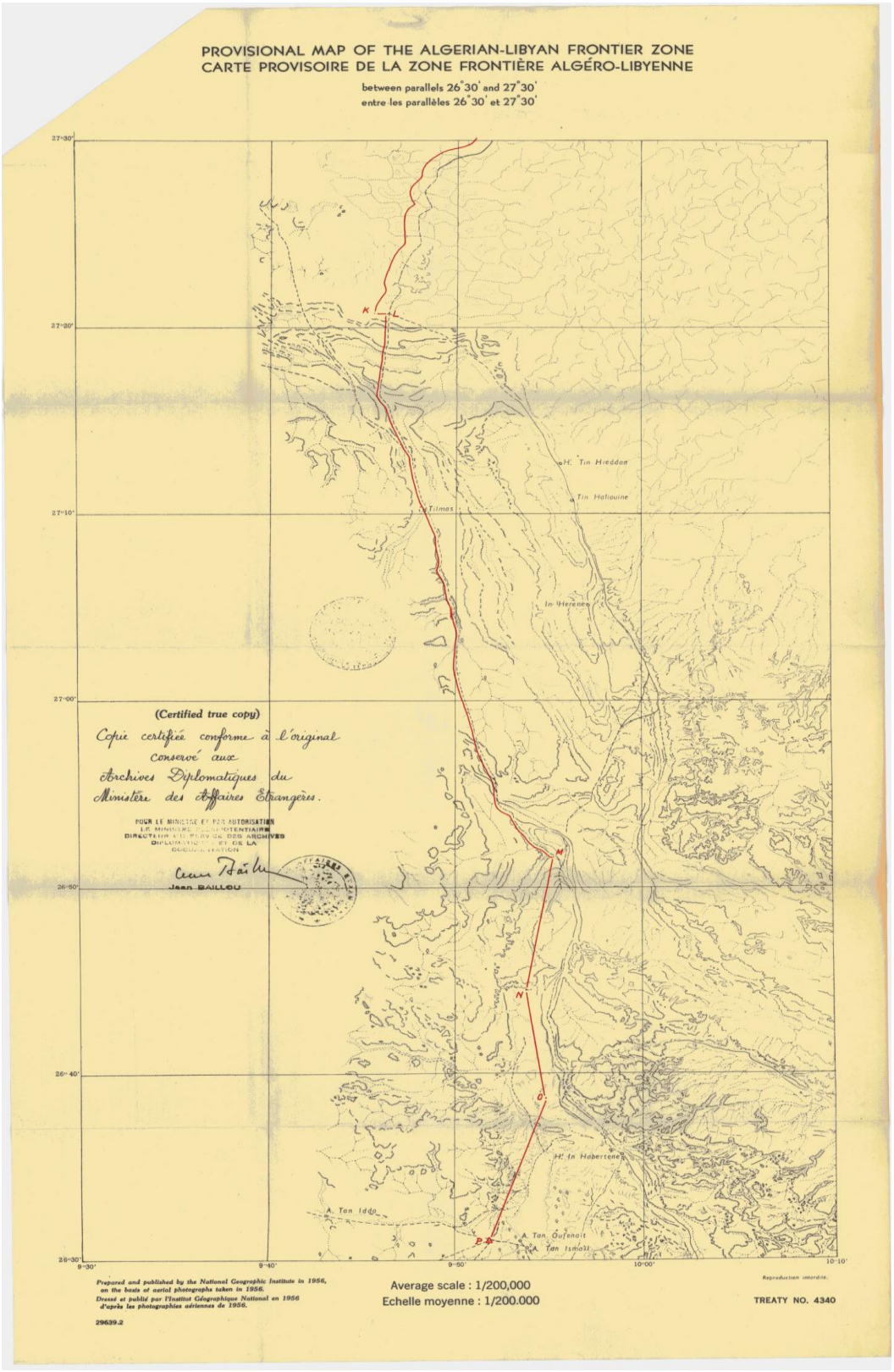


ملحق 05–"أ" خريطة نسخة طبق الأصل الحدود الجزائرية الليبية ما بين '29.00° و10'30°.



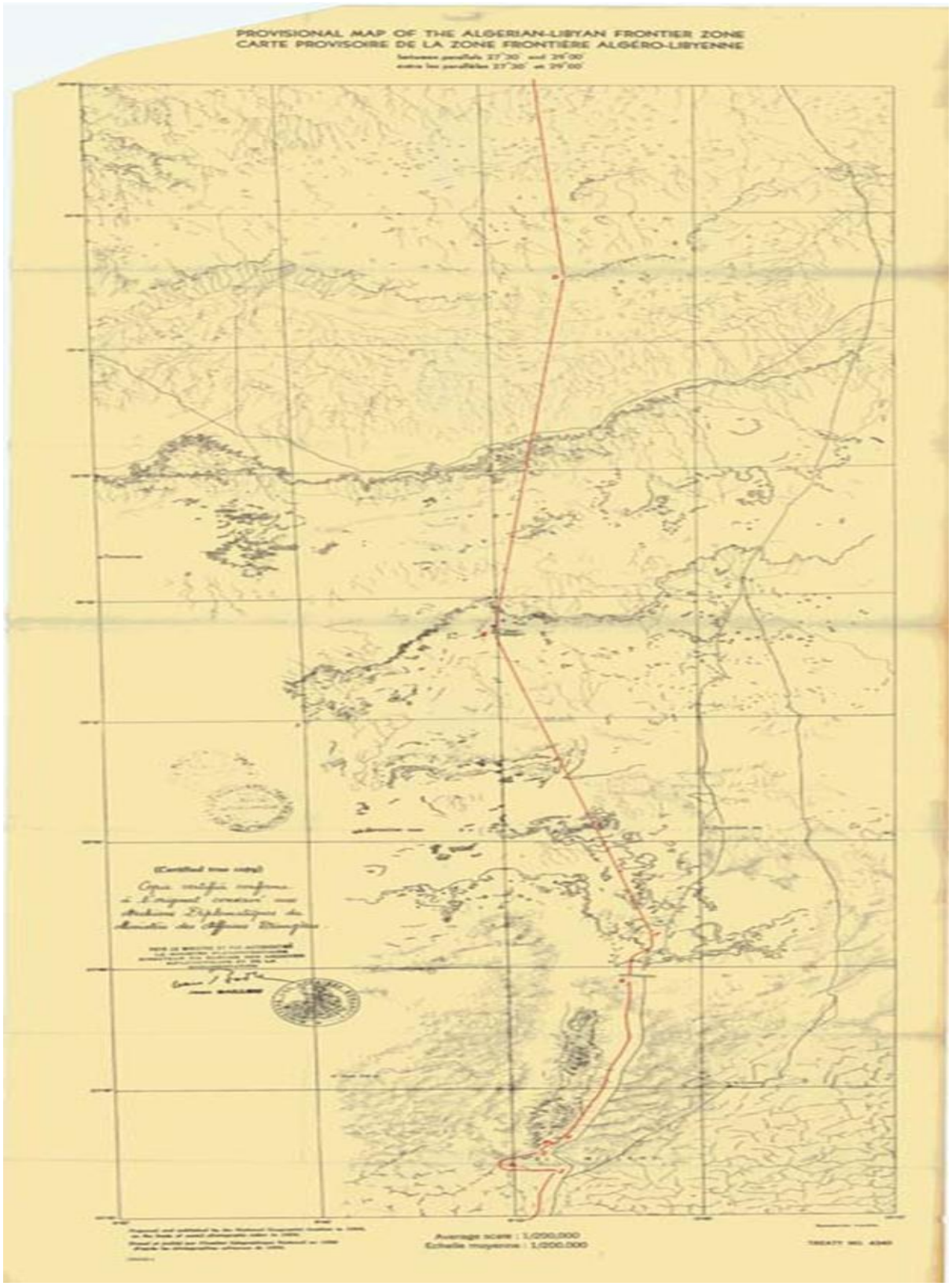
اتفاقية رقم 4340، رقم 29639، المعهد الجغرافي الوطني، عام 1956، مأخوذة من صورة جوية

ملحق 05–"ب" خريطة نسخة أصلية للحدود الجزائرية–الليبية ما بين '26.30° و'27.30°.

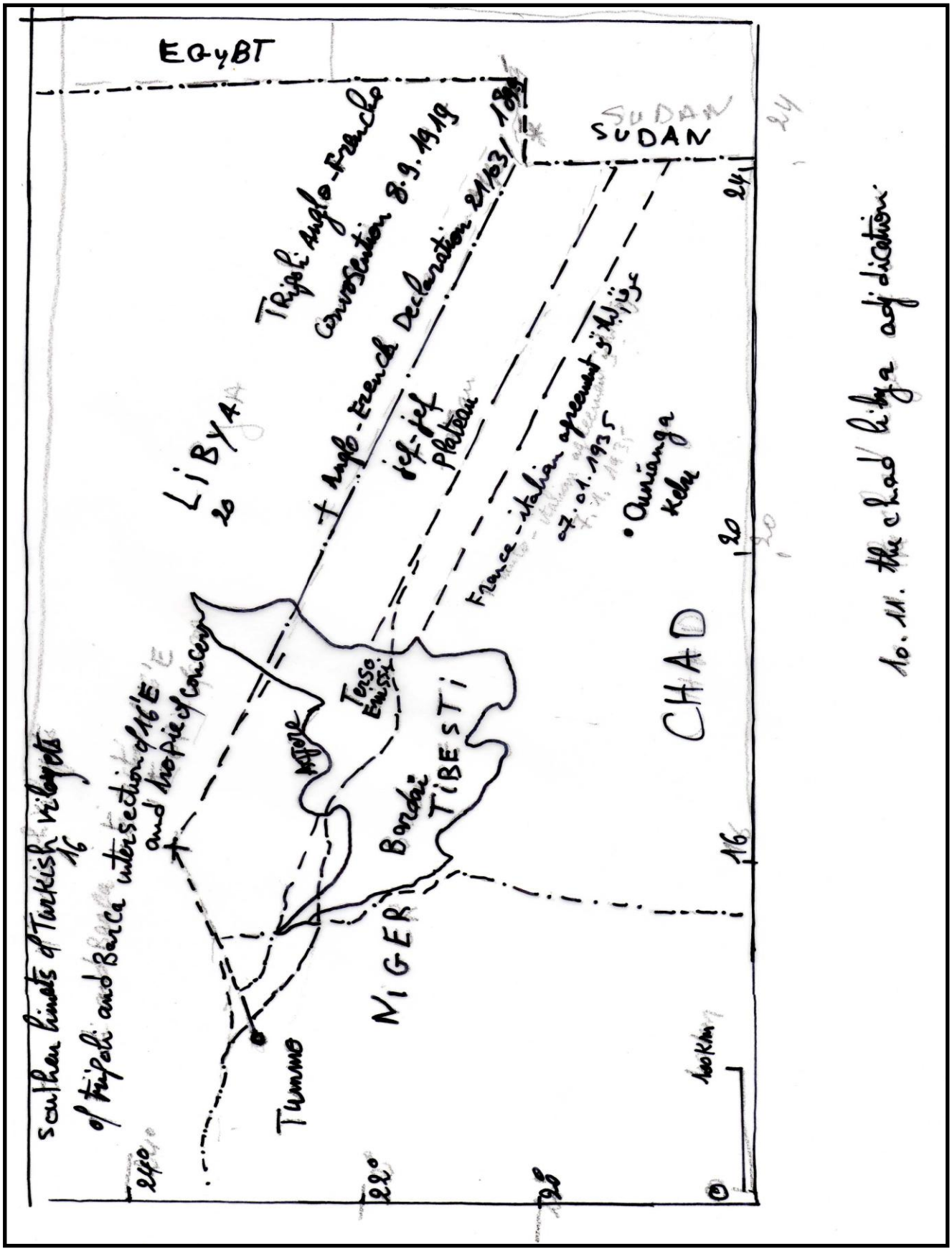


نفس المرجع رقم 29639–2

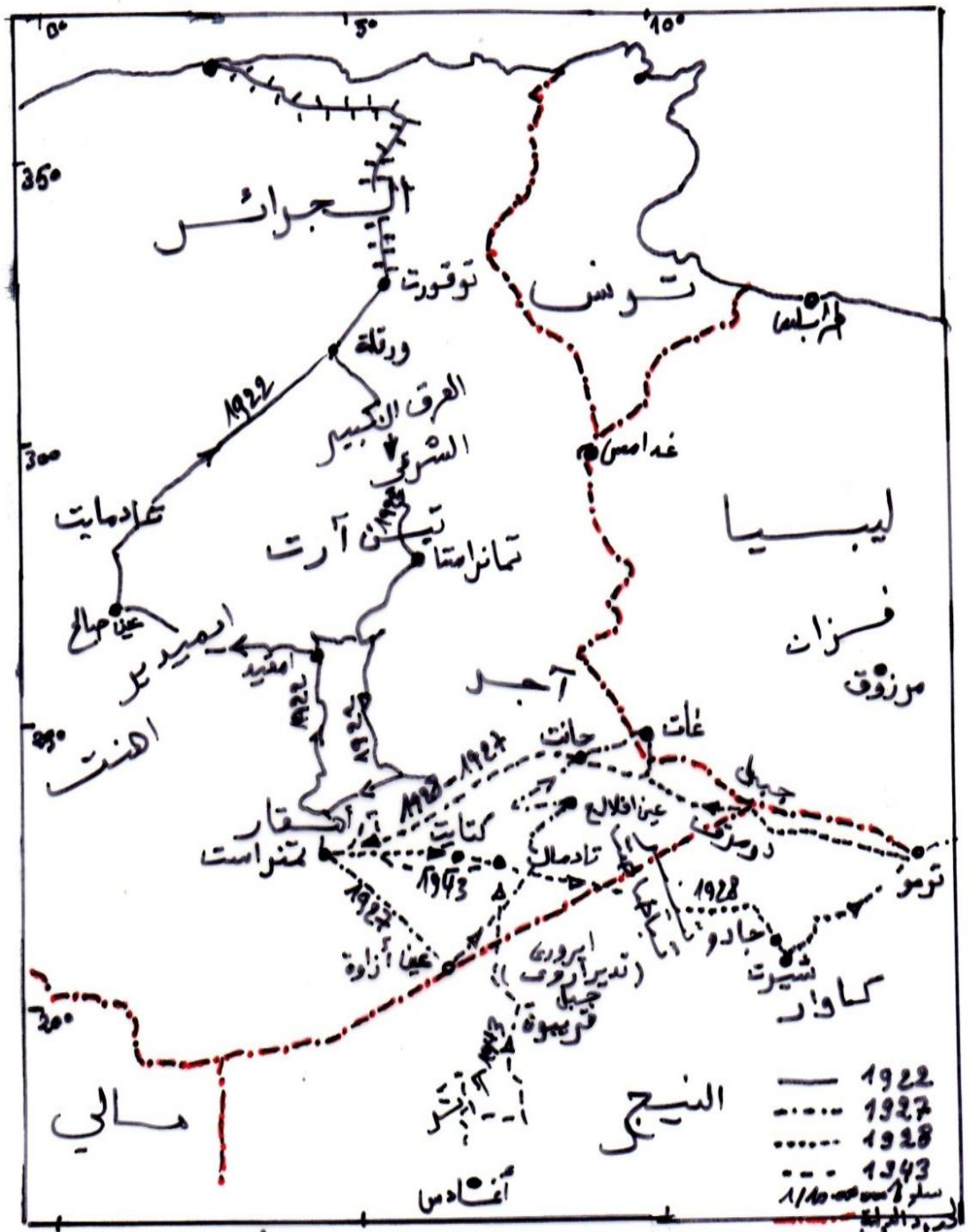
ملحق 05–ج : خريطة مؤقتة نسخة طبق الأصل، "ت" من 27'30. و29'00



ملحق 06: تطور رسم الحدود جنوب ليبيا



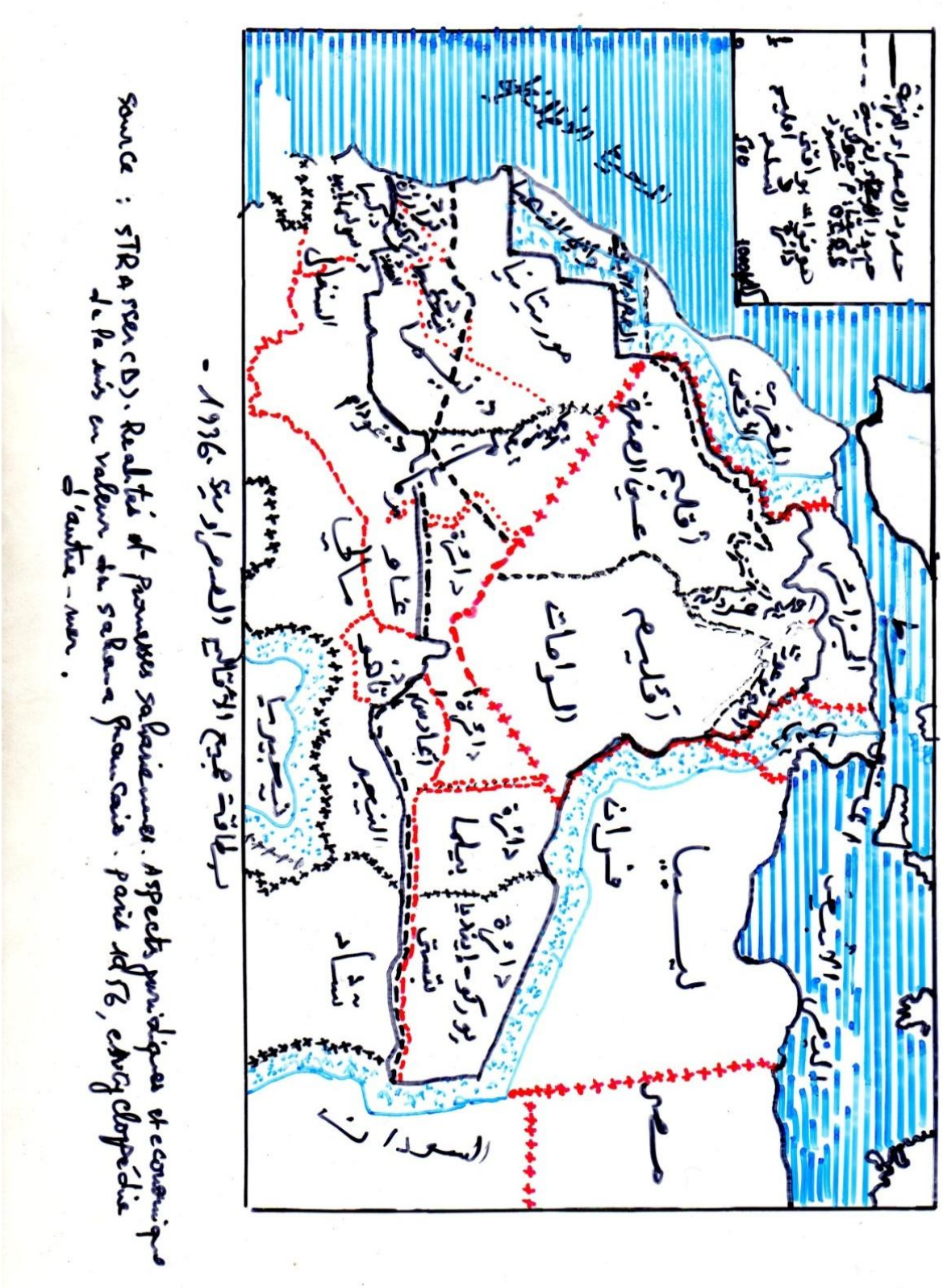
ملحق 07: النقاط التجارية في أقصى جنوب شرق الجزائر.



الخريطة النقطة التجارية و الطرق المؤدية إليها أقصى الجنوب الشرقي

تومو - غات - تمنراست - أغادس

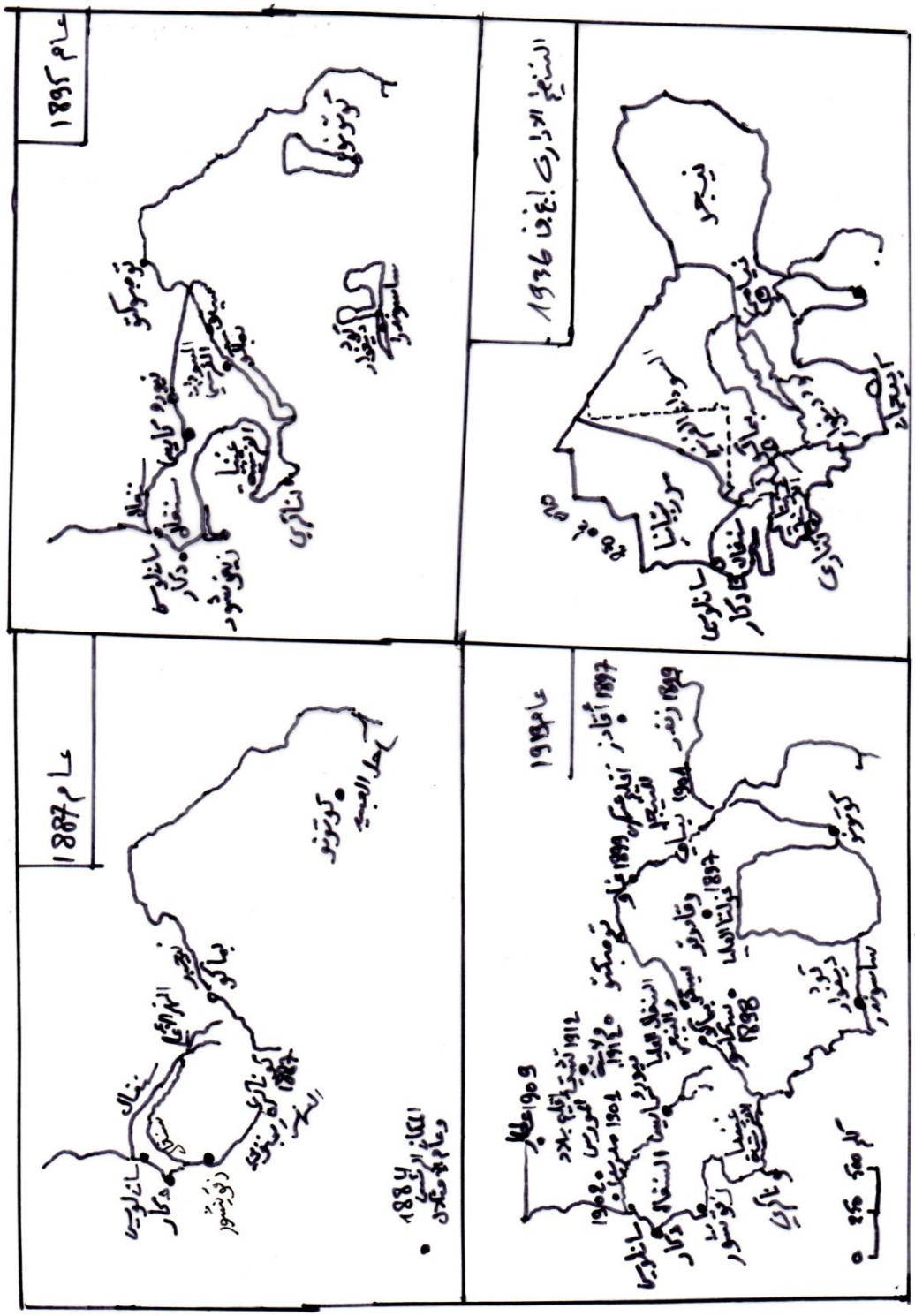
ملحق 08: الخريطة الاستعمارية للمغرب العربي



خريطة جميع الأقاليم الصحراوية - 1936

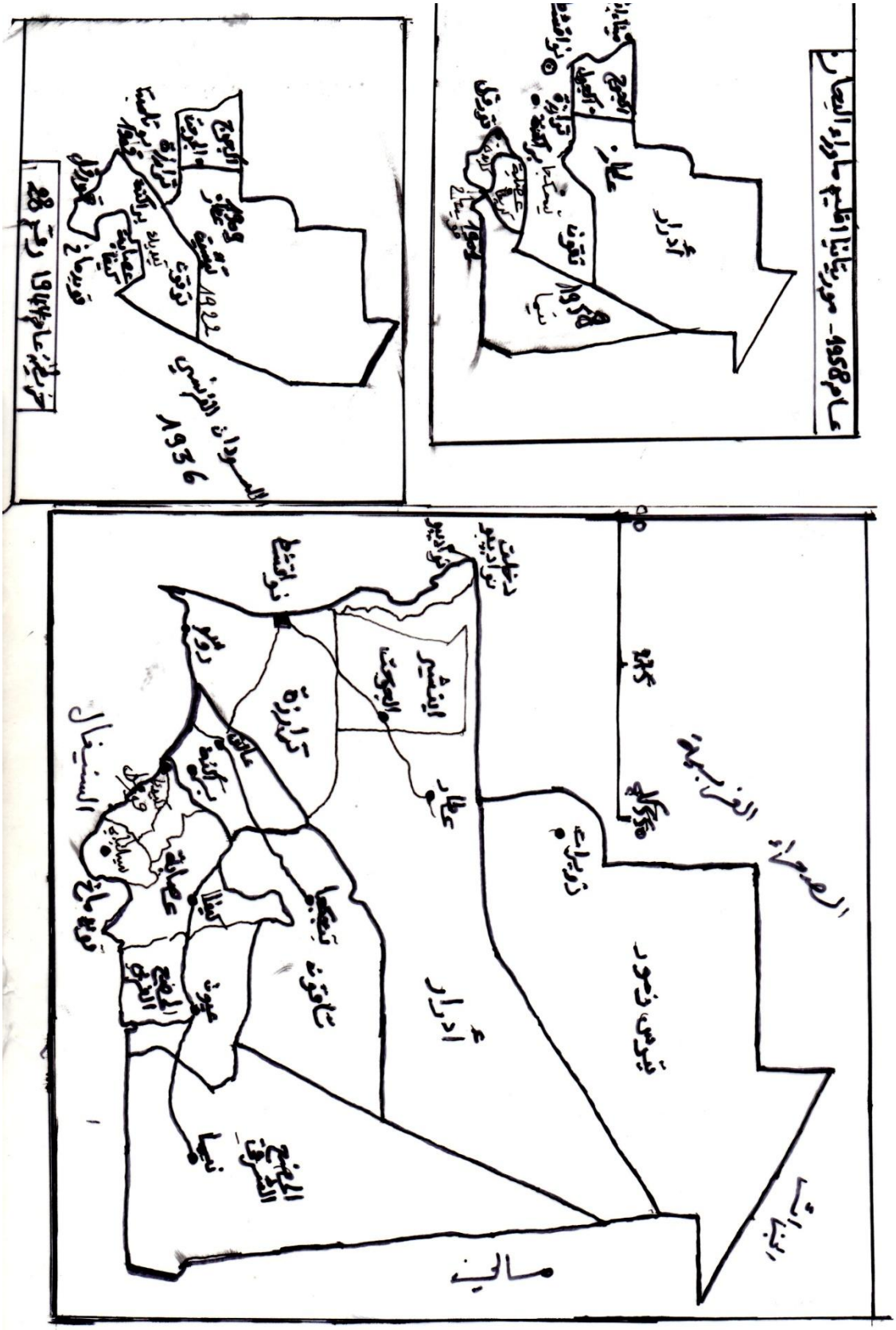
Source : STRASTER (D). Realtés et permanences sahariennes. Aspects juridiques et économiques de la mise en valeur du Sahara Français. Paris LGDJ, 1961, Cahier Chaufrédia d'outre-mer.

ملحق 09: مراحل تطور أقاليم موريتانيا



خريطة رقم 02: مراحل الاحتلال العسكري الفرنسي - تطور التقسيم الإداري لموريتانيا.

ملحق 10: التقسيم الإداري لموريتانيا وتطوراته



ببليوغرافيا البحث

المصادر

القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية رقم 187.

الحديث الشريف: مسلم رحمه الله وصحيح البخاري.

1) ابن منظور – لسان العرب – ج 3–بيروت، 1300ه.

2) بن خلدون، المقدمة، تأليف عبد الرحمان ابن خلدون، تحقيق ابى عبد الرحمان عادل بن سعد، الدار الذهبية، القاهرة .

3) القاموس المحيط الجزء الأول، ط2، 1342 ه .

4) **قاموس** بن حمدان اليعان أحمد بن أحمد، قراءة الخرائط لفهم العالم من حولنا، جامعة السلطان قابس، 2005.

المراجع بالعربية

5) إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، بغداد، 1987.

6) إبراهيم، عيسى على، الفكر الجغرافي والكشوفات الجغرافية شمال قناة السويس، دار المعرفة الجامعية 2000 .

7) أبو العيد دودو، ترجمة، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830–1855)، ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

8) أبو القاسم سعد الله، الجزائر والحملة الفرنسية سنة 1830 (أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، القسم الأول) الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ط 2، 1981.

9) --------، تاريخ الجزائر الثقافي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1985، ج2.

10) أحمد إبراهيم، لمحات من التاريخ الإفريقي الحديث، الرياض، 1981.

11) أحمد أبو الوفا محمد، قضية الامتداد القاري بين تونس وليبيا عام 1982، المجلة المصرية للقانون الدولي، 1985.

12) أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا–تونس–الجزائر–المغرب– موريتانيا)، دار النهضة العربية، 2004.

13) أحمد الجزائري، كيف دخل الفرنسيون الجزائر، بيروت، ط 2، 1962.

14) أحمد بن أحمد بن حمدان، الريعاني، قراءة الخرائط هي الوسيلة لفهم العالم من حولنا، جامعة السلطان قابوس، 2008/2005.

15) أحمد بن ناصر، ترسيم الحدود البرية الجزائرية التونسية في منظور القانون الدولي للحدود.

16) أحمد صدقي الدجـــاني، ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي وطرابلس الغرب في أخر العهد العثماني، القاهرة 1971م.

17) أحمد محمد الرشيدي، التسوية السلمية لمنازعات الحدود، مركز الدراسات والإمارات ابو ظبي 1985.

18) الإدريسي الشريف، وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية، (جزء من كتاب نزهة المشتاق في اختراقه الأفاق، الجزائر 1957).

19) أرنو سبير، تعري أنطوان جيداوي، رحلة في الجمهورية الصحراوية الديمقراطية – دار الفارابي – بيروت 1978.

20) إسماعيل أحمدي اغيو محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر/1492– 1980م ج2.، قارة إفريقيا، ط2، 1419هـــ– 1998م.

21) أعميراوي أحميدة، السياسية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844– 1916)، ط1– دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

22) الباحوس محمد، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة أعلي الحنش، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق 1995.

23) باسكال الكبيسي، حركة القوميين العرب 1951–1971، تعريب نادرة الحاصري الكبيسي مؤسسة الأبحاث العربية، ط4 بيروت، 1985 .

24) البخاري عبد الله الجعلي، القانون الدولي العام وفقا للفقه والسوابق والتشريع، ج1، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، 1996.

25) بسمة خليفة أبو لسين، الليبيون والثورة الجزائرية منشورات المركز الوطني، 2008.

26) البغدادي عبد السلام، « الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، والطباعة الثانية 2000م.

27) بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989)، ج1، ط1، دار المعرفة.

28) بن السعد محمد المختار شربه، أزمة القرن 17 في الجنوب الغربي الموريتاني والمعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، 1994.

29) بن عامر تونسي، قانون المجمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية 1993.

30) بن محمذن محمدو، المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر (قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية(، الرباط، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 2000.

31) بورقيبة الحبيب، حياتي أرائي، جهادي، منشورات وزارة الإعلام –تونس، 1977.

32) بوسلطان محمد، بعض المشاكل القانونية المتعلقة بالحدود، ملتقى وطني، جامعة عنابة حول منازعات الحدود في إفريقيا بالعالم العرب في ضوء القانون الدولي المعاصر من 13 إلى 14 أفريل 1988 .

33) بوشارب عبد السلام، الهقار أمجاد وأنجاد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار رويبة 1995.

34) --------، ثورات الجزائر المعاصر (نماذج من سياسة فرنسا للتوغل في الجنوب الغربي الجزائري، بلاد السنغال من خلال فتوى قورارة 22 جوان 1893)، الجزائر ـــ بيروت، دار البلاغ دار ابن كثير 2001.

35) بيير رندفان، تاريخ العلاقات الدولية –أزمات القرن العشرين، دار المعارف، القاهرة، 1997 .

36) بيير قيرموروييت، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة عبد الرحيم حزل، إفريقيا الشرق 2010.

37) تادايوش ليفتسكي " البولندي، دراسات شمال إفريقيا ترجمة أحمد بومزكوو، لعام 1935.

38) تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، أكاديمية العلوم السوفياتية، معهد الاستشراف (هيئة تحرير مشتركة) موسكو 1976 ج 2 .

39) تشايجي عبد الرحمان، الصراع التركي – الفرنسي في الصحراء، ترجمة : علي اعزازي، طرابلس 1982.

40) التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ العربي، 1816–1871، الدار التونسية للنشر، ط1، تونس، 1972.

41) --------، لائحة من أهالي طرابلس الغرب إلى نابليون الثالث والمجلة التاريخية المغربية، ع9–الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 1983.

42) توفيق أحمد المدني، حرب ثلاثة مئة سنة بين الجزائر اسبانيا، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

43) --------، كتاب الجزائر، ط2، البليدة، 1962.

44) --------، مذكرات أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، ذخائر المغرب العربي (1754، 1830)، ط2- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

45) جحيدر عمار، أفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب – الجماهيرية- 1991 .

46) جعفر عبد السلام، وثيقة إنشاء الدولة في المدينة، المجلة المصرية للقانون الدولي، 1985.

47) جفال سعاد محمدو، العلاقات الليبية –التونسية خلال العهد العثماني، 1835-1911، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، 2006.

48) جلال يحي، المغرب الكبير، العصور الحديثة، وهجوم الاستعمار، القاهرة، 1966.

49) جمال قنان، عنصر في الأزمة الجزائرية ـــ الفرنسية عام 1827 م، وحدة التراب الوطني، مجلة التاريخ، عدد خاص (الذكرى الثلاثون لأول نوفمبر) 1984.

50) --------، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، 1500-1830، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987.

51) الجمل شوقي، تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، القاهرة، الانجلو مصرية، 1971.

52) جودة حسنين جودة: دراسات في الجغرافية الطبيعية للصحاري العربية، بيروت، 1980.

53) جي اف أبوت : الجهاد في طرابلس، ترجمة عبد القادر المحيشي، منشورات مركز الجهاد الليبي، سلسلة الدراسات المترجمة 37، الجماهيرية الليبية 2000.

54) جيلالي صاري، انتفاضة 1880 -1881، الشركة الوطنية للنشر التوزيع، الجزائر 1981 .

55) الجيلالي عبد الرحمان: محمد، تاريخ الجزائر العام، الجزء الأول والثالث، دار الثقافة، بيروت، 1980

56) حافظ المصري محمد، سلطان الدولة التيجانية- مخطوط في مكتبة إيفون- بداكار، (د.ت)

57) حافظ غانم محمد، الوجيز في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.

58) الحجاجي سالم، ليبيا الجديدة، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ط 2، 1989.

59) حداد سعيد، السياسة الإفريقية وليبيا المحاولة الامبريالية في إستراتيجية الوحدة وألمجلة العالم العربي، مشرق مغرب، سنة 2000، رقم 170.

60) حرب أديب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج2، دار الرائد للكتاب

61) الحسن بن محمد الوزاني الفاسي (ليون الإفريقي) وصيف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار المغرب الإسلامي، بيروت 1883، ج 2.

62) حسن بوبكري والتبادل التجاري الموازي التونسي-الليبي.

63) حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، الدار التونسية للنشر 1968.

64) حسن عطية، سيادة الدول النامية على مواردها الأرض الطبيعية، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، القاهرة، 1978.

65) حسين سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، ومؤسسة سجل القاهرة للنشر والتوزيع، 1926.

66) حسين عبد الرحمان أبو ظبي، الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

67) حسين عبد الرحمان سليمان، الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها، الإمارات العربية، دبي 2003.

68) حلمي عبد القادر، جغرافية الجزائر (طبيعية، اقتصادية، بشرية) ط1- الجزائر، 1968.

69) حمدي أحمد: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، منشورات المركز الوطني لدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954- الجزائر 2009.

70) خلدون نويهض، تكوين الحدود العربية، لماذا، وإلى أين ؟ مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 9، سنة 1994.

71) خليفي عبد القادر، فرقة الشيخ بوعمامة في الجنوب الكبير مجلة الأمير عبد القادر، دار البعث قسنطينة، 20 سبتمبر 2001 .

72) دومينيك فارال، معركة جبال النمامشة (1954-1962)، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، 2008.

73) رزق عبد الرءوف، مبدأ ثبات الحدود الدولية ونهائيتها، مقدمة بجامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1995.

74) رزيق المخادمي عبد القادر، النظام الدولي الجديد، الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، 1999.

75) رشيد الناضوري، د. السيد عبد العزيز سلام، د. جلال يحي، المغرب الكبير ج، 3، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، 1966، دار القومية للطباعة والنشر.

76) --------، عبد العزيز سالم، جلال يحي، المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار 1966الدار القومية للطباعة والنشر.

77) رضا مالك، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، دار الفارابي، 1995.

78) رضوان محمد، منازعات الحدود في العالم العربي، مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسالة الحدود العربية، إفريقيا الشرقية.

79) الرفاعي عبد العزيز، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة 1970.

80) ريان محمد رجائي، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، فزان في مخططات فرنسا 1890-1943، ط 1، دار النشر حمادة للدراسات الجامعية، الأردن، 2001.

81) زاهر رياض، استعمار القارة الإفريقية واستغلالها، القاهرة، 1977.

82) زبادة عبد القادر، مملكة شنغاي في عهد الاسبقين (1493-1591) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (د.ت).

83) زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791- 1830) دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر 1994.

84) زكريا قاسم جمال، «الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية»، القاهرة: دار الفكر العربي 1996م.

85) زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية دار هوما للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

86) --------، مراسلات الأمير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل، المقاومات الشعبية ج3- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

87) --------، نصوص ووثائق، في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1900، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

88) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، 1960.

89) السعدي عبد الرحمن، تاريخ السودان، تحقيق : هوداس، باريس، 1964.

90) سعيد الدقاق محمد، القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، - د ت.

91) سعيد القشاط محمد: الطوارق عبر الصحراء الكبرى، ط 2، 1989، مركز الدراسات وأبحاث شؤون الصحراء، سردينيا كالبرى.

92) سعيد القشاط وأحمد السيد، ظاهرة الدولة . مخطوط مكتبة المؤلف.

93) سعيدوني ناصر الدين، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، تراث المؤرخين ورحالة وجغرافيين، دار الغرب الإسلامي، ط1- بيروت، 1999.

94) سمير عبد المنعم ابو العينين، العلاقات الدولية في العصور القديمة، ط 1، 1989.

95) السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1- مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

96) شارل أندري حوليان : تاريخ إفريقيا الشمالية، من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830، تعريب محمد مزالي، والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر والتوزيع 1978.

97) شرشار عبد القادر، دور الحركة السنوسية ف مقاومة الريف محمد بن عبد الله وأعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية، منشورات وزارة المجاهدين والجزائر، 2007.

98) شريف جاكو محمد، « العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا – قضية أزو من 1960 – 1990م»، القاهرة مكتبة مدبولي - 1999م.

99) الشقيري أحمد، أربعون عام في الحياة العربية والدولية، دار النهار، بيروت 1969.

100) شلبي إبراهيم – الصحراء الغربية – عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة للنشر سوريا، ط1، 1980.

101) شنتوف طيب، المغرب في الحاضر، النشر الجامعية، الجزائر، 2003 .

102) الشنقيطي محمود، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة: 1951).

103) شهبي عبد العزيز، الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2007.

104) الشيخ محمد ابن عثمان الحشايشي، رحلة إلى بلاد السنوسية على طريق طرابلس، وبلاد طوارق ـــ ترجمه الى الفرنسية (victor Serres ,lasram , paris 1903,)

105) صلاح الدين عرفه محمود، تعليم الجغرافيا وتعلمها في عصر المعلومات، عالم الكتاب القاهرة، 2005.

106) صلاح عبد البديع شلب، إقليم الدولة في الفكر الإسلامي والقانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1996.

107) الطاهر عبد الجليل: المجتمع الليبي، دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، المكتبة العصرية بيروت، لبنان 1969 ط3.

108) طريح عبد العزيز، جغرافيا ليبيا، القاهرة، 1971.

109) طلحة جبريل محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد(رئيس الحكومة الليبية الأسبق)، للنشر ط1، 1996 م.

110) طلعت الغنيمي محمد: الوسيط في قانون السلام، منشأة المعارف والإسكندرية، 1982.

111) العابدي محمود، الملك مغرب وشعب، عمان 1960.

112) عادل عبد الله حسن، التسوية القضائية للمنازعات الحدود الدولية، دار النهضة العربية بيروت، ط 1، 1997 .

113) --------، التحكيم في منازعات الحدود الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، د، ت.

114) عامر صلاح الدين، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة 1984.

115) عباد صالح، الجزائر، خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هوما، ط3، 2011.

116) عبد العظيم رمضان، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، القاهرة، 1985.

117) عبد القادر زبادة، الحضارة الغربية والتأثير الأوروبي في إفريقيا الغربية جنوب الصحراء الجزائر 1989.

118) --------، دراسة عن إفريقيا جنوب الصحراء، في مآثر ومؤلفات العرب والمسلمين، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

119) عبد القادر محمودي، النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الإقليمي العربي (مع التركيز على القضية الفلسطينية1945-1985، تقديم عبد العزيز بوتفليقة، منشورات م. و. إ. ن. إ. 2001.

120) عبير عبد الخالق، العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

121) العربي إسماعيل، تاريخ الرحلة والاستكشاف في البر والبحر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

122) العقاد صلاح، المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ، المكتبة الانجلو مصرية، 1980.

123) عكاشة برحاب، المجال الحدودي بين المغرب والجزائر في مطلع ق 20(1900-1912) منشورات كلية الآداب بالمحمدية والدار البيضاء، 2002.

124) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، تطوان 1948 .

125) علي إبراهيم، النظرية العامة للحدود الدولية، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1995.

126) عمر سعد الله إسماعيل، تقرير المصير السياسي للشعوب – المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

127) --------، الحدود الدولية النظرية والتطبيق، دار النشر، دار هوما، 2007.

128) عيتاني ليلى بديع، البوليزاريو –قائد ثورة – دار المسيرة – بيروت 1978.

129) العيد صالي، ألعولمة والسيادة الوطنية، الدار الخلدونية، الجزائر 2006

130) غالية إسماعيل معراف، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 1995.

131) غضبان المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم عنابة الجزائر، 2007.

132) غلاب عبد الكريم، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، من نهاية الحرب الريفية الى بناء الجدار في الصحراء، ج 1، مطبعة الرسالة، الرباط .

133) فاتح عقيل محمد، مشكلات الحدود السياسية، دراسة موضوعية – تطبيقية في الجغرافية السياسية- الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1962.

134) فايد عاشور، العلاقات السياسية بين المماليك والمغول مكتبة الدراسات التاريخية، دار المعارف، 1975 .

135) فرحات لسير، القبائل في أقصى الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية الفرنسية، حالة منطقة وارغميمة (1881- 1939)دار الطباعة فتريس زغوان 1989.

136) الفرد بل : ترجمة عبد الرحمان بدوي الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي، من الفتح العربي حتى اليوم، ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.

137) فركوس صالح، الحاج أحمد باي قسنطينة1826، 1850، الساحة المركزية بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

138) فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، م .د.د والبحث في م. و. وثورة أول نوفمبر، ملفات ووثائق حول محاولات لفصل الصحراء الجزائرية إعداد: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

139) فلاح سعيد جبر، مشاكل نقل التكنولوجيا (نظرة إلى واقع العالم العربي)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ماي 1972.

140) فلادي مير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، أكاديمية العلوم السوفيتية، معهد الاستشراف، موسكو 1975.

141) فليب رافلة، الجغرافية السياسية لإفريقيا، القاهرة 1966.

142) --------، عز الدين فريد، الجغرافية العلم السياسي، المكتبة المصرية القاهرة، 1982.

143) قدور بوزيان، البعد الحدودي في علاقة المغرب باتراك الجزائر(ق 10-11، 16-17) المغارب في العهد العثماني، تنسيق عبد الرحمان المودن، سلسلة الندوات والمناظرات، 1995.

144) قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصرة، دراسات في المقاومة والاستعمار، المجلد 4 منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2009.

145) قندل جمال، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957 1962 دار الضياء للنشر والتوزيعالجزائر2006.

146) لويس أضادو ودا فونسيكا، البرتغال والبحر الأبيض المتوسط والمغرب تشكيل الحدود البحرية خلال القرن 14 و15، ترجمة أ.أحمد بوشرب ندوة لجنة التراث، آسفي 7، 9 أكتوبر 2004 .

147) مؤنس حسين، تاريخ المغرب وحضارتهم من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، ج2- ط1- العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

148) مانع جمال عبد الناصر، إتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

149) مبارك الميلي محمد: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1976.

150) محكمة العدل الدولية، مختلف الأقاليم (الجماهيرية الليبية –تشاد، مذكرة الحكومة للجمهورية تشاد، الكتاب الأول، 21 أوت 1991.

151) محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة على النسب، دار اليقظة العربية، للتأليف والترجمة والنشر، 5 دمشق 1965.

152) محمد الصلاب علي، تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، دار المعرفة، بيروت، 2011.

153) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر 1984.

154) محمد المسعودي، الوطن العربي، دراسة لملامحه الجغرافية، بيروت، (د.ت).

155) ---------، دراسة لملامحه الجغرافية.

156) ---------، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، 1997.

157) محمد رضوان، منازعات الحدود في دول العالم العربي، مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، دار النشر إفريقيا الشرق المغرب 1998.

158) محمدو صالح، التحكيم في المنازعات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة.

159) محمود إبراهيم الديبو محمد، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات والمكتبة المصرية القاهرة 1978.

160) محمود الديب محمد، الجغرافية السياسية، ، أسس وتطبيقات، القاهرة، 1979 .

161) محمود الريان محمد، بحث في الأهمية للحدود الدولية الأكاديمية العربية للعلوم الأمنية الرياض، يوليو 1999.

162) محمود السّيّد: تاريخ دول المغرب العربي(ليبيا- تونس-الجزائر-المغرب- موريتانيا)، مؤسّسة شباب الجامعة والإسكندرية، 2000.

163) محمود خيري عيسى، « العلاقات العربية الإفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة» (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987م.

164) محمود طه أبو العلا، جغرافية العالم العربي. القاهرة -1973.

165) محمود ناجي، طرابلس الغرب، ترجمة اكمل الدين محمد إحسان، دار المكتبية الفكر، طرابلس 1973.

166) المختار بن السعد محمد، شر ببه أو أزمة القرن 17 في الجنوب الغربي الموريتاني، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، 1994.

167) مرسى الحريري محمد، دراسات في الجغرافية السياسية، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية 1993.
168) مصطفى سيد عبد الرحمن، قانون استخدام الأنهار الدولية في الشؤون الغير ملاحية وتطبيقه على نهر النيل، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة.
169) مصطفى عبد الله بعيو، « ملامح تاريخ ليبيا في القرن التاسع عشر»، مؤتمر ليبيا في التاريخ، (طرابلس: 1968م).
170) مصطفى محمد علي، الكشوف الجغرافية الأوربية والتطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها جامعة جوبا، 2009.
171) ---------، جامعة جوبا، الكشوف الجغرافية الأوروبية للقارة الإفريقية.
172) معراف إسماعيل، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية.
173) ملتقى حمدوش رياض، تحديات الدولة الوطنية في ظل ثورة المعلومات تكيّف أم انكشاف- ال العلمي الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات - حالة الجزائر ماي 2009 جامعة ورقلة.
174) المنقوري حسن عبد الله، الجغرافية السياسية، الخرطوم، جامعة السودان، المفتوحة 2008. .
175) مهابة أحمد، مشكلات الحدود في المغرب العربي، السياسة الدولية، العدد 111، يناير 1993.
176) الموسوعات الاستعمارية، لعام 1948، الجزائر ـــ تونســـ المغرب.
177) مياسي إبراهيم، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
178) ميشال فوشر، الجبهة والحدود، دار الطبع فيار، باريس، 1994.
179) الميلي محمد، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة للنشر بيروت، ط 2ن 1982 .
180) ناجي محمد وآخرون، طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان، طرابلس، ليبيا، دار مكتبة الفكر1973.
181) ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي (دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية العربية)، دار النشر مجدلاوي.
182) نبيل صبحي حنا، المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي دار المعارف القاهرة ط1، 1989.
183) نبيل صقر، القانون البحري نص وتطبيق، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.

184) نيقولاي زياد، الوثيقة الرسمية(ليبيا سنة 1948)وأعدها للنشر د (الجامعة الأمريكية، بيروت 1966.

185) ---------، ليبيا في العصور الحديثة، دار النشر والتوزيع، ليبيا، 1966.

186) نيكولاي ايلتش بروشين، بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن 19من عام 1969م، ترجمة: حاتم عماد، ط2- دار الكتب الوطنية، ليبيا، 1999.

187) ---------، تاريخ ليبيا من نهاية القرن 19 حتى عام 1969، حاتم عماد ط2، دار الكتاب الوطنية، ليبيا، 1999

188) هاشمي سهيل، تقرير المصير والانفصال في الفكر الإسلامي، في" كورت مرسيلرز" بعنوان النظام العالمي الجديد، ترجمة صادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر التوزيع، بيروت لبنان، ط 1.

189) هاينر يشفونم التسان. ثلاث سنوات في شمال غرب إفريقيا، قبل 1830، المطبعة العربية الجزائر، 1972.

190) هلال عمار، الطرق الصوفية ونشر الإسلام والثقافة العربية في غرب إفريقيا السمراء المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1980.

191) هويدا عدلي، « أبعاد الصراع الموريتاني – السنغالي» والسياسة الدولية، أكتوبر1982م.

192) ودوع محمد، الدعم الليبي للثورة الجزائرية(1954-1962)، دار قرطبة، 2012.

193) وزير الإعلام والثقافة، نص أساسي لجبهة التحرير الوطني 1956-962 الجزائر، 1979.

194) ولد السعد محمد المختار والفتاوى والتاريخ، دراسة مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا من خلال فقه النوازل، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000.

195) يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر الحديثة، ج2- ط1- ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

196) ---------، اهتمامات الفرنسيين بجنوب الصحراء الجزائر، مجلة الثقافة، ع58. الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

197) ---------، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين والجزائر، 1974.

198) ---------، تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، تحت إشراف إبراهيم دياب، بغداد العراق، 1984.

199) ---------، ثورات الجزائر في القرنين 19م و20م، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

200) ---------، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500م- 1830- ويليه المراسلات الجزائرية الاسبانية (1780- 1798). ط1- دار البصائر، الجزائر، 2003.

201) ---------، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر الجزائر.

202) يوسف درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال . القاهرة (د.ت).

الرسائل

1) رسالة الجيلالي عبد القادر، الحدود في المغرب العربي الحديث 1830ـــ1912، الأبعاد التاريخية والجيو إستراتيجية، ماجستير، إشراف أ.د,بلقاسمي بوعلام 2002.

2) رسالة العايب احسنو البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية كم 1962، ماجستيرو أشراف إسماعيل دبيش 1992.

3) رسالة تلمساني بن يوسف، الطريقة التيجانية وموقفها من الحكم المركزي بالجزائر (الحكم العثماني ـــالأمير عبد القادر ـــ الإدارة الاستعمارية) 1782ـــ1900، ماجستير، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1998.

4) رسالة شهاب سامية: القرابة عند طوارق الأهقار .دراسة اجتماعية أنثر وبولوجي ماجستير في الأنثروبولوجي أطروحة : قسم الثقافة الشعبية .كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان – إشراف الدكتور مجاود محمد السنة الجامعية 2006-2007..

5) رسالة نيل شهادة الماجستير، مسالة الصحراء الغربية نموذج النزاع العربي – العربي 2004-2005، جامعة وهران غير منشورة.

6) رسالة أحمد العماري، مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر واستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب من حوالي 1830 إلى 1902، ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط 1981، ج3.

7) رسالة بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، ماجستير، 1982.

الجريدة الرسمية والقرارات:

1) قرار مجلس الأمن رقم 687 (1991) وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشان التخطيط .

2) قرار هيئة الأمم المتحدة رقم 2131 (د. 20) الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 1965

3) الوثيقة الدستورية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية 1980.

4) اتفاقية الجزائر- تونس المسجلة في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ أكتوبر 1996 تحت رقم:1936، 2001، برمز 33207-33199.

5) الجريدة الرسمية الجزائرية، السبت 22 شعبان 1404، رقم الصفحة 1552، معاهدة الاخاء والوفاق الموقعة بتونس 19 مارس 1983.

6) الجريدة الرسمية رقم 23، تحت مرسوم 38-377 و378، والموقعة من الطرفين في 19 مارس 1983.

7) جريدة المجاهد، شعبنا لن ينقسم وأرضنا لن تتجزأ، العدد 97، بتاريخ 5 جوان 1961 ج4.

المجلات:

1) أحمد ابو الوفا محمد، قضية الامتداد القاري بين تونس وليبيا عام 1982، المجلة المصرية للقانون الدولي، 1985.

2) أحمد عامر، المغرب الكبير ومشاكل الحدود، مجلة أسبوعية، الاقتصادي، العدد 11 يناير 1988.

3) أمين حامد زين العابدين، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان، وقضايا التعدد الثقافي، العدد 8، شهر أوت 2008 .

4) بوباية عبد القادر، دور الرحالة والمستكشفين في حركة التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية، مجلة عصور، السنة الثالثة، العدد 4-5، الجزائر، 2003 .

5) بوعزيز يحيى، مواقف الرسميين التونسيين من ثورة الصبايحية والكبلوتي في منطقة الحدود الشرقية، 1371 هـــ، مجلة الأصالة، عدد 60-61، أوت وسبتمبر، 1978.

6) جميل البغدادي، فرنسا وجذور العدوان على الشعب الغربي في الساقية الحمراء، ووادي الذهب، مجلة الشورى، السنة5، العدد 3.

7) جون كازيناف، حكام وهران خلال الاحتلال الاسباني لهذه المدينة، مجلة الإفريقية، عدد71، 1930.

8) حسين أبو طالب، اجتهادات دولية عن الحدود العربية، مجلة عدد111، يناير 1993.

9) حمدي عبد الرحمن، « العلاقات العربية – الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، مجلة قضايا إستراتيجية، العدد (2)، يونيو 2000م، (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.

10) خالد السرجاني، ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد أزمنة الخليج، مجلة السياسة الدولية المصرية، عدد 111، يناير 1993 .

11) سعد الله أبو القاسم، تيارات اليقظة والإصلاح في المغرب العربي (1830- 1956) مجلة المصادر، ع8- منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954- الجزائر، 2008.

12) سعيد حداد، السياسة الإفريقية وليبيا المحاولة الامبريالية في إستراتيجية الوحدة، (بالفرنسية) مجلة العالم العربي مشرق مغرب، 2002 رقم 170 .

13) صلاح الدين البرهومي باحث تونسي، الثورات الاجتماعية في الشمال الجبلي في القرن التاسع عشر المجلة التاريخية المغاربية السنة الثانية والثلاثون جوان 2005 العدد 119.

14) ضياء رشوان، مفهوم الحدود في الخطاب القومي العربي، مجلة السياسة الدولية عدد 111

15) عبد المعطي أحمد عمران، الحدود السياسية الدولية، مجلة الدبلوماسي، الرياض، عدد 8، 1987.

16) عمر أبو بكر باخشب، النظام القانوني لمفهوم الحدود في القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 44.

17) الغربي الغالي، ملامح من مقاومة الطوارق للتوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية، مجلة الرؤية ع1- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر 1996م.

18) ل.شارلفيرو: مذكرات حول تبسة، المجلة الإفريقية العدد18 سنة 1874.

19) المجلة الإفريقية عدد، 18، 1874.

20) مجلة الأهالي رقم 63و64 لشهري جويلية وأوت 1911.

21) مجيب ناهي النجم، «الصومال الجنوبي – دراسة في الجغرافية الإقليمية»، (بغداد: دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات العدد 308، 1982 م.

22) محمد ابو الوفا محمد، محكمة العدل الدولية في عام 1985، التعليق على قضية الامتداد 21) القاري بين ليبيا ومالطة، مجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 41، لعام 1945.

23) محمد عبد الله، الحدود السياسة كأحد مقومات الدولة، المجلة الدبلوماسية الرياض، العدد 9 لسنة 1978.

24) مصطفى كامل، « الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد»، المجلة السياسة الدولية، العدد 107 – يناير 1992م .

25) من اجل تصور سليم لقضية الصحراء الغربية، مقال، نشر غي مرحلة الثقافة الجزائرية لسنة السادسة العدد 31 مارس 1976.

26) مياسي إبراهيم، أضواء على معركة ايسين، مجلة المصادر، ع4– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر 1998.

27) يحي بوعزيز، مواقف الرسميين التونسيين من ثورة الصبايحية الكبلوتي في منطقة الحدود الشرقية، 1371 هـــ، مجلة الأصالة، عدد 60–61، أوت وسبتمبر، 1978.

28) يوسف مناصرية، تمركز قوات الجيش التحري الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية (1956–1960)، مجلة العصور.

المراجع باللغة الأجنبية

1) A.Arduin du Mazet : Etude Algérienne, l'Algérie politique et économique à travers la Provence d'Oran :lettre sur l'insurrection dans le sud oranaise, pris : libr guillaumin.1882,

2) A.Mazet, la question d'ouest, étude sur la frontière entre le Maroc et l'Algérie-Oran.

3) Abbe Bergès, Mémoire sur les relations commerciales de Tlemcen avec le soudan, revue de l'Orient 1853.

4) Alis Harzy, bulletin du commutée de l'Afrique français Année 1895.

5) André Cilliéze, la Frontière Algéro-Marocain, Etude international, Pariséd Marcel riviere1911.in 16.

6) Annuaire de l'Afrique du Nord IX. P 887, Document Communs

7) Gouverneure Générale de l'Algérie, 1845, Note du conel Daumes, Directeur des Affaire Arabe A Alger.

8) Bavrion George : Le Canel du DJrid, B.S.G, Paris XXXIV.1912, PP193-204.

9) Bernard Augustin, les confins Algéro-Marocains.

10) ----------, (Lt-A) M les routes vers la Moulouya(B.S.G. et raciologie, Oran, XXX.1910.

11) Boigey.D. le Massif montagneux de Beni-Snesen Maroc oriental, Géographie Phisique, Climattologié, Ethnographique (Revue Géographie(N, série)V.1911.

12) cal Bekri : description du l'Afrique sept. éd de slane Alger 1911-p 87 et l'an 1913.
13) Capitaine Bouisson, Rapport sur la situation de la frontière dans le cercle de Sebdou, 21 juillet1866.
14) Capitaine Boutan, ch. B.A de lalla mer 'nia, Rapport établi a la suit d'une convention passe avec autorités Marocain janvier 1874.
15) ----------, Rapport établi a la suite d'une convention avec les autorités marocain, janvier 1874.
16) Capitaine colonien c.s carle seldon cols cordusant des hauts plateau dans le tell marocain 29 sept 1858
17) ----------,C.S. du sarcle Sebdou cols conduisant de hauts plateau dans le tell Marocain 29 sept 1858.
18) Capitaine de Breuille. COA supui du cercle de lalla Mar'nia – notice sur les tribus marocain du Zis et autre depuis la Moulouya jusqu'à au Taza septembre 1880. pièce 2 :
19) Capitaine Graulle renseignements sommaire sur la région et les bus marocains voisines de notre frontière 25 avril 1885
20) ----------, Renseignements Sommaire sur les Régions voisine de notre frontières 1885.
21) ----------, chef du b.a. de Tlemcen – notice historique que sur les Beni- Snessen 30 juin 1884.
22) Capitaine jourive d.b.a de lalla Mar'nia rapport étable à la suit d'une convention passe avec les autorités marocain 1874
23) ----------, Membre de la mission Militaire français au Maroc, Mémoire description d'ouadjda et d'environ, 1880.
24) ----------, meuble de la mission militaire français au Maroc Mémoire descriptif d' ouadjda et de environ 1880.
25) Capitaine Mercie : histoire de l' Afrique septentrionale tonne p 283.
26) ----------, monographie de territoire dan d' Ain sefra ou vinprins du territoire Ain-se0fra cote A.O.M.B /4093
27) Capitaine Pansard chef du Bureau arabe Tlemcen étude historique sur la frontière de l'ouest 1893.
28) Capitaine Rédie chef du Bureau Arabe de lala Mar'nia en 1893. réflexion sur une frontière, R.A Vol : 19.
29) Chantel de Vaironne : Relation entre le Maroc et la Turquie dans le seconde moitié du XVI siècle et le début du XVII siècle 1554-1616.
30) Clerget Pierre, le Maroc et les relation Franco-Marocain,
31) ----------, le Maroc et les Relation Franco-Marocain, 1911, in 8.
32) Colonelle Chanzy: Exposée des difficultés de frontière soulevées par l'Application du sénatus- consulte chez les beni-ouasin du cercle lalla mar'nia, 20 juillet 1866.
33) ----------, commandant par intérim la subdivision de Tlemcen 12- Exposé des difficultés de frontière soulevées par l'application de sénatus – consulte chez les Beni - ouasin du cercle du lalla Mar'nia 29 juillet 1866
34) Commandant L.Voinot.: la situation sur la frontière Algéro – marocain du tell lors de l'insurrection des ouled Sid –cheikh dans le sud oranais 1864-1870.
35) Coyne : le Sahara de l'ouest vol34-1890.

36) Delpech : réisme historique sur le soulèvement des derkaoua dans la Provence d'Oran, vol 17-1873 :
37) Djamel Souisi, Yamzal-el-zanati Tlemcen au temps de ziyyanides 3em siècle, éd du tell, 2008.
38) Duvel. M. le rectification de notre frontières Algérienne vers le Maroc l'oasis de Fuigig/ Revue de Géographie, P 361.
39) Duveyrier : La dernière partie inconnu du littorale de la Méditerranée, le rif 1888.
40) E. F. Goutier : Nouvelle station de gravures rupestres nord-Africaines dans l'anthropologie.1917
41) Eléese Reclus, Nouvelle Géographie Universelle, la terre les Hommes, partie géographie de l'Afrique, paris éd librairie Hachette, 1882.
42) ----------,Nouvelle géographies universelle, la Terre et les Homes, géographie de l'Afrique, septemriéle, 2em Partie, Tripolitain, Tunis-Alger-Maroc Sahara, TXI, librairie, Hachette, 1886.
43) ----------, 2e partie, géographie de l'Afrique paris, éd librairie Hachette 1882
44) Emile F. Gautier : Rapporte sur une mission géologique et géographique dans la région Fuigige.Annel de geogr.1905-T14 N 74.
45) Ernest Mercie, Histoire de l'Afrique Septentrional t3, paris, éd Lacroix, 1891.
46) Etienne Rilter: le djebel Amour et les Monts des ouled nayel, bull ser de la carte géo de l'Algérie Alger, 1902.
47) ----------, bulletin service carte géologique Algérie 1901, Extrait du journal des opération de la colonne expéditionnaire du colonel Géry (avril-ma 1845).
48) Fuoco, Reconnaissance au Maroc.
49) G. G. A. les Territoire du sud de l'Algérie. expose de leur situation.1er partie. Alger. Ed jules carbonel.1922.
50) G.B.M Flamand : Recherche géologiques sur les hauts pays de l'oranais, territoire du sud, Lyon, 1911.
51) ----------,l'atte et les région limitrophes – nouvelle géographies. moi 1822 N ° 5.
52) ----------, Recherche géologiques sur les haut payes de l'oranie,..Géologie du territoire du sud. Lyon.1911.
53) ----------, de l'Oranie au Gourara in Algérie, 1896 n13 pp195-196
54) Gartien Bédie :Notre Empire Africain et le Transafricain, cause ou raison qui doivent faire préférer le tracé 1890 de l'oued Ghir à tout société de géographie d'oran, éd challamel.
55) Gauthier (R), et Albertini (E), contribution a l'étude du tracé de la route frontière de la Mauritanie – césarienne. R.A. vol 74 année 1833. p 449-457.
56) Gaver GEUER. service des affaire indigène de l'algérien 1894-1897 Vol 4, m8.
57) Gergnos, Notice sur le bey d'Oran d'après le djomanie. R.A.T1, T2 et, T3.
58) Gogualonsl : une proclamation de l'amîr Abdelkader aux habitants de Fuigig en 1836. R.A.vol 57 – 1913
59) H. Duveyrie, la dernière partie inconnue du littoral du la méditerrané le rip 1888)
60) H.Terrasse, Réflexion sur une frontière, R.A.vol100, tom C 1956.
61) Ismaël Hamet, Histoire du Maghreb, Paris, éd Ernest Leroux, 1923.
62) Jean Brunhes, Etude d'Une Zone Frontière : les confins Algéro-Marocain de laGxxiii1911.

63) Jean Hess : L'Extrême sud Algérien et les Touat, Annal de Geographies.1897.T 6, N 26
64) Jon lion l'africain, description du l' Afrique trace partie de mande adite Scheffer 1898.
65) Jule Combon :Region limitrophe de la frontiéres Algerie Fuiguig –Oued-Guir.l'oud Saoira.
66) L.Rinn, nos frontière saharienne vol 30 1886.
67) L.Voinot , le début du système des renomment du carte R.A.n ° 320-321.du 334 trim 1924
68) ----------, une phase curieuse des rapports des autorités Algériennes avec L'amalat d'ouadjda 1873-1874.
69) ----------, ouadjda et L'Amalet (bull de la soc de géographie et d'arciologie d'Oran 4ème tri, 1911
70) ----------, Une phase curieuse des rapports des autorités Algériens avec l'Amalat d'Ouadjda 1873-1874.
71) La Martinière, N Lacroix, jules Combon, Document pour servir à l'études du nord-ouest africain, t1.
72) Léon Godard : les évêques de Maroc les inscriptions arabe de Tlemcen, vol3 1858.
73) Let-col L.Voinot : une époque d'entente cordiale avec l'amalat d'ouadjda 1881-1885
74) lieutenant de beaufort, adjoint au bureau arabe de lalla Mar' nia – notice semaine sur les tribus marocain conpies entre la Moulouya et la prontaire algérien 8 juin 1893
75) Louis Gentil, Nouvelle Collection société, le Maroc, Physique. Librairie Felix Alacan, 1912, p 169.
76) Lyaute. Vers le Maroc lettres du sud-oranais.1903-1906.paris librerie Armand Colin.
77) M. Jules Cambon le sud Algérien et les région limitrophes-Fuigig-l' oued Guir -l'oued Soura.et.- T3, les oasis de l'extrême sud Algérie.
78) ----------, Région limitrophes de la frontière Algérienne-le rif -les Djebala. G.G. de l'Algérie, Service de affaires Indigéne.-T2,
79) ----------, G.G.de L'Algérie, H-M-P. la Martinière, N.Lacroix, Document pour srevire à l'étude du nord- Africain, t1.
80) ----------, document N.O.A, au sud-ouest. Fuigig, Guire, Saoura T2.
81) M. Bernard, deuxième mission Flatters, Histoire et Rapport 1882, G.G.de l'Algérie.
82) M. Bourée représentant à Tanger (1 lettre) date du 13 aout 1850 p 67
83) M. C.Jounant.G.G de l'Algérie et du Comité du Maroc. Paris, Larose.1911.
84) M. martin, extrait du travail sur les ordres religieux interprète militaire à Guerville sur 1895)
85) M. Roche en Mission à Tanger, Lettre de 23 Octobre 1845.
86) M.TH. Steeg, G.G.de l'Algérie les Territoires du sud de l'Algérie, 5empartie.Programe d'Action Economique pou une période de dix année a partir de 1930, Alger.p33.
87) Marcel Eerit: le conflit franco-Marocain de 1844 d'après les notes dewernie.
88) Marichel Bugeaud, histoire de l'Algérie française :t3, éd librairie honri Morel :1850.
89) Mouloud gaid, l'Algérie sous les turc éd. mimouni 1991.
90) Nora Yahiaoui, confins occidentaux de la Maurétanie césarienne, sujet de doctorat, 2003.

91) P. vidal de la blache, annèle de géo fraflis 1897 I.V.I P 357-363
92) ----------, les Confina Algéro-Marocain (A de Gxx)1911.
93) Capitaine pausard, chef du Bureau arabe Tlemcen – étude historique au la frontière de l'ouest 1893.
94) Person Y : A quoi servent les frontières revue français d'étude politique africain le mois en Afrique n80, pris aout 1978pp 79-84.
95) pièce 345.68 et 10 de la maritime et le crois dons sur le nord-ouest – 1 Alger 1894 ،
96) Primandie Elie de la, la ville maritimes du Maroc, commerce e, navigation, géographie comparée.vol16-1872.
97) R.J.Frisch : le Maroc Géographie, organisation-politique p 388.وErnest Leroux, Rectification du frontière Algérienne p353.
98) ----------, considération sur la défense de l'Algérie- Tunisie et l'Armée d'Afrique.éd Militaire, Rectification de la frontière.
99) ----------, le Maroc Géographie -Organisation politique, paris éd Ernest Leroux, 1895.
100) ----------, le Maroc Géographie Organisation-politique. Rectification du frontière Algérienne 1895.
101) Raoul Besson, L'Hintere-land Algéro-Marocain, Ouadjda, Martimprey, Berkane la Moulouya, port-Say, suivi d'une étude sur la propriété, 1910.
102) Robert de L Caix, les confins Algéro-Marocain, Renseignement Colonial et document Comité Africain Français et Comité Maroc xxi, 1911.
103) Trumelet, notice pour servir à l'histoire de l'insurrection dans le sud de 1864-vol 20-1879.
104) Walsin E. Domination Turque dans la régence d'Alger, paris, libr cherle Gosselan, 1840.

Enghlish

105) H. Roby, roman privaite law in the time of ciccero and the antonomie,vol. 1 Cambridge University press 1902
106) Jennings. the acquisition of territory in international law 1963.
107) Malcom Shaw " the principal of utipossidetis today "British year book of international law, 67 (ox ford university press 1996)
108) Patricia wild "the OAU and Algeria maroco border conflict " 20 international organisation 1966.

Revue

109) Affaire du Maroc : préliminaire –hostiles traitée paix. R.A. vol 94, 1950.
110) Avdisio Gabriel :la tribu des Msirda, R.A.Vol68-1929.
111) Camile Fidel, le problème de la sécurité on Afrique du nord-ouest, Revue Coloniales et maritimes n434, 54année, Mars-Avril 1929.
112) Capitaine L.Vionot, les actes des émigres et des marocains surtout de Beni – Snessen, et les opérations effectuées par les français, notamment 1856, R.A.vol 58 année 1914.
113) H.D.de Grammont. relation entre la France et la régence d'Alger à la ville siècle R.A n° 231879.
114) ----------, Fray. Diego headо, histoire de rois d'Alger traduits R.A. 1880.

115) L.Vionot, l'imbeo marocain et l'entrevues du général osmont le sultan a ouadjda 1874 – 1876, R.A vol 64 année 1923. p 189-233.
116) ----------, la menace des ouled sid-cheikh contre le tell et des dangers de leur intrigue au Maroc R.A, 1er et 2em trimestre1920 p62.
117) ----------, compagne de 1852 contre les Beni- Snessen. R.A.vol 56, 1912.
118) ----------, le début du système des revendications Algérienne contre le Maroc 1876 – 1881.R.A.Vol 65, 1924, 3em trime.
119) ----------, le system des revendications Algériennes contre de Maroc 1876 -1881. R.A.vol 65. An 1924
120) ----------, une époque d'étude cordial R.A avec L'AMEL dentent d'ouadjda 1881-1885Vol.
121) ----------, L'imbroglio Marocain et l'entrevue de Soltane a ouadjda, 1874-1876.R.A.N^0 315 du 2^{em} tr 1923.
122) ----------, Cdt, les développements et le résultat de la crise de 1859 dans les confins Algero-Marocain R.A. vol 59 année 1918.
123) ----------, la compagne de 1852 contre les Beni- Snessen. R.A. VOL 56, année 1912,.
124) ----------, la menace des ouled Sid cheikh cantre le tell algérien et les dangers de leurs Antraigues au Maroc R.A.1^{er} et 2^{em} tri 1820.
125) ----------, une phase curieuse des rapporte des autorités algérien avec l'amalat d'ouadjda 1873 -1874.R.A, Vol 63, 1922.
126) La Martinière, la situation sur la frontière Algéro- marocain du tell de l'insurrection des ouled Sid cheikh dans le sud –oranais 1864-1870. R.A vl 60-1919.
127) Relatif à la guerre franco – marocain de 1844. R.A.vol 54 1910.
128) Yves George : les préliminaires de la négociation de la Tafna R.A. vol 64, 1923.

Journale.

129) Echo de Tairet, 32 eme annee N° 1062, la Quistion de secureté. les confins Algero-marocain.

Rapport

130) Rapport d'ensemble du Gouverneur Général de l'Algérie au ministre de la guerre sur les opérations militaires du printemps 1852. (354) 15 octobre 1852.
131) Rapport des commandent supérieur du cercle de Mar'nia au Général commandent de la subdivision du Tlemcen n 263 du 24 aout 1866 dans R.A. Vol 19, 1869
132) Rapport Extrait du rapport résumant l'ensemble dois fiant poli pendant l'année 1878
133) Rapport mensuel du bureau arabe de Ma'rnia sur les nouvelle politique d'avril, juin, juillet 1852.R.A.1912.
134) rapport sur la situation de la frontière dans le cercle de Sebdou 21 juillet 1866
135) Rapport sur les revendications qui peuvent être faits à titre Melk par les Algériens ou les marocain le long de la frontière entre le Maroc et le cercle de Nemours 18 juillet 1866.
136) Rapports entre la France et le Maroc pendant la conquête de l'Algérie 1830-1847. n'4, paris, éd laros :1941.

Notice

137) Note et Documentaires N4348, et 4350 du 28 décembre 1976, pp 69-70.
138) Note sur l'état du Maroc saint – Peter sbourg le 18.06.juin 1844.
139) Notice N0 1e Historique sur les Beni-Snessen 1884.
140) Notice semaine sur la confédération des Angad et sur quelque tribus Monods des oueds za septembre 1880
141) Oustry (M), Note sur les haute Ziz, B.S.G et raciologie. ORAN, XXX, 1910.

Bulletin

142) bull soc géo 1893. 2em trimestre et bull géo, historique et description mémoire 1887 N° 3.
143) le document historique sur les tribus de l'Annexe d'el Aricha Soltane a ouadjda 1874 - 1876 R.A N ° 315 du 2em trime 1923. bull. soc de géo, d'Oran, mars
144) Noël document historique d'el Aricha, Bull. soc. de Géogr. dans mars 1919.
145) Documents pour servir à l'histoire des Hamiyene et la région qu'ils occupent, Bull soc de Géologie d'Oran, sept-déc. 1915. Et pièce 1 et 2.

Archive :

146) Aix Provence 30H15 n2 traite de 1845, arabe
147) Archive du Ministère des Affaire Etrangers –Correspondance avec le
148) CAOM, FM, 81F Boite 350
149) Encyclopédie du Maroc 1989.
150) Délimitation et démarcation des frontières en Afrique. Programe on frontières de l'Union Africain.p.f.u.a.
151) les documents politique diplomatique et finanaciers .sommaire spiciale le dossier du pacte kellogg.l'Accord de Tanger. Journel 9 année neméro 7-8. Juillet -aout 1928.
152) OAU resolution on border disputes among African states OAU document ;AHG/RES 16 See also brownlie / basic documents un Africa affaires 1971.

	المحتويات
	الإهداء
	كلمة شكر
أ	**مقدمة عامة**
	الفصل الأول: الجانب التنظيري لمسألة رسم الحدود
02	المبحث الأول: المفاهيم العامة للحدود
02	مطلب المفاهيم: المفهوم اللغوي
05	الفرق بين التخوم والحدود و الثغور
07	التخطيط والتعيين
08	مطلب: الرؤى حول الحدود
09	تطور تاريخ الحدود تعريف التقليدي للحدود
13	مفهوم الحدود في القانون الدولي
18	مطلب عملية تحديد الحدود
22	المبحث الثاني: الإقليم والجغرافيا
24	مطلب الاقاليم: الاقليم البري
27	الإقليم النهري
31	الإقليم الجوي
32	مطلب: أنواع ومعايير الحدود.
34	مختلف النظريات للحدود
38	المبحث الثالث: المعايير العامة لتعيين الحدود
39	مطلب: التعين والتخطيط للحدود وقواعدها
41	الإعداد لتعيين الحدود
43	مراحل التوضيح
46	مطلب المبادئ المعمول بها حدوديا: المبادئ العامة لتعيين الحدود
55	الحدود والظواهر الجغرافية

قواعد رسم الحدود البحرية	**60**
المصادر التقليدية	**61**
المبحث الرابع: النظريات والوظائف الحدودية	**64**
مطلب :النظريات والوظائف	**64**
مطلب اوتي بوسيديتي	**76**
مطلب العولمة.	**81**
مطلب:مضمون الاتفاقية الحدودية	**88**
مطلب علم الخريطة والحدود.	**92**
الفصل الثاني:رسم الحدود بين قوة الاستعمار وضعف منطقة المغرب العربي	
المبحث الأول: الاستعمار ورسم الحدود	**100**
مطلب: الدور الاستعماري في إنشاء الحدود	**101**
مطلب: الانفراد الفرنسي بالمنطقة	**112**
مطلب: المشاريع الاستكشافية و الاتفاق الاوروبي	**120**
مبحث :نتائج الاستكشاف والظروف المساعدة على الرسم.	**121**
مطلب :نتائج الكشوفات المتعلقة بأفريقيا	**124**
تناسب الأطماع(أوروبا-الوضع بالمنطقة) في تحديد الحدود	**126**
مبحث الثالث: بناء الخريطة الجزائرية اساس الحدود المغاربية	**133**
مطلب الخريطة الجزائرية والاستعمار الفرنسي – الأمير عبد القادر	**133**
وثائق جيش الاحتلال والخريطة الجزائرية وقواعد بناء الحدود	**137**
المصالح المؤسسة لرسم الحدود في المستعمرة	**140**
مطلب: متابعة المقاومات وجمع البيانات 1840- 1844	**143**
من التوغل في الجنوب إلى السيطرة على الصحراء	**151**
مقاومة أولاد سيد الشيخ 1849- 1853	**152**
مطلب: الصعوبات الجغرافية لمنطقة الحدود الجزائرية	**156**
جغرافية الحدود الجزائرية التونسية	**156**
الاطار الجغرافي لمنطقة الصحراء الغربية	**159**
المبحث الرابع: المقاومات الحدودية بالمغرب العربي	**163**
مقاومة الصحراء الغربية، موريتانيا وليبيا	**163**

مقاومتا تونس والمغرب	**164**
دور القبلية منذ الاحتلال والمشاكل المشتركة بينهما	**166**
مطلب: المقاومة أساس بناء الحدود الجزائرية	**196**
أبعاد مشكلة الحدود في المغرب العربي	**170**
مراحل التوسع الاستعماري في المغرب العربي	**174**
مطلب: اختلاف طريقة الترسيم في المغرب العربي	**177**
الصعوبات المطروحة في الصحراء	**178**
مقاومات التوارق للتوسع الفرنسي	**191**
مطلب حركات التحرر	**195**
تجدد الإشكال الحدودي مع نهاية الاستعمار	**196**
الفصل الثالث: دراسة رسم الحدود الجزائر-المغرب الاقصى	
المبحث الأول: الخلفيات التاريخية في بناء الخط الحدودي	**204**
مطلب: الحدود التاريخية بين البلدين	**204**
حرب الحصار بين ملوية والحدود	**209**
مطلب: حرب الحصار بين ملوية والحدود	**212**
الدراسات الميدانية: لمورسيار –رو- بيجو	**215**
مطلب الاهتمام الفرنسي بالوثائق والدراسات الميدانية	**218**
الإجراءات الإدارية لدراسة رسم الحدود	**220**
رسائل بيجو –لمورسيار	**220**
المبحث الثاني: رسم الخط في معاهدة الالة مغنية	**223**
مطلب مناقشة معاهدة الحدود ومذكرة بيلسي	**223**
مقارنة الرسم في الكتابات السابقة	**224**
المراجعة الأولى للرسم ونتائجه 1849	**225**
حصيلة الرسم ومعاينة شونزي	**227**
إشكالية نقاط الحدود الشمالية	**229**
مطلب: المراجعة الثانية 1853-1859	**231**
دائرة نمور وقضية سيدي زاهر 1866	**233**
أساس المراجعة الأولى و الثانية	**234**
دائرة سبدوا	**235**

الاختلاف حول تحديد 1866-1873	**236**
مطلب: إنشاء المنطقة الحرة خلق مجال حدودي	**239**
تقرير بوتان حول نقطتي جرف البارود وزوج بغال	**240**
إقتراحات ناحية دائرة سبدوا وخط مشاميش –راس العصفور	**242**
مطلب: حجة الفرنسيين على نقطتي كيس وكركور	**244**
مطلب: المراجعة الثالثة 1894	**246**
نواحي مسيردة الفواقة (الأعلى) – قبيلة بني حمليل	**249**
مطلب: دائرة نمور قصية القبائل	**250**
حدود الهضاب العليا بين أنجاد وبني درار و مصب وادي كيس	**256**
سبدوا ورأس العصفور –ثنية سيدي عيسى – ثنية الساسي	**258**
مطلب الضرورة الأمنية وجدول لالة مغنية	**260**
مقارنة الدراسات الفرنسية–المغربية – التقرير الثاني لشونزي	**263**
المبحث الثالث: المراجعة ونتائجها	**265**
مطلب: مرحلة المراجعة 1859-1871	**265**
خط سيدي زاهر–عين تاخبالت	**270**
مطلب: وجدة التسوية المحلية الفرنسية	**270**
القبائل في المنطقة الحدودية حتى ملوية	**272**
مطلب الحدود الجنوبية ثنية الساسي– بيضا	**275**
طرح وطبوغرافية الحدود	**277**
منطقة سلسلة تريغة– بني سناس، جبل ترارة – وادي "زا"	**278**
طبيعة النقاط الحدودية بني سمير	**279**
الشط الغربي	**282**
المبحث الرابع: الحدود الجنوبية والتدخل الأجنبي	**284**
مطلب: تنظيم قبائل الرحل (حميان و القصور)	**284**
ادعاءات المغرب	**285**
التعامل الفرنسي الطرح– بيلسي–بوري– قريفي	**286**

شروط تنظيمية	**288**
مطلب: ثنية الساسي-عين سفيسفة	**292**
مجال النفوذ التدخل الديبلوماسي	**293**
المرحلة الأولى فترة 1879 -1880	**294**
مطلب: المواقف حول احتلال توات	**295**
الدراسات الفرنسية لجنوب الخط الحدودي (رو - بيلسي)	**299**
ردود فعل أولاد سيد الشيخ ومناطق الخلاف	**300**
مطلب: تجسيد الخط الجنوبي ومراسلات لمورسيار-بيلسي - سيزار	**303**
مسؤولية المغرب وحججه (الدينية، القبلي، الرعي، فجيج)	**304**
موقف الفرنسي في الخدود الجنوبية	**310**
مميزات حدود زوسفانة وتركيبتها	**315**
مطامع المغرب من الجنوب	**316**
ناحية بشار- دراسات لوادي الساورة (لانز – بومال)	**317**
المواد القانونية التنظيمية	**318**
التنظيم الإداري الفرنسي	**319**
الخلاصة	**320**
الفصل الرابع: نظرة المغرب العربي لرسم الاستعمار ونتائجه	
المبحث الأول: الدواعي الحدودية في المغرب العربي	**324**
مطلب مختلف الأسباب	**324**
طبيعة الحدود وخصائصها	**329**
مطلب: الخلافات والعوامل الحدودية	**331**
الجانب العملي الجاري في المغرب العربي	**333**
المبحث الثاني الخلافات الحدودية الشمالية البرية	**338**
مطلب الخلاف الجزائري – التونسي	**338**
موضوع الخلاف الحدودي وطرح الطرفين	**340**
مسار الرسم بين تونس والجزائر واتفاقهما	**349**
مطلب: الخلاف الحدودي التونسي-الليبي	**353**
الصورة العامة للإطار الجغرافي ودواعيه	**354**
مبادئ التسوية ونتائج الخلاف الجغرافي	**358**

الخلافات الحدودية البرية السابقة واللاحقة	**363**
مطلب الخلاف الجزائري-الليبي	**364**
مطلب: اثر التوسع الفرنسي بالمنطقة وعلاقتها بفزان	**367**
مطلب: التسوية الحدودية وركائزها	**368**
مطلب أثر الرسم الاستعماري على الخط الجزائري- الليبي	**369**
المبحث الثالث: النزاع المسلح العربي-العربي	**372**
مطلب التوسع المغربي في الصحراء المغربية – موريتانيا	**372**
مطلب نزاع المغرب الأقصى-الصحراء الغربية-موريتانيا	**376**
مطلب نزاع المغرب الأقصى-الصحراء الغربية	**377**
مطلب نزاع موريتانيا -الصحراء الغربية ودوافعه	**379**
مطلب: مسار الرسم الحدودي في الصحراء الغربية	**381**
المبحث الرابع: نزاع الجنوب الغربي العربي – الأفريقي	**384**
مطلب النزاع الجنوب الغربي، الموريتاني -السنغالي	**384**
الروابط التاريخية الموريتاني –السنغالي	**388**
طرفي النزاع الموريتاني – السنغالي	**389**
مطلب عوامل النزاع الحدودي ونتائجه	**391**
المبحث الخامس: نزاع الجنوب الشرقي الليبي-التشادي	**395**
مطلب: الدوافع المختلفة لرسم الحدود مرحلة الاستعمار	**396**
مطلب: أطروحتي الحرب الليبية-التشادية	**399**
أثر التنافس وتحديد خطي الرسم	**403**
مطلب: رؤية الطرفين ودوافعهما لمنطقة أوزو	**408**
التحليل القانوني للطرح ونتائجه	**410**
مطلب: دور الجامعة العربية في الخلافات والنزاعات	**314**
خاتمة عامة	**318**
الملاحق	**324**
ببليوغرافيا البحث	**437**

ملخص

ان مسألة رسم الحدود في دول المغرب العربي قائمة نظريا على العلمية في بنائها وتوظيف طرح الادعاء التاريخي والموروث السابق(الاستعماري) .

وعمليا هما ركنا أساس الحدود بعد ما فصل الاستعمار في جزئياتها، مع احترام سلطة ورأي سكان طرفي الحدود وعليه حددت سيادة نفوذ الدولة .

ان الوضع القائم في دول المغرب العربي حول مسألة الحدود، لا يتعلق بمضمونها بقدر ما يتعلق بتأويل نص الاتفاقيات والالتزام السياسي والقانوني ، وهو سبب حروب الحدود بعد الاستقلال .

الحدود أوجدت كوسيلة حضارية لتواصل الشعوب مرتبطة بحق تقرير المصير، وتحديد المسؤولية اتجاه دولة الجوار واحترامه. و الاطلاع على خلفيات بناء نقاط الحدود ومراحل رسمها يوضع حد لأي خلاف.

Résumé

La question de la démarcation des frontières dans les pays du Maghreb arabe sur la liste de la théorie scientifique de construire et d'employer prétention historique a avancé l'ancienne héritée (coloniale).

Dans la pratique, deux piliers de la base de la frontière après la séparation du colonialisme dans les fractions, tout en respectant l'autorité et l'avis des résidents des deux côtés de la frontière et il a identifié l'influence de la souveraineté de l'Etat.

Que le statu quo dans les pays du Maghreb arabe sur la question des frontières, pas de substance dans la mesure où l'interprétation du texte des accords, l'engagement politique et juridique, ce qui explique pourquoi les guerres frontalières après l'indépendance.

Frontières créé comme un moyen de communication culturelle liée au droit à l'autodétermination des peuples, et de déterminer la direction de la responsabilité et le respect de l'Etat voisin. Et milieux vue de construire des points frontaliers et les étapes tirées ont mis fin à toute controverse.